



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

ينظم الملتقى الوطني الافتراضي الأول: يوم 28 فيفري 2023

بتقنية Google Meet

ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري

*** الأسباب والنتائج ***



الهيئات المشرفة على الملتقى:

الرئيس الشرفي للملتقى

رئيس جامعة مولود معمري / أ. د. بـوـدـة أحمد

المشرف العام على الملتقى:

عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية / أ. د. بوطابة فريد

المنسق العام للملتقى:

رئيس قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية / د. قريـمـس مسعود

رئيس الملتقى: د. حمامي فريد

رئيس اللجنة العلمية: أ. د. إيكوفان شفيق

رئيس اللجنة التنظيمية: د. بوعروج محمد نجيب



ديباجية:

تعتبر الأسرة النواة الأولى في تكوين وقيام كيان المجتمع والمحافظة على قيمه ومعاييره والتقدير بضوابطه، لذا وجب الحفاظ على تماسك الأسرة وعدم تفكك روابطها ونسيجها والحفاظ على التوازن البيولوجي والنفسي والاجتماعي. والأسرة الجزائرية تواجه تحديات عديدة تحول بينها وبين الأدوار المنوطة لها، لتتحول من صورتها التقليدية وقيمها التقليدية الى صورتها المعاصرة والمتحضرة، ذلك أنها تأثرت الى حد ما بالعادات والثقافات الدخيلة على المجتمع الجزائري. وهي اليوم لن تكون من معزل جراء تأثير هذه الثقافات خاصة في ظل التطورات العالمية الحاصلة في مجال التكنولوجيا والاتصال وتنوع وسائل التواصل الاجتماعي والتي جعلت من العالم قرية صغيرة بإلغائها للحدود الجغرافية، لتغير من مركز ودور المرأة في الأسرة ومكانتها في المجتمع، وتغيير موازين القوى فيما يخص معايير الزواج والطلاق والخلع. وباعتبار الطلاق معضلة اجتماعية تنجر من خلفه أثار اجتماعية ونفسية سواء على الأطفال أو الزوجين أو الأهل أو المجتمع فهو في بعض الحالات السبيل الوحيد الذي يضح حدا للمعاناة والمأساة التي يعيشها بعض الزوجات ويكون بمثابة الحل النهائي للخصومات والمشاكل.

إشكالية الملتقى:

انطلاقا من الإحصائيات المسجلة في الآونة الأخيرة حول حالات الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري يستدعي الحال دق ناقوس الخطر، كونها تهدد البنية والنسيج الأسري والمجتمعي للعائلات الجزائرية. وهو الأمر الذي يدفع بالمختصين والباحثين في شؤون الأسرة ومختلف الهيئات الإدارية والوزارية الى دق ناقوس الخطر والعمل على البحث في الأسباب والدوافع

لانتشار الظاهرة واستفحالها في المجتمع والنتائج المترتبة عنها وكذا البحث في سبل التقليل من الظاهرة، خاصة في ظل تطور وسائل الاتصال وتعدد شبكات التواصل الاجتماعي والتي لها الفضل في ربط وتكثيف العلاقات الاجتماعية بين شرائح المجتمع المحلي والدولي، وانطلاقاً من هذا الطرح تتجلى إشكالية الملتقى حول التساؤلات التالية:

• ما هي جملة الأسباب والدوافع لانتشار واستفحال ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري؟

• ما هي النتائج المترتبة عن ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري؟

• ما هي الآليات والسبل للتقليل من الظاهرة؟.

أهداف الملتقى:

- محاولة الكشف عن أهم العوامل ذات الأبعاد المختلفة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والقانونية والتي من شأنها أن تغذي وتغني ظاهرة الطلاق والخلع واستفحالها في المجتمع الجزائري.
- محاولة الكشف عن مدى تأثير الفضاء الإلكتروني والوسائل الإعلامية والتكنولوجية وكذا مواقع التواصل الاجتماعي على الحياة الزوجية والكيان الأسري، والتي من شأنها أن تحول دون استمرار العلاقة الزوجية وتصدها.
- محاولة الخروج ببعض التوصيات التي من شأنها التقليل من تفاقم الظاهرة في المجتمع الجزائري، والبحث في سبل التقليل من تداعيات الظاهرة وثبط استفحالها في المجتمع.

محاورة الملتقى:

- التقديرات الكمية والإحصائية لظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري.
- المنظور الديني والإسلامي لأسباب ودوافع انتشار ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع.
- المنظور القانوني للطلاق والخلع (قراءة في القوانين المنظمة لأحكام الخلع والطلاق).
- التفسير النفسي لأسباب ودوافع انتشار ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع.
- السياق الاجتماعي لأسباب ودوافع انتشار ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع.
- المضامين الإعلامية في الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على الأسرة.
- الرابطة الزوجية بين الضوابط التقليدية والثقافات الدخيلة في ظل الانفتاح على تكنولوجيات الاتصال الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي.

شروط المشاركة في الملتقى:

- الملتقى يستهدف الأساتذة الجامعيين وطلبة الدكتوراه والباحثين والمهتمين من مختلف الهيئات والوزارات.
- تعطى الأولوية للبحوث والدراسات الميدانية؟
- تقبل المداخلات باللغة العربية والانجليزية والفرنسية.
- تكون المداخلة ضمن إحدى محاور الملتقى.
- تقبل المداخلات الفردية والثنائية فقط.
- أن تكون المداخلة المرسله أصيلة لم يسبق لها أن نشرت أو عرضت قبل في المناسبات أو الفعاليات العلمية.
- أن لا تقل المداخلة عن 10 صفحات ولا تتعدى عن 20 صفحة بحجم A4 وبخط SakkaMajalla. حجم 14 بالنسبة للغة العربية في المتن وحجم 12 في الهامش

وبخط Times New Roman حجم 12 للمداخلات باللغة الفرنسية والإنجليزية في المتن وحجم 10 في الهامش.

- إتباع الأصول العلمية المتعارف عليها عند إعداد وكتابة البحوث العلمية والتزام الأمانة العلمية فيما يخص التوثيق وتبيان مصادر المعلومات، ويتحمل صاحب المداخلة كامل المسؤولية في حالة عدم الامتثال للأمانة العلمية والإخلال بأصالة البحث.
- ضرورة أن يتضمن البحث ملخصا بلغة مغايرة للغة البحث بالإضافة الى معلومات عن الباحث (الرتبة العلمية - المؤسسة التابع لها - التخصص - الهاتف - البريد الالكتروني).

كلمة رئيس الملتقى الدكتور: حمامي فريد

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

"" ربي اشرح لي صدري ، ويسر أمري ، واحلل عقدة من لساني ، يفقهوا قولي ""

أحييكم جميعا أيها الحضور الكريم بأجمل تحية وهي تحية الإسلام فالسلام عليكم ورحمة الله
تعالى وبركاته

أرحب بكم جميعا ضيوفنا الكرام في رحاب جامعة مولود معمري - تيزي وزو

أحييكم وأرحب بكم جميعا كل من مكانه وكل بمقامه

مرحبا بكل من أتانا وفي قلبه الخير ، مرحبا بكم في كل وقت وحين ، أنا سعيد جدا بتواجدي
معكم وبينكم في هذا الحقل المعرفي والمناسبة العلمية التي نظمت واحتضنتها جامعة مولود
معمري

أولا أشكر السيد رئيس الجامعة : الأستاذ الدكتور - بودة أحمد على حرصه ودعمه لنا و
لمثل هكذا تظاهرات .

السادة الكرام نواب رئيس الجامعة، عمداء كليات جامعة مولود معمري، السيد عميد كلية
العلوم الإنسانية والاجتماعية، السادة أعضاء اللجنة العلمية والتنظيمية للملتقى الوطني
الموسوم بظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري ** الأسباب والنتائج ** أؤف لكم تحية عطرة
من هذا المنبر العلمي الذي دأبت جامعة مولود معمري على مواكبة مثل هذه التظاهرات التي
باتت نشاطا دوريا وحقلا معرفيا لمختلف المشارب على تفرع تخصصاتها.

تملأني السعادة ونحن نشهد ميلاد هذا العرس العلمي بعد مخاض طويل امتد لأشهر من
التنظيم والتخطيط، شارك فيه ثلثة من القائمين من جنود العلى والخفاء، وبعون من الله
نحن اليوم مع بعضنا في مجلس واحد وبهدف واحد .

هذا الصرح الذي نعيشه اليوم، هو وليد فكرة ، سرعان ما وجدت طريقها للتحقيق. فكرة تؤشّر إلى ظاهرة أرقّت المجتمعات، وليس مجتمعنا بمنأى عنه، إنها ظاهرة الطلاق التي صدّعت وحدة الأسر الجزائرية، وشتّتت أواصلهم، وامتألت أروقة المحاكم بقضاياهم. فكان لزاما على نخب الجامعة أن يميّطوا اللثام عن سياقاتها وأسبابها وقراءة نتائجها، وفهم دوافعها والبحث عن المأمول من حلول و لربما تقلل وتحد من استفحال الظاهرة في المجتمع .

إن هذه الظاهرة التي تناولها ملتقانا تحت مجهر العلم، باتت تنخر المجتمع وتدقّ ناقوس الخطر من مستقبل خطير يهدد اللّحمة الاجتماعية وباتت تهدد النسيج الأسري والاجتماعي للعائلات الجزائرية ، ومن خلالها بقية مؤسسات التنشئة الاجتماعية. من أجل ذلك ارتأينا إلى فتح فضاء التحاقل المعرفي سعيا منا وأملا في كبح تفاقم الظاهرة أو التقليل منها والعمل على إيجاد حلول لهذا التمزّق الاجتماعي، فكان الإقبال عظيما من شتى ربوع الوطن -والحمد لله - من خلال عشرات المشاركات والمداخلات التي جاءت من كل صوب وحذب، بغية إثراء هذا النقاش العلمي وإنجاحه، فجزاكم الله خيرا بما تقدمتم به من فضل علمكم وعلى حرصكم واهتمامكم وتفاعلكم منذ أن تم الإعلان عن الملتقى

السادة والسيدات الأفاضل : أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد لإنجاح هذه الفعالية وهذه التظاهرة العلمية ، وأتمنى التوفيق للمشاركين في ثناياه، سائلا المولى عزّ وجلّ أن يكون هذا الملتقى قيمة مضافة للزخم العلمي الذي يبقى مشعلا في يد النخبة ينار به درب الحياة وينتفع به المجتمع .

فإن وفقنا في مسعانا فهذا من فضل الله وتوفيقه، وإن قصّرنا فعذرنا عندكم أننا بذلنا قصار المجهود لبلوغ المقصود ، وثقتنا فيكم ليس لها حدود والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تقرير حول الملتقى الموسوم ب: ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري الأسباب والنتائج

بتاريخ الثامن والعشرين من شهر فيفري عام ألفين وثلاثة وعشرين (2023-02-28) بجامعة مولود معمري – تيزي وزو ، وعلى الساعة التاسعة افتتحت أشغال الملتقى الوطني الافتراضي عن طريق تقنية google meet حول ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري الأسباب والنتائج ، والمنظم من طرف الدكتور "حمامي فريد" رئيسا والأستاذ الدكتور " اكوفان شفيق" رئيسا للجنة العلمية والدكتور "بوعروج محمد نجيب" رئيسا للجنة التنظيمية .

حيث كانت الانطلاقة بمنح الكلمة للدكتور "حمامي فريد" رئيس الملتقى وجاءت كلمته على النحو التالي:

السيد رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور – بودة أحمد - السادة نواب رئيس الجامعة، عمداء كليات جامعة مولود معمري، السيد عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، السادة أعضاء اللجنة العلمية والتنظيمية للملتقى الوطني الموسوم بظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري الأسباب والنتائج أذف لكم تحية عطرة من هذا المنبر العلمي الذي دأبت جامعة مولود معمري على مواكبة مثل هذه التظاهرات التي باتت نشاطا دوريا وحقلا معرفيا لمختلف المشارب على تفرع تخصصاتها.

تملأني السعادة ونحن نشهد ميلاد هذا العرس العلمي بعد مخاض طويل امتد لأشهر من التنظيم والتخطيط، شارك فيه ثلة من القائمين من جنود العن والخفاء، غالبتنا فيه عوائق شتى لكنها لم تغلبنا بعون من الله.

هذا الصرح الذي نعيشه اليوم، هو وليد فكرة، سرعان ما وجدت طريقها للتحقيق. فكرة تؤشّر إلى ظاهرة أرقّت المجتمعات، وليس مجتمعنا بمنأى عنه، إنها ظاهرة الطلاق التي صدّعت وحدة الأسر، وشتّتت أوصلهم، وامتأّت أروقة المحاكم بقضاياهم. فكان لزاما على نخب الجامعة أن يميّطوا اللثام عن سياقاتها وأسبابها، وفهم دوافعها والبحث عن المأمول من حلولها. وأضاف رئيس الملتقى إن هذه الظاهرة ، باتت تنخر المجتمع وتدنق ناقوس الخطر من

مستقبل خطير يهدد اللحمة الاجتماعية، ومن خلالها بقية مؤسسات التنشئة الاجتماعية. من أجل ذلك ارتأينا إلى فتح فضاء التحاقل المعرفي من أجل كبح هذه الظاهرة والعمل على إيجاد حلول لهذا التمزق الاجتماعي، فكان الإقبال متنوعا خلال عشرات المشاركات بغية إثراء هذا النقاش العلمي وإنجاحه.

بعدها منحت الكلمة للأستاذ الدكتور "بوطابة فريد" عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية أين ألقى كلمة ترحيبية ورحب بالحضور والمتدخلين من جميع جامعات الوطن وشكر القائمين والمشرفين على الملتقى وأعرج عن أهمية الموضوع والظاهرة .

بعدها منحت الكلمة للأستاذ الدكتور اكوفان شفيق رئيس اللجنة العلمية للملتقى والذي والذي بدوره رحب بالحضور والمتدخلين وشكر الجميع على حرصهم وجهودهم على انجاح الملتقى.

كما أعطيت الكلمة للأستاذ الدكتور " سعدي بشير " نائب رئيس جامعة مولود معمري – تيزي وزو والذي بدوره رحب بالحضور وجميع المشاركين والمشرفين وقدم كلمة عن الظاهرة ومن ثم أعلن رسميا الانطلاق الرسمي للملتقى .

بعد الانطلاق الرسمي لأشغال الملتقى الافتراضي حيث كان هناك جلستين صباحيتين وجلسة مسائية واحدة ، في كل جلسة من هذه الجلسات تحوى أربعة ورشات .

توجه رؤساء الورشات الأربعة في الجلسة الصباحية الأولى والتي برمجت من الساعة 10.00 سا الى 11.00 سا برئاسة كل من الدكتور قريمس مسعود والأستاذ الدكتور شفيق اكوفان والدكتور بوعروج محمد نجيب والدكتور معيوش ابراهيم مكان الأستاذ الدكتور. تور الأحسن حمزة .

بعدها انطلقت الجلسة الصباحية الثانية حيث توجه رؤساء الورشات الأربعة في الجلسة الصباحية الثانية والتي برمجت من الساعة 11.00 سا الى 12.00 سا برئاسة كل من الدكتور سليبي ساسية و الدكتورة تقادلة حكيمة والدكتور مكاشير محمد لمين والدكتورة منصوري معيز حورية .

بعدها انطلقت الجلسة المسائية والتي برمجت من الساعة 13.00 سا الى 14.00 سا برئاسة كل من الدكتورة شنيط بهية و الدكتورة قمقاني فاطمة الزهراء و الدكتورة رميشي ربعة و الدكتور بلخير رشيد .

ديباجية:

تعتبر الأسرة النواة الأولى في تكوين وقيام كيان المجتمع والمحافظة على قيمه ومعاييرها والتقيد بضوابطه، لذا وجب الحفاظ على تماسك الأسرة وعدم تفكك روابطها ونسيجها والحفاظ على التوازن البيولوجي والنفسي والاجتماعي. والأسرة الجزائرية تواجه تحديات عديدة تحول بينها وبين الأدوار المنوطة لها، لتتحول من صورتها التقليدية وقيمها التقليدية الى صورتها المعاصرة والمتحضرة، ذلك أنها تأثرت الى حد ما بالعادات والثقافات الدخيلة على المجتمع الجزائري. وهي اليوم لن تكون من معزل جراء تأثير هذه الثقافات خاصة في ظل التطورات العالمية الحاصلة في مجال التكنولوجيا والاتصال وتنوع وسائل التواصل الاجتماعي والتي جعلت من العالم قرية صغيرة بإلغائها للحدود الجغرافية، لتغير من مركز ودور المرأة في الأسرة ومكانتها في المجتمع، وتغيير موازين القوى فيما يخص معايير الزواج والطلاق والخلع. وباعتبار الطلاق معضلة اجتماعية تنجر من خلفه آثار اجتماعية ونفسية سواء على الأطفال أو الزوجين أو الأهل أو المجتمع فهو في بعض الحالات السبيل الوحيد الذي يضح حدا للمعاناة والمأساة التي يعيشها بعض الزوجات ويكون بمثابة الحل النهائي للخصومات والمشاكل.

إشكالية الملتقى:

انطلاقا من الإحصائيات المسجلة في الآونة الأخيرة حول حالات الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري يستدعي الحال دق ناقوس الخطر، كونها تهدد البنية والنسيج الأسري والمجتمعي للعائلات الجزائرية. وهو الأمر الذي يدفع بالمختصين والباحثين في شؤون الأسرة ومختلف الهيئات الإدارية والوزارية الى دق ناقوس الخطر والعمل على البحث في الأسباب والدوافع لانتشار الظاهرة واستفحالها في المجتمع والنتائج المترتبة عنها وكذا البحث في سبل التقليل

من الظاهرة، خاصة في ظل تطور وسائل الاتصال وتعدد شبكات التواصل الاجتماعي والتي لها الفضل في ربط وتكثيف العلاقات الاجتماعية بين شرائح المجتمع المحلي والدولي، وانطلاقاً من هذا الطرح تتجلى إشكالية الملتقى حول التساؤلات التالية:

- ما هي جملة الأسباب والدوافع لانتشار واستفحال ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري؟
- ما هي النتائج المترتبة عن ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري؟
- ما هي الآليات والسبل للتقليل من الظاهرة؟.

أهداف الملتقى:

- محاولة الكشف عن أهم العوامل ذات الأبعاد المختلفة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والقانونية والتي من شأنها أن تغذي وتنبئ ظاهرة الطلاق والخلع واستفحالها في المجتمع الجزائري.
- محاولة الكشف عن مدى تأثير الفضاء الإلكتروني والوسائل الإعلامية والتكنولوجية وكذا مواقع التواصل الاجتماعي على الحياة الزوجية والكيان الأسري، والتي من شأنها أن تحول دون استمرار العلاقة الزوجية وتصدها.
- محاولة الخروج ببعض التوصيات التي من شأنها التقليل من تفاقم الظاهرة في المجتمع الجزائري، والبحث في سبل التقليل من تداعيات الظاهرة وثبط استفحالها في المجتمع.

شروط المشاركة في الملتقى:

- الملتقى يستهدف الأساتذة الجامعيين وطلبة الدكتوراه والباحثين والمهتمين من مختلف الهيئات والوزارات.
- تعطى الأولوية للبحوث والدراسات الميدانية؟
- تقبل المداخلات باللغة العربية والانجليزية والفرنسية.
- تكون المداخلة ضمن إحدى محاور الملتقى.

- تقبل المداخلات الفردية والثنائية فقط.
- أن تكون المداخلة المرسله أصيلة لم يسبق لها أن نشرت أو عرضت قبل في المناسبات أو الفعاليات العلمية.
- أن لا تقل المداخلة عن 10 صفحات ولا تتعدى عن 20 صفحة بحجم A4 وبخط Sakkal Majalla. حجم 14 بالنسبة للغة العربية في المتن وحجم 12 في الهامش وبخط Times New Roman حجم 12 للمداخلات باللغة الفرنسية والإنجليزية في المتن وحجم 10 في الهامش.
- إتباع الأصول العلمية المتعارف عليها عند إعداد وكتابة البحوث العلمية والتزام الأمانة العلمية فيما يخص التوثيق وتبيان مصادر المعلومات، ويتحمل صاحب المداخلة كامل المسؤولية في حالة عدم الامتثال للأمانة العلمية والإخلال بأصالة البحث.
- ضرورة أن يتضمن البحث ملخصا بلغة مغايرة للغة البحث بالإضافة الى معلومات عن الباحث (الرتبة العلمية - المؤسسة التابع لها - التخصص - الهاتف - البريد الالكتروني).

تواريخ مهمة :

● آخر أجل لاستقبال المداخلات كاملة يوم:28 جانفي 2023

● الرد على المداخلات المقبولة يوم:15فيفري 2023

انعقاد الملتقى يوم: 28 فيفري 2023

محاور الملتقى:

- التقديرات الكمية والإحصائية لظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري.
- المنظور الديني والإسلامي لأسباب ودوافع انتشار ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع.
- المنظور القانوني للطلاق والخلع(قراءة في القوانين المنظمة لأحكام الخلع والطلاق).
- التفسير النفسي لأسباب ودوافع انتشار ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع.
- السياق الاجتماعي لأسباب ودوافع انتشار ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع.
- المضامين الإعلامية في الأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على الأسرة.

الملتقى الوطني الاول : ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري ، الأسباب والنتائج

- الرابطة الزوجية بين الضوابط التقليدية والثقافات الدخيلة في ظل الانفتاح على تكنولوجيات الاتصال الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي.

الهيئة المشرفة على الملتقى :

اللجنة العلمية للملتقى:

من خارج جامعة تيزي وزو:

- أ.دبحري صابرالمركز الجامعي بريكة
 - د. مرابط أحلامجامعة علي لونيسي- البليدة
 - د. مرصالي حوريةجامعة المدية
- من جامعة تيزي وزو:

- أ.د بدالك شابحة.....جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- أ.د خيدر جميلة.....جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. دحماني سليمان..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. حشلاف يونس..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. قريمس مسعود..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. بوعروج محمد نجيب..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. سليبي ساسية..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. مدان نعيمية..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. ميموني كهينة.....جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. يوسف خوجة سمير..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. قيمقاني فاطمة الزهراء..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. ميكاشير محمد أمين.....جامعة مولود معمري – تيزي وزو

- د. بن عدة أمحمد..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. شابر محمد كريم..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. تقادلة حكيم..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. شنيط هبة..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. بوشلاغم زينب..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. سيد على ذهبية..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. حنان علجية..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. دريوش راضية..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. رميشي ربعة..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. محديد فاتح..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. علو زهير..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. هلال غنيمة..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو

اللجنة التنظيمية للملتقى:

- د. دريوش راضية..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- ط. د. طورشي صالح..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- ط. د. هوام محمد..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- ط. د. قذيفة محمد..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- ط. د. عازم كهينة..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. قاسم بلقاسم..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- د. شيخاوي صالح..... جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوغريبرج
- ط. د. بوقزولة حسين..... جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- ط. د. ناتش فريد..... جامعة الجزائر 02 - الجزائر

- ط د. عمروش كريمة.....جامعة الجزائر 02-الجزائر
- ط د. قصوري سمير.....جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- ط د. قرموش إسماعيل.....جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- ط د. زغودنيسة.....جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- ط د. حسيني فريد.....جامعة الجزائر 02 - الجزائر
- ط د. براي محمد.....جامعة مولود معمري – تيزي وزو
- ط د. عليوة محمد.....جامعة مولود معمري – تيزي

برنامج الملتقى

إفتتاح فعاليات الملتقى الساعة 09 صباحا

كلمة افتتاحية يقدمها رئيس جامعة مولود معمري البروفيسور أحمد بودة

كلمة افتتاحية يقدمها رئيس الملتقى الدكتور حمامي فريد

كلمة افتتاحية يقدمها رئيس اللجنة العلمية البروفيسور إيكوفان شفيق

الافتتاح الرسمي للملتقى من طرف البروفيسور بوطابة فريد عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

الجلسة مفتوحة لجميع المشاركين على الرابط: <https://meet.google.com/hqq-jenh-jmb>

الجلسة الصباحية الأولى من الساعة 10h00-11h00: (أربع ورشات منفصلة)

رئيس الجلسة: د. قريمس مسعود الورشة الأولى أ.د. معيوش ابراهيم الورشة الثانية

د. بوعروج محمد نجيب الورشة الثالثة أ.د. إيكوفان شفيق الورشة الرابعة

رقم الورشة والتوقيت	عنوان المداخلة	إسم ولقب المُشارك
10 h 10 – 10 h 00 الورشة الأولى https://meet.google.com/hqq-jenh-jmb	أحكام الخلع في التشريع الاسلامي وقانون الأسرة الجزائري	د. خوجة فاطمة جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
10 h 20 – 10 h 10 الورشة الأولى https://meet.google.com/hqq-jenh-jmb	العنف الزوجي من منظور الفقه الإسلامي (أسبابه وآليات علاجه)	د. عثمان عربي د. بلحريش علال جامعة وهران 01 أحمد بن بلة
10 h 30 – 10 h 20 الورشة الأولى https://meet.google.com/hqq-jenh-jmb	الطلاق في المنظور الإسلامي	د. صالح بن نفقي جامعة مولود معمري تيزي وزو
10 h 40 – 10 h 30 الورشة الأولى https://meet.google.com/hqq-jenh-jmb	الطلاق وأسبابه الخاصة والعامة من منظور الفقه	أ. زردومي فلة جامعة باتنة 1

jmb	الإسلامي	
10 h 50 – 10 h 40 الورشة الأولى https://meet.google.com/hqq-jenh-jmb	الطلاق والخلع في الشريعة الإسلامية – الأسباب والحلول –	د. حمزة فرطاس ط.د. جابر عطية جامعة باتنة 1
11 h 00 – 10 h 50	مناقشة عامة	
10 h 10 – 10 h 00 الورشة الثانية https://meet.google.com/ncn-uwrbrtr	العوامل النفسية، الاجتماعية والمهنية المؤدية إلى الطلاق لدى المرأة العاملة	د. ناتش فريد جامعة الجزائر 2 د. أميطوش موسى جامعة تيزي وزو
10 h 20 – 10 h 10 الورشة الثانية https://meet.google.com/ncn-uwrbrtr	التفسير النفسي لأسباب ودوافع انتشار ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع	ط.د. قذيفة محمد د. حمامي فريد جامعة مولود معمري تيزي وزو
10 h 30 – 10 h 20 الورشة الثانية https://meet.google.com/ncn-uwrbrtr	دور مواقع التواصل الاجتماعي في ظهور الطلاق في المجتمع الجزائري " الفايسبوك نموذجا "	أ. عيسات مريم جامعة سطيف 2 د. سيدر كاميلية جامعة البويرة
10 h 40 – 10 h 30 الورشة الثانية https://meet.google.com/ncn-uwrbrtr	قراءة في الأبعاد السوسيو- نفسية لظاهرة الطلاق	د. موسى معطوي أ.د. خالد زعاف جامعة اكلي محند اولحاج -البويرة-
10 h 50 – 10 h 40 الورشة الثانية https://meet.google.com/ncn-uwrbrtr	التوافق النفس اجتماعي للمرأة المطلقة -دراسة مقارنة بين المرأة المطلقة والمرأة المتزوجة-	ط.د. بختاوي بثينة جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي-

11 h 00 – 10 h 50	مناقشة عامة	
10 h 10 – 10 h 00 الورشة الثالثة https://meet.google.com/ivz-svuf-yww	وسائل التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على العلاقات الزوجية	د. بن منصور رمضان جامعة مولود معمري تيزي وزو
10 h 20 – 10 h 10 الورشة الثالثة https://meet.google.com/ivz-svuf-yww	المقاصد الشرعية لبعض أحكام الخلع في الفقه الإسلامي	أ. رقاني عبد المالك أ. بوشامي عبد المولى جامعة تامنغست الحاج موسى آق أخاموك
10 h 30 – 10 h 20 الورشة الثالثة https://meet.google.com/ivz-svuf-yww	الفضاءات الافتراضية وظاهرة التباعد الاجتماعي في أوساط الجماعات الأولية	ط.د. قريعة عمر أ.د. الجوزي وهيبه جامعة مولود معمري تيزي وزو
10 h 40 – 10 h 30 الورشة الثالثة https://meet.google.com/ivz-svuf-yww	ظاهرة الطلاق بين التحولات البنائية والتغيرات الوظيفية للأسرة الجزائرية الحديثة	أ.د. أحمد عبد الحكيم بن بعطوش جامعة باتنة 1
10 h 50 – 10 h 40 الورشة الثالثة https://meet.google.com/ivz-svuf-yww	الطلاق بين تداعيات حماية الأسرة ومواقع التواصل الاجتماعي	د. بوعراب أرزقي كلية الحقوق - جامعة الجزائر - د. أورمضيبي ليندة كلية الحقوق - جامعة مولود معمري - تيزي وزو
11 h 00 – 10 h 50	مناقشة عامة	
10 h 10 – 10 h 00 الورشة الرابعة https://meet.google.com/oaq-jmkr-mjo	التغير القيمي الثقافي وتأثيره في إدارة الخلافات الزوجية	ط.د. منصور سعاد أ.د. فريحة محمد كريم جامعة باجي مختار عنابة
10 h 20 – 10 h 10	الخيانة الزوجية عبر مواقع	د. سيد علي ذهبية

الورشة الرابعة https://meet.google.com/oaq-jmkr-mjo	التواصل الاجتماعي وتأثيرها في الرابطة الزوجية	ط.د. زيات عمر جامعة مولود معمري تيزي وزو
10 h 30 – 10 h 20 الورشة الرابعة https://meet.google.com/oaq-jmkr-mjo	الخلع كآلية من آليات فك الرابطة الزوجية	ط.د. سعدود مريم جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل
10 h 40 – 10 h 30 الورشة الرابعة https://meet.google.com/oaq-jmkr-mjo	تكنولوجيا الاتصال الحديثة وأثرها على زيادة نسبة التفكك الأسري-مواقع التواصل الاجتماعي نمودجا-	ط.د. شويب اليمين ط.د. عزوق نوال جامعة مولود معمري تيزي وزو
10 h 50 – 10 h 40 الورشة الرابعة https://meet.google.com/oaq-jmkr-mjo	استخدامات المتزوجين لوسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري	د. حنان علجية جامعة مولود معمري تيزي وزو
11 h 00 – 10 h 50	مناقشة عامة	

الجلسة الصباحية الثانية من الساعة 11h00- 12h00: (أربع ورشات منفصلة)

رئيس(ة)الجلسة: د. سليمي ساسية:الورشة الأولاد تقادلة حكيمة:الورشة الثانية

د. معييز منصوري حورية : الورشة الثالثة د. مكاشير محمد لمين:الورشة الرابعة

رقم الورشة والتوقيت	عنوان المداخلة	إسم ولقب المُشارك
11 h 10 – 11 h 00 الورشة الأولى https://meet.google.com/hqq-jenh-jmb	دوافع الطلاق في المجتمع الجزائري:دراسة تحليلية وصفية لإحصائيات ظاهرة الطلاق في الجزائر خلال الفترة الممتدة من	د. سومية بوحفص د. الطاهرة هيباوي جامعة أمين العقال الحاج موسى أق اخموك-تامنغست-.

	1998-2018م	
11 h 20 – 11 h 10 الورشة الأولى https://meet.google.com/hqq-jenh-jmb	ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري: بين مطرقة قانون الأسرة وسندان الممارسات الاحتياالية	د. بوغريال باهية جامعة مولود معمري تيزي وزو
11 h 30 – 11 h 20 الورشة الأولى https://meet.google.com/hqq-jenh-jmb	ظاهرة الطلاق: قراءة نظرية في الأسباب والانعكاسات	د. جلال فاطمة زهرة د. ركاب أنيسة جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
11 h 40 – 11 h 30 الورشة الأولى https://meet.google.com/hqq-jenh-jmb	الطلاق في الجزائر -قراءة سوسيولوجية-	ط.د. قصوري سمير جامعة مولود معمري تيزي وزو
11 h 50 – 11 h 40 الورشة الأولى https://meet.google.com/hqq-jenh-jmb	العوامل والأسباب الاجتماعية لتفشي ظاهرة الطلاق	د. توفيق بوخدوني جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل- د. شريفة العيد أبو القاسم سعد الله -بوزريعة-
12 h 00 – 11 h 50	مناقشة عامة	
11 h 10 – 11 h 00 الورشة الثانية https://meet.google.com/ncn-uwrp-rtr	القراءة السوسيولوجية لواقع الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري	ط.د. عازم كهينة جامعة مولود معمري تيزي وزو ط.د. عمروش كريمة جامعة الجزائر 2
11 h 20 – 11 h 10 الورشة الثانية https://meet.google.com/ncn-uwrp-rtr	تطور ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري - قراءة في الاتجاهات الإحصائية ودلالاتها-	د. عبد المالك بودور جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر 2-

11 h 30 – 11 h 20 الورشة الثانية https://meet.google.com/ncn-uwrp-rtr	الخيانة الزوجية وظاهرة الطلاق	د. قمناني فاطمة الزهرة جامعة مولود معمري تيزي وزو د. طهراوي ليندة جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
11 h 40 – 11 h 30 الورشة الثانية https://meet.google.com/ncn-uwrp-rtr	المرأة المطلقة في الجزائر: الواقع والمأمول - تحليل معطيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات السادس لسنة -2019	د. علي جباري
11 h 50 – 11 h 40 الورشة الثانية https://meet.google.com/ncn-uwrp-rtr	آثار تعديل المادة 54 قانون الأسرة على استفحال ظاهرة الخلع في المجتمع الجزائري	د. رواق أمال جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -
12 h 00 – 11 h 50	مناقشة عامة	
11 h 10 – 11 h 00 الورشة الثالثة https://meet.google.com/ivz-svuf-yww	السياق الاجتماعي لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري	ط.د. بوربيع فاطمة الزهرة جامعة مولود معمري تيزي وزو د. زنقوفي فوزية جامعة 8 ماي 1945 قالمة
11 h 20 – 11 h 10 الورشة الثالثة https://meet.google.com/ivz-svuf-yww	قراءة سوسيولوجية لآثار الطلاق على الأطفال في المجتمع الجزائري	د. بوشلاغم حنان جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل
11 h 30 – 11 h 20 الورشة الثالثة https://meet.google.com/ivz-svuf-yww	نماذج عن مسببات الطلاق في المجتمع الجزائري - عمل المرأة	أ.د. مدان نعيمة جامعة مولود معمري تيزي وزو د. غرناوط سميرة جامعة الجزائر 2

	خارج المنزل نموذجا-	
11 h 40 – 11 h 30 الورشة الثالثة https://meet.google.com/ivz-svuf-yww	الخلع تعسف في استعمال حق أم ضرورة حتمية	د. حساين عومرية المركز الجامعي شريف بوشوشة أفلو
11 h 50 – 11 h 40 الورشة الثالثة https://meet.google.com/ivz-svuf-yww	آثار الطلاق على الأسرة	د. سليمي ساسية د. تقادلة حكيمة جامعة مولود معمري تيزي وزو
12 h 00 – 11 h 50	مناقشة عامة	
11 h 10 – 11 h 00 الورشة الرابعة https://meet.google.com/oaq-jmkr-mjo	Divorce et monoparentalité comme objets socio- anthropologiques. Perspectives théoriques et recherches empiriques"	د. أناريس محند جامعة مولود معمري تيزي وزو
11 h 20 – 11 h 10 الورشة الرابعة https://meet.google.com/oaq-jmkr-mjo	L'abandon scolaire chez les enfants issu des parentsséparés.	أ. د. حداد فتيحة جامعة مولود معمري تيزي وزو
11 h 30 – 11 h 20 الورشة الرابعة https://meet.google.com/oaq-jmkr-mjo	Les statistiques du divorce en Algérie	ط. د. سلامي دليلة جامعة بجاية
11 h 40 – 11 h 30 الورشة الرابعة https://meet.google.com/oaq-jmkr-mjo	واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري واستراتيجيات مواجهته من وجهة نظر المختصين في علم الاجتماع	د. خطاب حسين د. أمزيان بهية جامعة مولود معمري تيزي وزو

11 h 50 – 11 h 40 الورشة الرابعة https://meet.google.com/oaq-jmkr-mjo	العوامل المؤثرة في ظاهرة الطلاق	د. رميشي ربيعة جامعة مولود معمري تيزي وزو د. جلال نسيمة جامعة تمنراست
12 h 00 – 11 h 50	مناقشة عامة	

الجلسة المسائية من الساعة 13h00 - 14h00: (أربع ورشات منفصلة)

رئيس (ة) الجلسة: د. شنيط بهية: الورشة الأولى
د. قمقاني فاطمة الزهراء: الورشة الثانية

د. رميشي ربيعة: الورشة الثالثة د. بلخير رشيد: الورشة الرابعة

رقم الورشة والتوقيت	عنوان المداخلة	إسم ولقب المُشارك
13 h 10 – 13 h 00 الورشة الأولى https://meet.google.com/hqq-jenh-jmb	بروفيل سوسيوديموغرافي للنساء خالعات الزوج في المجتمع الجزائري -دراسة ميدانية-	د. حمامي فريد جامعة مولود معمري تيزي وزو
13 h 20 – 13 h 10 الورشة الأولى https://meet.google.com/hqq-jenh-jmb	أسباب انتشار ظاهرة الطلاق في ولاية جيجل	أ. بوبلوط حياة جامعة 8 ماي 1945 قالمة
13 h 30 – 13 h 20 الورشة الأولى https://meet.google.com/hqq-jenh-jmb	قراءة سوسيلوجية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري	د. معيوش براهيم جامعة مولود معمري تيزي وزو
13 h 40 – 13 h 30 الورشة الأولى https://meet.google.com/hqq-jenh-jmb	التقدير غير المباشر لبعض مؤشرات ظاهرة الطلاق: دراسة تحليلية لتحقيق الجزائر حول الخصوبة سنة 1986 (enaf)	د. لونيسي عبد الحكيم جامعة باتنة 1

13 h 50 – 13 h 40 الورشة الأولى https://meet.google.com/hqq-jenh-jmb	ظاهرة انتشار الطلاق في المجتمع الجزائري	د. حملات بن عتو أبوبكر بلقايد تلمسان د. حملات خولة جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)
14 h 00 – 13 h 50	مناقشة عامة	
13 h 10 – 13 h 00 الورشة الثانية https://meet.google.com/ncn-uwrbr-rtr	دور برامج وخدمات التوعية الأسرية في علاج العنف والتفكك الأسري لدى الأزواج	د. مرصالي حورية جامعة المدية أ. حاج قويدر أسماء جامعة البليدة 2
13 h 20 – 13 h 10 الورشة الثانية https://meet.google.com/ncn-uwrbr-rtr	Prédominance de la société de consommation et délitement du lien conjugal	د. مكاشير محمد لمين جامعة مولود معمري تيزي وزو
13 h 30 – 13 h 20 الورشة الثانية https://meet.google.com/ncn-uwrbr-rtr	الآثار القانونية لفك الرابطة الزوجية عن طريق الطلاق	د. علو زوهير د. أيت وراس ليلة جامعة مولود معمري تيزي وزو
13 h 40 – 13 h 30 الورشة الثانية https://meet.google.com/ncn-uwrbr-rtr	ضرورة تفعيل المحكمة العرفية كآلية بديلة لتوخي الطلاق	د. باقل علي جامعة تيسمسيلت/ كلية الحقوق
13 h 50 – 13 h 40 الورشة الثانية https://meet.google.com/ncn-uwrbr-rtr	آثار الطلاق والخلع على نسق الأسرة -الحرمان العاطفي لدى الطفل نموذجا -	د. محمد نجيب بوعروج جامعة مولود معمري تيزي وزو
14 h 00 – 13 h 50	مناقشة عامة	
13 h 10 – 13 h 00	السياق الاجتماعي لأسباب ودوافع	ط.د. نغناغ رشيد

الورشة الثالثة https://meet.google.com/ivz-svuf-yww	انتشار ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري (دراسة ميدانية على مواقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك نموذج)	أ. د. خيدر جميلة جامعة مولود معمري تيزي وزو
13 h 20 – 13 h 10 الورشة الثالثة https://meet.google.com/ivz-svuf-yww	قراءة سوسيولوجية في أسباب تنامي ظاهرة الخلع في الجزائر	أ. بودان كوثر أ. حمار سامية جامعة حسبية بن بوعلي - الشلف
13 h 30 – 13 h 20 الورشة الثالثة https://meet.google.com/ivz-svuf-yww	إنقالية ظاهرة الطلاق في الجزائر (تاريخيا، حاضرا ومستقبلا)	د. ميموني كهينة د. منصورى معيز حورية جامعة مولود معمري تيزي وزو
13 h 40 – 13 h 30 الورشة الثالثة https://meet.google.com/ivz-svuf-yww	أسباب ودوافع مخالعة الزوجة لزوجها	د. جريو محمد الأمين كلية الحقوق جامعة معسكر
13 h 50 – 13 h 40 الورشة الثالثة https://meet.google.com/ivz-svuf-yww		
14 h 00 – 13 h 50	مناقشة عامة	
13 h 10 – 13 h 00 الورشة الرابعة https://meet.google.com/oaq-jmkr-mjo	الأسباب المؤدية للطلاق في المجتمع الجزائري	د. كريمة فوداد جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ط. د. مراد ريمة جامعة الجزائر 2
13 h 20 – 13 h 10 الورشة الرابعة https://meet.google.com/oaq-	تحولات الأسرة الجزائرية وتأثيرها في ارتفاع نسب الطلاق	د. مسعود قريمس جامعة مولود معمري تيزي وزو

jmkr-mjo	دراسة سوسيولوجية من خلال الدراسات الميدانية	
13 h 30 – 13 h 20 الورشة الرابعة https://meet.google.com/oaq-jmkr-mjo	أثر الطلاق والخلع على الأسرة الجزائرية – أرقام صادمة تثير المخاوف –	أ. عيبود زيتوني د. بن هدية مفتاح جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02
13 h 40 – 13 h 30 الورشة الرابعة https://meet.google.com/oaq-jmkr-mjo		
13 h 50 – 13 h 40 الورشة الرابعة https://meet.google.com/oaq-jmkr-mjo		
14 h 00 – 13 h 50	مناقشة عامة	

قراءة التوصيات واختتام فعاليات الملتقى **الجلسة مشتركة لجميع** <https://meet.google.com/hqq-jenh-jmb> 14 h 30 – 14 h 00 **المتدخلين على الرابط**

ملاحظة:

❖ يرجى من جميع المشاركين الالتزام بالمشاركة عن بعد وفق البرنامج المحدد والورشات التي ينتمي إليها كل مشارك والتفاعل في جلسات المناقشة. كما يرجى منكم إرسال مقترحين قبل يوم الملتقى لإدراجهما ضمن توصيات الملتقى.

نشكركم مسبقا ونتمنى لكم حظا موفقا

رئيس الملتقى: الدكتور حمامي فريد

الاسم واللقب: د. بوشلاغم حنان

المؤسسة: جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

الرتبة العلمية: أستاذ مساعد ب

البريد الإلكتروني: hanane.bouchelaghem@yahoo.fr

المحور الخامس: السياق الاجتماعي لأسباب ودوافع انتشار ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع

عنوان المداخلة: قراءة سوسيولوجية لآثار الطلاق على الأطفال في المجتمع الجزائري

الملخص

الزواج والطلاق من القضايا الاجتماعية المهمة والتي يهتم بها مختصين في الحقل السوسيولوجي، حيث يشكل الطلاق ضغوطاً رئيسية على حياة الأفراد المعنيين، مع احتمال حدوث عواقب سلبية قوية على الصحة العقلية والبدنية لجميع أفراد الأسرة، على الرغم من أن معظم مجتمعات العالم لديها موقف سلبي اتجاه الطلاق، إلا أن هناك أفراداً يدعون إلى فسخ الزواج لأنه ينتج عنه آثار إيجابية مختلفة على رفاهتهم بشكل عام، والطلاق ناتج عن تظافر العديد من الأسباب كمشكلة التواصل، ونقص مهارات إدارة الصراع، وعدم الالتزام بمشاكل الزواج المالية، وإدمان الكحول، وقلة النضج، والاعتداء الجسدي من ناحية أخرى، وأقل الأسباب هو تعليم المرأة والاختلافات أو تربية الأطفال، فالطلاق يؤثر على جميع طبقات الأسرة والمجتمع، لأن الزواج عقد اجتماعي. لذلك أي شيء يؤثر يجب أن يؤثر الارتباط الزوجي على المجتمع بشكل معلن أو غير مقصود. حيث أن تركيز هذه الورقة على آثار الطلاق على الأطفال في المجتمع الجزائري

الكلمات المفتاحية: الطلاق، الزواج، الوالدين، الأطفال، المجتمع

مقدمة:

الأسرة ليست مؤسسة جامدة، ففي العقود الأخيرة انخفضت معدلات الزواج وارتفعت معدلات الطلاق، هذا الأخير الذي يتسبب في ضرر لا يمكن إصلاحه لجميع المعنيين، ولكن بشكل خاص للأطفال. على الرغم من أنه قد يُظهر أنه يفيد بعض الأفراد في بعض الحالات الفردية، إلا أنه يتسبب بشكل عام في انخفاض مؤقت في جودة حياة الفرد ويضع البعض "في مسار تنازلي قد لا يتعافون منه تمامًا أبدًا"، فالطلاق يضر بالمجتمع كونه يستهلك رأس المال الاجتماعي والبشري، فهو يزيد التكلفة بشكل كبير على دافعي الضرائب، بينما يقلل من دفع الضرائب في المجتمع، إنه يقلل من كفاءة الأطفال المستقبلية في جميع المهام أو المؤسسات الخمس الرئيسية للمجتمع: الأسرة والمدرسة والدين والسوق والحكومة، إن عكس الوضع الثقافي والاجتماعي للطلاق لن يكون أقل من ثورة ثقافية منذ أجيال قليلة فقط، رفضت الثقافة الجزائرية الطلاق على أنه آخر الحلول التي يلجأ إليها الزوجين، وعليهما بدل كل ما بوسعهما لإنجاح العلاقة، نظرا للنظرة السلبية للأشخاص المطلقين خاصة النساء، وكذا التأثير السلبي الذي يخلفه على الأطفال، حيث يتراوح تأثير الطلاق على قلوب الأطفال وعقولهم وأرواحهم من معتدل إلى شديد، ومن صغير ظاهريًا إلى مهم بشكل ملحوظ، ومن قصير الأمد إلى طويل الأمد، لا تنطبق أي من التأثيرات على كل طفل من كل زوجين مطلقين، ولم يعاني أي طفل من جميع الآثار التي سنناقشها. لا توجد طريقة للتنبؤ بكيفية تأثر أي طفل بعينه ولا إلى أي مدى، لكنها ستتأثر من الممكن التنبؤ بالآثار المجتمعية للطلاق وكيف ستتأثر هذه المجموعة الكبيرة من الأطفال كمجموعة، هذه الآثار عديدة وخطيرة، لم تعد القضية الرئيسية للباحثين معرفة الآثار السيئة للطلاق، ولكن فهم مدى هذه الآثار على الأطفال والأحفاد وتحديد طرق عكس دورة توارثهم بين الأجيال.

وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة العلمية الموسومة بعنوان "قراءة سوسيولوجية لآثار الطلاق على الأطفال في المجتمع الجزائري" التطرق لأهم العوامل المسببة للطلاق وتأثيره السلبي على الأطفال، وهذا يقودنا إلى طرح التساؤلين التاليين:

- ما هي الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة الطلاق بالمجتمع الجزائري؟

- وما هي آثار الطلاق على الأطفال في المجتمع الجزائري

أولاً: الإطار المفاهيمي

1- مفهوم الزواج:

بدون زواج لا يوجد طلاق. وهي من أهم وأساسيات المؤسسات المجتمعية. خاصة في إفريقيا عندما يصل الشخص إلى سن الزواج ولكنه لا يزال أعزب، يُنظر إليه على أنه أمر شاذ. وفقاً لـ Agwu N. Ukoma،

"الزواج هو اتحاد روحي وجسدي بين رجل وامرأة وأن الزواج إما في السياق الأفريقي، أو المفهوم التوراتي أو اليوناني، يعني الرفقة مدى الحياة (هكذا) بين الزوجين"، يبدو أن تعريف Ukoma للزواج غير متوازن لأن الزواج يمكن أن يكون بين أكثر من شخصين، ومن ثم وجود تعدد الزوجات وتعدد الأزواج اللذين يشكلان جزءاً من المفهوم الأفريقي التقليدي للزواج، بصرف النظر عن حقيقة أن الزواج لا يحتاج بالضرورة إلى أن يكون بطبيعته من جنسين مختلفين كما هو الحال، خاصة في العالم الغربي.¹

يعرفها Encarta 2010 بأنه "العلاقة القانونية بين الزوجين: علاقة قانونية معترف بها، على وجه الخصوص من خلال احتفال مدني أو ديني، بين شخصين يعترمان العيش معاً كشريكين جنسيين وداخليين".

كما يُعرّف الزواج على أنه "علاقة زواج محددة: علاقة زوجية بين شخصين، أو علاقة شخص ما بزوجه / زوجها". من ناحية أخرى، يعرف J. S. Wright الزواج بأنه "الحالة التي يمكن أن يعيش فيها الرجال والنساء معاً في علاقة جنسية بموافقة مجموعتهم الاجتماعية".

يُعرّف الزواج عمومًا على أنه شراكة بين عضوين من الجنس الآخر يُعرفان باسم الزوج والزوجة. ومع ذلك، يختلف العلماء الذين يدرسون الثقافة البشرية والمجتمع حول ما إذا كان يمكن تعريف الزواج عالميًا، وتشمل الأدوار والمسؤوليات المعتادة للزوج والزوجة العيش معاً، وإقامة علاقات جنسية مع بعضهما البعض فقط، ومشاركة الموارد الاقتصادية، والاعتراف بهم كأباء لأطفالهم. ومع ذلك، توجد أشكال غير تقليدية للزواج لا تتضمن هذه العناصر، على سبيل المثال، درس العلماء عدة مجموعات ثقافية في إفريقيا والهند لا يعيش فيها الأزواج والزوجات معاً، بدلاً من ذلك، يبقى كل من الزوجين في الأصل.²

2- مفهوم الطلاق

عرف إيديت أوكبونج الطلاق بأنه "فسخ قانوني لعلاقة الزواج، أي انفصال رسمي بين الرجل وزوجته حسب العرف المتعارف عليه ؛ فصل كامل من أي نوع".

¹ Ubong E. Eyo (2018), Divorce: Causes And Effects On Children, Asian Journal Of Humanities And Social Studies Volume 06 – , October, Nigeria, P 172.

² Ibid, P 173.

تشير الكلمة في الأصل إلى فسخ الزواج القانوني، على الرغم من أنها تُستخدم الآن أيضًا للفصل بين مؤسستين أو مواقف، واحدة عن الأخرى، على سبيل المثال. فصل الدولة عن الكنيسة أو الهيئات الدينية الأخرى، وتجدر الإشارة إلى حقيقة أنه لا يوجد طلاق إلا إذا كان هناك رباط قانوني للزواج، ومن ثم عندما يقرر الأشخاص الذين يعيشون معًا الانفصال، لا يمكن للمرء أن يتحدث عنهم على أنهم مطلقون لأنهم لم يكونوا كذلك.

هذا ويشير مفهوم الطلاق أيضا إلى أنه: "مرجع معترف به للحياة الحديثة، على الرغم من أنه لا يتم الموافقة عليه اجتماعيا دائما".³

فالطلاق معادٍ للمجتمع على عكس الزواج لذلك لا يتم الاحتفال به في كثير من الأحيان - لا ضجيج، أو أكل، أو رقص... إلخ. لا يعتبر الطلاق رحلة ليوم واحد، فهو يستغرق وقتًا وفي بعض الحالات يكون مرهقًا للغاية، سبب تعقيد عملية الطلاق هو منح الزوجين وقتًا للتفكير السليم وإعادة التفكير في قرارهما بالطلاق.

3- مفهوم الطفل:

تُعرف Encyclopædia Britannica الطفل بأنه "شاب على وجه الخصوص بين الرضاعة والشباب، ابن أو ابنة لأبوين بشريين، شخص لم يولد بعد أو مولود حديثًا"⁴. هذه التعريف يربط الطفل بالوالدين البشريين بل ويتحدث عن الطفل على أنه طفل قد يكون رضيعًا ولكنه لا يتجاوز سن الشباب، وكذلك الشخص الذي ربما كان لا يزال في الرحم كشخص لم يولد بعد. تعريف آخر للطفل هو الذي يُعطى على أنه "إنسان شاب: شاب بين الولادة والبلوغ، شخص لم يبلغ بعد: شخص أقل من سن محدد قانونيًا يعتبر غير مسؤول قانونيًا عن أفعاله، شخص بالغ غير ناضج: شخص بالغ يُنظر إليه على أنه يتصرف بطريقة طفولية أو بطريقة غير لائقة، وما إلى ذلك" إن التعريفات الأخرى للطفل باعتباره نتاجًا لشيء ما، أو من نسل شخص، وما إلى ذلك، ليست في الحقيقة محور تركيزنا الرئيسي في هذه الورقة. إن تحديد هوية الطفل يبرز أنه في بعض المصطلحات، يتم تعريف الطفل على أنه الشخص الذي يقل عمره عن أربعة عشر عامًا.

ومع ذلك، لأغراض مناقشتنا الحالية، من الآمن اعتماد تعريف كلمة "طفل" الوارد في صكين دوليين هما:

³ Fromme, Allan. (1969). Sex And Marriage. New York: Barnes And Noble Inc: 131

⁴ Child. (2014). In E. Britannica, Encyclopædia Britannica Ultimate Reference Suite (Pp. E-Copy). Chicago: Encyclopædia Britannica.

- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل 1989 و O.A.U. ميثاق حقوق ورفاهية الطفل 199. بموجب المادة الثانية من هذا الأخير، الطفل يعني كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره.
 - أيضا بموجب المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الطفل هو كل إنسان يقل عمره عن 18 عامًا ما لم يتم بلوغ مرحلة النضج مبكرًا بموجب القانون المطبق على الطفل.⁵
- ثانيا: قراءة سوسيولوجية لأسباب الطلاق في المجتمع الجزائري:

1- الأسباب الاقتصادية:

يبدو أن هذا هو أحد الأسباب الرئيسية للطلاق، "نشرت المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع مؤخرًا دراسة وجدت أن بطالة الزوج يمكن أن تكون عاملاً رئيسيًا وراء الطلاق".⁶ في الواقع، يمكن أن يتسبب نقص المال في كثير من الأحيان في خلق المشاكل الزوجية في طلب الطلاق، غالبًا ما يكون الزوجان اللذان يواجهان صعوبات مالية تحت ضغط كبير، والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى جدال مستمر ونقص في ذلك مجال الاتصالات، الأزواج الذين لا يرون وجهًا لوجه بشأن عادات الإنفاق أو الأزواج حيث يمتلك أحد الزوجين ويتحكم فيه، هذا ويمكن أن تواجه الشؤون المالية للمنزل ضغوطًا زوجية يمكن أن تصل إلى ذروتها في الطلاق. قد تؤدي الإدارة المهذرة للموارد الاقتصادية من قبل الزوج (معظمهم من الزوجات، على الرغم من أن بعض الأزواج قد يكونون متورطين أيضًا) قد يؤدي إلى طلب الزوج الآخر الطلاق.

وعليه تؤدي المشكلات والعقبات الاقتصادية في الكثير من الأحيان إلى توترات بلغت في وقوع المشاكل بين الأزواج الشباب والزوجات، وقيل إن التوتر يزداد عندما تكون الزوجة هي التي تعمل في حين أن الزوج غير قادر على أن يكون معيلاً موثوقاً للأسرة. عدم المساواة بين الجنسين في تقسيم الأدوار داخل الأسرة أيضًا تسبب في حدوث مشاكل منزلية تؤدي إلى الطلاق، فعلى الرغم من أنه قيل إن المرأة يمكنها العمل، فإن الرجال ملزمون بتوفير سبل العيش، وكذا على الرغم من أن المرأة تتمتع بفرص عمل أكبر من الرجل في الجزائر، إلا أن تصريح العمل لا يزال في أيدي الأزواج الذين يتحملون المسؤولية الرئيسية عن الكسب في الأسرة، ففي خضم الصعوبات الاقتصادية والضغوط من أدوار وتوقعات الجنسين.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية:

⁵ Child's Right Act. (2016, January 26). Retrieved From Nigerian Law Guru: www.Nigerianlawguru.Com/.../Human%20rights%20law/THE%20LEGAL%20RIGHT.

⁶ Ubong E. Eyo, Op. Cit.P 173

من خلال القراءات السوسولوجية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري تبين بأن الكثير من الأزواج الصغار يعانون من عدم نضجهم العاطفي، يتجلى أحياناً في المواقف التملكية تجاه الشركاء والخيانة الزوجية، ففي الجزائر لا يتم الإبلاغ كثيراً على حالات خيانة الزوجية، على الرغم من وجود العديد منها، وغالبا ما تحدث الخيانة الزوجية بسبب هجرة الشركاء، وعندما يعمل الزوج في مكان آخر، ربما يكون قد التقى بامرأة أخرى وتزوج مرة أخرى، وعليه فغالبا ما يؤدي عدم النضج العاطفي للأزواج الشباب في مواجهة المشكلات المنزلية إلى خلافات طويلة. قد تؤدي الأمور التافهة إلى الفتنة والعنف وحتى الطلاق. كما انعكس عدم النضج العاطفي في بعض الحالات في كيفية تطوير الشباب لعلاقاتهم منذ البداية. في بعض الحالات التي تمت مواجهتها، كانت الزيجات تتويجاً للتعرف على وسائل التواصل الاجتماعي مثل Facebook، وتعد أحد أسباب بسبب قلة وعي الشباب لمزيد من فحص الأسرة خلفية شركائهم. وانتهت بعض العلاقات التي بدأت عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالطلاق. كان التوفيق بين الزوجين سبباً آخر للطلاق. في حالة التوفيق بين الزوجين، في البداية، لا تتمتع الفتيات بالاستقلالية لتحديد شركائهن، ولكن هناك مشكلات مختلفة واجهتهن أثناء ذلك الزواج يشجعهم على طلب الطلاق، كما يؤدي تدخل الوالدين في الحياة المنزلية للطفل (المتزوج) إلى تفاقم حالة الأسرة، وينتهي بالطلاق، ولا تزال هناك وصمة عار مرتبطة بالعوانس والمطلقات الشابات، حيث اختارت بعض الفتيات الزواج في سن مبكرة بدلاً من أن يصبحن "خادمة عجوز" أو عانس، على الرغم من خطر الطلاق.

3- الفوارق العمرية بين الزوجين:

تشير Ebingha E. Enang في كتابها علم اجتماع الأسرة إلى أنه يمكن أن يكون العمر عاملاً في حدوث الطلاق، فأولئك الذين يتزوجون لأول مرة في سن المراهقة معرضون للطلاق لأن الشريكين عادة ما يكونان أقل نضجاً - فكرياً وعاطفياً وتجريبياً - في سنوات المراهقة أكثر مما كان عليهما عندما كانا أكبر سناً، وبالتالي يقل احتمال اتخاذ قرارات زوجية سليمة.⁷

لقد تم اقتراح ذلك لأن شركاء الزواج هم أصغر من أن يتخذوا قراراً مهماً بشأن من يتزوجون، فهذا غالباً ما يؤدي إلى الطلاق. في الجزائر في السنوات الأخيرة يعتبر زواج المراهقات شائعاً بين الطبقة المتوسطة، مما يجعلهم عرضة للطلاق بشكل أكبر.

4- العنف الأسري:

⁷ Ubong E. Eyo, Op. Cit , P174

يمثل العنف الأسري والجنساني بعض حالات الطلاق، في الحالات التي "يتم فيها ممارسة العنف على المرأة في الزواج من قبل الزوج أو الأصدقاء، فقد يؤدي ذلك إلى الطلاق، خاصة في هذا العصر من المساواة والإنصاف بين الجنسين"⁸. يمكن أن يكون العنف جسدياً أو جنسياً أو لفظياً أو اقتصادياً أو عاطفياً، إلخ.

علاوة على ذلك، أظهر العنف ضد المرأة أنه في 39 بالمائة من العلاقات الزوجية بالعنف، قال الضحايا إن أطفالهم كانوا شهوداً وأنه عندما تعرض الأطفال للاعتداء على أمهاتهم، في 61 بالمائة من الحالات، تعرضت النساء لإصابات جسدية و 52 بالمائة من الحالات. كان العنف شديداً لدرجة أن الضحية كانت تخشى على حياتها. فمن الواضح أن أي علاج للقضايا المحيطة بالطلاق والحضانة والوصول غير مكتمل دون فهم ديناميات العنف المنزلي. يمكن أن يؤدي عدم أخذ هذه الحالات في الاعتبار فقط إلى زيادة الصدمة العاطفية للمتورطين أو ما هو أسوأ من ذلك، تزيد من خطرهم الجسدي.

أظهرت الأبحاث أن العنف ليس فقط في الأسر منتشرًا ولكن الأطفال الذين يقعون ضحايا للعنف وأولئك الذين يشهدون العنف الذي يحدث بين والديهم يعانون كثيرًا وهم أنفسهم معرضون لخطر استخدام العنف كبالغين. سيكون من المستحيل هنا تحقيق الإنصاف في النتائج العديدة المتعلقة بآثار العنف الزوجي على الأطفال، لكن يمكن القول بأمان أن الآثار مدمرة وتختلف باختلاف عمر الطفل وجنسه ومرحلة نموه ودوره في الأسرة. على سبيل المثال، يعاني الأطفال من تعطل احتياجاتهم الأساسية للتعلم بأمهم أو من تعطل الروتين المعتاد حول النوم والتغذية، وقد يصابون أيضًا في نوبات عنيفة.

يرى الأطفال الأكبر سنًا أن العنف طريقة مناسبة للتعامل مع الصراع في العلاقات الإنسانية، والذي يؤثر بدوره على تكيفهم في المدرسة ومع أقرانهم. يمكن أن يعاني هؤلاء الأطفال من صعوبات عاطفية خطيرة، ويعيشون في خجل، ويقوض إحساسهم بأنفسهم مع قليل من الثقة في المستقبل. إنهم قلقون ويعيشون في خوف وينتظرون حدوث الحلقة العنيفة التالية. يمكن للمراهقين أن يتفاعلوا إما بالهرب أو الانخراط في السلوك المنحرف أو بمحاولة تحمل مسؤولية الحفاظ على السلام وضمان سلامة أسرهم. المفارقة المحزنة بالنسبة لهؤلاء الأطفال هي أنهم نفس الأشخاص الموجودين الذين يعتمدون على سلامتهم ورعايتهم لا يمكنهم أن يقدموا لهم أيًا منهما، قد يتجنب ضحايا العنف الذهاب إلى المحكمة خوفًا من الانتقام، وهو خوف لا أساس له من الصحة نظرًا للبيانات المتعلقة بتصعيد العنف عند الانفصال. قد توافق المرأة على

⁸ Ibid, P131

كل ما يريده الزوج في محاولة لتهدئته وفي أثناء ذلك قد يتنازل عن ممتلكات أو مستحقات اقتصادية أخرى فيما يعتبرونه مبادلة بالحضانة. إذا كانت آثار لا يتم الاعتراف بالعنف، فقد تبدو المرأة غير مستقرة أو عاطفية أثناء تعرضها للضرب ينظر إليه على أنه واثق وعقلاني وآمن اقتصاديًا. علاوة على ذلك، من المهم ربط التأثير السلبي لإساءة معاملة الزوجة على الأطفال بالمعتدي لتجنب الحكم على الأم على أنها غير لائقة بحكم كونها ضحية لاعتداء الزوج.

5-عدم التوافق الجنسي:

يرى Edet A. Ukpong أن "عدم التوافق في الأمور الجنسية أو عدم رغبة الزوج في أداء الفعل الجنسي لفترة طويلة من الزمن" قد يؤدي إلى قيام الزوج الآخر بتقديم طلب الطلاق والحصول عليه. غالبًا ما يشار إلى هذا في المحكمة باسم "إنكار الحقوق الزوجية".

6-الأسباب الطبية:

الأمور الصحية مثل العجز الجنسي الناتج عن عدم الإنجاب لدى الزوجة أو الزوج، المرض المطول، والجنون، وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، وما إلى ذلك قد يؤدي إلى الطلاق، ويعد العقم على وجه الخصوص مقرونًا بالضغط المجتمعي يمكن أن يؤدي إلى الطلاق في المجتمع الجزائري.

7-الإدمان:

يمكن أن يصبح الناس مدمنين على المواد أو السلوكيات أو حتى الأشخاص الآخرين، سواء تعلق الأمر بالمخدرات أو القمار أو الكحول، يمكن للإدمان أن يدمر حياة الشخص. عندما يكتسب إدمان الشخص مزيدًا من السيطرة، غالبًا ما يجد نفسه في خطر فقدان العمل والأصدقاء وزواجهم، "غالبًا ما يُظهر المدمنون سلوكًا غير مقبول في الزواج، مثل الكذب والسرقعة وخيانة الثقة الزوجية، وبالتالي فإن الإدمان يجعل قائمة الأسباب الرئيسية وراء طلاق الأزواج، وفقًا لهنري جورنباين، أخصائي قانون الأسرة".⁹

8-التغيير في الحالة:

في دراسة النمط السلوكي للناس والمشكلة الاجتماعية، يمكن ملاحظة أن تغيير الحالة يؤثر أحيانًا على نمط حياة بعض الناس، "قد يؤدي القليل من الارتقاء إلى ظهور أصدقاء جدد ووضع اجتماعي وبالتالي

⁹ Ubong E. Eyo, Op. Cit, P 174.

أسلوب حياة جديد". في بعض الحالات، الزوج الذي يفشل في تلبية المعيار الجديد قد يتم الطلاق في الحياة لتمكين الشخص من الزواج من زوجة جديدة لتناسب مع الوضع الجديد، قد ينطبق الشيء نفسه أيضًا عندما يسقط الشخص في الوضع الاجتماعي. قد يرغب الزوج / الزوجة في الطلاق بسبب العار.

9-التوقعات غير المحققة:

قبل الزواج قد يكون أثناء الخطوبة أو قبل ذلك، قد يكون لدى الزوج توقعات معينة، يتزوج الناس بتوقعات مختلفة - يريد الناس أحيانًا أزواجًا يلبي احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والدينية والأكاديمية وما إلى ذلك. عندما لا يتم تلبية هذه التوقعات، قد يعاني رباط الزواج من الطلاق.

وتأسيسًا لما سبق يمكن القول بأنه تنوع أسباب الطلاق في المجتمع الجزائري، بعضها قد يكون ضئيلاً للغاية بينما البعض الآخر قد لا يكون كذلك، ما قد يكون مهمًا للزوجين اللذين يسعيان إلى الطلاق قد لا يكون مهمًا للزوجين الآخرين، مهما كانت الحالة، فإن الطلاق ليس لطيفًا في نهايته، وذلك بسبب ما يصاحب ذلك من عواقب على المجتمع.

ثالثًا: قراءة سوسولوجية للأثار الطلاق على الأطفال في المجتمع الجزائري

منذ وقت ليس ببعيد كنت أتحدث إلى صديقة سألتني عما إذا كان بإمكانني المساعدة بطريقة ما مع وضع صعب نشأ في عائلتها، كانت ابنتها وزوج ابنتها منذ عدة سنوات يفكرون في الطلاق، كان لديهم طفلان. قالت إن الزوجين الشابين لم يكونا كذلك متأكد في ذلك الوقت، ومع ذلك، إذا كان ينبغي الطلاق أو البقاء معًا، كانوا ينظرون إلى كلا الخيارين، وبالتالي كانوا على مفترق طرق الزواج، أخبرت صديقتي أنني سأرسل لها بعض المواد والمراجع التي قد تساعد ابنتها وزوج ابنتها في هذا القرار الحاسم. منذ ذلك الوقت، تلقيت العديد من الطلبات المماثلة من الأزواج أو الأصدقاء أو أفراد الأسرة، وكذلك من العديد من الشباب الذين كانوا يفكرون بجديّة في الزواج حتى عندما كان آباؤهم يفكرون في الطلاق.

يعد قرار الطلاق أو البقاء معًا لحل الأمور أحد أهم القرارات التي ستخذها على الإطلاق، من الأهمية بمكان بالنسبة لأولئك الذين يفكرون في الطلاق أن يتوقعوا ما ينتظرهم من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة، ففي كثير من الأحيان تكون تداعيات الطلاق مدمرة أكثر بكثير مما يدركه الكثير من الناس عند التفكير في هذه الخطوة، فبعد الطلاق يعود كلا الطرفين إلى والديهما، إذا كان للزوجين المطلقين أطفال، فإن حضانه الأطفال بشكل عام تقع على عاتق الأم. ومن بعض آثار الطلاق على الأبناء مشكلة التكيف حيث سيواجه

الأطفال أسئلة من أقرانهم، خاصة عندما يكونون في المرحلة الابتدائية أو حضانية، حول سبب وجود والد واحد فقط في المنزل، سيتعين عليهم التكيف مع التغيير في العلاقات الأولية، وربما لتقييد التفاعل مع أحد الوالدين (غالبًا الأب). بصرف النظر عن هذا، "يتعين عليهم التعامل مع نزاع الوالدين، الذي قد يستمر بعد الطلاق، ومحاولات كل من الوالدين لكسب ولاء الطفل وعاطفته على حساب الوالد الآخر". ليس من المستغرب إذن أن يكون الأطفال الذين انفصل آباؤهم عرضة لمشاكل نفسية وجسدية، أولئك الذين طلق آباؤهم عندما كانوا صغارًا يميلون إلى العثور على التجربة مؤلمة ومخيبة للأمال، ويواجهون صعوبة في التكيف مع فسخ رباط الزواج بين والديهم. فقد حظي تأثير الصراع الأبوي على تسوية الأطفال بعد الطلاق باهتمام كبير في الأدبيات، يتفق معظم المنظرين على أن الصراع الأبوي، على أقل تقدير، يوفر بعض التأثيرات السلبية لتكيف الأطفال مع الطلاق. على سبيل المثال، وجد أن الصراع يمكن أن يؤثر على احترام الأطفال لذاتهم، وقدرتهم على التكيف والتأقلم، اجتماعيًا الكفاءة والسلوك، حيث يشهد الأطفال قدرًا كبيرًا من حوادث الإيذاء اللفظي والجسدي، ولكن أقل بكثير من الاستدلال اللفظي تعلق على مثل هذه الحوادث. فالآباء يشركون الأطفال في النزاعات مثل المتفرجين أو الأسلحة السلبية أو قنوات الاتصال أو كمشاركين نشطين لجمع الأدلة أو التجسس أو الإبلاغ عن التهديدات والإهانات، لذلك يمكن التنبؤ بالمشكلات العاطفية والسلوكية للأطفال بمقدار إشراك الطفل في النزاعات، ودرجة انعكاس الدور مع الوالدين، ومقدار الخلاف بين الوالدين، ومدة الخلاف حول الطفل، مما يدل على أن الصراع، وليس الطلاق في حد ذاته، هو المحدد الرئيسي لتكيف الأطفال. فالصراع الأسري كان له تأثيرات مباشرة أكثر على التغييرات طويلة المدى في الرفاهية (مثل الاكتئاب والقلق والجسدية والأعراض واحترام الذات) من الطلاق أو الانفصال الحالي عن الوالدين أو وفاة الوالدين، بالإضافة إلى الأثار الناتجة عن الطلاق على الأطفال نجدهم يعانون من مشاكل نفسية، حيث يميل الطلاق إلى التأثير النفسي على أبناء الأبوين المطلقين، في بعض الأحيان يشعر الأطفال بالانسحاب عندما يكونون مع أقرانهم، خاصة عندما يتناقش أقرانهم حول أنفسهم الوالدين والحياة الأسرية. حتى أنهم قد يحملون هذه المشكلة النفسية في زيجاتهم الخاصة، موضوع الإساءة من قبل الوالدين / الآخرين في بعض الأحيان، ينفخ الآباء المطلقون عن غضبهم على أطفالهم في غياب الزوج المطلق، ينقلون العدوان إلى أطفالهم. غالبًا ما يؤثر هذا على تقدير الأطفال لأنفسهم والذين قد يصبحون أيضًا موضع إساءة وسخرية من قبل المجتمع الأكبر. لذلك، فبدلاً من الشعور بالدفء الأبوي الذي يتوقعه الطفل في مرحلة النمو، ينتهي الأمر بهؤلاء الأطفال إلى التعرض للإساءات.¹⁰

¹⁰ Ubong E. Eyo, Op. Cit, P 174.

من الواضح أن عددًا كبيرًا من أطفال الوالدين المطلقين ظلوا على قيد الحياة بعد هذه التجربة وأصبحوا فيما بعد بالغين قادرين ومستقرين، أن العديد من أطفال الطلاق معرضون لخطر تطوير السلوكيات الضارة واضطرابات الشخصية وأنماط الحياة المضطربة.

ثبت الأدلة المتزايدة في مجالات العلوم الاجتماعية أن الآثار الجسدية والعاطفية والمالية المدمرة للطلاق على هؤلاء الأطفال سوف تستمر لفترة طويلة وتؤثر على الأجيال القادمة. من بين هذه واسعة والآثار الضارة هي كما يلي:

• الأطفال الذين طلق أبائهم يتعرضون بشكل متزايد لسوء المعاملة ويظهرون المزيد من المشاكل الصحية والسلوكية والعاطفية، ويتورطون بشكل متكرر في الجريمة وتعاطي المخدرات، ولديهم معدلات أعلى من الانتحار.

• أطفال الوالدين المطلقين أداؤهم ضعيف في القراءة والتهجئة والرياضيات وكما أنه من الأرجح أن يعيدوا الصف وأن يكون لديهم معدلات تسرب أعلى ومعدلات أقل في التخرج من الكلية.

• الأسر التي لديها أطفال لم تكن فقيرة قبل الطلاق نرى دخلهم ينخفض بنسبة تصل إلى 50 في المائة. ما يقرب من 50 في المائة من الآباء والأمهات الذين لديهم أطفال يتعرضون للطلاق ينتقلون إلى الفقر بعد الطلاق.

بالإضافة إلى الآثار الناتجة عن الأطفال والتي ناتجة عن غياب الوالدين / الزواج مرة أخرى، فحتى وقت قريب، كان الافتراض الشائع في أدبيات الطلاق هو أن كلا الوالدين اللذين يعيشان في نفس المنزل مع الطفل سيكونان بيئة أفضل لنمو الأطفال من الأسرة الوحيدة الوالد. وبحسب هذا الرأي فإن غياب أحد الوالدين عن مشكلة في التنشئة الاجتماعية للأطفال. على الرغم من وجود بعض الدعم لهذا الرأي، إلا أنه لا يبدو أنه العامل الوحيد الذي يساهم في رفاهية الأطفال بعد الطلاق، لقد وجد أنه بعد الطلاق، يعاني العديد من الأطفال من انخفاض في كمية ونوعية الاتصال مع الوالد غير الوصي. فالأطفال قد يصبحون مستائين من الوقت الذي يخسرونه مع الوالد الحاضن نتيجة للشريك الجديد. علاوة على ذلك، قد يؤدي المواعدة والزواج مرة أخرى إلى تدمير اعتقاد الأطفال بأن والديهم سيتزوجون مرة أخرى. أخيرًا، غالبًا ما يكون الزواج مرة أخرى مربكًا للأطفال لأنهم يجب أن يتعلموا التكيف وقبول هيكل عائلي جديد آخر. من المثير للاهتمام أن نلاحظ، مع ذلك، أن الأطفال الذين يعيشون مع آباء أمهاتهم أكثر ميلًا للقول إن زوج أمهاتهم هو أحد أفراد أسرته بدلاً من تضمين والدهم البيولوجي غير المقيم كأحد أفراد الأسرة.

وهذا وتجدر الإشارة إلى ان الطلاق سوف يؤدي إلى إضعاف العلاقات بين الوالدين والطفل، فعندما يطلق الوالدان بعضهما البعض، يحدث نوع آخر من الطلاق بين الوالدين وأطفالهما. التأثير الأساسي للطلاق (والنزاع الأبوي الذي يسبق الطلاق) هو تدهور العلاقة بين الوالد والطفل، وعلى الرغم من أن قدرة الطفل على الوثوق بوالديه وأصدقائه المقربين والآخرين "ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات الإيجابية بين الوالدين والمراهقين بغض النظر عن طلاق الوالدين"، فإن طلاق الوالدين يجعل من الصعب على الأطفال الثقة بوالديهم، ناهيك عن الكراهية تجاه أحد الوالدين، في بعض الأحيان يميل الأطفال من الزيجات المطلقة إلى تنمية الكراهية تجاه أحد الوالدين الآباء الذين يشعرون أنهم سبب الطلاق، يعتمد هذا عادةً على المعلومات التي تلقوها، خاصةً عندما حدث الطلاق عندما كانوا صغارًا.

هذا ويعاني أطفال الوالدين المطلقين أو المنفصلين من مشاكل سلوكية متزايدة، فأتناء الطلاق، غالبًا ما يكون الخلاف بين الوالدين مصحوبًا بعاطفة أقل، واستجابة أقل، وميل أكثر لمعاقبة أطفاله، مما يترك أطفالهم يشعرون بعدم الأمان عاطفيًا. الأطفال الذين ينخرطون في القتال والسرقة في المدرسة هم أكثر عرضة للقدوم من منازل محطمة أكثر من الأطفال حسن السلوك .

تجدر الإشارة إلى حقيقة أن الطلاق قد يكون له تأثير إيجابي على الأطفال، خاصة في حالة الزواج السيئ، فالطلاق يمكن أن يكون له نتيجة إيجابية بتحرير الأفراد من الزيجات المؤلمة والصعبة"، منزل عالي الصراع يمكن أن يكون لها آثار سلبية على جميع أفراد الأسرة (بما في ذلك الأطفال)، قد يستجيب الأطفال لهذا النوع من البيئة بغضب كئيب، ومشاكل في المدرسة، وما إلى ذلك. في مثل هذه الحالات، قد يكون لفسخ الزواج تأثير إيجابي على الأطفال.

وتأسيسا لما سبق، يمكن القول بأنه من المفترض أن يكون الزواج اتحاد نعيم مع الآثار الإيجابية المصاحبة له، خاصة على الأطفال، ولكن في بعض الحالات، يتم قطع رباط الزواج بسبب الطلاق، تتراوح أسباب الطلاق من الاجتماعية والاقتصادية وتغيير الوضع الاجتماعي إلى التحديات الصحية من بين أمور أخرى، عندما يكون هناك انهيار زواج يؤدي إلى الطلاق، فإن جميع طبقات المجتمع عادة ما يكون لها نصيبها مما قد يبدو أنه آثار إيجابية، على الرغم من أن الآثار السلبية غالبًا ما تكون أكثر، الأطفال الذين قد يعانون جسديًا ونفسيًا واقتصاديًا وغير ذلك من أكثر المتضررين في ملحمة الطلاق، قد يصبحون أهدافًا للإساءة، وكراهية تجاه أحد الوالدين (إن لم يكن كلاهما)، وعدم التوازن في التربية والتدريب من بين الآثار السلبية الأخرى، على الرغم من أنه قد يكون له تأثير إيجابي في تحرير الأطفال من العدا.

وبيئة مشاكسة، مما جعلهم يبدؤون حياة جديدة بأفاق تبدو أفضل. الآثار السلبية الطلاق على الأطفال يفوق بكثير الآثار الإيجابية.

الخاتمة:

الأزواج الذين يطلقون، خاصة للأسباب المذكورة، في كثير من الأحيان بحاجة إلى مساعدة ودعم الأسرة والأصدقاء والجيران والمتدينين القادة وغيرهم في مجتمعاتهم، هذا هو الحال بشكل خاص حيث يشارك الأطفال التعديل غالبًا ما يكون الطلاق صعبًا ويبدو أنه يستمر لفترة طويلة فترة من الزمن، وهناك حاجة إلى المساعدة القانونية، وأحيانًا الأزواج قد يحتاجون إلى استشارة أو علاج قبل وأثناء وبعد الانفصال لأنفسهم وأطفالهم، إذا كان لديهم. يتوفر مستشارون ومعالجون أكفاء للمساعدة في ذلك انتقال، وإن كان للطلاق بعض الآثار الإيجابية خاصة على المطلقات خاصة والأعضاء الآخرين من المجتمع البشري (وخاصة أفراد الأسرة) بشكل عام آثاره السلبية على الأطفال من أرقام إيجابية تأثيرات يمكن للمجتمع أن يكون أفضل إذا كان من الممكن القضاء على الطلاق أو تقليصه إلى الحد الأدنى، ومن هذه المذكرة أن هذا تقدم الورقة التوصيات المدرجة كطريقة للتعامل مع آثار الطلاق على الأطفال.

1. القضاء على الطلاق: التوصية الأولى بشأن وقف الآثار السلبية للطلاق على الأبناء هي القضاء على الطلاق برمته. يجب على الآباء أن يتعلموا البقاء ضمن نطاق رباط زواجهم بسلام وتربية أطفالهم بداخله وفقًا لذلك.

2. توفير ما يكفي لرعاية رعاية الأطفال: عندما يتعذر القضاء على الطلاق، يجب على الآباء وضع الخطط المناسبة لرعاية الاحتياجات النفسية والعاطفية والاقتصادية لأطفالهم، ويجب وضع خطط لتعليم الأطفال بشكل مناسب لتجنب تسرب الأطفال من المدرسة. يجب أن يشمل هذا أيضًا خططًا للاحتياجات المالية الأخرى للأطفال.

3. تأكيد الحب الأبوي: يجب على الآباء (سواء أكانوا آبًا أم لا) أن يؤكدوا باستمرار حبهم لأطفالهم. قد يعني ذلك أن الأطفال يقضون وقتًا ممتعًا مع كلا الوالدين (على الرغم من أن كلاهما يقيم بشكل منفصل).

4. التثقيف الملائم حول الحاجة إلى حياة زوجية ناجحة: يجب أن يحصل الأطفال من بيوت مفككة على التعليم المناسب فيما يتعلق بالحاجة إلى زواج سليم وناجح وخالٍ من الطلاق. سيساعد هذا على عدم النظر إلى الطلاق كخيار ولكن بشكل غير طبيعي يجب تجنبه.

- 1- Child. (2014). In E. Britannica, Encyclopædia Britannica Ultimate Reference Suite (Pp. E-Copy). Chicago: Encyclopædia Britannica.
- 2- Child's Right Act. (2016, January 26). Retrieved From Nigerian Law Guru: www.Nigerianlawguru.Com/.../Human%20rights%20law/THE%20LEGAL%20RIGHT.
- 3- Fromme, Allan. (1969). Sex And Marriage. New York: Barnes And Noble Inc.
- 4- Ubong E. Eyo (2018), Divorce: Causes And Effects On Children, Asian Journal Of Humanities And Social Studies Volume 06 –, October, Nigeria.

أ.د. أحمد عبد الحكيم بن بعطوش

أستاذ علم الاجتماع بجامعة باتنة1

البريد الإلكتروني: baahak@gmail.com

ظاهرة الطلاق بين التحولات البنائية والتغيرات الوظيفية للأسرة الجزائرية الحديثة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تشكل ظاهرة الطلاق وعوامل ارتفاع معدلاته في المجتمع الجزائري من خلال التحولات البنائية للأسرة الجزائرية الحديثة من جانب الحجم، الشكل، النوع والنمط، وأيضا تفسير ظاهرة الطلاق من خلال التغيرات الوظيفية لعناصر الأسرة على مستوى الدور، المكانة والسلطة، وتأثيرها على دينامية الحياة اليومية الاجتماعية للأسرة الجزائرية الحديثة، ناهيك عن التطورات السريعة خاصة في المجالات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والتي ساهمت في تشكل ظاهرة الطلاق وارتفاع معدلاته في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الأسرة- الطلاق- النسق البنائي- التغيرات الوظيفية- القيم الاجتماعية.

أولا- بنية الأسرة الجزائرية وخصائصها:

حظيت الأسرة الجزائرية باهتمام العديد من الباحثين الاجتماعيين، فقد عرفت تعريفات عديدة تشترك في الكثير من المقومات والوظائف وتختلف في بعض الخصائص، "فهي وحدة تقليدية النسب فيها ذكوري، وهي أسرة أبوية أو أسرة تقليدية كلاسيكية، تنتمي إلى العرش أو العشيرة التي تنهض أساسا على القرابة من جانب الأب، فالأب في الأسرة الجزائرية التقليدية هو القائد الروحي للأسرة ويعمل على تماسكها وهو الذي يحدد مركز ودور كل فرد من أفرادها، وعليه تقع جميع المسؤوليات، ومنه تصدر جميع القرارات في تسيير أمور الأسرة وعلى أفرادها أن يمثلوا لسلطة الأب في تلك القرارات و التوجيهات، مع تهميش دور الأم وحصره في الإنجاب فقط"¹¹.

¹¹ عائشة بورغدة، المدرسة الجزائرية والاستراتيجيات الأسرية، دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-

2008، ص 51.

بعد وفاة الأب يرث الولد الأكبر سلطته فيصبح هو المسئول عن إخوته وأخواته، أما الإناث فيتركن البيت العائلي عند الزواج، فالنسب الأبوي جعل الميراث فيها ينتقل وفق خط أبوي لتجنب الانقسام للأسرة الجزائرية التقليدية أسرة ممتدة تظم أكثر من جيلين تشتمل على الأجداد والآباء والأبناء يقيمون جميعا في وحدة سكنية مشتركة، وهي تتميز بنوع من الثبات والاستقرار باعتبارها وحدة اجتماعية واقتصادية، وتتسم بعلاقات التعاون والإخاء والتضامن الآلي بين أفرادها، وتمثل للعرف والاجتماعي والقواعد الإسلامية الموروثة"¹².

مع التطور الذي مر به المجتمع الجزائري في اتجاهه نحو التصنيع والتحضر وظهور ظاهرة النزوح الريفي، تحول نمط الأسرة الجزائرية وتقلص حجمها لتنتقل من نمط الأسرة التقليدية إلى نمط آخر جديد سمي بالنمط الحضري الذي واكبه تحول في البناء والوظيفة، وتغير كبير في الأدوار والعلاقات الاجتماعية وأساليب التنشئة الاجتماعية، إضافة إلى تبنيها أساليب جديدة في التعامل والحياة، وضعف سلطة الأب، إلى جانب ضعف العلاقات والروابط الاجتماعية، كما تحولت من نمط اجتماعي اقتصادي استهلاكي يقوم على أساس علاقات القرابة، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري"¹³.

في هذا الصدد توصلت الدراسات الميدانية التي أجراها كل من بوتفنوشت و أوصديق إلى أنه يمكن تصنيف الأسرة الجزائرية إلى نمطين: الأسرة النووية والأسرة المركبة، بالرغم من أن الدراسة التي قامت بها لورا سلوكو جعلها ترفض فكرة تحول الأسرة الجزائرية إلى النمط المحدود (أسرة نووية)، وهي ترى أن الأسرة الجزائرية تتحول إلى أسرة نووية موسعة، تتشكل من نواة عائلية مركزية ينظم إليها أفراد آخرون من الأقارب، وإذا عدنا إلى التحقيق الميداني الذي أنجزته المديرية التقنية المكلفة بالإحصاءات الاجتماعية والمداخل لعام 2011، نلاحظ أن متوسط حجم الأسرة الجزائرية على المستوى الوطني هو 06 أفراد وهذا ما يعزز فكرة أن الأسرة الجزائرية تتحول إلى أسرة نووية موسعة"¹⁴، تعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية تحت سقف واحد (الدار الكبيرة).

نتيجة التغيرات التي شهدتها الأسرة الجزائرية مع مرور الزمن كالانفجار السكاني الوضعية الاجتماعية نوع السكن، الهيكل الأسري، وتحرر المرأة، ظهرت الأسرة الحديثة أو الزواجية التي تتكون من الزوج

¹² زبيدة مشري، محور الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص 260.

¹³ نفس المرجع، ص 261.

¹⁴ نصر الدين جابر، خيدر عمارة، تطور بنية العائلة الجزائرية وفق مفهومي العمودية والأفقية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 16، سبتمبر 2015، ص ص 159-160.

والزوجة والأبناء، والتي تكون مستقلة اقتصاديا عن الأسرة الأم وهذا ما انعكس على تغير مكانة المرأة ودورها في الأسرة"¹⁵.

لذلك فإن دراسة تطور الأسرة الجزائرية يجب أن يأخذ في الحسبان مختلف السياقات التاريخية، التي أثرت على بنائها ووظيفتها وأدوارها، ليتيسر لنا فهم البنية العائلية الجزائرية. يقول في هذا السياق عدي الهواري أن "علماء الاجتماع لم يستطيعوا إيجاد تسمية تكون محل إجماع للأسرة الجزائرية، فهناك من يتكلم عن أسرة موسعة مركبة بينما يتكلم آخرون عن نموذج متنوع يمثل عدة أشكال"¹⁶، "كما أنه من الصعب فصل وعزل العائلة عن المجتمع الذي تعيش فيه، فقد كان الواقع الاجتماعي أثناء مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي يتسم بازدواجية نمط الحياة الحضري والبدوي بالرغم من أن الحياة الحضرية لم تكن بالمعنى المتعارف عليه حاليا، بل ريفية إلى حد كبير مع وجود دائم لتجمعات سكنية حضرية، وتعتبر القبيلة بمثابة الإطار الاجتماعي السياسي داخل المنطق الاجتماعي، كما ساد المجتمع الجزائري في ذلك الوقت تطور ثقافي يعود إلى بقاء التعليم حر بعيدا عن سيطرة الحكام والدولة"¹⁷.

إن الحديث عن الأسرة الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي يقودنا للحديث عن السياسة الفرنسية المتبعة آن ذاك، حيث عمل الاحتلال على تفكيك الأسرة الجزائرية خصوصا والمجتمع الجزائري عموما واستخدمت لذلك كل الأساليب الاستعمارية التي حاولت القضاء على النظام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وتحطيم النسب العائلي القبلي، مصادرة الأراضي، التقتيل، التشريد، ونشر الموبيقات، مما جعل الأسرة الجزائرية تمر باهتزازات كبيرة، لكن وفي الوقت الذي ظن فيه الاستعمار الغاشم أن مشروع تفكيك الأسرة الجزائرية سهل التنفيذ، تكاثفت جهود الجزائريين للوقوف ضد المستعمر الغاشم بتنامي قيم التعاطف والتضامن والتمسك أكثر باللغة العربية والقيم الإسلامية والوطنية"¹⁸.

بمجيء الثورة الجزائرية وما رافقها من تبني قيم جديدة التي عجلت بتغيير الأدوار داخل الأسرة الجزائرية كخروج المرأة والتحاقها بالثورة الذي يعد عاملا حاسما في تغير العلاقات بين الأفراد، لتتواصل التغيرات بعد الاستقلال نتيجة للتمدد والنزوح الريفي ونظام الأجر وتقسيم مصادر الرزق، ففقدت بذلك الأسرة

¹⁵ الفضيل رتيمي، التنشئة الاجتماعية وإشكالية العقلانية داخل المنظمة الصناعية، أطروحة دكتوراه دولة في علم اجتماع العمل، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 66.

¹⁶ عائشة بورغدة، مرجع سابق، ص 52.

¹⁷ نصر الدين جابر، خيدر عمارة، مرجع سابق، ص 154-155.

¹⁸ لامية عابدي، الاتصال الأسري في ظل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، دكتوراه علوم غير منشورة، كلية الإعلام و الاتصال، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014، ص 154

التقليدية انسجامها وتحولت من ممتدة إلى أسرة موسعة أحيانا أو مركبة حيناً أو نووية أحيانا أخرى، وذلك حسب الواقع الذي تعيش فيه والذي له تأثيراته الخاصة على بنيتها وشكلها وحجمها ووظائفها وعلاقتها ورقابتها على أفرادها"¹⁹، وظلت الأسرة الجزائرية محافظة على كيانها ونظامها وحياتها، وبقيت متمسكة بعاداتها وتقاليدها، وتمكنت من إبراز شخصيتها الجزائرية.

خلال العشرية الأخيرة "شهد المجتمع الجزائري تغير اجتماعي ودخول عناصر ثقافية غريبة عن عاداته وتقاليده وأعرافه، خاصة مع التطور التكنولوجي الهائل الذي تشهده مختلف بلدان العالم وتأثيرات العولمة بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التعليم، وخروج المرأة للعمل، والسماح لها بتقلد مراكز، ومناصب هامة في المجتمع، الأمر الذي على بناء الأسرة وحجمها ووظيفتها وشكل العلاقات فيها ودخول الأسرة في منافسة قوية مع مؤسسات أخرى، مما أدى إلى تحول الأسرة التقليدية إلى نمط آخر جديد يسمى بالنمط الحضري الذي يتميز بمجموعة من الخصائص والسلوكيات والقيم والعادات، بالإضافة إلى أن الأسرة الحضرية تتميز بسرعة تغيرها وتناقص عدد أفرادها وضعف السلطة الأبوية فيها وتنوع نشاطاتها"²⁰، وبالتالي "فقد غير الشكل الحديث للأسرة الجزائرية أمورا كثيرة لم تكن في السياق، من بينها أن الزوج والزوجة أصبحا يبحثان عن القضايا والأمور التي تتعلق بحياتهما الزوجية بعيدا عن تدخل الوالدين وبطريقة تعتمد على النقاش والحوار البناء بينهما وبين أبنائهم، وأصبحت المرأة تشارك في اتخاذ القرارات داخل الأسرة وتستشار في عدة أمور لم يكن لها رأي فيها في السابق، كذلك التغير في المبادئ والقيم والاتجاهات بسبب الانفتاح على الثقافات الأخرى، كل هذا أثر على الحوار داخل الأسرة"²¹، "وغير من شكل العلاقات فيها والجديد الذي سجل في العلاقات بين الزوجين هو نشوء حوار أكثر انفتاحا من الماضي بينهم، أما بالنسبة لعلاقات الآباء بالأبناء فقد طرأ عليها بعض من التغيرات"²².

لكن بالرغم من كل هذا يمكن القول أن الأسرة الجزائرية، وإن كانت تتجه في تطورها نتيجة ظروفها الخاصة (استعمارية، سياسية، اقتصادية) نحو نمط الأسرة النووية إلا أنها لازالت تحتفظ بالكثير من خصائص الأسرة الممتدة، وأصبحت تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية ويظهر لنا ذلك جليا في حرصها على العادات والتقاليد والقيم والأعراف.

¹⁹ عائشة بورغدة، مرجع سابق، ص 52.

²⁰ فيروز مامي زراقة، الأسرة والانحراف بين النظرية والتطبيق، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 211-212.

²¹ محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 214.

²² كريمة شعبان، العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري: بين الانفتاح على تكنولوجيا الاتصال ومحاطر العزلة الاجتماعية، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، العدد 09، 2017، ص 06.

لذلك من خلال التطورات التي مست بنية الاسرة الجزائرية الحديثة ومتغيراتها الوظيفية فإنها اصبحت تتسم بالخصائص التالية:

- تتمتع أفراد الأسرة بالحريات الفردية العامة، فلكل فرد كيانه الذاتي، وشخصيته القانونية لاسيما إذا بلغ السن الذي يفى عليه هذه الأهلية.
- تغير المركز الاجتماعي لعناصر الأسرة، خاصة بعد نزول المرأة للعمل وأصبح لها قيمتها الاقتصادية لتحرر من القيود التي كانت تقيد المرأة القديمة، وأصبحت تتدخل بحرية في اختيار شريك حياتها وترسم لنفسها خطوط الحياة الزوجية.
- سيادة الاتجاهات الديمقراطية في محاولة لتحقيق قدر من المساواة، وتكافؤ الفرص وانتشار التعليم العام والخاص والإلزامي، فتعلمت البنات ونالت قسطا كبيرا من الثقافة، وشعرت بحريتها وقد انعكس كل هذا على حياة الأسرة الحديثة.
- العناية بمظاهر الحضارة والكماليات وإغفال مسائل ضرورية كالاهتمام بالملبس وتنسيق المنزل والاهتمام بشؤون الزينة بما يفوق حدود الإمكانيات.²³
- يزداد اعتماد الأسرة على الأجهزة الحديثة المساعدة في أعمال البيت، خاصة إذا كانت الزوجة عاملة، حيث أنها تضطر أيضا إلى أخذ أطفالها إلى الحضانة أو روضة الأطفال أو حتى الاستعانة بالمربية، التي تترك آثار سلبية على تنشئة الأطفال.
- علاقة القربى بين الزوجين وبين أسرتهما الأصليتين تقل وتتعرض للتفكك، خاصة أن بعد المنزل يلعب دورا في ذلك، وبالمقابل فإن العلاقات مع الجيران وأصدقاء العمل تزداد قوة.
- الميل إلى التقليل من الولادات، وذلك لأن وقت الزوجين المحدود ودرجة تعليمهما، تدفعهما إلى التقليل من الولادات والاهتمام بنوعية الأبناء وليس بعددهم²⁴، وبالتالي تقدير مسؤولية الإنجاب وما يترتب عنه من مسؤوليات معنوية ومادية وصحية واجتماعية وتربوية وتعليمية، ولعل هذا هو السبب في تقلص حجم الأسرة الحديثة.
- أصبحت الأسرة تولي أهمية بالغة لعملية الزواج واختيار الشريك، حيث أصبح الزواج يقوم على التوافق وحرية الاختيار للشريك.

²³ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأسرة والمجتمع دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2012، ص 32-33.

²⁴ أحمد عبد اللطيف أبو أسعد، سامي محسن الختاتنة، سيكولوجيا المشكلات الأسرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2011، ص 39.

- التحول في العلاقات الاجتماعية، حيث هناك تحول كبير طرأ على علاقة السلطة داخل الأسرة التي كانت متمركزة في يد الأب والجد، لتصبح في الوقت الحاضر في منافسة قوية مع مؤسسات أخرى، ومن ذلك سلطة وسائل الإعلام والاتصال والتعليم وتحول القيم الاجتماعية، بحيث لم يعد هناك الأب المسيطر والمهيمن، والذي يملك القدرة على تسيير الأسرة والتحكم فيها بشكل مطلق ولم يعد يلعب نفس دوره السابق اعتمادا على التوجيه والتربية والتنشئة والنصيحة، كما أن حضوره لم يعد مكثفا وواضحا كما كان في السابق²⁵.

وعليه يمكن استخلاص خصائص بنيوية وأخرى وظيفية للأسرة الجزائرية:

- خصائص بنيوية:

يمكن ملاحظة خاصية أساسية في الأسرة الجزائرية وهي أنها أسرة أبوية بمعنى الأب (والجد) هو القائد المنظم لأموال الأسرة، كما أن النسب فيها للذكور والانتماء أبوي، وفي هذا الصدد يرى مصطفى بوتفنوشت أن "الأسرة الجزائرية تتميز بخاصيتين أساسيتين الأولى: لا منقسمة أي أن الأب له مهمة ومسؤولية على الممتلكات ويغادر أبنائه وبناته المنزل بعد الزواج، والخاصية الثانية الأسرة الجزائرية هي أسرة موسعة أي أنها تجمع لعدد من الأسرة النووية، إلا أنه ونتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، التي يعرفها المجتمع الجزائري مؤخرا بدأت الأسرة الموسعة تترك مكانها للأسرة النووية ما يقودنا للقول أن المجتمع الجزائري متعدد ومعقد لدرجة يصعب تحديد نمط اجتماعي له"²⁶.

- خصائص وظيفية:

كانت للأسرة فيما مضى وظيفة تعليمية ووظيفة ترفيهية، أما الآن فقد شاركتها في هته المهمة العديد من المؤسسات الاجتماعية الأخرى، كما كانت أيضا أكثر حجما فأصبحت أقل عدد، واتسمت العلاقات الأسرية بالقوة والمتانة والضبط فأصبحت سطحية ومؤقتة وأقل ضبطا، وتميزت المرأة بتبعية وارتباطها بالرجل فصارت مساوية له في الحقوق والواجبات وتعلمت وخرجت للعمل واستقلت ماليا، كما كان المركز الاجتماعي للأسرة وراثيا فأصبح مرتبطا بوضعها الاقتصادي"²⁷.

²⁵ أحمد عبد الحكيم بن بعطوش، تحول العلاقات الأسرية في مجال الدور والسلطة داخل الأسرة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع/ديسمبر 2012، ص 79.

²⁶ بومخيس بوفولة، الأسرة ودورها في انتشار الجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2013، ص 137

²⁷ مزوز بركو، التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية الخصائص و السمات، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد 21-22، شتاء و ربيع 2009، ص ص 46-47

مهما يكن تظل الأسرة الجزائرية تضطلع بمهمة التنشئة الاجتماعية التي تتشارك فيها مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وهي عملية مستمرة تبدأ مع الولادة وتتواصل مدى الحياة، حيث تبدل الأسرة جهدا مستمرا لتنشئة الطفل تنشئة اجتماعية سليمة تحترم قيم وعادات وثقافة مجتمعه وتخضعه لضوابطه²⁸ خاصة في ضوء ما تعرفه من تحولات واتجاهها أكثر نحو نمط الأسرة النووية التي دخلت في منافسة قوية مع مؤسسات أخرى ومن بينها وسائل الاتصال.

ثانيا- دينامية الأسرة الجزائرية الحديثة:

عند الاشتغال على بنية الأسرة الجزائرية ومتغيراتها الوظيفية يجب علينا كباحثين استحضار وعي الذات المجتمعي وخصوصيات المجتمع المحلي الجزائري بفعالية ثقافته وتأثيرات قيمه وتقاليده وكل منتجاته العقلانية لتفسير مختلف التغيرات التي مست بناء الاسرة الجزائرية الحديثة من خلال الشكل (التحول من الاسرة الممتدة الى النووية)، ومن خلال الحجم (التغير من الاسرة كبيرة العدد الى صغيرة الحجم) وكذا من خلال النمط (الانتقال من الأسرة التقليدية الى الأسرة الحديثة)، كل هذه التحولات البنائية للأسرة الجزائرية صاحبها تغيرات وظيفية على عدة مستويات محورية (الدور- المكانة- السلطة)، حيث أن دينامية هذه المستويات مرتبط بتفاعلها، و ببعض التطورات على الصعيد المجتمعي في صورة تعليم وعمل المرأة، الأمر الذي سمح لها بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا في التطور الاجتماعي والثقافي أيضا انتشار عاملي التحضر والتصنيع، اضافة الى تغير نمط السكن الذي يتصف بالضيق ويحمل طابع الفردانية، أيضا تنوع طرق التوظيف ومجالات العمل مما يسمح للزوجين أن يعيشا بمواردهما الخاصة دون الاعتماد على موارد العائلة التي كانت سابقا سند اقتصادي ودعم اجتماعي في مختلف قضايا الحياة اليومية للأسرة الجزائرية.

كذلك هناك تغيرات مست منظومة القيم وأساليب الضبط الاجتماعي والتنشئة الأسرية وكذا السلطة الوالدية، بعد تخلي الأسرة عن أدوارها الأساسية التي أوكلتها إلى مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى، في صور دور الحضانه رياض الأطفال المدارس التعليمية الخاصة، إضافة الى انشغال الأولياء بتحقيق الأمن الاقتصادي الأمر الذي خلّف نقصا عاطفيا بين الزوجين والأبناء تجلت ملامحه في ضعف مظاهر التوافق النفسي والاجتماعي للأفراد والأسرة المسألة التي جعلت الأدوار الوظيفية والاقتصادية هي الأخرى تعرف التغير، لتتضح المعالم والتحديات التي يمكن أن تواجهها الأسرة الجزائرية الحديثة.

²⁸ بوخميس بوفولة، المرجع السابق، ص 138.

بالرجوع الى تحليل المتغيرات الوظيفية للأسرة الجزائرية من خلال مؤشرات الدور والمكانة والسلطة، نجد ان الادوار مرتبطة بالوظائف التي يقوم بها كل فرد داخل الأسرة، لأن الأدوار هي فطرية بنمطها في صورة الحماية والرعاية والتلقين أما الوظائف فهي مكتسبة في سلوكها من خلال النشاط التي تنتهي اليه مثل الوظائف الاقتصادية والانجابية والتربوية وحتى الترفيهية الترويحية، لذلك نلمس أن الأدوار الاساسية داخل الاسرة الجزائرية لم تعد مرتبطة بالأب أو رب الاسرة أو كبير العائلة، وإنما يتقاسمها كل افراد الأسرة بما في ذلك الأبناء، كل بحسب قدراته وامكانياته الادراكية والسلوكية لأن الدور هنا يتحدد بمسألة الحقوق والواجبات، أي لكل فرد في الأسرة عليه واجبات يقوم بها وله حقوق يطالب بها وهي بدورها مرتبطة بعاملي العمر(الابن الاكبر، الابن الاصغر) والجنس(الابن، البنت)، كما أن الحقوق والواجبات يستمدتها الفرد من الدين والعادات والتقاليد والثقافة المحلية وكل المنتجات العقلانية الأخرى، وعليه أصبحت الادوار في الاسرة الجزائرية الحديثة تنافسية في وظيفيتها.

أما بخصوص المكانة فيستمدتها الفرد من خلال الدور الذي يقوم به داخل الأسرة، فكلما يقوم الفرد بأدوار كثيرة ومتعددة ومتنوعة بحيث يؤدي واجباته بصورة سوية كلما اكتسب مكانة اجتماعية أرقى وأعلى في سلم البناء الاسري حيث نجد المرأة مثلا بخروجها للعمل وتحقيقها لذاتها من خلال فرض قيمتها الاقتصادية وتمكينها الاجتماعي حيث اصبحت سيدة موقف وتستطيع ان تؤمن نفسها بنفسها، وبالتالي اصبحت المرأة عنصرا ايجابيا فاعلا في رسم خطوط الحياة الزوجية، وتتقاسم مع الرجل القرار والسيادة في تسيير شؤون الأسرة.

ناهيك عن باقي أفراد الأسرة وهنا نقصد الأبناء، حيث نلمس أن الاتجاه الديمقراطي في التعامل والتشارك والتنافس هو السائد وذلك من خلال تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص واجبارية التعليم ومجانيته، أين أصبحت الصراحة والتفاهم هما العاملان الغالبان على مختلف الاتجاهات داخل الأسرة الجزائرية الحديثة مع تسجيل تراجع ملحوظ في سلطة الوالدين.

وصولاً الى مستوى السلطة داخل الاسرة الجزائرية الحديثة التي تتحدد بدورها من خلال دينامية الدور والمكانة بمعنى أن من يقوم بأدوار متعددة يحتل مركزا اجتماعيا راقيا ومكانة أعلى وبالتالي يمتلك سلطة قرار أقوى سواء الوالدين أو الابناء، لأن السلطة الابوية لم نعد نلمسها في دينامية الاسرة الجزائرية الحديثة مثلما من قبل فأصبح الاطفال يحتكون في فترة مبكرة من حياتهم مع بيئات خارج محيط الاسرة كجماعات اللعب في العي، رفاق الهوايات والنوادي والجمعيات ومختلف المدارس بحيث أصبح تفاعل الابناء مع هذه المؤسسات الاجتماعية يشغل قدر كبير من اهتماماتهم وتفكيرهم ناهيك عن تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات التكنولوجية المتنوعة التي من شأنها التأثير على سلوك الأطفال

وتوجيههم، مما يجعل سلطة الوالدين على الأبناء في تراجع ملموس، مع انتشار النزعات الفردانية والاتجاهات الديمقراطية التي تعيق فرض أي سلطة على الأبناء، وبالتالي لكل فرد من الأسرة جزء من السلطة التي تمنحه امكانية اتخاذ القرار بحسب الدور الذي يقوم به ومكانته داخل الأسرة، مما ينتج سلطة تشاركية في الأسرة الجزائرية الحديثة، هذا ما يجعلنا نستنتج ان الأسرة الجزائرية بالرغم من بروز عناصر حداتها إلا أنها لازالت محتفظة ببعض قيم وخصائص الأسرة التقليدية في عمقها حتى وإن قلت سلطة الرجل وانخفضت حدتها لأن هذه الصورة أصبحت واضحة في بنية الأسرة الجزائرية ووظيفتها. لذلك مع انتشار الأسرة النووية صغيرة الحجم المنعزلة أدى الى بروز مشكلة الصراع في الحياة الاجتماعية للفرد من خلال ظهور الاغتراب وعدم المساواة بين الأفراد ، لأن شعور الافراد بالإحباط وعدم قدرتهم على تحقيق الألفة مما ينتج الصراع والعنف فيما بينهم كذلك انتشار النزعة الفردية وتراجع السلطة الابوية أين أصبحت الأدوار والمكانات تشاركية والسلطة تنافسية وخروج المرأة للعمل، هي من أبرز سمات الأسرة الجزائرية الحديثة مع عوامل التحضر والانتشار الواسع لتكنولوجيا الاتصال وشيوع القيم الدخيلة مكان القيم الاصلية.

ثالثا- البعد السوسيوأسري للتحويلات البنائية والتغيرات الوظيفية:

لتناول البعد السوسيوأسري لمختلف التحويلات البنائية على شكل وحجم ونمط الأسرة الجزائرية الحديثة والوقوف على عديد التغيرات الوظيفية من خلال الدور والمكانة وعلى مستوى السلطة في مجالات الحياة اليومية الاجتماعية ، فقد تنحصر المعالجة في مجالين محوريين -التماسك الأسري والعلاقات الأسرية- :

1- التماسك الأسري:

يعد التماسك الأسري مؤشر من مؤشرات جودة الحياة الأسرية. وعليه تسعى الأسرة للمحافظة على توازنها واستقرارها بدعم هذا التماسك الأسري عن طريق تعميق الوعي لدى أفراد الأسرة بأبعاد تنظيم الحياة الأسرية وترسيخ قيم المساواة والشراكة والاتصال بين أفرادها حيث ترى نادية بوشللق أن "الاتصال الفعال احد المؤشرات المهمة للأسرة القوية و الصحية. فهو احد اللبنيات الأساسية للعلاقات الأسرية. الاتصال داخل الأسرة يمكن أفراد الأسرة من التعبير عن حاجاتهم، ورغباتهم، وانشغالهم لبعضهم البعض. فالاتصال المفتوح يخلق جوا يسمح لأفراد الأسرة التعبير عن اختلافاتهم، و أيضا عن

حيم، و إعجابهم ببعضهم البعض²⁹ ، كما يساهم الاتصال في حسم الخلافات الزوجية أو الخلافات بين الأولياء والأبناء أو بين الأبناء فيما بينهم أو العائلات المتصاهرة. للحفاظ على ترابط الأسرة والحيلولة دون تفكك روابطها ودعم الحوار العائلي مع الحرص على تسوية الخلافات أو تذليلها بالحسنى.

وفي هذا الصدد قام الباحث بن عيسى محمد المهدي وآخرون بدراسة تحت عنوان الأسرة الجزائرية في ظل إعادة إنتاج مقومات الجودة الأسرية حيث ركزوا في هذه الدراسة على بعد التماسك الأسري واعتبروه من أهم مقومات جودة الحياة الأسرية. وتوصلوا إلى النتائج الآتية: ³⁰

1- إن من أهم أسباب عدم تماسك الأسرة عدم الاتفاق على منهج واحد في تربية الأولاد وتسيير شؤون الحياة عائق داخلي.

2- إن الاحترام مظهر قوي للتماسك الأسري ، يحمل معاني القبول والتقدير والأمانة وله الأثر الكبير في زرع الاستقرار بين أفراد الأسرة.

3- الحوار والتشاور من أهم ميكانزمات التماسك الأسري فهو مدخل للتفاهم والتعاون على تخطي

مشكلات الحياة الأسرية ومن ثم تماسكها واستمرارها، والوعي بذلك أمر ضروري ، فتعلم الحوار وممارسته في الحياة الأسرية من أهم مظاهر الاستقرار والتماسك الأسري.

4- إن النموذج المثالي للأسرة يتوقف على النوع الديناميكي للنموذج الثقافي للأسرة الذي يمكنها من مجابهة العوائق والمخاطر.

واستنادا إلى ما سبق تكمن أهمية التماسك الأسري ودوره في بناء المجتمعات والحضارات الإنسانية وتأثيره البالغ في تشكيل الهوية الجماعية لأعضاء الأسرة ، كما تتضح أهمية التماسك على مستوى الأزواج ما يحققه من السكينة والمودة والرحمة، وبما يتيح من فرصة لتوجيه الأبناء ومراقبتهم وتقويم أخطائهم ، أما على مستوى المجتمع، فإن التماسك يحفظ للمجتمع هويته وقوته ووحدته ويدفعه للمزيد من النمو والتطور، فالتماسك الأسري شرط أساسي لإيجاد مجتمع آمن ، منسجم ومتكامل.

2- العلاقات الأسرية :

إن التفاعل مع الآخرين في المجتمع نابغ من الطبيعة البشرية ويظهر ذلك من خلال حاجة الفرد الملحة إلى المجتمع والتواصل مع أفراد من خلال الروابط الاجتماعية المتمثلة في علاقاته مع الآخرين التي تنطوي على حب التجمع والالتقاء بالآخرين والرغبة في التفاعل والميل للعيش معهم وهذا يؤكد ما تنطوي عليه

29 - نادية بوشلاق. (2013). الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة. الاتصال الأسري ودوره في تفعيل العلاقات داخل الأسرة (صفحة 23). ورقلة: جامعة ورقلة.

30 - بن عيسى محمد المهدي وآخرون. (2013). الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة. الأسرة الجزائرية في ظل إعادة إنتاج مقومات جودة الحياة الأسرية (صفحة 78). ورقلة: جامعة ورقلة.

الطبيعة البشرية من الألفة والاستئناس ببني البشر وأن الحاجات التي تولدها الحياة الاجتماعية لدى الأفراد مثل حاجتهم للشعور بالانتماء والاتصال بالآخرين حصاد التفاعل بين الفرد والمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه وبالتالي فإن الطبيعة الإنسانية تتطلب وجود المحيط الاجتماعي الذي يوفر للفرد شبكة من العلاقات تساعد على مواصلة الحياة. فكلما كانت العلاقات الاجتماعية بين أفراد جماعة معينة قوية كانت أكثر تماسكاً من خلال التبادل الكفء لشبكة العلاقات بين الأفراد، والعلاقة بين أي عضوين تتأثر بالعلاقات بين الأعضاء الآخرين.

حيث تعرف العلاقات الاجتماعية على "أنها الروابط و الأوتار المتبادلة بين أفراد المجتمع والتي تنشأ نتيجة اجتماعهم وتبادل مشاعرهم واحتكاكهم ببعضهم البعض ومن تفاعلهم في بوتقة المجتمع وتعتبر العلاقات الاجتماعية التي تتبلور بين الأفراد في مجتمع ما بناء على تفاعلهم مع بعضهم البعض، بغض النظر عن كونها علاقات ايجابية أو سلبية وهي من أهم ضرورات الحياة.

وقد ذهب ماكس فيبر إلى أن مصطلح العلاقات الاجتماعية يستخدم غالباً لكي يشير إلى الموقف الذي من خلاله يدخل شخصان أو أكثر في سلوك معين واضعاً كل منهم في اعتباره سلوك الآخر بحيث يتوجه سلوكه على هذا الأساس وعلى ذلك تشمل العلاقات الاجتماعية إمكانية تحديد سلوك الأفراد بطرق خاصة وتعتبر خاصة عامة للعلاقات فربما يختلف محتوى العلاقات على أساس الصراع والعداوة أو التجاذب والصدقة³¹.

ومن أهم هذه العلاقات الاجتماعية العلاقات الأسرية التي هي شبكة العلاقات الإنسانية والاجتماعية التي تربط بين أفراد الأسرة، وعلى رأس هذه العلاقات طبيعة العلاقة بين الوالدين، ثم طبيعة علاقة كل منهما بكل فرد من أفراد الأسرة الآخرين، وتوقعاته منه وفهمه لالتزاماته نحوه، فالأسرة هي التي تمد الأبناء بخبرات الحياة، وباعتبارها مجتمع مصغر يتميز بالروابط الوثيقة والحوافز المباشرة لتكوين العلاقات المتبادلة. وبناءً على هذا تشكل الخبرات الأسرية إلى حد كبير البناء النفسي للفرد بأنماطه واستجاباته وسلوكه في العلاقات الاجتماعية المستقبلية، وأي صعوبة في النمو يمكن إرجاعها في حالات كثيرة لنقص التفاعل الأسري السوي.

لذلك اتفق الباحثون على أن العلاقة بين الزوجين أهم نوع في العلاقات الأسرية، لما لها من تأثير بالغ في الأبناء، حيث أن العلاقة الزوجية السليمة تشكل المحيط العائلي السليم الذي يتربى فيه الأبناء، فالتفاعل السلبي بين الوالدين يؤدي إلى فشل الدور الوظيفي للوالدين والعكس صحيح. فلا شك أن الزوجان اللذان

31 - غريب محمد سيد احمد. (2003). علم الاجتماع ودراسة المجتمع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

يتبادلان فيما بينهما أساليب معاملة زوجية سوية. فإنهما سيتبعان أساليب معاملة والدية صحيحة سوية.

واستنادا إلى ذلك الإدراك والتفاهم والتوافق والقبول والرضا والقناعة، لابد أن تتوافر بين الزوجين لتصل بهما وبالأسرة إلى التوافق الأسري، ولما كان الوالدان يقومون في الأسرة بدور القيادة علاوة على دورهما كأباء وأمهات يضريان للأبناء مثلاً يحتذي به بطريقة شعورية أو لا شعورية، فإن دور الزوجين نحو كل منهما والعلاقات الإنسانية بينهما من أهم العوامل التي تؤثر في دورهما نحو الأبناء، كما أنها تؤثر تأثيراً كبيراً على المناخ السائد في محيط الأسرة³³. حيث أن الأبناء يتأثروا بالجو النفسي السائد في الأسرة وبالعلاقات القائمة بين الأب والأم، كما أن علاقتهما تمثل أساس الجو العاطفي الذي ينشأ فيه الطفل ويجد فيه توافقه الأول مع الحياة.

ويعتبر التفاعل الايجابي بين الزوجين وأفراد الأسرة المبني على المحبة وإشباع الحاجات الأساسية والثانوية أمراً ضرورياً لتوفير الاستقرار والتماسك داخل الأسرة عن طريق تعزيز العلاقات بين أفرادها. ويتم هذا التفاعل والتواصل في مختلف مجالات الحياة الروحية والوجدانية والاجتماعية والفكرية والترفيهية. وتختلف طبيعة هذا التفاعل من أسرة لأسرة حسب طبيعة اتخاذ القرارات في الأسرة ومدى مشاركة أفراد الأسرة في ذلك وأسلوب معاملة الآباء لأبنائهم. أما التنشئة في إطار تصدع أسرى وعلاقات أسرية متوترة وخلافات زوجية تخلق شخصيات غير سوية تعاني من القلق وانعدام الأمن واللااستقرار بين أفراد الأسرة مما ينعكس بالسلب على مستوى جودة الحياة الأسرية.

كما يجب الإشارة إلى أن الترابط الأسري بين الشباب وأسره يقل بكثرة استخدام الشباب لوسائل التكنولوجيا الحديثة، وهذه الوسائل التكنولوجية الحديثة لها انعكاسات سلبية على تفكيرهم وسلوكهم الاجتماعي بين بعضهم البعض وبينهم وبين أفراد أسرته. فارتفاع مستوى طموحات الأبناء المادية والاستهلاكية وتقليدهم لأقرانهم، يمثل عبء وخطورة كبيرة على الأسرة، فعجز الآباء في تحقيق طموحات الأبناء المادية وتوفير متطلباتهم يؤدي إلى كثير من المشاحنات والخلافات الأسرية بين الزوجين وبين الآباء والأبناء مما ينعكس على النظام الأسري، ويجعل الأسرة كغرباء يجمعهم مسكن واحد خال من الدفء العاطفية. حيث اثر العامل التكنولوجي في صيرورة العلاقات الاجتماعية وخاصة الأسرية. فهذه التكنولوجيا سخرت وفقا لتلبية احتياجات الفرد وإشباع رغباته فهي ليست مجرد أدوات ووسائل لتسهيل الحياة بل هي كذلك منتجات ثقافية لا تنفصل عن السياق الثقافي والقيمي الذي أنتجها، فهي تحمل في

32 - هبة الله على محمود انجي سعيد الطوخي. (2019). العلاقات الأسرية في الأسرة السعودية وعلاقتها بتصور الفتيات للأدوار الزوجية. المملكة العربية السعودية: كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية.

33 - نجلاء محمد إسماعيل المسلمي. (2006). وعي الوالدين بأدوارهما اتجاه الأسرة وعلاقته بالمناخ الأسري. المملكة العربية السعودية: رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية.

طياتها قيما ومعاني ثقافية من شأنها أن تغير نمط حياة مستخدميها، فهي بذلك تتجاوز الثقافة المادية وتتغلغل في كافة نظم المجتمع وتتداخل فيما بينها مما يجعلها نسقا واحدا؛ إذ أن العناصر التكنولوجية تنتشر باستمرار وبسهولة من مجتمع لآخر. وأكد توني شيراتو وجين ويب "أن الأنشطة الاجتماعية والثقافية للإنسان بمختلف مناطق العالم قد تغيرت بفعل وتأثير التطورات تكنولوجيا الاتصال خاصة المرتبطة باستخدام الرقمنة، كما تؤثر هذه التكنولوجيا في أسلوب حياة الناس وتفكيرهم"³⁴.

ونظرا لانتشار الواسع للوسائل التكنولوجية بين جميع شرائح المجتمع وخاصة الشباب باعتبارهم الأكثر ولعا بالتكنولوجيا وكل مستجداتها؛ يظهر أثر التكنولوجيا على العلاقات الأسرية بشكل جلي، حيث أصبح الفرد يتفاعل مع بيئة افتراضية أدت إلى بناء واقع موازي للعلاقات الطبيعية يشترك أعضاؤها في الكثير من الروابط والاهتمامات والأنشطة الاجتماعية المشتركة. فهذه البيئة تتقاسم أنماط معينة للتفاعل وأحجاما صغيرة أو كبيرة من المشاركين وفترات زمنية غير مقيدة، وعليه أدت تكنولوجيا الاتصال إلى تغيير في كيفية تشكيل النسيج الاجتماعي وبناء العلاقات الأسرية، كما تغيرت المعايير التي تقاس على أساسها متانة هذه العلاقات وإمكانية استمرارها.

رابعا- تحول النسق الأسري وبداية تشكل التصدع الزوجي:

عند الاشتغال على بنية الأسرة الجزائرية ومتغيراتها الوظيفية يجب علينا كباحثين استحضار وعي الذات المجتمعي وخصوصيات المجتمع المحلي الجزائري بفعالية ثقافته وتأثيرات قيمه وتقاليده وكل منتجاته العقلانية لتفسير مختلف التغيرات التي مست بناء الأسرة الجزائرية الحديثة من خلال الشكل (التحول من الأسرة الممتدة الى النووية)، ومن خلال الحجم (التغير من الأسرة كبيرة العدد الى صغيرة الحجم) وكذا من خلال النمط (الانتقال من الأسرة التقليدية الى الأسرة الحديثة)، كل هذه التحولات البنائية للأسرة الجزائرية صاحبها تغيرات وظيفية على عدة مستويات محورية (الدور- المكانة- السلطة)، حيث أن دينامية هذه المستويات مرتبط بتفاعلها، و ببعض التطورات على الصعيد المجتمعي في صورة تعليم وعمل المرأة، الأمر الذي سمح لها بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا في التطور الاجتماعي والثقافي أيضا انتشار عاملي التحضر والتصنيع، اضافة الى تغير نمط السكن الذي يتصف بالضيق ويحمل طابع الفردانية، أيضا تنوع طرق التوظيف ومجالات العمل مما يسمح للزوجين أن يعيشا بمواردهما الخاصة دون الاعتماد على موارد العائلة التي كانت سابقا سند اقتصادي ودعم اجتماعي في مختلف قضايا الحياة اليومية للأسرة الجزائرية.

34 - سلوى السيد عبد القادر. محمد عباس إبراهيم. (2010). الأنثروبولوجيا والقيم. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

كذلك هناك تغيرات مست منظومة القيم وأساليب الضبط الاجتماعي والتنشئة الأسرية وكذا السلطة الوالدية، بعد تخلي الأسرة عن أدوارها الأساسية التي أوكلتها إلى مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى، في صور دور الحضانه رياض الأطفال، المدارس التعليمية الخاصة، إضافة الى انشغال الأولياء بتحقيق الأمن الاقتصادي، الأمر الذي خلّف نقصا عاطفيا بين الزوجيين والأبناء تجلت ملامحه في ضعف مظاهر التوافق النفسي والاجتماعي للأفراد والأسرة المسألة التي جعلت الأدوار الوظيفية والاقتصادية هي الأخرى تعرف التغير، لتتضح المعالم والتحديات التي يمكن أن تواجهها الأسرة الجزائرية الحديثة.

بالرجوع الى تحليل المتغيرات الوظيفية للأسرة الجزائرية من خلال مؤشرات الدور والمكانة والسلطة، نجد ان الادوار مرتبطة بالوظائف التي يقوم بها كل فرد داخل الأسرة، لأن الأدوار هي فطرية بنمطها في صورة الحماية والرعاية والتلقين أما الوظائف فهي مكتسبة في سلوكها من خلال النشاط التي تنتهي اليه مثل الوظائف الاقتصادية والانجابية والتربوية وحتى الترفيهية الترويحية، لذلك نلمس أن الأدوار الاساسية داخل الاسرة الجزائرية لم تعد مرتبطة بالأب أو رب الاسرة أو كبير العائلة، وإنما يتقاسمها كل افراد الأسرة بما في ذلك الأبناء، كل بحسب قدراته وامكانياته الادراكية والسلوكية لأن الدور هنا يتحدد بمسألة الحقوق والواجبات، أي لكل فرد في الأسرة عليه واجبات يقوم بها وله حقوق يطالب بها وهي بدورها مرتبطة بعامل العمر (الابن الاكبر، الابن الاصغر) والجنس (الابن، البنت)، كما أن الحقوق والواجبات يستمدّها الفرد من الدين والعادات والتقاليد والثقافة المحلية وكل المنتجات العقلانية الأخرى، وعليه أصبحت الادوار في الاسرة الجزائرية الحديثة تنافسية في وظيفتها.

أما بخصوص المكانة فيستمدّها الفرد من خلال الدور الذي يقوم به داخل الأسرة، فكلما يقوم الفرد بأدوار كثيرة ومتعددة ومتنوعة بحيث يؤدي واجباته بصورة سوية كلما اكتسب مكانة اجتماعية أرقى وأعلى في سلم البناء الاسري حيث نجد المرأة مثلا بخروجها للعمل وتحقيقها لذاتها من خلال فرض قيمتها الاقتصادية وتمكينها الاجتماعي حيث اصبحت سيدة موقف وتستطيع ان تؤمن نفسها بنفسها، وبالتالي اصبحت المرأة عنصرا ايجابيا فاعلا في رسم خطوط الحياة الزوجية، وتتقاسم مع الرجل القرار والسيادة في تسيير شؤون الأسرة.

ناهيك عن باقي أفراد الأسرة وهنا نقصد الأبناء، حيث نلمس أن الاتجاه الديمقراطي في التعامل والتشارك والتنافس هو السائد وذلك من خلال تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص واجبارية التعليم ومجانيتها، أين أصبحت الصراحة والتفاهم هما العاملان الغالبان على مختلف الاتجاهات داخل الأسرة الجزائرية الحديثة مع تسجيل تراجع ملحوظ في سلطة الوالدين.

وصولاً إلى مستوى السلطة داخل الأسرة الجزائرية الحديثة التي تتحدد بدورها من خلال دينامية الدور والمكانة بمعنى أن من يقوم بأدوار متعددة يحتل مركزاً اجتماعياً راقياً ومكانة أعلى وبالتالي يمتلك سلطة قرار أقوى سواء الوالدين أو الأبناء، لأن السلطة الأبوية لم نعد نلمسها في دينامية الأسرة الجزائرية الحديثة مثلما من قبل، فأصبح الأطفال يحتكون في فترة مبكرة من حياتهم مع بيئات خارج محيط الأسرة كجماعات اللعب في الحي، رفاق الهوايات والنوادي والجمعيات ومختلف المدارس، بحيث أصبح تفاعل الأبناء مع هذه المؤسسات الاجتماعية يشغل قدر كبير من اهتماماتهم وتفكيرهم ناهيك عن تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات التكنولوجية المتنوعة التي من شأنها التأثير على سلوك الأطفال وتوجيههم، مما يجعل سلطة الوالدين على الأبناء في تراجع ملموس، مع انتشار النزعات الفردانية والاتجاهات الديمقراطية التي تعيق فرض أي سلطة على الأبناء، وبالتالي لكل فرد من الأسرة جزء من السلطة التي تمنحه إمكانية اتخاذ القرار بحسب الدور الذي يقوم به ومكانته داخل الأسرة، مما ينتج سلطة تشاركية في الأسرة الجزائرية الحديثة.

هذا ما يجعلنا نستنتج أن الأسرة الجزائرية بالرغم من بروز عناصر حداثتها إلا أنها لازالت محتفظة ببعض قيم وخصائص الأسرة التقليدية في عمقها حتى وإن قلت سلطة الرجل وانخفضت حدتها لأن هذه الصورة أصبحت واضحة في بنية الأسرة الجزائرية ووظيفتها.

لذلك مع انتشار الأسرة النووية صغيرة الحجم المنعزلة أدى إلى بروز مشكلة الصراع في الحياة الاجتماعية للفرد من خلال ظهور الاغتراب وعدم المساواة بين الأفراد، لأن شعور الأفراد بالإحباط وعدم قدرتهم على تحقيق الألفة مما ينتج الصراع والعنف فيما بينهم، كذلك انتشار النزعة الفردية وتراجع السلطة الأبوية أين أصبحت الأدوار والمكانات تشاركية والسلطة تنافسية وخروج المرأة للعمل، هي من أبرز سمات الأسرة الجزائرية الحديثة مع عوامل التحضر والانتشار الواسع لتكنولوجيا الاتصال وشيوع القيم الدخيلة مكان القيم الأصيلة، الأمر الذي ساهم وبشكل مباشر في إحداث خلل وظيفي على مستوى البنى العلائقية لدينامية الأسرة الجزائرية الحديثة مما يشكل تصدع اسري وبارتفاع مستواه يؤدي للطلاق، ومن بين العوامل التي تنتج عن الخلل الوظيفي لمكونات الأسرة مايلي:

1- صراع الأدوار:

يعتبر دينامية وصراع الأدوار بين أفراد الأسرة من أهم العوامل التي تدفع الأسرة إلى التفكك أمام شدة تيارات التحول الاجتماعي الذي يركز على عنصر المنافسة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة الواحدة و عنصر الاستقلال المادي لكل منهما و فقدان عنصر التبعية و تحمل المسؤولية بالنسبة للرجل فقط مما يؤدي إلى الكثير من الصراعات التي تضعف الأسرة حتى تصبح كياناً هشاً يتصدع أمام أقل الحوادث.

إن تنافس الزوج والزوجة ليحل أحدهما مكان الآخر، ويظهر هذا السلوك بشكل أكبر عند النساء، خاصة اللواتي يلتحقن بأعمال خارج المنزل، حيث تسعى المرأة في هذه الحالة إلى أن تكون قبطان سفينة الأسرة، وهو خلاف الفطرة التي فطرت عليها المجتمعات، أما الأب الذي يقضي معظم وقته خارج المنزل، ومثال ذلك: رجل الأعمال الغارق في اجتماعاته، فيشكل العبء الكبير على زوجته، التي تبدأ بالتذمر من المسؤوليات، وتشعر أن الرجل الذي حلمت بأن يشاركها حياتها اليومية، بدأ يتبخر يوماً بعد يوم. من هنا تبدأ المشكلات والنزاعات بالظهور، حيث تعلن المرأة استياءها من زوجها لصديقاتها وأهلها، الذين سيقفون في صفها، ويثيرون فيها النزعة الهجومية من حيث أنه من حقها أن يشاركها زوجها في كل أمور حياتها، فيحل الخلاف والنزاع محل المودة والرحمة بين الزوجين.

2- أزمة السكن واللاتجانس:

نلمس بوضوح جهود الدولة الجزائرية في مجال السكن بمختلف صيغته الاجتماعية والترقوية والريفية إلا أن الكثير من الجزائريين يعيشون أزمة سكن حقيقة قد ترتبط بسوء التوزيع أو الاحتكار، وبالنظر للنزعة الفردية لدى الجيل الجديد فإن الكثير من النساء من تطالب بالاستقلال السكني بعد الزواج وترفض السكن في المنزل العائلي، فضلا عن الخلافات حول المستوى المعيشي للعائلة، حيث تلعب التقاليد الاجتماعية دورا رئيسا في الصراع بين الزوجين حول الاستقلالية السكنية، ففي حين تطالب الزوجة سمنا مستقلا بعيدا عن الرقابة الاجتماعية للعائلة الكبيرة، تجد الزوج أكثر تمسكا بالعيش مع عائلته الكبيرة أو على الأقل بالقرب منها، حيث يشعر بالأمان خاصة في سفر و في مراقبة ابنائه وهنا يحدث الخلاف وتوسع الهوة بين الطرفين

من جانب متصل ترتبط عملية الطلاق بأسباب تتعلق بانعدام التجانس بين الزوجين الأمر الذي يعمق الخلافات بينهما لينتهي بالانفصال التام بينهما، ويقص بالتجانس هو التشابه في الانتماء الاجتماعي والمستوى المادي والثقافي وحتى في السن، حيث نجد في كثير من الأحيان تتعدد حالات الطلاق عند النساء اللاتي تم تزويجهن بغير إرادتهن أو بشخص لا ترغب فيه، مما يجعلها في حالة توتر، تتعقد تبعاً لذلك علاقتها بزوجها لتنتهي بالطلاق، هذا وتشكل الخلافات الجنسية وعدم التوافق الجنسي بين الزوجين من أكثر مسببات الطلاق في الجزائر، حيث ينتج عن ذلك مكبوتات جنسية للزوجين وعدم الإشباع العاطفي بينهما، فتكبر الهوة وتزيد الخلافات وتنشأ الكراهية ويصير الطلاق مطلباً شرعياً للطرفين. إضافة إلى ذلك يؤدي عدم نضج الشباب المقبلين على الزواج، وعدم تأهيلهم إلى ارتفاع معدلات الطلاق، وهذا ما يجعل معظم حالات الطلاق تحدث في الأشهر الأولى من الزواج، وهذا بسبب الذهنيات الخاطئة للزوجين عن الأسرة والزواج وذلك بتماديهم في الأحلام المزيفة وتقليدهم للأفلام والمسلسلات الأجنبية.

3- العنف الزوجي وغياب مبادرات الصلح:

يشكل العنف بأوسع مفاهيمه من بين أسباب حدوث الطلاق في الجزائر سواء كان العنف جسديا أو لفظيا، كما لا يمكن تجاهل حالات العنف الممارس من طرف الزوجة ضح زوجها جسديا ولفظيا، وهي نسبة معتبرة غير مصرح بها لاعتبارات ثقافية واجتماعية تتعلق بتقاليد وقيم المجتمع، وكل هذه الأنواع من العنف الأسري تجبر احد الطرفين على طلب الانفصال عن الآخر.

تبعاً لما سبق يشكل الصلح أحد صمامات الأمان لحدوث الطلاق، ذلك أن الصلح يأخذ عدة مراحل بين الزوجين ثم بين العائلتين غير أن واقع جلسات الصلح في المحاكم الجزائرية، أصبحت مفرغة من محتواها فهي ليست إلا جلسات شكلية لتسريع الطلاق من دون أن يكلف القضاة أنفسهم عناء البحث عن أسباب الخلاف بتريئهم في الأحكام واستدعائهم عائلة الزوجين من باب الصلح وتوسيع المشاورات والترتيب في الحكم النهائي، وهذا ما تسبب حسها في انفجار أرقام الطلاق بسبب غياب الصلح بين الزوجين في العائلة التي تحولت من عائلة كبيرة إلى عائلة نووية وغياب الصلح أيضا في المحاكم.

4- تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة:

على الرغم من الفوائد الإيجابية العديدة التي حصدها من وراء الاتصالات الحديثة، إلا أنها تعد من أسباب التفكك الأسري، حيث أن إفراط الفرد في التعامل معها ليقضي الجزء الأكبر من وقت الفراغ في متابعة وسائل التواصل الحديثة أدى إلى نسيان مسؤولياته وواجباته تجاه أسرته.

يضاف إلى ذلك المحتوى الهزلي، الذي يقدم من قبل بعض المواقع، والذي لا يهدف إلا للإثارة وجلب أكبر عدد من المشاهدين، والضحية هنا الأسرة، التي تنشب فيها المشاكل نتيجة للتعلق بمشاهدة هذه المواقع، ونسيان الفرد مسؤولياته الاجتماعية تجاه الأسرة، بالإضافة إلى الجفاء الذي يقع جراء هذه الملهاة، لذلك فإن تأثير مثل هذه الوسائل لم يساهم فقط في ظاهرة الطلاق بل أدى إلى انتشار ظاهرة العزوف عن الزواج، وهو تهديد من نوع آخر لمستقبل الأسرة، ذلك أن مثل هذه التقنيات أصبحت تسهل لمختلف فئات المجتمع فرصة الالتقاء الحميمي، خفية عن الرقابة الاجتماعية والضمير الجمعي، بل وأن بعض الشباب يلجأ إلى مثل هذه العلاقات غير المباشرة لأنها غير مكلفة ماديا ولا تلحق بهم أي آثار اجتماعية.

خامسا- رؤية سوسيولوجية لارتفاع مستوى الطلاق والمشاكل الاجتماعية الناتجة عنه:

يستدعي الاشتغال على ظاهرة الطلاق في تطورها وبالذلات التي تنطوي عليها استنفار مرجعية معرفية متعددة المداخل. فمقاربة من هذا النوع من الظواهر تضع الباحثين في مواجهة تحديات منهجية ذات بال، لعل أولها ذلك الذي يتصل بضبط حدود لموضوع الظاهرة، فعلم اجتماع الأسرة قد عرف خلال العقدين الأخيرين انفجارا معرفيا كبيرا وتلاشى في تخصصات فرعية تبحث في المتغيرات الجزئية لمختلف

قضايا المجتمع وظواهره، لأن معالجة موضوع الطلاق والحياة الزوجية يستدعي- رغم الثراء المعرفي الذي ينطوي عليه تنوعه- حذرا منهجيا إزاء هذه التداخلات إن من حيث المنهج أو من حيث النتائج. ومن جهة أخرى تتصل ظاهرة العلاقات بين الشئاني الزوجي بأدق العلاقات الإنسانية الحميمية التي يمكن أن تهض بين فردين. وعلاقات كهذه تبدو وثيقة الصلة بالنوازع الجماعية التي يستنبطها الأفراد في بيئاتهم الثقافية المحلية إذ تتحكم فيها قيم نمطية كالذكورة والأنوثة والشرف الرجولي والطهر الرمزي والنبيل العائلي وغيرها، وجميع هذه الظواهر و"العقد" تنغرس في المتخيّل الجماعي وتوضع موضع العمل في الحياة العائلية و تتمظهر في العلاقات الزوجية والممارسات اليومية.

لذلك فإن متغيرات تحليل ظاهرة الطلاق هي جزء من التفسير السوسيولوجي للعائلة بالمجتمع الجزائري، التي أهم ما يميزها اليوم هو تعدد الأنماط، بحيث ليس هناك نمط واحد (ممتدة وأخرى نووية) بل أصبحنا أمام أنماط أخرى على سبيل المثال تلك التي تتكون من الفرد الواحد، ضف إلى ذلك، هناك تحول قيمي عميق، أصاب الشباب الذي هو الآن الفاعل المحوري في هذه البنية، مما ينذر بتحويلات أخرى في المستقبل، قبل لا يقبلها الحس المشترك، من قبيل رفض الزواج والانجاب.

لذلك فإنه إضافة الى العوامل السابقة الذكر المساعدة على انتشار ظاهرة الطلاق، توجد أسباب خاصة (متعلقة بالزوج والزوجة)، وأسباب عامة متعلقة بالتحويلات المجتمعية.

1- الأسباب المتعلقة بالزوج:

ترجع أسباب الطلاق من جانب الرجال إلى أمور كثيرة أهمها: "الكراهية وتعدد الزوجات وسوء معاملة الزوجة أو عدم تحمل الزوج لنفقات الأسرة وكذلك الفرق بينه وبين الزوجة في السن بالإضافة إلى المرض الذي يقعه عن العمل وعن واجباته الأسرية وانحطاطه الأخلاقي وسوء سيرته.

35

2- الأسباب المتعلقة بالزوجة:

تتمثل في كراهيتها للرجل خاصة إذا كان أهلها قد قاموا بتزويجها بشخص لا ترغب به وهذا ما قد يؤدي بها إلى التوتر منه وكذلك العقم أو سوء أخلاقها ورعونة تصرفاته بالإضافة إلى المرض بحيث تتعذر العلاقات الجنسية بينها وبين الرجل، زد على ذلك خيانة الأمانة الزوجية وارتكابها الفاحشة وإهمالها لشؤون المنزل وكبر سنها وعدم دخولها في طاعة زوجها وخاصة الاستماع إلى أهلها.

3- الأسباب العامة:

35- مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي. القاهرة، دار النهضة العربية، دط، 1985، ص 243

- الوضع الاقتصادي والمادي المزري للأسرة وأثر ذلك على الأسرة إذ يعد العامل الاقتصادي من الأسباب الهامة التي يستند عليها الطلاق في المجتمعات العربية إذ يرى مصطفى عبد الواحد "أنه حين تضيق سبل المعيشة ويفشل الزوجان في تحقيق حياة سعيدة مؤدية لأغراضها فيخفف الزوج من العبء ولا يبالي بعد ذلك بما يكون"³⁶ خاصة وما تعرفه الحياة العصرية من ارتفاع في التكاليف وانتشار البطالة والفقير فأصبحت العديد من الأسر الجزائرية تعيش في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة وقد تزيد هذه الظروف من الشجار بين الزوجين وقد تنتهي في كثير من الأحيان إلى الطلاق كحل بديل لهذه المشاكل.
- تطور مركز المرأة من الناحية الاجتماعية وخروجها إلى العمل، إذ يرى الكثير من الباحثين أن عمل المرأة خارج البيت من أهم العوامل المساعدة على حدوث الطلاق ذلك أن العمل سيساعدها على الحصول على ميزانية خاصة بها تجعلها أقل اعتماداً على زوجها من الناحية المادية كما أن تطور مركزها الاجتماعي هو الأمر الذي يشعرها بحريتها وقيمتها وشخصيتها في الحياة أكثر من عدم عملها ويجعلها أكثر استعداداً للمناقشة حول الحقوق الزوجية وشؤون الأسرة سواءً مع زوجها أو مع الرجال في مكاتب العمل والمدارس والشركات والجامعة وإلى تأسيس سلوكها متأثرة بتلك المناقشات الحادة الناتجة عن عملها ويكون عمل المرأة سبباً في حدوث الطلاق خاصة بعد إنجاب الأطفال وعدم قدرة المرأة على التوفيق بين البيت والعمل.
- عدم قيام الزواج على قاعدة وأسس واضحة فقد يقوم الزواج مثلاً على المنفعة أو المصلحة وهذه الأمور تتعارض مع الدعائم التي ينبغي أن تقوم عليها الحياة الأسرية.
- الاختلاف بين الزوج والزوجية في نظرتها إلى الحياة وفي مستوى الثقافة والوضع الاجتماعي والسني وهذه الأمور قد لا تبدو مهمة في المرحلة الأولى من الزواج ولكنها تظهر بطول المعاشرة فتثير كثيراً من حالات التوتر العائلي التي تنتهي عادة بالطلاق.
- ضعف الوازع الديني والأخلاقي خاصة في المجتمعات المدنية وهذا ما يؤدي إلى زيادة حالات الطلاق.
- الاخلال بالشروط المتفق عليها قبل الزواج سواءً من جهة الرجل أو من جهة المرأة.
- عدم الاستقرار العائلي وتعذر الوصول إلى حلول للمشاكل والعوامل التي تؤدي إلى التوتر والتفكك في المحيط الأسري فيكون الطلاق هو الحل الحاسم، كما يمكن تأسيس وبناء فعل الطلاق والدفاع عليه إذا توفرت أسباب تحصى من طرف القانون كفقدان العقل والأهلية وهجر الزوج أو الزوجة وكذلك عند ارتكاب جريمة أو عادات سيئة ترتكبها المرأة أو يرتكبها الرجل، وذلك في فترة أقصاها عامين، فالزواج في المجتمع الجزائري اليوم أصبح يقوم في غالب الأحيان على عدم إعطاء فرصة للرجل والمرأة معرفة بعضهما

³⁶ - مسعودة كسال، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، 1986، ص-ص 51-52.

خاصة في المناطق الريفية لأن ذلك يعتبر منافٍ للأخلاق والدين والعادات والتقاليد ومثل هذه الحالات فإنها تؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم وجود الانسجام لتدعيم حياة الأسرة مستقبلاً.

خاتمة:

نستنتج مما سبق عرضه أن التحولات البنائية للأسرة الجزائرية وتغيراتها الوظيفية خاصة على مستوى الدور والمكانة والسلطة، وفي ظل التطورات المجتمعية السريعة والتي أثرت في دينامية الحياة اليومية الاجتماعية للأسرة خاصة على مستوى المجالات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية التكنولوجية، مما أحدث خللاً وظيفياً في وظائف الأسرة والعمليات الاجتماعية التي تعمل على التنشئة والتوازن الأسري من خلال الحقوق والواجبات الأسرية، ناهيك عن العلاقات الأسرية والحوار الأسري المتأثرين سلباً بتكنولوجيا الاتصال، إضافة إلى النزعة الفردانية في النمط حياة الأسرة الحديثة، هي عوامل صريحة ساهمت في ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري، والذي يترتب عليه إعادة تنظيم السلم القيمي وبناءه، واستحضار كل المنتجات العقلانية التي مصدرها الثقافة المحلية وخصوصيات الأسرة الجزائرية السوسيوثقافية.

قائمة المراجع:

1. أحمد عبد الحكيم بن بعطوش، تحول العلاقات الأسرية في مجال الدور والسلطة داخل الأسرة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع/ديسمبر 2012.
2. أحمد عبد اللطيف أبو أسعد، سامي محسن الختاتنة، سيكولوجيا المشكلات الأسرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2011.
3. بن عيسى محمد المهدي وآخرون، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة. الأسرة الجزائرية في ظل إعادة إنتاج مقومات جودة الحياة الأسرية، ورقلة: جامعة ورقلة، 2013.
4. بوخميس بوفولة، الأسرة ودورها في انتشار الجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013.
5. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأسرة والمجتمع دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012.

6. زبيدة مشري، محور الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الرابع، ديسمبر 2015.
7. سلوى السيد عبد القادر. محمد عباس إبراهيم، الأثر وبولوجيا والقيم. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2010.
8. عائشة بورغدة، المدرسة الجزائرية والاستراتيجيات الأسرية، دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
9. غريب محمد سيد احمد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003.
10. الفضيل رتيبي، التنشئة الاجتماعية وإشكالية العقلانية داخل المنظمة الصناعية، أطروحة دكتوراه دولة في علم اجتماع العمل، غير منشورة، جامعة الجزائر.
11. فيروز مامي زارقة، الأسرة والانحراف بين النظرية والتطبيق، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
12. كريمة شعبان، العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري: بين الانفتاح على تكنولوجيا الاتصال ومخاطر العزلة الاجتماعية، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، العدد 09، 2017.
13. لامية عابدي، الاتصال الأسري في ظل التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، دكتوراه علوم غير منشورة، كلية الإعلام و الاتصال، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014.
14. محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
15. مزوز بركو، التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية الخصائص و السمات، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد 21-22، شتاء و ربيع 2009.
16. مسعودة كسال، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، 1986.
17. مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي. القاهرة، دار النهضة العربية، دط، 1985.
18. نادية بوشاللق، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة. الاتصال الأسري ودوره في تفعيل العلاقات داخل الأسرة، ورقلة: جامعة ورقلة، 2013.
19. نجلاء محمد إسماعيل المسلمي، وعي الوالدين بأدوارهما اتجاه الأسرة وعلاقته بالمناخ الأسري. المملكة العربية السعودية: رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية، 2006.

20. نصر الدين جابر، خيدر عمارة، تطور بنية العائلة الجزائرية وفق مفهومي العمودية والأفقية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد16، سبتمبر 2015.
21. هبة الله على محمود انجي سعيد الطوخي، العلاقات الأسرية في الأسرة السعودية وعلاقتها بتصور الفتيات للأدوار الزوجية. المملكة العربية السعودية: كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية، 2019.

الاسم واللقب: حساين عومرية

الشهادة العلمية: دكتوراه (قانون خاص)

الرتبة: أستاذة محاضرة قسم - أ -

المؤسسة العلمية: معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي شريف بوشوشة أفلو.

Dislocation is arbitrariness in the use of a right or an imperative

الملخص:

يعتبر الخلع أحد مخارج وحلول المشكلات الزوجية، بما يوفره من حل شرعي وانساني وقانوني لتلك المشكلات، فهو يعتبر انصافا للمرأة واعترافا بحقوقها، في وقت لم تكن المرأة تحظى بشيء من حقوقها، إذ من حق الزوج وحده تطبيق زوجته إذا تبين له انعدام أو صعوبة استمرار الحياة الزوجية، وإذا بادر الزوج بالطلاق يتحمل وحده الأعباء المالية، وكما من حق المرأة تخليص نفسها من زواج لا تستطيع الاستمرار فيه، فإنها كذلك تتحمل هي الأعباء المالية لزواج اختارت هي أن تقطعه. الكلمات المفتاحية: الخلع، الإلكتروني، الرابطة الزوجية، الطلاق، التشريع الجزائري.

Abstract:

Khula is one of the ways out and solutions to marital problems, as it provides a legal, human and legal solution to these problems. Marriage, and if the husband initiates divorce, he alone bears the financial burdens, and just as the woman has the right to rid herself of a marriage that she cannot continue, she too bears the financial burdens of a marriage she chooses to break.

Keywords: Khula; electronic; marital bond; divorce; Algerian legislation.

مقدمة:

نعالج من خلال هذا المقال موضوع الخلع والذي يعتبر إجراء وحقا مشروعا تتبعه الزوجة بهدف فك الرابطة الزوجية بمقابل مالي، والذي تطرق إليه المشرع الجزائري في المادة 54 من قانون الأسرة. حيث حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى مدخل مفاهيمي حددنا فيه مضمون الخلع لغة واصطلاحا، ثم عرجنا على التأكيد على مخاطر انتشار الخلع في مجتمعاتنا العربية، آخذين بذلك نموذج "الخلع الإلكتروني" المنتشر مؤخرا كأحد الطرق العصرية والرقمية المتطورة في فك الرابطة الزوجية.

هذا وتكمن أهمية الموضوع وعنوان المقال المرتبط فيه، في التحسيس بالارتفاع الرهيب لحالات الخلع المرتبطة في أغلب الأحيان وفي الآونة الأخيرة على وجه الخصوص بدوافع وأسباب لا يمكن بنائها أو اعتبارها أساس قويا لفك الرابطة الزوجية المقدسة كونها تجمع بمصالح متعددة أهمها مصلحة الأولاد.

وعلى هذا الأساس نتساءل من خلال هذه الورقة البحثية: حول القيمة المضافة للخلع الإلكتروني كأحد طرق فك الرابطة الزوجية في ظل الارتفاع الرهيب لحالات الخلع في الوطن العربي؟

يعتبر الخلع أحد مخارج وحلول المشكلات الزوجية، بما يوفره من حل شرعي وانساني وقانوني لتلك المشكلات، فهو يعتبر انصافا للمرأة واعترافا بحقوقها، في وقت لم تكن المرأة تحظى بشيء من حقوقها، إذ من حق الزوج وحده تطليق زوجته إذا تبين له انعدام أو صعوبة استمرار الحياة الزوجية، وإذا بادر الزوج بالطلاق يتحمل وحده الأعباء المالية، وكما من حق المرأة تخليص نفسها من زواج لا تستطيع الاستمرار فيه، فإنها كذلك تتحمل هي الأخرى الأعباء المالية لزواج اختارت هي أن تقطعه³⁷.

ولقد نص المشرع الجزائري على مصطلح الخلع في المادة 54 من قانون الأسرة، دون أن يفصل فيها وغنما أشار إليها من خلال كلمة (تخالع نفسها) وهي دلالة على منح الزوجة أحقية خلع نفسها وإنهاء الرابطة الزوجية بنفسها وإرادتها، وبهذا يعتبر ذلك اعتراف من المشرع الجزائري بمشروعية واحقية الخلع للمرأة في طلب الانفصال عن زوجها.

المحور الأول: مشروعية الخلع وطبيعته القانونية

أولاً: الخلع لغة هو

النزع والإزالة، فيقال: خلع فلان ثوبه، أي نزعه عن جسده وأزاله، والزوجان كل منهما لباس لصاحبه، قال تعالى: (هن لباس لكم وأنتم لباس لهن)، فإذا فارقها كأنه نزع منه

ثانياً: أما اصطلاحاً

فلقد اتفق المشرع الجزائري واستمد مشروعية الخلع من الفقه الإسلامي الذي ذهب إلى تحديد حالات منح الزوجة حق التطليق، ويمكن توضيحها على النحو التالي: وهي التطليق لعدم الانفاق، التطليق للعيوب، التطليق للهجر في المضجع، التطليق للغياب، التطليق لمخالفة الشروط المتفق عليها، التطليق للضرر أمام الحالات التي تفرد بها المشرع الجزائري فهي أربع حالات تم إقرارها من خلال قانون الأسرة دون

³⁷ - عاشور سهيلة، سعيد خنوش، الخلع بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12، عدد خاص (العدد التسلسلي 12)، جامعة محمد خيضر بسكرة، افريل 2020، الجزائر، ص ص: 481-480.

الفقه الإسلامي وهي: التطليق للحكم على الزوج عن جريمة فيها مساس بشرف الأسرة، التطليق للشقاق، التطليق لمخالفة احكام المادة 8 من قانون الأسرة، التطليق لارتكاب فاحشة.³⁸ ولقد عُرف الخلع في الفقه من قبل الحنفية والشافعية والحنابلة والمالكية، ولعل أفضل تعريف للخلع هو تعريف المالكية له بأنه: " طلاق بعوض تبذله هي أو غيرها برضاها، فيلزم وهو أقرب إلى تعريف قانون الأحوال الشخصية المصري في مادته 69 التي تنص على: " فرقة بين الزوجين في مقابل عوض من الزوجة أو غيرها مالا أو منفعة"³⁹.

وكل هذه التعاريف السابقة الذكر أعلاه تصب في معنى واحد مشترك ألا وهو أن الخلع: عبارة عن اتفاق الزوجين على الفرقة مقابل مقدرا من المال تقدمه الزوجة بهدف فك الرابطة الزوجية.⁴⁰ هذا ولقد كان الاجتهاد القضائي قبل صدور قانون الأسرة يقول بأنه لا يحق للزوجة المطالبة بالانفصال عن طريق الخلع، إلا بموافقة صريحة من الزوج، ويعتبر الخلع طلاقا صدر من الإرادة المنفردة للزوج، ولقد نص القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو 1984 المتضمن قانون الأسرة انه يجوز للمرأة ان تخالع نفسها على مال يتم الاتفاق عليه، وبعدها صدور القرار رقم 621214 المؤرخ في 30/07/1996 المنشور في المجلة القضائية عدد 98/01، استقر اجتهاد المحكمة العليا على ان طلب الخلع لا يشترط موافقة الزوج، وعليه صدر قانون الأسرة رقم 25-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 في نص المادة 54⁴¹ السالفة الذكر والتي نصت على أن الزوجة لها حق خلع الزوج دون موافقته بمقابل مالي .

ونجد المادة 57 من قانون الأسرة الجزائري أقرت بعدم قبول الاستئناف في الأحكام الصادرة في دعاوي التطليق والطلاق والخلع فجاءت " الأحكام الصادرة في دعاوي التطليق والطلاق والخلع غير قابلة للاستئناف" يتضح مما سبق أن المشرع الجزائري، أجاز للزوجة أن تلجأ إلى طلب الخلع في حالة كرهها للزوج لأن الخلع شرع للكره عكس التطليق الذي شرع للضرر؛ وبذلك يكون المشرع أخذ بالخلع عملا بأحكام الشريعة الإسلامية⁴².

المحور الثاني: مخاطر الخلع على الأسرة

38 - عبد الله عابدي، حق الزوجة في فك الرابطة الزوجية - دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 1427 هـ/2006م، ص ص : 3-17.

39 - رايح غريب، مرجع سابق، ص:79.

40 - ذبيح هشام، دبابش عبد الرؤوف، حق التقاضي في الخلع للزوجة بين قانون الأسرة والشريعة الإسلامية، المجلد 06، العدد 01، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، جوان 2021، ص:240.

41 - رايح بن غريب، مرجع سابق، ص:80-81.

42 - محمد بن لكبير، لعل بوكميش، ظاهرة الخلع عند المرأة العاملة وتراجع السلطة الأسرية للزوج على ضوء قانون الأسرة الجزائري الأخير " دراسة قانونية اجتماعية ميدانية للنساء المتزوجات العاملات بالقطاع العام بمدينة أدرار"، المجلد 12، العدد 03، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، 2020، ص: 368.

يشهد المجتمع العربي بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة تنامياً وارتفاعاً ملفتاً ومقلقاً فيما يخص اتباع المرأة لإجراء الخلع وفك الرابطة الزوجية، بحيث أصبح في نظرها الخلع الخيار الأسهل للانفصال بل وحتى التحرر في ظل العولمة والتطور الحاصل.

والملاحظ أن الخلع لم يصبح يقتصر على حالات الضرورة، وإنما بات يعتبر وسيلة للضغط به على الطرف الثاني (الزوج) من أجل فرض المطالب المرغوب فيها سواء كانت تلك المطالب مشروعة وتناسب مع مقاصد الشريعة الإسلامية والآداب العامة للأسرة العربية المسلمة بصفة عامة والأسرة الجزائرية بشكل خاص. وقد لا تتناسب مع الأسس الصحيحة التي ينبغي أن تقوم عليها الأسرة العربية المسلمة، ومع ذلك تفرض الزوجة من خلال حقها المشروع والمقنن عن طريق الخلع طلباتها وتضع قواعدها وشروطها، وإلا لجأت على المحكمة من أجل الحصول على مبتهاها.

والمتفق عليه من الفقهاء والمتخصصين في شتى الميادين (الشريعة، القانون، الاجتماع...) يرون أن الخلع وسيلة لفك الرابطة الزوجية في حال وجود حالات معينة تستدعي إنهاء الزواج وحفظ وصون كرامة كلا الطرفين والحفاظ على حقوقهما.

فقد يتزوج الرجل والمرأة، ثم يتبين أن بينهما تبايناً في الأخلاق وتنافراً في الطباع، فيرى كل من الزوجين نفسه غريباً عن الآخر، نافراً منه، وقد يطلع أحدهما من صاحبه بعد الزواج على ما لا يحب، ولا يرضى من سلوك شخصي، أو عيب خفي، فالزمامهما بالبقاء في رابطة زوجية مجردة من ركانتها الأساسية لا يكون إلا سبباً في الخروج عن هدفها الأصلي ومنفذاً لكثير من الشرور والآثام، بل أنه قد يدفع أحدهما أو كلاهما في السعي للخلاص من صاحبه بما يتهيأ له من وسائل. لذلك شرع الإسلام حل الرابطة الزوجية المنكودة بالطلاق أو الخلع كوسيلة للقضاء على تلك المفاصد، وليستبدل كل منهما بزوجه زوجاً آخر⁴³.

إن الارتفاع الرهيب لحالات الخلع لا يرجع دائماً لأسباب حقيقية وجدية تتطلب الانفصال، ويمكن إرجاع ذلك إلى التسهيل في إجراءات الخلع وحالاته، أو بهدف التحرر أو عدم تقدير الرابطة الزوجية وقيمة المحافظة على الكيان الأسري المشكل للمجتمع. بل وبلغ ذلك اتباع طريق الخلع الإلكتروني في بعض الدول العربية، وهو ما تم وصفه بالخلع "بضغط زر"، تعبيراً من النقاد على هذا النوع من التطبيق على الاستهتار بقيمة الرابطة الزوجية المقدسة في ديننا الإسلامي، وعدم الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ على استقرار الأسرة كونها الخلية الأساسية الضامنة لمجتمع متماسك وسليم ومنشئ.

43 - محمد بن سعيد بن عبدالله العبري، حق المرأة في الخلع : دراسة مقارنة بين قانون الأحوال الشخصية العماني والفقهاء الإسلامي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية أحمد إبراهيم للقانون، الجامعة الإسلامية الماليزية، ماليزيا، نوفمبر 2012، ص:2، أنظر الموقع الإلكتروني:

http://studentrepo.iiu.edu.my/bitstream/123456789/9383/1/t00011281365MohammedSAlab_ri_24.pdf ، ام الاطلاع بتاريخ: 2021/08/19، التوقيت: 17:32.

يشهد وطننا العربي وبلدنا الجزائر حالات عديدة تتضمن مواضيع خلع تافهة تستدعي من القائمين على المنظومة القانونية إرساء قواعد موضوعية وإجرائية مشددة تناسب مع حالة الطرفين ومع الحالات المعروضة على المختصين والهيئات القضائية المختصة، مع مراعاة مصلحة الأولاد إن وجدو والتوفيق بين الوضعية النفسية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة.

المحور الثالث: دوافع الخلع

من المعلوم أن فراق الزوجين يختلف باختلاف الأسباب، فإن كانت الكراهة من الزوج لسبب أو لآخر فيكون طلاقاً، وإن كانت الكراهة من الزوجة وبغضت الحياة مع زوجها فيكون خلعاً ويكون فسخاً إذا وجد أي من الزوجين سبباً من أسباب الفسخ المحددة شرعاً وقانوناً، وذلك يدل على تساوي الحقوق بين الزوجين، حيث جعل الخلع من حق المرأة، مقابل ما للرجل من حق في إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة⁴⁴. ولقد تعدد مسببات ودوافع الخلع لدى المرأة وتختلف في زمننا الحالي، إذ يمكن القول إنها تشمل بصفة عامة على:

أولاً: أسباب دينية

ويتعلق الأمر في حال كره المرأة زوجها واستحالة واصله الرابطة الزوجية، غمام لارتكابه محرمات او نقص في دينه أو غيرها من الأمور التي تخرج عن الأطر الدينية الإسلامية والآداب العامة التي تلحق الضرر المعنوي بالمرأة أكثر من الضرر المادي.

ثانياً: أسباب اجتماعية ونفسية

كذلك فإنه من بين الأسباب المنتشرة في حالات الخلع العامة، والتي تشكل دافعا قويا في فك الرابطة الزوجية ما يرتبط بالمواضيع الحساسة المرتبطة بالفراش الزوجية من: محرمات، شذوذ وهجر وعدم توافق وكراهية بين الأزواج.... وغيرها من الأسباب الاجتماعية التي تشكل حالات معقدة كانت تطمس في الحياة الزوجية وتضع بثقلها على المرأة، مما يؤزم الوضع ويسد طريق التواصل ويحد من استمرار الحياة الزوجية بشكل طبيعي، بحيث أصبحت مثل هذه المواضع والتي كانت تشكل طابوهات تم تجاوزها من المرأة طلبا في حقوقها المشروعة والمقننة.

كذلك فإن أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة بمختلف أشكاله من: ضرب، اعتداء، شتم واهانة.... قد يزيد من الضغوط النفسية ويدفع بالمرأة إلى فك الرابطة الزوجية. وغير بعيد عن هكذا أنواع من العنف

44 - محمد بن سعيد بن عبدالله العبري، مرجع سابق، ص:2.

باتت الخيانات الزوجية وحالاتها المنتشرة مؤخرا نتيجة العولمة والتطور الرقمي أحد أهم دوافع فك الرابطة الزوجية من المرأة عن طريق الخلع نتيجة ما يخلقها من ضرر معنوي بل وحتى أضرار مادية.

ثالثا: الأسباب الاقتصادية

لم يعد يقتصر فك الرابطة الزوجية عن طريق الخلع على الأسباب العامة السابقة الذكر أعلاه والمشاركة بين أغلب النساء، كون أن تطور المجتمع شكل عاملا هاما ومهما في تطوير المرأة ومشاركتها الاجتماعية ودفعها للالتحاق بالتنمية المجتمعة واعتبارها شريكا فعالا في جميع الحالات وعلى مختلف الأصعدة، بل وأصبحت تتقلد دورا مرموقا ومناصب عليا في المجال الاقتصادي، تمكنها من تحسين وضعيتها المادية وتحملها أعباء أسرية مالية، بشكل يسمح لها أن تعيل أحيانا المعيل الرئيسي للأسرة الواحدة أو تكون معيلا لعدة أسر في آن واحد.

هذا ونجد ان عدم التوافق بين الزوجين الذي يكون أساسه الصراع القائم على عمل المرأة ودخلها وعلاقتها بالسلطة الأسرية، أو الخلاف على عمل أو راتب الزوجة يشكل أكبر المشاكل طرحا في قضايا الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، أحد أهم الأسباب الجوهرية في الخلافات الأسرية ويبقى الأمر محل جدل واسع وعريض تحكمه مجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية.⁴⁵

إن التطور الذي حظيت به المرأة في المجال الاقتصادي جعل بعض الأزواج انتهازيين اتجاهها واتجاه حقوقها وإكراهها على تحمل أعباء مالية أو حتى الضغط عليها عنفا وبالإكراه لاقتناء أو شراء أو الحصول على قروض باسمهن ولغير فائدتهن، وهو ما يزيد من الخلافات الزوجية نتيجة التسلط والاستغلال التي تتعرض له المرأة من أشخاص مقربين مثل الزوج والذي من المفروض أن يكون شريكا وداعما أساسيا لها، زد على ذلك تضرر الأطفال المعنوي من طلب التخليق بالخلع وما ينتج عنه من آثار نتيجة إحاطتهم بأشخاص غير مسؤولين يتشكلون في صورة آباء غير مخلصين وانتهازيين.

المحور الرابع: تداعيات انتشار الخلع في الوطن العربي

إن الانتشار الرهيب لحالات الخلع سواء في الوطن العربي أو الجزائر، من شأنه أن يلقي بعواقبه الوخيمة التي تضر بالفرد في حد ذاته سواء المرأة عن طريق تضررها المادي أو المعنوي جراء الخلع، أو الزوج من خلال فك الرابطة الزوجية التي قد لا تتناسب مع الحالة المادية وتحمله أعباء (نفقة....) من شأنها أن تعيق تكوينه أسرة من جديد.

⁴⁵ - محمد بن لكبير، لعلى بوكميش، مرجع سابق، ص: 365.

كذلك فإن الأثر ينتقل إلى الأولاد ويضر بتنميتهم الأسرية السوية مما يخلف جيلا غير مسؤول وناقص وي طرح أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية (التسرب المدرسي، الإجرام...)، ومن هنا ينبغي التأكيد على ضرورة العمل القبلي واللاحق لتكوين الأسرة بحيث، يتم التركيز من الناحية:

1- الدينية والاجتماعية:

- على توعية الشباب بقدسية الرابطة الأسرية قبل الزواج وبعدها وضرورة الحفاظ على الأسرة.
- تنمية الوازع الديني لدى الأسر.
- العمل على توظيف كل سبل الصلح والتصالح بين الطرفين في حال نشوب أي نزاع وزرع مبادئ الاحترام والتواصل بين الزوجين.
- العمل على حفظ وصون حقوق كلا الطرفين بناء على مقاصد الشريعة والقانون الوضعي من كلا الطرفين دون تسلط أحدهما واحترام دور كل منهما.

2-العوامل الاقتصادية:

- والتي تتضمن العمل على الاستقرار المادي للطرفين أو لأحد الطرفين على الأقل من أجل خلق الاستقرار الاجتماعي والحصول على عيشة وحياة كريمة.
- احترام استقلالية الذمة المالية لكلا الطرفين. فلقد كفل لها المشرع حقها في الاستقلال المادي عن الزوج بما تنص المادة 37 من قانون الأسرة على أنه "لكل واحد من الزوجين ذمة مالية مستقلة عن ذمة الآخر، غير أنه يجوز للزوجين أن يتفقا في عقد الزواج أو عقد رسمي لاحق، حول الأموال المشتركة بينهما التي يكسبانهما خلال الحياة الزوجية، وتحديد النسب التي تؤول إلى كل واحد منهما

" 46 .

3- العوامل القانونية:

- تقنين حالات الخلع كأحد طرق التطليق وتضييقها، والعمل على إبعاد كل ما يندرج ضمن الأسباب التافهة والعصرية المنتشرة في ظل العولمة التي باتت تدعي بتحرر المرأة غير اللامتناهي.
- العمل على اشراك المختصين النفسانيين والدينيين والاجتماعيين في إطار جلسات الصلح والوساطة بين الطرفين في حال اللجوء الى الخلع، وجعلها جلسات صلح أكثر من جلسات استماع لا يبذل فيها أي جهد من أجل الإصلاح والحد من الخلافات.

46 - محمد بن لكبير، لعلى بوكميش، مرجع سابق، ص:371.

- معاقبة الزوجات اللاتي تتخذن الخلع كوسيلة للتحرر لأسباب تافهة، وتحملها مسؤولية فكها للرابطة الزوجية، كونها تضر ببناء الأسرة وأسسها الصحيحة.

أولاً: الخلع الإلكتروني نموذجاً

من المعلوم أن الخلع طريق وُجد من أجل فك الرابطة الزوجية، وحق للزوجة يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في المقام الأول ويتناسب مع التشريعات القانونية باعتباره يرفع الضرر عن الزوجة في حالات معينة.

وبعد أن كان يقتصر انتقاد الفقهاء والمختصون لطرق طلب الخلع وتكريسه بطرق غير مناسبة للحياة الأسرية العربية والمسلمة وضرب استقرارها، خاصة فيما يتعلق بعدم موافقة الزوج على الخلع ودون رضاه، والتي قد تؤدي إلى فك الرابطة الزوجية المقدسة بطرق غير مشروعة وغير مبررة نتيجة مسببات ودوافع تافهة، ها نحن نُضرب بنموذج عصري من التطليق بالخلع ألا وهو الخلع الإلكتروني أو كما سمي " خلع بضغطة زر".

إن اتباع طريق الخلع كان من المفروض أن يشدد بمزيد من الإجراءات ويتم احتوائه من طرف المختصين الذين يمكنهم المساهمة في توطيد العلاقة الزوجية وإرجاعها بدل فكها وانهاؤها دون تدارك للعواقب، إذ نجد السعودي من بين الدول العربية التي باشرت إجراء الخلع الإلكتروني وذهب مؤيدو هذا الإجراء إلى تبرير ذلك لتسهيل وتبسيط وتنظيم عملية الانفصال عن طريق الخلع، وليس رضوخاً لمطالب سابقة دعت في جعل الخلع بعصمة المرأة، بحيث يقوم الخلع الإلكتروني على خطوات تبدأ بضغطة زر تحذيرية من الزوجة التي تريد خلع زوجها.

ونحن هنا بدورنا نشدد على ضرورة موضوعية وجدية جلسات الصلح في جمع الطرفين وتصالجهما عن طريق الحضور، من أجل ملامسة الواقع والاستماع والتأثير المباشر للقائمين والمختصين للهيئات المختصة على عملية التطليق بالخلع سواء: قضاة، وسيط اجتماعي، أهل الزوجين، مختصون نفسانيين...

إن المتتبع للخلع الإلكتروني من إجراءات يرى أنها تسرع وتسهل ولا تستدعي الحضور في حال اتفاق الطرفين على الانفصال وعلى المقابل المالي، وأنه في حال توفر هذان العاملان (الرضا والتوافق) يصبح من السهل مباشرة عملية الخلع عن طريق اللجوء إلى التقاضي الإلكتروني كأحد وسائل التطور الرقمي للجهات القضائية وقطاع العدالة.

ثانيا: تقييم " الخلع الإلكتروني "

لا ينبغي القول بأن نظام الخلع الإلكتروني في مجمله سيئ، أو لا ينبغي الاعتماد عليه، فلكل نظام مزايا وعيوب، إلا أن المستخلص من كل ما تم اتخاذه وبالعكس ما يدعيه البعض من مزايا تتمثل أهمها في:

- تبسيط الإجراءات وتسهيلها.
- التأقلم مع التطور الرقمي الحاصل في قطاع العدالة.
- إنهاء الظلم والاستغلال والتأخر الذي كان يحصل من خلال تعسف الزوج في الانفصال على زوجته وتكريس طرق قد تحرم المرأة من حقوقها وهدرها.
- تناسب الخلع الإلكتروني لحياة المرأة العربية المسلمة بشكل عام، كونها أصبحت شريكا فعالا في المجتمع ونظيرا لمستواها وتقلدها مناصب قيمة في المجتمع، وهو ما فرض عقلية المطالبة بالانفصال حماية لكرامتها وحفظ حقوقها وحقوق أبنائها بطريقة سريعة وبسيطة.

إلا أننا نرى بأن كل مبررات اعتماد نظام الخلع الإلكتروني، ولو تعددت إلا أنها لا توازن الكفة الأثقل من مساوى هذه الآلية، والتي تمس وتضرب الرابطة الزوجية وتحط من كرامة الأزواج أو تهدر حقوقهم، أو الحصول على الطلاق بطريقة غير مشروعة لأسباب غير مبررة.

إن انتقادنا هذا لم يمس الخلع كطريق للانفصال وفك الرابطة الزوجية، كونه يُعتبر أحد الطرق التي تحد من الضرر الذي قد تتعرض له المرأة في حالات معينة، وإنما انتقادنا جاء للطريقة التي أصبح يُدار بها الخلع والذي ينتقص منه الاجتهاد ومحاولات إرجاع وإصلاح الطرفين إلى مجرد "خدمة إلكترونية".

خاتمة:

إن المستخلص بشكل عام من هذه الورقة البحثية هو اعتبار:

- أن الخلع طريق لفك الرابطة الزوجية يتم من خلال الزوجة ويكون بمقابل مالي.
- أن المشرع الجزائري استقر على عدم رضا الزوج عن عملية الخلع أو اشتراط موافقته الصريحة.
- أن اتباع الخلع في فك الرابطة الزوجية ينبغي أن يقوم على أسباب جدية ومقنعة وتمثل حالات من الضرر الذي لا يستهان به في مجال حماية المرأة وصون حقوقها وحقوق أولادها.

وفي الأخير وبمأن الهدف من ورقتنا البحثية هو إظهار مدى ملائمة الخلع الإلكتروني كطريقة في فك الرابطة الزوجية، وباعتبار أننا نقدر وبشدة وننادي بضرورة حفظ الكيان الأسري والعمل على اجماع وإصلاح الزوجين، وبذلك الحفاظ على كينونة المجتمع وصلاحه المرتبط بصلاح الأسر، فإننا ندعو إلى التشديد أكثر على حالات الخلع المسموح المطالبة بها من المرأة في حدود الضرورة، وأن تقوم جلسات الصلح بشكل حضوري وبإشراك مختصين، وأن تقتصر الآليات الإلكترونية المتبعة في إطار تطوير قطاع العدالة وتسهيل إجراءاتها على عملية الحصول على الوثائق القانونية، والابتعاد كل البعد عن تطبيق مثل هكذا آليات على عمليات انفصال الأزواج دون تدارك عواقب ذلك.

قائمة المراجع:

- 1- عاشور سهيلة، سعيد خنوش، الخلع بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12، عدد خاص (العدد التسلسلي 12)، جامعة محمد خيضر بسكرة، افريل 2020، الجزائر.
- 2- رابح بن غريب، أحكام الخلع في قانون الأسرة الجزائري: دراسة مقارنة بقوانين الدول العربية والشريعة الإسلامية، مجلة تاريخ العلوم، العدد 7، جامعة المدية، الجزائر، مارس 2017.
- 3- عبد الله عابدي، حق الزوجة في فك الرابطة الزوجية – دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 1427 هـ/2006م.
- 4- ذبيح هشام، دبابش عبد الرؤوف، حق التقاضي في الخلع للزوجة بين قانون الأسرة والشريعة الإسلامية، المجلد 06، ال عدد 01، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، جوان 2021.
- 5- محمد بن سعيد بن عبد الله العبري، حق المرأة في الخلع: دراسة مقارنة بين قانون الأحوال الشخصية العماني والفقه الإسلامي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية احمد إبراهيم للقانون، الجامعة الإسلامية الماليزية، ماليزيا، نوفمبر 2012، ص:2، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://studentrepo.iiu.edu.my/bitstream/123456789/9383/1/t00011281365>

[MohammedSAlabri_24.pdf](#)

6- محمد بن لكبير، لعلى بوكميش، ظاهرة الخلع عند المرأة العاملة وتراجع السلطة الأسرية للزوج على ضوء قانون الأسرة الجزائري الاخير " دراسة قانونية اجتماعية ميدانية للنساء المتزوجات العاملات بالقطاع العام بمدينة أدرار "، المجلد 12، العدد 03، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، 2020

الاسم واللقب: بوربيع فاطمة الزهرة

الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه سنة ثالثة

المؤسسة التابع لها: جامعة مولود معمري تيزي وزو

البريد الإلكتروني: bourbiafatimazahra@gmail.com

الاسم واللقب: زنقوفي فوزية

الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة "أ"

المؤسسة التابع لها: جامعة 8 ماي 1945 قالمة

البريد الإلكتروني: fzenkoufi@yahoo.fr

السياق الاجتماعي لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري

ملخص:

المتتبع لحركة الحياة يجد أن هناك تغييرات عديدة حدثت على كل المستويات خصوصا مع التقدم التكنولوجي الذي ساهم أكثر في اختلال توازن البيئة الاجتماعية وانحلال بناء أدوارها وغير مفاهيم العديد من الظواهر الاجتماعية.

فالانطلاق من تفهم قضايا الزواج المعاصر وأزمة الأسرة ومعاناتها في هذا العصر أمر لا مفرّ منه والأسرة هي الخلية في بناء أي مجتمع متكامل يطمح للتقدم لذلك وجب علينا المحافظة على هذه الخلية الأساسية من الانهيار، فليس هناك خطر أعظم من الطلاق يهددها.

فأهمية موضوع الطلاق تكمن في أن كثير من خبراتنا وعواطفنا ومشاكلنا تمتدّ جذورها في الحياة الأسرية التي نشارك فيها جميعا بشكل أو بآخر، والطلاق عبارة عن انهيار الوحدة الأسرية.

وبناء عليه قمنا بدراسة الظاهرة لتفسير أسبابها ودوافع انتشارها.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، المجتمع الجزائري، الزواج، الطلاق، انهيار الوحدة الأسرية.

Abstract :

The tracker of the movement of life finds that there have been many changes at all levels, especially with technological advances that have contributed more to the imbalance of social structures and the decay of their roles and not the concepts of many social phenomena.

Starting from understanding the issues of contemporary marriage and family crisis and suffering in this era is inevitable. The family is the cell in building and integrated society that aspires to progress. So we must preserve this basic cell from collapse. There is no greater risk of divorce that threatens it.

The importance of the subject of divorce lies in the fact that many of our experiences, emotions and problems are rooted in the family life in which we all participate in one way or another. Divorce is a breakdown of family unity Accordingly.

we have studied the phenomenon to explain the reasons and motives for its spread.

Key words: Family, Algerian society, Marriage, divorce, breakdown of family unity.

مقدمة:

إنّ ظاهرة الطلاق من بين الظواهر التي تعاني منها المجتمعات سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة، ويعزز كثير من المفكرين انحلال الحياة الاجتماعية في الدول الحديثة إلى انحلال الروابط الأسرية وضعفها وتهاون المسؤولين في حلّ مشاكلها، والحق أننا إذا حللنا المشاكل الاجتماعية التي تواجهها أية دولة نردها جميعا إلى عوامل من طبيعة أسرية تراكمت بمضي الزمن ورسبت في الحياة الاجتماعية على النحو الذي نراه، فلا يمكننا أن نقضي على مشاكل المجتمع ما لم نعمل أولا على حل مشاكل الأسرة وإقالتها من المحن التي تردت فيها، إذ لا صلاح للمجتمع الكبير وهو الدولة إلا بإصلاح المجتمع الصغير وهو الأسرة.

إنّ الاهتمام الشديد الذي نلاحظه عند علماء الاجتماع في الغرب والشرق على السواء بظاهرة الطلاق، ربما يكون مرجعه إلى الآثار السلبية والمادية والمعنوية المترتبة عن ارتفاع معدلات الطلاق وانتشارها في المجتمعات، وبالتالي إلى المشاكل والأزمات والتحديات التي تواجهها الأسرة، والتي تعني استقرارها وسلامتها استقرار المجتمع كله. وقد حاولت المجتمعات أن تتصدى لهذه الظاهرة للحد من انتشارها بوسائل عدة منذ القديم، فهي في تزايد ملحوظ وتنبأ بخطر يهدّد الأسر. والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات يعاني من هذا المشكل لاسيما في السنوات الأخيرة وهذا بسبب آثاره السلبية على الأفراد والأسر والمجتمع كله، ولقد حاولت الدولة جاهدة في التقليل من هذه الظاهرة وذلك بسن قوانين رديعة، تحدّ من انتشاره خصوصا أن أغلب أنواع الطلاق يكون لأسباب تافهة قليلة الشأن، إلا أن الظاهرة تزداد انتشارا لأن القضية ليست في القوانين بقدر ما هي في البحث عن جذور المشكلة ومن ثم محاولة القضاء عليها.

أفرز التطور الحضاري المعاصر تغيرات و تحولات إجتماعية ثقافية سياسية، وإقتصادية أثرت بصورة مباشر على المجتمع الجزائري وعلى مؤسساته المختلفة، والأسرة كقاعدة أساسية في هرم المجتمع قد تأثر بشكل مباشر بهذا التطور، وتجدر الإشارة الى ان الاسرة لها تاريخ طبيعي يتمثل في مرحلة الاحتضان والانجاب، تم النضج والنمو والقدرة على التكيف مع الازمات.

وننتج عن التقدم التكنولوجي في العقود الأخيرة تغيرات في اشكال الاسرة ووظائفها، فقد تعرضت الاسرة لمشكلات تؤثر على وحدها وتماسكها كالطلاق، والتوتر، والصراع داخل الاسرة وكلها من مظاهر التردي الاجتماعي، إذ قد تتعرض الروابط الاسرة أحيانا للتماسك وأحيانا للضعف وذلك بحسب الظروف التي تعرض لها الاسرة.

كما أن العلاقة الزوجية تقوم على أساس المودة والرحمة بين الزوجين، لكن قد تقوم خلافات بينهما بحيث يصبح البقاء تحت سقف واحد يسبب الشقاء لهما، لذلك أباح الله تعالى الانفصال عن طريق الطلاق كحل أخير يلجأ إليه الزوج. فالمتبع حاليا والمهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية يلاحظ ارتفاع نسبة الطلاق في مجتمعنا، فما الذي أدى الى تفشي هذه الظاهرة، وانتشار حالات الانفصال والخلع في زماننا، ربما لان مسالة الرضا يبدو انها تبخرت من جهة، ومن جهة أخرى لان بعض الاسر الزواج عندهم سهلا فالطلاق أصبح أسهل.

من خلال ما تطرقنا إليه ارتأينا لطرح التساؤل التالي: فماذا نعني بالطلاق، أسبابه ودوافع انتشاره؟

تعريف الزواج:

فقبل الحديث عن ظاهرة الطلاق تجدر الإشارة هنا الى مسالة الزواج فهو من نعم الله تعالى على الانسان فقد ذكر في محكم التنزيل بانه ميثاقا غليظا وهو بهذا المعنى رابطة متينة بين الرجل والمرأة والطلاق للأسف يأتي لحل هذه الرابطة.

استخدم الزواج بمعنى الازدواج والاقتران والارتباط، ومنه قوله تعالى: (وَإِذَا التُّفُوسُ زُوِّجَتْ). (سورة التكوير، الآية: 07)، أي قرنت بأبدانها، ونظرائها.

والزواج في علم الاجتماع يعرف على أنه عقد منظم ومشاركة بين الرجل والمرأة، يترتب عليه مجموعة من الحقوق والواجبات بين الطرفين.

كما عرف الزواج بتلك العلاقة الاجتماعية الوحيدة الدائمة بين الرجل والمرأة التي يباركها الله لأنها الأساس الشرعي السليم لتكوين الأسرة.⁽⁴⁷⁾

تعريف الطلاق:

وردت كلمة الطلاق في لغة العرب بعدة معانٍ منها: فك الرابطة الزوجية: كقولنا طلق الرجل امرأته فهي طالق أي سرحها، وقد ورد هذا المعنى اللغوي في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾ (سورة البقرة، الآية: 229).⁴⁸

- المفهوم الاجتماعي للطلاق:

لما كان من أجل دراسة التفكك أو الخلل الذي يطرأ على نظام اجتماعي ما، لا بد من دراسة أولا وقبل كل شيء، التنظيم المؤدي إلى هذا التفكك الذي يتمثل هنا في نظام الزواج من ناحية، ولما كان الطلاق يرتبط ارتباطا وثيقا وبارزا بالقانون من ناحية أخرى، فإنه سيتم تحديد المفهوم الاجتماعي للطلاق، استنادا إلى هذين الاعتبارين الهامين، وعلى هذا فإن كان الزواج تنظيما اجتماعيا للعلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة يترتب قبلهما التزامات متبادلة ومسؤوليات اجتماعية واتحاد ينظمه المجتمع ويكتسب صيغته الشرعية من خلال الثقافة السائدة فيه، كما يشكل وحدة الإنجاب وكما عرفته إحدى الدراسات الجزائرية الحديثة بأنه عبارة عن أحد أشكال التبادل التي تضمن صيرورة مختلف العلاقات الاجتماعية الناتجة عنه من جهة، كما يهدف إلى الإعلان عن الوضعية الاجتماعية للأسرة ومحاولة تثبيتها من جهة ثانية، فإن الطلاق عبارة عن نوع من التفكك الأسري وانهيار الوحدة الأسرية، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها، عندما يفشل عضوا أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية. هذا التفكك الأسري الذي يحدث نتيجة لتعاظم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يمكن تداركها.

وعلى الرغم من أن هناك أنواعا عديدة من التفكك الأسري إلى جانب الطلاق، كالانفصال أو الهجر إلا أن الطلاق يعتبر أهم أشكال التفكك الأسري في جميع المجتمعات بدون استثناء، وقد تعود هاتين

(47) غسيري يمينة، سيكولوجيا الزواج والأسرة في المجتمع الجزائري، دار الخلدونية، دط، الجزائر، دس، ص 11.

(48) د. بلقاسم شتوان، ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، أسبابها وأثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية-دراسة فقهية اجتماعية-،

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة-، دار النشر مطبعة المنار-سطيف، 2010، ص5.

الميزتين للطلاق كونه الوحيد من أنواع التفكك الذي يؤدي إلى الانفصال النهائي بين الزوجين بصفة شرعية تسمح لهما بحق الزواج ثانية، الأمر الذي يتطلب تدخل الاعتراف القانوني بالطلاق إلى جانب الاعتراف المجتمعي به وإلا سيعد أي نوع من أنواع التفكك الأخرى، لذا فإن أغلب التعاريف التي ظهرت للطلاق وحتى من طرف بعض الباحثين الاجتماعيين تجمع بين الجانب الاجتماعي والقانوني للطلاق في نفس الوقت ومنها مثلا: "أن الطلاق هو الفسخ الشرعي للارتباطات الزوجية، وبالتالي الإثبات الاجتماعي لفسخ عقد الزواج أو أنه فصم الرابطة الزوجية التي يثبتها المجتمع، وفسخ عقد الزواج الذي يثبته كل من المجتمع والقانون.⁽⁴⁹⁾

– الطلاق كمشكلة اجتماعية:

سجل عام 1977 في الجزائر 84000 امرأة مطلقة مقابل 22000 رجل وفي نفس السنة كانت 19200 امرأة في حالة انفصال في مقابل 7400 رجل، كما أن أحكام الطلاق المعلن عنه بتراضي الزوجين، وكذلك المصرح به عن طريق المنازعات في كامل التراب الوطني في العشرية الأخيرة، قد ارتفعت من 13418 سنة 1971 إلى 22096 سنة 1980، ويجب ملاحظة ها هنا، أن نسبة عدد الطلاق المصرح به بتراضي الطرفين أعلى من نسبة عدد الطلاق المصرح به إثر المنازعات وأن نسبة الزيادة في الطلاق ما بين سنتي 1971 و1980 بلغت 67.67%.

وعليه فإن نسبة الطلاق في الجزائر في تزايد مستمر مما أدى إلى ظهور مشكلة الطلاق اجتماعية لها خطورتها في المجتمع.

وقد أثبتت البحوث الاجتماعية والإحصائيات التي قام بها المسؤولون والباحثون في الجزائر، وخاصة في المجتمع الحضري الجزائري بأن معظم حالات الطلاق ترجع لعدة أسباب ومنها: السكن مع أهل الزوج، سن الزواج المطلقة المبكر، عدم الانسجام بين الزوجين، الخيانة الزوجية، العقم، عدم القيام بالمهام الزوجية، المرض الطويل، سوء الحالة الاقتصادية وسوء فهم بعض الزوجات لحقوق المرأة.

كما أن الدراسات العملية أثبتت الوضعية المادية والمعنوية للمطلقات وأطفالهن، والتي جعلت 60% من المبحوثات تندمن على طلاقهن، وأن وجود الأولاد مانع من موانع تشتيت الأسرة، وأنه لا علاقة للتشرد، بالطلاق، بل للتشرد أسباب اجتماعية أخرى، كما أن 73.34% من المطلقات في المجتمع الحضري

⁽⁴⁹⁾ مسعودة كمال: مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري "دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 24-25.

الجزائري من أصل ريفي مما يدل على أن الهجرة الريفية لها نصيب ما في ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع لأنها تؤدي إلى خلق أزمة سكن حادة. إن انتشار الطلاق في المجتمع ولأثفه الأسباب من العوامل التي خلقت عدم الاستقرار العائلي، كما أن الآثار السلبية للطلاق أصبحت تهدد سلامة واستقرار المجتمع كله، لما يسببه من إعاقة واضحة لمسيرة التطور الاجتماعي، وهذا نظرا لارتفاع حالات الطلاق في المجتمع الجزائري، وخاصة في المدن الكبرى.

إنّ علاج هذه المشكلة الاجتماعية يتطلب المواجهة الواقعية، عن طريق قيام الباحثين بأبحاث متعددة حولها، وخصوصا في ميدان علم الاجتماع العائلي، وهذا قبل استفحالها وزيادة خطورتها.

إنّ بحث أسباب هذا الانحلال، والعمل على استئصاله، تقتضي تشجيع التعليم والتحسين ببرامجه في المجتمع، وإيقاف زحف الهجرة الريفية الفوضوية إلى المدن الكبرى، وضرورة تشدد القضاة في الحكم بالطلاق إلا في حالة الأسباب القاهرة والشرعية وضرورة إعادة النظر في طريقة إتمام الزواج في المجتمع الجزائري.

ولقد حدثت الشريعة الإسلامية كلا من الزوجين على التحري في اختيار قري.....، وعليه فإنه يجب أن يقوم الزواج على أسس صلبة وصحيحة حتى يمكنه البقاء والاستمرار ومواجهة العقبات، وهذا عن طريق وجود الرغبة الحقيقية في الزواج والإرادة الحرة الكاملة مع مراعاة التوافق الجنسي والثقافي والاجتماعي بين الزوجين.

إنّ عدم التسرع في إتمام الزواج وقيامه على أسس من الحب والمودة والرحمة والوازع الديني والأخلاقي بعيدا عن الشروط المادية الفانية والعواطف المتأججة المؤقتة، وتفهم كلا من الزوجين لحقوق وواجبات الزوجية كلها دلالات تساعد لا محالة على استقرار الحياة الزوجية بعد قيام الزواج.⁽⁵⁰⁾

• الطلاق بواسطة الخلع:

- تعريف الخلع:

إنّ الخلع أو المخالعة كما يسميها الفقهاء المسلمون هو عبارة عن عقد اتفاقي وثنائي الأطراف ينعقد عادة بعرض من الزوجة مبلغ من المال المعلوم المتقوم شرعا مقابل طلاقها.

⁽⁵⁰⁾ بلحاج العربي: الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، مقدمة، الخطبة، الزواج، الطلاق، الميراث، الوصية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2004، ص 214-218.

وبقبول صريح من الزوج لهذا العرض وللطلاق، ويمكن أن يكون بعرض من الزوج وقبول من الزوجة. يمكن أن نعطيه تعريف أكثر شمولية وأكثر دقة فنقول إنه عقد معاوضة رضائي وثنائي الأطراف، شرع لمصلحة الزوجة غايته إنهاء الحياة الزوجية بحكم قضائي، بناء على عرض أحد الزوجين وقبول الآخر تلبية لرغبة الزوجة مقابل مال معلوم ومقوم شرعا تدفعه الزوجة فيتفقان على نوعه أو مقداره في جلسة الحكم، أو يحدده القاضي بما لا يتجاوز مع مقدار صداق المثل وقت الحكم. ويشترط لصحة الخلع ألا يكون الزوج قد أساء إلى زوجته أو ألحق الضرر والأذى بها فيدفع بها إلى طلب الخلع وإلا كان من حقها طلب التطليق للضرر. وليس على الزوج أن يستجيب لطلب الزوجة نصبا أو كرها، ولا يجوز للقاضي أن يحكم بالخلع بمجرد طلبه من الزوجة دون رضا الزوج وموافقته الصريحة.⁽⁵¹⁾

الحكمة من جعل الطلاق بيد الزوج دون الزوجة:

الأصل في الطلاق أنه حق للرجل يمارسه على الوجه الذي شرعه الله وليس حقا للمرأة، وذلك لأن فهم عرف الزوجية يترتب عليه أمور خطيرة بعيدة المدى في حياة الأسرة والمجتمع، فلو كان الطلاق حقا للمرأة لأدى ذلك إلى فهم عرف الزوجية لأتفه الأسباب.

إذ مما لا جدال فيه أن المرأة بحكم وظيفتها في الحياة الاجتماعية خلقت على طباع وغرائز تجعلها أشد تأثرا وأسرع انقيادا لحكم العاطفة من الرجل، ولهذا كانت أصلح من الرجل في جميع المواطن التي تعتمد على قوة العاطفة كتربية الأولاد، وتمريضهم وحضانتهم وما شابه ذلك.

وهذه العاطفة محمودة منها في مثل هذه المواطن لأنها داعية العطف والحنان والشفقة، لكن هذه العاطفة في مواطن أخرى تجر إلى كثير من الضرر والشر واضطراب الأمر، فالمرأة في مواطن الغضب، ولأقل أسبابه التي لا تخلو منها المعاشرة الزوجية يشدد انفعالها ويحتد مزاجها وتندفع مع العاطفة لا تتردد في هذا الاندفاع ولا تبالي بما يكون وراءه من نتائج ضارة أو نافعة، حسنة أو سيئة، بل ترى الحسن كله والنفع جميعه في أن تجيب داعي تلك العاطفة وتحقق مطالبها العاجلة.

والمرأة في مواطن الرغبة وحيث ترى أو تتخيل بارقة أمل في حياة أسعد من حياة زوجيتها الحاضرة، تتأثر بالعاطفة تأثرا قويا، لا يقل في قوته عن تأثرها في مواطن الغضب فلو جعل الطلاق بيدها لتصرفت به على ما يرضي تلك العاطفة، مما تفقد فيه سعادتها، الأمر الذي يترتب عليه أن تصبح الأسرة مهددة

(51) عبد العزيز سعد: الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائرية، دار البعث للنشر، ط2، الجزائر، 1989، ص ص 248-249.

بالانهيار لأقل غضبة و/ أو هي انفعال، فلذلك كان الطلاق من حق الزوج لأنه أكثر إدراكا وتقديرا لعواقب الأمور، وأبعد عن النزوات في إنها عقد الزواج، لا يقدم عليه إلا بعد أن يزنه بميزان العقل المحض غير متأثر برغبة عارضة أو غضبة نائرة لأنه يدرك تماما ما سوف يرتبه الطلاق عليه من تبعات مالية واجتماعية.

على أن هذا لا يعني أن الرجل مجرد من العاطفة، أو معصوم من التأثير بنزعاتها المختلفة، فإن التأثير بالعاطفة من مميزات الإنسانية، بل قد يكون في الرجال من هو أسرع انفعالا وأشد تأثرا بها من بعض النساء، كما أن من النساء من ذوات عقل وقدرة على الصبر وضبط للنفس حين الغضب أكثر من بعض الرجال.

ولكن هذا ليس هو الشأن وليس هو الكثير الغالب والتشريع إنما يبني على الغالب والكثير وما هو الشأن في الرجال والنساء ولا يبني على الأحاد والجزئيات. لذلك اقتضت الحكمة الإلهية أن تمنح الرجال حق الطلاق بالقيود التي ذكرناها والتي ستأتي وهي قيود تكفل عدم استخدامه له إلا حيث يقتضي ذلك لصالح الأسرة والصالح العام، وحين لا يجد علاج سواه، وتكفل عدم الأضرار بالأسرة، على أن الإسلام لم يهمل جانب المرأة وحقها في الطلاق فقد لها الحق في الطلاق بواسطة القضاء، فلها أن ترفع دعوى أمام القضاء طالبة فيها من زوجها إذا كان هناك سبب شرعي، كإعمارها بنفقتها، وغيابه عنها مدة سنة أو أكثر وكإيذائه لها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما وأوجب على القاضي أن يجيها إلى طلبها ويفرق بينها وبين زوجها حتى تحقق من صحة دعواها.

كذلك يكون للمرأة حق الطلاق وذلك إذا كانت قد اشترطت في عقد الزواج أن تكون عصمتها بيدها أي أن تملك حق الطلاق وقبل زوجها ذلك.

ففي هذه الحال، للمرأة أن تستبد بحق الطلاق وتطلق زوجها رضي أم لم يرضى، وهناك طلاق يقع أيضا عن تراض من الرجل والمرأة كليهما ويتم في الغالب عن طريق تناول المرأة عن جميع مالها عند زوجها أو عن بعضه، أو عن طريق إعطائه شيئا من المال يتراضيان عليه ويسمى هذا بالخلع، ويحدث عندما ترى الزوجة تعذر الحياة الزوجية، وتخاف إن أقامت مع زوجها على هذا الحال ألا تتمكن من إقامة حدود الله، وإلى هذا النوع يشير القرآن الكريم إذ يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ

شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ حِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٥٢﴾ (سورة: البقرة، الآية: 229) (52)

• عوامل الطلاق في المجتمع الجزائري:

لقد بينت نتائج بعض الدراسات إلى أهم عوامل الطلاق وتمثل أساسا في:

• السكن مع أهل الزوج:

- إنّ عامل السكن مع أهل الزوج كان أكبر العوامل المؤدية للطلاق والسر في ذلك تدخل أهل الزوج في الحياة الشخصية للزوجين كان له أكبر أثر في الانفصال.
- فالسكن مع أهل الزوج يطرح مشاكل عديدة للزوجين نظرا للصراع الذي يقوم بين الزوجة والحماة من جهة وبين الزوج والزوجة بسبب ذلك من جهة أخرى ويدعمه نقص الحرية التي يشعر بها الزوجان.

• خروج المرأة للعمل:

- حيث يرى كثير من علماء الاجتماع أن إقبال المرأة على طلب العلم وتحريها الاجتماعي والاقتصادي قد ولد لديها شعورا قويا بالتمرد على سلطة الرجل التقليدية ويرجع هذا العامل إلى سببين رئيسيين هما:
 - ✓ الشعور بالاستقلالية المادية عن زوجها.
 - ✓ عدم تقبلها الأشياء بعد مناقشتها.

• اختلاف الميول والأفكار:

هذا العامل هو من أقدم العوامل في ظاهرة الطلاق وهذا أمر غاية الأهمية بالنسبة للآباء والأزواج أنفسهم خصوصا المتعلمين منهم فمراعاة المستوى الثقافي يجب أن يكون من أولوية الأولويات لأي أحد مقبل على الزواج رجل كان أو امرأة.

فقد قال بعض الباحثين: "إن اختلاف المستوى الثقافي والاجتماعي بين الزوجين والبناء الطبقي والأمزجة والميول والأفكار...، مما يؤدي إلى التصادم، فتثير كثير من حالات التوتر عند التعامل الجدي وطول المعاشرة والتي تنتهي عادة بالطلاق.

• الزواج في سن مبكر:

(52) أحمد فراج حسين: أحكام الأسرة في الإسلام الطلاق، الخلع، وحقوق الأولاد، نفقة الأقارب، وفقا لأحداث التشريعات القانونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2004، ص ص 23-25.

النساء اللاتي يتزوجن مبكرا يكن أكثر تعرضا للطلاق من غيرهن حيث وجد أن أعلى نسبة للطلاق في العالم وقعت عندما كان سن الزواج بالنسبة للفتيات (18 سنة)، أما بالنسبة للذكور فقد تبين أن الزواج أقل من عشرين سنة يولد المرض والهمل والطلاق من 20 إلى 25 سنة ستكون أرجحية انحلال الأسرة بنسبة 67.8% وتقل هذه النسبة تدريجيا بعد ذلك، وتفسير ذلك يعود إلى عدم النضج وقلة الخبرة في الحياة ومنها الحياة الزوجية.

كما يعود أيضا السبب في عدم وجود ثقافة لدى الشباب عن المعاني المقدسة للمحافظة على الأسرة، إذ تعتبر الفترة الأولى من الزواج فترة عصبية وهي أخطر مرحلة تمر بها الحياة الزوجية، حيث تقع فيها معظم حالات الطلاق وخصوصا في السنتين الأولى والثانية.

• عدم التوافق الجنسي:

إن التوافق الجنسي بين الزوجين يكون إلى حدّ بعيد نتيجة لتحقيق النجاح والتفاهم في نواح أخرى من العلاقات الزوجية مثل الصداقة والتعاطف والعكس صحيح بمعنى أن عدم التوافق الجنسي بين الزوجين قد يكون انعكاسا للصراعات والعلاقات السيئة والخلافات التي تنشأ بين الزوجين، إن عدم اهتمام الزوجة بإشباع رغبات الزوج قد يؤدي إلى الطلاق.⁽⁵³⁾

الإتجاهات الفكرية في تفسير المشكلات الاجتماعية:

- الاتجاه الصراعي:

لقد بات من الواضح أن المجتمع أصبح يتسم بالصراع أكثر من التوافق أو النظام، أصبح هناك قدرا ضئيلا من الاتفاق أو الإجماع على أي شيء بما فيه أسباب السلوك المنحرف، لذا بدأ علماء الاجتماع يطرحون أسئلة من نوع جديد يختلف عما طرحوه من قبل، فبدلا من البحث عن أسباب أو وظائف السلوك المنحرف ظهرت وجهة نظر تسأل مني يكون السلوك منحرفا، ومنحرفا عن ماذا؟

لقد رفض هؤلاء العلماء مقولة الإجماع القيمي وبدئوا بدلا من ذلك يحللون القيم المسيطرة ذاتها، وقد أسلم ذلك النقد الذاتي في النهاية إلى ظهور اتجاه نظري جديد في دراسة المشكلات الاجتماعية هو الاتجاه الصراعي، تستمد نظريات الصراع أفكارها الأساسية من أعمال Karl Marx الكلاسيكية والآراء المعاصرة لعالم الاجتماع Mills، فقد أكد كلاهما على دور القوة خاصة القوة الاقتصادية والسياسية في

⁽⁵³⁾ ناجي بلقاسم علالي: الطلاق في المجتمع الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 158، 165.

فهم الحياة الاجتماعية اليومية كمشكلات اجتماعية، فالقوة هي القدرة على فرض رغبة أو رأي شخص ما على الآخرين.

فالصراع ليس بالضرورة أمراً سيئاً للمجتمع طالما كان مصدراً للتغيير الاجتماعي، ولكن التباين في حد ذاته له نتائج خطيرة على حياة الكثير من أفراد المجتمع فنظريات الصراع تعدد بوضوح أن سبب المشكلات الاجتماعية هو ذلك التباين بين أفراد المجتمع والاضطهاد الواقع على من لا يملكون من جانب من يملكون القوة والسلطة في المجتمع، فالصراع سوف يصبح سمة مميزة للحياة الاجتماعية والوسيلة الأساسية والمصدر الرئيسي لإحداث التغيير في المجتمع.

فالتحليل الصراعى للمشكلات الاجتماعية يعتمد على المسلمات الآتية:

- 1- يتكون المجتمع من جماعات مختلفة ذات مصالح وقيم متباينة، وكل جماعة تدافع عن مصالحها، وبالتالي فإن نجاح جماعة ما يعني وجود مشكلة لجماعة أخرى.
- 2- إن أي جهد أو فعل لحل المشكلات الاجتماعية يتضمن محاولات من جانب الجماعات المقهورة لإحداث تغيير لانتزاع حقوقها من هؤلاء الذين يحتلون مراكز القوة.
- 3- إن قدراً معيناً من الصراع يمكن أن يكون مفيداً للمجتمع لأنه يدفع دافعا للتغييرات الاجتماعية الضرورية. فنظريات الصراع ترفض المقولة: أن الحالة الطبيعية للمجتمع هي الاستقرار وتؤكد بدل ذلك على أهمية الصراع في حياة المجتمع.

إنّ ما قد يعدّ مشكلة اجتماعية من وجهة نظر الوظيفيين قد لا يعد كذلك بين أنصار الصراع، فعلى سبيل المثال وعلى عكس الوظيفيين ينظر أنصار الصراع إلى ظاهرة اجتماعية مثل الطلاق على أنه أمر طبيعي، باعتباره يمثل أحد الوسائل المتاحة للتعامل مع النزاعات الزوجية وإن كان هذا لا يعني إهمال أو إغفال الآثار السلبية للطلاق أو أن الطلاق ليس مشكلة اجتماعية من المنظور الصراعى، إلا عندما ترى جماعة معينة أن مصالحها باتت مهددة نتيجة لانتشار الطلاق في المجتمع، وهكذا فإن المشكلة الاجتماعية تظهر من وجهة نظر الاتجاه الصراعى عندما تعتقد جماعة ما أن مصالحها أصبحت مهددة.⁽⁵⁴⁾

– نظرية التعلم:

⁽⁵⁴⁾ محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمرى: المشكلات الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011، الأردن، ص ص

التي أرجعت الطلاق إلى عدم حصول كل من الزوجين على الثواب من الآخر وشعورهما بالحرمان من إشباع حاجتهما في الزواج، أو تعرضهما للعقاب، وشعورهما بالتوتر والقلق في تفاعلها معاً، مما يجعل استمرار علاقتهما الزوجية خبرة مؤلمة، لا يقدران على تحملها، ويكون الطلاق وسيلة لتخليصهما من مشاعر الحرمان والتوتر والقلق التي يعانيتها في وجودهما معاً، ومساعدة كل منهما على الحصول على الثواب في الزواج من شخص إلى آخر، فكل شخص بحسب هذه النظرية يترك العلاقة الزوجية التي يحرم فيها من إشباع حاجاته الجسمية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية (الحرمان من الثواب) أو يتعرض فيها للتهديد والأذى والإهانة والظلم العقاب من الزوج الآخر.⁽⁵⁵⁾

– نظرية التبادل الاجتماعي:

والتي قامت على نظرية الربح النفسي في التفاعل الاجتماعي عند هومانز وزملائه، وأرجعت الطلاق إلى حرمان الزوجين (أو أحدهما) من الربح النفسي في تفاعلها معاً، أو شعورهما بالخسارة النفسية في وجودهما معاً. حيث تكون التكلفة النفسية للزواج أكبر من العائد النفسي فكل شخص تحسب هذه النظرية يترك العلاقة الزوجية التي لا تحقق له ربحاً نفسياً أو تعرضه للخسارة النفسية، أو عندما يجد علاقة بالشخص الذي يمنعه من إشباع حاجاته وينجذب إلى الشخص الذي يجد في تفاعله معه ما يرضي حاجاته.⁽⁵⁶⁾

– نظرية روبرتسون Robertson:

ذهب روبرتسون إلى أن دور الزوجة في الماضي هو (دور ربة المنزل وتربية الأطفال ومساندة زوجها الذي كان مشغولاً بنشاطاته خارج المنزل)، بمعنى الدور التاريخي للمرأة وبمضي الوقت أخذت أعداداً كبيرة يرفضن هذا الدور التقليدي وهن بذلك يتحدین النظام البنائي للأسرة النووية، فلم تعد النساء يهتمون (بالمنزل وبالحمل والعناية بالأطفال) فكانت الأسرة على الأقل طفلان أو أكثر وعادة ما تنجب الطفل الأخير وهي في أواخر العشرينات من عمرها، بمعنى أنها كانت تتزوج صغيرة السن.

أما في الوقت الحاضر فالعائلة التقليدية لا تسمح للمرأة بسهولة بأن يكون لها مجرى حياة مستقل ومهنة مستقلة وكسب مادي أكثر من زوجها في بعض الأحيان تكون هي العائل الرئيسي للأسرة، ففي ظل

⁽⁵⁵⁾ كمال إبراهيم مرسى: العلاقة الزوجية والصحة النفسية، دار القلم للنشر والتوزيع، ط2، الكويت، 1995، ص 202-203.

⁽⁵⁶⁾ كمال إبراهيم مرسى، المرجع السابق، ص 203.

هذه التغيرات في نمو الاستقلال الاقتصادي للمرأة أصبح هذا التغيير يسهل لها عملية الطلاق من زوجها وتتحدى الأدوار التقليدية للمرأة والتي بنيت وشيدت على أساسها الأسرة النووية.⁽⁵⁷⁾

مواقف نظرية حول الطلاق والأسرة:

تلعب العائلة دورا سياسيا متعدد الأبعاد في المجتمع العربي مما يسوغ اعتبارها وحدة أساسية علاوة على كونها مؤسسة اجتماعية.

كثير من الناس، من مختلف الشعوب والثقافات يبدون شيئا من النفور عند سماع بأن طلاقا قد وقع بين زوجين يعرفونهما، ذلك لأن الطلاق يعتبر تجربة منفردة، والأصدقاء وأفراد الأسرة يعتبرهم شعور بأنها تجربة يجب أن تحدث، وفي بعض الأحيان يستهجونها ويذمونها على أن بعض الآباء يعتبرهم شعور بالخجل والانكسار عندما يقع ابنهم أو ابنتهم في تجربة الطلاق، وفي بعض الأحيان يحاولون التستر عليه أو حجبها عن الآخرين وذلك بعدم التحدث فيه أو نشر سيرته، ذلك ربما لأن الأسرة كمؤسسة اجتماعية يعتبرها الناس بشيء من القدسية، كما يعتبرونها نظاما جديرا بالولاء، وبالتالي يجب المحافظة عليه وبهذا المعنى ينظر الناس، عند وقوع الطلاق، بأن إنهاء حياة زوجية معينة يعني أن الأسرة الصغيرة قد فشلت في المقاصد التي أنشئت لتصونها وتحافظ على استمرارها، فقد عملتنا الدراسات السوسيوأنثروبولوجية أن في الكثير من شعوب العالم التي اجتازت حقبا إنتاجية تاريخية في تطورها، نوع تقليدي في بنية العائلة يعرف بالعائلة "الباترياركية" من سمات العائلية الباترياركية أنها تسلطية بمعنى أن الأدوار فيها مفصلة ومحددة وأن السلطة في العائلة تتمركز في يد الآباء دون الأبناء، وفي يد الكبار دون الصغار وفي يد الرجال دون النساء على أن بناء السلطة الباترياركية يبدو أكثر وضوحا عندما يعيش أكثر من جيل واحد في عائلة واحدة، فيلاحظ الباحثون أن يجل الأبناء يدين بالطاعة لجيل الآباء، وجيل الآباء يدين بالطاعة لجيل الأجداد، ويلاحظون كذلك أن للرجال سلطة على النساء في مختلف مستويات التقاليد والتعامل والسلوك الاجتماعي، كذلك للعائلة الباترياركية مجموعة من المعايير القيمية تميزها، أولها، أن الولاء لكيان الأسرة أمر ضروري بمعنى أنه إذا حدث تضارب بين مصالح الفرد في مقابل مصلحة الأسرة، فإن الوفاء بمقتضيات صيانة مصالح الأسرة يأتي أولا خاصة وأن وحدة الموارد الاقتصادية للأسرة مجتمعة تشكل أساسا ضروريا في بنائها الاجتماعي وفي تحديد ديناميات العلاقات في حدودها.

⁽⁵⁷⁾ ناجي بلقاسم علاي، مرجع سابق، ص 39.

وهنا يتأسس المعيار القيمي الثاني، ومغزاه أن التكافل داخل العائلة وبين أفرادها يشكل دعامة الضمان الاجتماعي والحماية والمنعة الاجتماعية للأفراد في حالات المرض وعند الشيخوخة وتقدم السن، ويكتسب مبدأ أولوية مصالح العائلة بعدا اجتماعيا من خلال هذا التكافل إذ أن الفرد يجني ميزات عدة من عضويته في العائلة في غياب أبنية بديلة ويمكن القول، من خلال دراسات سيكولوجيا الأسرة، أن نمط العائلة الباترياركية ربما كان ضرورة اقتصادية-اجتماعية أملت لها حياة البداوة والرعي وتعدد القبائل، فأصبحت البنية التي من خلالها يعاد إنتاج الحياة الاجتماعية والعلاقات الإنسانية في مختلف أشكالها.

فالطلاق قضية مجتمعية وتتطلب فهما واضحا لعواملها الاجتماعية، الاقتصادية والنفسية والحضارية والتي نتجت على أثرها الصراعات في المجتمع المعاصر نتيجة حدوث تحولات في العملات التحديثية للمرأة في وضعها الاجتماعي مطالبة أن تتخذ موقفا حيال هذه المسألة باعتبارها العنصر الأكثر تضررا وقهرا عند وقوع الطلاق في المجتمع.⁽⁵⁸⁾

قراءة تحليلية لدراسة تضمنت ظاهرة الطلاق:

دراسة برغوتي توفيق (2010)، بعنوان: تأثير الطلاق على التوافق الاجتماعي للمطلقين (دراسة مقارنة بين المطلقين والمطلقات بولاية باتنة) دراسة هدفت لتوضيح العلاقة بين الطلاق والتوافق الاجتماعي حيث بينت النتائج ما يلي:

- للطلاق تأثير على التوافق الاجتماعي للمطلقين.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من المطلقين والمطلقات في متوسطات درجات التوافق الاجتماعي.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المطلقين في التوافق الاجتماعي تبعا لمتغير المستوى التعليمي.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الاجتماعي لدى المطلقين تبعا لعدد سنوات الطلاق.

وحسب هذه الدراسة فقد تم التوصل إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الاجتماعي لدى المطلقين تبعا لمتغير الجنس، فالطلاق من أحداث الحياة الأكثر صعوبة، وهو حدث غير

⁽⁵⁸⁾نورة عبد الله الهزاني: الطلاق العوامل والأسباب، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص 39-40.

مخطط له ويغلب عليه عنصر المفاجئة، مما يؤثر على الصحة النفسية للمطلقين وله تأثير نفسي سيء على الأشخاص المطلقين، وهذا ما يعكس أهمية الزواج ودوره في الصحة النفسية فيرى كوكران Cochrane حسب هذه الدراسة بأن الزواج يعمل على حماية المرء من الاضطرابات النفسية مثلما يعمل الغذاء المتوازن على حماية جسم الإنسان من الأمراض.

ففي الطلاق يفتقر الشخص إلى المساعدة التي توفر له الإحساس بالأمان والعلاقة الحميمة والإشباع الجنسي، وما يلعبه الشريك من مساند اجتماعي في أوقات الأزمات، وبالتالي فإن فقدان الشريك يؤثر على التوازن النفسي للمطلق وهذا نتيجة للصراع الداخلي الذي يجعل المطلق يشعر بعدم الاستقرار والأمن مما ينعكس على توافقه الاجتماعي، كإخفاق الرجل في إدامة العلاقة الزوجية يجعله يشعر بأنه فاشل وغير كفء، فيتربط على ذلك مشاعر اللوم وعدم فعالية الذات، ومشاعر النقص والخوف، خاصة وأن الطلاق وظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى ونعلم ما يمثله البعد الاجتماعي في حياة الفرد، حيث يوصم المطلق بالفاشل وتعطن في هويته الجنسية-رجولته- وبأنه غير قادر على إدارة مسؤوليته وواجباته نحو الأسرة وأطفاله، الشعور بالذنب نتيجة لتقصيره في واجبه نحو الأطفال مما يزيد من حدة آثار الطلاق، وكذلك فإن طبيعة الرجل التي تتميز بالصلابة تؤثر على التوافق الاجتماعي، حيث يفقد المطلق الدعم الاجتماعي الذي يوفره الزواج، ولا يجد الفرصة للتعبير عن مشاكله مع الأصدقاء، ضيق شبكة الاتصال وعندما لا تجد هذه المشاكل المنفذ للتنفيس والتفريغ الانفعالي فإنها ترسب وتتراكم مما يخلق الصراع الذي يؤدي إلى سوء التوافق النفسي، وبما أن الصحة النفسية كل متكامل فينتقل تأثير التوافق الشخصي إلى التوافق الاجتماعي، حيث يفقد المطلق الرغبة في إقامة العلاقات الاجتماعية، بل ويلجأ إلى الانسحاب كحل لمشاكله ومن مظاهر هذا الانسحاب الانحراف الذي يتجلى في الإدمان خاصة، حيث يشكل الإدمان ميكانيزم للهروب من المشاكل، وبحث عن السعادة المزيفة للتخلص من الإحباط واليأس وكذلك تسيطر على تفكير المطلق أفكار خاطئة وسوداوية فيفتقد الثقة في كل شيء يقترب منه فيشوب مزاجه اللاتبات وأفكاره اللاعقلانية، وعندما يفقد الشخص الثقة في كل ما يحيط به فهذه أول علامة لسوء التوافق الاجتماعي.

أما بالنسبة للمطلقة، فإن هناك عدة عوامل ملتحمة فيما بينها ومتظافرة تؤثر على التوافق الاجتماعي للمطلقة، فكثرة الضغوط المرتبطة بالطلاق وخاصة الاجتماعية كالنظرة الدونية ونظرات اللوم قد تزيد من حدة الاضطرابات النفسية ومشاعر الألم الخلقي لدى المطلقة.

اعتقاد المرأة بأن القسط الأعظم من مسؤولية إنجاح العلاقة الزوجية يقع على عاتقها، وعندما تفشل العلاقة تلقي اللوم على نفسها.

والملفت للانتباه في الآونة الأخيرة في المجتمع الجزائري هو انتشار ظاهرة الخلع بين أوساط النساء، هذا التصرف يأخذ منحى اجتماعي، حيث تتهم المرأة بالفاشلة والمتهربة من المسؤولية مما يشكل لها وصمة عار تبقى ملازمة لها وتؤثر على توافقها.

وهناك نقطة يشترك فيها كل من المطلق والمطلقة وهي نظرتهم إلى الطلاق، فهو بالنسبة لهم حادث مشؤوم ومدمر شخصيا واجتماعيا فأثر التصور أكثر أثر من الطلاق في حد ذاته، ومن خلال ما تمّ استعراضه تبين أنه لا توجد فروق بين المطلقين والمطلقات من حيث آثار الطلاق، فإن اختلفت الأسباب المولدة لهذه الآثار، إلا أن النتيجة واحدة وهي سوء التوافق.

كما أشارت هذه الدراسة بأن الطلاق في حد ذاته كحدث من أحداث الحياة الضاغطة عامل كافٍ لإحداث سوء التوافق، بغض النظر عن بعض المتغيرات الاجتماعية الأخرى، فالمطلق يعيش في فراغ أسري يصيب حياته الأسرية المكانية الاجتماعية للمطلق أو المطلقة، والتي عادة ما تكون متدنية، خاصة في المجتمعات العربية التي تعيب على الطلاق وتوصم صاحبه، والطلاق مشكلة مستمرة لا تنتهي مع مرور الزمن، إلا بتجربة زواج ثانية وفي أغلب الأحيان لا تتاح للمطلقات من النساء فرصة إعادة الزواج، وبالتالي فقدان الثقة في محيطها الاجتماعي، وإذا فقدت الثقة لا يستطيع الفرد أن يقيم علاقات اجتماعية ولا أن ينسجم مع الآخرين في جماعات، وبالتالي سوء التوافق، إذن مما يمكن قوله من خلال ما توصلت له هذه الدراسة أن الطلاق من الظواهر الخطيرة التي بدأت تزداد يوما بعد يوم في كافة أقطار العالم، وذلك لعدة أسباب أهمها التغير الاجتماعي، وهذا ما قد تم الإشارة إليه سابقا، فالطلاق زلزال اجتماعي وحادث صادم للمطلقين يؤدي إلى الإحباط واليأس وما يترتب عنهما من القلق والتوتر وسوء التوافق.⁽⁵⁹⁾

توصيات الوقاية من ظاهرة الطلاق:

في ضوء النتائج هذه الدراسة فإن هناك عددا من التوصيات التي يمكن اقتراحها للحد من أسباب الطلاق بشكل عام، وقبل الدخول وسنة أولى زواج بشكل خاصة، وهي كما يأتي:

⁽⁵⁹⁾ برغوتي توفيق: تأثير الطلاق على التوافق الاجتماعي للمطلقين، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي، جامعة بسكرة، 2010، ص 110، 116.

1. نشر التوعية بأهمية الاختيار المتعلقة بالشريكين لأن سوء الاختيار كان من الأسباب الرئيسية وراء حدوث الطلاق كما أظهرت الدراسة، ولعل تضمين المناهج الدراسية سواء في المرحلة الثانوية وما بعدها حول أسس الاختيار السليم يعد واحدة ومن الأدوات التي يمكن ان تسهم بدرجة كبيرة في توعية المقبلين على الزواج بمثل هذه القضايا.
2. إعطاء مساحة كافية في وسائل الاعلام بمختلف مستوياته وفئاته سواء الرسمي او غير الرسمي، المطبوع والمسموع والمرئي وذلك لتقديم العديد من البرامج الهادفة حول الزواج واسس الاختيار، والقضايا الزوجية الأخرى وبخاصة ان بعضا من وسائل الاعلام يركز في هذا الجانب على قضايا كالعنف الاسري، والتنفير من الزواج وغيرها من الموضوعات التي تسهم في زيادة حالات الطلاق وزيادة تفكك الاسر.
3. عقد دورات توعية وارشاد للمقبلين على الزواج تتضمن موضوعات حول الحقوق الزوجية، والقضايا الاجتماعية، والطبية، والصحية، والفقهية، والقانونية. ويمكن للمجلس الوطني لشؤون الاسرة، ودائرة قاضي القضاة، وجمعية الاسر، والجمعيات الخيرية الاسهام في هذا الموضوع.
4. وضع العديد من الضوابط على إجراءات الطلاق مثل إيجاد لجان ارشاد بالمحاكم الشرعية تتولى إجراءات التوجيه والإرشاد للأشخاص الراغبين في الطلاق كإحدى الوسائل التي تتولى هذه المهمة قبل وصول القضية الى القاضي الشرعي.
5. اجراء المزيد من الدراسات حول أسباب واثار الطلاق خاصة في المناطق الريفية.

خاتمة:

لقد تبين وبشكل موضوعي أنّ الطلاق كما شرعه الإسلام هو الحل الأمثل الذي ينسجم مع فطرة الإنسان ويحقق الصالح للعالم للأسرة والمجتمع لاسيما إذا انقلب جو البيت إلى جحيم لا يطاق. وهكذا فإن الإسلام في أصل نظامه الذي وضعه للطلاق راعي فيه ضرورات الحياة وواقع الناس.

ما يستنتج من هذه الدراسة، أن ظاهرة الطلاق فرضت نفسها كمشكل عويص في كل المجتمعات ومنه المجتمع الجزائري على وجه الخصوص والأمر ليس مجرد مشكل عابر، خاضع لظروف آنية يمكن تجاوزه بالزمن فحسب، إنه مشكل له أسبابه وله آثاره على الأفراد وعلى المجتمع، وهو في تزايد مستمر.

قائمة المراجع:

1. أحمد فراج حسين: أحكام الأسرة في الإسلام الطلاق، الخلع، وحقوق الأولاد، نفقة الأقارب، وفقا لأحداث التشريعات القانونية، دارالجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2004.
2. برغوتي توفيق: تأثير الطلاق على التوافق الاجتماعي للمطلقين، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي، جامعة بسكرة، 2010.
3. بلحاج العربي: الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، مقدمة، الخطبة، الزواج، الطلاق، الميراث، الوصية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2004.
4. بلقاسم شتوان، ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، أسبابها وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية-دراسة فقهية اجتماعية-، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة-، دارالنشر مطبعة المنار-سطفيف، 2010.
5. طبال مريم، محصول ليلى: واطع المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، جامعة جيجل، 2017.
6. عبد العزيز سعد: الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائرية، دارالبعث للنشر، ط2، الجزائر، 1989.
7. غسيري يمينة، سيكولوجيا الزواج والأسرة في المجتمع الجزائري، دارالخلدونية، دط، الجزائر.
8. كمال إبراهيم مرسى: العلاقة الزوجية والصحة النفسية، دارالقلم للنشر والتوزيع، ط2، الكويت، 1995.
9. محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمرى: المشكلات الاجتماعية، دارالمسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011، الأردن.
10. مسعودة كمال: مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري "دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
11. ناجي بلقاسم علالي: الطلاق في المجتمع الجزائري، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
12. نورة عبد الله الهزاني: الطلاق العوامل والأسباب، دارأسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

الإسم واللقب: رقاني عبد المالك

الرتبة العلمية: أستاذ مساعد قسم ب

التخصص: الحقوق؛ قانون خاص؛ أحوال شخصية.

الهيئة المستخدمة: جامعة تامنغست الحاج موسى آق أخاموك.

البريد الإلكتروني: reggani.droit@gmail.com

الإسم واللقب: بوشامي عبد المولى

الرتبة العلمية: أستاذ مساعد قسم ب

التخصص: علم النفس تخصص علم النفس العيادي

الهيئة المستخدمة: جامعة تامنغست الحاج موسى آق أخاموك

رقم الهاتف: 066959493/0671670112

البريد الإلكتروني: bouchami.abdelmoula784@gmail.com

المحور الثاني: المنظور الديني والإسلامي لأسباب ودوافع انتشار ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع.

عنوان المداخلة: المقاصد الشرعية لبعض أحكام الخلع في الفقه الإسلامي.

ملخص:

حرصت الشريعة الإسلامية لتحقيق مقاصد سامية؛ لاستمرار العلاقة الزوجية، ومن أهم وأبرز وأساس هذه المقاصد؛ أن يعيش الزوجان في جو يسوده المودة والرحمة والسكينة والتعاون، ولما كان من طبيعة النفس البشرية أن لا تستقيم على حال، فقد يحدث بعد الود؛ شقاق وتنافر؛ تستعصي العشرة الزوجية معه؛ بسبب بغض أحدهما للآخر؛ مما يؤدي إلى نفوره منه، وعدم مقدرته على مواصلة الحياة الزوجية معه؛ لإنتفاء المقصد الذي تبنى عليه الحياة الزوجية من سكن، ومودة ورحمة، وأداء الواجبات المتبادلة بينهما.

حيث تصبح هذه الحياة غير قابلة للإصلاح، ففي هذه الحالة؛ فقد أباح الشرع والتشريع وكمقابل لحق الزوج في الطلاق؛ آلية الخلع كحق للزوجة؛ لتخلص من الحياة الزوجية التي قد تعكر صفوها لسبب من الأسباب؛ إذ يعد هذا الأخير ضماناً شرعية وقانونية؛ مخولة للزوجة تباشرها حال الضرورة والحاجة تفتدي به نفسها.

وعليه؛ تهدف هذه الدراسة؛ لإبراز المقاصد الشرعية السامية؛ لبعض مقاصد الخلع العامة والخاصة من جهة، وبيان الأحكام التي تعتريه من جهة أخرى؛ لتخلص في الأخير؛ لاستنباط أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الخلع؛ المقاصد الشرعية؛ المقاصد العامة والخاصة؛ فقه الأولويات؛ الإفتاء.

The legitimate purposes of some provisions of khula in Islamic jurisprudence.

summary:

Islamic law was keen to achieve lofty purposes; For the continuation of the marital relationship, and one of the most important, prominent and basis of these purposes; That the spouses live in an atmosphere dominated by affection, mercy, tranquility and cooperation, and since it is the nature of the human soul not to be upright in any case, it may happen after affection; disunity and disharmony; marital union with him is difficult; because one of them hates the other; which leads to his aversion to him, and his inability to continue married life with him; The absence of the purpose on which marital life is based on housing, affection and mercy, and the performance of mutual duties between them.

Where this life becomes irreparable, in this case; Sharia and legislation permitted and in return for the right of the husband to divorce; The mechanism of khula as a right of the wife; To get rid of marital life that may be disturbed for any reason; As the latter is considered a legitimate and legal guarantee; It is authorized for the wife to deal with it in case of necessity and the need to ransom herself with it.

Accordingly; This study aims; To highlight the lofty legitimate purposes; For some of the purposes of public and private dislocation on the one hand, and by explaining the rulings that come across it on the other hand; to be saved in the end; To draw the most important results and recommendations.

Keywords: khula'; legitimate purposes; public and private purposes; jurisprudence of priorities; redemption.

مقدمة:

نظر الإسلام للزواج على أنه شراكة بين الزوجين؛ يحقق أهدافاً سامية من تكثير النسل، وإنشاء المجتمعات النظيفة تملؤها المودة والرحمة، وهو ما أشار على أنه - الزواج- ميثاقاً غليظاً، مصداقاً لقوله

تبارك وتعالى: " وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظاً"⁽⁶⁰⁾، وأكدته المشرع الجزائري في قانون الأسرة⁽⁶¹⁾.

ولكن؛ قد تطرأ على الزواج أمور تجعله مصدر شقاء؛ معكرة هداؤه، ومكدرة صفوه، محولة حياة الزوجين إلى جحيم لا يطاق، مما يصبح الفراق وسيلة لا بد منها للتخلص من تلك الحالة، ذلك؛ أن بعد الزواج يكتشف كل من الزوجين ان هناك اختلاف في الاخلاق، وتنافر في الطباع، فيكون الفراق امرا لا بد منه، وان كان آخر الدواء الكي، ولربما كان في فراقهما خير، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: " وإن يتفرقا يغن الله كلاً من سعته وكان والله واسعاً حكيماً"⁽⁶²⁾.

أهمية الدراسة: يكتسي موضوع الخلع أهمية بالغة من حيث أنه موضوع حيوي يمس بشكل مباشر الحياة الأسرية من مختلف جوانبها ومن ثم المجتمع، فالخلع نظام إلهي ومسألة فقهية قائمة بذاتها، وهو حق مخول للمرأة أقرته الشريعة الإسلامية، ولكن انتشار الوعي الثقافي خاصة فيما يتعلق بمركز المرأة داخل الأسرة وخارجها جعل منه أمراً سلبياً، فهذه التطورات ماهي إلا كاشفة عن هذا الحق لا أكثر وإنما مصدره التشريع الرباني؛ وباعتباره أحد أسباب تفكك الأسرة وانهارها.

أسباب اختيار الموضوع: ما دفعني للخوض في هذه الجزئية، والغوص في غمارها:

- لما له من أهمية حيوية؛ تمس بكيان الأسرة؛ لذلك أردت تعريف أحكام هذا الموضوع المهم والإمام به من جميع الزوايا.
- إبراز بعضاً من حقوق المرأة المسلمة، ومدى إمكانية توظيفها الجيد في الضرورة القصوى.
- درء الشبهات عن بعض الأحكام الشرعية، وخاصة ما يتعلق بحقوق المرأة.
- إن الحياة العملية لا تخلو من قضايا الخلع، وجهل الناس بأحكام هذه القضية، وقلة الوعي بالآثار الخطيرة للخلع على المجتمع.
- ارتفاع نسبة حدوث الخلع في المجتمع، وما يترتب عليه من آثار على الأسرة؛ خاصة على الأطفال.

(60) سورة النساء، الآية 21.

(61) المادة 04 من القانون رقم: 84-11 المؤرخ في: 09 رمضان 1404 هـ الموافق لـ: 09 يونيو 1984 م والمتضمن قانون الأسرة. (ج ر، العدد 31، السنة 1984)، المعدل والمتمم بالأمر رقم: 05-02 المؤرخ في: 18 محرم 1426 هـ الموافق لـ: 27 فبراير 2005 (ج، ر العدد 15 السنة 2005).

(62) سورة النساء، الآية 129.

- ضرورة الإحاطة والتنبيه بالمقاصد الشرعية للخلع، وهو صلب وضميم الدراسة.
الهدف من الدراسة: لا بد لكل باحث مهما كان مستواه ومهما تغير مجاله؛ أن تكون له أهداف يرجى بلوغها من وراء دراسته وهدفي من دراسة موضوع مقاصد الخلع:

- بيان أن الإسلام لم يهمل المرأة بحقها في الطلاق، فأباح لها طلبه؛ إذا رأت لزوم ذلك.
 - بيان الأسباب التي تدفع المرأة لطلب الخلع.
 - سرد بعض أقوال الفقهاء من الخلع، ومدى موافقة المشرع الجزائري في عمومها لهم.
 - بيان إجراءات التقاضي في دعوى الخلع وكيفية سيرها.
 - بيان الخلع في الواقع الجزائري ومدى تأثيره على الأسرة.
- إشكالية الدراسة:

إذا كان الطلاق بيد الرجل، فما الذي أباحه الشرع والتشريع للمرأة في مقابل ذلك؟ وما سبيلها إلى إنهاء العلاقة الزوجية مع زوجها إذا كرهت الحياة معه لغلط طبعه، أو سوء خلقه، أو لتقصيره في حقوقها، أو انقاصه منها، وبناء عليه؛ يمكن طرح الإشكالية الآتية: كيف راعت الشريعة الإسلامية الجوانب المعنوية للمرأة في فك الرابطة الزوجية؛ مع مراعاة المقاصد السامية التي نشدها الفقهاء؟ .

المنهج المتبع:

تقتضي الدراسة اتباع المنهج الوصفي؛ حال سرد آراء وأقوال الفقهاء رحمهم الله، وبما أن الوصول إلى عملية تحليلية لهذا الموضوع؛ اقتضت الدراسة اعتماد المنهج التحليلي، كما تم الإستعانة بالمنهج المقارن؛ حول هذا الموضوع مستنديين في ذلك على بعض الآراء والإجتهادات الفقهية.

وللإجابة على الإشكالية أعلاه؛ تقتضي الدراسة تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين: فالمحور الأول؛ يعد بمثابة إطار مفاهيمي مقاصدي محض، تم من خلاله على بيان المقاصد العامة والخاصة للخلع، على أن يتم التطرق في المحور الثاني إلى أهم الأحكام الشرعية التي تعتري الخلع.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للخلع ومقاصده.

شرع الله الإسلام وسائل وطرق للترقية بين الزوجين، كالطلاق والخلع، وقد اخترت هذا الأخير لأن يكون محل الدراسة، وبما أن الشريعة الإسلامية مقاصد، حكم، علل، وأسباب، فقد ارتأيت بداية هذه الورقة البحثية بالجانب المقاصدي.

ونظراً لأهمية الخلع وأحكامه؛ تقتضي الدراسة؛ التطرق إلى ضبط وبيان بعض المصطلحات والمفاهيم، وهو ما سيتم معالجته أولاً، على أن يتم الحديث عن المقاصد العامة من تشريع الخلع ثانياً.

أولاً: ضبط بعض المصطلحات: (الخلع، العلة، الحكمة، السبب).

1- معنى الخُلْع: الخُلْع بضم الخاء يعني افتداء الزوجة نفسها بمال تدفعه لزوجها مقابل فراقه لها. فهو نوع من فُرْق الزواج لما يقع من شقاق من جهة الزوجة على أن تفتدي نفسها بمال تؤديه إلى زوجها الذي كرهت البقاء معه وخشيت بسبب تلك الكراهية ألا تؤدي حقه الذي فرضه الله عليها، فيطلقها زوجها بناء على طلبها بذلك العوض الذي تدفعه إليه. والخُلْع والخَلْع بمعنى النزاع والإرسال والإطلاق من القيد، ومنه خَلَع الثوب أي نزع. ووجه الشبه أن كلا من الزوجين كاللباس للآخر بنص قول الله تعالى: " هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ " (63)، فكان التخلص من الزوج كتنزع الثوب بالمعنى مجازاً. ثم جُعِلَ النزاع بالمعنى خُلْعاً بضم الخاء للدلالة على إنهاء الزوجية بالافتداء، بينما بقي النزاع الحسي للثوب ونحوه خُلْعاً بفتح الخاء، للتفريق بينهما (64).

وللفقهاء تعريفاتٌ متقاربة للخُلْع (65)، فقد عرفه الحنفية بأنه إزالة ملك النكاح المتوقفة على قبولها بلفظ الخُلْع أو ما في معناه. وعرفه الشافعية بأنه فُرْقة بعوض مقصود راجع لجهة الزوج بلفظ طلاق أو خُلْع. وعرفه المالكية بأنه طلاق بعوض. وعرفه الحنابلة بأنه فراق الزوج امرأته بعوض بألفاظ مخصوصة. لكن، ورغم وجود فروق بين تلك التعريفات تعكس اختلافات الفقهاء في بعض مسائل الخُلْع، إلا أنها في الجملة تدور حول كون الخُلْع فُرْقَةً بين الزوجين، ببديل من مال أو منفعة، أو إزالة لملك النكاح بعوض من طرف الزوجة لجهة الزوج، تفتدي الزوجة به نفسها من زوجها، لكرهها له وخشيتها أن لا توفيه حقه. وهناك ألفاظ ذات صلة بالخُلْع، كالمفاداة والمبارأة والطلاق على مال والفسخ. وألفاظ الخلع منها الصريح الذي لا يتوقف على النية ومنها ألفاظ الكناية التي تحتاج إلى نية على اختلاف في ذلك بين الفقهاء. بل ومن العلماء من لم يفرق بين الألفاظ، وأن الاعتبار عندهم بذل المرأة العوض وطلبها الفرقة، فالعبرة في العقود بمقاصدها ومعانيها لا بألفاظها ومبانيها. لذا فالتفريق بين لفظ ولفظ في الخُلْع هو قول محدث لم يعرفه السلف من الصحابة والتابعين، بل إن القرآن لم يستخدم كلمة الخُلْع ولا كلمة الفسخ، إنما استخدم كلمة الفداء (66).

(63) سورة البقرة، الآية 187.

(64) ابن عابدين، محمد، حاشية ابن عابدين، ج 5، ط 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1998م، ص 68. انظر أيضاً: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، المجموع والتكملة، ج 20، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت 2002م، ص 273.

(65) عبد الحميد طهماز، الفقه الحنفي في ثوبه الجديد، ج 2، دار القلم بدمشق، 2000م، ص 226. محمد بشير الشفقة، الفقه المالكي في ثوبه الجديد، ج 4، دار القلم بدمشق، 2003م، ص 260. للإمام يحيى العمراني، البيان في فقه الإمام الشافعي، ج 10، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م، ص 3 في الهامش. وهبة الزحيلي، الفقه الحنبلي الميسر، ج 3، دار القلم بدمشق، 1997م، ص 180.

(66) ابن رشد، محمد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج 2، ط 4، دار المعرفة بيروت 1978م، ص 66. انظر: العيني، محمود بن أحمد، البناية في شرح الهداية، ج 4، ط 1، دار الفكر، 1980م، ص 681. انظر أيضاً: الكاساني، علاء الدين. بدائع الصنائع، ج 3، ط 2، دار الكتاب العربي، بيروت 1982م، ص 151. انظر أيضاً: عبد الكريم زيدان، الفصل في أحكام الأسرة والمرأة، ج 8، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م، ص 133.

2- المقاصد: جمع مقصد، وقد وردت لها تعريفات عديدة؛ نذكر منها؛ تعريف الطاهر بن عاشور بقوله: (مقاصد التشريع العامة هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها؛ بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة؛ فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغايتها العامة والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها ، ويدخل في هذا أيضا معاني من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها)⁽⁶⁷⁾.
ذلك؛ أن النظرة المقاصدية التي جاءت وحرصت الشريعة الإسلامية عليها لم تهمل الإلتفات إلى أحوال المكلفين، بل هي موضوعة أساساً؛ لمراعاة أحوال المكلفين، وبناء الأحكام وفق ما تقتضيه.

3- الحكمة والعلة: إذا جاءت الكلمتان مفردة كلا على حده فهي: بمعنى واحد، وان جاءت بقصد التفريق فالعلة هي الوصف الظاهر المناسب المنضبط الذي يقاس عليه قياساً صحيحاً، أما الحكمة فهي الوصف الظاهر المناسب غير المنضبط لا يقاس عليه لعدم انضباطه: مثل المشقة في السفر فهي ليست بعلة لقصر الصلاة لان العلة غير منضبطة فهي تختلف من شخص لآخر، إضافة فالحكمة أمر خفي، والعلة امر ظاهر جلي، وان كان هناك علل خفية؛ الا انها ظاهرة بالنسبة لمن استنبطها، وعليه فالمسائل التي لا يصح فيها قياس نقول ان علتها حكمة، كسببية الوقت لوجوب الصلاة؛ فهذه لا يجوز فيها القياس؛ لغياب العلة الظاهرة المنضبطة، وعلى العموم؛ فالحكمة هي: الباعث على تشريع الحكم، وهي الغاية البعيدة المقصودة منه، أما العلة فهي: الأمر الظاهر المنضبط المعرف للحكم الذي يبني عليه الحكم وجوداً وعدمًا⁽⁶⁸⁾.

4- السبب: أعم في مدلوله من العلة فما ندركه بعقولنا فهو علة، وما لا ندركه كان؛ سبباً وتلخيصاً لما سبق؛ فالعلة سبب الحكم، والحكمة سبب التشريع، فمثلاً: لماذا حكمنا على كذا بكذا؟ فالجواب : علة، ولما نقول : لماذا شرع كذا في كذا؟ فالجواب حكمة⁽⁶⁹⁾.
ثانياً: المقاصد العامة من تشريع الخلع:

(67) أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، ج 1، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1417هـ/1997م، ص 417. انظر أيضاً: عبد العزيز العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تحقيق: نزيه سجمال حماد وآخرون، ج 2، ط 1، دار القلم سوريا، 1421هـ/2000م، ص 314. انظر أيضاً: حسن السيد حامد خطاب: "من ضوابط تجديد الفقه الإسلامي دراسة تطبيقية"، بحث منشور بمجلة كلية الآداب بالمنوفية، العدد 61، الصادر في: أكتوبر 2007 م، ص 35.
(68) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد اللخمي الشاطبي الغرناطي، الموافقات، تحقيق: عبد الله دراز، ج 1، د ط، دار الباز، السعودية، دون سنة النشر، ص 188. انظر أيضاً: عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، دون بيانات أخرى، ص 58.
(69) عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، المرجع السابق، ص 55. انظر أيضاً: ملتقى اهل الحديث، منتدى اصول الفقه، زيارة الموقع يوم الأحد: 2023/01/08 على الساعة 18:03 مساءً. www.ahlalheedth.com

تقوم الحياة الزوجية على دعائم وأسس تضمن لها النجاح والصلاح، فإذا تهدمت تلك الدعائم وتلاشت هذه الأسس، تُصبح الأسرة بناءً هشاً لا يتحقق منه الغاية من الزواج كما يرضى الله ورسوله، فإذا شعرت المرأة ببغضها لاستمرار الحياة الزوجية، ووجدت في زوجها ما لو وجدته فيها لطلّقها، وخشيت أن تخوض في حدود الله - فهنا يأتي التشريع الحكيم بأن يمنح المرأة الحق في طلب الخلع، كما منح الرجل الحق في إيقاع الطلاق؛ فالنساء شقائق الرجال: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَّمِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلْمِنَّ دَرَجَةً وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾⁽⁷⁰⁾.

فقد أشار القرآن الكريم إلى الحكمة من تشريع الخلع عند النص على مشروعيته؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾⁽⁷¹⁾، فتشريع الخلع؛ للتوقي من تعدي حدود الله التي حدها للزوجين؛ من حسن المعاشرة، وقيام كلٍّ منهما بما عليه من حقوق للأخر، فلقد جعل الشارع الحكيم الطلاق بيد الرجل وذلك إذا شعر انه لا يستطيع العيش بسعادة مع زوجته واحسب نفرته منها وبعد ان اعيتته وسائل العلاج المتنوعة، لاعادة الوفاق الى حياتهما الزوجية ، لان القلوب بين اصبعين من أصابع الرحمان يقلبها كيف يشاء ولا يستطيع احد التحكم في عواطف الناس ومشاعرهم، وهذا المصطفى يقول في شان عائشة : اللهم هذا قسي في املك فلا تحاسبني فيما تملك ولا املك.

فالمرأة إنسان كالرجل؛ تملك مثلما يملك من مشاعر وعواطف، بل تزيد، وتحس مثلما يحس، ولربما هي التي تحس بالنفرة من زوجها⁽⁷²⁾، والحياة معه، في الوقت الذي يحبها اكثر كما هو الحال في قصة سيدي ثابت بن قيس شماس بن زهير بم مالك خطيب الانصاري وزوجه التي اشتكت لرسول الله عليه الله عليه وسلم حالتها النفسية في المقام مع زوج تحس بنفرة منه قالت لا اعتب عليه في دين ولا خلق ولكنني اكره الكفر في الاسلام... الحديث فأرشدنا سيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ترد عليه حديقته ويطلقها تطليقة، مصداقا لقوله تبارك وتعالى " فان خفتن الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به...".

(70) سورة البقرة، الاية 228.

(71) سورة البقرة، الاية 229.

(72) محمد ابراهيم الحفناوي، الطلاق، ط2، مكتبة الايمان المنصورة، مصر، 2005، ص 295.

فقد ذكر ابن رشد في معرض بيان هذه الحقيقة: (والفقه ان الفداء انما جعل بيد المرأة في مقابلة ما بيد الرجل من الطلاق، فانه لما جعل الطلاق بيد الرجل اذا فرك المرأة، فكذلك هو الشأن بالنسبة للمرأة أن الخلع بيدها إذا فركت الرجل).

ومن ذلك؛ قصة عمر رضي الله عنه والمرأة التي قالت ما بت أطيب من هاتين الليلتين، أو ما مر عليا أطيب من هاتين الليلتين، فقال لزوجها طلقها ولو بقرطها، وهكذا فلقد راعى الاسلام جميع الحالات الواقعية التي تعرض للناس، ويراعي جميع مشاعر القلوب الجادة التي لا حيلة للانسان فيها، فالخلع دليل على واقعية الشريعة الاسلامية، فقد خالعت بعض الصحابييات ازواجهن منهن : حبيبة بنت سهل، والربيع بنت معوذ، وجميلة بنت أبي بن عبد الله .

فتشريع الطلاق لا يُعني عن تشريع الخلع؛ فقد يأبى الرجل أن يطلق، وتأبى المرأة أن ترفع أمرها للقضاء بطلب الطلاق؛ حتى لا تتكشف أسرار حياتها الزوجية وعيوب زوجها الخلقية والجسدية عند سردها لأسباب طلب الطلاق، فضلاً عما في سلوك طريق القضاء من وقت وجهد وطول إجراءات.

وقد جاء في المغني أن: "**الخلع** شرع؛ لإزالة الضرر الذي يلحقها - أي الزوجة - بسوء العشرة، والمقام مع من تكرهه وتبغضه"، فكانه شرع لمصلحة الزوجة ولتخليصها من الزوج على وجه ليس فيه رجعة له عليها.

ولما كانت المرأة قد استحقت الصداق بموجب عقد الزواج، كما أن الزوج - عادة - ما يكون قد أنفق مالا كثيرا لإتمام هذا الزواج، فهي - في الخلع - ترد أو تدفع ما يكون عوضا للزوج عن مفارقتها له؛ حتى لا يجتمع عليه خسارة أهله وماله.

ونستطيع أن نعدّ تشريع الخلع من روائع وعظمة التشريع الإسلامي، ولنلجم به ألسنة من يدعون - ظلماً وعدواناً - أن الإسلام قد انتقص من قدر المرأة، أو كبّل إرادتها، وسلّمها حريتها وحقوقها.

وليس أعظم من موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ حينما جاءه زوجته يشكون قلة النفقة، وضنك العيش، فنزلت الآية الكريمة بتخييرهن بين البقاء أو الفراق، فاخترن الله ورسوله؛ يقول تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا * وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (73).

(73) سورة الاحزاب، الأيتين 28 و29.

سنحاول الوقوف على المقاصد العامة في الفرع الاول من هذا البحث، على ان نخصص المقاصد الخاصة التي ارتأيت ان نتكلم فيها على شروط أركان الخلع وبالضبط في الطرفين (الزوجين).

ثانياً: المقاصد الخاصة للخلع : يراد بالمقاصد الخاصة للخلع جملة الشروط الواجب توفرها في الزوجين يعتبر الخلع من اخطر التصرفات سواء على الفرد او الجماعات وذلك لما يترتب عنه من أضرار، وكما أشرت سابقاً أثرت ان يقسم هذا العنصر إلى نقطتين:

1. الحكمة من شروط الزوج المخالغ : البلوغ والعقل وذكراهما تبعاً فكثيراً ما يتردد بين الفقهاء القاعدة الفقهية " كل من صح طلاقه صح خلعه"، وعليه فالخلع لا يصح او لا يقع من كل زوج، فلا بد من جواز او صحته او ايقاعه، أن يكون صادراً من زوج بالغ عاقل ، لان البلوغ يكمل اهلية الاداء⁽⁷⁴⁾، التي تتوقف عليها صحة التصرفات.

فعلى هذا اتفق الفقهاء وهذا سرد لأقوالهم: فقد ذكر ابن عابدين من الحنفية : " ...وشروطه كالخلع"، ويضيف ابن عابدين هو أهلية الزوج⁽⁷⁵⁾.

- أما المالكية فقد ذكر الدردير: موجب الخلع زوج مكلف لا صبي ولا مجنون⁽⁷⁶⁾.
- وكذا الشافعية على لسان الامام النووي : " وشرط الخلع زوج يصح طلاقه"⁽⁷⁷⁾.
- وكذلك الشأن بالنسبة للحنابلة فقد أورد المرادوي: " ويجوز الخلع من كل زوج يصح طلاقه"⁽⁷⁸⁾.

(74) أهلية الاداء : صلاحية الانسان لصدور الفعل منه على وجه يعتد به شرعاً، وتعرف الاهلية: عبارة عن صلاحية لوجوب الحقوق المشروعة له أو عليه، انظر علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر، د س ط، ص 36.

(75) محمد الامين الشهير بابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الابصار، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ج 5، دار عالم الكتاب، الرياض، د س ط ، ص 105 وما بعدها.

(76) شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، وبهامشه الشرح المذكور للعلامة المحقق سيدي الشيخ محمد عليش، ج 2، دار احياء الكتب العربية، د س ط ، ص 347 وما بعدها.

(77) شمس الدين محمد بن الخطيب الشريبي، مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج على متن منهاج الطالبين، ج 3، ط 1، دار المعرفة، بيروت لبنان، 1418 هـ 1997، ص 347.

(78) علاء الدين ابو الحسن علي بن سليمان بن احمد المرادوي السعدي الحنبلي، الإنصاف في معرفة الراجح على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: ابو عبد الله محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، ج 8، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1418 هـ 1997، ص 386.

يتبين مما سبق ان الفقهاء رحمهم الله اشترطوا للزوج المخالغ ان يكون بالغاً عاقلاً، وهو ما يقتضي بمفهوم المخالفة ان الصغير والمجنون لا يقع او يصح الخلع منهما لانه محجور عليهما⁽⁷⁹⁾، وهذه أقوالهم:

- السرخسي من الحنفية: " وخلع الصبي وطلاقه باطل؛ لانه ليس له قصد معتبر شرعاً"⁽⁸⁰⁾.
 - أما المالكية فقد اعتمدنا ما ذكره الامام الدردير.
 - وقال النووي: " لا يصح خلع الصبي والمجنون، كما لا يصح طلاقهما"⁽⁸¹⁾.
 - لم يخالف الحنابلة الجمهور؛ فقد أورد ابن قدامة انه: " من لا يصح طلاقه كالطفل والمجنون لا يصح خلعه؛ لانه ليس من أهل التصرف فلا حكم لكلامه"⁽⁸²⁾.
- يتضح مما سبق؛ أن الفقهاء رحمهم الله؛ حرصوا كل الحرص أن يكون الخلع ممن يصح طلاقه، والمقصود الشروط التي يجب أن تكون في المطلق تكون في المخالغ؛ حتى لا يساء استخدام الخلع في غير محله، أو ما شرع له ولا يدركون معناه، كما اختلف الفقهاء في أحكام خلع الأب عن الصغير والمجنون⁽⁸³⁾.
2. الحكمة من شروط الزوجة المخالعة⁽⁸⁴⁾: على غرار المقاصد المتواخاة من شروط التي ساقها الفقهاء رحمهم الله للزوج، فإنه لا بد من توفر شروط معينة في الزوجة؛ حتى يعتد منها بالخلع، فقد أورد الفقهاء حالات للزوجة المخالعة، كالمريضة مرض الموت، والمعتدة من طلاق رجعي والسفيمة، والصغيرة والمجنونة والمكرهة، وسنقتصر على بعض هذه الحالات وهي:

(79) يراد بالحجر شرعاً: منع التصرف القولي لأن العقود لا تنسا نافذة تترتب عليها احكامها التي رتبها الشارع، وكذلك سائر التصرفات القولية، أما ضمان الأفعال فيكون؛ في أموال المحجور عليه، ولا يسال عنه غيره، والحجر يكون لصغر أو رق أو جنون، للإستزادة انظر: معجم التعريفات، المرجع السابق، ص 72.

(80) شمس الدين السرخسي، المبسوط، ج6، دار المعرفة، بيروت لبنان، دون بيانات أخرى، ص 178.

(81) شمس الدين محمد بن الخطيب الشريبي، المرجع السابق ج 3، ص 349

(82) موفق الدين ابو محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، تحقيق، عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، المغني، ج10، ط1، دار عالم الكتب، الرياض، 1406هـ 1986م، ص 272.

(83) عامر سعيد الزبياري، أحكام الخلع في الشريعة الإسلامية، ط 1، دار بن حزم للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1418هـ/ 1997م، ص 98 الى 101.

(84) ويراد بها الزوجة التي في عصمة زوجها ولو من طلاق رجعي... انظر: عامر سعيد الزبياري، المرجع نفسه، ص 121.

أ. خلع الصغيرة والمجنونة: رتب الفقهاء البطلان على خلع الصغيرة والمجنونة في عمومهم مع اختلافهم في الأحكام⁽⁸⁵⁾، مع التفرقة بين وقوعه طلاقاً أو خلعاً إذا باشره الأب في التي تجبر مثيلاتها على الزواج بولاية آبائهن؛ لأن الفقهاء يعتبرون العوض في الخلع، ولا يقع العوض منها - الزوجة الصغيرة والمجنونة-؛ لأنها ليست من أهل التصرفات.

وعلى العموم؛ فالفقهاء اشترطوا أهلية الزوجة المخالعة؛ لأن الخلع يعتبر بمثابة عقد معاوضة، الا في حالة ثمة مصلحة في إقدام الصغيرة ومن في حكمها على الخلع بإذن وليها؛ فانه يصح الخلع والإلتزام مع مراعاة أحكام الخلع من الأجنبي⁽⁸⁶⁾.

ب. خلع الحائض: من المقاصد الشرعية السامية التي جاءت بها الشريعة الاسلامية وأقرها الفقهاء وهو ما يختلف فيه الخلع عن الطلاق هو جواز الخلع في الحيض، أو في الطهر الذي مسها فيه على قول الجمهور، وذلك ان المنع عندهم هو من اجل الضرر الذي يلحقها بطول العدة في الطلاق، كما أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأل زوجة ثابت بن قيس حين خالعتها، وخالف الخرشي من المالكية؛ حيث يرى أن علة المنع هي من باب التعبد⁽⁸⁷⁾.

ويرجح قول الجمهور؛ لأن الخلع يراد به دفع الضرر جراء معاشرة الزوج لها، ولا شك ان الضرر في هذه الحال هو أشد ضرراً مما يلحقها نتيجة طول العدة⁽⁸⁸⁾، وأكبر دليل على رجاحة قول الجمهور هو حديث زوجة ثابت بن قيس السابق.

ت. خلع المكرهة: لم يكتف الفقهاء على اشتراط العقل والبلوغ في الزوجة المخالعة والرشد بل اكدوا والاختيار حتى يترتب الخلع والتزامها بالعوض، وعليه فلم يعتدوا بخلع المكرهة، فإذا وقع ونزل وأكرهت عليه لم يلزمها مال قولاً واحداً؛ لان الإلتزام بالمال مع الإكراه غير صحيح اتفاقاً⁽⁸⁹⁾.

(85) ذكر ابن الهمام من الحنفية: أن من خلع ابنته وهي صغيرة بمالها لم يجز، وذكر الخرشي من المالكية: أن خلع الصغيرة والمجنونة اذا باشرت الخلع بنفسها غير جائز، أما الإمام الشيرازي من الشافعية فقد أورد في المهذب: ان خلع المجنونة والصغيرة؛ سواء كانت مميزة، أو غير مميزة باطل فلا يقع به طلاق، مع التفرقة ما إذا كان البديل منها او من غيرها، وذهب الحنابلة على ما ذكره صاحب الإنصاف - المرادوي-: أنه لا يجوز خلع الصغيرة غير المميزة والمجنونة، ولا يجوز خلع الولي عنهما من مالها، وهذا هو الاصل عندهم، ولو انهم فرقوا بين ما اذا كان البديل منها او من غيرها

(86) عامر سعيد الزبياري، المرجع السابق، ص من 84 إلى ص 88.

(87) شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ج2، ص 323.

(88) عامر سعيد الزبياري، المرجع السابق، ص 120.

(89) عامر سعيد الزبياري، المرجع نفسه، ص 123.

يتبين مما سبق؛ أن الفقهاء رحمهم الله راعوا جانب الإختيار في الخلع وفي سائر العقود التي لا يخرج الخلع عن دائرتها؛ نظرا لطابع العوض الذي يحتويه، وهذا من أهم وأبرز المقاصد السامية للشريعة الإسلامية؛ باعتبار أنه أكل لأموال الناس بغير حق، ومما هو معلوم أنه يتنافى ومقصد حفظ الأموال.

بعد الحديث على ضبط بعض المفاهيم الضرورية للخلع، وكذا بيان المقاصد العامة والخاصة للخلع، تقتضي الدراسة الوقف على الأحكام التي تعتري الخلع، وهو ما سيتم تناوله في المحور الثاني من هذه الدراسة.

المحور الثاني: الأحكام الشرعية التي تعتري الخلع.

تقتضي دراسة الأحكام التي تعتري الخلع ضرورة التطرق بيان متى يكون الخلع مباحاً، ومتى يكون مكروهاً، ومتى يكون حراماً، وهو ما سنعالجه على الترتيب الآتي.

أولاً: كون الخلع مباحاً: الأصل أن الخلع مباح؛ حيث أنه يباح للزوج طلب الخلع من الزوجة على عوض تدفعه له، إذا رأى منها نشوزاً أو نحوه، ولو أن الشافعية يرون جواز الخلع من غير سبب، فقد ذكر الفقيه الشيرازي صاحب المذهب: " وان لم تكره منه شيئاً وتراضيا على الخلع من غير سبب جاز. وعليه فالشافعية يرون بجواز الخلع ولو كانت الحال مستقيمة والحياة عامرة ، ولربما والله اعلم قد يكون هناك أسباب و لكن لأدب المرأة وحيائها قد لا تفصح عنها : (كالعيوب التي تحول دون تحقيق العرض من الزواج) ⁽⁹⁰⁾ كالجب والخصاء والعنة ...، كما ذكر محمد البشار صاحب أسهل المسالك :

وعيبه جُبَّ خصاء عُنَّة ثم اعتراض خيرت فمين

وعليه؛ فطلب الخلع قد يكون من الزوج، كما يكون من الزوجة، وهو ما سلكه المشرع الجزائري في نص المادة 54 من قانون الأسرة⁽⁹¹⁾، ويبدو ان المشرع الجزائري في التعديل رقم : 02-05 أصبح لا يعتد بقبول الزوج في ايقاع الخلع، مع الابقاء على الترتيب نفسه للمادة ؛ أي المادة 54 من القانون نفسه.

(90) وقد يكون ما قرره الفقهاء وموافق؛ لصريح الفقرة 3 من المادة 53 من قانون الأسرة الجزائري في أسباب التطليق.

(91) تنص م 54 : " يجوز للزوجة ان تخالع نفسها من زوجها ...". من القانون رقم: 11-84، المتضمن قانون الأسرة، المعدل والمتمم.

ثانياً: كون الخلع مكروهاً : وهذا اذا كانت العلاقة جيدة والعشرة حسنة ولا يوجد ما يدعوا لطلب الخلع⁽⁹²⁾، فقد ذكر الامام الخرقى : " ولو خالعتة بغير ما ذكرنا كره لها ذلك ووقع الخلع"، وقال ابن قدامة معلقا على هذا القول : " والظاهر انه اراد لو خالعتة بغير بغض وخشية الامن على ان لا يقيما حدود الله ؛ لانه قال: كره لها فدلّ ذلك على انه اراد مخالعتها له والحال عامرة..."⁽⁹³⁾، كما ذكر بعض المفسرين: إن الخوف هنا بمعنى الظن في الآية السابقة لقوله تبارك وتعالى : "...إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ" ⁽⁹⁴⁾، يريد ظن المكروه؛ إذ الخوف لا يطلق إلا على حصول ظن المكروه وهو خوف بمعناه الاصلي، وإقامة حدود الله فسرّها الامام مالك رحمه الله : بأنها حقوق الزوج وطاعته والبر به ، فإذا أضاعت المرأة ذلك، فقد خالفت اليهود الله، أما قوله تعالى : " فلا جناح عليهما فيما افتدتت به "⁽⁹⁵⁾رفع الاثم عليهما ، ويدل على ان باذل الحرام لأخذه مشارك له في الاثم⁽⁹⁶⁾، كما كره الطلاق وجعله ابغض الحلال لقوله صلى الله عليه وسلم : " أبغض الحلال إلى الله الطلاق"⁽⁹⁷⁾،

ثالثاً: كون الخلع حراماً: قال ابن قدامة الحنبلي : " إذا كانت الحال بين الزوجين جيدة...فانه يكره لها ؛ أي الزوجة طلب الخلع" ، ثم قال ابن قدامة : " ويحتمل كلام أحمد تحريمه فانه قال : الخلع مثل حديث حديث سهلة تكره الرجل وتعطيه المهر : فهذا الخلع " وهذا يدل على أنه لا يكون الخلع صحيحاً الا في هذه الحال، وهي حالة كراهة الزوجة لزوجها ، وفي غير هذه الحالة يكون محظوراً⁽⁹⁸⁾، ولقد وردت في النهي عن طلب الخلع من غير باس أثار منها:

(92) عبد الكريم زيدان، المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم، ج8، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1993، ص 120..

(93) بن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وعبد الفتاح محمد الحلو، المغني، ج10، ط1، دار عالم الكتب الرياض، 1406هـ، 1986م، ص 275.

(94) سورة البقرة، الآية 229.

(95) سورة البقرة، الآية 229.

(96) محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج2، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ص ص 409 410.

(97) أبو عبد الله محمد الأنصاري الرضاع، الهداية الكافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، المشهور بشرح حدود ابن عرفة، تحقيق: محمد أبو الأجنان، والطاهر المعموري، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1993، ص 274.

(98) عبد الكريم زيدان، المرجع السابق، ص ص 121 122.

1- ما رواه ثوبان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أيما إمراة سألت زوجها الطلاق في غير بأس؛ فحرامٌ عليها رائحة الجنة"⁽⁹⁹⁾.

2- كما روى ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " المختلعات والمنتزعات هن المنافقات"⁽¹⁰⁰⁾، وهذا دليل على تحريم المخالعة لغير حاجة لانه اضرار بها وبزوجها وإزالة لمصالح النكاح من غير حاجة وهو حرام عملا بقوله صلى الله عليه وسلم: " لا ضرر ولا ضرار"⁽¹⁰¹⁾.
يتبين من خلال ما سبق؛ أن الخلع على غرار العديد من القضايا والأحكام الشرعية؛ تعتره أحكام الشرع من إباحة، وكراهة، وحرمة....

الخاتمة: من خلال هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى بعض النتائج والتوصيات التالية، والتي تضمنتها في النقاط الآتية:

أولاً: النتائج.

(99) أبو القاسم سليمان بن احمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد بن عبد المحسن بن ابراهيم الحسيني، المعجم الاوسط للطبراني، باب من اسمه احمد، ج5، دار الحرمين، القاهرة، ص333. كما ذكره عبد الله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابوري، المنتقى من السنن المسندة، باب في الخلع، ج1، ط1، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، 1408 هـ 1988 م، ص187. انظر: مجد الدين ابو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الاثير، ت: عبد القادر ارناؤوط، جامع الاصول في احاديث الرسول، الفصل السابع في أحكام متفرقة للطلاق، ج7، مكتبة الحلواني- مطبعة الملاح- مكتبة دار البيان، ص624. انظر أيضاً: ابو داوود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن ابي داوود، باب الخلع، ج2، دار الكتاب العربي، ص235. انظر ايضاً: علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان فوزي، تحقيق: بكري حياتي صفوة السقا، كنز العمال في سنن الاقوال والأفعال، الفصل الأول في الترهيبات، ج16، ط5، مؤسسة الرسالة، د ب ط، 1401 هـ 1981 م، ص382.

(100) ابو بكر عبد الرزاق ابن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمان الأعظمي: مصنف عبد الرزاق، باب ما يقال في المختلعة والتي تسال الطلاق، ج6، ط2، المكتب الاسلامي، بيروت، 1403 هـ 1983 م، ص514. انظر: ابا بكر عبد الله بن محمد بن ابي شيبة العبسي الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مصنف ابن ابي شيبة، باب ما كره من الكراهية للنساء أن يطلبن الخلع، ج4، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1409 هـ 1989 م ن ص195. انظر أيضاً: صهيب عبد الجبار، المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة، باب طلب المرأة الطلاق من غير ضرر من الكباثر، د س ط، د ب و س ط، ص109.

(101) ابو بكر احمد بن الحسين بن علي البيهقي، السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، ج6، ط1، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، 1433 هـ، ص69. انظر ايضاً: ابو الفرج عبد الرحمان بن احمد بن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، ج1، دار المعرفة، بيروت، 1408 هـ، ص10 و ص310.

- 1- حرص الإسلام على تماسك الأسرة وحمايتها من مظاهر التفكك، وحتى يتحقق ذلك لا بد من الوعي بأهمية الأسرة ودورها.
 - 2- المنهج الحكيم للإسلام وواقعيته في حل الخلافات بين الأزواج، ومراعاته للجوانب النفسية.
 - 3- قد يكون الخلع؛ إنهاء للعلاقة بين الزوجين؛ بحكم القاضي بناءً على طلب أحدهما لسبب، كالشقاق، والضرر... الخ
 - 4- جواز مشروعية الخلع في الإسلام والتدليل عليه من الكتاب والسنة والإجماع.
 - 5- الخلع هو إنهاء العلاقة الزوجية، إما بالتراضي بين الزوجين، أو بحكم القاضي.
 - 6- الخلع حق أعطاه الإسلام للمرأة وعدم إهماله لها، التي لها من المشاعر والأحاسيس مثلما للرجل فأعطاهما حقاً مشابهاً للحق الذي يملكه الزوج.
 - 7- تحرّيم الإسلام عضل الزوج لزوجته حتى تخالعه، وأوجب عليه ردّ ما أخذ منها إن فعل، وإلاّ يكون كسباً حراماً.
 - 8- تعتري الخلع جل الأحكام التكليفية، فقد يكون مباحاً، أو مكروهاً، أو حراماً.
 - 9- قول الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اقْبَلِ الْحَدِيثَةَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً)؛ أن الأمر المطلق يدل على الوجوب ولا يدل على الإرشاد والإصلاح مع مراعاة اختلافات الفقهاء رحمهم الله.
 - 10- يعد رأي المالكية أقرب الأقوال للمقاصد السامية للشريعة الإسلامية.
 - 11- يجوز الخلع في الحيض أو النفاس أو في حالة الطهر الذي جامعها فيه.
 - 12- لا يجوز جعل العوض في الخلع إسقاطاً للزوجة لحقها في السكنى، حتى لو اشترط الزوج ذلك؛ لأنه حق لله سبحانه وتعالى، وإسقاط ما هو حق للشرع باطل.
 - 13- يجوز أن تكون النفقة عوضاً في الخلع؛ لأن النفقة حق للزوجة، وإسقاطها حقّ نفسها صحيح.
 - 14- لا يجوز التنازل عن حق الحضانة؛ لأنها حق للولد وليس لأمه؛ ولأبقاء الولد عند أمه في فترة الحضانة أنفع له.
 - 15- امتداداً للنتيجة أعلاه؛ لا تسقط حقوق الزوجة الشرعية والمالية بالخلع.
 - 16- إعمالاً للقاعدة الفقهية "من صح طلاقه صح خلعه"، فيصح خلع السفية، ولا يصح خلع الصغير، والمجنون.
- وعلى العموم: فالقاعدة أن: "من صح طلاقه صح خلعه" ليست على إطلاقها بالرغم من التشابه الكبير بينهما، ومن المعلوم عند الأصوليين أن: "من" من الفاظ العموم، وما من عام إلا ويحتمل تخصيصاً.
- ثانياً: التّوصيات:

- 1- الوقوف على الأحكام الشرعية بالنسبة للزوجين وخاصة الزوجة؛ في استخدام حق الخلع الذي أُعطي لها، ويحبذ أن ينص الجزائري كم هو عليه الحال في المدونة- مدونة الأسرة المغربية - من المادة 115 إلى 120

التي تحيل بدورها على المادة 82 من المدونة لمسطرة الشقاق، على وجوب أن يبحث الحكمان على أسباب البغض من الزوجة، ليكون عوناً على حل الخلاف.

2- تحديد المبلغ الذي يتم استرجاعه من قبل الزوجة لزوجها من العوض، حتى لا يكون ذلك سبباً في وقوع المنازعات التي قد تحدث بين الزوجين .

3- تكوين القضاة تكويناً فقهياً، وخاصة الفقه المالكي، والوقوف على الجوانب المقاصدية حفاظاً على الأسرة.

4- إحداث قانون إجراءات خاص بالأسرة، والعمل على نشر الوعي الفقهي والقانوني لأحكام الأسرة، وخاصة الزواج والطلاق والخلع...

5- إعادة صياغة المادة 54 من قانون الأسرة، وإدراج فقرات توضيحية مثلاً: كبديل الخلع درءاً للتحليل، وحتى لا يفقد الخلع طابعه المقاصدي.

6- تفعيل آلية الصلح؛ في جميع مسائل فك الرابطة الزوجية والتأكيد عليه.

7- تفعيل دور المجالس العلمية على مستوى مديرية الشؤون الدينية والأوقاف.

8- ضرورة تفعيل مجالس الأسرة والأعيان؛ أصحاب الخبرات والتجارب في الحياة، (أصحاب العقل والحكمة والرزانة).

9- ضرورة تكوين الزوجين؛ تكويناً شرعياً مقاصدياً؛ على غرار بعض الدول؛ كماليزيا، وأندونيسيا.....

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

1- ابن أبي شيبة العبسي الكوفي بو بكر عبد الله بن محمد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مصنف ابن أبي شيبة، باب ما كره من الكراهية للنساء ان يطلبن الخلع، ج4، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1409هـ 1989م.

2- ابن رشد الحفيد أبو الوليد محمد بن أحمد، محمد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج 2، ط4، دار المعرفة بيروت 1978م.

3- ابن عابدين محمد الأمين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الابصار، تحقيق: عادل احمد عبد

- الموجود وعلي محمد معوض ، ج5، دار عالم الكتاب، الرياض، د س ط .
- 4- ابن عابدين محمد أمين، حاشية ابن عابدين، ج 5، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1998م.
- 5- البرهان فوزي علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي، تحقيق: بكري حياتي صفوة السقا، كنز العمال في سنن الاقوال والأفعال، الفصل الأول في الترهيبات، ج 16، ط5، مؤسسة الرسالة، د ب ط، 1401هـ 1981م.
- 6- بن رجب الحنبلي ابو الفرج عبد الرحمان بن احمد، جامع العلوم والحكم ، ج1، دار المعرفة، بيروت، 1408هـ.
- 7- بن عاشور محمد الطاهر ، التحرير والتنوير ، ج2، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.
- 8- بن قدامة المقدسي موفق الدين أبو محمد عبد الله بن احمد بن محمد الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، تحقيق، عبد الله بن عبد المحسن التركي، و عبد الفتاح محمد الحلو، المغني، ج 10، ط1، دار عالم الكتب، الرياض، 1406هـ 1986م.
- 9- البيهقي أبو بكر احمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، ج6، ط1، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، 1433هـ .
- 10- الجرجاني علي بن محمد السيد الشريف، معجم التعريفات، تحقيق: محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر، د س ط.
- 11- الجزري ابن الأثير مجد الدين ابو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: عبد القادر ارناؤوط، جامع الاصول في احاديث الرسول، الفصل السابع في أحكام متفرقة للطلاق، ج7، مكتبة الحلواني- مطبعة الملاح- مكتبة دار البيان.
- 12- الحفناوي محمد ابراهيم، الطلاق ، ط2، مكتبة الايمان المنصورة، مصر، 2005.
- 13- الدسوقي شمس الدين الشيخ محمد عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، وبهامشه الشرح المذكور للعلامة المحقق سيدي الشيخ محمد عليش، ج2، دار احياء الكتب العربية، د س ط.
- 14- الرصاع أبو عبد الله محمد الأنصاري، الهداية الكافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، المشهور بشرح حدود ابن عرفة، تحقيق: محمد أبو الأجنان ، والظاهر المعموري، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1993.
- 15- الزحيلي وهبة، الفقه الحنبلي الميسر، ج 3، دار القلم بدمشق، 1997م.
- 16- زيدان عبد الكريم، المفصل في أحكام الأسرة والمرأة، ج 8، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت 1997م.
- 17- زيدان عبد الكريم، المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم، ج8، ط1، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان 1993.
- 18- زيدان عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، دون بيانات أخرى.
- 19- السجستاني ابو داوود سليمان بن الاشعث، سنن ابي داوود، باب الخلع، ج2، دار الكتاب العربي.

- 20- السرخسي شمس الدين، المبسوط، ج6، دار المعرفة، بيروت لبنان.
- 21- الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن محمد اللخمي الغرناطي، الموافقات، تحقيق: عبد الله دراز، ج 1، د ط، دار الباز، السعودية، دون سنة النشر.
- 22- الشربيني شمس الدين محمد بن الخطيب، مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج على متن منهاج الطالبين، ج3، ط1، دار المعرفة، بيروت لبنان، 1418هـ 1997.
- 23- الشفقة محمد بشير، الفقه المالكي في ثوبه الجديد، ج 4، دار القلم بدمشق، 2003م.
- 24- الصنعاني أبو بكر عبد الرزاق ابن همام، تحقيق: حبيب الرحمان الأعظمي: مصنف عبد الرزاق، باب ما يقال في المختلعة والتي تسال الطلاق، ج6، ط2، المكتب الاسلامي، بيروت، 1403هـ 1983م.
- 25- صهيب عبد الجبار، المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة، باب طلب المرأة الطلاق من غير ضرر من الكبائر، د س ط، د ب و س ط.
- 26- الطبراني أبو القاسم سليمان بن احمد، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد بن عبد المحسن بن ابراهيم الحسيني، المعجم الاوسط للطبراني، باب من اسمه احمد، ج5، دار الحرمين، القاهرة.
- 27- طهماز عبد الحميد محمود، الفقه الحنفي في ثوبه الجديد، ج 2، دار القلم بدمشق، 2000م.
- 28- العبسي أبو بكر عبد الله بن محمد بن ابي شيبه الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مصنف ابن أبي شيبه، باب ما كره من الكراهية للنساء أن يطلبن الخلع، ج4، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1409هـ 1989م ن.
- 29- العز بن عبد السلام عبد العزيز، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تحقيق: نزيه سحمال حماد وآخرون، ج 2، ط 1، دار القلم سوريا، 1421هـ / 2000م.
- 30- العمراني يحيى بن أبي الخير، البيان في فقه الإمام الشافعي، ج 10، دار الكتب العلمية ببيروت، 2002م.
- 31- العيني محمود بن أحمد، البناءة في شرح الهداية، ج 4، ط 1، دار الفكر، 1980م.
- 32- الغزالي أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، المستصفي من علم الأصول، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، ج 1، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1417هـ / 1997م.
- 33- الكاساني علاء الدين. بدائع الصنائع، ج 3، ط 2، دار الكتاب العربي، بيروت 1982م.
- 34- المرادوي السعدي الحنبلي علاء الدين ابو الحسن علي بن سليمان بن احمد، الإنصاف في معرفة الراجح على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: ابو عبد الله محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، ج 8، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1418هـ 1997.
- 35- النووي أبو زكريا يحيى بن شرف الدين، المجموع والتكملة، ج 20، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت 2002م.
- 36- النيسابوري عبد الله بن علي بن الجارود أبو محمد، المنتقى من السنن المسندة، باب في الخلع، ج1، ط1، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، 1408هـ 1988م.

ثانياً: النصوص القانونية:

37- القانون رقم: 84-11 المؤرخ في: 09 رمضان 1404 هـ الموافق لـ: 09 يونيو 1984 م والمتضمن قانون الأسرة, (ج ر، العدد 31، السنة 1984)، المعدل والمتمم بالأمر رقم: 05-02 المؤرخ في: 18 محرم 1426 هـ الموافق لـ: 27 فبراير 2005 (ج، ر العدد 15 السنة 2005).

ثالثاً: المجالات الدورية:

38- خطاب حسن السيد حامد: "من ضوابط تجديد الفقه الإسلامي دراسة تطبيقية"، بحث منشور بمجلة كلية الآداب بالمنوفية، العدد 61، الصادر في: أكتوبر 2007 م.
مواقع الإلكترونية:

39- ملتقى اهل الحديث، منتدى أصول الفقه، زيارة الموقع الأحد: 2023/01/08، الساعة 18:03 مساءً.

www.ahlalheedth.com

اللقب والاسم	عيسات مريم	سيدر كاميلية
الوظيفة	أستاذة مؤقتة	أستاذة محاضرة -أ-

أستاذة محاضرة أ- -	أستاذة مؤقتة	الرتبة
علم النفس العيادي	علم النفس العيادي	التخصص
جامعة البويرة -الجزائر-	جامعة سطيف 2 -الجزائر-	المؤسسة
k.sider@univ-bouira.dz	Aissatmeriem10@gmail.com	البريد الإلكتروني
المضامين الإعلامية في الأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على الأسرة.		المحور السادس
دور مواقع التواصل الاجتماعي في ظهور الطلاق في المجتمع الجزائري " الفايسبوك نموذجا "		عنوان المداخلة
<p>ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى معرفة دور مواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك Facebook) في ظهور الطلاق، حيث اتسع عدد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، الأمر الذي جعل العديد من أفراد الأسر تأخذ لها صفحات على هذه المواقع الافتراضية لتسهيل التواصل مع بعضها البعض والاستفادة من مزاياها في التفاعلية وتجاوز قيود الزمان والمكان، إلا أنها أصبحت ناقوس الخطر، من خلال مخاطر الخصوصية والتفكك الأسري، فبدل أن يصبح نعمة أصبح نقمة على الكثيرين من خلال الإهمال للأسر والأبناء وتظهر كذلك مشكلات أخرى قد تسهم بها استعدادات كل من الزوجين النفسية، كالميل الى الشك، أو الغيرة أو الخيانة، الى أن تؤدي الى الانفصال (الطلاق) وتوصي الدراسة، بضرورة انقاذ الأسر التي تعاني من مشاكل بسبب مواقع التواصل الاجتماعي قبل تأزم الأمر ونهايته بالطلاق الحتمي، وتوعية الشباب المقبلين على الزواج، وتوعيتهم قبل إقدامهم على هذه الخطوة.</p> <p>الكلمات المفتاحية: مواقع التواصل الاجتماعي، الطلاق، الفايسبوك.</p>		
<p>Abstract</p> <p>This study seeks to know the role of social networking sites (Facebook) in the emergence of divorce, as the number of users of social networks has expanded, which made many family members take pages on these virtual sites to facilitate communication with each other and take advantage of its advantages in Interactivity and transcending the restrictions of time and place, but it has become an alarm, through the dangers of privacy and family disintegration, instead of becoming a blessing it has become a curse for many through neglect of families and children. Jealousy or betrayal, until it leads to separation (divorce). The study recommends the necessity of rescuing families that suffer from problems due to social networking sites before the situation gets worse and ends with the inevitable divorce, and educating young people who are about to get married, and educating them before they take this step.</p> <p>Keywords: social networking sites, divorce, Facebook.</p>		

مقدمة: الطلاق هو " ابغض الحلال " فيعتبر مشكلة اجتماعية ونفسية وهو ظاهرة عامة في المجتمعات كافة، ويبدو انها تزداد انتشارا في مجتمعاتنا خاصة بعد ظهور التكنولوجيا الحديثة، ومن بينها مواقع التواصل الاجتماعي من شأنه أن يخلق مشكلات اجتماعية جديدة نتيجة الاستخدام المفرط والسيء

للأنترنت فقد انتجت مواقع التواصل الاجتماعي مخاطر عدة أثرت بالبناء الاجتماعي والأسر بالعلاقات الزوجية.

1. الإشكالية:

استعمال التكنولوجيا أصبح من ضروريات الحياة الاجتماعية وذلك لإتاحته عدّة فرص وسرعة انتشار المعلومة وتبادلها بطريقة منظمة وسهلة وسريعة ف" التقدم الهائل في مجال الحاسب الآلي واستخداماته المتعددة قد فتح الباب على مصراعيه لأمر كثيرة مثل تسهيل عملية البحث عن المعلومة والاتصال والتجارة وتبادل المعلومات وتسهيل العمليات المصرفية ناهيك عن استخدامه في البحث العلمي والاتصال بين مراكز الأبحاث والمراكز الطبية والصناعية والاستخدامات التربوية والتعليمية المختلفة عبر الشبكة البينية (الإنترنت)". (أمل كاضم أحمد، 2011، ص109).

ومن بين التطورات التي طرأت على الشبكة العنكبوتية بروز مواقع التواصل الاجتماعي التي ساهمت بشكل كبير في التفاعل من خلال الاتصال والتواصل حيث أصبح العالم قرية صغيرة، بالرغم من إيجابيات مواقع التواصل الاجتماعي إلا أنها نجمت عن شبكات التواصل الاجتماعي الكثير من المشكلات والمخاطر على استقرار الأسر والعلاقات العاطفية والزوجية، " والأسرة تتعرض لمؤثرات خارجية وأخرى داخلية قد تقف بوجه وجودها فالعلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة قد طرأت عليها عدة تغيرات بفعل تأثير الأنترنت بما يقدمه من وسائل تواصل اجتماعي ، الأمر الذي أدى الى تقليل فرص التعاون أو التخاطب أو الحوار ما بين أبناء العائلة الواحدة وكذلك بين الأقارب على الرغم من الأساس التي وجدت لأجله وهو تقريب المسافات بين الجميع وفي كل وقت والتواصل مع الآخرين بالصوت والصورة، كان لكل ذلك الأثر في توتر العلاقات الاجتماعية وفقدان طبيعتها التقليدية حتى أصاب التأثير العلاقات الزوجية فقد انتابها الفتور، وبفعل الأنترنت أصبحت الحياة الزوجية مربكة بفعل الزوجان بحياتهما الافتراضية وغياهما عن بعضهما البعض فينشأ الإهمال للأسر والأبناء أو قد تظهر مشكلات أخرى قد تسهم بها استعدادات كل من الزوجين النفسية كالميل الى الشك أو الغيرة أو الخيانة". (تهاني أنور إسماعيل السريح، منتظر عبد الله مغامس، 2021، ص401)، فقد غيرت هذه الشبكات الافتراضية معالم كثيرة في حياتنا العملية والدراسية والعائلية ايضاً، بحيث افرزت معها مشاكل اجتماعية لم نكن نعرفها من قبل، كما انها طوقت افراد الاسرة بجدارات العزلة، وبالتالي انفرد كل منهم منكباً على حاسوبه يتصفح المواقع الالكترونية، او غارقاً في الحوارات مع اصدقاء او مع اناس مجهولين، يقيم معهم علاقات مختلفة، بعضها جاد ومفيد وبعضها لأغراض التسلية وغيرها.

ومن من خلال ما سبق تتبلور لنا معالم الإشكالية التالية:

ما هو دور مواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك) في ظهور الطلاق؟

ويمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال طرح مجموعة من الأسئلة والمتمثلة في:

- ما هو مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي وما هي خصائصه؟

- ما هو مفهوم الطلاق وما هي أركانه؟

1.1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من ظهور مشكلة الطلاق وهو في تزايد بشكل كبير كما أن الاهتمام بالأسر فهي تعتبر النواة الأولى وتفككها يؤدي الى تفكك المجتمع ككل وجاءت من منطلق الاهتمام وتبسيط الضوء على دور وسائل التواصل الاجتماعي في ظهور مشكلة الطلاق.

2.1 أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها:

- تحديد المضامين والدلالات النظرية والعلمية لمواقع التواصل الاجتماعي.
- الوقوف على أهم العوامل المؤدية الى الطلاق.
- البحث عن دور الشبكات الافتراضية من بينها الفايسبوك في تأثيره على الأسر وتفككها في زيادة نسبة الطلاق.
- تقديم مجموعة من التوصيات لزيادة الاهتمام وتبسيط الضوء على مواقع التواصل الاجتماعي واختراقها لخصوصيات الأفراد من خلال ظهور مشكلة الطلاق.

3.1 تحديد مصطلحات الدراسة:

مواقع التواصل الاجتماعي:

أو ما يسمى "بالشبكات الاجتماعية هي مصطلح يطلق على مجموعة من المواقع على شبكة الإنترنت ظهرت مع الجيل الثاني للويب أو ما يعرف باسم ويب 0.2 تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم حسب مجموعات اهتمام أو شبكات انتماء (بلد، جامعة، مدرسة، شركة...إلخ) كل هذا يتم عن طريق خدمات التواصل المباشر مثل إرسال الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشخصية للآخرين ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم". (مبارك زودة، 2012، ص113).

الطلاق:

" قبل الحديث عن مفهوم الطالق تجدر الإشارة هنا الى مفهوم الزواج لأن الطالق هو حل الرابطة الزوجية. لذلك يجب علينا ان نتطرق الى معنى الزواج أولا وبعدها الطلاق:
مفهوم الزواج :

الزواج لغة: يشير الجانب اللغوي لمصطلح الزواج إلى الاقتران والازدواج ، وأشيع استعماله في اقتران الرجل بالمرأة على سبيل الدوام والاستمرار، كما يعبر عن الضم والجمع والتداخل " الزواج اصطلاحا: من المدلولات العامة للزواج أنه نظام اجتماعي قد يكون له معاني مختلفة للغاية باختلاف الثقافات مع ذلك يمكن تعريف الزواج تعريفا شاملا واسعا، على أنه علاقة جنسية تفرض عليها جزاءات اجتماعية وتتكون من فردين أو أكثر من الجنسين، ومن المتوقع استمرارها عبر الزمان من أجل الحمل وانجاب الأطفال، وقد تتضمن الجزاءات الاجتماعية في معظم والثقافات وجود العلاقات الثابتة المستقرة ومعنى ذلك أن الزواج ليس هو الحياة الجنسية كما أنه يستبعد العلاقات مع الساقطات أو العاهرات أو أية علاقة جنسية أخرى قد لا يوافق عليها العرف أو القانون أو الدين.

مفهوم الطلاق:

الطلاق لغة: حل الوثائق مشتق من الإطلاق وهو الإرسال ، والترك ، وفلان طلق اليد بالخير أي كثير البذل". (بن عمر سامية، بن خليف ربيعة، 2016، ص111).

الطلاق اصطلاحا: "رفع القيد الثالث بالنكاح في المال والمال بلفظ مخصوص والمراد بذلك هو ما يفيد عقد الزواج من ملك الاستمتاع وحله ويدفع هذا القيد في المال بالطلاق البائن ورفع في المآل يكون في الطلاق الرجعي والمراد باللفظ المخصوص ما دل على الطلاق من الألفاظ الصريحة أو الكنائية ولا يلزم أن يكون منطوقا به في حالة المصاب بأحد مشكلات النطق". (بن عمر سامية، بن خليف ربيعة، 2016، ص112).

اما "الطلاق من الناحية القانونية: هو حل عقد قائم بني زوج وزوجته ضمن شروط معينة لا بد من توفرها والا فيكون الغيا، ويعرف الطالق أيضا: هو انتهاء رابطة الزواج واصدار إعلان قانوني ببطان هذه الرابطة كذلك قد يستخدم للإشارة الى الانفصال بن الزوجين". (هنا حسن سدخان البديري، 2022، ص129).

2. نشأة وسائل التواصل الاجتماعي وخصائصها:

1.2 نشأة وسائل التواصل الاجتماعي:

" بدأت مجموعة من الشبكات الاجتماعية في الظهور في أواخر التسعينيات مثل Classmates .com عام 1995 للربط بين زملاء الدراسة و موقع SixDegrees. com عام 1997 وركز ذلك الموقع على

الروابط المباشرة بين الأشخاص . وظهرت في تلك المواقع الملفات الشخصية للمستخدمين وخدمة إرسال الرسائل الخاصة مجموعة من الأصدقاء. ا توجد في الشبكات الاجتماعية الحالية إلا أن تلك المواقع لم تستطع أن تدر ربحاً مالمكها وتم إغلاقها. و بعد ذلك ظهرت مجموعة من الشبكات الاجتماعية التي لم تستطع أن تحقق النجاح الكبير بين الأعوام 1999 و 2001 في السنوات اللاحقة ظهرت بعض المحاولات الأخرى لكن الميلاد الفعلي للشبكات الاجتماعية كما نعرفها اليوم كان سنة 2002. مع بداية العام ظهرت Friendster التي حققت نجاحا دفع جوجل إلى محاولة شرائها سنة 2003. لكن لم يتم التوافق على شروط الاستحواذ، في النصف الثاني من نفس العام ظهرت في فرنسا شبكة skyrock كمنصة للتدوين، ثم تحولت بشكل كامل إلى شبكة اجتماعية سنة 2007. وقد استطاعت بسرعة تحقيق انتشار واسع لتصل، حسب إحصائيات يناير 2008، إلى المركز السابع في ترتيب الشبكات الاجتماعية حسب عدد المشتركين". (مبارك زودة، 2012، ص115).

وبالتالي " ظهرت في الآونة الأخيرة الكثير من وسائل التواصل الحديثة نتيجة الثورة التكنولوجية، والتي بدورها تقرب المسافات بين الأفراد ومنها: شبكة الانترنت Online وتطبيقاتها، مثل الفيس بوك، وتويتر، واليوتيوب، ومواقع الدردشة. والانترنت وهو عبارة عن شبكة عالمية ضخمة تربط بين الملايين من أجهزة الحاسب الآلي الموجودة بين مناطق مختلفة حول العالم وعموما فإن الانترنت هي أجهزة حاسوب تتصل ببعضها البعض عن طريق وسائل اتصالات ببرامج تحقق انسياب وتدفق وتبادل البيانات. أي أنه يمكن اعتبار الانترنت إحدى التطبيقات الأوسع انتشارا بين العالم لظاهرة اندماج الحاسبات الالكترونية بأنظمة الاتصالات وتعريف الانترنت لا يقتصر على اعتبارها مجرد شبكة حاسبات؛ حيث أن هناك جانب اجتماعي يرتبط بالناس وحياتهم واهتمامهم، فالانترنت تسمح ملايين البشر من مختلف أرجاء الأرض بالاتصال عن طريق تبادل الرسائل، وإجراء المحادثات المقروءة والمسموعة، وكذلك المساهمة بين مجموعات". (شكري عبد الحميد حماد، 2014، ص16، 17).

من أهم مواقع التواصل الاجتماعي هي:

"الفيس بوك Facebook أكبر مواقع الشبكات الاجتماعية من ناحية سرعة الانتشار والتوسع، قيمتها السوقية عالية وتتنافس على ضمه كبريات الشركات، نقطة القوة الأساسية في الفيس بوك هي " التطبيقات " التي أتاحت الشبكة فيها للمبرمجين من مختلف العالم ببرمجة تطبيقاتهم المختلفة وإضافتها للموقع الأساسي.

فكرة نشأة الفيس بوك : ترجع فكرة نشأة موقع الفيس بوك إلى صاحبه " مارك زوكربيرج " حيث أخذ على عاتقه تصميم موقع جديد على شبكة الإنترنت ليجمع زملاؤه في الجامعة (جامعة هارفارد

الأمريكية) ويمكنهم من تبادل أخبارهم وصورهم وآرائهم ولم يعتمد في تصميمه إلى أن يكون موقع تجاري يجتذب الإعلانات أو موقع ينشر أخبار الجمعة ولكن هدفه الأساسي إلى موقع يجمع شمل أصدقاءه ويسعد على التواصل بين الطلبة بعضهم بعض. وأطلق زوكربيرج موقعه "فيس بوك" في عام 2004، وكان له ما أراد ، فسرعان ما لقي الموقع رواجاً بين طلبة جامعة هارفرد، واكتسب شعبية واسعة بينهم، الأمر الذي شجعه على توسيع قاعدة من يحق لهم الدخول إلى الموقع لتشمل طلبة جامعات أخرى أو طلبة مدارس ثانوية يسعون إلى التعرف على الحياة الجامعية". (مبارك زودة، 2012، ص116، 117).

" استطاع موقع «فيس بوك»، أحد أشهر مواقع الشبكات الاجتماعية social networking على الانترنت، خلال ثلاث سنوات أن يستحوذ على أكثر من 52 مليون مستخدم حول العالم، واشترك أكثر من 150 ألف مستخدم جديد في الموقع يوميا، يتواصلون معا عبر صفحة شخصية خاصة بكل منهم، ويتشابكون بشكل يكاد يبدو هلاميا. ويبدو أن أكثر مستخدمي الموقع من الشباب وطلبة الجامعة والمراحل الدراسية المختلفة، الذين يسعون إلى التعارف وتكوين المجموعات التي تعبر عن آراءهم في الحياة، أو جروبات خاصة بمجموعات منهم، أصدقاء، حلقة دراسية، زملاء رحلة صيف، محبي مطرب، غير أن الأمر لا يقتصر على الطلبة والشباب فستجد داخل «الفيس بوك» أيضا عددا كبيرا من الإعلاميين الذين وجدوا في (الفيس بوك) عالما آخر لهم، ينشرون من خلاله أعمالهم، ويبحثون عن قرائهم ومشاهديهم. موقع «الفيس بوك» لم يكن هو الأول فقد سبقته مواقع مشاة مثل موقعي «Myspace» و«Hi5» غير أن «فيس بوك» يتيح مساحة أكبر من الخصوصية، حيث يتحكم المستخدم في من يرى المعلومات الخاصة به، حين يرفض من البداية أو يقبل جعله صديقا له". (مبارك زودة، 2012، ص119، 120).

وقد رأت بعض الأنظمة الحاكمة في هذه الشبكات مخاطر تهدد أمن مجتمعا واستقرار أنظمتها السياسية، لما تحمله من تأثير على الوعي الجمعي، خاصة فيما يتعلق بنشر خطابات العرقية والطائفية، فاتجهت للتضييق عليها ومراقبتها أو حجها ومحاكمة منتسبيها والناشطين فيها. حيث تلعب شبكات التواصل الاجتماعي دورا فعلا في تعبئة الرأي العام تجاه بعض القضايا السياسية، فهناك حركات اجتماعية مثل حركة شباب 6 أبريل في مصر استغللت الفضاء الافتراضي في التحريض على الإضراب والتحول من السياق الافتراضي إلى السياق الواقعي . كما فتحت الشبكات الاجتماعية مجال جديد للدعايات الانتخابية وطرح البرامج الانتخابية. (مبارك زودة، 2012، ص156، 157).

2.2 خصائص وسائل التواصل الاجتماعي:

تتميز وسائل التواصل الاجتماعي بالعديد من الخصائص أهمها ما يأتي:

- " الاعتماد على المُستخدم (User-based) : تعتمد مواقع الإنترنت العادية على نشر مُحتوى مُعين خلالها من قِبل مستخدم واحد والسماح لزوّار الموقع بالوصول إليه وقراءته، أيّ أنّ عملية وضع المُحتوى تتمّ من اتجاه واحد فقط، أمّا [وسائل التواصل الاجتماعي](#) المختلفة فتعتمد اعتماداً كلياً تقريباً على المستخدمين، وبدونهم ستكون فارغةً تماماً، حيث تسمح للمستخدمين أنفسهم بإنشاء مُحتواهم الخاص، ممّا يجعلها مواقع أكثر ديناميكيةً واثارةً بالنسبة لمُستخدميها.
- التفاعلية:(Interactive) تمتاز وسائل التواصل الاجتماعي بأنّها تسمح للمستخدمين بالتفاعل بشكلٍ كبير، حيث يُمكن للمستخدم التفاعل مع المُستخدمين الآخرين بواسطة العديد من الطرق سواء عبر مُحادثتهم، أو بلعب الألعاب معهم، أو غيرها من طرق التفاعل الأخرى التي توفرها تلك المنصات.
- الاعتماد على قواسم مجتمعية(Community-driven): يعتمد بناء وسائل التواصل الاجتماعي على وجود مجموعات من المُستخدمين تجمعهم قواسم مُشتركة، مثل: المعتقدات، أو الهوايات، أو الاهتمامات، وتشابه وسائل التواصل الاجتماعي بذلك مع طريقة بناء المُجتمعات الحقيقية التي تقوم على أساس جمع الأفراد الذين يشتركون بشيءٍ مُعيّن معاً". (Ryan Dube, 2009)
- العالمية(Global): تمتاز وسائل التواصل الاجتماعي بقدرتها على ربط الأفراد من جميع أنحاء العالم ببعضهم البعض". (WILL KENTON, 2020).
- قابلية البحث خلالها: "Searchability تتمتع وسائل التواصل الاجتماعي بالسماح للمستخدمين بالبحث خلالها عن المُحتوى الذين يرغبون به، ويتمّ ذلك من خلال أدوات [البحث](#) المُضمّنة عبر تلك الوسائل .
- إنشاء هوية افتراضية: يُسمح عبر وسائل التواصل الاجتماعي بإنشاء [حسابات](#) أو ملفات تعريفية افتراضية لمُستخدميها". (Rony Medaglia, Jeremy Rose And Others,) 2009.

3. أنواع الطلاق": هناك أربعة أنواع للطلاق حسب سناء الخولي تحددها كمايلي :

1.3 الطلاق الرجعي: لا تحل به عقدة الزواج في الحال حيث يملك الزوج اعادة مطلقة الى حياته الزوجية دون عقد جديد، مادامت في العدة سواء رضيت أم لم ترض.

2.3 الطلاق البائن : هو حل رابطة الزواج في الحال .

3.3 الطلاق المبرئة (الخلع): هو الطالق على مال وشرع لتفتدي المرأة نفسها من زوج لا تريد البقاء معه .
4.3 طلاق اليمين: حيث يحلف الرجل بألا يقرب من زوجته مدة قد تطول أو تقصر رغبة في إذلالها و
إيذاءها". (بن عمر سامية، بن خليف ربيعة، 2016، ص 117).

4. أركان الطلاق:

1.4 الركن الأول: المطلق (الزوج):

" ويعتبر فيه البلوغ والعقل والاختيار والقصد فلا اعتبار بطلاق الصبي، ولا يصح الطلاق المجنون ولا السكران، والا المكروه ولا المغضب مع ارتفاع القصد.

2.4 الركن الثاني: المطلقة (الزوجة):

ويشترط في الزوجية والدوام والطهارة من الحيض والنفاس، اذا كانت مدخولا بها وزوجها حاضرا معها وللو كان غائبا صح الطلاق.

3.4 الركن الثالث: في الصيغة (صيغة الطلاق):

هو اللفظ الدال على حل عقدة النكاح، ويقتصر على طالق تحصيلا لموضع الاتفاق عند الامامية، ولا بخلية ولا برية، ويضاف عند جمهور المسلمين ولو كتابة.

4.4 الركن الرابع: (القصد):

وهو عند الامامية الاشهاد وعند الجمهور القصد حيث قالت الامامية لابد من شاهدين يسمعانه ويعتبر فيهما العدالة والبعض يقول يكفي فيهما الإسلام، ولا تقبل فيه شهادة النساء، وقال الجمهور بأن يقصد النطق بلفظ الطلاق فاذا أراد أن ينادي امرأته باسمها طاهرة فقال لها يا طالقة خطأ لم يعتبر طلاقه ديانة". (مرتضى جواد عواد المدوح، بدون سنة، ص 514).

5. العوامل المؤدية للطلاق:

الفايسبوك وتفكك الأسرة:

ووسائل التواصل الاجتماعي وعلى رأسها «فيسبوك Facebook» أصبحت أقصر الطرق إلى الطلاق والانفصال بين الزوجين، هذا ما خلص إليه عدد من الدراسات الحديثة، أبرزها دراسة أجرتها الأكاديمية الأمريكية لمحامي الطلاق، وأخرى نشرتها صحيفة "الإنديبننت" نقلاً عن جمعية المحامين الإيطالية ويأتي موقع «فيسبوك» في صدارة كافة المواقع، إذ يعد المتهم الأول المسؤول عن ارتفاع نسب الطلاق العالمية، وتشير الإحصائيات إلى أن 20% من حالات الطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية سببها المباشر هو «فيسبوك».

حيث فحصت دراسات مختلفة تأثير شبكات التواصل الاجتماعي، وخاصة الفيسبوك، على الحياة الزوجية للكثير من المستخدمين. حيث قال مستشار العلاقات الزوجية الاسترالي كريستين نورتمن: "التكنولوجيا الحديثة توفر لنا أدوات رائعة، ولكن عندما يصبح استخدامها مفرط وغازي فإنه يمكن أن يؤثر بالفعل على العلاقات الزوجية وخلصت دراسة أخرى والتي نشرت في مجلة CyberPsychology & Behavior أن هناك علاقة كبيرة بين مدة استخدام الفيسبوك ومشاعر الغيرة التي تنشأ في العلاقات الزوجية. الشبكات الاجتماعية قد تخلق "حلقات من ردود الفعل السلبية"، والتي فيها يقوم المستخدم بالدخول للموقع بشكل أكثر تواترا، يقومون بتحميل الصور، ويردون على الرسائل، وهذه الطريقة تسمح بالمراقبة المتبادلة بين الزوجين. والصيغة المفتوحة للفيسبوك تكشف للمستخدمين معلومات التي لم يكن من الممكن لهم معرفتها بأي طريقة أخرى، ويمكن أن يكون لذلك تأثير كبير على العلاقات الزوجية. وبطبيعة الحال، كل موضوع الخيانة الزوجية أصبح أسهل ومتاح أكثر وذلك بفضل الشبكات الاجتماعية. الشبكات الاجتماعية تسمح بالحصول على معلومات كثيرة حول الشخص الذي تهتمون به، والكثير من الناس يبدأون بعلاقة بعد تلقي رسالة "ساذجة" عبر الفيسبوك. (ابتسام المسيحي، 2020، <https://www.radionisaa.ps/article>).

6. اثار مواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك facebook) في زيادة نسبة الطلاق:

اعتبر شبكات التواصل الاجتماعي (Social networks) مواقع الكيترونية يستطيع الناس من خلالها التواصل فيما بينهم، وهي مجتمعات افتراضية تمكن مستخدميها من المشاركة في الأفكار والأراء والتعرف على الأخبار الخاصة بهم، بالإضافة الى تكوين صداقات جديدة، وقد أتاحت تلك التكنولوجيا وفتحت عصرا جديدا من عصور الاتصال والتفاعل (...). وتعد مواقع الفيسبوك من أشهر شبكات التواصل الاجتماعي حاليا (...). الذي أنشأه "مارك زوكربيرج" وزملائه في جامعة هارفارد عام 2004، كما أن الفيسبوك لايزال الشبكة الأكثر استخداما في العالم العربي مقارنة بالشبكات الأخرى. (خالد أحمد عبد الجواد، 2018).

"الفيسبوك" سبب ارتفاع نسبة الطلاق إلى 65 ألف حالة قالت غنية الدالية وزيرة التضامن والأسرة وقضايا المرأة، إن حالات الطلاق في تزايد، مشيرة إلى تسجيل أكثر من 65 ألف حالة طلاق، منها 19% حالة خلع وذلك في سنة 2018، بمعنى أن 13 ألف جزائرية لجأن إلى الخلع، معتبرة أن الجزائر تحتل المركز العاشر عربيا والـ 78 دوليا في حالات الطلاق. وأضافت ردا على سؤال شفهي طرح عليها في المجلس الشعبي الوطني بخصوص ارتفاع عدد حالات الطلاق أنه تم تسجيل 65637 حالة وأن نسبة الطلاق بإرادة منفردة بلغ 48.6% و15% برضى بين الطرفين، و19.8% عن طريق الخلع، و16% حالة تطليق، نافية أن تكون

حالات الطلاق المسجلة في صفوف الشباب فقط، بل هي موجودة حتى في أوساط المسنين، وذكرت الوزيرة أن انتشار مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة وتطور تكنولوجيا الاتصالات مثل "فيسبوك" و"تويتر" و"واتس آب" و"سناب شات"، أثر على تلاحم الأسرة الجزائرية تأثيرا كبيرا بفعل انتشار الوسائط الاجتماعية المختلفة، في الإطار نفسه قالت إن الوزارة بصدد التحضير لبرنامج، وأن هذه الوسائط من شأنها التأثير أكثر فأكثر على استقرار الأسرة الجزائرية، وأنه من الضروري العمل على إصلاح هذا الواقع، وذلك من خلال توعية الشباب المقبلين على الزواج، وتوعيتهم قبل إقدامهم على هذه الخطوة. (مجلة التحرير الجزائري، 2019).

7. النتائج: من خلال هذه الدراسة تم التوصل على جملة من النتائج يمكن تبيانها على النحو الآتي:

- أوضحت نتائج الدراسة عن خصائص وسائل التواصل الاجتماعي المتمثلة في (الاعتماد على المُستخدم، التفاعلية، الاعتماد على قواسم مجتمعية، العالمية، قابلية البحث خلالها، إنشاء هوية افتراضية). أظهرت نتائج الدراسة الى أن هناك أربعة أنواع للطلاق وكل واحد مختلف عن الآخر حسب سناء الخولي تحددها كمايلي الطلاق الرجعي، الطلاق البائن، الطلاق المبرئة (الخلع)، طلاق اليمين.

- بينت نتائج الدراسة أن شبكات التواصل الاجتماعي دور في بناء علاقات تفاعلية والاهتمامات الموضوعية والمعرفية ولكنها في ذات الوقت قد تتضمن اثار سلبية كالطلاق.

- ارتفاع في نسب الطلاق بشكل كبير في المجتمع الجزائري جراء مواقع التواصل الاجتماعي خاصة مواقع الفاييسبوك حتى وصلت الى 65 حالة في عام 2018 .

8. التوصيات: بناء على النتائج التي تم التوصل لها من خلال هذه الدراسة فيمكن تقديم بعض

التوصيات يمكن أن تساهم في الحد من الطلاق الذي كان نتيجته مواقع التواصل الاجتماعي:

- استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل عقلائي ومعقول كي لا تصل بنها النهايات الى السلبية في العلاقات الزوجية.

- انقاذ الأسر التي تعاني من مشاكل بسبب مواقع التواصل الاجتماعي قبل تأزم الأمر وتهيأته بالطلاق الحتمي.

- توعية أفراد المجتمع بمدى خطورة مواقع التواصل الاجتماعي ما يحمله في طياته من اثار سلبية على الفرد وعلى أسرته.

- توعية الشباب المقبلين على الزواج، وتوعيتهم قبل إقدامهم على هذه الخطوة.

- محاربة كل المظاهر السلبية في المواقع الافتراضية، من خلال إعلام آخر أكثر وعي يحارب كل الانعكاسات السلبية على الناحية النفسية والاجتماعية.

9. قائمة المراجع:

- ابتسام المسمي، 2020، كيف تؤثر مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الزوجية؟#~:~text=ووسائل20%التواصل20%الاجتماعي20%وعلى20%رأسها،نقلًا20%عن20%20 جمعية20%المحاميين20%الإيطالية، <https://www.radionisaa.ps/article/16619>
- بن عمر سامية، بن خليف ربيعة، 2016، ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري (رؤية سوسيولوجية)، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد20.
- مجلة التحرير الجزائري، 2019، الفسبوك سبب ارتفاع نسبة الطلاق الى 65 الف حالة، <https://www.altahrironline.dz/ara/articles/328901>
- تهاني أنور إسماعيل السريح، منتظر عبد الله مغامس، 2021، دور مواقع التواصل الاجتماعي في ظاهرة الطلاق، الجزء1، العدد44.
- خالد أحمد عبد الجواد، 2018، علاقة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بمشكلات الأسرة العربية https://ejsc.journals.ekb.eg/article_87056_7e40e4932d19518559222daf79bc0e6 .9.pdf
- شكري عبد الحميد حماد، 2014، أثر وسائل التواصل الحديثة على العلاقات الاجتماعية والأسرية، وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على المجتمع نظرة شرعية اجتماعية قانونية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي لكلية الشريعة، جامعة النجاح الوطنية فلسطين.
- مبارك زودة، 2012، دور الإعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام الثورة التونسية نموذجا، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة باتنة، الجزائر.
- مرتضى جواد عواد المدوح، بدون سنة، كثرة الطلاق في المجتمع أسبابه واثاره وعلاجه(دراسة فقهية واجتماعية)، مجلة الكلية الإسلامية، جامعة البصرة، الجزء2، العدد59.
- هناء حسن سدخان البدري، 2022، ظاهرة الطلاق دراسة في الأسباب والنتائج (دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية)، مجلدة العميد46.

- Ryan Dube, 2020, "Characteristics of Social Networks", socialnetworking.lovetoknow.com, Retrieved 9-12-2020. Edited.
 - Rony Medaglia, Jeremy Rose ,Jeremy Rose ،And Others, 2009 ،"CHARACTERISTICS OF SOCIAL NETWORKING SERVICES " ،www.researchgate.net, Retrieved 9-12-2020. Edite.
- WILL KENTON (4-3-2020), "Social Networking Service (SNS), www.investopedia.com, Retrieved 9-12-2020. Edited.

عنوان المداخلة: وسائل التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على العلاقات الزوجية

من إعداد : د. بن منصور رمضان (أستاذ محاضر ب ، جامعة تيزي وزو)

البريد المهي: ramdane.benmansour@ummtto.dz

الملخص :

مع الارتفاع الكبير لحالات الطلاق والخلق في المجتمع الجزائري في الآونة الاخيرة ، الامر الذي استدعى دق ناقوس الخطر كون هذه الظاهرة اصبحت تهدد البنية والنسيج الاسري والمجتمعي للعائلات الجزائرية.

أمام هذا الوضع ، سنحاول من خلال هذه المداخلة تناول الانعكاسات التي تحدثها مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الزوجية ، خاصة من خلال الاستخدام المفرط لهاته المواقع والتي ولدت شعورا سلبيا لدى الأزواج ما عمق من حدة الخلافات بينهم ، وخلق عدم الثقة بين الطرفين في استخدام هاته المواقع التي تعتبر احد اهم الطرق لتحقيق الخيانة الزوجية .

Abstract :

With the recent high incidence of divorce and immorality in Algerian society, which necessitated the sounding of alarm bells, as this phenomenon has become a threat to the structure and the family and societal fabric of Algerian families.

Faced with this situation, through this intervention to address the repercussions of social networking sites on marital relations, especially through the excessive use of these sites, which generated a negative feeling among spouses, which deepened the differences between them, and created mistrust between the two parties in the use of these sites that It considered one of the most important ways to achieve marital infidelity.

مقدمة:

في خضم التطور التقني والتقدم الصناعي وما تركه من آثار على المجتمع في كافة مجالات الحياة ، إذ تلقي الصناعات التقنية بظلالها على الحياة الاجتماعية لتسهم في خدمة المجتمع من خلال توفير وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات لمواكبة العصر الحديث وقد طال التطور وسائل التواصل الاجتماعي حتى وصلت إلى أعلى مراحل التقدم التقني وما زالت في تقدم مستمر هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد كان لتلك الوسائل وطرق استخدامها انعكاسات مختلفة على كافة الأصعدة فعلى الرغم مما تضيفه من فوائد جمة في استخدامات عدة إلا أن سوء استخدامه له آثاره السلبية التي لا تحصى ولا تعد ومن بين

أخطر تلك التأثيرات أثره على العلاقات الاجتماعية والعلاقات الزوجية تحديداً، فأن تزايد استخدام الأنترنت والانجرار وراء برامجه ومواقعه كوسائل التواصل الاجتماعي ساهم في إثارة العديد من المشكلات الاجتماعية داخل الأسرة التي تمثل نواة المجتمع، وبزيادة المشكلات ما بين الزوجين قد تزايدت حالات الطلاق وتتصاعد نتيجة ما تتركه وسائل التواصل الاجتماعي من انعكاسات سلبية قد تعمل على تعكير الجو الأسري من خلال إثارة الغيرة أو الشك أو الخيانة أو إهناك كاهل رب الأسرة من مصروفات إضافية أو إهمال الأسرة وشؤونها من قبل الطرفين أو من قبل أحدهم إلى المزيد من المشكلات المرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي ، فإلى أي حد تسهم وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير على الحياة الزوجية ؟ وإلى أي مدى تؤثر في زيادة ظاهرة الطلاق؟

1-تعريف مواقع التواصل الاجتماعي

يشير مصطلح التواصل الاجتماعي الى عملية التواصل مع عدد من الناس عن طريق مواقع وخدمات الكترونية توفر سرعة توصيل المعلومات على نطاق واضح ، في حين يشير مصطلح اجتماعي الى احد الحاجات الاساسية التي تقوم عليها طبيعة الحياة البشرية والتي لا يمكن ان يستغنى عنها الناس في حياتهم، اذ تعد فكرة التواصل هي القاعدة التي تقوم عليها مواقع التواصل الاجتماعي على اعتبارها انظمة متراكمة تتضمن مجموعة من القيم والآراء والافكار المشتركة.¹⁰²

يعرف "زاهر راضي" مواقع التواصل الاجتماعي بأنها منظومة من الشبكات الالكترونية التي تسمح للمشارك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها أو جمعه مع أصدقاء الجامعة أو الثانوية. ويمكن القول بأنها مجموعة من الأشخاص الذين يطورون التفاعلات الاجتماعية والتبادلات والمناقشات حول نفس مركز الاهتمام.¹⁰³ يعرفها "ألسون وبويد" بأنها مواقع تتشكل من خلال الإنترنت تسمح للأفراد بتقديم لمحة عن حياتهم العامة، وإتاحة الفرصة للاتصال بقائمة المسجلين، والتعبير عن وجهة نظر الأفراد أو المجموعات من خلال عملية الاتصال وتختلف طبيعة التواصل من موقع إلى آخر.¹⁰⁴

مما سبق يمكن القول ان مواقع التواصل الاجتماعي هي عبارة عن مجتمعات افتراضية تساعد الافراد على تبادل الآراء والافكار في مختلف المجالات وبالتالي خلق بيئة اتصالية تسمح بتبادل الرسائل النصية ، المسموعة والمرئية.

¹⁰² فوزية عبو ، مواقع التواصل واثرها على العلاقات الزوجية ، المجلة الجزائرية لبحوث العلام والراي العام ، المجلد: 03 العدد: 02 ،

2022 ، ص 283.

¹⁰³ راضي زاهر ، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، جامعة عمان، العدد 1 ، 2006 ، ص 23.

¹⁰⁴ محمد العلي صالح، مهارات التواصل الاجتماعي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 27.

2- خصائص مواقع التواصل الاجتماعي

يمكن التمييز بين نوعين من الصفات التي تميز شبكات التواصل الاجتماعي منها صفات متعلقة بالشبكة في حد ذاتها ومنها صفات متعلقة بالفرد المستخدم، وأن تفاعل الميزتين هو الذي يقدم لنا الشكل النهائي الذي تظهر به الشبكات للعالم الخارجي.

1-2 خصائص متعلقة بالشبكة: تتميز شبكات التواصل الاجتماعي بالعديد من الخصائص هي:

التشاركية التفاعلية: فهي تشجع على المساهمات وردود الفعل (التعليقات) من أي مهتم، فالفرد فيها كما أنه مستقبل وقارئ فهو مرسل وكاتب ومشارك، فهي تلغي السلبية المقيتة التي يكون فيها الفرد كمتلقي فقط بل تعطي حيزا للمشاركة الفاعلة.

الانفتاح والعالمية: معظم شبكات التواصل الاجتماعي عبارة عن خدمات مفتوحة لردود الأفعال والمشاركة وتبادل المعلومات والتعليقات ونادرا ما توجد حواجز الجغرافية والمكانية.

التجميع: تتيح شبكات التواصل الاجتماعي فرصة للتجميع بسرعة والتواصل بشكل فعال ويربط ذلك التجمعات اهتمامات مشتركة. الى جانب قليلة التكلفة ، سهولة الاستخدام¹⁰⁵.

المحادثة: تعتمد شبكات التواصل الاجتماعي على المحادثة باتجاهين بعكس وسائل الإعلام التقليدي التي تعتمد مبدأ بث المعلومات ونشرها باتجاه واحد لجميع المتلقين.

2-2 خصائص متعلقة بالفرد المستخدم: تتمثل خصائص شبكات التواصل الاجتماعي وفق المستخدمين لها بما يلي:

التشاركية التفاعلية: إذ يقوم كل شخص بإثراء صفحته في الشبكة بكل المعلومات المتعلقة سواء بشخصية أو المتعلقة بثقافته (لغته، دينه، تقاليده) أو المتعلقة بموطنه من خلال نشر خرائط وصور عن مدينته، أصدقائه، والتي يرغب في إيصالها إلى الطرف الآخر، دون أن يشعر أنه مهدد ذاتيته أو خصوصيته، كما يطلب معلومات عن العضو الآخر، لأن الهدف هو عرض الذات والتعرف على الآخر.

الحضور الدائم غير المادي: حيث لا تتطلب عملية الاتصال الحضور الدائم إذ يمكن للعضو الاتصال بالعضو الآخر من خلال ترك رسالة نصية أو صور أو معلومات ما، أو غيرها من مجالات اهتمام لشخص آخر الذي يمكن أن يرد عليه بنفس الطريقة دون أن يلتقيا في وقت متزامن كما يمكن لهما الاتصال المباشر من خلال الدردشة النصية والدردشة الشفهية.

¹⁰⁵ مشري مرسي، شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية نظرة في الوظائف، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 395، يناير، 2012، ص

الوضوح الهوياتي: هو شيء تلقائي يحدث بين الطرفين لأن الغاية هي التعرف على الآخر وتعريفه بالأنا، حيث أن عملية التسجيل عبر المواقع تتطلب نوعاً من الشفافية في تدوين اسم المستخدم البريد الإلكتروني، إضافة إلى العنوان البريدي ورقم الهاتف، وهي معلومات شخصية عن الفرد المستخدم، يمكن له أن يتشاركها مع أصدقائه عبر الشبكة في حالة ما إذا تولدت الثقة بينهم.

الهوية الرقمية أو المواطنة الرقمية: من أجل التسجيل في شبكات التواصل الاجتماعي يشترط من العضو اختيار اسم مستعار أو رقم سري، وهما بمثابة بطاقة تعريف العضو، كما يتعين على المرشح للعضوية الموافقة على بنود عقد تحدد بموجبه حقوقه وواجباته الرقمية، وبمجرد استكمال إجراءات يسمح له بمباشرة أعماله الرقمية، وبمجرد استكمال إجراءات يسمح له بمباشرة أعماله الرقمية بكل حرية كما يمكن أن تتعرض إلى العقوبات مثل: حذف حسابه الإلكتروني أو تجميده نتيجة للممارسات غير الأخلاقية التي يمكن للفرد الإلكتروني القيام بها.¹⁰⁶

3- أبرز مواقع التواصل الاجتماعي: وفي ما يلي يمكن عرض أهم شبكات التواصل الاجتماعي التي تقدم هذه الخدمات:

الفايسبوك: أو كتاب الوجوه باللغة العربية، هو موقع من مواقع الشبكات الاجتماعية؛ أي أنه يتيح عبره للأشخاص العاديين والاعتباريين كالشركات أن يبرز نفسه، وأن يعزز مكانته عبر أدوات الموقع للتواصل مع أشخاص آخرين ضمن نطاق ذلك الموقع أو عبر التواصل مع مواقع تواصل أخرى، إنشاء روابط تواصل مع الآخرين، وقد أسس هذا الموقع مارك زاكربيرج عام 2004 ويعد الفيسبوك أشهر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بالنظر لعدد المشتركين فيه، وللمزايا الكثيرة التي يقدمها، بالإضافة إلى سهولة الاستخدام. يسهل الفيسبوك على المستخدمين إضافة أصدقاء إلى قائمة أصدقائهم وإرسال الرسائل إليهم، وتحديث ملفاتهم الشخصية وتعريف الأصدقاء بأنفسهم.

ماي سبايس: موقع الكتروني يسمح للمستخدمين بإنشاء شبكات للأصدقاء والاحتفاظ بمدونة شخصية والانضمام إلى مجموعات وتقاسم الصور وأشرطة الفيديو، وفي مقدور مستخدمي شبكة ماي سبايس تكييف صفحاتهم وفق خياراتهم الخاصة باستعمال نظام لغة تأشير النص الفائت، مما يمثل خدمة متميزة لا تقدمها مواقع الشبكات الاجتماعية الأخرى.¹⁰⁷

¹⁰⁶ محمد بوحيزة، شبكات التواصل الاجتماعي، انهيبار المجال العام وصعود الفضاء الافتراضي، الصورة والاتصال، مستغانم، العدد 17، 2016، ص 546.

¹⁰⁷ يحيى سيد احمد و مالفى عبد القادر، اثر شبكات التواصل الاجتماعي على العلاقات الزوجية، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 11 العدد 02، 2002، ص ص 76-77.

التويتير: هو أحد الشبكات الاجتماعية، وهو يسمح لمستخدميه بنشر رسائل قصيرة التي يمكن لمستخدمي التويتير الآخرين رؤيتها، وتُعرف هذه الرسائل بالتغريدات (tweets)، ويمكن لهذه الرسائل أن تشمل حوالي 140 حرف، أو أقل، وتأسس موقع تويتير عام 2006، وكان عدد المشتركين بين مستخدمي تويتير اعتباراً من عام 2008 من 4 إلى 5 ملايين مستخدماً، وكان ثالث أكثر مواقع الشبكات الاجتماعية انتشاراً بعد موقعي فيس بوك (Facebook)، وماي سبيس (MySpace)، وقد استخدم مستخدمي التويتير التطبيق في التواصل الأساسي بين الأصدقاء والعائلة، أو كطريقة للتعريف بحدث معين، أو كأداة لعلاقات العملاء للشركات من أجل التواصل مع المستهلكين.

الانستغرام: يعدّ الإنستغرام أحد شبكات التواصل الاجتماعي، أطلق في أكتوبر عام 2010 ويستخدم لالتقاط الصور الفوتوغرافية والفيديو، وتعديلها، ثمّ مشاركتها، كما أنه يعتبر من تطبيقات التواصل الاجتماعي؛ حيث إنّه مخصّص لمشاركة الصور ومقاطع الفيديو من الهواتف الذكية كغيره من مواقع التواصل، وعندما يُنشئ الشخص حساباً عليه فإنّه يظهر له الملف الشخصي الخاص كله، كما سيتمكن من نشر صورة أو مقطع فيديو، ثمّ يتمّ عرضها على ذلك الملف، ويستطيع المتابعون لهذا الشخص رؤية المنشور، وكذلك سير الشخص مشاركات الآخرين الذين يتابعهم، ومن الجدير بالذكر أنه يمكن التفاعل مع مستخدمي الإنستغرام عن طريق متابعتهم، أو التعليق لهم، والإعجاب بمشاركاتهم، ويوجد أيضاً ميزة الرسائل الخاصة، وحفظ الصور الموجودة عليه.¹⁰⁸

4-دو افع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي

هناك عدة دوافع لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي تجعل الفرد ينتقل من العالم الحقيقي إلى العالم الافتراضي ومن بين هذه الدوافع نذكر ما يلي:

المشاكل الأسرية: تشكل الأسرة الدرع الواقي للفرد حيث توفر له الأمن والحماية والاستقرار والمرجعية ولكن في حالة افتقار الفرد لهذه البيئة المتكاملة ينتج له نوع من الاضطراب الاجتماعي الذي يجعله يبحث عن البديل لتعويض الحرمان الذي قد يظهر مثلاً في غياب دور الوالدين أو احدهما بسبب مشاغل الحياة أو التفكك الأسري.

الفراغ: يعد الفراغ الذي ينتج عن سوء إدارة الوقت أو حسن استغلاله بالشكل السليم الذي يجعل الفرد لا يحس بقيمته ويبحث عن سبيل يشغل هذا الوقت من بينها مواقع التواصل الاجتماعي حيث أن عدد التطبيقات اللامتناهية الذي تنتجه شبكة الفايسبوك مثلاً لمستخدميها ومشاركة كل مجموعة

¹⁰⁸ فوزية عبو ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 285-286.

أصدقاء بالصور والملفات الصوتية يجعل الفايبروبوك خاصة والشبكات التواصل الاجتماعية عامة أحد الوسائل ملئ الفراغ وبالتالي يصبح كوسيلة للتسلية و تصنيع الوقت عند البعض منهم.

الفضول: تشكيل مواقع التواصل الاجتماعي عالما افتراضيا مليئا بالأفكار والتقنيات المتجددة التي تستهوي الفرد لتجربتها واستعمالها سواء في حياته العلمية والعملية أو الشخصية فمواقع التواصل الاجتماعي تقوم على فكرة الجذب وإذا ما توفرت ثنائية الجذب والفضول تحقق الأمر.

التعاون وتكوين الصداقات: سهلت مواقع التواصل الاجتماعي تكوين الصداقات حيث تجمع هذه الشبكات بين الصداقات الواقعية والصداقات الافتراضية فهي توفر فرصة لربط علاقات مع الأفراد من نفس المجتمع أو من مجتمعات أخرى مختلفة بين الجنسين أو بين أفراد الجنس الواحد.¹⁰⁹

البطالة: تعبر عن عملية الانقطاع وعدم الاندماج المهني الذي يؤدي لعدم الاندماج الاجتماعي والنفسي ومنه إلى الإقصاء الاجتماعي، الذي هو نتيجة تراكم العوائق والانقطاع التدريجي للعلاقات الاجتماعية.

إن البطالة من أهم المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الفرد والتي تدفعه لخلق حلول للخروج من هذه الوضعية التي يعيشها حتى إن كانت هذه الحلول افتراضية، فهناك من تجعل منه البطالة واستمراريتها شخصا ناقصا على المجتمع الذي يعيش فيه باعتباره لم يوفر له فرصة للعمل وللتعبير عن قدراته واديولوجياته، كربط علاقات مع أشخاص افتراضيين من أجل الاحتيال والنصب.

التسويق أو البحث عن وظائف: في الواقع مواقع التواصل الاجتماعي لم تعد لمجرد التعارف بل أصبحت أداة تسويقية قوية وفعالة للغاية لأصحاب الأعمال، كونها منخفضة التكاليف أو تضمن سهولة الاتصال بما داخل وخارج مقر العمل بالإضافة إلى سهولة الانضمام إليها والاشتراك بها.¹¹⁰

5-العلاقة الزوجية

تعرف العلاقة الزوجية على أنها رابطة شرعية واجتماعية تجمع بين المرأة والرجل على وجه الدوام والاستمرار بشروط مخصوصة عند أهل العلم والشرع، وهي أيضا كل التفاعلات المتبادلة داخل الأسرة بين الزوج والزوجة والتي تستمر فترة طويلة من الزمن بينهما من خلال الاتصال وتبادل الحقوق والواجبات ومن خلال التواصل الاجتماعي والعاطفي، وهي التفاعل الذي يتم بين الزوجين ويتبادلان فيه الاهتمام والمشاركة والمساندة الاجتماعية والوجدانية، من خلال التواصل والتعاون في أداء الأدوار وفي النشاطات المنزلية والتساند العاطفي القلبي بالحب والحنان والمودة والرحمة .

¹⁰⁹ كترزة بوحني وخديجة لعور، اثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقة الزوجية، مذكرة ماستر في الاعلام والاتصال ، جامعة جيجل ،2019،ص65.

¹¹⁰ مريم لواطى وسعاد حمدوش، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي و اثره على العلاقات الاسرية، مذكرة ماستر في الاعلام والاتصال ، جامعة جيجل ،2019، ص ص 53-54.

كما تعد العلاقة الزوجية أقوى ارتباط معنوي و مادي بين الزوجين و يقوم على أسس ومبادئ وآداب تقوي هذه العلاقة و تنظم الحقوق والواجبات بين الزوجين في ضوء القرآن والسنة بما يحقق مقاصد الزواج السامية ويوفر أسباب السعادة والاستقرار ويحد من مظاهر النشوز والشقاق والتفكك الأسري، فالعلاقة الزوجية السعيدة هي العلاقة الاجتماعية والنفسية التي يحقق فيها الانسان حياة الاستقرار والسكينة وهي رابطة شرعية محكمة بين رجل وامرأة على وجه الدوام والاستمرار وتتعدد بالرضا والقبول الكامل منهما وفق الأحكام المفصلة شرعا.¹¹¹

6-أسس العلاقة الزوجية

للعلاقة الزوجية أسس وقواعد تضبطها يستطيع الزوجان من خلالها المحافظة على الإستمرارية في العلاقة بنجاح، ويمكن تلخيص الأسس فيما يلي:

التقدير: يعتبر التقدير من أهم أسس العلاقة الزوجية، فكلما الزوجين يحتاج إلى التقدير كلاهما للأخر لأن ذلك من شأنه أن يدفع الفرد إلى التسامح وتجنب كل ما من شأنه خلق التوتر والمشاكل، وغياب التقدير يؤدي في الكثير من الحالات إلى تعنت أحد أطراف العلاقة الزوجية.

الاحترام المساواة وحفظ الأسرار: من الطبيعي أن يسود العلاقة الزوجية نوع من الاحترام المتبادل بين الزوجين لأن ذلك من شأنه أن يقوي العلاقة الزوجية، حيث يشير "الفرد أدلر" إلى أهمية الاحترام المتبادل بين الزوجين إضافة إلى المساواة، حيث يصبح كل منهما ملزم بالمساهمة في إيجاد الحلول والعمل على الاستقرار.

الإشباع العاطفي والحب: يؤكد مصطفى غالب أن الإشباع والحب هو إيجاد تلبية لرغبات عاطفية، جنسية أو اجتماعية، فكلما توفر الإشباع العاطفي والجنسي والاجتماعي، بدت ملامح توافقهما الزوجي وتقوي رابطتهما الزوجية.

المودة والثقة: يقول الله تعالى في محكم تنزيله " ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون " ، فالعلاقة الزوجية من أكثر العلاقات التي تتم عن مودة وحميمية بين الزوجين إضافة إلى عامل آخر مهم جدا المتمثل أساسا في الثقة، فبدون هذه الأخيرة تضعف وتضمحل العلاقة الزوجية، فنقص الثقة هو مهد لكل المشكلات الزوجية المتوقعة.¹¹²

7-تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الأسرة والمجتمع

¹¹¹ يحيوي سيد احمد و مالفى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 78.

¹¹² بلعباس نادية ، أنماط الإتصال وعلاقتها بجودة الحياة الزوجية ، رسالة دكتوراه في علم النفس الأسري، جامعة وهران 01، ص 63.

ساهمت التكنولوجيا الجديدة في مزاحمة الأسرة في تنشئة الأبناء وفتحت أبواباً جديدة للأبناء في التخلص من السلطة الأبوية والمجتمعية وظهور اللامبالاة والاعترا ب والخموم وعدم الرغبة في الإنجاز أو تحقيق الأهداف، كما تعارف بين الشباب افتقارهم للرمز القدوة أو المثل الأعلى بسبب القطيعة بين الشباب وبين آبائهم التي أحدثتها التقنيات الحديثة، إذ غالباً ما نجدهم يفضلون قضاء أوقاتهم مع تلك التقنيات لما توفرها من ألعاب وأفلام ومن مواد أخرى قد تدفعهم إلى الخوض في عالم الجريمة والعنف. وعليه ففي الوقت الحاضر تعرض نظام الأسرة إلى الاختلال وعدم التوازن واضطربت العلاقات الاجتماعية بين الآباء وأبنائهم وتفاقم الاضطرابات النفسية، فتراجعت عملية الضبط الاجتماعي، إضافة إلى فقدان الأسرة سيطرتها الفعلية والضببطية والقانونية على أبنائها نتيجة دخول الأنترنت ووسائله المتنوعة.

وعليه بأنه لا ينكر ما لمواقع التواصل الاجتماعية من فضل كبير في مد الجسور بين أفراد الأسرة الواحدة وتسهيل عملية تواصلهم مع بعضهم البعض خاصة بفعل تباعدهم المكاني كارتباطهم بالعمل أو الدراسة في الخارج فهي تتيح سهولة الاتصال بهم وأرسال الرسائل النصية والصوتية وحتى الصورة، وكما هو متعارف عليه فإن عملية التغيير والتقدم الصناعي له الأثر في أحداث التغيير في الجانب الثقافي والاجتماعي، ألا أنه تغيراً يتسم بالبطء والتدريج أي لا يحدث بشكل مفاجئ وسريع، لأنه يحتاج لفترات زمنية متعاقبة حتى يصل إلى التغيير المنشود، والأسرة أيضاً قد تأثرت بفعل هذا التقدم الصناعي والتكنولوجي وأصابتها ما أصابها من تبدل وتغيير في كافة جوانبها الاجتماعية والبنائية وأدوارها ووظائفها، فقيم الأسرة قد تأثرت بذلك لتحل قيم الأسرة النورية والمنعزلة بدلاً من قيم التماسك والترابط الأسري السائدة في الأسرة الممتدة، وكذلك التغيير في قيم الأنجاب وتحديد النسل والتوجه نحو تقليص حجم الأسرة، إضافة إلى امتداد التغييرات لتشكّل العلاقات الاجتماعية الأسرية داخل المنزل الواحد فسيطرة المنفعة والمصلحة الذاتية أصبحت هي السائدة، فانهدمت قيم عدة أو هي بالكاد تُذكر كقيم التعاون والتسامح ومساعدة الآخر التي تعتمد على التواصل اللفظي بين أفراد الأسرة والتي طالها التغيير بفعل التأثير بما تتناقله أو تطرحه تلك الوسائل التقنية (وسائل التواصل الاجتماعي) أو من ثقافات لمجتمعات ذات ثقافات غربية بعيدة كل البعد عن المجتمعات أو الثقافات السائدة في المجتمع العربي، فالتشكيك بالقيم والثوابت الاجتماعية والثقافية والدينية لم يأت من فراغ بل قد اسهم الاحتكاك بتلك الثقافات بذلك وبشكل فائق السرعة.

فأفراد الأسرة أصبحوا أكثر تحرراً أو ربما تمرداً من القيود الأبوية أو قيود الكبار وهم أكثر ميلاً إلى تحقيق ذواتهم بعيداً عن فرض آراء ذويهم بحجج واهيه قائمة على أساس أن العالم في طريقة إلى التقدم والتغير التكنولوجي بفعل التأثيرات الفكرية والسياسية والاقتصادية فحلت الآلات محل الأفراد.

وزيادة على هذا التأثير القوي لوسائل التواصل الاجتماعي، إذ أنها في الوقت الراهن أصبحت الأكثر شعبية بين أفراد المجتمع بل أخذت تمثل نمطاً من أنماط استغلال أوقات الفراغ وتفكك العلاقات الأسرية، إذ أن الأبناء يقضون أوقات تساوي أو تفوق الأوقات التي يقضونها مع أهلهم وأصدقائهم الواقعيين (الحقيقيين) ومازادهم تعلقاً بتلك الوسائل هو حصولهم على المزيد من الترفيه والمتعة مع أصدقائهم في ذلك الفضاء، وعليه تشكل التكنولوجيا أو الثقافة المادية قوى وميكانيزمات دافعة للتغير الاجتماعي و إن كان التغير في الجانب المادي يسير بمعدلات أسرع من التغير في الجوانب الغير مادية للثقافة، ولذا ينشأ عنه تخلف ثقافي وهذا ما أكد عليه العالم (اوجبرن).

في حين يرى (كوتزل Cottrell) في كتابة الموسوم (الطاقة والمجتمع) : بأن المسؤول عن تحديد وتفعيل الطاقة المتاحة عند الإنسان هو التكنولوجيا، إذ تملي عليه ما يمكن فعله أو ما يمكن تحقيقه في المستقبل، كما تعود إليها كل متغيرات العمل من تخصص وتقييم للعمل ووحدات الإنتاج الكبرى، و أن تقدم تكنولوجيا يضمن لنا تحقيق معينة باقل الجهود وبأنفاق اقل و من ثم تهيأ فرص جديدة وظروف جديدة للحياة، وكذلك التقدم في الاتصال يترتب عليه سلبية من المتغيرات التي تتفاعل مع متغيرات أخرى، ومن ثم ينعكس على العلاقات الاجتماعية التي من شروطها الأساسية هو الاتصال والتعاون والتبادل، و أن الراديو مثلاً كمثال على منتجات التكنولوجيا، فإنه يؤثر في قتل أوقات الفراغ لدى الأسر، إضافة إلى غيره من المنتجات التكنولوجية التي لها شأن كبير في إحداث التقليل من التمايز الثقافي بين الطبقات الاجتماعية وبين الجماعات الريفية والحضرية والمحلية.

وعلى الرغم من الإيجابيات التي عكستها التقنيات الحديثة، لأن استخدام الأنترنت ساهم في تقطيع الروابط الأسرية والاجتماعية وبفعل الانشغال الدائم بالأنترنت أصاب أفراد الأسرة الانعزال وتنامت ال نزعات الفردية وافتقاد الأسرة للغة الحوار والاتصال، إضافة إلى انعدام تنظيم الوقت داخل الأسرة و عدم الاستفادة من أوقات الفراغ فتعاني الأسرة من عدم التوازن والاستقرار بفعل غياب مقوماتها الأساسية وغياب عنصر التشاور والتكافل.

كما لعبت التكنولوجيا دوراً مؤثراً بوصفها إحدى عناصر العولمة في إحداث العديد من التغيرات الجسيمة في وظائف الأسرة وأدوارها وأدوار المجتمع والتي لا يحمد عقابها، فالأسرة اليوم باتت تجهد نفسها للحفاظ

على وظائفها الأساسية وهي الحفاظ على إنبائها وتنشئتهم على المبادئ والقيم الأساسية للمجتمع الذي تنتمي اليه في ظل المنافسة الشديدة التي تواجهها من خلال العولمة المتمثلة ب (التكنولوجيا) وما تقدمه من فرص ومنافذ مذهلة وواعدة ومثيرة للحيوية التي ليس لها نظير، فتقف الأسر موقفاً صعباً وهي تفقد مرجعيتها التلقائية فهل تحمي أبنائها وتحفظ بهم فيح رمهم ذلك من إمكانية خوضهم غمار الحياة وحرمانهم من الفرص المتاحة لتحقيق ذواتهم في المستقبل؟! أم تترك لهم حرية التصرف والاستسلام للأمر الواقع والعمل على إعادة توجيه إشباع حاجاتهم إلى الروابط ونشاتها وبنائها ووظائفها فنجد أن الأسرة العربية اليوم والعراقية بصفة خاصة، هي غير تلك الأسرة التقليدية وغير تلك الأسرة النواتية الغربية التي نشأت من النزعة الفردية الراسخة ولا وجود لسلطة الأب أو الأقارب أي نفوذ في ديناميتها الحياتية وبنيتها .

أما الأسرة النواتية العربية والعراقية فهي ما زالت تمر في مرحلة انتقالية فهي نواتية ويظهر ذلك في التزاور وكثافة التفاعل والتشاور والتساند، ألا أن هذه العلاقات قد تأثرت بعالم شبكة الأنترنت الذي ساهم في تنميط مفردات الحياة الاجتماعية فأصبح تنميط للتوجهات والأذواق والتفضيلات، فالتقنيات الحديثة قد ألغت حاجة أغلب أوقاتهم على شاشات هواتفهم وحواسيبهم مكتفين بعوالمهم الكونية وبذلك نسفت التكنولوجيا كل مرجعيات التاريخ والماضي أي لم يعد للكبار من الأبوين دوراً بارزاً في فرض مرجعيتهم لأبنائهم.¹¹³

8- مواقع التواصل الاجتماعي والعلاقة بين الزوجين

الأسرة هي وحدة التفاعل الاجتماعي المتبادل، حيث يقوم كل فرد من أفراد الأسرة بتأدية الأدوار والواجبات الخاصة به، بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لجميع أفرادها، وقد تكون مواقع التواصل الاجتماعي وما تقدمه الأجهزة الذكية البديل أو السبيل لتحقيق الحاجات التي يفتقدها أحد الأزواج في الطرف الآخر ومن هنا يزداد التباعد والجفاء وتكثر الخلافات والتي تؤثر بدورها على المناخ الأسري وهذا ينعكس سلباً على شعور الأبناء بالاستقرار والأمن النفسي.

إن وجود الأجهزة الذكية في البيت واستعمالها بغير عقلانية يهدد ترابط العلاقة الأسرية الحميمة، خاصة عند قضاء أحد أفراد العائلة وقتاً طويلاً أمام الأنترنت، مما يزيد من شك أحد الزوجين في الاستعمال لهذه التكنولوجيا، خاصة بظهور أوقات اجتماعية ومواقع غير أخلاقية لها، مما يؤدي إلى ظهور خيانة زوجية،

¹¹³ زينب فلاح حسن، وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بزيادة ظاهرة الطلاق، مجلة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 26 العدد 9، 2018، ص ص 165-167.

وقد يمتد هذا إلى مراقبة أحد الزوجين لما يتابعه وينشره الطرف الآخر بتأثير من مشاعر الشك وعدم الثقة، أو مشاعر عدم الاهتمام والإهمال واللامبالاة وبرودة العلاقة بين الطرفين.¹¹⁴ وقد ساهم كل ذلك في تدمير الحياة الأسرية بالغرب بنسبة 25% الذي يعرف عنه الانفتاح وعدم التقيد الشديد بالعادات والتقاليد وعدم الالتزام بالتقاليد والعادات والأديان والأفكار والمعتقدات، في نفس السياق خلصت دراسة حديثة أجراها باحثون في جامعتي "كارنيجي ميلون" و"كانساس" الأمريكيتين إلى أن "نشر المعلومات الشخصية على الإنترنت من شأنه أن يلحق الضرر بالعلاقات الرومانسية بصورة تفوق ما يمكن أن يحدثه من أمور إيجابية بخصوص هذه العلاقة، كما كشفت نتائج الدراسة أنه عندما يشارك شخص ما المعلومات الشخصية مع مجموعة كبيرة من الأصدقاء الرقميين على وسائل التواصل الاجتماعي بشكل متكرر، فإن ذلك يؤثر سلبًا على رضا شريكه، وقد يضر بمشاعر العلاقة الحميمة التي تربط بينهما، وأضافوا أن نشر الشخص لمعلومات شخصية أو مهمة لا يعلمها شريك الحياة على مواقع التواصل الاجتماعي من المحتمل أن يجعل شريكه يشعر بأنه مستبعد، أو أن خصوصية العلاقة التي تجمعهما قد لحق بها ضرر، أو أن تفرد العلاقة التي تجمعهما لم يعد كالسابق وأن شريكه أصبح يهمل.

أما في مجتمعاتنا المحافظة التي يغلب عليها غياب الاهتمامات المجتمعية وعدم توفير فرص للشباب للترفيه والتسلية وانتشار البطالة وضعف البنى التحتية وغياب الوازع الديني كل ذلك من شأنه تعظيم شعور الشباب من الرجال والنساء بالفراغ والملل وربما الاكتئاب فيكون الاستخدام السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي سبيلهم الأمثل، وهناك عدة دراسات أثبتت أن المواقع الإلكترونية وخاصة (الفييس بوك) مسؤولة مباشرة في زيادة نسبة الطلاق بنسبة 20% من حالات الطلاق والتي تحدث نتيجة الكشف عن خيانة أحد الزوجين للآخر بواسطة الصور الشخصية والمحادثات الرقمية التي تحتوي على المغازلات وهذه النسبة كانت نتيجة لدراسة أجريت عام 2009 في السعودية عبر استمارة وزعت على المأذونين الشرعيين.

وفي دراسة سعودية أخرى قامت بها الباحثة (الجوهرة بنت فهد آل سعود وتم إجراؤها عام 2009 بعنوان (الاستخدام السلبي للأنترنت)، أظهرت سبب رئيسي في ارتفاع نسبة الطلاق بين الشباب في المملكة كان سبب طلاقهم هو ارتيادهم لغرف الدردشة الذي من شأنه إثارة النزاع الأسري ومن ثم أدى إلى الطلاق.

¹¹⁴ صباح جعفر، تأثير الأجهزة الذكية على التنشئة الأسرية، مجلة التغيير الاجتماعي (2)، جامعة بسكرة، ص 63.

وكذلك توصلت دراسة أخرى قامت بها (زينب حسن) أن نسبة 68% من حالات الطلاق نتجت بسبب تفضيل احد الزوجين للأنترنت على زوجها أو زوجته ، ونسبة 56% ممن شملتهم الدراسة بسبب اهتماماتهم لمتابعة ومشاهدة المواد الإباحية وتفضيها على زوجاته.

وكشفت دراسة إحصائية أخرى في مصر أن 45 ألف حالة طلاق من أصل 75 ألف حدثت بين 2007 بفعل الأنترنت وبسبب انشغال أحد الزوجين عن الآخر وتفضليه الأنترنت، إضافة إلى - عام 2006 تعاقب وتزايد حالات الخيانة الزوجية عبر الأنترنت، وهذا يدل أن وسائل التواصل الاجتماعي واستخداماتها المتزايدة الأخذة بالتزايد وخاصة من قبل الشباب قد أثرت بشكل كبير على الأسرة ونسقتها القيمي وتظهر آثار وسائل التواصل الاجتماعي ومخاطرها على الحياة الزوجية بفعل سوء استخدام تلك الوسائل من قبل الزوجين أو من قبل أحدهما فتتبلور ما بينهما المعاني السلبية كالإهمال وفتور المشاعر والملل أو يحصل الصمت الزوجي نتيجة تصاعد الحالة إلى الخيانة الزوجية والتي غالباً ما تبدأ كخيانة تصويرية وليست جسدية، وما لهذا الأمر من أثر يربط بل يزلزل العلاقة الزوجية فتتهار وتفشل كما خلصت دراسة أسى بقال وعبلة محرز بجامعة الجزائر 02 حول العلاقة بين استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والحياة الزوجية إلى وجود علاقة ارتباطية بين استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وظهور الخلافات الزوجية، وإلى وجود علاقة بين استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وإهمال الواجبات الزوجية داخل الأسرة.¹¹⁵

يبدو ان آثار شبكات التواصل الاجتماعي تظهر مخاطرها على العلاقة الزوجية بفعل الاستخدام اللاعقلاني لشبكات التواصل الاجتماعي من طرف الزوجين فتتولد المشاعر السلبية بينهما مما يؤدي بشكل حتمي إلى الخلافات الزوجية التي بدورها تتسبب في الطلاق والتفكك الأسري.

الخاتمة :

من خلال هذه المداخلة حاولنا التطرق الى الانعكاسات التي تحدثها مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقة بين الأزواج ، باعتبار ان الاسرة هي النواة الاساسية للمجتمع ، حيث اثبتت العديد من الدراسات المنجزة في هذا الموضوع والتي توصلت الى أن مواقع التواصل الاجتماعي كانت سببا في الكثير من حالات التفكك الاسري (الطلاق) في المجتمعات الغربية والعربية على حد سواء ، على اعتبار انه يؤدي إلى ظهور خيانة زوجية، وقد يمتد إلى مراقبة أحد الزوجين لما يتابعه وينشره الطرف الآخر بتأثير من مشاعر الشك وعدم الثقة، أو مشاعر عدم الاهتمام والإهمال واللامبالاة وبرودة العلاقة بين الطرفين.

¹¹⁵ زينب فلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 168.

أمام هذا الوضع الخطير الذي أصبح يهدق خطرا بالعلاقة بين الأزواج ومن ثمة بالأسرة بصفة عامة ، أصبح من الضروري تفعيل دور مختلف المؤسسات سيما منها الدينية في توعية وتوجيه الاسرة بما يناسب ادوار الزوجين وما تقع من مسؤوليات وواجبات مع اخذ الحيطة والحذر من تأثير استخدام الانترنت او وسائل التواصل الاجتماعي بشكل غير مناسب .

قائمة المراجع:

الكتب:

1-محمد العلي صالح، مهارات التواصل الإجتماعي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

المقالات:

2-زينب فلاح حسن، وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بزيادة ظاهرة الطلاق ، مجلة بابل للعلوم الانسانية ، المجلد 26 العدد9 ، 2018.

3-يحياوي سيد احمد و مالفى عبد القادر، اثر شبكات التواصل الاجتماعي على العلاقات الزوجية، مجلة الحوار الثقافي ، المجلد 11 العدد 02 ، 2002.

4-محمد بوحيزة، شبكات التواصل الاجتماعي، انهيار المجال العام وصعود الفضاء الافتراضي، الصورة والاتصال، مستغانم، العدد 17.18 ، 2016.

5-مشري مرسي، شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية نظرة في الوظائف، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 395 ، يناير، 2012 .

6-صباح جعفر، تأثير الأجهزة الذكية على التنشئة الأسرية، مجلة التغيير الإجتماعي (2)، جامعة بسكرة.

7-فوزية عبو ، مواقع التواصل واثرها على العلاقات الزوجية ، المجلة الجزائرية لبحوث العلام والراي العام ، المجلد: 03 العدد: 02 ، 2022 .

8-راضي زاهر ، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، جامعة عمان، العدد 1، 2006 .

الاطروحات والمذكرات :

9-بلعباس نادية ، أنماط الإتصال وعلاقتها بجودة الحياة الزوجية ، رسالة دكتوراه في علم النفس الأسري، جامعة وهران 01.

10-كنزة بوحني وخديجة لعور، اثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقة الزوجية، مذكرة ماستر في الاعلام والاتصال ، جامعة جيجل ، 2019.

11-مريم لواطى وسعاد حمدوش، استخدام مواقع التواصل الاجتماعى و اثره على العلاقات الاسرية،
مذكرة ماستر فى الاعلام والاتصال ، جامعة جيجل ، 2019.

الاسم واللقب : كريمة فوداد

الرتبة العلمية : استاذ محاضر أ

المؤسسة : جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

التخصص : علم السكان –ديمغرافيا-

البريد الالكتروني : foudadkarima@gmail.com

الاسم واللقب : مراد ريمة

الرتبة العلمية : طالبة دكتوراه

المؤسسة : جامعة الجزائر 2

التخصص : علم السكان –ديمغرافيا-

البريد الالكتروني : rma.merrad@univ-alger2.dz

عنوان المداخلة : الاسباب المؤدية للطلاق في المجتمع الجزائري

ملخص : الطلاق من الظواهر الاجتماعية والديمغرافية المعقدة ، ذلك أنه يختلف بالارتفاع والزيادة أو النقصان وهذا على اعتبار التغير الحاصل في المجتمع وأنظمته ، وباختلاف الأماكن والأوساط أيضا ، بمعنى أنا الأسباب المؤدية اليه لا يمكن فهمها إلا بوضعها في إطارها الصحيح وبالنسبة لكل فرد على حدا ، بالنسبة للأسرة ، بالنسبة للعائلة ، محيط الجيرة والأقارب والمجتمع ككل ، وقد تناولت دراستنا من أجل حصر العوامل والأسباب المؤدية للطلاق في المجتمع الجزائري .

الكلمات المفتاحية : الطلاق ، الخلع ، الاسباب ، التوافق الزوجي ، المجتمع

Abstract:

Divorce is one of the complex social and demographic phenomena, because it differs in height, increase or decrease, and this is based on the change that occurs in society and its systems, and in different places and circles as well, in the sense that the reasons leading to it

can only be understood by putting it in its correct framework and for each individual separately, for the family, With regard to the family, the surroundings of the neighborhood, relatives and society as a whole, our study has dealt with in order to limit the factors and causes leading to divorce in Algerian society.

Keywords: divorce, khul', reasons, marital compatibility. society

مقدمة :

تعتبر ظاهرة الطلاق من الظواهر التي تهدد كيان الأسرة والمجتمع ليس فقط لوقوع الانفصال والتفكك في وحدة بذاتها ، وإنما بنشر تلك الصورة النمطية المتشائمة حتى في المقبلين على الزواج ، ناهيك عن أنه يؤدي إلى نتائج وخيمة على وضعية المطلقين وإن كانت المرأة نظريا تعتبر أكثر تأثرا من حيث اعتبار الطلاق مشكلة اجتماعية و اقتصادية بالنسبة لها ، بالإضافة إلى أثاره على الأبناء.

وقد عرفت المجتمعات الإنسانية الطلاق كحدث تابع لنظام الزواج ، ولكن تلك المجتمعات قد اختلفت اسبابه و العوامل المؤدية اليه.

وقد تطلب تنامي الطلاق تنظيرا سوسيوولوجيا لتفسير الظاهرة ، والتي اعتبرت بشكلها الحالي محصلة للتغير الاجتماعي السريع ، والتغير في القيم والعادات وكذلك الأدوار والوظائف المتعلقة بكل فرد .

1- مفهوم الطلاق :

إن الطلاق كظاهرة تشترك في دراستها عدة مجالات و تخصصات في كل منها تأخذ أهمية بالغة فتعددت مفاهيمه حسب هذه التخصصات وعند تحديدنا لمفهوم الطلاق سوف نتطرق إلى مفهومه لغويا ، شرعيا ، قانونيا ، كما نحدد مفهومه عند علماء النفس و الاجتماع و الديمغرافيا فالطلاق في اللغة من طلق يطلق طلاقا و تطليقا ، يقال امرأة طالق و طالقة إذا أطلق صراحها زوجها و فارقها و تركها ، و يقال طلقت البلاد

أي فارقتها¹¹⁶ و مادة الطلاق تدل على الإرسال و الترك و رفع القيد و المفارقة ، مشتقة من فعل طلق أو أطلق بمعنى الترك¹¹⁷

و الذي يعني divertere واشتقت هي بدورها من فعل divortium ومعناه باللاتينية الدوران من ناحية والانقسام والاختراق الذي يتم بين شخصين كانت لهما طريقا واحدة ليأخذ كل منهما طريقا مختلفا تبعدهما عن بعض¹¹⁸ فمن الناحية اللغوية فالطلاق لا يحدث إلا بعد الاجتماع أو الاقتتان أي أن الطلاق يحدث بعد اجتماع المرأة و الرجل (الزوجين) بحدث الزواج.

إن الطلاق قضية اهتم بها الإسلام و عالجها في كثير من النصوص الشرعية ، أما إذا جئنا إلى مفهوم الطلاق شرعا فقد عبر القرآن الكريم على الفراق بين الزوجين بلفظ الطلاق منها قوله تعالى ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ (البقرة ، 229) فالتعريف الفقهي للطلاق هو حل عقد النكاح بلفظ الطلاق و نحوه، أو رفع قيد النكاح في الحال و المال بلفظ مخصوص ، فحل رابطة الزواج في الحال يكون بالطلاق البائن ، و في المآل يكون بالطلاق الرجعي¹¹⁹ و يعرفه القرطبي بأنه " حل العصمة المنعقدة بين الأزواج بألفاظ مخصوصة"¹²⁰

فالطلاق في الاصطلاح يعني فسخ رابطة الزوجية الصحيحة بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه في الحال و المآل من جانب الزوج ، بالنسبة للفظ المخصوص قد يكون صريحا في الطلاق أو الكناية عنه مما يحتاج إلى نية ، و الذي يقوم مقامه الكتابة و الإشارة و الذي يحلها في الحال الطلاق البائن ، و الذي يحلها في المآل هو الطلاق الرجعي و عرفه مصطفى شلبي رحمه الله بقوله: هو حل رابطة الزوجية الصحيحة من جانب الزوج بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه في الحال و المآل¹²¹

إذا جئنا من الناحية القانونية تنحل الرابطة الزوجية في القانون الجزائري بالطلاق أو الوفاة و الطلاق هو حل عقدة الزواج ، يتم بإرادة الزوج أو بطلب من الزوجة بواسطة القضاء، أو بتراضي الطرفين ، المادة 48 من قانون الأسرة الجزائري أو بسبب نشوز احد الزوجين . المادة 55 من قانون الأسرة الجزائري ، أو

¹¹⁶ ابن منظور محمد بن مكرم ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ج 10 ، ط 1 ، ص 227

¹¹⁷ محمد رضا . معجم متن اللغة ، مكتبة الحياة بيروت ، المجلد 3 ، 1959 ، ص 624 .

¹¹⁸ محمود حسن : الأسرة ومشكلاتها ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1981 ، ص 198

¹¹⁹ وهبة الزحيلي : الفقه الإسلامي وأدلته ، الجزائر ، دار الفكر ، ط 1992 ، ج 1 ، ص 7 ، ص 352 .

¹²⁰ عبد القادر بن حرز الله : أحكام الزواج والطلاق ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2005 ، ص 5 .

¹²¹ مصطفى شلبي : أحكام الأسرة في الإسلام . ط 4 ، الدار الجامعية ، 1403 هـ ، 1983 ، ص 491

بالمخالعة وهي الطلاق بتراضي بين الزوجين على مال تدفعه الزوجة للزوج مقابل ما قدمه الزوج لها في الزواج و خسارته بالطلاق . المادة 54 من قانون الأسرة .

أما المادة 49(من نفس القانون) لا يثبت الطلاق إلا بحكم بعد عدة محاولات صلح يجربها القاضي دون أن تتجاوز مدته ثلاث أشهر ، ابتداء من تاريخ رفع الدعوى ، ويتعين على القاضي تحرير محضر يبين فيه مساعي و نتائج محاولات الصلح ، ويوقعه مع كاتب الضبط و الطرفين و تسجل أحكام الطلاق وجوبا في الحالة المدنية بسعي من النيابة المدنية¹²² يحصد الطلاق اهتمام الكثير من علماء الاجتماع و ترجع أهميته من أهمية الزواج الذي يعتبر الطريقة السليمة في إنشاء أسرة و التي تعد هذه الأخيرة نقطة اهتمام بالنسبة لمختلف الدراسات الاجتماعية

كذلك يعرف الطلاق على أنه إنهاء علاقة الزواج القانونية بشكل رسمي و شرعي ، و تختلف الشروط اللازمة لإنهاء العلاقة الزوجية اختلافا بعيدا من ثقافة إلى أخرى ، ومن زمن إلى آخر ، و ما زالت حقوق من الرجال و النساء في إيقاع الطلاق شديدة التباين في بعض المجتمعات .و إن كان يلاحظ أن المجتمعات الغربية أخذت تتحول نحو قبول فكرة انهيار الزواج على نحو لا يمكن إصلاحه يعد مبررا كافيا لإيقاع الطلاق¹²³ من خلال هذا التعريف للطلاق فلم تعد المجتمعات الغربية فقط أكثر تقبلا للطلاق و إنما نفس الحال بالنسبة للمجتمعات العربية و الإسلامية التي أصبحت تعيش الظاهرة في كل وقت و حين و بإعداد معتبرة مما جعل وقعها اخف على أفراد المجتمع ، الطلاق بمعناه الدقيق هو فسخ عقد الزواج القدس الذي وقعه الزوجان البالغان قبل دخولهما إلى نظام الزواج ، و الفسخ يرجع إلى أسباب كثيرة تحول دون استمرار الزواج و الحياة الزوجية¹²⁴ و كثيرا ما يرد في مفهوم الطلاق أهم الأسباب التي تؤدي إلى وقوعه فقد جاء هذا "المفهوم الاجتماعي للطلاق بأنه انفصال عملية الزواج بسبب منصوص عليه دينا و شرعا و قانونا ، و من أهم الأسباب التي تجيز الطلاق هو الزنا و الهجران لعدة سنوات و القسوة و الجنون الذي يكون من الميئوس شفائه " ¹²⁵ .

كثيرا ما يعتبر أن الطلاق و الفصل – الانفصال- مترادفان و الطلاق يختلف عن الفصل séparation أي فصلا للزوج عن زوجته لأسباب معينة "الفصل يعطي الحق للزوجين بالإقامة في أماكن مختلفة شريطة

¹²²مولود ديدان : قانون الأسرة ، دار النجاح للكتاب، الجزائر ، 2005 ، ص.5.

¹²³جوردن مارشال : موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة احمد زايد و آخرون ، المجلس الأعلى للقومية ، القاهرة ، المجلد 2، ط1، 2000، ص916.

¹²⁴إحسان محمد الحسن : علم اجتماع المرأة والعمل .دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر . الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2014، ص.16.

¹²⁵بدوي احمد زكي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان ، 1970 ، ص 37.

عدم زواجهما مرة ثانية لأنهما لا يزالان يحتفظان بمنزلتهما الزوجية¹²⁶ في مقابل الطلاق الذي يعرف أيضا على انه عبارة عن انهيار الوحدة الأسرية ، و انحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها ، عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية .و تتضمن الأنساق الاجتماعية في جميع أنحاء العالم شخصين على الأقل يعيشان معا ، ورغم هذا فكل منهما له احتياجاته و قيمه الخاصة ، و نتيجة لهذا الاختلاف تكون إمكانية الصراع قائمة ومن ثمة تحدث الرغبة في الرحيل الإرادي، و يعتبر الزواج في كثير من المجتمعات عقدا مدنيا يمكن فسخه تحت ظروف معينة¹²⁷ و التعريف السيكولوجي للطلاق هو عدم تقبل أحد الزوجين للآخر ، بحيث ينعدم الانجذاب و الإعجاب النفسي لكليهما و الناجم أساسا عن عدم وجود تفاعل وجداني و مشاعري بين الزوجين مما يؤدي بهما إلى الافتراق نتيجة ضغوط نفسية تمنع احدهما التأقلم و التعايش مع الآخر¹²⁸ و من خلال هذه التعاريف نجدها تتفق في أن الطلاق هو انتهاء الحياة الزوجية بين الرجل و المرأة و يصبح كل واحد منهما مستقل تماما عن الطرف الآخر .

أما الطلاق بالنسبة للدراسات الديمغرافية و السكانية يعد "من الظواهر الاجتماعية المهمة التي تؤثر في التركيب الديمغرافي للسكان ، لأنه يؤدي إلى توقف الحياة الزوجية و قصم عرى الأسرة و لذلك فإن الخصوبة السكانية تقل عادة في المجتمعات التي يرتفع فيها معدل الطلاق لا سيما إذا كانت المدة التي تقضيها المطلقة بين طلاقها و زواجها مرة ثانية مدة طويلة"¹²⁹ بالإضافة إلى أن قياس حجم الظاهرة - الطلاقية - في المجتمع يبقى أمرا جيدا نسبيا تقل درجة مصداقيته نظرا لأنه يحصى كحالات طلاق فقط حالات الانفصال و الهجر المعلنة قانونيا بينما في الواقع نجد كثيرا من الحالات تعاني من الطلاق غير المصرح أو المعلن "إنه في حال العودة إلى حالات الهجر القانونية فقط ، فإن قياسات الطلاقية لا يمكنها طبعاً أن توضح بدقة درجة عدم استقرار الزوجات في مجتمع سكاني ، فالطلاقية بوصفها انعكاسا لحالة التشريعات و تطبيقها ، و بوصفها خاضعة أيضا لحالة الرأي العام ، تفقد الطابع العفوي الخاص بتجليات معظم الظواهر الديمغرافية الأخرى"¹³⁰ .

2- اسباب الطلاق :

¹²⁶ عبد الهادي الجوهري : قاموس علم الاجتماع ، المكتبة الجامعية الحديثة ، الإسكندرية ، ط.1998، 3، ص144.

¹²⁷ سناء الخولي : الزواج و العلاقات الأسرية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1983، ص 7

¹²⁸ معن خليل عمر : علم اجتماع الأسرة ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 1994، ص 23

¹²⁹ عباس فاضل السعدي : المفصل في جغرافية السكان ، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، 2015 ، ص 238.

¹³⁰ رولان برسا : الديمغرافيا الاحصائية ، ترجمة حلا نوفل رزق الله ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ،

الطبعة الأولى ، 1993 ، ص 164

لا يوجد سبب مباشر لتفاقم المشاكل الزوجية و حدوث الطلاق بل عادة ما يكون نتيجة تظافر مجموعة من المتغيرات منها الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و غيرها و تتحدث دراسات الطلاق عن أسباب مختلفة خاصة في المجتمعات العربية ، و قد أدرجت الدراسة الاردنية للدكتور محمد عيسى برهوم أسباب الطلاق " إلى تدخل الأسرة ، و سوء التفاهم ووجود نساء أخريات ، و مشاكل جنسية ، و مشاكل إقتصادية و العقم و غياب الزوج"¹³¹ و في دراسة أخرى لبعض خصائص المطلقين الإجتماعية في الرياض نجدها ترجع الطلاق " إلى عدم التوافق ، و تدخل الأهل و سوء معاملة الزوجة ، و عدم اهتمام الزوجة بشؤون المنزل ، و كثرة مطالب الزوجة ، و عدم الإنجاب ، و عدم رغبتها العيش مع أهل الزوج ، و فارق السن ، و مرض لا يستطيع معه العشرة ، و الزواج من امرأة أخرى و بسبب أخلاقي، و إختلاف العادات و التقاليد ، و وجود أولاد للزوجة من زواج سابق... إلخ"¹³²

و قد توصلت الباحثة مسعودة كسال في دراستها عن الطلاق في المجتمع الجزائري " أن أسباب الطلاق عديدة و متداخلة و متشابكة فيما بينها ، تتفاعل مع بعضها البعض لتؤدي في النهاية إلى إحداث الطلاق منها ولكن مع إختلاف هذه الأسباب من مجتمع إلى آخر و من بيئة إجتماعية إلى أخرى ، و مع غلبة عامل على آخر فيها ، لإختلاف الخصائص الاجتماعية و الثقافية ، خاصة بين هذه المجتمعات"¹³³

و من هذه الأبحاث نخرج بنتيجة مؤاها أن أسباب الطلاق لا يمكن حصرها وبخاصة مع قلة البحوث ، بالرغم من أننا وجدنا الدراستين الأوليتين الأردنية و السعودية ، قد تحدثتا عن أسباب متقاربة كسوء المعاملة ، و تدخل الأسرة ، مشاكل جنسية و وجود زواج سابق و امرأة ثانية ، كما أنه مما لاشك فيه فإن أسباب الطلاق تختلف بالاختلاف الافراد والأسر و المجتمعات و من الناحية النظرية فإن الطلاق له أسباب عدة يمكن حصر أهمها.

أ- العنف الأسري و العنف ضد الزوجة: بشكل عام يكون الزواج المتوتر و المتصدع والذي يسوده العنف ، من المشكلات الرئيسية التي ترفع من معدلات الطلاق حتى و إن لم يكن موجها للزوجة نفسها ، و كان حكرا على الأبناء في صورة القسوة في التربية و الإيمان بمبدأ العقاب الشديد الصارم و العنف ضدهم و الذي يتحول إلى صراع بين الوالدين أنفسهم ، و إلى دائرة عنف مغلقة تنتهي بالتفكك الأسري و الطلاق

¹³¹ محمد عيسى برهوم : مكانة المرأة الاجتماعية و الطلاق في الأردن ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الأول ، السنة الخامسة ، أبريل ، 1977 ، ص 27 .

¹³² فهد نايب الثاقب : أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 24 ، العدد 3 ، 1996 ، طريق ، ص 52 .

¹³³ مسعودة كسال : مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 99 ، 100 .

ويندرج تحت هذا العامل أسباب أخرى، إذ أن العنف الأسري و المستعمل مع الزوجة ، يعود إلى الوضع الإقتصادي ، والإختلاف بين الزوجين في المستوى الإجتماعي و الثقافي ، مع أن الاختلاف لا يمكن ان يكون سببا مباشرا في الطلاق " يجب ان يتم الاختيار على أساس التوافق الفكري و التقارب الثقافي في سلوك الافراد يختلف باختلاف المجتمعات و التفاوت الثقافي يخلق توترات تؤدي الى خلل في العلاقة بين الزوجين ، و تكون الراحة و الطمأنينة أكثر احتمالا بين الأزواج ذوي الخلفية الاجتماعية المتقاربة ، فالتشابه يعمل على خفض التوترات بنسبة ملحوظة "134 لكن الإختلاف اليومي والكثير لا يكون عاملا للطلاق ما لم يتدخل عامل الحسم ، و هو العنف سواء بفرض الرأي عنوة أو باعتبار المسببات السابقة ضاغطة لاستعمال الزوج العنف ضد الزوجة حيث " اشارت العديد من الدراسات الميدانية لمنظمات انسانية غير حكومية أن امرأة واحدة على الأقل من كل ثلاث، تتعرض للضرب أو للاكراه و الاهانة في كل يوم من أيام حياتها"135 .

وقد تعرضت النساء في الماضي إلى أسوء العنف مع غياب المعرفة بالحقوق و الواجبات ، أما تغير التشريعات و منح الحقوق أكثر للمرأة و خروجها للعمل أصبحت المرأة غير مضطرة لإحتمال قسوة الرجل "مع كل هذه التغيرات و ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة أدى إلى خروجها للعمل و أصبحت تؤمن معاشها اعتمادا على الدخل الشهري و حلت الشراكة بين الزوجين وحل التفاهم و تبادل الرأي في تسيير شؤون الأسرة خاصة الحضرية "136 و بالتالي ترفض العيش خاضعة لرغبات الزوج التي يفرضها عليها .

ويكون العنف أكثر الأوضاع صعوبة عليها ولذلك فهي لن تكثر بطلب الطلاق نتيجة هذا الوضع أو أنها لن تتردد في الرد على استفزازات الزوج لدفعه إلى القيام بهذه الخطوة .
إن عمل المرأة لا يعتبر عاملا منفصلا مسببا للطلاق إذا لم يقترن مع ظروف قاسية تعانها مع الزوج يأتي العنف في مقدمتها " و قد يذهب بعض الباحثين الى القول بأن استقلال المرأة الاقتصادي في المجتمع الحديث أدى إلى توازن القوى بين الجنسين في الأسرة ، و لكن اصطلاح توازن يبدو ساذجا و بسيطا جدا ، لأن الرجل ظل حتى مع تغير مركز المرأة الاقتصادي و الاجتماعي صاحب السيادة في الأسرة "137 و كثيرا ما تكون تمارس السيادة من قبل الرجل مع نوع من العنف و نظرة دونية للمرأة .

134 ندى ذبيان: الطلاق ومشكلات الزواج، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2009، ص 62.

135 محمد سيد فهمي: العنف الأسري، دار الكتب و الوثائق القومية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 98.

136 محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990، ص ص 88-89.

137 محمد عاطف غيث و إسماعيل علي سعد: المشكلات الاجتماعية بحوث نظرية و ميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر

2012، ص 136.

ب- أزمة السكن وتدخل الأسرة: تعتبر أزمة السكن من الأسباب الهامة للطلاق إذ أن الإحتكاك المستمر بين أهل الزوج و الزوجة يخلق مشكلات كبيرة ناهيك عن المشكلات التي تحدث بين الزوجين أنفسهم ، فمن خلال دراسة اجريت من طرف الباحث "قروشين" في المجتمع السوفياتي ، توصل فيها إلى أن 19.5% من المطلقين الذين سئلوا قدموا هذا السبب و اهتموا تدخل الأولياء في الحياة الشخصية للزوجين فالسكن مع الأهل يطرح مشاكل عديدة للزوجين ، نظرا للصراع الذي يقوم بين الزوجة و الحماة من جهة وبين الزوجة و الزوج بسبب ذلك من جهة أخرى ، و يدعمه نقص الحرية التي يشعر بها الزوجان أو بالأحرى عدم شعورهما بالحياة الزوجية ككل نتيجة سكنهما مع أهل الزوج لا سيما إذا كانت أسرة كبيرة¹³⁸ هذا النمط من الأسرة الممتدة الذي لا زال ينتشر في مختلف المجتمعات العربية رغم أنه يعد ميزة "المجتمع التقليدي و الذي يخضع لمبدأ التماسك الأسري تربطهم روابط عديدة و مختلفة كرابط الدم و روابط القرابة المتواصلة التي تضم مجموعة العائلات ، هذه الروابط سمحت بأن تجعل العائلات تكبر أكثر فأكثر من حيث عدد أفرادها الذين يقاسمون نفس المسكن و المعيشة الذي يعطي للأسرة الممتدة تطلعاتها الاجتماعية المشتركة و تعبئتها الملموس"¹³⁹

و في دراسة محمد عيسى برهوم بينت "أن تدخل أسرة الزوج هو السبب الرئيسي للطلاق إذ بلغت نسبة المطلقات بهذا السبب 33% و أما السبب الثاني الذي يأتي في الدرجة الثالثة فهو سوء التفاهم و فقدان المشاعر الصادقة من قبل الزوج اتجاه زوجته"¹⁴⁰ ثم أن أفراد العينة قد أعطين أهمية كبرى لتدخل أسرة الزوج في وقوع الطلاق بل و ذهبن إلى أبعد من ذلك في جعله السبب الأول و الوحيد في وقوع الطلاق و يصدق هذا على الأزواج الذين سكنوا مع أسرة الزوج بعد الزواج والذين سكنوا وحدهم في بيوت مستقلة

"141"

و نجد أن عامل السكن وتدخل الأسرة يتماشيان مع بعضهما البعض ، إذ أن انفصال الإبن بمنزل مستقل يقلل تدخل الأهل في حياته الشخصية ، و يخفف من حدة التوتر بينهما ، بينما وجودهما في مسكن واحد يجعل الأخطاء التي ترتكبها الزوجة أمام أعين الحماة التي تكثر من الملاحظة و الإنتقاد و تعمل على هدفتها . وكلتا هاتين تريان أن هذا الشخص هو ملكية خاصة لكل واحدة ، وتخافان من استحواذ أي منهما

¹³⁸ فاصولي زينب: عوامل الاستقرار الزوجي (دراسة لعينة من النساء في الولايات الجزائرية، بومرداس، تيزي وزو)، إشراف جويذة عميرة ، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع العائلة و السكان ، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا ، جامعة الجزائر ، 2013، ص 192 .

¹³⁹MuriceBornens:Statut personnel et famille au Maghreb de 1940 à nos jours .Paris .la Haye edition.1977. p614

¹⁴⁰ محمد عيسى برهوم : مرجع سابق ، ص ص 25-26.

¹⁴¹ نفس المرجع : ص ص 25-26.

عليه و بالتالي الزوج يبقى تحت ضغوط إثبات النفس و الأحق والأجدر منهما بحبه و في النهاية يفقد صبره و يتخلص من الزوجة بالطلاق ارضاء لأمه.

و منه أيضا يأتي العقم لدى الزوجين كسبب لتوتر العلاقة الزوجية ، عادة ما يتدخل الأهل لمحاولة اقناع الزوج بالتخلي عن زوجته في حالة عدم الإنجاب ، و في كثير من الأحيان تتحمل الزوجة وزر هذه المشكلة وحدها "و من الأسباب التي قد تؤدي إلى الطلاق هو عقم أحد الزوجين و طبعا يأتي هذا القرار من طرف الزوج بعد ثبوت عقم زوجته.لأنه في معظم الأحيان عندما يكون العقم من الرجل فإن الزوجة تتقبل الوضع و تفضل الاستمرار مع زوجها بدون أطفال على أن تطلب الطلاق"¹⁴²

ج- المشكلات الجنسية : المشكلات الجنسية من العوامل الرئيسية في الطلاق إذ أنها ترفع من حدة الخلافات بين الزوجين وعدم الرضا عن علاقتهما و التطلع للخارج بالخيانة أو الزواج الثاني ، والتي تعد بدورها عوامل مسببة للطلاق "فإن عدم التوافق الجنسي بين الزوجين يؤدي إلى إزدياد درجة الخلافات بين الزوجين و وصولهما إلى نقطة يصعب معها التوافق و يصبح لا مناص من حل رابطة الزواج"¹⁴³ وبما أن الزواج يقوم على أساس إعفاف النفس فإن الأزواج الذين يعانون من مشكلات جنسية مع طرفهم الثاني لا يترددون في فك رابطة الزواج ، وخوض تجربة جديدة و الأبعد من هذا أن الكثير من الأزواج لا يتنازلون في اختيار شريك حياتهم من الشخص الأكبر جمالا و جاذبية لتحقيق متعة غير منقوصة ولهذا فالزواج ينفار بمجرد تقصير بسيط و مشكلة عابرة ، و هذا إن دل على شيء فهو يدل على أساس علائقي غير متين ، " و كما يرى كبريدك 1991 أن الجنس مثل الكريمة توضع فوق الكعكة في العلاقة الجيدة فإذا كانت العلاقة جيدة فإن الجنس يزيد من استقرارها و يرفعها إلى أعلى مستوى ، ولكن إذا كانت العلاقة ضعيفة فإنه لا يجدي زيادة الكريمة و إنقاصها فالرضا الجنسي غالبا ما يرتبط بالرضا الكلي عن العلاقة "¹⁴⁴ و تشير المشكلات الجنسية إلى مشكلات أعمق كعدم التوافق النفسي إذ كثيرا ما يشتكي الأزواج بأنهم غرباء عن شركاء حياتهم بالرغم من القرب المادي و الجسدي ، وقد يصل الأمر إلى عدم تفهم ظروف الطرف الآخر كالتعب و الإرهاق و إعتبارها تقريبا من الإهتمام والحب.

وقد يأخذنا هذا الموضوع إلى ما يحدث بين الأزواج بسبب هذه المشكلات كالغيرة و التي تعمل على فك رابطة الزواج نتيجة الاستمرار في إثارة المشاحنات "ففي دراسة أجراها الباحثان Gayford,Gells يذكران

¹⁴² رشيدة سبتي : ظاهرة العقم (دراسة نفسية اجتماعية)، دار التنوير، الجزائر ، 2013، ص116

¹⁴³ محمد عاطف غيث : تطبيقات في علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 232.

¹⁴⁴ كلتوم بلمبوب : الاستقرار الزواجي ، سلسلة الدراسات المنشورات الحبر، بني مسوس، الجزائر، 2006، ص 155.

أنه الحالات التي درسها كانت الغيرة هي السبب الأول لتدهور العلاقات بين الزوجين¹⁴⁵ وكانت سببا مباشرا في حدوث الطلاق .

د- الزواج المبكر ومدة الزواج: "يعتبر الزواج المبكر من أهم أسباب الطلاق وله تأثير مباشر على النواحي النفسية والاجتماعية وهو يؤدي إلى تراجع فرصة التعليم والتوقف عن تنمية القدرات الفكرية واكتساب المهارات ، كما يسبب عدم إشباع الحاجات النفسية كالحب لأن الفتاة أو الشاب في مرحلة المراهقة غير قادرين على اتخاذ القرار الحكيم المتعلق بالناحية العاطفية كما أن تهيئة الفتاة لتكون زوجة و أما مسألة ضرورية¹⁴⁶ وكثيرا ما يعد الزواج المبكر صفة تمتاز بها المجتمعات والأسر التقليدية التي كانت سائدة في الماضي وقد توصلت الدراسة التي أجراها مركز البحث (CENEAP) في الوسط الريفي عن تأثير سن الزواج في معدلات الطلاق فنجد "أن معظم المطلقات 71.9% متزوجات في سن دون 15 سنة و 18.4% عند المتزوجات في سن بين 16 و19 سنة و تنخفض نسبة الطلاق إلى 1.5% عند المتزوجات في سن بين 25 و29 سنة"¹⁴⁷ ونلاحظ من خلال هذه النتائج أنه هناك تناسب عكسي بين معدلات الطلاق وسن الزواج بالنسبة للمرأة فكلما انخفض سن الزواج يتبعه ارتفاع في معدل الطلاق والوضع لا يختلف بالنسبة لمعدلات الطلاق بالنسبة للرجال "أما عن تأثير سن الزوج على الطلاق فنجد 31.0% من المطلقات تزوجن بزواج عمره بين 16 و 19 سنة و أقلها عند النساء المتزوجات بزواج سنه بين 35 و39 سنة بنسبة 1.9%"¹⁴⁸ وقد يكون الزواج المبكر سببا في حدوث الطلاق بالنسبة لكل من الزوج و الزوجة للعدم قدرتهما على تحمل مسؤولية إنشاء أسرة و عدم تقديس الرابطة الزوجية و نقص الدراية الكافية لكل منها لحقوقه و واجباته اتجاه الآخر "نتيجة لدراسة مقارنة أجريت في عدة مجتمعات تبين فيها ، أن النساء اللاتي تزوجن مبكرا يكن أكثر عرضة للطلاق من غيرهن حيث وجد أن أعلى نسبة للطلاق في العالم وقعت عندما كان سن الزواج بالنسبة للفتيات 18 عام فأقل أما بالنسبة للذكور فقد تبين أن الزواج أقل من 20 سنة يولد المرض و الهم والطلاق فمن 20 إلى 25 عام ستكون ارجحية انحلال الأسرة بنسبة 67.8% وتقل هذه النسبة بعد ذلك إلا أن الطلاق يظل محتملا في مختلف الأعمار"¹⁴⁹ ويعود السبب كذلك إلى نقص

¹⁴⁵ ندى ذبيان : مرجع سابق، ص 64

¹⁴⁶ نفس المرجع ، ص 66

¹⁴⁷El Hadi Makboul :Femme Rural Et Développement,In Revue Du CENEAP, N°23 , Alger ,2001,P98

¹⁴⁸Ibid ,P 106 .

¹⁴⁹محمد عاطف غيث : تطبيقات في علم الاجتماع ، الاسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، ص ص 288، 289 .

الخبرة بين الزوجين وسوء الاختيار " حيث أن سوء الاختيار في الزواج وقيامه على أسس غير واضحة كأن يقوم على دافع الحب المثالي أو المنفعة أو التغيرير أو التوريط ¹⁵⁰

و من الممكن إرجاعها إلى الاصطدام بالحياة الواقعية و الاحتكاك بالمشكلات الأسرية والمسؤولية الملقاة على عاتق الزوجين بعد أن كان يتكلان على والديهما وهذا ما يفتح الباب أمام تدخل أفراد الأسرة في حياتهما الشخصية ، و الدخول في الصراعات التي تنجر عن ذلك وقد كشفت السيدة "مداني نسيم" ناشطة في الجمعية الوطنية" المرأة في اتصال " أن 90% من الشكاوي و المشاكل الأسرية التي استقبلوها تعلقت بظاهرة طلاق الأزواج الجدد حيث اتصلت بمقر الجمعية العشرات من الفتيات في سن العشرين و مادون ذلك كن عرضة إلى الطلاق بعد أشهر قليلة من الزواج " ¹⁵¹ و هذا يقودنا إلى تجاوز السن المبكر الذي ثبت فعلا أنه من العوامل الأساسية لحدوث الطلاق إلى مدة الزواج "وتسجل المحاكم الجزائرية سنويا 14 ألف حالة طلاق لزواج لم يتعد ثلاثة أشهر عادة ما يبدأ في الصيف و ينتهي في الشتاء ، تكون الدعوة منفردة من طرف الزوج بينما تسجل 10 آلاف حالة بالتراضي مقابل 3500 حالة خلع هذا ما كشفت عنه إحصائيات وزارة العدل ¹⁵² و تبقى هذه الظاهرة عامة في المجتمع العربي الذي يعرف حالات طلاق بالجملة من هذا النوع .

و في دراسة ديمغرافية للباحثة Marika Jalovaara للمجتمع الفنلندي بأوروبا الشمالية التي نشرت عام 2002 بعنوان مخاطر الطلاق حسب مدة الزواج " و استخدمت فئات 5 خمس سنوات لوحظ أن الفئة الأولى حيث عاش الزوجان في حياة أسرية مدتها 5 سنوات كان الطلاق مرتفعا في هذه الفئة و مع إطالة مدة الزواج تنخفض حالات الطلاق أو يخف خطر حدوث الطلاق " ¹⁵³

وقد أرجعت الباحثة مسعودة كسال الطلاق المبكر إلى " كون الفترة الأولى من الحياة الزوجية فترة صعبة جدا بالنسبة للزوجين إذ تظهر فيها اختلافات كبيرة حتى تستقر حياتهما الزوجية ، لكن صغر سنهما وعدم نضجها العاطفي عموما ، قد لا يسمح لهما بذلك وبالتالي يطلب أحدهما أو كلاهما الطلاق " ¹⁵⁴

¹⁵⁰ جريدة الشروق الجزائرية اليومية ، الأربعاء 10 فيفري 2010، العدد 2846، ص 11.

¹⁵¹ جريدة الشروق :مرجع سابق ، ص 11.

¹⁵² جريدة الشروق :مرجع سابق ، ص 11.

¹⁵³ بهاء الدين خليل تركية:مرجع سابق،ص229

¹⁵⁴ مسعودة كسال :مرجع سابق ، ص 55.

فيما أرجعت رئيسة المرصد الجزائري للمرأة السيدة شائعة جعفري " حيث أنها عايشة عشرات الحالات الجامعيات وفتيات مادون العشرين من العمر تحولن إلى مطلقات بعدد الأسباب منها ما يتعلق بالجري وراء الماديات ، و محاولة تقليد المسلسلات و الأفلام وعدم وجود مؤهلات للزواج لكثير من الشباب الذين يستقيلون من وظيفتهم عند أول عثرة فتراهم يطلقون زوجاتهم لأتفه الأسباب منها ما يتعلق بالشكل و المزاج"¹⁵⁵

تعد هذه الأسباب و أخري لانحلال أسى رابطة تجمع بين الرجل و المرأة التي تنص عليها مختلف الديانات السماوية الزوجية التي يجب أن تكون أسى علاقة بين الرجل و المرأة و قد يكون في كثير من الحالات نتج منها عددا من الأبناء.

قائمة المراجع :

- 1- ابن منظور محمد بن مكرم .لسان العرب ، دار صادر، بيروت ، ج10، ط1.
- 2- محمد رضا .معجم متن اللغة ، مكتبة الحياة بيروت ، المجلد 3 ، 1959.
- ¹ محمود حسن : الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1981.
- ¹ وهبة الزحيلي :الفقه الإسلامي وأدلته ، الجزائر، دار الفكر ، ط1992، ج1، ج7.
- ¹ عبد القادر بن حرز الله : أحكام الزواج والطلاق ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2005.
- ¹ مصطفى شلبي : أحكام الأسرة في الإسلام . ط4 ، الدار الجامعية ، 1403هـ ، 1983.
- ¹ مولود ديدان : قانون الأسرة ، دار النجاح للكتاب، الجزائر ، 2005 .
- ¹ جوردن مارشال : موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة احمد زايد و آخرون ، المجلس الأعلى للقومية ، القاهرة ، المجلد2، ط1، 2000.
- ¹ إحسان محمد الحسن :علم اجتماع المرأة والعمل .دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر . الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2014.
- ¹ بدوي احمد زكي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان ، 1970.
- ¹ عبد الهادي الجوهري : قاموس علم الاجتماع ، المكتبة الجامعية الحديثة ، الإسكندرية ، ط1998، ج3.
- ¹ سناء الخولي :الزواج والعلاقات الأسرية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1983.
- ¹ معن خليل عمر : علم اجتماع الأسرة ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 1994.

¹⁵⁵ جريدة الشروق : مرجع سابق ، ص 11.

- ¹عباس فاضل السعدي : المفصل في جغرافية السكان ، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، 2015 .
- ¹رولان برسا : الديمغرافيا الاحصائية ، ترجمة حلا نوفل رزق الله ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1993 .
- ¹محمد عيسى برهوم : مكانة المرأة الاجتماعية و الطلاق في الأردن ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الأول ، السنة الخامسة ، أبريل ، 1977 .
- ¹فهد ثاقب الثاقب : أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 24 ، العدد 3 ، 1996 ، طريق .
- ¹مسعودة كسال : مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
- ¹ندى ذبيان : الطلاق و مشكلات الزواج ، دار رسلان ، دمشق ، سوريا ، 2009 .
- ¹محمد سيد فهي : العنف الأسري ، دار الكتب و الوثائق القومية ، الإسكندرية ، مصر ، 2012 .
- ¹محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1990 .
- ¹محمد عاطف غيث و إسماعيل علي سعد : المشكلات الاجتماعية بحوث نظرية و ميدانية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2012 .
- ¹فاصولي زينب : عوامل الاستقرار الزوجي (دراسة لعينة من النساء في الولايات الجزائرية ، بومرداس ، تيزي وزو) ، إشراف جويدة عميرة ، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع العائلة و السكان ، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا ، جامعة الجزائر ، 2013 .
- ¹رشيدة سبتي : ظاهرة العقم (دراسة نفسية اجتماعية) ، دار التنوير ، الجزائر ، 2013 .
- ¹كلتوم بلمهوب : الاستقرار الزوجي ، سلسلة الدراسات المنشورات الحبر ، بني مسوس ، الجزائر ، 2006 .
- ¹محمد عاطف غيث : تطبيقات في علم الاجتماع ، الاسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، ص ص 289 ، 288 .
- ¹جريدة الشروق الجزائرية اليومية ، الأربعاء 10 فيفري 2010 ، العدد 2846 ، ص 11 .

مراجع باللغة الاجنبية :

¹El Hadi Makboul :**Femme Rural Et Développement**,In Revue Du CENEAP, N°23 , Alger ,2001,P98

¹Ibid ,P 106 .

¹MuriceBornens:**Statut personnel et famille au Maghreb de 1940 à nos jours** .Paris .la Haye edition.1977. p614

عنوان المداخلة: قراءة سوسيولوجية في اسباب تنامي ظاهرة الخلع في الجزائر.

من إعداد: أ/ بودان كوثر / أ/ حمار سامية

تخصص: علم اجتماع الانحراف والجريمة

جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف

ملخص :

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على ظاهرة الخلع في المجتمع الجزائري ، باعتبار انها ظاهرة نمت و تطورت في الأونة الاخيرة بشكل كبير ، وهذا يجعلنا نتساءل هل الخلع يهدد بناء الاسرة و ترابطها ، ام انه حل للقضاء على هذه المشاكل؟ و لذلك سنحاول التعرف على اسباب الخلع في المجتمع الجزائري وتفسيره وفقا لنظريات السوسيولوجية ، كم سنتناول تعريف الخلع من الناحية القانونية و من الناحية الشرعية ، حيث سنبين احكامه و اركانه و اسبابه و وقته و فائده .

الكلمات المفتاحية : الخلع ، اسباب الخلع – النظريات السوسيولوجية – تعريف الخلع شرعا – تعريف الخلع قانونا .

summary:

Through this research paper, we will try to shed light on the phenomenon of khula' in Algerian society, given that it is a phenomenon that has grown and developed greatly recently, and this makes us wonder whether khula' threatens the family structure and its interdependence, or is it a solution to eliminate these problems? Therefore, we will try to identify the causes of dislocation in Algerian society and its interpretation according to sociological theories.

Keywords: Khul', causes of Khul', sociological theories, legal definition of Khul', legal definition of Khul'.

مقدمة :

تعد الاسرة من أهم مؤسسات المجتمع ، لأنها مرآة المجتمع ككل فهي التي تعمل على استمرارية النسل و تعمل على ترسيخ قيم و عادات المجتمع و ثقافته ، كما انها تصون النفس من الفواحش و تمكن الرجل و المرأة من تحقيق الاستقرار العاطفي و الجنسي ، كما ان الاسرة تزود المجتمع باليد العاملة و الفاعلة على تطويره ، و لكن في الحقيقة لا تكون الاسرة متكاتفة و مستقرة الا اذا كان الزوج و الزوجة على توافق و انسجام ، في حالة و جود خلافات و مشاكل و احتمالات بينها فهذا يؤدي الى تشتت الاسرة و تفككها ، و

قد يحدث هذا التفكك بالطلاق وفيه يطلق الرجل المرأة دون الرجوع الى رأيها ، و هناك الطلاق بالتراضي و فيه يتفق الزوجين على الطلاق ، و الطلاق لضرر و فيه تطلب المرأة الطلاق لأنها متضررة من الزوج سواء جسديا او نفسيا و يحق لها أخذ حقوقها كاملة بعد الطلاق ، أما الخلع فهو أن تطلب المرأة أن تفك الرابطة الزوجية وذلك بإعطاء الرجل العوض و هو المهر ، و قد يكون الخلع بالتراضي ايضا ، و تلجأ اليه المرأة في حالة تعنت الرجل و رفض تطليقها ، و يرجع الخلع لأسباب كثيرة سنحاول التعرف على بعضها من الاجابة على التساؤلات التالية :

1- ماهو الخلع شرعا و قانونا (لغة و اصطلاحا)؟ و كيف يتم الخلع ومتى ؟

2- ماهي النظريات السوسولوجية المفسرة لظاهرة الخلع ؟

3- ماهي اسباب الخلع من وجهة نظر علماء الاجتماع ؟

4- ماهو حجم ظاهرة الخلع في الجزائر ؟

5- ما هي اهم المقترحات لتخفيف من ظاهرة الخلع ؟

أولا- تحديد مفهوم الخلع (شرعا و قانونا)

1- تعريف الخلع شرعا :

أ- لغة : في اللّغة من الفعل خَلَعَ، والمفعول منه مخلوعٌ أو خليعٌ، ونقول: خلع الرجل الثوب إذا نزعَه وألقاه، ويُقال: خلع الرجل امرأته إذا طَلَّقها بمالٍ تَبَدَّلَه له وتُعطيهِ إِيَّاه، والخُلع في الاصطلاح الشَّرعيّ: هو فِرَاقٌ حاصلٌ من الزوجة مقابلَ شيءٍ مادِّيٍّ، وذلك بكلماتٍ معيَّنةٍ خاصَّةٍ، وقد سَمِّيَ بذلك؛ لأنَّ الزوجة تُقدِّم على خلعِ نفسها من زوجها، كما يخلع الواحد منَّا الثياب¹⁵⁶، فقد قال الله -تعالى-: (هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ)¹⁵⁷.

ب- اصطلاحا : له تعريفين الاول : وهو فرقة بين الزوجين بعوض بلفظ طلاق او خلع وهو راي جمهور الفقهاء

والثاني : وهو ازالة ملك النكاح ببدل بلفظ الخلع وهذا عند الحنفية

156 -تعريف ومعنى خلع في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي"، www.almaany.com ، اطلع عليه بتاريخ 2023/01/05 . بتصريف

157 - سورة البقرة الآية 178.

والفرق بينهما هو ان الفرقة في مقابل مال من الزوجة لا تكون خلعا (الحنفية) الا اذا كانت بلفظ الخلع او ما في معناه ، فان كانت بلفظ الطلاق فلا تسمى خلعا وانما تسمى طلاقا على مال لان الخلع عندهم له احكام تغاير احكام الطلاق على مال ، اما جمهور الفقهاء فالفرق عندهم ان الفرقة في مقابل مال تكون خلعا سواء كانت بلفظ الخلع ام بلفظ الطلاق.

2- حكم الخلع : له ثلاثة احكام:

1-2- قد يكون جائزا باتفاق الفقهاء وذلك في حالة اذا كرهت المرأة زوجها لخلقة او لخلقة او دينة أو كبرة او ضعفة ونحو ذلك وخشيت أن لا تؤدي حق الله في طاعته جاز لها ان تخالعه بعوض تفدي به نفسها منه والدليل قوله تعالى (فإن خفتن أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به) هذه حالة

2-2- قد يكون محرما باتفاق الفقهاء وذلك إذا عضل الرجل زوجته وضارها بالضرب والتضييق عليها او منعها من حقوقها من النفقة والقسم ونحو ذلك لتفتدي نفسها منه ففعلت فهذا معصية ويعتبر من كبائر الذنوب وقد اختلف الفقهاء في الخلع مع وقوع معصية على ثلاثة اراء:

➤ الراي الاول راي الحنابلة ان الخلع باطل والعيوض مردود وحجتهم قوله تعالى (ولا يحل لكم أن تأخذوا مما أتيتموهن شيئا الا ان يخافا ألا يقيما حدود الله) صدق الله العظيم

➤ الراي الثاني راي الحنفية ان الخلع صحيح ويحرم أخذ العوض ديانه ويجوز اخذة في الحكم والقضاء

➤ الراي الثالث راي المالكية ان الخلع يلزمه وتبين منه المرأة ويرد ما اخذ منها من العوض لأنه لا يحل له أخذة وحجتهم نفس الادلة في الراي الاول وهو الراجح لان الله تعالى نهى عن اخذ شئ مما أوتين اذا لم توجد معصية من قبلهن

2-3- قد يكون مكروها وذلك عندما تكون الحال بين الزوجين مستقيمة ولا يكره احدهما الاخر فيرى جمهور الفقهاء ان الخلع صحيح مع الكراهية ودليلهم قوله تعالى : فإن طبن لكم عن شئ منه نفسا فكلوة هنيئا مريئا ، وقال بعض الفقهاء انه حرام واحتجوا بقوله تعالى : تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون

والراجح انه يجوز ذلك مع الكراهة لأنه يستبعد أن توافق على دفع العوض مع وجود محبة لزوجها ... والله اعلم¹⁵⁸

3- اركان الخلع:

للخلع أربعة أركان هي "الصيغة ، الزوج المخالعة ، الزوجة المخالعة، العوض".

3-1- الصيغة: يجوز أن يتم الخلع بأي لفظ يدل على معناه ، فإن ذكر العوض في هذه الصيغة فإنها تعد صيغة صريحة على الخلع ولا تحتاج فيها الفرقة إلى نية، أما إذا لم يذكر العوض فإنه لا بد من النية لإيقاع الفرقة ، كما يجوز الخلع بالكتابة وكذا الإشارة المفهومة ممن لا يقدر على النطق والكتابة ، أما الخلع بالمعاطاة فلا يجوز عند جمهور الفقهاء.

3-2- الزوج المخالعة : فيصح الخلع من كل زوج صح طلاقه ، لذا يصح من السفية والمريض مرض الموت ، ولا يصح من المجنون والمعتوه والصغير.

3-3-المخالعة: وهي الزوجة أحد طرفي الخلع ، لذا لا يجوز أن يصدر الإيجاب والقبول بالخلع عن غيرها من دون تفويض منها أو ولاية عليها.

3-4- العوض: فكل ما يصح أن يكون مهراً يصح أن يكون عوضاً في الخلع ، وليس العكس ؛ لأن خروج البضع عن ملك الزوج ليس كدخوله في ملكه لذا يغتفر في العوض بالخلع بعض الأمور كالجهالة.¹⁵⁹

5- - فائدة الخلع:

فائدة الخلع تخليص الزوجة من الزوج على وجه لا رجعة له عليها إلا برضاها، وعقد جديد. فإذا كانت الحال غير مستقيمة، وكرهت المرأة زوجها، وكرهت العيش معه لأسباب خَلقية، أو خُلقية، أو دينية، أو صحية لكبر، أو ضعف، أو مرض ونحو ذلك، أو خشيت ألا تؤدي حق الله تعالى في طاعته، جاز لها أن تخالعه بعوض تفتدي به نفسها منه.

158 - ايثار موسى : تعريف الخلع وماذا يعني أن تخلع الزوجة زوجها بقوة القانون، تم نشره على موقع <https://www.mohamah.net> 2017/02/5، تم الاطلاع عليه يوم 2023/01/05

159 - منى الخضر علي ناصر البكري: الخلع في الفقه الاسلامي و القانون دراسة مقارنة ، إشراف د . عبد الحكيم محسن عطروش، جامعة عدن . كلية الحقوق، اليمن، 2005، ص2.

6- أسباب الخلع:

6-1- يباح الخلع إذا كرهت المرأة زوجها لسوء عشرته، أو سوء خلقه، أو دمامته، أو خافت إثماً بترك حقه، ونحو ذلك، ويستحب للزوج في مثل هذه الحالات إجابة زوجته إلى الخلع.

6-2- إذا كرهت المرأة زوجها لنقص دينه كترك الصلاة، أو ترك العفة، فإن لم يستجب للنصح ولم يستقم فإنه يجب عليها أن تسعى لفراقه.

9-3- وإذا فعل بعض المحرمات، ولم يجبرها على فعل محرم، فلا يجب عليها أن تختلع منه، وعليها أن تسعى في نصحه وتقويمه.

7- وقت الخلع:

يجوز الخلع في أي وقت، حال الطهر، وحال الحيض؛ لأن المنع من الطلاق في الحيض من أجل دفع الضرر الذي يلحق المرأة بطول العدة. والخلع شرع لإزالة الضرر الذي يلحق المرأة بسوء العشرة، وهو أعظم من ضرر طول العدة، فجاز دفع أعلاهما بأدناهما، ولأن المرأة هي التي طلبت الفراق، واختلعت نفسها، ورضيت بالتطويل. ولأن الله عز وجل قد أطلق وقت الخلع، ولم يقيد بزمان دون زمن. قال الله تعالى: {فَإِنْ حِفْتُمْ إِلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [229] [البقرة: 229].

8- ألفاظ الخلع:

يصح الخلع بكل لفظ يدل عليه، فيصح بلفظ الخلع، أو بلفظ مشتق منه، أو بلفظ يؤدي معناه، كأن يقول خالعتك على ألف ريال، أو يقول: فارقتك على كذا، أو فاديتك على كذا، أو فسختك على كذا، أو بعتك نفسك بكذا، أو طلقتك على كذا، ونحو ذلك مما يدل على الخلع بعوض تقبله المرأة¹⁶⁰.

9- الخلع في القانون الجزائري :

160 - محمد بن إبراهيم بن عبد الله التوجيري : موسوعة الفقه الاسلامي ، بيت الأفكار الدولية، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء ٥، ٢٠٠٩ ، ص 271.

نصت المادة 54 من قانون الأسرة الجزائرية على أنه "يجوز للزوجة أن تُخالع زوجها على مال يتم الاتفاق عليه"، ومع ذلك فقد اختلف الاجتهاد القضائي في ذلك، إلا أن الأرجح كان يقول: "إنه لا يحق للزوجة المطالبة بالانفصال عن طريق الخلع إلا بالموافقة الصريحة من الزوج، على اعتبار أنه عقد رضائي، ولكن بصدور القرار رقم 141262 المؤرخ في تاريخ 30-7-1996، والمنشور بالمجلة القضائية عدد 98\01، استقر إجماع المحكمة العليا على أن طلب الزوجة للخلع لا يُشترط على موافقة الزوج، كما نصت المادة 57 منه على جواز استئناف أحكام دعوى الخلع في الجانب المادي فقط، وباقي الأحكام تبقى على أصلها، وهو موافق لرأي جمهور علماء المسلمين.

شروط الخلع في الجزائر هناك عدة شروط لإتمام عملية الخلع وهي: [٤] بالنسبة للزوج يجب أن يكون الزوج عاقلاً راشداً، وأهل للتصرف في ماله، حيث نصت المادة 7 من قانون الأسرة الجزائرية أنه يجب على الزوج أن يبلغ من العمر 21 عاماً على الأقل، إلا أن القاضي من الممكن أن يُجيز الخلع قبل بلوغ سن 21؛ إذا وُجدت مصلحة في ذلك، أما بالنسبة للزوج المريض (مرض الموت) فإنه إن خالعه زوجته يُنفذ الحكم ويلزم دفع العوض. بالنسبة للزوجة نصت المادة 203 من قانون الأسرة الجزائرية، أنه يجب على الزوجة أن تكون متمعة بأهلية التبرع، أي أن الزوجة إن لم تبلغ سن الرشد المنصوص عليه في المادة 40 من القانون المدني الجزائري؛ فلا تُلزم بدفع بدل الخلع؛ إلا إذا وافق وليها على ذلك، ولا يصح للمجنونة، أو الصغيرة، أو السفهية أن تُخالع زوجها بالمال، أما عن الزوجة المريضة (مرض الموت) فإن طلبت الخلع فهو مقبول، وتكون ملزمة بدفع البديل لأنها أهل لجميع التصرفات المالية. وجود زواج شرعي يُشترط على الزوجة التي تُطالب بالخلع، وجود زواج شرعي قانوني صحيح، بحسب المادة 54 من قانون الأسرة الجزائرية، وليس بالضرورة أن يكون مُسجلاً في سجلات الحالة المدنية، إلا أن الحكم بالخلع لا يُقبل إلا بعد تسجيل عقد الزواج، وإن كانت الزوجة في عدتها من طلاق رجعي يجوز لها مُخالعة نفسها من زوجها؛ لأن الطلاق الرجعي لا تزال فيه الرابطة الزوجية، وملكية الاستمتاع لم ترفع، أما في حال فساد الرابطة الزوجية فإن الخلع لا يقع استناداً للمواد من 32 إلى 34 من قانون الأسرة الجزائري. بدل الخلع وهو ما تدفعه الزوجة إلى زوجها مقابل حصولها على الخلع، حسب المادة 14 من قانون الأسرة الجزائرية، وهذا البديل إما أن يكون نقوداً، وأوراق مالية من داخل الوطن، أو من خارج الوطن، أو أشياء مقومة بمال مثل الذهب؛ بشرط أن يكون الشيء موجوداً كما تنص المادتان 94 و96 من القانون المدني الجزائري، على أن الشيء مقابل الخلع يجب أن يكون مُعيناً أو قابلاً للتعيين، وأن يكون مشروعاً غير مُخالف للنظام العام والأداب¹⁶¹.

161 - دعاء قاسم : الخلع في القانون الجزائري ، تم نشره على موقع <https://mawdoo3.com> ، 2022//11/16 ، تم

ثانيا - تفسير اسباب ظاهرة الخلع على ضوء النظريات

1- النظريات السسيولوجية المفسرة لظاهرة الخلع :

1-1- نظرية الصراع: يركز أصحاب نظرية الصراع على مسلمة أساسية هي أن العنف الذي يحدث في المجتمع هو ميراث للظلم، التاريخي، بالإضافة إلى ما تعاني منه الأقليات من عدم الحصول على نصيب عادل من الثروة. حيث إن التركيز الأساسي في هذا الاتجاه هو أن العنف نتاج للقهر الذي يتعرض له الناس، وأنهم يحسون بضغط الاضطراب والإحباط الذي يعانون منه فيحتدون غالبا في وجه أصدقائهم وجيرانهم بدال من الأشخاص ذا كانت نظرية الصراع تركز على صراع الأدوار فإنها تركز أيضاً الذين يقهروهم . او على الشعور الشخصي بالحرمان بين ما يرغب فيه الناس وما يحصلون عليه، وبين انخفاض المستوى الاقتصادي مع توافر الحرمان النسبي مما يزيد من النزوح نحو العنف والعدوان، إن الحرمان النسبي هو التفاوت المدرك بين توقعات الناس القيمية عن ظروف وأياً كانت الحياة التي يستحقونها من وجهه نظرهم، وبين قدراتهم في تحقيق هذه الحياة، درجة الحرمان فإنه يخلق حالة من عدم الرضا لدى الأفراد، مما يدفعهم إلى سلوك العنف نتيجة لإحساس بالظلم الاجتماعي وانعدام العدالة الاجتماعية وسيطرة القيم المادية

1-2- - نظرية اتجاه ما بعد الحداثة: يقصد بعصر الحداثة العصر الذي امتد منذ بدايات الثورة الصناعية التي نقلت المجتمع من اللط التقليدي إلى نمط الحديث في جميع مجالات الحياة، وقد أسهم في صياغة مفهوم ما بعد الحداثة مجموعة من أبرز الباحثين في مجالات النقد الأدبي والفلسفة وعلم الاجتماع. وقد أشار (إدجار) و(جليزر) أبرز ممثلي هذا الاتجاه إلى التغيرات أو التحولات التي يمر بها العالم كله الآن، سواء في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة مؤكداً أن كافة المجتمعات قد اتبعت نمودجا للتغير الأسرى، فالأطفال يعيشون على نحو مضطرب معظم فترات طفولتهم داخل أسرة يرهاها أحد الأبوين فقط، وذلك إما بسبب تجنب الزواج في حد ذاته أو بسبب الزيادة الكبيرة في حالات الطلاق. ولقد أشار إلى أن هناك تغيرا مصاحبا للحداثة، يتمثل في ذلك الارتفاع المستمر في متوسط العمر البشري، وخاصة أعمار النساء، مما يفرض المشكلات فيما يتصل باستمرار وجود علامه واحدة ملزمة، ويفتح المجال أمام فرصة التغير في طبيعة العلاقة الحميمة على مدى حياة الفرد، فالمسنين مثال لاسيما النساء يواجهون مشكله اختيار علاقات مشاركة جديدة، عندما يتوفى وفقا حياتهن من الرجال قبلهن أو يخترن تكون عالقات صداقة مع نظرائهن من المعمرات وهي عالقات يمكن أن تستمر لفترات طويلة. وفي هذا

الاطلاع عليه يوم 2023/01/06 .

الإطار يؤكد (جيدنز) على أن فهم الممارسات الاجتماعية يمكننا من أن نفهم الطريقة التي يتشكل بها المجتمع ويرى أن المجتمع يخلق ويعاد إنتاجه من خلال فرد واحد ولكن من خلال المشاركين في كل موقف اجتماعي. ومن هنا قدم (جيدنز) مفهومة عن الأسرة، خاصة رؤيته لمفهوم العلاقات الأسرية الحميمة وعلاقتها بالتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجارية. كما أشار إلى أن النظم الجديدة _ وخاصة نظم السوق _ قد غيرت طبيعة الصداقة ونظراً لأن النظم الإدارية لها مسارات روتينية الشخصية وغير خاضعة للمعايير الأخلاقية، فإن العالقات الشخصية المبنية على الإخلاص والثقة تصبح جزءاً أساسياً من الحياة الحديثة. على الرغم من اتفاق علماء الاجتماع على أهمية دراسة المشكلات الاجتماعية وتحديدهم للظاهرة موضوع الدراسة إلا أن اتجاهاتهم النظرية إزاء تحليل المشكلات وتفسيرها قد اختلفت ويرجع ذلك إلى سببين: الأول يمكن في أن الظاهرة الاجتماعية الواحدة يمكن تحديدها وتعريفها من خلال متباينة وذلك لأن كل عالم في تفسيره للظاهرة يتبنى مدرسة فكرية معينة تملأ عليه اختيار نموذج معين يتم في ضوئه تحديد مشكلة الدراسة ومنهج التحليل و الإطار النظري المرجعي المستخدم في تفسيرها والسبب الآخر يرتبط بحقيقة جوهرية وهي أن علم الاجتماع ذاته يعد نتاجاً اجتماعياً أو بمعنى آخر أن نظريات ومفاهيم علم الاجتماع قد تشكلت من خلال ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية معينة.¹⁶²

2- حجم ظاهرة الخلع في الجزائر:

كشفت إحصاءات لوزارة العدل عن 44 ألف حالة طلاق و خلع في النصف الأول من العام الحالي، أي بمعدل 240 حالة يومياً و 10 حالات في الساعة وأشارت إلى أن عدد الحالات في الجزائر يرتفع بشكل متسارع، إذ بلغ 100 ألف عامي 2020 و 2021 بعد أن كان 68 ألفاً في 2019.

وتعليقاً على أسباب انتشار الظاهرة يقول أستاذ علم الاجتماع أحمد ضياف لـ"اندبندنت عربية" إن المشكلات الاجتماعية مثل السكن والعمل وغياب التفاهم تلعب الدور الأهم في قرار الانفصال، كما أن العوامل الاقتصادية والضغط المادية الصعبة وتراكم الأوضاع الاجتماعية الخانقة تلعب دوراً في تزايد حالات الطلاق والخلع، مشدداً على أن تدخل العائلات في حياة الزوجين له يد أيضاً في تفشي الظاهرة.

162 - سامية خضر صالح ، شاهنדה غريب ، ايمان فوزي سعيد : المتغيرات الاجتماعية والفيزيقية المرتبطة بقضية الخلع دراسة حالة محافظة ، مجلة العلوم البيئية معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس 121 ، المجلد السادس والأربعون، الجزء الثالث، يونيو

ولفت ضياف إلى أن ارتفاع معدلات الطلاق والخلع يشمل الأزواج الجدد بين عمري 28 و35 سنة، مبرزاً عجز الزوجين عن تحمل المسؤوليات الأسرية بسبب انعدام الوعي والتواصل والحوار وختم أن قرار الانفصال النهائي بين فردين له خلفيات عدة وقد يتخذ من خارج جدران البيت الواحد والغرفة الواحدة.

الحقوقية جميلة بوترة تعتبر في حديث إلى "اندبندنت عربية" أن معظم حالات الخلع تتم تحت التهديد أو الإكراه، بحيث لا تحصل المرأة على أدنى حقوقها، فيما يرفض الزوج تسريحها بالطلاق ويستمر في الضغط عليها أو تعنيفها إلى درجة تجعلها تبحث عن أية وسيلة للتخلص منه وفض العلاقة الزوجية ولو بالتخلي عن حقوقها ودفع مستحقات له من مدخرات عملها.

وتواصل أن "ما يحدث هو عبارة عن كارثة أسهم فيها قانون الأسرة الذي جعل الخلع يقع من دون موافقة الزوج"، موضحة أن عامل تغليب المرأة على الرجل الذي كفله القانون الصادر في عهد النظام السابق أحد الأسباب القوية في ارتفاع نسبة الخلع ومؤكدة أن "مواقع التواصل الاجتماعي جعلت الفتاة تعيش في عالم افتراضي لا علاقة له بالواقع".

ويشير نص المادة 48 من القانون نفسه إلى أن "الطلاق هو فك الرابطة الزوجية بالإرادة المنفردة للزوج أو باتفاق الطرفين، أي الزوج والزوجة معاً، وهذا ما يسمى الطلاق بالتراضي، ويقع الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج عندما يستخدم الصيغة اللفظية المعبرة عن الطلاق ثلاث مرات متتالية".

جرى عام 2005 تعديل "قانون الأسرة" الصادر في 1984 ومن بين التعديلات التي أدخلت عليه إلغاء بند الرجل رب الأسرة، وتعليق حقه في الطعن أو الاستئناف على أحكام الطلاق والخلع التي كانت موجودة في القانون الأول.

إلى ذلك شددت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان على أنه لا بد من وضع قيود إجرائية وموضوعية حتى لا يستغل الرجل والمرأة سهولة إجراءات الطلاق والخلع لهدم بيتهما، على اعتبار أن الظاهرتين تتمان من جانب أحد الطرفين من دون موافقة الطرف الآخر.

وأشارت الرابطة إلى أنه "بات من الضروري مراجعة قانون الأسرة لوضع جملة من الإجراءات والشروط للحد من الطلاق والخلع وتعيين متخصصين في الاستشارات الزوجية والأسرية لمعالجة المشكلات والخلافات في وقتها قبل أن تتفاقم وتصل إلى أروقة المحاكم.

3- اسباب الخلع من وجهة نظر علماء الاجتماع :

يؤكد علماء الاجتماع أن المجتمع العربي مخطئ في الصورة التي يضعها بشأن المرأة التي تطلب الخلع، بأنها امرأة متحررة وهدفها هو فك الرابطة الزوجية لأنفه الأسباب، لأن لجوء المرأة إلى الخلع، يحدث عادةً فيما تسميه (لحظات الانفجار) فقد يحدث أن تلجأ امرأة ما إلى قرار الخلع، لأسباب حساسة أو مخجلة، ولما تُسأل عن الأسباب، تضطر لفبركة حجج قد تبدو غير منطقية.. والحق إن المرأة حينما تتذرع بمبررات واهية، فإنها تخفي على الأرجح ما لاما لا تحب البوح به، أو أن الكيل قد فاض بها، وأن ثمة قشة كالتي تقصم ظهر البعير، لم تعد قادرة على حملها.

ولعل أعمق الأسباب الحساسة التي تحتتم على المرأة خلع نفسها هي الطابوهات التي كانت تتكتم سابقا عن ذكرها بحكم الانغلاق الذي كان يسود المجتمع، وفي مقدمة هذه الأسباب

3-1- الفراش الزوجية: ففي الماضي كان موضوعا مسكوتا عنه، بينما المرأة في العشرة الزوجية تعنف وتسلب حقوقها، وهناك من يجدن أزواجا مرضى بطلب المحرمات، هناك مرضى نفسانيون. وهناك شواذ، ناهيك عن الهجر في المضاجع وعدم إعطاء الزوجة حقها الشرعي في المعاشرة الزوجية، كما أن عدم التوافق الجنسي بين الزوجين ينتج عنه مكبوتات جنسية وعدم إشباع عاطفي بينهما، فتكبر الهوة وتزيد الخلافات وتنشأ الكراهية.

3-2- العنف الأسري: فمشكلة المرأة لا تكمن في وجود نص شرعي يبيح للرجل ضرب زوجته، وإنما في الاعتداء الذي يتجاوز به الزوج حدوده، فيظلم زوجته ويستعرض قوته عليها، ولم تكن الشريعة يوماً ما أزمَةً للناس، لكن التطبيق دائماً هو مشكلتنا الأساسية، في عصر أصبحنا نرى فيه الآثار النفسية على الزوجة والأطفال، خاصة وأن الضرب يحدث خلف الأبواب المغلقة والأسوار العالية في مجتمع يميل إلى التكتم ويخاف الشائعات والقلقل، ولا ننسى ما يتبعه من إيذاء نفسي مثل الاستهانة بمشاعر الزوجة، وتبخيس قيمتها وأفكارها وآرائها، إضافة إلى التهديد بالزواج من أخرى دون وجه عدل، فتسقط في أحاسيس مريرة من الشعور بالعجز وقلة الحيلة وعدم الأمان لمستقبل بيتها وأطفالها.

3-3- العنف اللفظي والمعنوي اتجاه الزوجة قد يتعداه أحيانا إلى عنف اقتصادي، ومن الملاحظ أن عمل النساء والذي يهدف بشكل أساسي إلى دفع عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام، وإلى تمكين النساء اقتصاديا ومشاركتهن أعباء أسرهن المالية، قد انحرف عن مساره في الكثير من الحالات وأصبح العديد من الأزواج يعتمدون على دخل زوجاتهم ورواتبهن، ويعزفون عن العمل بأنفسهم، وإن فعلوا فإنهم ما زالوا يعرضون عن المساهمة في النهوض بأعباء المصاريف المنزلية، ويتعدى ذلك إلى الاستيلاء على رواتب

زوجاتهم، وبطرق مختلفة كالاتزاز والخداع وحتى بالإكراه، وقد وصل الأمر ببعضهم إلى استلام بطاقات الصرف الآلي سحب رواتب الزوجات فور تحويل الرواتب إلى حساباتهم.

4-3 - الاستغلال المادي : الكثير من الأزواج يرغمون زوجاتهم على كفالة القروض البنكية لشراء العقارات والسيارات بأسمائهم، حيث تضطر الزوجات إلى تسديد القروض من رواتبهن، وإذا ما وقفت الزوجات في وجه هذه التصرفات تبدأ الخلافات الزوجية بالتهديد بمنعهن من العمل وممارسة العنف ضدهن، وقد تنتهي العلاقة بالانفصال إذا أصرت الزوجة على موقفها.¹⁶³

5-3- عدم نضج الشباب المقبلين على الزواج: وتبنيهم لأفكار خاطئة عن الأسرة والزواج وتقليدهم للأفلام المدبجة التي تُسلسل عقول المتتبعين بحكايات قيس وليلى في القرن الحادي والعشرين، تمهيداً للتحزُّر تدريجيًا من قيم المجتمع الإسلامية، فيسقطون عند أول مشكل في مقدمة زواجهم بسبب غياب المسؤولية لدى الزوجين.

6-3- الخيانات الزوجية: عن طريق موضة مواقع التواصل الاجتماعي، فتجد الزوج يكوّن علاقات افتراضية مع نساء من مختلف الشرائح والأعمار والتي تتطور إلى خيانات واقعية، تثير حفيظة المرأة المتزوجة فتخرج عن صمتها تنادي بحقوقها المشروعة حفاظاً على كرامتها وكرامة أسرته. ثم إن المنظمات الدولية والدول عمدت إلى وضع ميكانيزمات تقلل من ضرر فك الارتباط، وبالخصوص الضرر الذي قد يلحق بالمرأة، بل توسعت رخصة الخلع التي أقرها الإسلام نفسه وأضحت مقننة، وهذا ما نلاحظه في واقع جلسات الصلح في المحاكم، والتي باتت عبارة عن جلسات شكلية لتسريع الخلع -أو الطلاق- من دون أن يكلف القضاة أنفسهم عناء البحث عن أسباب الخلاف بتريثهم في الأحكام واستدعائهم عائلة الزوجين من باب الصلح وتوسيع المشاورات، فباتت المحاكم عبارة عن مؤسسات لتوزيع شهادات الطلاق .

وتوجد دراسة ميدانية عميقة تقرر أن كل تلك الأسباب تبدو واهية بجانب أعرق سبب وهو غياب الوازع الديني، فالمرأة في زمن مضى كانت راضية عن نفسها وعيشها، ترى كل السعادة في بيتها وشرفها في خضوعها وطاقمها لزوجها، وكانت تعرف الحب وتجهل الغرام، فتحب زوجها وتبدل جهدها لراحته، وقد مرّت بنا عدة حالات مستعصية من العلاقات الزوجية التي يكون فيها الزوج غير صالح وبصلاح زوجته ودعائها وصبرها رُزق الهدى والتقوى. لكن بسبب الحياة العصرية وغياب الجانب الديني أصبحت المرأة أكثر انفتاحاً على

¹⁶³ - زعير نجود : هذه هي الأسباب الحقيقية وراء انتشار ظاهرة الخلع!، تم نشره على موقع <https://www.aljazeera.net>، يوم

19/7/2019، تم الاطلاع عليه يوم 2023/01/2

ثقافات العالم التي تناصر قضاياها وتنادي بحريتها، وأكثر دراية بكل ما يتناوله الإعلام من تمكين المرأة من أمورها، بفضل آليات العولمة من إنترنت وتلفزيون وخلافه، حيث تحفل هذه الآليات بتقديم نماذج متعددة للمرأة العالمية المستقلة والتي أخذت أماكن مرموقة في المجتمع العالمي، وكثرت المنظمات المحلية والإقليمية والعالمية المناهضة بحقوق المرأة، للدرجة التي شجعتها على التفكير في الخلع ثم الاستقلال في حياتها حتى عن أهلها والعيش بمفردها دون اللجوء إليهم، والخطر في هذه التغيرات الاجتماعية أنها تستهدف الأسرة العربية المسلمة في ركائزها وتشتتها¹⁶⁴..

7 مقترحات علمية لتخفيف من ظاهرة الخلع:

- 1-7- عقد الندوات و الحوارات واللقاءات للمقبلين على الزواج لتعريفهم بأهمية الحياة الزوجية ودور الأسرة في تربية الأولاد.
- 2-7- اهتمام وسائل الإعلام المقروءة المكتوبة والمرئية بثقافة المقبلين على الزواج حول واجبات الزوجين وحقوقهما .
- 3-7- تضمين المناهج الدراسية مواد تتعلق بالأسرة بتكوينها وواجباتها ورسالتها بما يتناسب مع كل مرحلة دراسية أو عمرية وخصوصاً للطلبة الجامعيين
- 4-7- إطلاع الخاطبين على الحقوق والواجبات الزوجية .
- 5-7- إنشاء جمعيات لتقديم النصح والإرشاد للأهالي في حال وقوع مشاكل .
- 6-7- إجراء البحوث والدراسات في هذا المجال
- 7-7- تعاون مختلف القطاعات الرسمية والخاصة لدراسة ظاهرة الطلاق لوضع سبل علاجها .
- 8-7- وضع برامج للتعليم ندرس فيها مواد تعالج جوانب معينة في العلاقات الزوجية وتقوم بتدريس المقبلين على الزواج على كيفية تربية الأطفال¹⁶⁵.

خاتمة :

164 - المرجع السابق

165 - مجلة كلية التربية: أسباب الطلاق والحلول المقترحة لمعالجتها من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة الشرعيين في الأردن، جامعة الأزهر، العدد: (١٦٢ الجزء الرابع) يناير لسنة ٢٠١٥ م ، ص 547

يمكن القول أن الخلع هو رخصة اعطاها الله عز وجل للمرأة لفك الرابطة الزوجية لاستحالة العشرة بينهما ، لأسباب مقبولة شرعا من بينها كره الزوجة لزوجها و النفور منه ، او لخيانة الزوج لزوجته اوب سبب التعنيف الجسدي و اللفظي ، و يعتبر الخلع حلا ايجابيا عند تضرر المرأة اذ يسمح لها بخلاص من الحياة الزوجية الصعبة ، و بدء حياة جديدة ، اما اذا استخدمته المرأة بشكل خاطئ كأن يكون الزوج يعاملها بطريقة جيدة و يلبي احتياجاتها وهي تقوم بالخلع اسباب غير عقلانية ، فهي تقوم بتفكيك اسرتها و شتاتها ، و حرمان ابنائها من الحياة الاسرية المستقرة ، هنا يكون الخلع ضارا بالمرأة و بزوجها و ابنائها و بالمجتمع ككل .

مراجع :

1. ايثار موسى : **تعريف الخلع و ماذا يعني أن تخلع الزوجة زوجها بقوة القانون**، تم نشره على موقع <https://www.mohamah.net> 2017/02/5 ، تم الاطلاع عليه يوم 2023/01/05 .
2. - تعريف ومعنى خلع في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي"، www.almaany.com ، اطّلع عليه بتاريخ 2023/01/05 . بتصرّف
3. زعير نجود : هذه هي الأسباب الحقيقية وراء انتشار ظاهرة الخلع!، تم نشره على موقع <https://www.aljazeera.net> ، يوم 19/7/2019 ، تم الاطلاع عليه يوم 2023/01/2
4. - سورة البقرة الآية 178
5. سامية خضر صالح ، شاهنדה غريب ، ايمان فوزي سعيد : المتغيرات الاجتماعية والفيزيقية المرتبطة بقضية الخلع دراسة حالة محافظة ، مجلة العلوم البيئية معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس 121 ، المجلد السادس والأربعون، الجزء الثالث، يونيو 2019
6. دعاء قاسم : الخلع في القانون الجزائري ، تم نشره على موقع <https://mawdoo3.com> ، 2022//11/16 ، تم الاطلاع عليه يوم 2023/01/06 .
7. محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري : موسوعة الفقه الاسلامي ، بيت الأفكار الدولية، ا لطبعة: الأولى، عدد الأجزاء ٥ ، ٢٠٠٩ .
8. مجلة كلية التربية: أسباب الطلاق والحلول المقترحة لمعالجتها من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة الشرعيين في الأردن، جامعة الأزهر، العدد: (١٦٢ الجزء الرابع) يناير لسنة ٢٠١٥ م .
9. منى الخضر علي ناصر البكري: الخلع في الفقه الاسلامي و القانون دراسة مقارنة ، إشراف د . عبد الحكيم محسن عطروش، جامعة عدن . كلية الحقوق، اليمن، 2005.

لونيسى عبد الحكيم

البريد الإلكتروني: hakim_lounissi1989@yahoo.com

مؤسسة الانتماء: جامعة باتنة 01

الدرجة العلمية: دكتوراه في الديموغرافيا: السكان والتنمية.

عنوان المداخلة: التقدير غير المباشر لبعض مؤشرات ظاهرة الطلاق: دراسة تحليلية لتحقيق الجزائر

حول الخصوبة سنة 1986 (enaf)

ملخص:

بسبب عدم توفر إحصائيات دقيقة حول ظاهرة الطلاق بالجزائر، جاءت هذه المداخلة بهدف التعريف بالطرق غير المباشرة التي تستخدم لمعرفة بعض المؤشرات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة على غرار احتمال الطلاق، شدة الطلاق وأمل الحياة الزوجية عند الطلاق. انطلاقا من قاعدة البيانات المتعلقة بالمسح الوطني حول الخصوبة، تمت الاستعانة بطرق التحليل الديمغرافي واستخدم المنهج الوصفي من خلال جمع الحقائق

المتعلقة بالظاهرة، تحليلها وتفسيرها وكذلك المنهج المقارن من خلال إجراء المقارنة بين نتائج تحقيق 1970 وتحقيق 1986.

. خلصت الدراسة إلى أنه بالجزائر في بداية السبعينات كانت شدة الطلاق مرتفعة وأمل الحياة الزوجية منخفضة رغم ذلك سجلت الخصوبة أعلى مستويات لها، بالمقابل خلال الثمانينات أين شهدت شدة الطلاق انخفاض وارتفاع في أمل الحياة الزوجية رغم ذلك كانت الخصوبة منخفضة مقارنة ببداية السبعينات، هذا يؤكد النتيجة التي توصل إليها "جاك فالين" والتي مفادها أن ارتفاع الطلاق في المجتمعات العربية الإسلامية يؤدي إلى ارتفاع الخصوبة فيها.

الكلمات مفتاحية:

الديمغرافيا؛ الطلاق؛ الزواج؛ الخصوبة؛ الجزائر.

Résumé :

En raison du manque des statistiques précises sur le divorce en Algérie, le but de cette intervention est de définir les indicateurs qui est utilisée pour calculé certains indicateurs liés au phénomène à l'étude tels que la probabilité de divorce, la sévérité du divorce et l'espérance de vie conjugale en cas de divorce. A partir de la base de données de l'enquête nationale sur la fécondité, des méthodes d'analyse démographique ont été utilisées avec l'approche descriptive en recueillant des faits liés au phénomène, en l'analysant et en l'interprétant, ainsi que la méthode comparative en faisant entre les résultats de l'enquête de 1970 et l'enquête de 1986.

L'étude a conclu qu'en Algérie, au début des années soixante-dix, l'intensité du divorce était élevée et l'espérance de vie conjugale faible, malgré ça la fécondité ait enregistré ses niveaux les plus élevés. En revanche au cours des années quatre-vingt, où l'intensité du divorce a connu une baisse et une augmentation de l'espoir de la vie conjugale malgré cela, la fécondité était faible par rapport au début des années soixante-dix, cela confirme le résultat auquel Il était parvenu par "Jack Vallin" que le taux élevé de divorce dans les sociétés arabo-islamiques entraîne chez elles une forte fécondité.

Mots-clés :

التقدير غير المباشر لبعض مؤشرات ظاهرة الطلاق: دراسة تحليلية لتحقيق الجزائر حول الخصوبة (enaf) 1986

مقدمة:

لا يوجد إلا ثلاثة احتمالات لإنهاء الزواج

✓ الانفصال¹⁶⁶

✓ الترملة

✓ الطلاق

في الماضي، عندما كانت حالات الطلاق نادرة أو ممنوعة، تم ربط انحلال الزواج إلى تحليل الترملة عن طريق مزج بين أعمار الزوجين. في عام 1768، نشر "دانييل برنولي" (1700-1782) مقالة بعنوان "متوسط طول الزيجات حسب عمر الزوجين وقضايا أخرى متصلة" للزوجين اللذين يتزوجان في سن العشرين (كلاهما). سنة 1787 قام "دوفيلارد" بوضع النموذج التالي:

q_x^{Fm} : احتمال ان امرأة متزوجة تتوفي عند العمر x

q_y^{Hm} : احتمال أن رجل متزوج يتوفي عند العمر y

M_{xy} : عدد الأزواج مع الجمع بين عمر الزوجين x و y

إذا يكون لدينا

$$M_{x+1,y+1} = M_{xy}(1-q_{xy}) = M_{xy}(1-q_x^{Fm})(1-q_y^{Hm}) = M_{xy}(1-q_x^{Fm}-q_y^{Hm}+q_x^{Fm}q_y^{Hm})^{167}$$

1- الترملة:

عندما نقوم بدراسة الترملة هذا يعني أننا بصدد دراسة الوفيات لكن تكون

مخصصة

لفئة معينة (فئة المتزوجين).

¹⁶⁶ -الانفصال في المجتمع الجزائري يعتبر حالات نادرة جدا، لذلك وفي حالة وجودها يتم ادراجها ضمن حالات الطلاق.

¹⁶⁷ - Alexandre Avdeev, Cours d'analyse démographique : Analyse de la nuptialité. Institut de démographie, Université Paris 1 Panthéon Sorbonne. P 10.

على سبيل المثال وفي سن معينة لزوجة ما، احتمال البقاء على قيد الحياة لغاية العمر $x+1$ يساوي sf وللرجل احتمال البقاء على قيد الحياة لغاية العمر $y+1$ يساوي sh ، خطر انتهاء الزواج بالترمل في نفس السنة يساوي إلى $(1-sh*sf)^{168}$.

يجب إذا معرفة وفيات الذكور والإناث المتزوجين. رغم أن الحالة الزوجية مراقبة بشكل جيد إلا أنه ومن ناحية الوفيات فهي تسجل بشكل مستقل عن الحالة الزوجية.

من أجل دراسة تكون كاملة للترمل يجب معرفة توزيع الأزواج حسب الفارق في السن بينهم. إن لم يكن متوفر يكفي أن نستعين بمتوسط الفارق في السن ¹⁶⁹.

2- الطلاق:

على عكس الترملة الذي يعتبر نتيجة لظاهرة الوفاة، فإن الطلاق يعتبر ظاهرة ديموغرافية في حد ذاتها. فعندما نريد حساب شدة الطلاق نقوم بقسمة عدد حالات الطلاق على متوسط عدد السكان لنفس السنة، أو قسمته على عدد الزوجات في نفس السنة.

المؤشر الأول يدعى " معدل الطلاق " وهو مؤشر ذو دلالة ضعيفة في غالب الأحيان. لأن ظاهرة الطلاق متعلقة فقط بالمتزوجين. ونحن نقوم بقسمتها على كل السكان من أجل معرفة الاتجاه العام للظاهرة مع وضع افتراض في غالب الأحيان بأن نسبة المتزوجين من إجمالي السكان غير ثابتة ¹⁷⁰.

بالنسبة للمؤشر الثاني يعتبر هو الأحسن على الإطلاق لكن رغم ذلك يعتبر غير كافي، لأننا نعلم بأن الطلاق يختلف كثيرا حسب مدة الزواج، وأن توزيع الأزواج حسب مدة الزواج تختلف من مجتمع إلى آخر ¹⁷¹.

منطقيا مع تحليل الزوجية، نقوم بإنشاء جدول الطلاق حسب العمر ومع ذلك، حتى إذا كان الطلاق مرتبطاً بالعمر بشكل جزئي، فإنه يرتبط أكثر بطول مدة الزواج، وأي تحليل لا يأخذ هذا العامل بعين الاعتبار مباشرة سيكون بلا معنى ¹⁷².

مما سبق نود معرفة:

¹⁶⁸ - HENRY Louis - "Problèmes de la nuptialité. Considérations de méthode", *Population*, septembre-octobre, 1968, pp. 835-844

¹⁶⁹ - HENRY Louis - "Schéma de nuptialité : déséquilibre des sexes et âge au mariage", *Population* novembre-décembre 1969, pp. 1067-1122.

¹⁷⁰ - HENRY Louis - "Schéma de nuptialité : déséquilibre des sexes et âge au mariage", *Population* novembre-décembre 1969, pp. 1067-1122.

¹⁷¹ - Dominique TABUTIN et Jacques VALUN. Ibid. p. 48.

¹⁷² - HENRY Louis - "Problèmes de la nuptialité. Considérations de méthode", *Population*, septembre-octobre, 1968, pp. 835-844.

- كم زيجة من نفس الجيل تنتهي (مع غياب الوفاة) بالطلاق؟

- ما هو التوزيع الزمني (المعبر عنه بمدة الزواج) للزيجات المنحلة؟

من النادر جدا أن يتوفر لدينا توزيع الأزواج لمدة معرفة حسب مدة الزواج. اقترح "لويس هينري" طريقة بديلة أكثر ملاءمة لدراسة الطلاق¹⁷³. وبافتراض أن توزيع الفترة الفاصلة بين الزواج والطلاق تتغير قليلا من فوج زواج إلى آخر، يمكننا أن نستبدل حساب معدلات الطلاق حسب مدة الزواج بحساب متوسط عدد حالات الطلاق لكل فوج زواج، وذلك من خلال ربط عدد حالات الطلاق التي لوحظت في السنة بمتوسط مرجح¹⁷⁴ للزواج المبرم في ذلك العام والسنوات السابقة. معامل الترجيح عرف بدراسة أولية للفارق بين الزواج والطلاق في فوج أو مجموعة من أفواج الزواج أين يكون توزيع ذلك الفارق معروفاً.

1-2- بعض الأمثلة للبيانات المتاحة حول الطلاق في الجزائر:

1-1-2- بيانات التركيبة (تعداد أو تحقيق):

في معظم الحالات، المعلومة الإحصائية الوحيدة المتوفرة فيما يتعلق بالطلاق هي التوزيع حسب العمر والجنس والحالة الزوجية للمجتمع محل الدراسة في فترة زمنية محددة، ويكون ذلك إما في تعداد عام أو تحقيق، هاته المعلومة لا تقدم لنا أي شيء فيما يتعلق بقياس الطلاق¹⁷⁵.

نأخذ على سبيل المثال نتائج تحقيق الجزائر سنة 2006 متعلق بالنساء فيما

يلي¹⁷⁶:

شكل رقم 1: الحالة الزوجية للنساء في تحقيق الجزائر متعدد المؤشرات

.2006

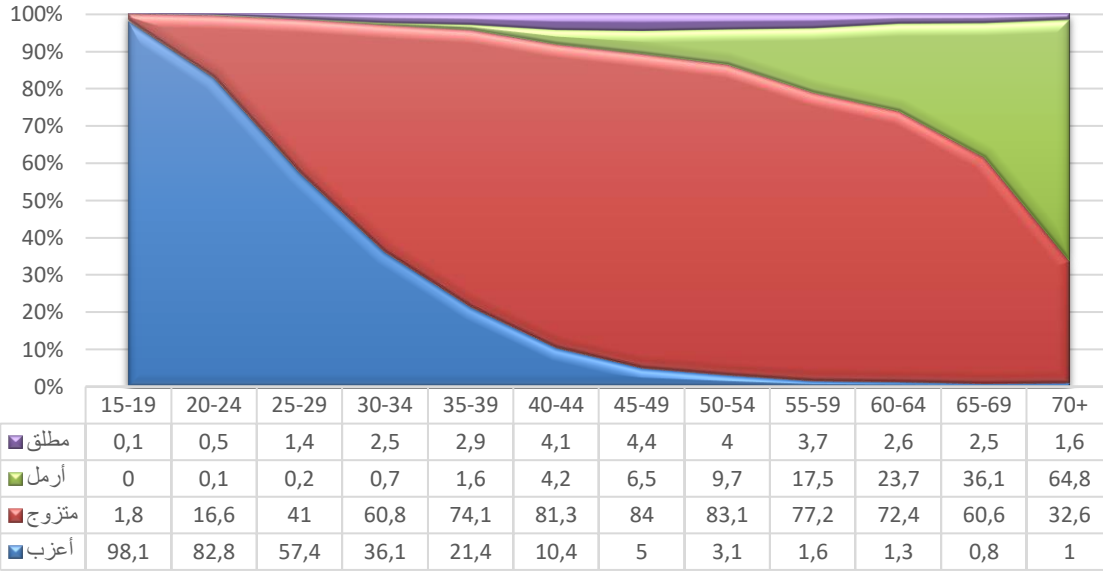
¹⁷³ - Henry Louis. « Mesure de la fréquence des divorces ». *Population* 1952, N° 2 pp. 267-282.

¹⁷⁴ - Dominique TABUTIN et Jacques VALUN. « La Nuptialité ». *Population* 1990, n° 3 p. 40.

¹⁷⁵ - Dominique TABUTIN et Jacques VALUN. *Ibid.* p. 49.

¹⁷⁶ - office national des statistiques et ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière. Enquête nationale à indicateurs multiples, rapport principal. *MICS3*, Algérie, décembre 2008. pp 111-123

الحالة الزوجية للنساء في تحقيق 2006



المصدر: التقرير النهائي للتحقيق الجزائري متعدد المؤشرات (mics 3) 2006، صفحة 102.

من الجدول نلاحظ أن نسبة الطلاق في كل الأعمار منخفضة. هذا لا يعني أن حالات الطلاق تعتبر نادرة (عندما نأخذ في الحسبان أن شدة الزوجية كبيرة)، هناك الكثير من حالات الطلاق تتبع بإعادة الزواج.

3-1- المنهج المستخدمة في الدراسة:

3-1-1- منهج الدراسة:

المنهج المعتمد في الدراسة هو المنهج الوصفي، الذي ساعدنا على وصف الظاهرة وتحليلها. انطلاقاً من جمع الحقائق والمعلومات حول الظاهرة، تحليلها وتفسيرها من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتصنيف العلاقات بينها بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل بينها.

3-2- منهجية الدراسة:

معظم التحقيقات الديموغرافية التي أجريت في إفريقيا تحوي في طياتها دراسة معمقة حول الحالة الزوجية وبالخصوص لدى النساء. قام الكاتب "جاك فالين" بإجراء تحليل لنتائج التحقيق الجزائري

للخصوبة سنة 1970¹⁷⁷. هذا التحقيق يعتبر من أحسن الأمثلة المفصلة لدراسة الحالة الزوجية لكن تبقى هناك صعوبة من أجل استخدامه لدراسة الطلاق¹⁷⁸.

انطلاقا من الجدولين أدناه لتحقيق الخصوبة سنة 1970 بالجزائر تمكن الكاتب للوصول إلى تقدير للطلاق. البيانات التي استخدمها الكاتب في ذلك هي:

- مدة الزواج
- توزيع النساء متزوجات زواج أول حسب مدة الزواج،
- توزيع النساء لازن متزوجات (زواج أول) أثناء التحقيق حسب مدة الزواج.
- احتمال البقاء على قيد الحياة للزوج حسب مدة الزواج¹⁷⁹.

قام الكاتب بحساب نسبة النساء اللاتي لازن متزوجات زواج أول أثناء التحقيق إلى إجمالي النساء مع افتراض أن النساء اللاتي توفين أو هاجرن لهن نفس تاريخ النساء إذا بقين على قيد الحياة أو لم يهاجرن. النتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم 1: توزيع النساء لازن متزوجات زواج أول أثناء تحقيق الخصوبة 1970 بالجزائر حسب مدة الزواج.

مدة الزواج	عدد النساء اللاتي حصلن على أول زواج	عدد النساء لازن متزوجات (أول زواج)	نسبة النساء المتزوجات زواج أول	
			الخام	بعد التعديل البياني
0	231	226	978	980
1	452	429	949	950
2	453	410	905	915
3	413	347	840	895
4	373	337	903	885

¹⁷⁷ -KOUAOUCI A, 1992. FAMILLES, FEMME ET CONTRACEPTION, société nationale arts typographiques unité de Rakaia, Algérie. Pp 65-71.

¹⁷⁸ -- Dominique TABUTIN et Jacques VALUN. Ibid. p. 50.

¹⁷⁹ - بالنسبة لاحتمال البقاء على قيد الحياة للزوج يتم استخلاصها من جدول الوفاة لنفس السنة. قد أعيب على التحقيقات الخاصة بالزوجية في هاته النقطة بسبب أنه من الأجدر أن يتم ادراج احتمال البقاء على قيد الحياة داخل الحياة الزوجية.

875	860	390	453	5
865	868	411	473	6
860	867	476	549	7
850	863	449	520	8
840	851	331	389	9
830	843	412	489	10
820	836	362	433	11
800	788	339	430	12
780	768	302	393	13
750	763	335	439	14
720	690	340	493	15
695	655	268	409	16
680	681	252	370	17
670	688	286	416	18
660	642	212	330	19
650	675	305	452	20
645	651	245	376	21
640	660	243	368	22
630	687	240	349	23
610	605	193	319	24
535	534	1387	2597	+25
		9527	12969	المجموع

المصدر: D. Tabutin et J. Vallin, 1990. P39

من أجل استخلاص احتمال الطلاق لوحده، قام الكاتب بقسمة نسبة النساء لأزلهن متزوجات على احتمال البقاء على قيد الحياة للزوج (جدول رقم 2).

جدول رقم 2: حساب سلسلة احتمال عدم الطلاق في تحقيق الخصوبة بالجزائر سنة 1970 حسب مدة الزواج.

احتمال عدم الطلاق	احتمال البقاء على قيد الحياة للرجل	نسبة النساء لازرن متزوجات (زواج أول)	المدة المستغرقة في الزواج (زواج أول)
1000	1000	1000	0
968	996	965	1
944	992	937	2
915	988	905	3
904	984	890	4
898	980	880	5
890	977	870	6
891	973	867	7
888	970	862	8
885	966	855	9
877	963	845	10
869	960	835	11
862	956	825	12
850	952	810	13
833	948	790	14
810	944	765	15
781	941	735	16
733	937	687	17
723	933	675	18

715	929	665	19
708	925	655	20
704	918	647	21
704	911	642	22
702	904	635	23
691	897	620	24
	890		25

المصدر: D. Tabutin et J. Vallin, 1990. P42

خطر الطلاق المحسوب يمثل مجموعة من أفواج الزواج في سنة 1970. من أجل استنتاج يجب وضع فرض أن الطلاق نفسه في كل أفواج الزواج محل الدراسة. متوسط مدة الزواج عند الطلاق قدرت بـ 10,1 سنة¹⁸⁰ هي نتيجة يجب أن تأخذ بتحفظ إذا علمنا أن شدة إنهاء الزواج قدرت حوالي 30% وهي تعتبر خاصية تميز المجتمعات البدائية.

4-تحقيق الجزائر 1986 (enaf):

باستخدام المنهجية التي استخدمها "جاك فالين" يتم تحديد احتمال عدم الطلاق انطلاقاً من قاعدة البيانات لتحقيق 1986. كذلك حساب شدة الطلاق وأمل الحياة الزوجية.

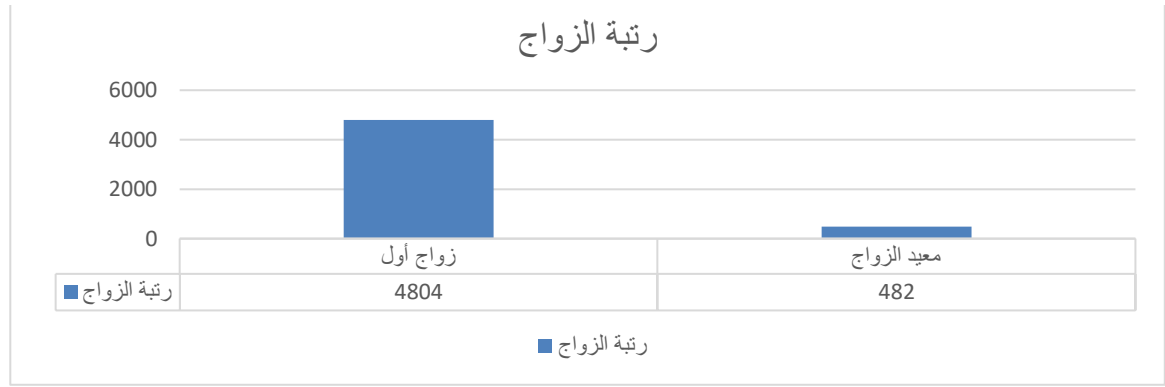
حسب ما يتطلب البحث فإن التحليل يحتاج إلى المعلومات التالية:

- ترتيب الزواج؛ يجب أن يكون زواج أول؛
- نوع إنهاء الوحدة؛
- مدة الزواج.

4-1-1- التحليل أحادي المتغير

4-1-1- ترتيب الزواج:

الشكل رقم 2: توزيع النساء حسب رتبة الزواج في تحقيق الخصوبة بالجزائر 1986.



المصدر: من إعداد الكاتب بالاستعانة بمعطيات تحقيق 1986 حول الخصوبة بالجزائر.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أغلب نساء العينة هن في الزواج الأول وذلك بنسبة 91%، أما نسبة النساء المعيدات الزواج قدرت بـ 9%. في هذا المقال المعلومة التي تهمنا هي النساء المتزوجات زواج أول.

2-1-4- نوع انتهاء الوحدة:

جدول رقم 3: توزيع مفردات العينة حسب نوع انتهاء الوحدة

النسبة (%)	العدد	نوع انتهاء الوحدة
29.5	233	الترمل
70.5	499	الطلاق
	58	الانفصال
100	790	المجموع

المصدر: قاعدة البيانات لتحقيق الخصوبة بالجزائر 1986.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الطلاق يمثل أكبر نسبة (70.5%) لسبب انتهاء الزواج في العينة مقارنة بالترمل الذي قدر بنسبة 29.5%. فيما يتعلق بحالات الانفصال تم جمعها مع حالات الطلاق

3-1-4- مدة الزواج:

جدول رقم 4: توزيع العينة حسب مدة الزواج.

النسبة (%)	العدد	فئات مدة الزواج
19.8	1044	4-0
21.3	1126	9-5

17.2	909	14-10
13.8	729	19-15
12.5	659	24-20
10.2	538	29-25
5.3	281	+30
100	5286	المجموع

المصدر: قاعدة البيانات لتحقيق الخصوبة بالجزائر 1986.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المدة الأكثر تكرارا في العينة محل الدراسة هي 5-9 سنوات وذلك بنسبة 21.3%، وقد قدر متوسط المدة الزمنية بـ 13.5 سنة زواج.

2-4- التحليل ثنائي المتغير:

جدول رقم 5: توزيع مفردات العينة حسب ترتيب الزواج ومدة الزواج.

المجموع	ترتيب الزواج				مدة الزواج بالفئات
	إعادة الزواج		زواج أول		
	التكرار النسبي %	التكرار المطلق	التكرار النسبي %	التكرار المطلق	
1044	14.9	72	20.2	972	4-0
1126	23.4	113	21.1	1013	9-5
909	17.6	85	17.2	824	14-10
729	14.1	68	13.8	661	19-15
659	17.6	85	11.9	574	24-20
538	10.6	51	10.1	487	29-25
281	1.7	8	5.7	273	+30
5286	100	482	100	4804	المجموع

المصدر: قاعدة البيانات لتحقيق الخصوبة بالجزائر 1986.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مدة الزواج الأكثر تكرارا في كل من مجموعة الزواج الأول والمعيدات الزواج هي 9-5 بنسبة 21.1% و 23.4% على الترتيب.

جدول رقم 6: توزيع مفردات العينة حسب نوع إنهاء الوحدة ومدة الزواج

المجموع	نوع إنهاء الوحدة				مدة الزواج بالفئات
	طلاق		ترمل		
	التكرار النسبي %	التكرار المطلق	التكرار النسبي %	التكرار المطلق	
57	9,3	52	2,1	5	4-0
102	16,2	90	5,2	12	9-5
115	16,3	91	10,3	24	14-10
125	17,1	95	12,9	30	19-15
139	16,3	91	20,6	48	24-20
141	14,9	83	24,9	58	29-25
111	9,9	55	24,0	56	+30
790	100	557	100	233	المجموع

المصدر: قاعدة البيانات لتحقيق الخصوبة بالجزائر 1986

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الترملة يزيد مع زيادة مدة الزواج، أي هو عكس الطلاق الذي يكون في السنوات الأولى من الزواج مرتفع بعد ذلك يتناقص تدريجيا مع ارتفاع مدة الزواج.

جدول رقم 7: توزيع مفردات العينة حسب ترتيب الزواج ونوع إنهاء الوحدة.

المجموع	ترتيب الزواج		نوع إنهاء الوحدة
	معيد الزواج	زواج أول	
233	33	200	ترمل

558	59	499	طلاق
891	92	699	المجموع

المصدر: قاعدة البيانات لتحقيق الخصوبة بالجزائر 1986.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن

3-4- التحليل الديموغرافي الممكن:

معظم التحقيقات الديموغرافية التي أجريت في إفريقيا تحوي في طياتها دراسة معمقة حول الحالة الزوجية وبالخصوص لدى النساء. تحقيق الجزائر حول الخصوبة سنة 1970 يعتبر من أحسن الأمثلة المفصلة لدراسة الحالة الزوجية لكن تبقى هناك صعوبة من أجل استخدامه لدراسة الطلاق. سنة 1990 قام «جاك فالين» بتقديم طريقة بسيطة من أجل تقدير احتمال عدم الطلاق. بتوفر معلومة المدة الزمنية المنقضية في الزواج نحتاج إلى:

1. توزيع النساء المتزوجات (زواج أول) حسب مدة الزواج؛

2. توزيع النساء اللاتي لازلن متزوجات (زواج أول) حسب مدة الزواج.

انطلاقا من الأولى، نقوم بحساب نسب النساء في زواجهن الأول ولا يزلن متزوجات إلى إجمالي النساء المتزوجات مع افتراض أن النساء اللاتي توفين أو هاجرن لهن نفس تاريخ النساء إذا بقين على قيد الحياة أو لم يهاجرن.

1-3-4- تقدير احتمال عدم الطلاق 1986

• نقوم بحساب نسبة النساء لازلن متزوجات (زواج أول) إلى النساء المتزوجات

• نقوم بقسمة عدد النساء على احتمال وفاة الزوج ينتج لدينا احتمال عدم الطلاق

جدول رقم 8: حساب سلسلة احتمال عدم الطلاق للنساء في تحقيق 1986 للخصوبة بالجزائر.

نسبة	احتمال	احتمال				
النساء	وفاة	عدم				
لازلن	الزوج	الطلاق				
متزوجات						

زواج أول %							
1000	1000	1000		984	184	187	0
989	996	985		984	187	190	1
962	992	954					
950	988	939		925	196	212	2
956	984	941		954	206	216	3
952	980	933		928	155	167	4
963	977	941		939	214	228	5
957	973	931		943	199	211	6
916	970	889		918	180	196	7
904	966	873		860	160	186	8
939	963	904		885	170	192	9
910	960	874		922	177	192	10
894	956	855		827	148	179	11
922	952	878		883	144	163	12
920	948	872		872	136	156	13
910	944	859		873	117	134	14
894	941	841		846	115	136	15
901	937	844		836	127	152	16
893	933	833		852	109	128	17
884	929	821		815	106	130	18
884	925	818		826	95	115	19
828	918	760		809	72	89	20
846	911	771		712	74	104	21
927	904	838		831	108	130	22

910	897	816		846	110	130	23
827	890	736		785	95	121	24
				686	521	759	+25

المصدر: من إعداد الكاتب.

2-3-4- حساب شدة الطلاق:

$$\text{شدة الطلاق} = 100 * (1000/827) - 1 = 100 * 1.209 - 1 = 120.9 - 1 = 119.9\%$$

$$= 17.3\%$$

3-3-4- حساب أمل الحياة الزوجية:

أمل الحياة الزوجية يعطى وفق العلاقة التالية:

$$e_0^M = 0.5 + \frac{\sum_{x=0}^{m-1} x \cdot d_x}{\sum_{x=0}^{m-1} d_x}$$

حيث أن dx هو عدد الزوجات المنتهية عند المدة الزمنية x من الزواج ومنه:

$$\text{أمل الحياة الزوجية} = 0.5 + 12328/698 = 18.2 \text{ سنة}$$

$$= 18.2 \text{ سنة}$$

جدول رقم 9: حساب أمل الحياة الزوجية للنساء في تحقيق 1986 للخصوبة بالجزائر.

2*1	الوحدات المنتهية	مدة الزواج
0	3	0
3	3	1
32	16	2
30	10	3
48	12	4

70	14	5
72	12	6
112	16	7
208	26	8
198	22	9
150	15	10
341	31	11
228	19	12
260	20	13
238	17	14
315	21	15
400	25	16
323	19	17
432	24	18
380	20	19
340	17	20
630	30	21
484	22	22
460	20	23
624	26	24
5950	238	+25
12328	698	المجموع

المصدر: من إعداد الكاتب

5-المقارنة بين نتائج تحقيق 1970 و1986:

جدول رقم 10: نتائج التحليل الديموغرافي للطلاق تحقيق 1970 و1986.

الملتقى الوطني الاول : ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري ، الأسباب والنتائج

تحقيق 1986		تحقيق 1970	
17.8%	شدة الطلاق	30%	شدة الطلاق
18.2 سنة	متوسط الحياة الزوجية	10.1 سنة	متوسط الحياة الزوجية

المصدر: من إعداد الكاتب.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في الفترة الممتدة بين 1970 و1986 تراجعت شدة الطلاق بنسبة 12.2%. أما بالنسبة لأمل الحياة الزوجية فقد سجل ارتفاع مقدر بـ 8.1 سنة إضافية لنفس الفترة.

الخاتمة:

في بداية السبعينات بالجزائر رغم أن شدة الطلاق كانت مرتفعة حيث قدرت بـ 30%، وأمل الحياة الزوجية منخفضة (10,1 سنة) وصلت الخصوبة في تلك الفترة الحد الأعلى لها (أكثر من 8 طفل لكل امرأة). خلال الثمانينات أين خلصت الدراسة إلى أن شدة الطلاق انخفضت إلى 17,8% مقارنة بتحقيق 1970، وأن أمل الحياة الزوجية ارتفع إلى 18,2 سنة رغم ذلك فإن الخصوبة كانت في انخفاض مستمر حيث قدرت سنة 1986 حوالي 6 طفل لكل امرأة. هذا يؤكد النتيجة التي توصل إليها «فيليب فارق» سنة 1990 في دراسة حول الخصوبة بالدول العربية بأن «ارتفاع الطلاق في الدول العربية يؤدي إلى ارتفاع في الخصوبة»¹⁸¹. إن كان لا ماهي العلاقة الموجودة بين الطلاق والخصوبة.

قائمة المراجع:

- 1- - Alexandre Avdeev, Cours d'analyse démographique : Analyse de la nuptialité. Institut de démographie, Université Paris 1 Panthéon Sorbonne.
- 2- Dominique TABUTIN et Jacques VALUN. « La Nuptialité ». *Population* n° 3,1990.
- 3- - Fargues Philippe. «La transition de la fécondité dans les pays arabes». In: Cahiers de la Mediterranee, n°40.1990
- 4- HENRY Louis - "Mesure de la fréquence des divorces", *Population*, 1952, n° 2.DARCLAY G.W. - "Techniques of population analysis", New York, 1958.

¹⁸¹ - Philippe Fargues. «La transition de la fécondité dans les pays arabes». In: Cahiers de la Mediterranee, n°40.1990.pp 1-39.

- 5- PRESSAT Roland - "L'analyse démographique", Paris, PUF, 1961.
- 6- HENRY Louis - "Approximations et erreurs dans les tables de nuptialité des générations", *Population* octobre-décembre 1963.
- 7- HENRY Louis - "Analyse et mesure des phénomènes démographiques par cohorte", *Population*, n° 3 mai-juin, 1966.
- 8- HENRY Louis - "Problèmes de la nuptialité. Considérations de méthode", *Population*, septembre-octobre, 1968
- 9- HENRY Louis - "Schéma de nuptialité : déséquilibre des sexes et âge au mariage", *Population* novembre-décembre 1969
- 10- KOUAOUCI A, FAMILLES, FEMME ET CONTRACEPTION, société nationale arts typographiques unité de Rakaia, Algérie. 1992
- 11- office national des statistiques et ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière, Enquête nationale à indicateurs multiples, rapport principal. *MICS3*, Algérie, décembre 2008.
- 12- PRESSAT Roland - "Principes d'analyse", Paris, INED, 1966.

الاسم: عثمان

اللقب: عربي

الدرجة العلمية: حامل شهادة دكتوراه

التخصص: شريعة وحقوق

مؤسسة الانتماء: جامعة وهران 01 أحمد بن بلة

البريد الإلكتروني: aribiothmane@gmail.com

الاسم: بلحشر

اللقب: علال

الدرجة العلمية: حامل شهادة دكتوراه

التخصص: شريعة وحقوق

مؤسسة الانتماء: جامعة وهران 01 أحمد بن بلة

البريد الإلكتروني: allabela119@gmail.com

عنوان المداخلة: العنف الزوجي من منظور الفقه الإسلامي (أسبابه وآليات علاجه).

ملخص:

يهدف هذا الملخص إلى بيان حرص الشريعة الإسلامية الشديد على إيجاد كل التدابير الوقائية والعلاجية في الأسرة؛ حفاظا على تماسك أفرادها كونها النواة الأولى في المجتمع، والخلية الرئيسة فيه، إذ باستقرارها يستقر، وباضطرابها يفقد توازنه، ويسود الاختلاف بين جنباته، ونظرا لتفاقم ظاهرة العنف بين الأزواج في الآونة الأخيرة، مما يهدد كيان الأمة الجزائرية بسبب تزايد حالات الطلاق وارتفاع عدد قضايا

الخلع، المؤدّي حتما إلى ضياع مستقبل الأولاد وتشردهم، ولهذا الأمر تأثير سلبي على مستقبل المجتمع بل والدولة أيضا.

الكلمات المفتاحية: العنف، الأسرة، الزواج، الشريعة الإسلامية.

Abstract:

This summary aims to show the keenness of Islamic Sharia to find all preventive and curative measures in the family; To maintain the cohesion of its members. Being the first nucleus in society, and the main cell in it, as its stability stabilizes, and its turmoil loses its balance, and the difference between its sides prevails, and given the exacerbation of the phenomenon of violence between spouses in recent times, which threatens the entity of the Algerian nation due to the increasing cases of divorce and the high number of divorce cases, which inevitably leads to Losing the future of children and their homelessness, and this has a negative impact on the future of society and even the state.

Keywords: violence, family, marriage, Islamic law.

مقدّمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فإنّ استقامة المجتمع منوطة باستقامة حياة الأسر، وإن اعوجّت الأسرة انعكس ذلك بالسلب على الدّولة كلّها، ومن أهمّ أسباب سعادة الأسر: توافق الأزواج، ومن أعظم أسباب شقاءها وتعاستها: تفاقم العنف الزوجي في أوساطها، والذي ما غالبا ينتهي بسوء العشرة الزوجية ثمّ بالطلاق، فيتشرد الأولاد، ووترمل النساء، ممّا ينجّر عنه ربما انحراف أولئك الأولاد فيدمون تعاطي المخدّرات والأقراص المهلوسة، والسّطو على مساكن الجيران لنهب ما فيها، فتتحوّل حياة المجتمع إلى كابوس، وينعدم الأمن والأمان فيه.

فما المقصود بالعنف الزوجي؟ وما هي أسبابه؟، وما هي آليات علاجه؟.

للإجابة عن هذه الإشكالات ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية وفق الخطة التالية:

مقدمة:

المطلب الأول: مفهوم العنف الزوجي وأسبابه

الفرع الأول: مفهوم العنف الزوجي

أ- العنف الزوجي في اللغة

ب-العنف الزوجي في الاصطلاح

الفرع الثاني: أسباب العنف الزوجي

أ- أسباب العنف الزوجي المادية:

- الضرب

- الإدمان على مواقع التواصل وإهمال شؤون البيت

- النشوز الزوجي

- عدم النفقة والتهديد بالطلاق:

- التهديد بعدم الإنجاب أو إسقاط الجنين

ب-أسباب العنف الزوجي المعنوية:

- الإهمال العاطفي بين الزوجين (عدم تبادل الكلمات والحركات الرومنسية)

- الألفاظ النابية التي تجرح مشاعر الطرف الآخر وتقلل من شأنه (كالشتم والقذف)

- عدم مبيت الزوج في بيت الزوجية

المطلب الثاني: آليات علاج العنف الزوجي:

الفرع الأول: الصلح والوساطة

الفرع الثاني: الوعظ والإرشاد والهجر في المضجع

الفرع الثالث: تجريم الإهمال العائلي

خاتمة: ذكرنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها، مع اقتراح بعض التوصيات.

المطلب الأول: مفهوم العنف الزوجي وأسبابه

سنبيّن في هذا المطلب مفهوم العنف الزوجي (الفرع الأول) وأسبابه المادية والمعنوية (الفرع الثاني)

الفرع الأول: مفهوم العنف الزوجي

العنف الزوجي مصطلح مركب من العنف والزوجي والتعريف بالمركبات يحتم علينا التعريف

بالمفردات؛ ولذا سنعرّف كلّاً من العنف والزوجي ثمّ نستنتج معنى العنف الزوجي.

أ- تعريف العنف:

العنف في اللغة:

من عنف به وعليه عنفا و عنافة، أخذه بشدة وقسوة ولأمله، وعيره فهو عنيف¹⁸²، والتعنيف: التعبير واللوم، و عنفوان الشيء أوله¹⁸³، والعنف بالضم هو الشدة والمشقة، وكل ما في الرفق من الخير ففي العنف من الشر مثله¹⁸⁴.

العنف في اصطلاح الفقهاء:

بالرجوع إلى كتب فقهاء المذاهب الأربعة نجد أنّ العنف عندهم مرادف للإكراه.

الحنفية: الإكراه اسم لفعل يفعله المرء بغيره فينتفي به رضاه، أو يفسد به اختياره مع بقاء أهليته¹⁸⁵.

المالكية: الإكراه هو ما فعل بالإنسان ممّا يضره أو يؤلمه من ضرب أو غيره¹⁸⁶ من كلام جارح وتصرفات مستفزة ونحو ذلك.

الشافعية: أن يهدد المكره قادر عليه بعاجل من أنواع العقاب يؤثر لعاقل لأجله الإقدام على ما أكره عليه وغلب على ظنّه أنه يفعل به ما هدّده به إن امتنع ممّا أكرهه عليه¹⁸⁷ بالقوة من فعل شيء أو تركه.

الحنابلة: أن يهدّده قادر بما ضرره كثير كقتل وقطع طرف، وضرب شديد، وحبس وقيد طويلين، وأخذ مال كثير، وإخراج من ديار ونحوه، أو بتعذيب ولده بسلطان أو تغلب كلكس ونحوه يغلب على ظنه وقوع ما هدّده به¹⁸⁸.

القدر المشترك بين هذه التعريفات للعنف هو أنّه سلوك غير مشروع لاستعمال القوة المادية¹⁸⁹ ضدّ الآخرين دون أيّ مستند شرعي أو قانوني.

¹⁸² - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة، ط: بدون طبعة وتاريخ النشر، ج2، ص: 631.

¹⁸³ - زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، تج: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية-الدار النموذجية، بيروت، ط05: 1420هـ/1999م، ص: 219.

¹⁸⁴ - بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر-بيروت، ط03: 1414هـ، ج9، ص: 257.

¹⁸⁵ - علي بن أبي بكر بن عبد الجليل، أبو الحسن برهان الدين، الهداية في شرح بداية المبتدي، تج: طلال يوسف، دار احياء التراث العربي-بيروت، ط: بدون طبعة وتاريخ النشر، ج3، ص: 272.

¹⁸⁶ - محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف، أبو عبد الله المواق، التاج والإكليل لمختصر خليل، دار الكتب العلمية، ط01: 1416هـ/1994م، ج5، ص: 312.

¹⁸⁷ - زكريا بن محمد بن زكريا، زين الدين أبو يحيى السنيكي، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، دار الكتاب الإسلامي، ط: بدون طبعة وتاريخ النشر، ج3، ص: 282.

¹⁸⁸ - منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس الهوتى، كشف القناع عن متن الإقناع، دار الكتب العلمية، ط: بدون طبعة وتاريخ النشر، ج5، ص: 236.

¹⁸⁹ - نورة بن بو عبد الله، المواجهة الجزائرية لجرائم العنف ضدّ الزوجة في القانون الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد: 01، السنة: 2022م، المجل: 15، ص: 254.

ب- تعريف الزوجي:

الزوجي في اللغة:

مشتق من الزواج ويطلق على المذكر والمؤنث وضعا واحداً، تقول المرأة: هذا زوجي، ويقول الرجل: هذه زوجي¹⁹⁰، وهو ضدّ الفردي.

الزوجي في اصطلاح الفقهاء:

مأخوذ من الزواج وهو اقتران الرجل بالمرأة بعقد شرعي¹⁹¹.

وعليه، المراد بالعنف الزوجي هو: كل فعل يصدر من الزوج بقصد إلحاق الضرر أو الإيذاء البدني أو النفسي بالزوجة ويحدث غالباً داخل المنزل في مواقف الغضب والصراع¹⁹² بين الزوجين وما ذكرت من سلوكات الزوج القاسية ضدّ الزوجة قد يحدث العكس والواقع خير شاهد على هذا.

الفرع الثاني: أسباب العنف الزوجي

إنّ أسباب العنف الزوجي ليست ضرباً واحداً وإنما هي على ضربين، فهناك أسباب مادية كالضرب، وهناك أسباب معنوية كالتحقير، ونبدأ بذكر الأسباب المادية للعنف بين الأزواج ثم نثني بذكر الأسباب المعنوية له.

أ- أسباب العنف الزوجي المادية:

كثيرة ومتنوعة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- الضرب: ويتمثل في استخدام الغضب القوّة باليد أو الرجل، أو أداة مؤذية كالسكين والعصا والزجاج لإلحاق الضرر بالطرف الآخر الذي أغضبه، أو دفعه بقوّة على جدار أو إلقائه من شرفة العمارة أو نافذتها مثلاً ليسقطه أرضاً ممّا يؤدي بحياته، أو بخنقه باليد أو بتيابه ليشفي غليله ممّن هيّج أعصابه (الزوجة غالباً). وهذا قد يؤدي إلى: الانتحار أو الإجهاض، أو الإصابة بأزمات قلبية ودماعية، وكسور وخدوش والعاهات الدائمة¹⁹³، كالعرج وفقد البصر ونحو ذلك من جروح غائرة في الجسد وغيرها.

2- الإدمان على مواقع التواصل وإهمال شؤون البيت، من أبرز الأسباب التي تدفع الأزواج إلى النيل من زوجاتهم المدمنات على الدردشة على تطبيقات المسنجر أو الفايبر، أو الواتساب وغيرها من

¹⁹⁰- أبو غنيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، الغريب المصنف، تج: صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: بدون طبعة 1416/1417هـ، ج2، ص: 219.

¹⁹¹- أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط: 01: 1429هـ/2008م، ج2، ص: 1006.

¹⁹²- نورة بن بو عبد الله، المرجع السابق، ص: 255.

¹⁹³- أحمد علي بريسم الزبيدي، العنف الأسري من منظور السنة النبوية، ط: بدون طبعة، 1434هـ/2013م، ص: 11.

التطبيقات المعروفة اليوم لتأديهنّ، وهذا الإدمان لا غرو أنّه يجعلهنّ يفرّطن في أداء حقوق أزواجهنّ، وتربية أولادهنّ، وترتيب بيوتهنّ، بل أحيانا يوقع الإدمان على هذه المواقع إلى الخيانة الزوجية، بعد إقامة الزوجة صداقة افتراضية مع أصدقاء في الفضاء الأزرق، فتقع شباك ذئب بشري أو أكثر فتسبّب بذلك في خسارة زوجها، وتشتيت شمل الأسرة، وتضييع أولادها مع الأسف الشديدا، والواقع المعيش خير دليل على ما ذكرت.

فكم من بيت كان سعيدا مليئا بالدّفء والحنان، فنسفته رياح وسائل التّواصل الحديثة العاتية، فترى أحد الزّوجين جالسا إلى جنب صاحبه دون أن يعيره أيّ اهتمام، فكلا الزّوجين ينكبّ على تلك الوسائل ويسهر السّاعات متعاملا مع عالمه الافتراضي، فيتسلّل وسواس الخيانة لكلا الطّرفين، فتتفاقم المشاكل بينهما مما قد يؤدّي إلى الطّلاق خصوصا حينما يشعر أحد الزّوجين¹⁹⁴ ببرودة المشاعر تجاهه، فتتشتت الأسرة، ويتسرّد الأولاد ممّا قد يجعلهم لقمة سائغة للمنحرفين خلقيا، أو جنسيا فيكونون عالة على المجتمع.

3- النّشوز الزّوجي: الخروج عن الطّاعة الواجبة، كأن منعه الاستمتاع بها، أو خرجت بلا إذن لمحلّ تعلم أنّه لا يأذن فيه، أو تركت حقوق الله تعالى كالطّهارة والصّلاة، أو أغلقت الباب دونها¹⁹⁵ أي ترقّعها عن حدود الزّوجية وحقوقها وواجباتها¹⁹⁶، وعلاج ذلك ما أشار إليه القرآن الكريم في قوله تعالى يا أيها النّساء: [34].

وهذا النّوع من النّساء يسلك معهنّ الرجال المراحل الأربع الآتية¹⁹⁷:

- 1- الوعظ والإرشاد إذا أثّر في نفوسهنّ: بأن يقول الرجل للزوجة: اتقي الله، فإن لي عليك حقا.
- 2- الهجر والإعراض في مضجع المبيت من غير خروج من المنزل: وهو ترك المبيت مع الزوجة في فراش واحد، ولا يحل هجر الكلام أكثر من ثلاثة أيام.
- 3- الضرب غير المبرّح: أي غير المؤذي كالضرب الخفيف باليد على الكتف ثلاث مرات، أو بالسّواك أو بعود خفيف، لا بالكفّ على الوجه، ولا بالعصا ونحوها مما يؤذي؛ لأنّ المقصود هو الإصلاح لا غير، والضرب أمر رمزي فقط.

¹⁹⁴- السعيد هراوة، مهددات الأمن الأسري في ضوء الشريعة والقانون، سلسلة أبحاث الشريعة والقانون(7)، مخبر الدراسات الفقهية والقضائية-جامعة الوادي، ط01:1443هـ/2022م، ص:175.

¹⁹⁵- محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، ط: بدون طبعة وتاريخ النشر، ج2، ص:343.

¹⁹⁶- وهبة بن مصطفى الزحيلي، التفسير الوسيط للزحيلي، دار الفكر-دمشق، ط01:1422هـ، ج1، ص:316.

¹⁹⁷- وهبة بن مصطفى الزحيلي، المرجع السابق، ج1، ص:316.

4- الامتناع عن النفقة والتهديد بالطلاق: أحيانا يقصّر الزوج عمدا أو نسيانا أو عجزا في واجب النفقة على زوجته وعياله، فإذا طالبت زوجته بحققها هددها بالطلاق إن لم تكف عن ذلك. ونفقة الزوجة التي أوجبها الشرع الحنيف لزوجته وإن كانت غنيّة موسرة أو لم تكن مسلمة¹⁹⁸ بشرط توافيقها مع قدرات الزوج المالية، وتمثّل في: المسكن والمأكل والمشرب والملبس¹⁹⁹، والعلاج ونحوه، ودليل ذلك قول الله تعالى: **أَأَنْزَلْنَاهُ مِنْ سَمَاءٍ نَزْلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِرِزْقِهِمْ وَمِنْ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ إِذِ قَالَ لِلَّهِ الْحَمْدُ حِينَ تَرَى تَشْرِكُ مَعَهُ شَيْئًا فَمِنْ فَوقِ سَمَاءٍ نَزَّلْنَا نُورًا مِنَ السَّمَاءِ عَلَى مَرْيَمَ فَوَضَعَهَا فِي الْوَجْهِ الْعَقِيمِ [الطلاق: 7].**

وروي أنّ هند بنت عتبة قالت: يا سول الله إنّ أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي، إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم، فقال: "خذي ما يكفيك وولدك، بالمعروف"²⁰⁰. وعليه، في إذن النبي صلى الله عليه وسلم للزوجة أن تأخذ من مال زوجها إن قصّر في النفقة عليها دليل قاطع على وجوبها عليه.

5- التهديد بعدم الإنجاب أو إسقاط الجنين: قد يكون أحيانا السبب الدافع إلى اعتداء الزوج على زوجته ماديا أو معنويا، لجوءها إلى تهديده بعدم الإنجاب عن طريق تناول حبوب منع الحمل، أو بإسقاط الجنين الذي تحمله في بطنها، رغبةً منها في إخضاعه لمطالبها التي ربما يعجز عن تلبيةها.

ب- أسباب العنف الزوجي المعنوية:

كثيرة جدًا لعل أبرزها ما يلي:

1- إجبار الزوج زوجته العاملة على تسليمه راتبها له: فتراه يمارس عليها ضغوطا رهيبية لإخضاعها لطلبه، فيهجرها تارة، ويهددها بالطلاق، أو بعدم الإنفاق عليها تارة أخرى، وهو ما يحيل الحياة الزوجية إلى جحيم لا يطاق.

2- الإهمال العاطفي بين الزوجين (عدم تبادل الكلمات والحركات الرومنسية): غالبا ما يكون الجفاء العاطفي بين الأزواج إيذانا بخراب البيوت؛ إذ الرومنسية بين الزوجين تعتبر عماد دوام العشرة بينهما، وسببًا لتفجير طاقتهما في تربية أولادهما ورعايتهم، والاهتمام بشؤون البيت، لكن بعض الرجال يرون دلال الزوجات انتقاصا من رجولتهم، والحقيقة غير ذلك، فنبينا صلى الله عليه وسلم كان يفعل هذا

¹⁹⁸- محفوظ بن صغير، الاجتهاد القضائي في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في قانون الأسرة الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية-جامعة الحاج لخضر-باتنة، السنة الجامعية: 2008/2009م، ص: 507.

¹⁹⁹- عبد النبي محمد محمود أبو العينين، أثر العنف الأسري على الإجرام، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد: 01، السنة: 2012م، المج: 14، ص: 140.

²⁰⁰- محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، صحيح البخاري، صحیح زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: 01: 1422هـ، كتاب: النفقات، باب: إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف، حديث رقم: 5364، ج: 7، ص: 65.

مع أمنا عائشة رضي الله عنها، فيناديها يا عائش كما في قوله صلى الله عليه وسلم: "يا عائش، هذا جبريل يقرئك السلام" فقلت (عائشة رضي الله عنها): وعليه السلام ورحمة الله وبركاته...²⁰¹، فبالحبّ الفياض، والحنان الغامر تدوم الحياة الزوجية الدافئة، إذ الزوج سند لزوجته في السراء والضراء، والزوجة له كذلك.

3- الألفاظ النَّابية التي تجرح مشاعر الطرف الآخر وتقلل من شأنه: إنّ الكلام القاسي والألفاظ الجارحة (كالشتم والقذف والتحقير)، سواء أوجّه ذلك من الزوج لزوجته أم العكس مزعزع لكيان الأسرة، ومهدّد للحياة الزوجية، ومعيق لاستمرارها بسلام.

4- عدم مبيت الزوج في بيت الزوجية: بعض الأزواج مولع مثلا بصيد الأسماك ليلا في البحر، أو بالتجوال الدائم والمبيت في الفنادق الفخمة، وهذا ما قد يدفع زوجته إلى اتهامه بالزواج من غيرها، أو بإقامة علاقة عاطفية مع أحد الجيران، أو بعض الدئاب البشرية في المواقع الافتراضية إشباعا لرغبتها العاطفية، أو انتقاما من زوجها المقصر في حقها عاطفيا.

المطلب الثاني: آليات علاج العنف الزوجي:

وضعت الشريعة الإسلامية عدّة آليات لعلاج العنف الزوجي، وحماية الأسر من التّفكك، ومن جملة ذلك الصلح والوساطة (الفرع الأول) والوعظ والإرشاد والهجر في المضجع (الفرع الثاني)،

الفرع الأول: الصلح والوساطة:

يعتبر الصلح والوساطة وسيلة من الوسائل البديلة لحلّ الخلافات الأسرية بشكل ودي، وطريقا من طرق إنهاء النزاعات خارج أسور القضاء²⁰²، ولا يثبت الطلاق في التشريع الجزائري إلّا بعد ثلاث محاولات صلح يجربها القاضي بين الزوجين المتخاصمين وجوبا طبقا لما نصّت عليه المادة 49 من قانون الأسرة سابق الذكر "لا يثبت الطلاق إلّا بحكم بعد عدة محاولات صلح يجربها القاضي، دون أن تتجاوز مدّته ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ رفع الدعوى.."، وبهذا يعتبر الصلح آلية من آليات فضّ النزاعات الزوجية ووضع حدّ للخصام بين الزوجين إمّا بعودة الوفاق بينهما، أو بتفريقهما.

الفرع الثاني: الوعظ والإرشاد والهجر في المضجع:

²⁰¹ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، المصدر السابق، كتاب: أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب: فضل عائشة رضي الله عنها، حديث رقم: 3768، ج 5، ص: 29.

²⁰² ليلي حي و عبد القادر حوبة، أثر الصلح والوساطة في تحقيق الأمن الأسري على ضوء الشريعة والقانون، مجلة الإحياء، العدد: 29، السنة: 2012م، المجلد: 21، ص: 58.

ومن آليات فضّ الخلافات الزوجية ما جاء في قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَ بِكُمْ عُنُقٌ مِنَ الزَّوْجِ فَادْرَأُوهُ فِي الْوَجْهِ إِذَا كَانَ مِنَ الْمُكْفَرِينَ" [النساء: 34 - 35]، وهذه الآليات هي:

أولا- الوعظ:

وهو التذكير بما يلين القلب لقبول الطاعة واجتناب المنكر فإن لم يفد الوعظ،

ثانيا- فالهجر:

أي تجنّبها في المضجع فلا ينام الزوج معها في فراش واحد، لعلّها أن ترجع عما هي عليه من المخالفة فإن لم يفد الهجر،

ثالثا- الضرب:

أي جاز للزوج ضربها ضربا غير مبرح وهو الذي لا يكسر عظاما ولا يشين جارحة، ولا يجوز الضرب المبرح ولو علم أنّها لا تترك النشوز إلا به.

هذه وسائل ثلاث وضعتها الشريعة الإسلامية لتأديب الزوجة، ولا يجوز للزوج اللجوء إلى الضرب إلا بعد استنفاد الوسيلتين السابقتين دون جدوى، فإن أجدت إحداهما لم يجز له ضرب زوجته²⁰³، وإذا اشتدّ الخصام بينهما فللقاضي اللجوء إلى الوسيلة الرابعة (التحكيم).

رابعا- التحكيم:

أي بأن يرسل حكّمين: أحدهما من أهل الزوج والآخر من أهل الزوجة، للسعي في إصلاح ذات البين بعد استطلاع حقيقة الحال بين الزوجين، ومعرفة سبب الخلاف، ومتى حسنت النية والنصح لوجه الله، يوفق الله الحكّمين للقيام بالصّالح والهداية إلى الخير، وتحقيق الوفاق والتّفاهم، والعودة إلى التّوادد والتّراحم والألفة بين الزوجين²⁰⁴.

وهو ما أخذ به المشرّع الجزائري فنصّ في المادة 56 من قانون الأسرة على أنّه: "إذا اشتدّ الخصام بين الزوجين ولم يثبت الضّرر وجب تعيين حكّمين للتّوفيق بينهما، يعيّن القاضي الحكّمين، حكما من أهل الزوج وحكما من أهل الزوجة، وعلى هذين الحكّمين أن يقدّما تقريرا عن مهمّتهما في أجل شهرين".

²⁰³- عبد النبي محمد محمود أبو العينين، المرجع السابق، ص: 156.

²⁰⁴- وهبة بن مصطفى الزحيلي، المرجع السابق، ج 1، ص: 316.

ثمّ قال تعالى في نهاية علاج مشكلة نشوز الزّوجة: «مُرْتَضَيْنِ مِنْ نِسَائِكُمْ» [النساء: 34]، وهذا من أهمّ أسباب الوفاق²⁰⁵ وزوال الخلاف المؤدّي لا محالة إلى زوال العنف الزوجي، وعودة مياه الحياة الزوجية إلى مجاريها الطبيعيّة من جديد.

الفرع الثالث: تجريم الإهمال العائلي:

لم تضع الشريعة الإسلامية نصّاً خاصّاً يعاقب على الهجر المالي للأسرة إلا أنّ القواعد العامّة في التشريع الجنائي الإسلامي تعطي للحاكم حقّ تعزير الجاني في غير الحالات المنصوص عليها شرعاً بحدود أو قصاص، وذلك في الحالة التي يكون فيها مصلحة تبرّر ذلك، كما أنّها لم تسلّطها بداية على القادر على الإنفاق، فهناك الحجز على أمواله وبيعها من أجل تسديد دين النفقة إذا لم يتيسّر هذا الطّريق جاز للقاضي حبس الممتنع القادر على النفقة إكراهاً له من أجل أدائها²⁰⁶.

أمّا المشرّع الجزائري فشدد عقوبة من امتنع عن تسديد نفقة الزّوجة الواجبة عليه والتي للقاضي سلطة تقديرها مع مراعاة حال الطرفين وظروف المعاش كما نصّت عليه المادّة 79 من قانون الأسرة: "يراعى القاضي في تقدير النفقة حال الطرفين وظروف المعاش ولا يراجع تقديره قبل مضي سنة من الحكم".

ويبدأ تاريخ استحقاق الزّوجة للنفقة من تاريخ رفع الدّعى أو بحكم القاضي لمُدّة لا تتجاوز سنة مع وجود البيئة قبل رفع الدّعى طبقاً لنص المادّة 80 من قانون الأسرة: "تستحق النفقة من تاريخ رفع الدّعى، وللقاضي أن يحكم باستحقاقها بناء على بيئة لمُدّة لا تتجاوز سنة قبل رفع الدّعى".

خاتمة:

وفي نهاية هذه الورقة البحثية نذكر أهمّ النتائج والاقتراحات المتوصل إليها:

أولاً- النتائج:

1- من أهمّ أسباب العنف الزوجي في المجتمع الجزائري خصوصاً والمجتمعات العربية عموماً، سوء فهم علاقة الزوج بزوجته، فنجد كلّ واحد منهما يسعى لفرض سيطرته على الآخر، فيمارس عليه العنف مادياً ومعنوياً لتحقيق غرضه.

2- أضحت مواقع التواصل الاجتماعي اليوم سبباً لزعزعة الثقة بين الأزواج، نتيجة عكوف أحد الطّرفين أو كليهما على هاتفه الذّكي ساعات طويلاً، ممّا يؤدّي أحياناً إلى تقصير الطّرف المدمن على هذه

²⁰⁵- علي زواري أحمد، المرجع السابق، ص: 200.

²⁰⁶- السعيد هراوة، المرجع السابق، ص: 164.

الوسائل في حق شريك حياته، أو إلى الوقوع في الخيانة الزوجية، والنتيجة الحتمية لذلك ممارسة الطرف المتضرر العنف الزوجي على صاحبه، الذي قد ينتهي بالتفريق بينهما.

3- تفاقم العنف الزوجي في المجتمع الجزائري لعدم تفعيل الآليات التي وضعتها الشريعة الإسلامية (الوعظ، الهجر، الضرب الخفيف، التحكيم) لفض الخلافات الزوجية خارج أسور القضاء.

4- تزايد العنف الزوجي في الجزائر ناتج عن جهل بعض الأزواج العقوبات الشديدة الرادعة التي قررها المشرع الجزائري في قانون العقوبات، من الحبس، والغرامة المالية، ولذا تراه يستغربه عند حكم القاضي عليه بها بعد تورطه بظلم زوجته حساً أو معنى.

ثانيا- الاقتراحات:

1- إقامة دورات تاهيلية للمقبلين على الزواج ليعرف كل واحد منهما حقوقه وواجباته، حتى لا يقصر في أداء واجباته ويطالب بحقوقه، وبهذا يمكن الحد من ظاهرة العنف الزوجي في الجزائر.

2- تنمية ثقافة عدم الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي، ببيان ضررها الصحي، وتوضيح أهميته إعطاء الحياة الزوجية حقها من الاهتمام، وضرورة وجود الألفاظ المعسولة بين الزوجين التي تلتف الجوّ العائلي، وتزرع فيه المرح والسعادة، لضمان استمرار العشرة بالمعروف.

3- تكثيف الحصص التلفزيونية والإذاعية باستضافة مختصين من أساتذة في علم النفس، وأساتذة في علم الاجتماع، ومستشارين في شؤون الأسرة، لتوعية العائلات الجزائرية بشرح الطرائق المثلى التي تضمن التوافق النسبي على الأقل بين الأزواج، صونا للحياة الزوجية من التصدّع أو الانهيار.

قائمة المراجع والمصادر:

القرآن الكريم، مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، رواية حفص عن عاصم بالرسم العثماني، الصادر عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- المدينة المنورة.

معاجم اللغة العربية:

1- أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، الغريب المصنف، تح: صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: بدون طبعة 1416/1417هـ.

2- أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط: 01: 1429هـ/2008م.

3- بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر-بيروت، ط: 03: 1414هـ.

4- زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية- الدار النموذجية، بيروت، ط05: 1420هـ/1999م.

5- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة، ط: بدون طبعة وتاريخ النشر.
كتب الفقه:

1- أحمد علي يرسم الزبيدي، العنف الأسري من منظور السنة النبوية، ط: بدون طبعة، 1434هـ/2013م.

2- زكريا بن محمد بن زكريا، زين الدين أبو يحيى السنيكي، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، دار الكتاب الإسلامي، ط: بدون طبعة وتاريخ النشر.

3- السعيد هراوة، مهددات الأمن الأسري في ضوء الشريعة والقانون، سلسلة أبحاث الشريعة والقانون(7)، مخبر الدراسات الفقهية والقضائية-جامعة الوادي، ط01: 1443هـ/2022م.

4- علي بن أبي بكر بن عبد الجليل، أبو الحسن برهان الدين، الهداية في شرح بداية المبتدي، تح: طلال يوسف، دار احياء التراث العربي-بيروت، ط: بدون طبعة وتاريخ النشر.

5- محفوظ بن صغير، الاجتهاد القضائي في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في قانون الأسرة الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية-جامعة الحاج لخضر-باتنة، السنة الجامعية: 2008/2009م.

6- محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، ط: بدون طبعة وتاريخ النشر.

7- محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط01: 1422هـ.

8- محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف، أبو عبد الله المواق، التاج والإكليل لمختصر خليل، دار الكتب العلمية، ط01: 1416هـ/1994م.

9- منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس المهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، دار الكتب العلمية، ط: بدون طبعة وتاريخ النشر.

10- وهبة بن مصطفى الزحيلي، التفسير الوسيط، دار الفكر-دمشق، ط01: 1422هـ.
مجلات علمية:

1- عبد النبي محمد محمود أبو العينين، أثر العنف الأسري على الإجرام، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد: 01، السنة: 2012م.

2- ليلي حبي و عبد القادر حوية، أثر الصلح والوساطة في تحقيق الأمن الأسري على ضوء الشريعة والقانون، مجلة الإحياء، العدد: 29، السنة: 2012م.

3- نورة بن بو عبد الله، المواجهة الجزائية لجرائم العنف ضدّ الزوجة في القانون الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد: 01، السنة: 2022م.

أثر الطلاق و الخلع على الأسرة الجزائرية - أرقام صادمة تثير المخاوف-

زيتوني عيبود

الرتبة: أستاذ مساعد ب

مؤسسة الانتساب: جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02

البريد الإلكتروني:

zitouniaiboud@yahoo.fr

مفتاح بن هدية

الرتبة: أستاذ محاضر أ

مؤسسة الانتساب: جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02

البريد الإلكتروني:

meftah_benhedia@yahoo.fr

ملخص المداخلة:

تُعالج هذه الورقة البحثية موضوعا مهما وحساسا وخطيرا، مطروح بشدة على جميع الأصعدة و المستويات، يتجلى ذلك في ظاهرة "الطلاق و الخلع" في حياة الجزائريين ،فهي ظاهرة اجتماعية جديدة

الملتقى الوطني الاول : ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري ، الأسباب والنتائج

على المجتمع الجزائري – جديرة بالدراسة والاهتمام- برزت بقوة في السنوات الأخيرة و انتشرت بلا حدود خاصة في ظل آلة العولمة وانتشار الميديا و الإعلام البديل ، فأضحت تشكل هاجسا مخيفا ومقلقا كونها تفسد العلاقات الاجتماعية (خاصة حياة الأبناء :ضحايا الطلاق)، وتبين الإحصائيات الرسمية أن هذه الظاهرة تزداد كل يوم ،والمحاكم قد اكتظت بملفات الشباب و الشابات، مما يطرح الكثير من التساؤلات حول مستقبل الرابط الاجتماعي الجزائري ، هذه المعضلة يرجعها الخبراء إلى مجموعة من الأسباب والعوامل التي أثرت بشكل أو بآخر على الاستقرار الأسري، جاهدين في ذلك إلى إبراز إحصائيات لمعدلات الطلاق و الخلع في الجزائر، ونهدف أيضا إلى معرفة آثار الطلاق و الخلع على الأسرة الجزائرية، مرتكزين في ذلك على بعض المراجع ذات الصلة المذيلة في آخر البحث.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، الخلع، الأثر، المجتمع الجزائري

Abstract:

This research paper deals with a topic, which is strongly discussed at all levels and levels, represented in the phenomenon of "divorce", which is a new social phenomenon in Algerian society that has emerged strongly in recent years and has spread without borders, especially in light of the globalization machine and the spread of the media, and it has become a frightening danger. And disturbing, because it breaks social relations (especially the lives of children: victims of divorce), and official statistics show that this phenomenon is increasing every day, and the courts have been crowded with youth files, which raises many questions about the future of the Algerian family. This problem is attributed by experts to a group of factors that It affected family stability, trying to highlight statistics on divorce rates in Algeria, and we also aim to know the impact of divorce on the Algerian family, focusing on some relevant references.

تحديد الإشكالية: أولا:

الطلاق ظاهرة اجتماعية دقت ناقوس الخطر، في مجتمعنا واستفحلت وارتفعت معدلاتها خصوصا في الآونة الأخيرة مخلفة وراءها الكثير من الأزمات والمشاكل الأسرية والاجتماعية والنفسية على الأفراد أنفسهم وعلى المجتمع، هذه الظاهرة السلبية التي مست أكبر كيان الذي يتشكل منه المجتمع ألا وهو الأسرة،

ويلاحظ عموماً نتيجة بروز متغيرات ومستجدات جديدة للحياة الاجتماعية أثرت على نمط الحياة الأسرية للأفراد في المجتمع الجزائري، فلجوء أحد الزوجين أو كليهما معاً إلى اتخاذ قرار الطلاق لا يكون من باب الصدفة، وإنما يكمن وراءه عدة أسباب وعوامل تراكمت قبل اتخاذ هذه الخطوة من قبل الزوجين.

فالطلاق، نهاية الزواج للأفراد الذين يجمعهم في دائرته (الزوج والزوجة)، ولكنه يعتبر في نفس الوقت، تغيراً من مركز إلى مركز آخر، ومادام المركز قد تغير، فإن الأدوار المرتبطة بهذه المراكز، يجب أن تأخذ اتجاهها

يكون في الغالب أعقد وأصعب من الأدوار السابقة، بسبب عدم تمكن المطلقين من التكيف السريع في حياتهم مابعد الطلاق، لأن البناء الاجتماعي، يقوم في أساسه على افتراض العلاقة الزوجية الدائمة، كما أن القيم والعادات والتقاليد، تساند هذا الاستمرار والدوام، ولا تساند الانفصال (مسعودة كسال، 2021، ص422)

وقد استفحل الطلاق في العقد الأخير في المجتمع الجزائري، خاصة بعد سنة 2000م إلى يومنا هذا، فكل يوم تشهد المحاكم ملفات عديدة و كثيرة تخص حالات الطلاق أو الخلع، مما شكّل خطورة في المجتمع الجزائري، هذه الخطورة دفعتنا للبحث في جذور المشكلة الحاصلة، فهذه المداخلة تبحث عن هذا الموضوع من خلال طرح

التساؤلات التالية التي تؤسس هذه الإشكالية:

- ✓ ما مفهوم الطلاق والخلع؟
- ✓ ما هي الآثار المترتبة عن الطلاق والخلع على الأسرة الجزائرية والمجتمع؟
- ✓ هل هناك أرقام ومعطيات رسمية تقريبية توضح ظاهرة الطلاق والخلع في الجزائر؟
- ✓ ما هي أبرز الحلول التي يمكن من خلالها الحد، (أو التقليل) من ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري؟

ثانياً: أهمية الموضوع ومبررات اختياره:

➤ موضوع الدراسة مهم وله قيمة علمية وعملية، فهو موضوع جدير بالاهتمام و الدراسة، فالموضوع واقعي و خطير يحتاج بالضرورة إلى البحث و التنقيب عن الحلول و طرح العوامل

➤ موضوع الدراسة في رباط مع المجتمع لذا وجب في كل مرة البحث فيه بطريقة "ما" حتى نقلل من نسبة الطلاق و الخلع

ثالثاً: أهداف الدراسة:

- الوقوف على آثار الطلاق و الخلع التي تعكس مدى مساهمة التغيرات والتأثيرات الحالية للحياة الاجتماعية التي صارت تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في كثرة حالات الطلاق وارتفاع معدلاته يوماً بعد يوم في المجتمع الجزائري.
- بروز و ولوج متغيرات جديدة أثرت بشكل كبير في تغير نمط الحياة والضوابط الاجتماعية، التي تحكم البناء الداخلي للأسرة الجزائرية، خصوصاً مع دخول مفاهيم جديدة لدى مجتمعنا، كاختلال في القيم الاجتماعية، الفردانية، تشجيع استقلالية الزواج عن أهاليهم، بروز الأسرة النووية بدل الأسرة الممتدة، خروج عمل المرأة وتطور مكانتها الاجتماعية، الحقوق القانونية التي أصبحت المرأة تتمتع بها، ارتفاع المستوى التعليمي والعملة وغيرها.
- تقديم بعض الحلول الممكنة التي نراها موضوعية في ظل بعض المعطيات و المؤشرات الحالية
- سلوكيات مستحدثة تسببت لبناء العلاقات الزوجية، وطفغان الدوافع المادية والمطالبة بحياة ومستوى معيشي يكفل كل المطالب والاحتياجات اليومية للأسرة، خصوصاً أمام الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الجزائري.

رابعاً: مفاهيم الدراسة:

أ- الطلاق:

▪ الطلاق من الناحية الشرعية:

هو حل قيد النكاح أو حل عقد الزواج بلفظ الطلاق ونحوه أو رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص، فحل رابطة الزواج في الحال يكون بالطلاق البائن وفي المآل أي بعد العدة يكون بالطلاق الرجعي

الطلاق من الناحية القانونية:

لم يتعرض المشرع الجزائري لتعريف الطلاق واكتفى بذكر الطلاق كصورة من صور الرابطة الزوجية وذلك من خلال استقراء نص المادة 48 من قانون الأسرة الأمر 05 02 "يحل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو يطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين 53_54 من القانون

▪ الطلاق من الناحية الاجتماعية:

هو عبارة عن نوع من التفكك الأسري وانهيار الوحدة الأسرية، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها، عندما يفشل عضواً أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية، هذا التفكك الأسري الذي يحدث نتيجة لتعاضم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يمكن تداركها

ويعرف أيضاً: هو عملية فسخ عقد الزواج الذي وقعه كل من الرجل والمرأة هذه العملية تساعد الطرفين على الزواج ثانية.

ب- الخلع:

الخلع لغة: من خلع الرجل ثوبه إذا ألقاه عنه، وخلع الشيء أي نزعته، وخلع امرأته أي أزالها عن نفسه، (حبار امال، جانفي 2018، ص 194)

الخلع اصطلاحاً: فهو فراق الزوج امرأته بعوض.

لم يتطرق المشرع الجزائري لتعريف الخلع، إلا أنه نص عليه في المادة 54 من قانون الأسرة بقوله: "يجوز للزوجة دون موافقة الزوج أن تخالع نفسها بمقابل مالي. إن لم يتفق الزوجان على المقابل المالي للخلع، يحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة صداق المثل وقت صدور الحكم، كما يمكن أن نعطيه تعريفاً أدق وأشمل، فنقول بأنه عقد معاوضة شرع لمصلحة الزوجة و الهدف منه إنهاء الحياة الزوجية بمقتضى حكم قضائي، وبناء على عرض من الزوجة (حبار امال، جانفي 2018، ص 194)

ج- الأثر:

لغة: الشيء. وأثر في الشيء: ترك فيه أثراً. والآثار: الأعلام. يدرى له ما أثر أي ما يدرى أين أصله ولا ما أصله. جاء في القرآن قوله تعالى: "قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَا سَامِرِيُّ" قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا" (طه، الآية: 95)

اصطلاحاً: يعرف الاثر على انه العلامة او النتيجة او الوصمة التي يتركها الفعل على الشيء،

إجرائياً: هو تلك الآثار السلبية التي يتركها الطلاق او الخلع على الاسرة الجزائرية سواء اثار اجتماعية او اقتصادية او نفسية او غيرها على الطفل او الزوجة او الزوج او عل عموم المجتمع.

خامساً: الدراسات السابقة:

1- دراسة بلقاسم علالي، بعنوان: الطلاق في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية في العاصمة وما جاورها رسالة شهادة ماجستير في علم الاجتماع الديني، قسم علم الاجتماع تخصص: علم الاجتماع الديني، 2009/2008، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، تلخصت الدراسة في طرح التساؤل التالي: ما هي الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة، والآثار المترتبة عنها؟ وتندرج تحت هذا التساؤل الفرضيات التالية:

- ✓ إن سكن الزوج مع أهله، بسبب أزمة السكن سبب من أسباب الطلاق
- ✓ إن خروج المرأة للعمل و تكوين الشخصية المستقلة معنوياً ومادياً، جعلها تشعر بعدم التبعية لأحد وفي غنى عن الجميع مما أدى إلى الطلاق.
- ✓ عدم التوافق الجنسي بين الزوجين سبب الطلاق

✓ إن الزواج في سن مبكر من أسباب الطلاق

أما مجالات الدراسة فتمثلت في المجال البشري المتمثل في العينة، فقد كانت العينة عشوائية ويرجع السبب في ذلك لصعوبة حصر كل أفراد العينة في مكان واحد، بحجم 45 حالة طلاق (40 إناث و 05 ذكور)، أما المجال المكاني فكان في العاصمة الجزائرية، واستغرقت الدراسة الميدانية عاما كاملا سنة 2009، وقد احتكمت الدراسة لأداتي المقابلة و الاستمارة و الملاحظة لأنهم أدوات مهمة وتتوافق مع مثل هذه المواضيع الحساسة، استخدمت في هذه الدراسة ثلاثة أنواع من المناهج، وفقا لطبيعة هذا الموضوع المدروس وهو ظاهرة الطلاق الذي يحتاج إلى تحليل وتفسير، المنهج التاريخي فالتاريخ يوضح للباحث الاجتماعي التاريخ الثقافي للظاهرة كما يعطي معنى تاريخي للظاهرة، و المنهج المقارن سمح بتحليل ظاهرة الطلاق في مختلف المجتمعات، والوقوف على عدة معطيات تفيد في هذه الدراسة، من بينها تشابه بعض الأسباب لحدوث الطلاق والآثار له، و المنهج الوصفي الذي يصف ظاهرة الطلاق هذا المنهج الذي يعبر عن الأسلوب الذي يرمي إلى الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر لموضوعات الاتصال، وقد توصلت الدراسة الى ان هناك عدة عوامل للطلاق في المجتمع الجزائري منها:

✓ إن سكن الزوج مع أهله، بسبب أزمة السكن سبب من أسباب الطلاق بلغت النسبة 22.5%

✓ إن خروج المرأة للعمل و تكوين الشخصية المستقلة معنوياً ومادياً، جعلها تشعر بعدم التبعية لأحد وفي غنى عن الجميع مما أدى إلى الطلاق 17.5%.

✓ عدم التوافق الجنسي بين الزوجين سبب الطلاق بلغت نسبة هذا العامل، 12.5% من حجم العينة المبحوثة، ليثبت أن له حضور في حدوث ظاهرة الطلاق، لكنه العامل الخفي بين الناس ولا يكاد يظهر إلا في البحوث بسبب حياء الناس عن التحدث عن مثل هذا الأمر خصوصا في المجتمعات الإسلامية.

✓ إن الزواج في سن مبكر من أسباب الطلاق ذ بلغت النسبة 12.5% من المبحوثات، وهذا أيضا من العوامل المنتشرة في كل المجتمعات

✓ اختلاف الميول والأفكار: هذا العامل هو من أقدم العوامل في ظاهرة الطلاق، وهو قد يكون في كل المجتمعات ولهذا وجدناه في كل الدراسات التي اطلعنا عليها. وله تأثير على حياة الزوجين وإن لم توجد العوامل الأخرى. وقد بلغت 15% من العينة.

✓ أسباب أخرى تتعلق بالخصوصيات، الكراهية، تعدد الزوجات، سوء معاملته للزوجة، عدم تحمله نفقات الأسرة، الفرق بينه وبين الزوجة في السن، المرض الذي يقعه عن العمل وعن واجباته الأسرية، وانحطاطه الأخلاقي وسوء سيرته. من جهة الزوجة: ترجع أسباب الطلاق إلى أمور أهمها: كراهيتها للرجل

ونفورها منه، عقمها، سوء أخلاقها ورعونة تصرفاتها، مرضها بحيث تتعذر العلاقات الجنسية بينها وبين الرجل، خيانة الأمانة الزوجية وارتكابها الفاحشة، إهمالها لشؤون المنزل، كبر السن، عدم دخولها في طاعة زوجها والاستماع إلى ذمها.. الخ.

2- دراسة مسعود سكال، بعنوان: الآثار المترتبة عن الطلاق في المجتمعات وفي المجتمع الجزائري، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2021، جامعة ورقلة، الجزائر ص ص 432-421

تمثلت إشكالية الدراسة في معرفة الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة، لكل من الطفل والمرأة والرجل، في المجتمع الجزائري، وكانت الدراسة نظرية، معتمدة على مجموعة من الخطوات الأساسية التي تفسر إشكالية الدراسة منها معرفة المفاهيم الرئيسية للموضوع كتعرف الزواج باعتباره الخطوة الأولى لوجود الاجتماع بين الزوج و الزوجة، ثم التعريف الاجتماعي للطلاق باعتباره يأتي بعد الزواج و انهيار الأسرة و الابتعاد بين الزوجين نهائيا و تنتهي الرابطة الزوجية بينهما، كما استعان الباحث بالأرقام و الإحصائيات المينة لموضوع الدراسة وكانت أرقام مهمة و موثقة بطريقة جيدة، كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من الآثار و النتائج التي يخلفها الطلاق على الأسرة و المجتمعات و بالخصوص الآثار المترتبة على المجتمع الجزائري وهي الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للطفل حيث تشير إحدى المجالات الجزائرية، في أحد أعدادها إلى أن " أحد القضاة المختصين بمحكمة الأطفال، قد قدر أن هناك (9 من 10) من الأطفال، غير المتكيفون اجتماعيا، أو منحرفين، عانوا من الوضعية الأسرية لهم، المفككة إما عن طريق الطلاق، أو إهمال أو غياب الأب، لأن الطفل عموما، يضل عن الطريق الصحيح في الوقت الذي يفترق فيه والداه عن بعضهما، وهذا بغض النظر عن الوضعية المادية للأسرة أما الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للمرأة الجزائرية حيث الأم من حقها شرعا في المجتمع الجزائري، حضانة أطفالها بعد الطلاق، إلا أنه أمام أمثال هذا النوع من الآباء المذكورين سابقا، والذي أكدت وجوده بكثرة، القضايا المرفوعة من طرف النساء، ضد الآباء الذين لا يدفعون، نفقة أطفالهم بصورة منتظمة، أو ضد الآباء الذين، لم يدفعوا هذه النفقة منذ الطلاق، في العديد من المحاكم، تتعرض الأم لمشاكل مادية على وجه الخصوص، لا حصر لها، لأن: "الحضانة ومثلما نصت عليه الشريعة الإسلامية، تستوجب على المرأة حماية وتربية الطفل، الذي يجب أن ينمو في أحسن الظروف، لكن إذا كانت هذه الضرورة، لا تثقل كاهل المرأة العاملة، فإنها تصبح بالنسبة للمرأة التي لا تملك، أي دخل والتي غالبا، ما يكون لديها أكثر من أربعة أطفال، ومرغمة

على العيش مع أهلها الأمر الذي لا يرحب به هؤلاء الأهل دائما، يصبح هذا الحق في الحضانة عبئا ثقيلا عليها، ومما يزيد من ثقل هذا العبء، ماديا ومعنويا بالنسبة للمرأة المطلقة، ما هو معروف في مجتمعنا، من أنه من ، ويمكن الصعب إعادة زواج المرأة المطلقة، وخاصة التي لها أطفال، وهذا حتى وإن كانت بسيطة جدا في اختيارها. اما الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للرجل الجزائري : الذي يشكل الطرف الثالث المتضرر من الطلاق، وبدرجة أقل من الطفل والمرأة في المجتمع الجزائري، هو الرجل، وهذا كونه يستطيع إعادة الزواج بسهولة. حتى وإن كان له أطفال، الأمر الذي لوحظ سابقا، أنه لا يتحقق إلا بصعوبة كبيرة جدا، للمرأة المطلقة ذات الأطفال، " وإن طلاق الرجل يعد فشلا، بأي شكل من الأشكال، وهذا على الرغم من وجود الكثير من الرجال، الذين لا يعترفون بهذه الحقيقة"، وشعور الإنسان بالفشل في تحقيق مشروع ما أقدم عليه، ولاسيما مشروعا مصيريا ومكلف كالزواج، يعرضه لحالة نفسية واجتماعية صعبة المواجهة، ومن بين هذه المشاكل ثانيا، حرمان النفقة للرجل من قسم هام من أجره، خاصة إذا كان أجره بسيطاً، وله أطفال كثيرون، والتي في حالة عدم دفعه لها، تؤدي به إلى السجن.

سادسا: أرقام مهمة حول الطلاق في الجزائر:

الطلاق ظاهرة اجتماعية طبيعية تقع بين الزوجين إذا مل يستطيعا العيش مع بعضهما " فيكون حلا فعلا لكثير من الوضعيات التي لا يمكن أن تستمر من خلال المعاشرة الزوجية" ، لكن يصبح الطلاق واقعا مؤملا حين ترتفع معدلاته في مقابل انخفاض حالات الزواج ، و يكون مصدرا لمشكلات أخرى تجعل منه ظاهرة اجتماعية سلبية تفكك الأسرة و تهدد الاستقرار الاجتماعي تماسك وحدة المجتمع ، ذلك ما جعل موضوع الطلاق محمل اهتمام الباحثين و الدارسين و العلماء على اختلاف تخصصاتهم(سعيد، جيلالي، 2022، ص125)

إن ارتفاع عدد حالات الطلاق في المجتمع الجزائري بشكل رهيب ومخيف باتت ظاهرة تؤرق المجتمع، و أضحى الطلاق واقعا مؤملا يهدد النظام الأسري و بنائه حيث أصبح الطلاق مصدرا لمشكلات أخرى، خاصة بعد أن ارتفعت معادلاته في السنوات الأخيرة حيث شهد المجتمع الجزائري ارتفاعا في معدلات الطلاق و انخفاضها في معدلات الزواج ، و أصبح اتخاذ قرار الطلاق أمرا بسيطا و تافها لا يكثر له الرجل و لا المرأة ، و لا يراعيان نتائجه وآثاره السلبية ، سواء عليهما كزوجين أو على الأسرة و المجتمع ككل(سعيد، جيلالي، 2022، ص126).

وفي هذا الصدد نصبو لتقديم مجموعة من الأرقام و الإحصائيات الموضحة لتنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، ضمن هذا الواقع الجديد و المتغير بسرعة خاصة تغير حجم الأسرة و تغير الأنماط المعيشية و ولوج عالم ثقافي و قيمي على حياتنا،.

هذا الواقع تغير كثيراً، إذ تكشف الأرقام الرسمية عن ارتفاع معدلات الطلاق أو الخلع من عام إلى آخر وأبرزت إحصاءات نشرتها وزارة العدل الجزائرية أخيراً حدوث 44 ألف حالة طلاق و خلع في النصف الأول من عام 2022، أي بواقع 240 حالة يومياً و 10 حالات في الساعة، معظمها في الفئة العمرية بين 28 و 35 سنة، أي بين المتزوجين حديثاً، علماً أنها بلغت 100 ألف عامي 2020 و 2021

(<https://www.independentarabia.com/node/376306>)

و جرى في عام 2005 تعديل قانون الأسرة الصادر في 1984. ومن بين التعديلات التي أدخلت عليه، إلغاء بند الرجل رب الأسرة وتعليق حقه في الطعن أو الاستئناف على أحكام الطلاق والخلع التي كانت موجودة في القانون الأول وهي التعديلات التي يقول قانونيون إنها أسهمت في ارتفاع معدلات الانفصال (

(<https://www.independentarabia.com/node/376306>)

لكن وزير العدل الجزائري عبد الرشيد طي خلال رده على تساؤلات رفعها نواب البرلمان في شأن قانون الأسرة، قال إن "الخلل ليس في القانون وإنما في المنظومة الأخلاقية للمجتمع التي تؤثر بشكل مباشر في ارتفاع عدد هذه الحالات"

الأرقام الصادمة عن حالات الطلاق المتنامية تثير عدداً من النقاشات على مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصاً على صفحات الاستشارات القانونية وتلك التي تعنى بالتطرق إلى مواضيع الأسرة فهناك من يحمل المرأة مسؤولية الطلاق على اعتبار أنها أصبحت شديدة التأثير بالحياة المروج لها على منصات التواصل الاجتماعي وبحثها عن حياة مثالية، مما يسبب ضغوطاً على الزوج الذي يجد نفسه أمام طلبات لا تنتهي في حين تقول فتيات إن الرجال لم يعودوا قوامين ويفتقدون حس المسؤولية تماماً ويجهلون متطلبات المرأة.

إن تطور حالات الطلاق قد تأثرت بتغيرات بنيوية و وظيفية ، فالارتفاع المستمر و المتزايد لمعدلات الطلاق يقابله الانخفاض الظرفي المتزايد لمعدلات الزواج ، عكسه حراكا ديمغرافيا و جغرافيا كبيرين صحبته حركة تنموية مهمة خلال هذه الفترة ، و عرف بما يشبه طفرة كبيرة في التحولات الثقافية و الاجتماعية هزت النظام الأسري (سعيد، جيلالي، 2022، ص128)

ونسبة الطلاق في المجتمع الجزائري في منحنى تصاعدي كل يوم وأسبوع، هذا الانفصال الرهيب كما أشارت الدراسات السابقة في هذه الورقة له دوافع عديدة وقد بينا ذلك، في هذا نقدم الأرقام التالية المبينة

لعدد حالات الطلاق بين الأزواج حيث من العسير أن نعطي أرقاماً دقيقة لأن الموضوع فيها كثير من الحساسية والغموض لذا نحاول أن نبرز ذلك انطلاقاً من سنوات سابقة إلى السنة السابقة 2022 فيما يلي:

- لقد تم اعتماد المؤشرات الإحصائية للطلاق من معطيات الإحصاء الديمغرافي في الجزائر التي نشرها الديوان الوطني للإحصائيات من سنة 2005 إلى غاية سنة 2018 إن الديوان الوطني للإحصاء هو مؤسسة إدارية عامة مسؤولة عن جمع ومعالجة ونشر المعلومات الإحصائية المتعلقة بالمجتمع الجزائري ، ويستمد المعطيات الإحصائية من المؤسسات الخاصة (سعيدي، جيلالي، 2022، ص129).

- وكشفت أرقام وزارة العدل أنّ حالات الطلاق في الجزائر في تزايد مخيف، حيث قدرت بأكثر من 44 ألف حالة خلال 6 أشهر الأولى من السنة الجارية، مقابل 66 ألف حالة في 2020، فيما فاقت حالات خلع الأزواج 10 آلاف حالة خلال السداسي الأول من سنة 2021. وحسب الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن وزارة العدل حول حالات الطلاق في الجزائر، فقد تجاوز عدد حالات الطلاق في الجزائر أكثر من 100 ألف حالة خلال سنة ونصف (<https://www.mosaiquefm.net/ar>)

سابعاً: أرقام مهمة حول الخلع في الجزائر:

ويقصد بالخلع طلب الزوجة الانفصال في مقابل مادي تدفعه لزوجها أو مقابل التخلي عن كل حقوقها المادية في حين يعرف بند المادة 48 من قانون الأسرة الجزائري الطلاق بأنه "فك الرابطة الزوجية بالإرادة المنفردة للزوج أو باتفاق الطرفين، أي الزوج والزوجة معاً، وهذا ما يسمى الطلاق بالتراضي ويقع الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج عندما يستخدم الصيغة اللفظية المعبرة عن الطلاق ثلاث مرات متتالية" (<https://www.mosaiquefm.net/ar>).

وسجلت حالات الخلع تصاعداً هي الأخرى، حيث قدرت في 2019 بأكثر من 13 ألف حالة، لتتجاوز 15 ألف حالة في 2020، وتصل خلال السداسي الأول من 2021 إلى أكثر من 10 آلاف حالة. (<https://www.mosaiquefm.net/ar>)

وقد بلغ عدد حالات الخلع بالجزائر أرقاماً قياسية غير مسبوقة في ظرف 6 أشهر فقط من السنة الجارية، حيث تجاوزت عتبة 10 آلاف حالة، مقابل 44 ألف حالة طلاق في نفس الفترة، حسب ما أوردته جريدة "المساء" العمومية (<https://www.mosaiquefm.net/ar>)

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات ما بين 2005 و2013 قدرت ب 26440 حالة أي ما يعادل ، % 85.2 وبلغت عدد الحالات سنة 68000 ، 2018 حالة، والأهم من هذه الإحصائيات هو الآثار المتمثلة

خصوصا في عدد الضحايا من أطفال الطلاق والذي أعلنت عنه شبكة حماية الطفولة ندى والمقدر سنويا ب 100.000 طفل ضحية طلاق.

ثامنا: اثر الطلاق والخلع على الأسرة الجزائرية:

❖ الآثار المترتبة على الأطفال:

تعتبر مشكلة الأطفال، من أهم المشاكل التي تترتب عن الطلاق دون النتائج الفردية، لأن ضرر الطلاق، لا يقتصر على الزوجين فقط، بل يتعدى إلى الأطفال في حالة وجودهم، إذ يصبحون ضحية لعدد من المشاكل، التي لا حصر لها، نتيجة الانفصال النهائي لوالديهما، وفي هذا الصدد تقول الباحثة الاجتماعية (لويـز Louise) في حديثها عن جرائم الأحداث ما يلي:

✓ " لا يوجد أطفال مذنبون، بل الأطفال هم دائما الضحايا في الطلاق، فالطفل في السنوات الأولى من حياته، حصيلة العوامل الوراثية والبيئية التي تؤثر فيه، وتتفاعل باستمرار في ميدان، لا تكاد توجد فيه في بادئ الأمر، أية مقاومة صادرة عن الطفل نفسه، فهو في حاجة لكي ينمو، إلى تلقي الآثار المادية والمعنوية في الوسط العائلي، فإذا اختل توازن الأسرة، فلا بد أن يؤدي هذا الاختلال، إلى اضطراب تنشئة الطفل بحياة صالحة

✓ فالطلاق يحرم الطفل من رعاية وتوجيه الأب والأم له، الضروريين، وبالتالي من النمو العادي للأطفال، مما قد يدفع به إلى كره أحد الوالدين وربما الاثنين معا 28 ويزداد حرمان الطفل هذا، إذا كان صغير السن خصوصا، لأن بعض الباحثين لاحظوا، أنه كلما كان الطلاق يصاحب سنا صغيرة للطفل (من 2 إلى 12) عاما، كلما كانت الصعوبات أشد بالنسبة للطفل بحيث تتكون لدى الكثير من الأطفال، عقدا نفسية، يعانون منها كثيرا، في حياتهم المستقبلية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يعرضهم للعوز والجوع والحرمان من الموارد الضرورية لنموهم نمووا سليما، ولتغطية متطلباتهم الأساسية في الحياة (مسعودة كسال، 2021، ص428)

✓ وهذا الحرمان من الناحية المادية والنفسية للطفل، يتعداه إلى سلوكه الاجتماعي، حيث يساعد على تشرده وتسوله وانحرافه، خاصة في الأسرة الفقيرة وبالتالي إلى وقوفه ضد المجتمع الذي يعيش فيه.

ومن الدراسات على سبيل المثال، دراسة (وليام قود) في سنة 1956 ودراسة، (إيفان ناي) في سنة 1957 التي ناقشت الافتراض القائم على أن تأثير الطلاق على الأطفال، يكون سلبيا وقد استفاد (قود) من بعض المعلومات الهامة المتاحة عن عملية الطلاق، في صلتها بالأطفال والرعاية وترتيبات الزيارات، إلى جانب كبير من الجوانب، التي تكشف عن تصورات الأمهات، للأساليب التي لا يؤثر فيها الطلاق على أطفالهن، فوجد مثلا، أن غالبية الأمهات، أظهرن قلقا واضحا، فيما يتصل بالأضرار المحتملة، التي من الممكن أن تقع على

أطفالهن، إلا أنهم مع ذلك يشعرون بالحاجة إلى السير في إجراءات الطلاق، كما كشفت المادة الميدانية في هذا البحث، أن 14% (32) فقط من الأمهات، ذكرن أن الأطفال، يكونون أكثر خشونة في رعايتهم بعد الطلاق، بينما (55%) منهن رأين على العكس من ذلك، أي أن وطأة الطلاق، على صعوبة معاملة أطفالهن لا تكاد تذكر، ومن النتائج البارزة في هذا المجال، أن الأمهات اللاتي تزوجن للمرة الثانية من العينة، يرين أن حياة أطفالهن أصبحت أفضل، إذا ما قورنت بحياتهم في الزواج السابق، لكن 15% منهن، رأين أنه لم يحدث تغير لهم، وهذا في الوقت الذي كانت نسبة (8% من الأمهات، يؤكدن أن حياة أطفالهن، أصبحت أسوأ، ومعنى هذا أن نسبة (92%) من الأمهات، اللاتي تزوجن مرة ثانية، قد أكدت أن حياة أطفالهن قد تحسنت، أو على الأقل بقيت على حالها (مسعودة كسال، 2021، ص428)

تشير إحدى المجلات الجزائرية، في أحد أعدادها إلى أن " أحد القضاة المختصين بمحكمة الأطفال، قد قدر أن هناك (9 من 10) من الأطفال، غير المتكيفين اجتماعيا، أو منحرفين، عانوا من الوضعية الأسرية لهم، المفككة إما عن طريق الطلاق، أو إهمال أو غياب الأب، لأن الطفل عموما، يضل عن الطريق الصحيح في الوقت الذي يفترق فيه والداه عن بعضهما، وهذا بغض النظر عن الوضعية المادية للأسرة (مسعودة كسال، 2021، ص428)

❖ الآثار المترتبة على المرأة الجزائرية:

إن الأم من حقها شرعا في المجتمع الجزائري، حضانة أطفالها بعد الطلاق، إلا أنه أمام أمثال هذا النوع من الآباء المذكورين سابقا، والذي أكدت وجوده بكثرة، القضايا المرفوعة من طرف النساء، ضد الآباء الذين لا يدفعون، نفقة أطفالهم بصورة منتظمة، أو ضد الآباء الذين، لم يدفعوا هذه النفقة منذ الطلاق، في العديد من المحاكم، تتعرض الأم لمشاكل مادية على وجه الخصوص، لا حصر لها، لأن: الحضانة ومثلما نصت عليه الشريعة الإسلامية، تستوجب على المرأة حماية وتربية الطفل، الذي يجب أن ينمو في أحسن الظروف، لكن إذا كانت هذه الضرورة، لا تثقل كاهل المرأة العاملة، فإنها تصبح بالنسبة للمرأة التي لا تملك، أي دخل والتي غالبا، ما يكون لديها أكثر من أربعة أطفال، ومرغمة على العيش مع أهلها الأمر الذي لا يرحب به هؤلاء الأهل دائما، يصبح هذا الحق في الحضانة عبئا ثقيلا عليها (مسعودة كسال، 2021، ص430)

ومما يزيد من ثقل هذا العبء، ماديا ومعنويا بالنسبة للمرأة المطلقة، ما هو معروف في مجتمعنا، من أنه من الصعب إعادة زواج المرأة المطلقة، وخاصة التي لها أطفال، وهذا حتى وإن كانت بسيطة جدا في اختيارها، ويمكن تفسير هذه الصعوبة بأن الرجل المتقدم للزواج منها، غالبا ما يكون هو الآخر مطلقا وله

أطفال، فلا يتمكن من سد حاجيات أطفاله وأطفالها في نفس الوقت، وبالتالي يمتنع عن الزواج، بمثل هذا النوع من النساء المطلقات.

وما يلاحظ على هذه الآثار، أنها مترتبة على المطلقة التي لها أطفال، والتي يلاحظ عليها، غلبة الطابع المادي أكثر أما من بين الآثار المترتبة، عن طلاق المرأة الصغيرة السن نسبيا وبدون أطفال والعاملة، فيغلب عليها الطابع المعنوي بالدرجة الأولى، لأنه ورغم إشارة إحدى المجلات الجزائرية، إلى أن طلاق مثل هذه الفئة من النساء، يعد أقل خطورة، بالمقارنة مع طلاق الفئة الأولى من النساء المذكورة سابقا(مسعودة كسال، 2021، ص430)

وإذا كان صحيحا، أن هذه الصفات المتوفرة في الفئة الثانية من المطلقات، تحميها من الآثار المادية للطلاق، لاسيما إذا تمكنت من إعادة الزواج بعد طلاقها مباشرة، أو إذا كان دخلها مرتفعا، فإنها مع ذلك، لا تكون بمنأى عن الآثار المعنوية للطلاق، نظرا لسيادة بعض القيم الثقافية في المجتمع الجزائري، وحتى بين أوساطه المتعلمة، الممجدة والمفضلة للمرأة المتزوجة، والمأقته لتلك المطلقة، التي تلاحقها النظرة السيئة للرأي العام الاجتماعي، هذه النظرة التي لا يمكن للمرأة المطلقة وحتى المتعلمة منها تجاوزها، دون أن تترك تأثيرا سلبيا على نفسياتها(مسعودة كسال، 2021، ص430)

❖ الآثار المترتبة على الرجل الجزائري:

وأخيرا إن الطرف الثالث المتضرر من الطلاق، وبدرجة أقل من الطفل والمرأة في المجتمع الجزائري، هو الرجل، وهذا كونه يستطيع إعادة الزواج بسهولة، حتى وإن كان له أطفال، الأمر الذي لوحظ سابقا، أنه لا يتحقق إلا بصعوبة كبيرة جدا، للمرأة المطلقة ذات الأطفال وهذه السهولة بالنسبة للرجل المطلق في إعادة الزواج، يمكن تفسيرها بنظرة المجتمع الجزائري، المفضلة للرجل على حساب المرأة، مهما كانت إمكانياته وخاصة صفاته، هذه النظرة حتى وإن كان أساسها ديني، إلا أن بعض العادات والتقاليد الجزائرية في هذا المضمار رسختها أكثر في أذهان أفراد المجتمع، رجالا ونساء لتشمل كل الرجال، وليس فقط الرجال الذين هم أهلا لهذا التفضيل، والذين تنطبق عليهم، المبررات العديدة التي قدمها الدين الإسلامي، في شأن تفضيل الرجال على النساء، وبالإضافة إلى هذا السبب، في عدم تضرر الرجل الجزائري من الطلاق، فإن معاناته من الناحية العاطفية إذا كان أباً، تعد أيضا أقل، بمقارنتها بمعاناة المرأة المطلقة الأم، وهذا لكون الرجل أقل قربا من الأطفال منها، وبالتالي يعتاد بسهولة على غيابهم، خصوصا عندما يكون هو المتسبب في الطلاق.

إلا أن هذين السببين المذكورين وغيرهما، لا يمنعان من أن الرجل الجزائري، هو الآخر، يعاني جملة من المشاكل من جراء طلاقه، وإنما فقط بدرجة أقل من الطفل والمرأة، وهذه المشاكل من أولها على سبيل المثال: "إن طلاق الرجل يعد فشلا، بأي شكل من الأشكال، وهذا على الرغم من وجود الكثير من الرجال، الذين لا يعترفون بهذه الحقيقة"

وشعور الإنسان بالفشل في تحقيق مشروع ما أقدم عليه، ولاسيما مشروعا مصيريا ومكلف كالزواج، يعرضه لحالة نفسية واجتماعية صعبة المواجهة، ومن بين هذه المشاكل ثانيا، حرمان النفقة للرجل من قسم هام من أجره، خاصة إذا كان أجره بسيطا، وله أطفال كثيرون، والتي في حالة عدم دفعه لها، تؤدي به إلى السجن(مسعودة كسال، 2021، ص430)

خاتمة:

في ختام الدراسة نستنتج ان ظاهرة الطلاق و الخلع في المجتمع الجزائري قد استفحلت بصورة رهيبية و متزايدة لعدة عوامل و أسباب، هذا يشكل تهديدا للعلاقات الأسرية و المجتمع عامة، فيستنزف الكثير من و العقول و الأفراد و الأموال و الوقت ،ويولد آفات أخرى في المجتمع كالتسول و التسرب الدراسي و التوحد و التنمر ،والعنف..وغيرها من الظواهر الاجتماعية و النفسية التي يسببها الطلاق ،بناء على هذا الأساس فإننا نقدم التوصيات التالية للحد او تذليل هذه الظاهرة البغيضة فيما يلي:

✚ حسن اختيار شريك الحياة من البداية،وبعد التشاور و البحث الثاقب للزوج او للزوجة،حيث

يوجب البحث عن الأخلاق و الأصل قبل المال و الجمال

✚ يجب أن يكون هناك توافق ثقافي و اجتماعي و قيمي و ديني ...بين الزوج و الزوجة من البداية

✚ المستوى الدراسي يشكل في عصرنا معضلة إذا كان الزوجين ينهما فارق كبير في المستوى الثقافي

✚ الحوار مهم في حل أي مشكل اجتماعي اسري بين الزوجين ،فالتعصب للرأي من أسباب الطلاق و

الخلع

✚ الابتعاد قدر الإمكان عن مواقع التواصل الاجتماعي لكلا الزوجين فهذه الأخيرة أضحت من الأسباب

المباشرة للخيانة الزوجين و هتك الأعراض و زرع الشك و هدم الثقة

✚ على المرأة و الزوج الابتعاد قدر الإمكان على رفقاء السوء و الدنيا فهم من أسباب الطلاق

✚ في مكان العمل على المرأة محاولة عدم الاختلاط مع الرجال و النساء اللواتي يكثرن الحديث و

البلبله عن الحياة و الألبسة و السكن و غيرها.

✚ قبل فك رابط الزواج و جب التريث و التمهل خاصة إذا كان هناك أبناء...الخ

✚ يجب على الأسرة أن لا تغامر بتزويج ابنهم الضحية الا بعد التريث و فهم العديد من الظروف المتعلقة بالزوج مثل: عمله، مسكنه، ثقافته، تربيته، رفاقه،..الخ حتى تتضح الرؤية أكثر، بعيدا عن الانخداع بالمظاهر و السيارات المستأجرة...الخ.

✚ حسن اختيار الزوج للبننت مهم وضروري لضمان زواج سليم وناجح.

الهوامش:

1- ، جبار امال، (جانفي2018)، الخلع بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري، دفاتر السياسة و القانون، عدد 18، قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

2- الأمر رقم 02_05 المؤرخ في 27 فبراير 2005 يعدل ويتمم القانون رقم 84_11 المؤرخ في 9 يونيو 1984 المتضمن قانون الأسرة، الجريدة الرسمية، العدد 15 بتاريخ 27 فبراير

3- بلقاسم علالي، (2009) الطلاق في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية في العاصمة وما جاورها رسالة شهادة ماجستير في علم الاجتماع الديني، قسم علم الاجتماع تخصص: علم الاجتماع الديني،، جامعة يوسف بن خدة الجزائر

4- سناء ديدان، (2005) قانون الأسرة، دط، دار النجاح للكتاب، الجزائر،

5- عبد الهادي الجوهري، (1988)، قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية

6- محمد سعدي و سراج جيلالي، (جانفي2022)، تطور حالات الطالق يف المجتمع الجزائري - قراءة سوسيو أنثربولوجية مؤشرات إحصائية، مجلة أنثربولوجية الأديان المجلد 18 العدد 01، جامعة بلقايد تلسمان

7- مسعودة كسال(2021)، الآثار المترتبة عن الطلاق في المجتمعات وفي المجتمع الجزائري، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر

8- وهبة الزحيلي، (1985)، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، الجزء 7، الطبعة الثانية

9- <https://www.mosaiquefm.net/ar> . يوم 17 جانفي 2023 على الساعة 22:15

10- <https://www.independentarabia.com/node/376306> الطلاق المبكر يقوض المجتمع

الجزائري ب240 حالة يوميا، إيمان عويمر، سبتمبر 2022، اندبندنت عربية يوم 16 جانفي 2023 على

الساعة 22:15

لقب واسم: أورمضيبي ليندة
دكتوراه – كلية الحقوق-
جامعة مولود معمري-تيزي وزو
رقم الهاتف: 0698280455
البريد الإلكتروني
ouremdini.lyn@gmail.com

لقب واسم : بوعراب أرزقي
أستاذ محاضر قسم –ب-
كلية الحقوق –جامعة الجزائر-
رقم الهاتف: 0663994405
البريد الإلكتروني
ar.bouarab@univ-alger.dz
bouarabarezki@gmail.com

الطلاق بين تداعيات حماية الأسرة ومواقع التواصل الاجتماعي

ملخص:

يكتسي تكريس واحترام كيان المجتمع أهمية قصوى في الحياة اليومية للإنسان، ويشكل أحد الركائز الأساسية التي سمحت بإثبات وتنمية دور الأسرة في المجتمع، فضلا عن لعبها دورا رائدا في القطاعات

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتولي زمام المبادرة والمشاركة الفعلية في مختلف الأنشطة المتعلقة بهذه الميادين.

إن لدور المجتمع عامة والأسرة خاصة في مختلف المجالات أهمية معتبرة لدفع عجلة التنمية خاصة بعد ظهور التكنولوجيا فأصبح حماية الأسرة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، بما لها من دور في المشاركة في إدارة الشؤون العامة من خلال تعزيز ركائز الديمقراطية والمساواة بين الجنسين، لذلك فإن ترقية وحماية دور الأسرة والتي تعتبر خلية من الخلايا الأساسية لازدهار الأمة كان لابد من الاهتمام بها وحمايتها من التفكك.

لكن حقيقة يمكن أن تتعرض الأسرة للتفكك نتيجة اسباب عدة، ومختلفة والذي قد يؤدي إلى الطلاق والذي أصبح ظاهرة منتشرة بشكل واسع والذي يحدث آثار سلبية على المجتمع ككل والذي تعدد أسبابه، فمنها لها صلة مباشرة بالزوجين وأخرى سبب ظهور تكنولوجيا حديثة فرضت نفسها في الحقل الاقتصادي والاجتماعي والتي قد تنشئ خلافات زوجية تصل إلى حد الطلاق.

مقدمة:

يعد موضوع الأسرة من المواضيع الذي ثار عليه الكثير من الجدل، حيث عملت العديد من الإعلانات والمؤتمرات والاتفاقيات، وكذا القوانين الوطنية مجهودات معتبرة لضمان التطبيق الفعلي لدور الأسرة على الساحة الدولية في ظل العولمة. يركز مناقشة أهمية موضوع الأسرة في النظام القانوني الجزائري على وجه الخصوص، وعلى رأسه الدستور الجزائري الذي يعد القانون الأعلى والأسسى الذي يحدد حقوق وحرية الأفراد، وتحقيق الضمانات الدستورية من أجل ترقيتها، ومن ثمة العمل على الحفاظ والالتزام بمبادئه، لمواجهة مختلف التحديات والضغوطات التي يمكن أن تتعرض لها الأسرة في المجتمع وأبرزها خطر الطلاق والذي عرف انتشارا واسعا والذي تعددت أسبابه.

إن تعزيز مكانة الأسرة في ظل العولمة والتكنولوجيا الحديثة، أخذ بعدا خارج عن المألوف وعمما كان عليه سابقا، حيث تعتبر الأسرة النواة الأساسية لتكوين مجتمع مستقر وسليم، فيمكن أن تتفكك الأسرة نتيجة أسباب عدة، كالعنف اللفظي أو الجنسي، التهديد، المشاكل المتكررة وأيضا مواقع التواصل الاجتماعي.

إن هذه الأسباب يمكن أن تؤدي إلى الطلاق، مما يؤثر سلبا على شخصية ونفسية الزوجين والأولاد كذلك، فأصبح حماية الأسرة من الطلاق خاصة مع ظهور التكنولوجيا، صعب التحقيق لأن العديد من

الأزواج أصبحت حياتهم الزوجية مركزة على مواقع التواصل الاجتماعي بدلا من الاهتمام على إيجاد توازن بينهما وكل ما يخص حياتهم اليومية.

سببت مواقع التواصل الاجتماعي نتيجة إيجابية فمن جهة يمكن أن تكون سببا لنشر ثقافة أهمية الأسرة ونشر فيديوهات تبين آليات تنظيم الروتين اليومي للحياة الزوجية، مع سهولة وصول المعلومة، لكن بالمقابل سببت مواقع التواصل الاجتماعي، آثار سلبية على الحياة الأسرية والذي يمكن أن يكون سببا لظهور مشاكل زوجية والذي عادة ما يكون سببه اتجاه إرادة الزوجين بالاهتمام بمواقع التواصل الاجتماعي أكثر من الحياة الزوجية والذي يمكن أن يمتد إلى العنف، وعلى هذا الأساس نتساءل عن مدى كفاية النصوص القانونية الخاصة بحماية الأسرة من مواجهة خطر الطلاق؟

الإجابة عن هذه الإشكالية يكون من خلال بيان أهمية الأسرة على الساحة الدولية، بالتطرق إلى حماية الأسرة في ظل العولمة (المبحث الأول)، ثم نتعرض إلى ظاهرة العنف كسبب من أسباب الطلاق (المبحث الثاني).

المبحث الأول: حماية الأسرة في ظل العولمة

تعتبر الأسرة مجتمع عالمي يقوم على رابطة الزواج التي تجمع بين الرجل والمرأة تحت مسؤولية تربية الأولاد وتعليمهم، لذا عملت مختلف الدول اتخاذ جملة من التدابير الضرورية لتحقيق الحماية الكافية للأسرة بصفة عامة وللأم والأطفال على وجه الخصوص، وعلى إثر ذلك عملت الإعلانات العالمية والمواثيق الدولية تعزيز مكانة الأسرة على الصعيد الدولي (المطلب الأول)، بل أكثر من ذلك فإن تكوين الأسرة في ظل العولمة أخذ بعدا خاصا والذي يكرس حرية الاختيار مع مراعاة حدود الزواج (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين

تعزيز مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات له علاقة مباشرة بالمواثيق والإعلانات بصفة عامة، والقوانين بصفة خاصة، وتعد المرأة العنصر الأكثر تضررا من ظاهرة التمييز، نظرا لغياب برامج التوعية والإعلام بهذه الحقوق والواجبات للمجتمع ككل، وإعلام المرأة كذلك، وعلى هذا الأساس ركزت مختلف الدول جهودها من خلال مختلف الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات لتجسيد حماية دولية للأسرة (الفرع الأول)، ولقد اهتم رجال القانون والمشرعون بهذا المجال وعلى رأسهم المشرع الجزائري

الذي عزز مكانة الأسرة من خلال تجسيد حماية قانونية للأسرة سواء في الدستور أو في قانون الأسرة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الحماية الدولية للأسرة

منذ سنة 1945 اهتمت الأمم المتحدة بموضوع حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد عملت على تعزيز الصداقة بين الأمم من أجل دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي، لتحقيق السلام العالمي، استنادا لهذا المبدأ نصت المادة الأولى فقرة أولى من ميثاق الأمم المتحدة على: «حفظ السلم والأمن الدولي...»، فمن خلال هذا النص يظهر بوضوح أن من أهداف الأمم المتحدة الحفاظ السلم ولتحقيق ذلك تضمنت مبدأ آخر وهو مبدأ عدم التمييز بين الرجل والمرأة الذي ذكرته في المادة 03/01 من ميثاق الأمم المتحدة الذي جاء فيه: «تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.»²⁰⁷

وفي هذا الصدد صاحب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مبدأ حماية حقوق المرأة دون تمييز²⁰⁸ والذي أقر بحق الزواج، وتأسيس الأسرة دون تمييز سواء عند قيام هذه العلاقة أو انحلالها، حيث أقر هذا الإعلان أن هذا الزواج يتم برضا الطرفين دون أي ضغط أو إكراه، ومن ثم ينتج عن ذلك أسرة التي تتمتع بحق الحماية من قبل الدولة.²⁰⁹

جاء العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية لتعزيزه ولتأكيد مبدأ عدم التمييز بين الجنسين، حيث استعمل في المادة 23 منه عبارة «سن البلوغ»، ومن خلال هذه العبارة فإن العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية حدد السن القانونية للزواج دون تمييز بين الرجل والمرأة وذلك بتمام

²⁰⁷- تم تحميله من موقع الأنترنيت: <http://www.nfdhr.org/upfiles/documents/nfdhr945.pdf> .

-تضمنت المادة 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمواد 13، 14 و16 ومن اتفاقية سيداو، أن للنساء الحق في اختيار أزواجهن بحرية والحق في المساواة بين الرجل والمرأة في عقد الزواج، مع توفير حماية خاصة للأمهات قبل وبعد الولادة.²⁰⁸ يقصد بمصطلح التمييز ضد المرأة كل تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس أي على أساس التساوي بين الرجل والمرأة، من شأنه النيل وإبطال الاعتراف للمرأة بحقوقها وحرياتها الأساسية في مختلف الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والمدنية إلى غيرها من الميادين الأخرى. المادة 01 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ص06. تم تحميله من موقع الأنترنيت:

<http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf> .

²⁰⁹- المادة 16 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد ونشر على الملأ بقرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 1948/12/10، صادقت عليه الجزائر بموجب المادة 11 من دستور 1963، الجريدة الرسمية رقم 64 مؤرخة في 1963/09/10.

19 سنة، مع مراعاة الرضا في عقد الزواج، حيث تضمن دول أطراف هذا العهد باتخاذ كل التدابير لضمان المساواة في الحقوق والواجبات للزوجين، مع تقرير حماية خاصة للأولاد في حالة انحلالها²¹⁰.

يظهر من خلال ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذا العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية، أن معظم الدول الأطراف كرست مبدأ واحد وهو مبدأ عدم التمييز²¹¹ بين الرجل والمرأة في حق الزواج دون إكراه أو ضغط أي حق المرأة في اختيار الزوج بإرادة كاملة وحرية، وكذا ضمان المساواة في الحقوق والواجبات أي كل ما يتعلق بالأمور الزوجية، مع ضمان توحيد سن الزواج لكلا الجنسين، وعلى هذا الأساس تسعى جميع الدول من خلال مبدأ عدم التمييز احترام جميع حقوق الإنسانية بغض النظر عن الجنس.

الفرع الثاني: الحماية القانونية للأسرة

كرست الدساتير الجزائرية عدة أحكام لحماية الأسرة في مختلف المجالات، وعلى هذا الأساس جسدت بعض الثوابت أبرزها أن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، انطلاقاً من دستور سنة 1963 إلى غاية دستور سنة 1996، حيث عمل المؤسس الدستوري على ترقية وحماية الأسرة²¹².

تضمن الدستور الجزائري لسنة 2016²¹³ في ديباجته، «أن الدستور فوق الجميع، وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية»، يستنج من هذه الديباجة أن المؤسس الدستوري يضمن الحماية لحقوق المجتمع بصفة عامة، والأسرة بصفة خاصة، حيث يمنع بذلك كل أشكال الاعتداء على مثل هذا الحق، حيث تكون هذه الحماية إما سابقة على وقوع الاعتداء عليها لمنع

²¹⁰- المادة 23 من العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية، جريدة رسمية عدد 11 مؤرخة في 1997/02/26.

²¹¹- صادقت الجزائر على اتفاقية منع كل أشكال التمييز ضد المرأة، حماية لها، لضمان المساواة والاحترام والمحافظة على كرامة الإنسان، حيث أن التمييز من شأنه أن يغتصب مبدأ المساواة في الحقوق واحترام كرامة الفرد، وعليه ينبغي أن تشارك المرأة مثلها مثل الرجل في الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للدولة، حيث تساهم في إزالة كل العوائق لتحقيق النمو، ورفاهية المجتمع عامة، والأسرة خاصة.

-HAMMOUTENE Hamid, les statuts de la femme et de l'enfant: analyse de la législation algérienne à la lumière des normes internationales des droits de l'homme, revue critique de droit et sciences politiques, n°01, faculté de droit, université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, 2011, p72.

²¹²- مفتاح عبد الجليل، «حماية الأسرة في الاتفاقيات الدولية والدساتير الجزائرية»، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 07، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، دون سنة النشر، ص16.

²¹³- قانون رقم 01-16 مؤرخ في 2016/03/06 يتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية عدد 14 مؤرخة في 2016/03/07.

وقوعها، أو لاحقة من أجل الحصول على تعويض من جراء المساس بها²¹⁴، وبالنتيجة ترتب القاعدة الدستورية التزامات على عاتق الدولة لصيانتها، و ضمانات دستورية لصالح الأسرة.

تضمن الدستور مجموعة من النصوص القانونية لحماية المجتمع حيث أقر في المواد 32 و34 منه على أن المواطنين سواسية أمام القانون فأقر بذلك مبدأ عدم التمييز بين المواطنين بغض النظر عن العرق، الجنس، أو الرأي، في الحقوق والواجبات مع إزالة كل العواقب التي من شأنها أن تعيق مشاركة المواطنين والمواطنات في مختلف المجالات، وينتج عن هذا الحق الحرية في الزواج دون أي ضغط أو تهديد، وبذلك أقر المؤسس الدستوري إلى جانب ذلك حماية خاصة للأسرة في المادة 72 منه، حيث ألقى مثل هذا الالتزام للدولة بمساهمة المجتمع، إلى جانب حماية حقوق الطفل من كل عنف.

بالرجوع إلى المادة 72 من القانون 01-16 وتطبيقا لأحكام قانون الأسرة فإن هذا الأخير أقر حماية خاصة للأسرة والتي تعد الخلية الأساسية للمجتمع، فالحماية التي نادى بها الدول نجدها في نصوص قانون الأسرة²¹⁵ حيث أكد المشرع الجزائري على ركن الرضا للزواج، بمعنى لا يمكن إكراه الرجل والمرأة على الزواج²¹⁶ لا يرغب أحدهما الآخر، بل أكثر من ذلك خص فصل لتحديد حقوق وواجبات الزوجين في المادة 36 من قانون الأسرة أين استعمل في الفقرة الثانية منه عبارة «المعاشرة بالمعروف»، مما يدل على حظر العنف سواء بدني أو معنوي من شأنه المساس بالسلامة الصحية الجسدية أو النفسية لكل من الزوجين²¹⁷.

المطلب الثاني: حدود الزواج في القانون الجزائري

²¹⁴ محمود سلامة حبر، الحماية الدستورية والقضائية للحقوق الأساسية في العمل، منشورات مكتب الإعلام بمنظمة العمل العربية، مصر، ص53.

²¹⁵ يعود الفضل عن سبب مراجعة قانون الأسرة في 2005 للمنظمات النسوية، التي استمدت قوتها من المتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية، أبرزها تلك المتعلقة بحقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق الطفل والمرأة على وجه الخصوص، عملا بنصوص الاتفاقيات والمعاهدات التي صادقت عليها الجزائر، ومن ثم أصبح مراجعة قانون الأسرة أمرا واقعا فرضته التغيرات الدولية، خاصة بعد مصادقة الجزائر على الاتفاقيات والمعاهدات التي تنادي بمبدأ المساواة. مسعودي كلتوم، بن فقة سعاد، «الأسرة الجزائرية كما يصورها قانون الأسرة الجزائري لسنة 2005»، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال جودة حياة الأسرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أيام 10/09 أبريل 2013، ص06.

²¹⁶ يعرف الزواج على أنه اتحاد بين الرجل والمرأة، يلتزمان بتعليم الأطفال وتربيتهم داخل المجتمع، حيث يتم عقد الزواج بكل حرية وبالاتفاق. PANSIER Frédérique-Jérôme, de la contractualisation du droit de la famille en général et du droit du mariage en particulier, actualité en droit patrimonial de la famille, gazette du palais, n°64 et 65, numéro spécial, 1999, p05.

²¹⁷ نص المؤسس الدستوري على قمع العنف في المادة 40 من القانون 01-16، مرجع سابق.

رغم تكريس حرية الاختيار في الزواج دون أي ضغط أو إكراه وكذا تهديد، مع مراعاة حدود النظام العام والآداب العامة، وباعتبار المجتمع الجزائري مجتمع إسلامي فيكون بالحفاظ على القيم الأخلاقية والدينية التي نادى بها القرآن الكريم والسنة مع مراعاة القانونية (الفرع الأول)، مع مراعاة مبدأ المساواة بين الجنسين (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تقييد الزواج بالنظام العام

لكل دولة نظام عام يضمن تطبيق بعض المبادئ والذي لا يجوز الاتفاق على خلافه باعتباره يحافظ على الآداب العامة والأمن العام والسلم الاجتماعي للدولة، وعليه تتدخل كل دولة لفرض النظام العام عملاً بمبدأ سمو مصلحة المجتمع على حساب مصلحة الفرد، وفي هذا الصدد تحفظت الجزائر على بعض النصوص الواردة في الاتفاقيات والخاصة بالزواج، التي من شأنها أن تمس بمصالح الأفراد.

عملاً بديباجة الدستور الجزائري فإن الجزائر أرض الإسلام، حيث نص المؤسس الدستوري المادة 02 منه على أن: «الإسلام دين الدولة»، عملاً بهذا المبدأ فإن الجزائر تحفظت على المادة 04/23 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيث أن الحكومة الجزائرية تفسر أحكام الفقرة الرابعة من المادة 23 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمتعلقة بحقوق ومسؤوليات الزوجين، بما لا يخالف المبادئ الأساسية للنظام القانوني الجزائري²¹⁸.

تحفظت الحكومة الجزائرية على المادة 04/15 من اتفاقية 1979 والخاصة بحق المرأة في اختيار مقر إقامتها، والخاص بالحقوق والواجبات الزوجية في إطار الأسرة، حيث أن الحكومة الجزائرية تعلن أنه لا يمكن تفسير أحكام المادة 04/15 من اتفاقية 1979 والخاصة بحق المرأة في اختيار مقر إقامتها ومسكنها، بما لا يتعارض مع أحكام قانون الأسرة²¹⁹، حيث نص المشرع الجزائري في الفصل الرابع من قانون الأسرة على واجب الاحترام الذي يقع على كلا الزوجين فمن باب احترام الزوجة لزوجها، فإن حقها في التنقل مرتبط بواجب طاعة الزوجة لزوجها.

الفرع الثاني: تقييد الزواج بمبدأ المساواة

²¹⁸- طالي سرور، حماية حقوق المرأة في التشريعات الجزائرية مقارنة مع اتفاقيات حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص96.

²¹⁹- طالي سرور، حماية حقوق المرأة في التشريعات الجزائرية مقارنة مع اتفاقيات حقوق الإنسان، ص96.

بالرغم من أن القانون الدولي يضمن المساواة بين الرجل والمرأة، وينادي بأهمية تعبير المرأة عن موقفها ورأيها في مختلف المجالات ورغم الانجازات التي حققتها، لكن هناك العديد من النساء التي لا يتاح لهن الفرصة لتطوير إمكانياتهن على قدم المساواة بين الرجل والمرأة وبشكل منصف، وهذا يعود لعدة عوامل ثقافية، اقتصادية، قانونية، اجتماعية وسياسية، فلازال مجتمعنا يكرس صورة نمطية عن حقوق المرأة، وهذا يعود لأنماط تقليدية راسخة في تربية المجتمع، وعليه فإن النهوض بالمرأة لا يزال يتناقض مع متطلبات الاقتصاد الحر المنتج والمعايير الدولية، وبين العادات والتقاليد، صحيح أن المرأة في معظم الدول العربية أصبح لها مكانة، لكن ينبغي تجاوز هذه الأمور الشكلية والرمزية من أجل إصلاح دور المرأة في المجتمع وعلى جميع المستويات²²⁰، ومن بين حقوقها الأساسية دورها في حق الاختيار ومن بين أبرز هذه الحقوق حريتها في اختيار الزوج الذي تعتبره مناسباً لشخصيتها.

يعتبر الحوار الاجتماعي سبيلاً لتعزيز أهمية الزواج في المجتمع للارتقاء بمبدأ حماية الأسرة، مثلاً شبكات التواصل الاجتماعي المتنوعة والمختلفة تساهم في تفعيل القضايا الخاصة بالأسرة، فمن خلال الشبكات الاجتماعية (مثلاً فيسبوك، تويتر، يوتوب، لنكدن، أنست غرام)، يتم بناء مجتمعات افتراضية متشعبة تساهم في التفاعل حول أهمية الزواج، فن خلال نشر مختلف الأنشطة والتفاعلات، التي تلعب دوراً هاماً في الإعلام والتوعية بأهمية الزواج والتشجيع للتقليل من خطر الطلاق، عن نشر طريق الفيديو أو الصور لتعزيز مكانة الأسرة²²¹ وتوفير مناخ تفاعلي يتماشى مع التكنولوجيا الحديثة.

المبحث الثاني: ظاهرة العنف كنموذج لسبب للطلاق

قد تتعرض الأسرة لعدة عوامل وأسباب وكذا ضغوطات سواء كانت خارجية أو داخلية، ويعد العنف من بين الأسباب الذي يشنت استقرار العائلة، والذي قد يكون صادراً إما من الزوج أو من الزوجة والذي قد يؤدي إلى الطلاق مما يجعل استمرار العلاقة الزوجية مستحيلاً هذا من جهة (المطلب الأول)، ومن جهة أخرى أخذ الطلاق بعداً جديداً، فرضته التكنولوجيا والذي يكون سببه مواقع التواصل الاجتماعي الذي أثر على الزوجين والأطفال (المطلب الثاني).

²²⁰ تقرير التنمية الإنسانية العربية الجديد يقول إن النساء يحزنن مكتسبات، ولكنهن لم يحققن إمكاناتهن الكاملة في المساهمة في ازدهار الدول العربية وقوتها، التقرير يشيد بالتقدم الجزئي نحو المساواة بين الجنسين، ويدعو إلى تغيير أوسع أو أعمق، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2005 ص 02. تم تحميله من موقع الانترنت: <http://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr05/presskit-05a.pdf>.

²²¹ عايش محمد، أفاق إحداث مؤسسة إعلامية تهتم بقضايا المرأة العربية، مشروع البوابة الإعلامية الالكترونية للمرأة العربية، المنتدى العربي حول المرأة والإعلام في ضوء المتغيرات الراهنة، نحو إعلام عربي منصف للمرأة، مراكش، 18/19 فيفري، 2014، ص 138 و 139.

المطلب الأول: العلاقة بين ظاهرة العنف الزوجي والطلاق

تصدم الأسرة في حياتها اليومية لعدة مشاكل حيث أصبح العنف من أهم العوائق، ومظهرا من مظاهر عدم استقرار العلاقة الزوجية، سواء ما يخص الجانب المادي أو الجانب المعنوي لهذه العلاقة، والذي يعبر عنه بمصطلح العنف الزوجي (الفرع الأول)، أو في مكان العمل (الفرع الثاني)، لأن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فإن إشكالية العنف غالبا ما يكون ناتجا عن السلطة الأبوية على المرأة، والذي يرتب بذلك آثار على العلاقة الزوجية عامة والمرأة العاملة خاصة.

الفرع الأول: العنف الزوجي

جاءت أحكام قانون الأسرة بمجموعة من النصوص تحمل مجموعة من الحقوق والالتزامات التي تقع على الزوجين، حيث يتعين على الزوج واجب الاحترام والإخلاص لزوجته، بما يضمن المعاشرة بالمعروف والإحسان، وكذا التشاور على تسيير أمور بيت الزوجية على نحو ومشاركة كل من الزوجين في حسن تربية الأولاد.

تظهر المشاكل الزوجية عادة عندما لا ينفق الزوج على زوجته، حيث تشمل النفقة أصلا في الغذاء، الكسوة، العلاج، السكن وكل الضروريات الخاصة بالحياة اليومية، حيث تقع النفقة كأصل على عاتق الزوج بمجرد الدخول بها²²²، وعليه فإن رفض الزوج النفقة على زوجته من بين الأسباب التي تؤدي إلى نشوء علاقات سيئة داخل العائلة وتفككها، وبالنتيجة ظهور خلافات التي تؤدي إلى العنف.

يعتبر العنف الزوجي الممارس ضد الزوجة من أخطر مظاهر العنف الذي يمكن أن تتعرض له، حيث قد يأتي الزوج ببعض السلوكيات في العلاقة الحميمية من شأنها أن تحدث أضرارا وآلاما جسمانية جنسية أو نفسية، فمن أبرز أعمال العنف الجنسي كل اتصال جنسي مفروض تحت إكراه وضغط دون رغبة الطرف الآخر²²³، فمثل هذا التصرف يعتبر إخلالا من الزوج بواجباته الزوجية المنصوص عليها في

²²² نصت المادة 74 من قانون الأسرة على أنه: «تجب نفقة الزوجة على زوجها بالدخول بها أو دعوتها إليه بيينة مع مراعاة أحكام المواد 78 و79 و80 من هذا القانون»، حماية للمرأة رتب المشرع الجزائري على عاتق الزوج مجموعة من الآثار الناتجة عن عدم النفقة وذلك في المادة 331 من قانون العقوبات: «يعاقب بالحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات وبغرامة من 50000 دج إلى 300000 دج كل من امتنع عمدا، ولمدة تتجاوز الشهرين عن تقديم المبالغ المقررة قضاء لإعالة أسرته، وعن أداء كامل قيمة النفقة المقررة عليه إلى زوجه أو أصوله أو فروع، وذلك رغم صدور حكم ضده بالزامه بدفع نفقة إليهم».

²²³ رحمانى نعيمة، العنف الزوجي الممارس ضد المرأة بتلمسان، محكمة تلمسان نموذجا (1995-2008)، رسالة جامعية لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، السنة الجامعية 2010-2011، ص 50.

قانون الأسرة والخاصة بالمعاشرة بالمعروف²²⁴، إلى جانب ذلك قد يتخذ الزوج تصرفات عدوانية إما باستعمال قوته مثلا الضرب والصفع، أو لفظا مثلا: الإهانة، الشتم، وإشعارها بالإحباط والخجل، إلى غيرها من التصرفات الأخرى التي تؤثر على السلامة الصحية النفسية والجسدية للمرأة.

إلى جانب الزوج، فيمكن أن يكون هذا العنف سببه الزوجة، كالسب والشتم إلى حد الوصول إلى الضرب، فبعدها كانت هذه الأفعال صادرة من الزوج فحسب فظل لفترة طويلة يأتي فقط من المجتمع نتيجة انتشار ثقافة أن يعنف يأتي من الرجال بسبب سيطرة الذكورة في المجتمع، لكن هذا الموضوع الحساس انتقل بدوره إلى المرأة والذي تتعدد أسبابه مثلا: شخصية الزوج الضعيفة، الاحتكاك المستمر للمرأة بالرجال، الجو الأسري الذي تربته فيه الزوجة (فالمرأة المعرضة للعنف من قبل أبها أو أمها أو أختها تنقل هذا العنف إلى زوجها وأولادها عند الكبر)، تلاشي القيم الدينية والأخلاقية، المرأة المسترجلة إلى غيرها من الأسباب الأخرى²²⁵.

امتد العنف إلى مواقع التواصل الاجتماعي، أو ما يسمى بالعنف الإلكتروني ومثله لا يصل إلى حد الاستعمال المادي باستعمال الهاتف والأترنت، والذي قد يكون معنويا باستعمال عبارات غير أخلاقية (كالسب والشتم وعادة ما تكون اللغة المستعملة فيها بالدارجة، أو السخرية وأيضا التهديد، كما قد يكون هذا العنف معنويا باستعمال الصور كالفوتوشوب، أو باستعمال مقاطع فيديو إباحية²²⁶ بين الزوجين والتي يتم تنزيلها من مختلف المواقع المخصصة لذلك، فمثل هذه التصرفات بين الزوجين من شأنه المساس بالقيم الأخلاقية للعلاقة الزوجية، لأن الصور والفيديو المنتشرة في المواقع الإباحية تهدد استقرار العلاقة الزوجية لأنها مجرد صورة لترويج أشياء يستحيل ممارستها بين الزوجين هدفها جمع المال فحسب، لكن العلاقة الزوجية أساسها المودة والاحترام، فاللجوء إلى المواقع الإباحية من شأنه أن يمس بالاحترام المتبادل بين الزوجين وبالتالي ظهور مشاكل يمكن أن تؤدي إلى الطلاق.

بالرجوع إلى نصوص قانون الأسرة نلاحظ أن المشرع الجزائري لم يطبق مبدأ عدم التمييز بين الجنسين فيما يخص موضوع الطلاق، حيث يظهر الفرق بينهما من خلال الصياغة القانونية للمادة 48

²²⁴- المادة 02/36 من قانون الأسرة.

²²⁵- دشا ش نادية، عنف الزوجة ضد الزوج: أسبابه وأشكاله حسب رأي الأسرة التربوية بولاية قلمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فرع علم النفس الاجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية الأرففونيا، 2005-2006، ص 98 و99.

²²⁶- بن كحيل شهرزاد وبوشياوي اسمهان، «العنف على مواقع التواصل الاجتماعي الفاييسوك نموذجاً»، العدد 01، مجلة الفكر المتوسطي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2021، ص 131.

ونلاحظ أنه نص على أن تنحل الرابطة الزوجية بإرادة الزوج أو بطلب من الزوجة، حيث استعمل المشرع الجزائري بالنسبة للزوج كلمة بإرادة، في حين أنه استعمل بالنسبة للزوجة كلمة بطلب²²⁷، وعلى هذا الأساس فإن الطلاق يقع بمجرد النطق به من قبل الزوج، في حين أن الزوجة ينبغي عليها أن تسبب طلب التطلاق أو أن تدفع تعويض مالي مقابل الخلع للزوج²²⁸.

الفرع الثاني: أثر محيط العمل على الزوجين

أصبح للمرأة مكانة معتبرة في عالم الشغل، خاصة بعد تجسيد مبدأ المساواة بين الجنسين فيما يخص سواء على المستوى الدولي وهذا الأساس نجده في المادة 01 من الاتفاقية رقم 111 تضمنت مايلي: «في مفهوم هذه الاتفاقية يعني مصطلح التمييز:

(أ) أي تفریق أو استبعاد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي، ويكون من شأنه إبطال أو إضعاف تطبيق تكافؤ الفرص أو المعاملة في الاستخدام أو المهنة؛

(ب) أي تمييز أو استبعاد أو تفضيل آخر يكون من أثره إبطال أو إضعاف تطبيق تكافؤ الفرص أو المساواة في المعاملة في الاستخدام أو المهنة تحدده الدولة العضو المعنية بعد التشاور مع ممثلي منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، إن وجدت، ومع هيئات مختصة أخرى.»

يظهر من خلال هذه الاتفاقية أن دول الأعضاء تنادي بضرورة عدم التمييز في الخدمة حفاظا على تكافؤ الفرص في عالم الشغل بالنسبة للرجل والمرأة²²⁹، والعمل على ترقية وتعزيز مكانة المرأة في عالم الشغل، وعلى هذا الأساس يقع على صاحب العمل الالتزام بوضع قواعد موضوعية وفق معايير ومقاييس

²²⁷- وفي هذا الصدد يمكن للزوج أن يتعسف في استعمال حقه في الطلاق اتجاه زوجته التي غالبا ما تجد نفسها في بيت أهلها.
-HAMMOUTENE Hamid, réflexion sur le statut de la femme en droit algérien de la famille, revue des avocats de la région de Tizi-Ouzou, el-mouhamat, n°05, 2007, p17.

²²⁸- طالبي سرور، حماية حقوق المرأة في التشريعات الجزائرية مقارنة مع اتفاقيات حقوق الإنسان -الظروف العادية-، بحث لنيل شهادة الماجستير فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، السنة الجامعية 1999-2000، ص76.
²²⁹- ينتج عن مبدأ عدم التمييز في الاستخدام مجموعة من الآثار أبرزها: حق المرأة في العمل بوصفه حقا ثابتا لكل البشر، الحق في التمتع بنفس فرص العمالة بما في ذلك تطبيق معايير الاختيار، الحق في اختيار المهنة ونوع العمل والحق في الأمن والترقية والتدريب والتكوين، الحق في المساواة في الأجر ومختلف استحقاقاته، الحق في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التقاعد، المرض، العجز والشيخوخة. عبد العاطي محمد، محمود عبد الفتاح، النساء والعمل بين المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، حلقة نقاشية حول قضايا النساء والحق في العمل بين الاستبعاد والنقائص، برنامج التواصل الحكومي المدني، 2014، ص16.

دقيقة واضحة أبرزها: الشهادة، الخبرة المهنية، فيكون الاختيار اعتمادا على معايير موضوعية، وليس على أساس الجنس²³⁰.

كما نجد مثل هذا الحق على المستوى الوطني، حيث نص المؤسس الدستوري بموجب المادة 69 من الدستور الجزائري على حق المواطنين في العمل، فيظهر من خلال هذه العبارة أن المشرع الجزائري سوى بين الرجل والمرأة بالنسبة لحق العمل، وعلى هذا الأساس يقع باطلا كل شرط يخالف الشروط أو الإجراءات التي أقرها القانون فيما يخص حق العمل بالنسبة للمرأة، فليس لصاحب العمل أن يأخذ بمعيار الجنس لاتخاذ قرار تشغيل النساء من عدمه.

خص المشرع الجزائري على المستوى الوطني القانون رقم 90-11 الخاص بعلاقات العمل²³¹ والأمر 03-06 الخاص بالقانون الأساسي للتوظيف العمومي²³²، وفي هذين القانونية بين هذا الأخير كل الشروط الخاصة بالعمل والوظيفة وشروطها إلى غيرها من الإجراءات الأخرى التي تنظم هذه العلاقة منذ إنشائها إلى غاية نهايتها.

نص المشرع الجزائري في القانون رقم 90-11 على مبدأ عدم التمييز بين العمال بموجب المادة 06 الخاصة بحقوق العمال حيث تضمنت الفقرة 03 العبارة التالية: «الحماية من أي تمييز لشغل منصب عمل غير المنصب القائم على أهليتهم واستحقاقهم»، يسري هذا المبدأ على العمال والعاملات على حد سواء دون تمييز والدليل ما نص عليه المشرع الجزائري في المادة 17 من القانون رقم 90-11²³³ حيث جعل كل شرط يدرج في الاتفاقية الجماعية أو عقد العمل من شأنه أن يؤدي إلى تمييز بين العمال باطل وعديم الأثر، حفاظا على مكانة المرأة العاملة في المؤسسة المستخدمة.

²³⁰ موفق سهام، «المرأة العاملة بين الحماية القانونية والواقع العملي: المرأة الجزائرية نموذجا»، المؤتمر الدولي السابع حول المرأة والسلام الأهلي، طرابلس، أيام 19 و21 مارس 2015، ص ص14 و15

²³¹ القانون رقم 90-11 مؤرخ في 21/04/1990، يتعلق بعلاقات العمل، جريدة رسمية رقم 17 لسنة 1990، معدل ومتمم بالقانون رقم 91-29 مؤرخ في 21/12/1991، جريدة رسمية عدد 68 لسنة 1991.

²³² الأمر 03-06 مؤرخ في 15 جويلية 2006، يتضمن القانون الأساسي للتوظيف العمومي، جريدة رسمية عدد 46 مؤرخة في 16 جويلية 2006.

²³³ نصت المادة 17 من القانون رقم 90-11 على مايلي: «تعد باطلة وعديم الأثر كل الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات والاتفاقات الجماعية أو عقد العمل التي من شأنها أن تؤدي إلى تمييز بين العمال، كيف ما كان نوعه في مجال الشغل والأجرة أو ظروف العمل، على أساس السن والجنس أو الوضعية الاجتماعية، أو النسبية، والقرابة العائلية والقناعات السياسية والانتماء إلى نقابة أو عدم الانتماء إليها.»

ذهب المشرع الجزائري إلى أبعد من ذلك، حيث منع صاحب العمل تشغيل النساء ليلا دون الحصول على رخصة من مفتشية العمل²³⁴، اعتبرت معظم الدول الصناعية أن مثل هذا المبدأ في ظل العولمة من شأنه أن يمنع تشغيل النساء ليلا بشكل إخلالا بمبدأ المساواة المهنية بين الرجال والنساء، أي تمييز على أساس الجنس المكرس في المواثيق الدولية، وبالنتيجة اعتبرت الدول الصناعية أن منع تشغيل النساء ليلا له خلفيات تتعلق بمصالح صاحب العمل، لأن المساواة الحقيقية بين الجنسين تعني تعزيز وتأمين احتياجات النساء والرجال بشكل متساو²³⁵.

رغم ما للمرأة من دور في عالم الشغل لكن بالمقابل قد يكون سببا لنشوء خلافات زوجية، أبرزها مثلا تمتاز بعض المناصب بالنسبة للنساء بخصوصية، كالطبيبة والذي يستلزم حضورها ليلا في مكان العمل، مما قد يسبب مشاكل زوجية، خاصة عندما لا يتقبل الزوج خصوصية هذا المنصب بعد الزواج، كما أنه هناك بعض أصحاب العمل يؤخر العمال عن العمل، وبالتالي فإن تأخر الزوجة من الرجوع إلى البيت قد يكون سببا لظهور مشاكل مما يشكل توترا للعلاقة الزوجية، ففي هذه الحالة غالبا ما يطلب الزوج من زوجته ترك منصب العمل للتفرغ للبيت والأطفال، لكن عندما ترفض الزوجة وإصرارها على مواصلة العمل قد يؤدي إلى الطلاق.

من بين الأسباب الأخرى والتي يكون فيها العمل سببا للطلاق التحرش الجنسي والمعنوي، الذي أصبح منتشرا في أوساط العمل، فكثيرا ما تتعرض المرأة العاملة لضغوطات، استفزازات وتجاوزات من شأنها المساس بالسلامة النفسية للمرأة العاملة، وعليه فإن المشرع الجزائري في نصوص قانون العمل نص على مجموعة من النصوص التي تحمي العمال بصفة عامة دون التدقيق فيها²³⁶، وأمام هذا الفراغ فإن المرأة تظل في مكان العمل دائما مهددة بعدم الاستقرار في مكان العمل، الذي يؤثر سلبا على العلاقة الزوجية.

لم يرد في القانون رقم 90-11 نصوص تخص حماية المرأة العاملة من التحرش الجنسي في مكان العمل، رغم تفشي هذه الظاهرة في الوقت الحالي، ونظرا لدخول الجزائر في اقتصاد السوق، قام المشرع الجزائري بإزالة كل العقبات التي من شأنها أن تعيق تحفيز إنشاء مناصب العمل، ومن ثم كان على المشرع

²³⁴- المادة 27، من القانون رقم 90-11، مرجع سابق.

²³⁵- ماموني فاطمة الزهرة، تأثير العولمة على قانون العمل الجزائري، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الاجتماعي، كلية الحقوق، جامعة وهران، السنة الجامعية 2012-2013، ص ص 192 و193.

²³⁶- بوسحية جيلالي، «التحرش المعنوي بالمرأة في وسط العمل»، مخبر القانون الاجتماعي، العدد 04، القطب الجامعي-بلقايد، جامعة وهران، 2013، ص 147.

الجزائري، تجريم فعل التحرش الجنسي في قانون العمل واكتفى بالنص عليه في قانون العقوبات، تحقيقا للريح والمردودية وإثبات وجود المرأة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، للنهوض بالاقتصاد الوطني²³⁷.

المطلب الثاني: العلاقة بين الطلاق ووسائل التواصل الاجتماعي

دخلت الجزائر في عصر التكنولوجيا، والذي أثر بشكل كبير على حياة المواطنين، فرغم محاسنه والذي يمتاز بالسرعة في المعاملات وسهولة وصولها من شخص لآخر، لكن بالمقابل أحدثت تغييرات مهمة على المجتمع تسببت بالمساس بالحياة الخاصة بالمواطنين عامة والزوجين خاصة (الفرع الأول)، دون نسيان فئة الأطفال (الفرع الثاني).

الفرع الأول: بالنسبة للزوجين

قد تؤدي مواقع التواصل الاجتماعي إلى ظهور خلافات زوجية بسبب انشغال كل منهما بمواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك، انستغرام، تويتر، لنكدن)، والذي قد يؤدي إلى عدم التواصل مما يخلق بينهما مسافة وعدم مشاركة بعض الأفكار وكل ما يربطهما كزوجين²³⁸، مما يسبب ما يسمى بالجفاف العاطفي وابتعاد بعضهما عن البعض، وانفصال الزوجين جسديا وروحيا رغم أنها يعيشان في نفس بيت الزوجين.

فتكون بذلك مواقع التواصل الاجتماعي سببا للطلاق عاطفي، والذي قد يكون سببا للطلاق، نتيجة عدم التواصل والحوار بين الزوجين، والذي يعد ركيزة من الركائز الأساسية لنجاح الحياة الزوجين، وضمن استمراريتهما واستقرارها.

الفرع الثاني: بالنسبة للأطفال

يتأثر الأطفال بمواقع التواصل الاجتماعي فيأخذ النموذج المتواجد أمامه فيتصرف مثلما يتصرف والديه، فعدم الحوار بين الزوجين بسبب مواقع التواصل الاجتماعي، يؤدي إلى عدم الحوار بين الأطفال، وبذلك يسبب الطلاق آثار نفسية.

²³⁷ بن قو آمال، «التشريع الجزائري وحماية المرأة من التحرش الجنسي في مكان العمل»، مخبر القانون الاجتماعي، العدد 04، القطب الجامعي-بلقايد-، جامعة وهران، 2013، ص112.

²³⁸ - نسرين عبد الله عبد القادر، «أثر وسائل التواصل الاجتماعي على طبيعة العلاقات الاجتماعية»، حوليات آداب عين الشمس، العدد 48، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، 2020، ص 492.

يسبب الطلاق والذي تتعدد أسبابه في تغير البيئة الاجتماعية للأطفال وغالبا ما يخترون بعد الطلاق مواصلة حياتهم مع أمهم، وحقيقة فإن الطلاق يؤدي إلى تغيير المحيط الذي يتواجدون فيه كالمدراس الأصدقاء إلى غير ذلك الذي ينتج اضطرابات نفسية في بناء شخصية الأطفال²³⁹.

خاتمة:

إن تعزيز وتشجيع مكانة الأسرة في المجتمع يكون بمساهمة مختلف الفاعلين في هذا المجال، وعليه لتجسيد أهميتها وحمايتها من خطر الطلاق على الأرض الواقع، يفرض الاهتمام بكل الجوانب الأساسية والضرورية والتي من خلالها يتم إحاطة الزوجين والأطفال وجميع أفراد العائلة برغباتهم وتوقعاتهم، لتنمية دور الأسرة على مستوى مختلف القطاعات منها الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، للدفع بعجلة النمو، ويتم ذلك من خلال إزالة كل العوائق التي تحد من حرية الاختيار والتعبير، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية الواردة في الإعلانات العالمية والمواثيق الدولية، وكذا ما فرضته أليات التواصل الحديثة ومن أجل ذلك نقترح ما يلي:

- ✓ الاهتمام أكثر بالجانب التوعوي والتحسيسي بأهمية الزواج وضرورة الحفاظ على الرابطة الزوجية باعتباره الإطار الشرعي والقانوني لتكوين الأسرة، وتنشئة الأطفال.
- ✓ ضرورة نشر هذه التوعية عبر كل الوسائل المتاحة، وفي هذا الصدد، يتعين على القائمين بث برامج التوعية والتحسيس عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لأن هذه الأخيرة تفوقت على وسائل السمعى البصري التقليدية في تكوين الرأي العام.
- ✓ عدم ادخال الأطفال في المشاكل الزوجية، حفاظا على بنائهم النفسي والشخصي السليم.
- ✓ تعزيز ثقافة الحوار بين الزوجين بمشاركة الأطفال في بعض الحالات، والمحافظة على احترام كل طرف للآخر.
- ✓ مواجهة مختلف الضغوطات الخارجية وتقبل الطرف الآخر بإيجابياته وسلبياته.

²³⁹ - جاسم أحمد عبد الله أحمد، آثار الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية في دولة الكويت، ص 2297

✓ القضاء على جميع أشكال العنف، وفي هذا الصدد تلعب الأسرة دورا هاما في التنشئة الاجتماعية
بناءا صحيحا، كما تلعب وسائل الإعلام دورا هاما في التوعية الذي يقتضي الاعتماد على فكرة
الإصلاح والتقويم فأساس العلاقة بين الرجل والمرأة تقوم على المودة والرحمة والاحترام المتبادل.

✓ استعمال مواقع التواصل الاجتماعي بما يعود بالفائدة على العلاقة الزوجين والأطفال، مع
الاتفاق على منح وقت محدد لها لتفادي انجذاب العائلة إلى هذه الشبكة الافتراضية والتفرغ
للعائلة.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا/الكتب

1-محمود سلامة حبر، الحماية الدستورية والقضائية للحقوق الأساسية في العمل، منشورات مكتب
الإعلام بمنظمة العمل العربية، مصر.

ثانيا/الرسائل والمذكرات:

أ-رسائل الدكتوراه:

1-ماموني فاطمة الزهرة، تأثير العولمة على قانون العمل الجزائري، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في
القانون الاجتماعي، كلية الحقوق، جامعة وهران، السنة الجامعية 2012-2013.

2-رحماني نعيمة، العنف الزوجي الممارس ضد المرأة بتلمسان، محكمة تلمسان نموذجاً (1995-
2008)، رسالة جامعية لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر
بلقايد -تلمسان-، السنة الجامعية 2010-2011.

ب-مذكرات الماجستير:

2-طالبي سرور، حماية حقوق المرأة في التشريعات الجزائرية مقارنة مع اتفاقيات حقوق الإنسان -
الظروف العادية-، بحث لنيل شهادة الماجستير فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق بن
عكنون، الجزائر، السنة الجامعية 1999-2000.

3-دشاش نادية، عنف الزوجة ضد الزوج: أسبابه وأشكاله حسب رأي الأسرة التربوية بولاية قالمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فرع علم النفس الاجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية الأرففونيا، 2005-2006

ثالثا/ المقالات والمدخلات:

أ/ المقالات العلمية:

بوسحبة جيلالي، التحرش المعنوي بالمرأة في وسط العمل، مخبر القانون الاجتماعي، العدد 04، القطب الجامعي-بلقايد-، جامعة وهران، 2013
نسرين عبد الله عبد القادر، أثر وسائل التواصل الاجتماعي على طبيعة العلاقات الاجتماعية، حوليات آداب عين الشمس، العدد 48، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، 2020
بن قو آمال، التشريع الجزائري وحماية المرأة من التحرش الجنسي في مكان العمل، مخبر القانون الاجتماعي، العدد 04، القطب الجامعي-بلقايد-، جامعة وهران، 2013
بن كحيل شهرزاد وبوشيخاوي اسمهان، «العنف على مواقع التواصل الاجتماعي الفاييسبوك نموذجا»، العدد 01، مجلة الفكر المتوسطي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2021.
مفتاح عبد الجليل، حماية الأسرة في الاتفاقيات الدولية والديساتير الجزائرية، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 07، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، دون سنة النشر.

ب/ المدخلات:

مسعودي كلتوم، بن ققة سعاد، «الأسرة الجزائرية كما يصورها قانون الأسرة الجزائري لسنة 2005»، مداخلة أقيمت في الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال جودة حياة الأسرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أيام 10/09 أفريل 2013.

رابعا: النصوص القانونية:

أ-الدستور:

القانون رقم 01-16 مؤرخ في 06/03/2016 يتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية عدد 14 مؤرخة في 07/03/2016.

ب-النصوص التشريعية:

1-القانون رقم 90-11 مؤرخ في 21/04/1990، يتعلق بعلاقات العمل، جريدة رسمية رقم 17 لسنة 1990، معدل ومتمم بالقانون رقم 91-29 مؤرخ في 21/12/1991، جريدة رسمية عدد 68 لسنة 1991.

2-الأمر رقم 02-05 مؤرخ في 2005/02/27 يعدل ويتمم القانون رقم 84-11 مؤرخ في 1984/06/09 والمتضمن قانون الأسرة، جريدة رسمية عدد 15 مؤرخة في 2005/02/27.

3-الأمر 03-06 مؤرخ في 15 جويلية 2006، يتضمن القانون الأساسي للتوظيف العمومي، جريدة رسمية عدد 46 مؤرخة في 16 جويلية 2006.

خامسا/الوثائق:

1-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد ونشر على الملأ بقرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 1948/12/10، صادقت عليه الجزائر بموجب المادة 11 من دستور 1963، الجريدة الرسمية رقم 64 مؤرخة في 1963/09/10.

2-العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية، جريدة رسمية عدد 11 مؤرخة في 1997/02/26.

3-عبد العاطي محمد، محمود عبد الفتاح، النساء والعمل بين المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، حلقة نقاشية حول قضايا النساء والحق في العمل بين الاستبعاد والنقائص، برنامج التواصل الحكومي المدني، 2014.

4-عايش محمد، أفاق إحداث مؤسسة إعلامية تهتم بقضايا المرأة العربية، مشروع البوابة الإعلامية الالكترونية للمرأة العربية، المنتدى العربي حول المرأة والإعلام في ضوء المتغيرات الراهنة، نحو إعلام عربي منصف للمرأة، مراكش، 19/18 فيفري، 2014.

5-تقرير التنمية الإنسانية العربية الجديد يقول إن النساء يحرزن مكاسب، ولكنهن لم يحققن إمكاناتهن الكاملة في المساهمة في ازدهار الدول العربية وقوتها، التقرير يشيد بالتقدم الجزئي نحو المساواة بين الجنسين، ويدعو إلى تغيير أوسع أو أعمق، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2005 ص 02. تم تحميله من موقع الانترنت:

<http://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr05/presskit-05a.pdf>

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

A-ARTICLES :

1-HAMMOUTENE Hamid, réflexion sur le statut de la femme en droit algérien de la famille, revue des avocats de la région de Tizi-Ouzou, el-mouhamat, n°05, 2007

2-PANSIER Frédérique-Jérôme, de la contractualisation du droit de la famille en général et du droit du mariage en particulier, actualité en droit patrimonial de la famille, gazette du palais, n°64 et 65, numéro spécial, 1999

الملتقى الوطني الافتراضي الأول: ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري- الأسباب والنتائج-

الاسم واللقب: خديجة سواكري
الجامعة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة

الرتبة: أستاذة محاضرة أ

التخصص: ديموغرافيا

البريد الإلكتروني: belkhadidja85@gmail.com

محور البحث(الأول): التقديرات الكمية والإحصائية في المجتمع الجزائري

عنوان المداخلة: دراسة إحصائية لأهم مؤشرات الطلاق في الجزائر.

ملخص الدراسة:

يعتبر الطلاق ظاهرة اجتماعية متفشية في مجتمعاتنا العربية، والجزائر كغيرها من بلدان العربية استفحلت فيها هذه الظاهرة، حيث كشفت الأرقام الرسمية عن ارتفاع معدلات الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري. فحسب آخر إحصائيات نشرتها وزارة العدل الجزائرية، حدثت 44 ألف حالة طلاق وخلع في النصف الأول فقط من عام 2022، لقد اتخذت هذه الظاهرة أبعادا تندر بالخطر، لأن انتشارها في تزايد مستمر. فقد تضاعفت عدد حالات الطلاق في ظرف 11 سنة فقط وانتقلت من حوالي 31 ألف حالة طلاق سنة 2005 إلى 62 ألف حالة طلاق سنة 2016. وفي ورقتنا البحثية هذه سنحاول تسليط الضوء على ظاهرة الطلاق من خلال عرض الإحصائيات المرتبطة بمؤشرات الطلاق وذلك منذ سنة 2005 بناء على البيانات التي يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات المسجلة من قبل مصالح وزارة العدل. الكلمات المفتاحية: ظاهرة الطلاق، المعدل الخام للطلاق، معدل الطلاق.

Abstract :

Divorce is a social phenomenon that is widespread in our Arab societies. Algeria, like other Arab countries, has spread this phenomenon. Where the official figures revealed the high rates of divorce and dislocation in Algerian society. According to the latest statistics published by the Algerian Ministry of Justice, 44,000 cases of divorce and dislocation took place in the first half of 2022 only. This phenomenon has taken on alarming proportions, because its spread is constantly increasing. The number of divorce cases has doubled in just 11 years, from about 31,000 divorce cases in 2005 to 62,000 in 2016.

In our research paper, we will try to shed light on the phenomenon of divorce by presenting the statistics related to the indicators of divorce since 2005, based on the data

provided by the National Statistics Office registered by the interests of the Ministry of Justice.

Keywords: divorce phenomenon, crude divorce rate, divorce rate.

مقدمة:

يعتبر الطلاق والخلع من الظواهر الاجتماعية التي استفحلت في مجتمعاتنا العربية في الفترة الأخيرة، فتنامي هذه الظاهرة أصبح أمرا مقلقا يهدد نسيج مجتمعاتنا. والجزائر كغيرها من البلدان أصبح الطلاق والخلع من أكثر الظواهر انتشارا في المجتمع الجزائري، وقد شهدا ارتفاعا ملحوظا خاصة في السنوات الأخير الذي بات يهدد تماسك الأسرة الجزائرية ويقضي على قدسية الزواج.

حسب الديوان الوطني للإحصائيات الأرقام المسجلة خلال السنوات الأخيرة أصبحت مقلقة للغاية، حيث بلغت عدد حالات الطلاق المسجلة من قبل وزارة العدل 65967 حالة سنة 2019، مسجلة بذلك ارتفاعا قارب 35 ألف حالة في ظرف 14 سنة فقط وذلك منذ سنة 2005. كما بلغت حالات الطلاق خلال الستة أشهر الأولى فقط من العام 2021م قرابة 44 ألف حالة. وعلى العكس من ذلك شهدت حالات الزواج انخفاضا مستمرا خاصة في السنوات الأخيرة.

يهدف هذا العمل إلى إبراز أهم الإحصائيات الحديثة المرتبطة بمؤشرات ظاهرة الطلاق ممثلة في عدد حالات الطلاق، معدل الطلاق، المعدل الخام للطلاق وكذا انتشار هذه الظاهرة في ولايات الوطن، وفي الأخير قدمنا آفاق هذه الظاهرة حتى سنة 2030.

1- تحديد المفاهيم: يعتبر تحديد المفاهيم جزء أساسي في أي بحث، لأنها تعمل على توحيد النظرة والفكرة عند التطرق لأي عنصر من عناصر البحث. وعليه سنركز على تحديد المفاهيم التالية: الطلاق، معدل الطلاق، المعدل الخام للطلاق باعتبارهم مشكل دراستنا.

مفهوم الطلاق: سنعتمد في تعريف الطلاق على ما ورد عن المشرع الجزائري وذلك وفق المادة 48 المعدلة من قانون الأسرة الجزائري التي تنص " يحل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين 53 و54 من هذا القانون."¹

ولأن الطلاق حل عقد الزواج يعني انتهاء العلاقة الزوجية، ويتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين (53 و54) من هذا القانون. كما أنه لا يثبت الطلاق إلا بحكم بعد محاولات صلح يجريها القاضي دون أن تتجاوز مدته ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ رفع الدعوى.

معدل الطلاق: هو حاصل قسمة عدد حالات الطلاق خلال السنة على عدد الزواجات لنفس السنة.²

المعدل الخام للطلاق: هو حاصل قسمة عدد حالات الطلاق المسجلة في السنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة.ⁱⁱⁱ

2- تطور الحالة الزوجية للمجتمع الجزائري حسب التعدادات:

جدول رقم 1 تطور الحالة الزوجية للسكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب بعض التعدادات السكانية

إناث				ذكور				الحالة الزوجية
2008	1998	1987	1977	2008	1998	1987	1977	
41.6	40.5	31.5	21.8	51.1	51.1	45.2	37.1	أعزب
49.4	49.6	56.2	62.3	47.9	47.8	53.4	60.7	متزوج
1.9	2	2.4	2.7	0.4	0.4	0.5	0.8	مطلقة
7	7.9	9.9	13.2	0.6	0.7	0.8	1.4	أبلا
0.1	0.03	/	/	0	0.01	/	/	لم المجموع
100	100	100	100	100	100	100	100	ع

Source : ONS , Collections Statistiques N° 142/2008 Série S : Statistiques Sociales, R.G.P.H. 2008 LES PRINCIPAUX RESULTATS DU SONDAGE AU 1/10ème, ALGER – Décembre 2008, p 7

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 1 والذي يمثل تطور الحالة الزوجية للمجتمع الجزائري للسكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب الجنس، انطلاقاً من التعدادات الأربعة العامة للسكان و السكن، أن نسبة السكان المتزوجين تفوق بقليل نسبة العزاب عامة، مهما اختلف الجنس. مع انخفاض نسب الزواج وارتفاع نسب العزاب كلما انتقلنا من سنة إلى أخرى.

رغم أن نسبة المطلقين قليلة مقارنة بالحالات الأخرى غير أنها تبقى معتبرة. حيث نجد بالنسبة للذكور أن نسبة المطلقين انخفضت إلى النصف، انتقلت من 0.8 % حسب تعداد 1977 إلى 0.4% حسب تعداد 2008، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بتراجع نسبة المتزوجين، أين انتقلت النسبة من 60.7 % إلى 47,9% لنفس الفترة. بالنسبة للإناث نجد أن نسبة المطلقات انخفضت بدورها إلا أن نسبة الإناث المطلقات تبقى أكثر من الذكور. ويمكن تفسير هذا إلى تعدد الزوجات لدى لذكور.

3-مؤشرات الطلاق: من خلال هذا العنصر سنتطرق بالتفصيل إلى عدد حالات الطلاق في المجتمع الجزائري منذ سنة 2005، وكذا إلى أهم مؤشرات هذه الظاهرة من خلال معرفة تطور معدل الطلاق وكذا المعدل الخام للطلاق.

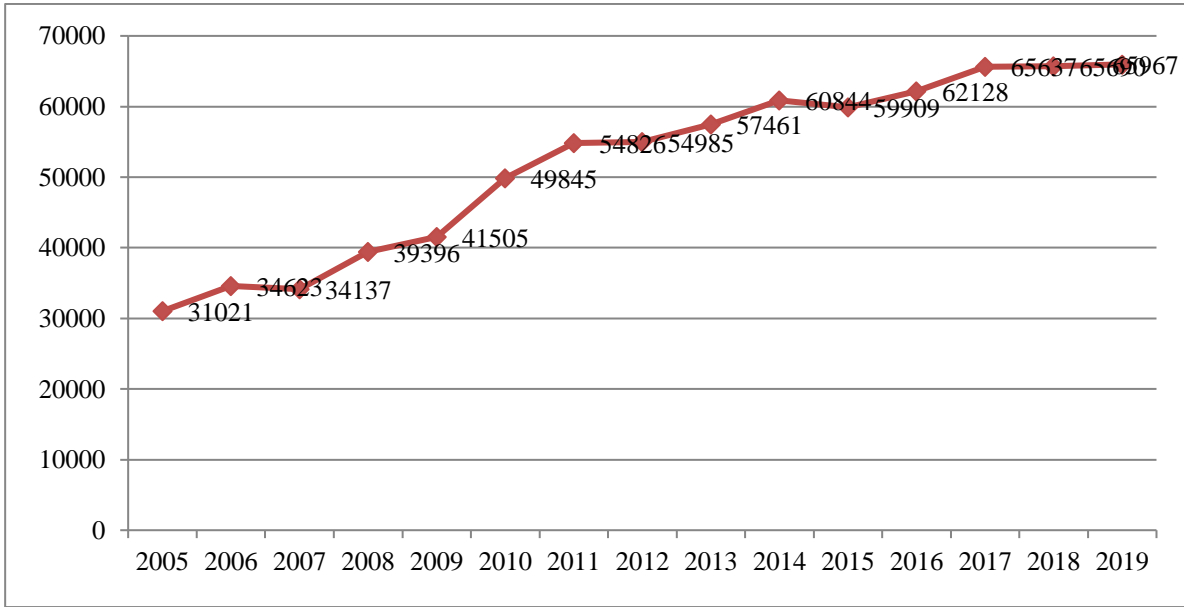
3-1- عدد حالات الطلاق:

لقد عرفت الجزائر مجموعة من التحولات خلال العشرين سنة الماضية مست العديد من المجالات، الأمر الذي ساهم في انتشار ظاهرة الطلاق في مجتمعنا، فسياسيا هنالك برامج إعادة الهيكلة التي أضعفت الأسر ماديا واقتصاديا، نذكر أيضا الانفتاح الإعلامي والثقافي الذي زرع البنى الثقافية والدينية للمجتمع، سياسة مجانية التعليم للجنسين والتي مكنت النساء من بلوغ مستويات تعليم عالية وغزو سوق الشغل، وبالتالي تطور المرأة واستقلاليتها المادية،^٤ وارتفاع مكانتها في المجتمع، بالإضافة إلى ذلك التحولات التي طرأت على نمط الأسرة الجزائرية وتحولها من أسرة ممتدة قائمة على سلطة الجد إلى أسرة نووية يتسلطها الأب..... وغيرها من التحولات.

كما لا يفوتنا أن نشير إلى أنه في عام 2005م، جرى تعديل القانون الصادر عام 1984م، وهو قانون الأسرة، حيث تمّ بموجب هذا القانون إلغاء بند أنّ الرجل هو رب الأسرة، كما قام بإلغاء حق الرجل في الاستئناف والظعن في أحكام الخلع والطلاق التي كان منصوص عليها في القانون الأول.^٥

إن المتتبع لسيرورة عدد حالات الطلاق في الجزائر يلاحظ أنها في ارتفاع مستمر، فقد تضاعفت عدد الحالات خلال 11 سنة فقط. أين انتقلت من 31021 حالة طلاق خلال سنة 2005 إلى 62128 حالة سنة 2016، واستمرت في الارتفاع وقد قاربت 66 ألف حالة سنة 2019 (أنظر الشكل رقم 1). هذا الارتفاع المستمر في حالات الطلاق كان يقابله انخفاض في عدد حالات الزواج وذلك منذ سنة 2013 أين انخفضت بأكثر من 100 ألف حالة زواج حتى سنة 2020 (أنظر الملحق).

شكل رقم 1: تطور عدد حالات الطلاق في الجزائر (2005-2019)..

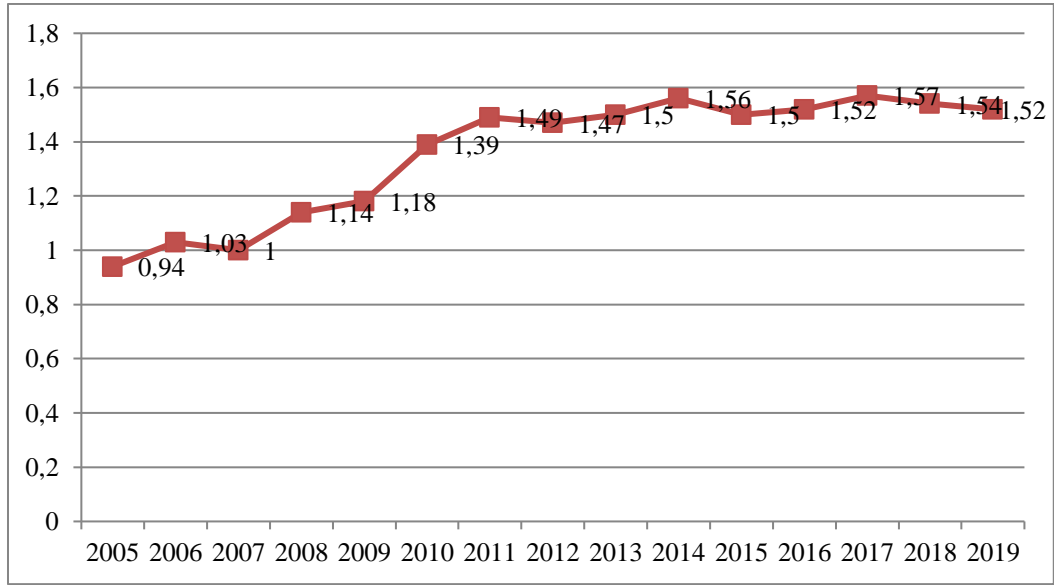


المصدر: منجز بناء على بيانات الملحق رقم 1.

2-3- المعدل الخام للطلاق:

لا يخرج تطور المعدل الخام للطلاق عن مسار تطور عدد حالات الطلاق، فهو يسير بنفس الوتيرة وهي الارتفاع، حيث انتقل المعدل من 0,94% سنة 2005 إلى 1,56% سنة 2014، مسجلا بذلك ارتفاعا قدره (0,62 نقطة)، شهد بعد ذلك المعدل انخفاضا طفيفا قدر ب 0,06 نقطة مقارنة بالسنة التي تليها مباشرة، ثم شهد نوعا من الاستقرار، وسجل 1,52% سنة 2019 والشكل الموالي يوضح ذلك. بالمقابل من ذلك نلاحظ أن المعدل الخام للزواج سار بنفس الوتيرة في الفترة ما بين سنتي 2005 و2013 وهي الارتفاع حيث انتقل من 8,5% سنة 2005 إلى 10,13% سنة 2013. لكن بعد ذلك شهد المعدل تراجعا وانخفاضا معتبرا قدر ب 3,72% وذلك حتى سنة 2020

شكل رقم 2: تطور المعدل الخام للطلاق (2005-2019).

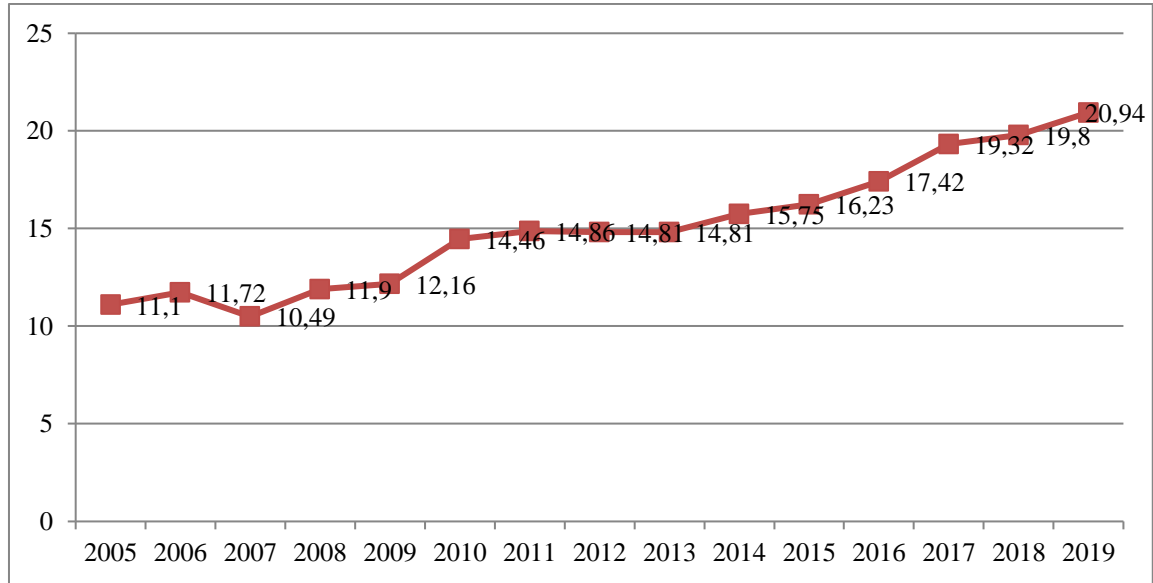


المصدر: منجز بناء على بيانات الملحق رقم 1.

3-3- معدل الطلاق في الجزائر:

أشرنا سابقا أن معدل الطلاق ما هو إلا حاصل قسمة عدد حالات الطلاق على عدد حالات الزواج خلال سنة ما مضروباً في مئة. حقيقة عند ملاحظة معدلات الطلاق بخاصة السنوات الأخيرة يلاحظ أنها بلغت مرحلة حرجة بالنسبة للمجتمع الجزائري، واستفحال هذه الظاهرة أصبح واضحاً. حيث تشير الإحصائيات إلى أنه من بين كل خمس حالات زواج تقابلها حالة طلاق واحدة، وهو أمر خطير فعلاً يدعو إلى دراسة أهم الأسباب المؤدية لذلك. ففي وقت ليس ببعيد كانت نسبة الطلاق هي نصف النسبة الحالية تقريبا (11,1% سنة 2005 مقابل 21% سنة 2019)، وكانت تمثل بذلك تقريبا عشر حالات الزواج. والشكل الموالي يوضح تطور هذا المؤشر.

شكل رقم 3: تطور معدل الطلاق في الجزائر (2005-2019).



المصدر: منجز بناء على بيانات الملحق رقم 1

4 - مؤشرات الطلاق في ولايات الوطن:

سنستعرض في هذا العنصر عدد حالات الطلاق وكذا معدلات الطلاق في كل ولاية من ولايات الوطن حسب إحصائيات 2017. أين نلاحظ أن ولاية تيبازة تسجل أكبر معدل طلاق وهو أقل من النصف بقليل (45,11%) أي توجد 2725 حالة طلاق من بين 6041 حالة زواج، تلمها مباشرة ولاية وهران بنسبة تقدر ب 44%، ثم ولايتي عين تيموشنت وسيدي بلعياص بنسبة 29,74% و 29,72% على التوالي. وبالمقابل من ذلك نجد بعض ولايات الوطن لم تستفحل بها ظاهرة الطلاق كثيرا وهما ولايتي سكيكدة وجيجل التين سجلتا نسب ضئيلة جدا مقارنة بالولايات الأخرى (8,03% و 4,56% على التوالي). وفيما يلي جدول يوضح بالتفصيل معدلات الطلاق لكل ولاية من ولايات الوطن لسنة 2017.

جدول رقم 1: بعض مؤشرات الطلاق في ولايات الجزائر لسنة 2017.

الولاية	عدد حالات الزواج	عدد حالات الطلاق	معدل الطلاق *	الولاية	عدد حالات الزواج	عدد حالات الطلاق	معدل الطلاق *
تيبازة	6041	2725	45,11%	تيارت	8670	1673	19,30%

19,10 %	704	3686	الأغواط	43,99%	6392	14532	وهران
17,85 %	224	1255	تمنراست	29,74%	1117	3756	عين تيموشنت
17,63 %	1266	7181	بج بوعيريج	29,72%	1900	6394	سيدي بلعباس
17,40 %	991	5694	ورقلة	28,47%	117	411	تيندوف
17,21 %	1424	8272	قسنطينة	27,73%	94	339	ايليزي
17,19 %	583	3391	سعيدة	27,13%	544	2005	النعامة
17,13 %	762	4448	قالمة	25,70%	1501	5841	عنابة
17,11 %	1937	11322	باتنة	25,65%	738	2877	بشار
17,05 %	4985	29238	الجزائر	24,82%	1532	6173	تيسة
16,36 %	1499	9160	مسيلة	23,87%	1405	5887	أم البواقي
15,93 %	1163	7301	الواد	23,44%	1918	8183	مستغانم
15,68 %	2400	15305	سطيف	23,20%	626	2698	البيض
15,00 %	1221	8139	عين الدفلى	23,15%	1961	8471	معسكر

14,51 %	547	3771	خنشلة	22,56%	1654	7333	بسكرة
13,97 %	1033	7394	ميلة	21,90%	806	3681	سوق أهراس
13,60 %	1585	11655	الشلف	21,37%	689	3224	تيسمسي لت
12,87 %	1220	9476	بجاية	21,06%	894	4245	غرداية
11,60 %	796	6863	البويرة	20,92%	2014	9626	تلمسان
11,21 %	930	8294	مدية	20,71%	757	3655	الطارف
10,76 %	1173	10906	تيزي وزو	20,31%	1627	8010	بومردا س
10,59 %	419	3956	أدرار	19,73%	1593	8074	غيليزان
8,03%	654	8142	سكيك دة	19,61%	2050	10453	البليدة
4,56%	298	6534	جيجل	19,36%	1496	7729	الجلفة

المصدر: ONS, Démographie Algérienne, 2015, n° 816, Algérie, 2017, p20.

* من إعداد الباحثة.

4- تقديرات عدد حالات الطلاق في الجزائر حتى سنة 2040:

سنعتمد على أسلوب السلاسل الزمنية لتقدير اتجاهات حالات الطلاق في الجزائر وذلك حتى سنة

2040.

يتطلب تحليل السلاسل الزمنية عادة تحليل المكونات الأربعة ولكن قد تخلو السلاسل الزمنية من التغيرات الموسمية والدورية والعرضية، ويبقى تعيين الاتجاه العام - وهو اتجاه التطور الذي تأخذه

السلسلة الزمنية خلال فترة طويلة من الزمن بالرغم من التذبذبات الموجودة بها، ويكون التطور إما بالزيادة أو النقصان. كما يختلف شكل الاتجاه العام في السلاسل الزمنية حسب طبيعة البيانات، وأحد أنواع الاتجاه العام هو الاتجاه الخطي. وهو استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط. باعتبار أن الزمن (السنوات، الشهور،... الخ) متغير مستقل X والمتغير التابع Y هو الظاهرة محل الدراسة. في دراستنا هذه تعرف السلسلة الزمنية على أنها سلسلة المشاهدات لظاهرة الطلاق مرتبة وفقا لزمان حدوثها في فترات زمنية متساوية (السنة).

قبل تقدير معادلة الاتجاه العام الخطي، يجب تحديد نوع الاتجاه العام لحالات الطلاق في الجزائر، فمن خلال الشكل رقم 1 الذي يمثل تطور عدد حالات الطلاق في الجزائر، يدل الاتجاه العام على زيادة عدد الحالات من سنة لأخرى.

- تقدير معادلة الاتجاه العام الخطي:

- نعين للمتغير المستقل القيم (x=1,2,3,4). تمثل وحدة الزمن وهي السنوات.

- تمثل y عدد حالات الطلاق.

- كما أن إشارة معامل الانحدار b تدل على نوع الاتجاه العام.

1- حساب المعلمة b كما يلي:

$$b = \frac{n \sum xy - (\sum x)(\sum y)}{n \sum x^2 - (\sum x)^2} = \frac{15(6983089) - (120)(777974)}{15(1240) - 14400} = 2711,775$$

2 حساب المعلمة a

$$a = \frac{\sum y - b \sum x}{n} = \frac{777974 - 2711,775(120)}{15} = 30170,733$$

جدول رقم 2: تطبيق نموذج الانحدار الخطي.

السنة	x	y	xy	x ²
2005	1	31021	31021	1
2006	2	34623	69246	4
2007	3	34137	102411	9
2008	4	39396	157584	16

25	207525	41505	5	2009
36	299070	49845	6	2010
49	383782	54826	7	2011
64	439880	54985	8	2012
81	517149	57461	9	2013
100	608440	60844	10	2014
121	658999	59909	11	2015
144	745536	62128	12	2016
169	853281	65637	13	2017
196	919660	65690	14	2018
225	989505	65967	15	2019
1240	6983089	777974	120	المجموع

ومنه معادلة الاتجاه العام الخطي هي:

$$\hat{y}_h = a + bx_h = 30170,733 + 2711,775 x_h$$

انطلاقا من معادلة الانحدار السابقة نقوم بتقدير حالات الطلاق لسنوات من 2020 إلى غاية سنة 2040

مثال:

$$\hat{y}_h = 30170,733 + 2711,775 (16) = 73559,133$$

ونكمل بنفس الطريقة وباقي القيم مدونة في الجدول التالي:

جدول رقم 3: القيم المقدرة لحالات الطلاق في الجزائر من سنة 2020 وإلى غاية سنة 2030.

\hat{y}_h	x	السنة
73559,133	16	2020
76270,908	17	2021
78982,683	18	2022
81694,458	19	2023

84406,233	20	2024
87118,008	21	2025
89829,783	22	2026
92541,558	23	2027
95253,333	24	2028
97965,108	25	2029
100676,883	26	2030

من خلال ما سبق وبحكم أن b تحمل الإشارة الموجبة فإن السلسلة الزمنية محل المتابعة ذات اتجاه عام موجب أي

تتجه نحو التزايد وتفسر هذه القيمة بعدد حالات طلاق في الجزائر ككل، وهي في اتجاه متزايد يقدر ب 2711,775 حالة لكل سنة لأن الوحدة الزمنية لهذه السلسلة هي 1 سنة، أي كلما ارتفع المتغير المستقل x بوحدة واحدة يقابله ارتفاع في عدد حالات الطلاق تقدر ب 2712 حالة.

أما $b = 30170,733$ فيقرأ في اللحظة الزمنية $x=0$ أي قبل 1 سنة من بداية الملاحظة معناه هو عدد حالات الطلاق

في الجزائر سنة 2004.

ومنه نلاحظ من خلال الجدول رقم 3 أن هناك ارتفاع واضح في عدد حالات الطلاق بين السنوات المقدرة حيث

سنة 2020 بـ 73559 حالة، ليرتفع إلى 87118 حالة سنة 2025، وسيصل إلى أكثر من 100 ألف حالة سنة 2030.

5 الخاتمة:

من خلال العرض الموجز الذي قدمناه والذي تناولنا فيه بالتفصيل أهم الإحصائيات المرتبطة بظاهرة الطلاق وكذا أهم المؤشرات والمقاييس ذات العلاقة بالظاهرة معتمدين على بيانات رسمية تنشرها مصالح الديوان الوطني للإحصائيات سنويا لمسنا ما يلي:

- تزايد حالات الطلاق في الجزائر بشكل مخيف جدا خاصة في السنوات الأخيرة، يقابلها انخفاض في عدد حالات الزواج؛
- توجد حالة طلاق واحدة من بين كل خمس حالات زواج؛

- تحتل تيبازة المرتبة الأولى وطنيا من حيث ارتفاع معدلات الطلاق، في حين ارتبطت أصغر نسبة طلاق بولاية جيجل؛
- عدد حالات الطلاق في تزايد مستمر وستصل إلى أكثر من 100 ألف حالة طلاق حسب أفاق 2030.

الملحق رقم 1:

السنة	عدد حالات الطلاق	عدد حالات الزواج	المعدل الخام للطلاق %	معدل الطلاق %	المعدل الخام للزواج %
2005	31021	279548	0,94	11,1	8,5
2006	34623	295295	1,03	11,72	8,82
2007	34137	325485	1	10,49	9,55
2008	39396	331190	1,14	11,9	9,58
2009	41505	341321	1,18	12,16	9,68
2010	49845	344819	1,39	14,46	9,58
2011	54826	369031	1,49	14,86	10,05
2012	54985	371280	1,47	14,81	9,9
2013	57461	387947	1,5	14,81	10,13
2014	60844	386422	1,56	15,75	9,88
2015	59909	369074	1,5	16,23	9,24
2016	62128	356600	1,52	17,42	8,73
2017	65637	339691	1,57	19,32	8,14
2018	65690	331733	1,54	19,8	7,79
2019	65967	315380	1,52	20,94	7,26
2020		283000			6,41

المصدر: مجموعة من تقارير الديوان الوطني للإحصائيات.

الإحالات والمراجع:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2007)، قانون الأسرة الجزائري، ص: 8.ⁱ

ⁱⁱ ONS, Démographie Algérienne,(2015), n° 740, Algérie, 2016.p,13.

ⁱⁱⁱ ONS, Démographie Algérienne,(2015), op cit, p, 13.

^{iv} مصلي رضوان، مداني سليمة، (جوان، 2018). أسباب الطلاق في الجزائر دراسة ميدانية ببلدية بوفاريك، حوليات جامعة الجزائر 1، (2)32 ص ص: 388-406.

^v نمر، ياسمين.(2022، ماي 17).أسباب الطلاق في الجزائر. موقع موضوع، استرجعت بتاريخ جانفي 27، 2023، من موقع

<https://mawdoo3.com>

^{vi} ONS, Démographie Algérienne, 2015, n° 816, Algérie, 2017, p20.

التغير القيمي الثقافي وتأثيره في إدارة الخلافات الزوجية

Cultural value change and its impact on managing marital conflicts

منصوري سعاد

فريجة محمد كريم

الملخص:

نحاول من خلال هذا الموضوع تبين تأثير التغير القيمي الثقافي في إدارة الخلافات الزوجية نظرا لأهمية القيم الثقافية من جهة، ولارتباطها ارتباطا وثيقا بالبناء الاجتماعي الذي ينعكس على البناء الأسري من جهة ثانية. حيث تطرقنا إلى مفهوم القيم، التغير، الزواج، وما تتضمنه من مفاهيم، إضافة إلى النظريات المفسرة وتأثير التغير القيمي الثقافي في إدارة الخلافات الزوجية، فخاتمة وتوصيات.

الكلمات المفتاحية: القيم; التغير القيمي; القيم الثقافية; نظام الزواج; الخلافات الزوجية

Abstract :

Through this topic, we are trying to show the impact of cultural value change in managing marital disputes due to the importance of cultural values on the one hand, and their close connection with the social structure that is reflected in the family structure on the other hand.

Where we touched on the concept of values, change, marriage, and the concepts it includes, in addition to the explanatory theories and the impact of cultural value change in managing marital disputes, a conclusion and recommendation.

Key Word : values ; marriage system ; marital disputes

-مقدمة:

تمثل الأسرة ركيزة البناء الاجتماعي الذي يقوم على نظام الزواج الساعي إلى الاستقرار والاستمرارية. إلا أنه وفي ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية والقيمية التي يشهدها النظام الاجتماعي بدأ

يأخذ منحى مغاير لما أسس من أجله ; وذلك بتصعد دعائمه لتظهر المشكلات والخلافات كمؤشر لوجود خلل في العلاقة الزوجية معلنا بذلك دق ناقوس الخطر.

لهذا جاءت هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على هذا الواقع من خلال تبيان التغير القيمي الثقافي وتأثيره في إدارة الخلافات الزوجية من خلال طرح التساؤل التالي:

ما تأثير التغير القيمي الثقافي في إدارة الخلافات الزوجية؟

2- المفاهيم الأساسية:

1-تعريف القيم:

تعرف القيم حسب معجم المعاني بأنها: "الفضائل الدينية والخلقية والاجتماعية التي تقوم عليها حياة المجتمع الإنساني." (تعريف ومعنى القيم، 2023، صفحة 1)

وقد اختلف تعريفها نظرا لاختلاف الحقول المعرفية. إذ يعرفها "ليببت" بأنها معيار للحكم في موقف يستلزم قرارا أو سلوكا من طرف الفرد أو الجماعة. (جابر و لوكيا، 2006، صفحة 163)

ويعرفها إسماعيل الكافي بقوله: "القيم هي المثاليات التي تسود في الأفراد وتتغلغل في نفوسهم ويتوارثها الأجيال ويدافعون عنها" (الباقي، 1429-1430، صفحة 31)

وهي حسب علم الاجتماع مقياس يقيس به الفرد فاعلية ودور الأشياء في بلوغه مصالحه وأهدافه وهو يرتبط بوعيه الاجتماعي وكيفية ادراكه للأمور، والتأثيرات التي تؤثر فيه سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية تحيط به أو بطبقته المنتمي إليها وبالمجتمع أيضا. إضافة إلى معايشة الظروف التاريخية، الاقتصادية، الاجتماعية. (مريبي، 2021، صفحة 45)

1-1-أهمية القيم:

مهما تباينت تعاريف القيم ومهما اختلفت أنواعها فإنها تظل المرجع الذي به يتصرف بلد ما وينظر من خلالها للنظام الاجتماعي، وأي تغير يطرأ مرده تغير القيم. حيث أنها تؤثر في السلوك إذ تنظم السلوك الاجتماعي وفق نظام يتحدد من خلاله المجتمع ويتميز عن مجتمع آخر رغم الاشتراكات في بعض الجوانب.

بالقيم تدرك الأشياء والمفاهيم والمفردات فتؤثر في سلوك الفرد وفق ذلك. (جابر و لوكيا، 2006، الصفحات 166-167) ولهذا تبرز تفضيلات الشخص للقيم.

وللقيم أهمية كبرى تتمثل في:

-تسهم في انصاف الأفراد بالسلوكيات الإيجابية كالمثابرة والنجاح والبعد عن الصفات السلبية غير المجدية.

-تجعلهم يصدرون استجابات معينة فيتحدد سلوكهم من خلال اختيارات معينة.

-تكوّن شخصية الفرد وترسم معالمها حسب مقياس صحيح.

-إثارة الإعجاب والمحبة في النفوس فيكون الاتباع والتنافس الإيجابي الذي يخلق تعزيزات إيجابية للتمثل بالأخلاق والقيم الحميدة.

-الأداء المطلوب والقدرة على التكيف والتوافق وتحقيق الرضا الشخصي للتفاعل مع أفراد المجتمع. (دانة و دانة، 2021، صفحة 221)

هذا وإن للقيم أهمية تبرز في مساعدة المجتمع في التصدي للتغيرات التي تحدث فيه من خلال صحة الاختيار فتسهل بذلك الحياة. كما أنها تسهم في:

-الحفاظ على بقاء المجتمع وتماسكه بتحديد الأهداف والمبادئ المستمرة.

-إسهامها في ربط أجزاء الثقافة المتناثرة لتكون متناسقة.

-تحفظ هوية وتميز المجتمع.

-بناء مجتمع متماسك يتصدى للتهديدات التي تواجهه من الخارج.

-تزويد النظام المجتمعي بالأسس الإيمانية والعقلية المتينة.

-الوقاية من النزاعات التي تمس عمق المجتمع. (دانة و دانة، 2021، صفحة 122)

والقيم تصنيفات من بينها القيم الثقافية نبيها فيما يلي.

1-2 القيم الثقافية :

القيم الثقافية مفهوم مركب من ثقافة وقيم. فالثقافة مفهوم حظي بالاهتمام من طرف العديد من الباحثين، لهذا فقد عرف بتعاريف كثيرة منها تعريف "هارسكوفياش" "الثقافة جانب البيئة أو المحيط الذي هو من صنع البشر" من حيث محتواها. فهي تضم أنواع السلوك المتعلمة والاتجاهات والمعتقدات في مجتمع ما. (مقداد، 2005، صفحة 42)

لقد بين "هوفستيد" أن عناصر الثقافة أربعة تتمثل في:

-الرموز التي تشمل اللغة اللفظية وغير اللفظية، واللباس وكل من يعزز ولاء الأفراد لجماعتهم.

-الأبطال الذين يتخذ منهم قدوة ومثالا.

-الطقوس والمتمثلة في الروتينيات اليومية التي تعبر عن القيم وهي تدعم القيم وتعززها.

-القيم وهي الجانب الخفي من الثقافة الذي يستنتج فقط من السلوك الفردي، ويشكل جانبا واحدا من جوانب الثقافة.

وقد أشار "روكيتش" إلى أن القيم معتقدات أمرية ونهاية وهي التي تحدد مسار الناس تجاه الموضوعات والأشياء، وبالنسبة لمصادرها فهي تتمثل في:

العائلة، الأسرة أولا. ثم في المرتبة الثانية المدرسة بكل طاقمها ومناهجها وثالثا مؤسسات التنشئة. (مقداد ، 2005، صفحة 43)

هذا وإن للقيم معايير وأهداف هامة في كل مجتمع منظم مهما كانت درجة تطوره وقد تختلف من مجتمع لآخر. (أحمد السيد، 2005، صفحة 2) وتختص بالتغيير.

2-التغيير:

2-1 تعريف التغيير :

التغيير كل ما يحدث في البناء الاجتماعي من تبدل يتعارض مع الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال مدة معينة.

وهو يعني الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة، أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال مدة محددة من الزمن" (زوار، 2017، صفحة 326)

والتغير يمس جميع مظاهر الحياة من خلال تفاعلات وعمليات اجتماعية تتغير باستمرار.
(استيتية، 2008، صفحة 19)

أما التغير القيمي فمن أكثر المفاهيم المعبرة عن التغير. (قب و حمزاوي، 2017، صفحة 106)
وبما أن الموضوع المطروح يهتم بالتغير القيمي الثقافي فإنه يستحسن أخذ تصور عن الثقافة وعن
التغير الثقافي لارتباطه بها قبل التطرق للتغير القيمي الثقافي.

2-2 التصور السوسولوجي للثقافة:

تعد الثقافة من أهم مفاهيم ومواضيع العلوم الاجتماعية مثل ما أشار إليه "ما لينوفسكي". وهي
دعامة أساسية في توجيه النظام الاجتماعي. ومحاولة رفع تلك المعاني المعبرة عن الهوية الحضارية مثل
المعاني الجمالية والفكرية للمجتمع.

والثقافة كمفهوم صعب تعريفه بدقة كما اتفق على ذلك علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا.

ومهما اختلفت تعاريفها فإنها تتصف ب:

ميزة إنسانية وبشرية.

مادية وغير مادية.

ظاهرة تاريخية في تطور.

أنها كيان مركب له مكونات منتظمة. (بولزرق، 2016، صفحة 74)

2-3 التغير الثقافي:

التغير الثقافي تحول في أي من فروع الثقافة ويتضمن صور وقوانين التغير الاجتماعي، وكل تغيير
يتم في أشكال وقواعد النظام الاجتماعي مثل:

-تغير ثقافي يرتكز على الحركة المفاجئة السريعة.

-التغير الثقافي ينشأ عن الاتصال الخارجي، إذ يعتمد على تأسيس المال الأجنبي.

-تغير ثقافي ينجم في الأساس عن الاختراع أو التجديد.

-تغير ثقافي يقتصر على ما يحدث في ثقافة المجتمع من تغيرات مثل التثاقف، التفكك، النقل... (الفقيه و الجيلاني، 2020، صفحة 235، 236)

من هذا المنطلق يمكن توضيح معنى التغير القيمي الثقافي،

4-2 التغير القيمي الثقافي:

تمثل القيم مجموعة الرموز والأفكار الموجهة للسلوك الفردي بناء على المعايير والأعراف والتقاليد المتميزة بالثبات والتغير.

والقيم الثقافية تعتبر صورة كاشفة وعاكسة للخصوصية التاريخية للأمم. معبرة عن هوية المجتمع وخصوصيته وخصوصية الفرد.

والثقافة ليست واحدة وإنما تتعدد وتختلف وتعمل تلقائيا من طرف أفرادها للحفاظ على كيانها ومقوماتها. فمنها ما يتجه للانغلاق ومنها ما يميل إلى التوسع والانفتاح ومنها ما يتخذ الانعزال حيناً والانتشار حيناً آخر. (شبيطة، 2019، صفحة 84)

لكن ونتيجة للتفاعل المستمر بين الفرد والبيئة فإن تلك القيم تتغير نظرا لارتباطها بحاجات الفرد وظروف البيئة. فإذا اختلفت أو تطورت فإن ذلك يؤدي إلى تأدية القيمة لوظيفة اجتماعية وإلى ظهور قيم جديدة والتي ترتبط بالتغير الاجتماعي وبالعلاقة التي ترتبط بالبناء الاجتماعي. (حدادو و عزوز، 2021، صفحة 712)

والأسرة باعتبارها أهم خلية في المجتمع فإنها بذلك تمثل مرآة عاكسة للأفراد المنتمين إليها برباط الزواج. فقد عرفها بيبرس وآخرون بأنها: "جماعة من الأشخاص يرتبطون معا برباط الزواج والدم مكونين مسكنا واحدا، متفاعلين كل مع الآخر وفقا لأدوار اجتماعية محددة كزوج وزوجة وكأب وأم وأبناء وأخوات مكونين ثقافة مشتركة" (بولحية، 2021، صفحة 985)

إذن يتضح لنا من هذا التعريف أن الزواج هو العنصر الفاعل لتكوين الأسرة.

3- الزواج:

1-3- مفهوم نظام الزواج:

الزواج نظام عالمي مهما اختلفت أشكاله وتعددت. وهو يحظى في المجتمع الجزائري التقليدي والحديث بمكانة متميزة تتجلى بالاندماج في هذه المؤسسة. والتنشئة الاجتماعية تجعل الفرد يدرك دور وأهمية الزواج في حياته وما ينتجه من أدوار وعلاقات. (داود، 2015)

ويعرف اجتماعيا بأنه علاقة إنسانية متشابكة تتخذ من العادات والتقاليد خاصية لها. وهو يتصف "بالاستمرارية والامتثال للمعايير الاجتماعية" ينجم عنه حقوق وواجبات. (دلاسي، 2017، صفحة 85)

وللزواج أهمية تتبين فيما يلي،

2-3-أهمية الزواج:

الزواج علاقة اجتماعية تتم داخل أسرة يسعى إليها أفراد المجتمع بغية تحقيق اشباعات فردية للمحافظة على البناء الاجتماعي من بؤر الفساد والانحلال. وهو رباط يجمع بين عائلتين ليزداد التعارف والتلاحم وتزداد دائرة القرابة. فهو الأساس الذي به تستمر المودة والرحمة والتعاون بين أفرادها.

لقد اهتم اسلامنا به فوصفه بالميثاق الغليظ لمكانته، فبه يحفظ النسل من خلال عقد رسمي وقانوني تضمن به الحقوق وليقوم كل طرف فيه بواجباته ويعترف بحقوقه الآخر. (سالمي و جرادي، 2021، صفحة 233)

إن العلاقة الزوجية تتأثر بمؤثرات تكون لها آثار مدمرة، الأمر الذي يخلق العديد من المشكلات والخلافات الزوجية.

3-3-الخلافات الزوجية:

تعرف بأنها حالة من الصراع الناشئ بين الزوجين ما يسبب انهيار الأسرة. وتعرف أيضا بأنها شكل مرضي من أشكال الأداء الاجتماعي الذي تكون نتائجه مهددة للفرد أو لباقي أفراد المجتمع.

وتعرف بأنها حالة اختلال، إما يكون داخليا أو خارجيا، يترتب على حاجة غير مشبعة عند الفرد كعضو داخل الأسرة أو مجموعة الأفراد له. إذ يترتب عليها أنماط سلوكية معينة.

وهي أيضا تشكل حالة من حالات التفكك، وعدم التكامل واللاتوازن بالأسرة نتيجة القصور في أداء الوظائف الأسرية ما يؤدي إلى الصراع بين الزوجين وتهديد بقاء واستمرار الحياة الأسرية. (الصغير، 2014، الصفحات 353-354)

4-النظريات المفسرة:

4-1-نظرية التحديث الوظيفية:

يعد الاتصال الثقافي بالحضارة الغربية السبب في نشر الثقافات الحديثة وذلك في شكل دوائر تتسع باستمرار الى أن تمس قطاعات المجتمع بأكمله. فبحدوث الاتصال تبدأ الثقافة التقليدية في التغير شيئا فشيئا حتى تقترب وتتشابه من ثقافة المجتمعات الغربية، وهذا ما يسمى بعملية التنمية أو التحديث، حيث تكتسب وتستوعب القيم العمومية والانجاز والتخصص من طرف المجتمعات النامية وبالتالي الثقافة الحديثة تتأسس على هذه القيم.

كما أن التغير المتعلق بالأنظمة يشكل بعض المشكلات والتناقضات بين ما كان قديما وبين الجديد الحالي مشكلا هوة ثقافية والتي يمكن التغلب عليها من خلال التكيف الداخلي والمرونة (أحمد مصطفى، 2022)

4-2-نظرية الثقافة الفرعية:

وهي الثقافة التي تشير الى شريحة اجتماعية تختلف في رأي ما عن ثقافة أكبر هي جزء منها إما في أسلوب الحياة أو المعتقدات أو في تخصصات المعرفة أو كيفية النظر إلى هذا العالم.

فالثقافة الفرعية قد تجمع مجموعات من الأفراد لهم خصائص مشتركة ومماثلة كالعمر والعرق والطبقة الاجتماعية أو الدين أو المعتقدات. فكل ثقافة لها تفضيلات معينة جمالية مثلا أو سياسية أو دينية أو لغوية أو غير ذلك. وتشير كلمة فرعية في أغلب الأحيان إلى معارضة لقيم الثقافة الأكبر، لكن هذا لم يتفق عليه بين علماء الاجتماع. (ثقافة فرعية)2022،

4-3-نظرية ماكس فيبر (الدور التغيري للأفكار):

إن للأفراد الدور الكبير في التغير فهم يغيرون ويتغيرون.

من خلال ماكس فيبر فإن نوعية خاصة من الأفكار تكون سببا في احداث تغير اجتماعي معين.
(أحمد مصطفى، مقالات ودراسات وأبحاث اجتماعية، بلا تاريخ، صفحة بدون رقم)

4-4-نظرية العوامل المتعددة:

تقدم هذه النظرية مدخلا لتفسير التغير الثقافي يختلف عما سبق (من خلال عامل واحد فقط) وإنما تفسرها يؤكد أن التغير الثقافي ينبثق من التنوع الكبير للمصادر ولا يرجع للتغيرات التي تحدث على عامل واحد فقط. وأنه مهما بقي التغير على حالته أو تطور مشكلا أشكالا أخرى فإنه يعتمد على تنوع العوامل.

4-5-تعقيب:

يمكن الأخذ بما سبق لتفسير التغير القيمي الثقافي، إذ لا يمكن تفسيره من خلال عامل واحد من خلال نظرية بعينها ولكن التكامل النظري مع إمكانية الأخذ بنظرية واحدة لتفسير ظاهرة ما مع عدم انكار أهمية ما تقدمه النظريات العلمية الأخرى.

5-تأثير التغير القيمي الثقافي في إدارة الخلافات الزوجية:

إن التغير القيمي الثقافي من خلال استدخال نماذج ثقافية مخالفة للنماذج التي نشأ عليها الزوجين أو أحدهما؛ لهي في كثير من الأحيان السبب الرئيس في إحداث الفجوات والخلافات. فتغير التفكير وأساليب حل الخلافات من خلال التطور التكنولوجي أو حتى من خلال تغيير دور كبار العائلة وضعف صلة الرحم وتدخل الغير من زملاء العمل والجيرة الحديثة والأصدقاء من ذوي خلفيات ثقافية متباينة، والتعارف الذي فرضته الشبكة العنكبوتية؛ شكّلت أهم الخلافات وعملت على حلها إما لصالح الزوجين أو ضدهما؛ فتمتار الأسرة وتضيع الحياة الزوجية التي اهتم بها الدين الحنيف وهذا طبعا بسبب ضعف الوازع الديني الذي تأثر بالقيم الثقافية المخالفة.

6-الخاتمة:

من خلال ما سبق يتبين لنا أهمية الموضوع وجدته من خلال تطرقه للقيم الثقافية المتغيرة، والتي اكتسبت من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة وما تيسره من مواقع التعارف. إضافة إلى التأثير بالعلاقات في الحياة اليومية، الأمر الذي يستوجب أخذ الحيطة وتقديم توصيات كي تدار الخلافات بروية وحكمة.

ولأخذ بيد الأزواج نحو الطريق السليم والرأي السديد; للحفاظ على الحياة الزوجية وعلى الأسرة ركيزة البناء الاجتماعي وذلك :-

-التنشئة الأسرية المبنية على أسس إسلامية.

-اللجوء إلى كبار العائلة لحل الخلافات إذا استدعى الأمر.

-الابتعاد عن مواقع التواصل الاجتماعي ما أمكن.

-تجنب الحوار عن الحياة الشخصية وتفصيلها مع الغير.

الحوار بين الزوجين والتشاور والتفاهم

-إقامة ندوات التوعية الزوجية ونشر وتوزيع المنشورات واللافتات في كل مكان.

-إقامة دورات تكوينية.

عدم استبدال ثقافة مخالفة لثقافة المجتمع الأصلي والتمسك بالعادات والتقاليد والقيم الثقافية الأصلية.

المراجع

ابراهيم السيد أحمد السيد. (2005). البناء القيمي وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية والدافعية للإنجاز. الزقازيق، قسم العلوم الاجتماعية، مصر.

أحمد دانة ، و كريمة دانة. (2021). القيم ودورها الاجتماعي والعوامل المؤثرة فيها. مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، 6(4).

أحمد دلاسي. (2017). أثر تغير وظائف الأسرة الحضرية على نمط الزواج عند الفتاة الجزائرية-دراسة وصفية لنمط الزواج الحديث في المجتمع الحضري-. مجلة التغير الاجتماعي، 2(1)، 73-94.

تعريف ومعنى القيم. (1، 2023). تاريخ الاسترداد 1، 2023، من <https://www.amaany.com>.

ثقافة فرعية. (12، 2022). تم الاسترداد من ويكيبيديا: <https://m.wikipedia.org>

حمدي عبد الحميد أحمد مصطفى. (12, 2022). النظريات المعاصرة والمفسره للتغير الاجتماعي والثقافي.

تم الاسترداد من مقالات ودراسات وأبحاث اجتماعية: <https://sites.google.com>

حمدي عبد الحميد أحمد مصطفى. (بلا تاريخ). مقالات ودراسات وأبحاث اجتماعية.

خولة بولحية. (2, 2021). إعادة الزواج وأثره على تماسك الأسرة الجزائرية. مجلة الجامع للدراسات النفسية والعلوم التربوية.

دلال محسن استيتية. (2008). التغير الاجتماعي والثقافي. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

سعاد مريبي. (06, 2021). التربية على القيم دعامة أساسية في التنمية البشرية. مجلة سوسولوجيا، مجلد 5 (عدد 1).

سمية داود. (2015). التحولات السوسيوديمغرافية لظاهرة الزواج في المجتمع الجزائري. مجلة الحوار الثقافي.

سهيلة زوار. (2017). التغير الاجتماعي: قراءة مفاهيمية من منظور سوسولوجيا الاستخدامات. مجلة تاريخ العلوم، ج 2 (عدد 8).

شهناز قب، و سمي حمزاوي. (2017). مظاهر التغير القيمي في المدينة الحديثة. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، 106.

عبد الحفيظ بولزرق. (2016). بين التغير القيمي والتثاقف الاجتماعي. الباحث الاجتماعي (12).

عبد العاطي الفقيه، و الشيخ أحمد الجيلاني. (2020). مقارنات مفاهيمية نظرية في سوسولوجيا التغير الاجتماعي. مجلة دراسات اجتماعية، 4 (1).

علي شبيطة. (2019). القيم الثقافية في الأسرة وتعزيز الهوية الوطنية في ظل العولمة. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 5 (2)، 80-92.

فطيمة حدادو، و عبد الناصر عزوز. (2021). التغير القيمي في البيئة الاجتماعية للأسرة الجزائرية. مجلة المعيار، 712.

فطيمة سامي، و حفصة جراي. (جويلية، 2021). سوسولوجيا الزواج العرفي في الجزائر. مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ.

كاوجة محمد الصغير. (2014). تمثلات التوافق الزوجي وعلاقته بأساليب المعاملة الزوجية والخلافات الزوجية. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية.

مثيب بن محمد بن عبد الله البقي. (1429-1430). اسهام الأسرة في تنمية القيم الاجتماعية لدى الشباب. قسم التربية الاسلامية والمقارنة، المملكة السعودية: جامعة أم القرى.

محمد مقداد . (2005). القيم الثقافية ودورها في نقل التكنولوجيا. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 2(1)، 36-66.

نصر الدين جابر، و الهاشمي لوكيا. (2006). مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي. عين مليلة، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

الاسم واللقب: عبد المالك بودور.

الوظيفة والرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ

المؤسسة المستخدمة: جامعة أبو القاسم سعد الله – الجزائر 2-

القسم والكلية: كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

البريد الإلكتروني: abdelmalek.boudour@univ-alger2.dz

محور المداخلة: التغيرات الكمية والاجتماعية لظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري.

عنوان المداخلة: تطور ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري – قراءة في الاتجاهات الإحصائية ودلالاتها.

Evolution of the phenomenon of divorce and dislocation in Algerian society - using statistical indicators-

ملخص:

لقد عكست مؤشرات الطلاق والخلع بما اتجهت إليه معدلاتها من ارتفاع خلال السنوات الأخيرة، ما عرفه المجتمع الجزائري من أزمات واهتزازات اجتماعية، وكانت مؤشراتته شاهدا حقيقيا دالاً عمّا عرفته بنية الأسرة ونظام الأدوار فيها ومضمون القيم الجديدة ومحتوى التشريعات التي استحدثت في مجالها من تغيرات نوعية عميقة. فالطلاق أو الخلع يعني استنزافا لمقدرات المجتمع المالية والبنوية مما يستدعي علاجاً شاملاً على جميع المستويات المحلية والعربية والإقليمية للوقوف على أسبابها ومعالجتها بكل جدية وصدق.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة الطلاق، المؤشرات الإحصائية، التحولات الاقتصادية والاجتماعية، الأسرة، الخلع.

:Abstract

In recent years, the indicators of divorce and dislocation have reflected Algerian society's crises and social vibrations. The indicators have been a real witness of the family structure, the role system in the family, the content of new values, and the content of legislation introduced in their area.

Divorce or dislocation means a drain on the community's financial and structural capabilities, which requires comprehensive treatment at all levels: local, Arabic and regional

to identify and treat their causes with all seriousness and sincerity

Keywords: phenomenon of divorce, statistical indicators, economic and social dislocation, transformations, family,

1. مقدمة:

اتخذت ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري أبعاداً تنذر بالخطر كما قلت حالات الزواج بسبب الخوف من الانفصال. وتبقى الأرقام المسجلة سنويا مقلقة و تثير المخاوف. وحسب الإحصائيات الأخيرة ، فقد تجاوز عدد حالات الطلاق والخلع في الجزائر أكثر من 100 ألف حالة خلال سنة 2021 منها 44 ألف حالة طلاق سجلت في ظرف ستة أشهر فقط من نفس السنة، أي بمعدل 240 حالة يومياً و10 حالات في الساعة^{vi}، فالتطور والتغير الاجتماعي الذي مس الأسرة في السنوات الأخيرة أضعفت الأسر ماديا واقتصاديا واجتماعيا وحتى ثقافيا، ذلك أن الانفتاح الإعلامي والثقافي الذي زرع البنى الثقافية والدينية للمجتمع أوجد نوع من الأنوميا القيمية، بحيث ابتعدت الأسرة عن العادات والأعراف السالفة، وتلاشت الأسرة الممتدة أمام الأسرة النووية بشكل كبير، ومع سياسة التعليم للجنسين التي مكنت النساء من بلوغ مستويات تعليم عالية وغزو سوق الشغل واحتلالها أماكن مرموقة في بعض الإدارات، وبالتالي تطور مكانة المرأة واستقلاليتها وغيرها. ومع قانون الأسرة المعدل في 2005 والذي أعطى مزايا للمرأة وحقوق كالخلع وغيرها، وهو الأمر الذي أعطى دافع أقوى لتنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري. والإحصائيات المنشورة تؤكد ذلك، بحيث أفادت بأن عدد حالات الخلع قد ارتفعت بشكل رهيب بعد 2005، حيث بلغ عدد قضايا الخلع 15 ألف قضية خلال سنة 2011^{vi}، لتتجاوز 15 ألف حالة في 2020، فيما فاقت حالات خلع الأزواج 10 آلاف حالة خلال السداسي الأول فقط من سنة 2021. ومن جهة أخرى سجل زيادة في حالات الطلاق من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ما بين 2005 و2013 قدرت ب 26440 حالة أي ما يعادل % 85.2 ، خاصة مع التطور التكنولوجي الحاصل في المجتمع المعاصر وانتشار المجتمع الافتراضي بشكل عام والفايسبوك بشكل خاص، مما أدى إلى انتشار نوع خفي من المشكلات الزوجية غالبا ما تؤدي إلى الطلاق. بحيث بلغت عدد حالات الطلاق سنة 2018 68 ألف حالة، وتجاوزت وفق إحصائيات وزارة العدل أكثر من 100 ألف حالة خلال سنة 2021. لكن يصبح الطلاق والخلع واقعا مؤلما حين ترتفع معدلاتهم في مقابل انخفاض حالات الزواج، و يكونوا مصدرا لمشكلات أخرى تجعل منهم ظاهرة اجتماعية

سلبية تفكك الأسرة و تهدد الاستقرار الاجتماعي وتماسك وحدة المجتمع ، ذلك ما جعل موضوع الطلاق والخلع محل اهتمام الباحثين والدارسين و العلماء على اختلاف تخصصاتهم.

لذلك نسعى من خلال هذه المداخلة إلى تحقيق غاية محددة، فسنعمل على تتبع تطور ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري بقراءة مؤشرات الإحصائية وتأويل دلالات تطورها في ضوء الإصلاحات والتحويلات التي عرفها المجتمع الجزائري، من خلال تعديل قانون الأسرة، التحويلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الاستعمال المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي، آخذين بعين الاعتبار تحديد أهم عوامل وأسباب تفشي وتنامي هذه الظواهر والوقوف على أهم الحلول والعلاجات للحد منها، تفاديا لتفاقم الوضع إذا استمر الحال على الواقع المر الذي نعيشه يوميا.

وبناء على ذلك فإننا نحاول من خلال هذه المداخلة الإجابة عن السؤال الآتي:

ماهي اتجاهات ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري، وإلى أي مدى يمكن أن تسهم تنمية ثقافة الإرشاد الأسري في الحدّ من تفشي ظاهرة الطلاق والخلع والتصدي للاضطرابات المجتمعية الناجمة عنهم؟

2- أسباب الطلاق والخلع ووانعكاساتهم على الفرد والمجتمع:

2-1- تعريف الطلاق:

يعرف الطلاق لغة بأنه حل القيد بطلقة، ومنها قول العرب طلقت الأسير أو أطلقته.^{vi}

أما اصطلاحا فيعرف الفقهاء الطلاق بقولهم أنه: "رفع قيد الزواج الصحيح في الحال أو، في المال بلفظ يفيد ذلك صراحة أو كناية أو بما يقوم مقام اللفظ من الكتابة والإشارة"^{vii}.

أما من الناحية القانونية فقد عرف القانون الجزائري الطلاق بما جاء في المادة 49: "يحل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة"^{vi}.

ويرى د.معن خليل عمر أن هناك حالات طلاق غير معلنة في المجتمع منها^{viii}:

- الطلاق العاطفي: والذي يعني عدم وجود تفاعل وجداني ومشاعري بين الزوجين او وجوده عند طرف وغيابه عند الآخر .

- الطلاق الجنسي: الذي قد يقع بين الزوجين والزواج بينهما قائم حيث لا تحصل استجابة جنسية عند كلا الطرفين بل عند طرف واحد والآخر غير مستجيب.

- الطلاق النفسي: الذي يعني عدم تقبل ورفض احد الزوجين للآخر لان زواجهم حصل لتحقيق مصالح أسرية أو مالية، وهذا لا يولد الإعجاب النفسي والتقبل من احدهما للآخر وهما على قيد الزواج.

وقد تحصل هذه الحالات من الطلاقات غير المعلنة، والزواج بين الزوجين قائم وقد لا يصلان إلى مرحلة الطلاق القانوني العلني، بمعنى أن يستمران على زواجهما حتى الوفاة.

2-2 تعريف الخلع وشروطه:

1-2-2 تعريف الخلع:

يقصد بالخلع طلب الزوجة الانفصال عن الزوج مقابل دفع مبلغ من المال والتخلي عن حقوقها المادية، وتمنح المادة 54 من قانون الأسرة الجزائري المرأة حقاً شخصياً لإنهاء رابط الزواج عن طريق الخلع وبإرادتها من دون الحاجة إلى موافقة الزوج ومن دون مراعاة الأسباب أيضاً، كما أعطى القانون مفهوماً واسعاً للخلع، إذ حدد طبيعته على أنه تصرف انفرادي من المرأة⁴¹.

والمشعر الجزائري نص على الخلع في المادة 54 المعدلة بالأمر 05/902، حيث نصت المادة على " أنه يجوز للزوجة دون موافقة الزوج أن تخالع نفسها بمقابل مالي إذا لم يتفق الزوجان على المقابل المالي للخلع، حكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة صداق المثل وقت صدور الحكم".

2-2-2 شروط الخلع: من الشروط التي نص عليها المشعر الجزائري اعتماداً على المادة السابقة، شرط قيام الرابطة الزوجية، وشرط استعمال لفظ الخلع، وأن يبنى على إيجاب وقبول، وأن يكون على مبلغ من المال تقدمه الزوجة للزوج.

2-2-3 التطور التشريعي للخلع في القانون الجزائري

وأسوة بما ذهب إليه الفقه الإسلامي أجاز المشعر الجزائري الأسري الخلع في المادة 54 من القانون رقم 84-11 المؤرخ في 09 جوان 1984 المتضمن قانون الأسرة والتي نصت على أنه: "يجوز للزوجة- أن تخالع نفسها من زوجها على مال يتم الإنفاق عليه، فإن لم يتفقا على شيء يحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة صداق المثل وقت الحكم"، وكيفه على أنه طلاق في المادة 48 منه والتي نصت على أن: "الطلاق حل عقدة الزواج ويتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين 53 و 54 من هذا القانون"، وبعد تغيير القانون 84-11 بموجب الأمر رقم 24 20 المؤرخ في 03 فبراير 2024 لم يغير المشعر الجزائري موقفه من جواز الخلع، بل أكد على أن الخلع جائز ومشروع في المادة 54 منه، غير أنه فصل في مسألة غاية في الأهمية أثارت جدلاً فقهيًا وقضائياً نتيجة للغموض الذي كان يكتنف النص الأصلي للمادة 54 نتيجة لسكوت المشعر الجزائري على ضرورة موافقة الزوج على الخلع من عدمها، ليقضي في تعديله لهذا النص على أنه للزوجة أن تخالع نفسها بمقابل مالي دون موافقة الزوج، وقد كان لهذا التعديل أثره الكبير في التطبيقات القضائية حيث شكل منفذاً للزوجة تتخلص به من زوج لا تستطيع

الاستمرار في العيش معه تحت سقف واحد في ظل الرابطة الزوجية، وبالمقابل أدى هذا التعديل إلى ارتفاع في حالات الطلاق وإلى المزيد من التفكك الأسري، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات، لعل أهمها أن حصول الزوجة على حكم بالخلع أصبح سهل المنال في ظل تعديل المادة 54 ، إذ يكفي فقط أن تتمسك بدعواها وأن تدفع للزوج مقابلاً للخلع^{٧١}.

2-3-3- أسباب الطلاق والخلع:

هناك جملة من الأسباب التي تقف وراء حدوث الطلاق والخلع يُمكنُ إجمالها تحتَ المجموعات الرئيسية التالية:

2-3-3-1- الأسباب الاقتصادية: إن الحياة الزوجية بحاجة إلى تلبية المتطلبات والحاجات المادية، فإن عدم قدرة الزوجين التغلب على الأعباء المادية يكون سبباً في المشكلات التي تؤدي بدورها إلى حدوث الطلاق أو الخلع، فعدم توفر احتياجات ومتطلبات المعيشة، وعدم تحمل الزوج المسؤوليات المالية وبخله وإسراف الزوجة غالباً ما تؤدي إلى الطلاق أو الخلع^{٧٢}، بحيث يشير جوملارت (*Jomlart*) إلا أن الناحية الاقتصادية كانت من أكثر الأسباب شيوعاً لحدوث الطلاق أو الانفصال^{٧٣}. كما أظهرت الكثير من الدراسات أن الأزمات الاقتصادية العنيفة وبطالة الزوج تؤدي في كثير من الحالات إلى زيادة مشكلات الأسرة^{٧٤}، ولعل أبرز هذه المشاكل وأخطرها الانفصال وفك الرابطة الزوجية (الطلاق، الخلع) الذي هو في العادة حلاً قهرياً لمثل هذه الأزمات، أو هروباً من المسؤولية.

2-3-3-2- الأسباب الاجتماعية والثقافية: إن الفوارق الاجتماعية بين الزوجين، والاختلاف بينهما في أساليب الحياة وطرز المعيشة واختلاف الأنشطة الترويحية التي يمارسها الزوجان أثناء وقت الفراغ من أسباب الطلاق والخلع، كذلك فإن اختلاف قيمهما الاجتماعية، وميولهما، واتجاهاتهما وذلك لاختلاف بيئة التنشئة وأساليبها قد يقود إلى الطلاق والخلع، ومن الأسباب الاجتماعية لذلك السكن المشترك مع لأهل، وعدم التأني في اختيار، والتباين في المستوى الاجتماعي والثقافي بين الزوجين ، و نشأة الصراع بينهما، وحصول المشاكل مع تعذر الوصول إلى حلول مقبولة لتلك المشاكل^{٧٥}. وهناك العديد من الملامح والتجارب الفكرية والثقافية للمرء النابعة من بيئته السابقة تعمل على زيادة أو نقصان احتمال انحلال زواجه^{٧٦}.

2-3-3-3- الأسباب النفسية والصحية: إن الحالة النفسية والمزاجية التي قد تعكر صفو العلاقات الزوجية فلا تقل أهمية عن الحالة الاقتصادية، ذلك أن النضج العاطفي يؤثر في الاتجاه نحو فك الرابطة الزوجية (الطلاق أو الخلع)، فناضج عاطفياً يكون أقدر على التوازن بين العقل والعاطفة ويعلم كي يواجه

مشكلات الحياة، ولديه معرفه تامة بالحياة الاجتماعية كالحب والزواج ومطالب العيش في المجتمع، ويشير جوملارت *Jomlart* إلى أن الأزواج دون سن الثلاثين والمتقاربين عمرياً يكون بينهم انسجام عاطفا وجنسي، أما بعد تجاوز سن الثلاثين وخاصة عند وجود فرق في العمر بينهما تظهر المشاكل العاطفية والجنسية، كما يلعب الإشباع الجنسي دورا بارزا في عملية الطلاق أو الخلع، فالبرود الجنسي والاتجاهات نحو الجنس قد تؤدي إلى تراجع في الحياة الزوجية والتالي إلى الانفصال^{vi}. ومن هذا كله نرى أنه لا بد أن تتحقق درجة معينة من التوافق النفسي والسلوك الاجتماعي التربوي، بين الزوجين وإلا فالزواج يكون مهتد باشتداد الخلافات^{vi}.

2-3-4- الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي: إن العيش في عالم افتراضي بعيد عن الواقع سبب الكثير من المشكلات داخل الأسر، كما انتشرت ظاهرة الخيانة الزوجية في عالم افتراضي مليء بالمغريات هروبا من الواقع الذي يعيشه الزوجين لتتسع الهوة بينهما أكثر فأكثر فيصبح لكال الطرفين أصدقاء يشبعون حاجاتهم العاطفية للحب والاحتواء والاهتمام والرعاية والتي هي غير متوفرة في محيطهم الأسري مما يسبب شرخا في العالقة بينهما وبمرور الوقت تتفاقم المشكلات لتؤدي إلى الانحلال وتفسخ علاقة مقدسة، بحيث أكدت الدراسات أن من الأسباب الطلاق والخلع وسائل الإعلام، والاستخدام الخطأ للإنترنت^{vi}، بحيث توصلت دراسة آل سعود، إلا أنه من الآثار السلبية لاستخدام الإنترنت حدوث مشكلات النزاع الأسري المؤدي إلى الطلاق والخلع^{vi}.

2-4- أسباب الطلاق والخلع في الجزائر:

2-4-1 أسباب الطلاق في الجزائر:

توصلت الأستاذة كسال مسعودة في دراستها "مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري إلى أن أسباب الطلاق اجتماعية حصرتها في مشكل السكن مع أهل الزوج و تدخلهم في شؤون الزوجة ، و رفض الزوجة الاستمرار في العيش مع أهل الزوج ، الاختيارات الزوجية الغير المناسبة خاصة من طرف الأهل، الخيانة الزوجية، و عدم إنجاب الأطفال، الاختلاف بين الزوجين حول خروج الزوجة إلى العمل^{vi}. أما زهرة عباسي فقد أكدت في دراستها أنه من بين أسباب طلبات الطلاق تعود إلى تغير المكانة و الأدوار بين الرجل و المرأة و سبب اختيار الشريك، و ذلك ما يؤدي إلى الاختلاف بين الزوجين و الصراعات بين أسرة الزوجين، و أسباب الصراع تعود إلى الخلافات بين أم الزوجة و أم الزوج و تدخلهما في شؤون الأسرة، و أكدت إلى أن أكثر طلبات الطلاق من طرف الزوج الذي يكتشف عدم عذرية زوجته أو بسبب عقم الزوجة و عدم قدرتها على الإنجاب ، و هكذا حددت الباحثة أسباب الطلاق^{vi}. و في دراسة تتناول

عوامل الطلاق في السريع في المجتمع الجزائري تبين من نتائج الدراسة أن تغير دور ومكانة المرأة داخل الأسرة كان له دورا كبيرا في وقوع الطلاق.^{vi}

2-4-2 أسباب الخلع في الجزائر:

أكدت المحامية المختصة في قضايا الأسرة، فاطمة الزهراء بن براهيم، إن الأوضاع الاجتماعية المتردية "تقف وراء تفشي ظاهرة الخلع واستفحالها في المجتمع" وعددت بن براهيم، في تصريحات لوسائل إعلام محلية، أسبابا من قبيل أزمة السكن، وقالت إن المرأة "لا تتحمل عدم وجود مسكن لائق يأويها بعد الزواج، هذا الأمر يجعل زوجها يدفعها إلى خلعها حتى لا يطلقها هو، لأنه إذا طلقها فسيضطر إلى أن يدفع لها نفقة وتعويضا". وذكرت أيضا أسبابا أخرى منها؛ الفوارق الاجتماعية الكبيرة بين الأزواج، وأيضا "تأثير المسلسلات التركية التي تحول أحلام الزواج إلى تعاسة، هذا بالإضافة إلى غياب الصلح بين الزوجين في العائلة"^{vi}

أما أساتذة علم الاجتماع في جامعة الجزائر 2 والباحثة في قضايا الأسرة نعيمة عرامة تؤكد أن الخلع في الجزائر أصبح ظاهرة وليس مجرد حالات فردية ، أما عن أسبابه فكثيرا ما يتعلق بعمل الزوجة أو راتبها الشهري، واستيلاء الرجل على راتب الزوجة، الأمر الذي يدفعها إلى طلب الخلع. بدورها، تتحدث الأستاذة فتيحة بوروينة، عن تغيرات في الحياة الزوجية في العصر الحديث، خصوصا بين الأزواج الجدد، بفعل مواقع التواصل وغيرها من الأمور، إذ باتت مقومات الزواج تختلف عن الأنماط التقليدية المألوفة. من جهة أخرى، يصدق كثيرون الحياة الرومانسية التي تصورها الأفلام، الأمر الذي لا يتطابق مع الواقع، ويؤدي إلى حدوث مشاكل بين الأزواج، وقد يؤدي إلى الطلاق في النهاية. لذلك، يتطلب الحفاظ على الأسرة جهداً من الطرفين، في ظل العيش في عصر يزيد الضغوط على الزوجين.^{vi}

وفي نفس السياق فقد أكدت خولة بولحية في دراستها أن الأفراد الذين يستخدمون الانترنت بشكل مكثف يعانون من ضغوطات اجتماعية شديدة مثل عدم الاستقرار الأسري أو الطلاق والخلع، وأشار أن الأفراد الذين أدمنوا استخدام موقع الفايسبوك غالبا ما يعانون اضطراب في العلاقات الأسرية وتشتيت الأسرة بالطلاق أو الخلع أو الخيانات والانعزال.^{vi}

بالإضافة إلى ما سبق، هناك عوامل أخرى جعلت الخلع سهلاً، مقارنةً بدعاوى الطلاق، إذ إنّ القانون الجزائري لم يلزم المحكمة بمحاولات الصلح قبل النطق بالخلع، بل اكتفى بتقدير القاضي المقابل المالي للخلع. كذلك إنّ الحالة الاقتصادية للمرأة سببت ارتفاع حالات الخلع في الجزائر. فالمرأة العاملة تجد نفسها قادرة على إعالة نفسها من دون الحاجة إلى الاستمرار في زواج لا يوفر لها أدنى شروط العيش.

هذا وأرجع البعض أسباب الخلع للنزعة التحريرية التي سادت في الآونة الأخيرة لدى النساء الجزائريات وما تبعها من استقلالية اقتصادية كعامل ساهم في تنامي هذه الظاهرة خاصة لدى المرأة العاملة التي تحصلت على الوظيفة والدفتر العائلي والولد واستغنت عن الزوج بعد ذلك.

2-5- آثار الطلاق والخلع على الفرد والمجتمع:

2-5-1- آثار الطلاق والخلع على الزوجين: غالبا ما يمر الزوج والزوجة بعد الانفصال بالكثير من المشكلات فيصابان بالإحباط وخيبة الأمل، وقد ينتج عن ذلك الإصابة بأحد الاضطرابات النفسية كالقلق المرضي، أو الاكتئاب فينعزل الزوج أو الزوجة عن الحياة الاجتماعية. وقد أوضحت الدراسات أن عملية التوافق النفسي مع الطلاق والخلع تمر بثلاث مراحل هي: مرحلة الصدمة ثم مرحلة التوتر و أخيرا مرحلة إعادة التوافق^{vi}. ومن أهم المشكلات التي تواجههم كذلك، هي عادة إعادة تنظيم حياتهم العاطفية بعد الانفصال، وحماية أنفسهم من الصراع الناشئ عن الرغبة في اللجوء إلى أساليب منحرفة لإشباع حاجتهم إلى الجنس، وبين القيم الأخلاقية والمجتمعية.

2-5-2- الآثار المترتبة عن الطلاق والخلع بالنسبة للطفل: بمجرد أن تلفظ كلمة الطلاق أو الخلع أمام الطفل من طرف أحد الزوجين أو كلاهما، يبدأ هذا الأخير في انشغاله بهذه العبارة و محاولة تقييمه لها و من ثم يبدأ في نزع الثقة من أبويه و إحساسه باللامن من جهتهما مما يؤدي به إلى تغيير العديد من تصرفاته وسلوكياته^{vi}، حيث وجد " شيلدر " من خلال دراسته على 7598 حدثا في الولايات المتحدة الأمريكية من نزلاء المؤسسات الإصلاحية أن 50.7 جاءوا من أسر متصدعة، كما أكد أيضا أن 55.5 من الأحداث المنحرفين في اسكتلندا ينتمون جميعا لأسر مفككة، ويرى " بيناتل " في هذا الصدد من خلال دراسته أن من عائلات الأحداث المنحرفين يشوبها التفكك والانحلال^{vi}.

وفي سياق ذي صلة أشارت إحدى المجلات الجزائرية، في أحد أعدادها إلى أن " أحد القضاة المختصين بمحكمة الأطفال، قد قدر أن هناك من (9 إلى 10) من الأطفال، غير المتكيفون اجتماعيا، أو منحرفين، عانوا من الوضعية الأسرية لهم، المفككة إما عن طريق الطلاق، أو الخلع أو إهمال أو غياب الأب، لأن الطفل عموما، يضل عن الطريق الصحيح في الوقت الذي يفترق فيه والداه عن بعضهما، وهذا بغض النظر عن الوضعية المادية للأسرة، إلى جانب ذلك يتضرر الأطفال معنويا من جراء انفصالهم عن والديهم، لحرمانهم من الحنان والرعاية اللازمة لهم، والتي لا يمكن توفرهما، إلا في كنف والديهم وهذا سواء كانوا أغنياء أو فقراء^{vi}.

2-5-3- أثر الطلاق والخلع على المجتمع: إن الانفصال الذي يضرب الأسرة سواء من خلال الطلاق أو الخلع يهز حتما كيان المجتمع، فزيادة الطلاق والخلع وتضرر المجتمع بينهم علاقة طردية، أي كلما زاد الطلاق والخلع في مجتمع ما زاد أثره، وبهذا فإن الأسر المفككة تنتج لنا أفراد منحرفين أكثر من الأسر المستقرة، مما يزيد في انتشار الظواهر السيئة والمنحرفة كالسرقة والزنا والإدمان على الخمر وتفشي المخدرات والقتل والجريمة وغيرها من السلوكات المنحرفة والغير السوية والتي تؤدي إلى جعل المجتمع مريضاً يعاني من سوء التوافق الاجتماعي.

3-الطلاق والخلع عبر الإحصائيات في الجزائر:

3-1- الطلاق عبر الإحصائيات في الجزائر:

3-1-1 قراءة في الاتجاهات الإحصائية بين الفترة 1968-2005:

انتشر الطلاق في المجتمع الجزائري خاصة بعد الاستقلال واستمر في الانتشار إلى يومنا هذا وبصفة أكثر، الأمر الذي تؤكد الإحصائيات المسجلة لمعدلاته وهذا ما نلمسه من خلال تطورات هذه الأخيرة عبر مختلف السنوات، ففي سنة 1971 بلغ 13.97% بعدما كان في سنة 1962 يقدر ب(9%) فقط، ليرتفع في سنة 1975 إلى 16.59%، ويواصل ارتفاعه إلى نسبة 19.55% سنة 1979^{١١}، وبقي على هذه الوتيرة لمدة عقدين من الزمن (1968-1984)، إلى غاية إصدار قانون كان أخيراً من نوعه تحت رقم 84 - 11 المؤرخ في 09/06/1984 بعنوان "قانون الأسرة"، و الذي بدوره لعب دوراً في استقرار معدلات الطلاق، بحيث مع بداية سنوات التسعينات وإلى غاية سنة 2000 قد عرفت معدلاته نوعاً من الاستقرار تراوحت بين (14-16%)، أما في هذه السنوات الأخيرة فإنه قد سجلت له معدلات وصلت في سنة 2004 إلى 19.25% و مع دخول سنة 2005 قفز إلى (22.5%) والذي تجدر الإشارة إليه هو أن هذه المعدلات التي سجلت للطلاق في المجتمع الجزائري ككل، لا تخص الحضر منه دون الريف، و لكن الملاحظة تكشف أن المدن الجزائرية الكبرى خاصة ينتشر فيها الطلاق وبشكل أكبر مقارنة بالمناطق الريفية. وكنتيجة لما سبقت الإشارة إليه، يلاحظ عموماً بروز متغيرات جديدة أثرت بشكل أو بآخر في تغيير نمط الحياة بتفاصيلها المختلفة في المجتمع الجزائري على العموم والحضر منه على وجه الخصوص، إذ يظهر ذلك من خلال انتشار القيم أو المصالح الفردية التي تشجع استقلالية الأزواج عن أهلهم، وزيادة الحرية في الاختيار للزواج وكذا ارتفاع المستوى التعليمي لكلا الجنسين، إلى جانب خروج المرأة إلى ميدان العمل وتطور مكانتها الاجتماعية، ضف إلى ذلك الظروف المعيشية والسكنية الصعبة المفروضة على العديد من الأسر الجزائرية اليوم، فهذا التغيير العام بدوره قد استتبعته وصاحبته سلوكات مستحدثة تسلت لبناء العلاقات الزوجية والتي من

أهمها طغيان الدوافع المادية والنزوات أو الميولات العاطفية، هذا ما يدفعنا للقول بأن لجوء أحد الزوجين أو كليهما معا إلى اتخاذ قرار الطلاق، لا يكون أبدا من باب الصدفة، وإنما من المؤكد أنه تكمن وراء ذلك عوامل و أسباب تراكمت وتعاظمت قبل اقتران الزوجين^{vi}.

3-1-2 قراءة في الاتجاهات الإحصائية بين الفترة 2005-2022:

استمر العمل بالقانون رقم 84 – 11 المؤرخ في 09/06/1984 في مجال الأحوال الشخص إلى غاية إجراء عليه بعض التعديلات معظمها تعلق بنظام الزواج والطلاق، وكان هذا التعديل تحت رقم 09 المؤرخ في 04 مايو سنة 2005 قد تضمن أحكام الطلاق التي تسري عليه حاليًا في المجتمع الجزائري، والذي كان لها الأثر الكبير في ارتفاع معدلات الطلاق نبرزها في الجدول الموالي:

الجدول 1: يبين بعض مؤشرات الزواجية والطلاق خلال الفترة 2005-2015 بالجزائر

السنوات	عدد حالات الطلاق	عدد الزيجات	المعدل الخام للطلاق %0
2005	31021	279500	0.94
2006	34623	295000	1.03
2007	34137	325000	1.00
2008	39396	331191	1.14
2009	41505	341321	1.18
2010	49845	344819	1.39
2011	54826	369031	1.49
2012	54985	371280	1.47
2013	57461	387947	1.50
2014	60488	386422	1.56
2015	59909	339074	1.50

Sours: ONS, Démographie Algérienne, 2015, n° 740, Algérie, 2016.

يصبح الطلاق واقعا مؤلما حين ترتفع معدلاته في مقابل انخفاض حالات الزواج، و يكون مصدرا لمشكلات أخرى تجعل منه ظاهرة اجتماعية سلبية تفكك الأسرة و تهدد الاستقرار الاجتماعي وتماسك وحدة المجتمع .

ومن منطلق قراءة إحصائية ديموغرافية عادية نقول أن المؤشرات الثلاثة (مؤشرات نمو السكان، ومؤشرات الزواج، ومؤشرات الطلاق) ذات علاقة طردية، بمعنى أن ارتفاع معدلات الطلاق له علاقة بارتفاع معدلات الزواج وكل منهما يرتبط بارتفاع عدد السكان. إلا أن قراءة المعطيات الإحصائية في هذا الجدول أعطتنا اتجاها عكسيا خاصة في الفترة ما بين سنة 2013 إلى غاية سنة 2015 حين سجلت انخفاض معدلات الزواج وارتفاع معدلات الطلاق، ولعل ذلك كان نتيجة ما عرفه المجتمع الجزائري من تغيرات سياسية واقتصادية، كانت مؤشرات دالة على تغير النظام الأسري في العلاقات والقيم والتشريعات الجديدة التي هزت تغيرات نوعية وعميقة مست الأدوار والوظائف بين الثنائي الزوجي.^{vi}

بحيث عرف المجتمع الجزائري تغيرات كبيرة مست مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وذلك بعد اتساع شبكة الاتصالات وانتشار التعليم وتطور الإعلام خاصة المرئي منه، كل هذا ما أحدث تغيرات في الدهنيات والمفاهيم والتصورات، وأفرز انعكاسات على الأسرة الجزائرية لا سيما من ناحية شكلها أو أنماطها، إذ أصبحت تتقلص تدريجيا من نمط الأسرة الكبيرة الممتدة إلى نمط الأسرة الزوجية الصغيرة، وكذلك من ناحية وظائفها وأدوارها، لذلك لم تعد مستقرة ومتماسكة كما كانت في الماضي.

وبمقارنة إحصائية ومن منطلق المؤشرات المبينة في الجدول تعطينا المعطيات الإحصائية لسنة 2005 عدد حالات الطلاق 31021 حالة بنسبة 11.1% من مجموع عدد حالات الزواج بما يعادل واحد طلاق على كل تسعة زواجات (9/1)، و يرتفع عدد حالات الطلاق سنة 2015 إلى 59909 حالة طلاق بنسبة 16.23% من مجموع عدد حالات الزواج بمعدل طلاق واحد لكل ستة زواجات (1/6). ليرتفع عدد حالات الطلاق سنة 2018 إلى 65690 حالة طلاق بنسبة 19.80% من مجموع عدد حالات الزواج بمعدل طلاق واحد لكل خمسة زواجات (1/5).

هذا وبلغت عدد حالات الطلاق المسجلة لدى مصالح وزارة العدل 62128 حالة خلال سنة 2016 ما يعادل ارتفاعا نسبيا ب 3,7% مقارنة بسنة 2015، يقابله ارتفاع في معدلات الطلاق، خلال سنة 2016، بنسبة 4 بالمائة، مقارنة بمعدلات الطلاق لسنة 2015، وفي المقابل فإن معدل الزواج، سجل تراجعاً حيث انتقل من 9% إلى أقل من 8.73%، ما بين 2015 و2016، وتقلص العدد ب 12 ألف حالة زواج، مقارنة بالعدد المسجل عام 2015.^{vi} وتختلف العوامل المصاحبة للطلاق في الجزائر، باختلاف أسبابه، وقد سبق للمركز العربي للتعبيئة والإحصاء أن صنّف الجزائر في المرتبة الخامسة ضمن خارطة الطلاق في العالم العربي ب 6 حالات في كل ساعة.

أما في 2018 فقد بلغت حالات الطلاق المسجلة لدى مصالح وزارة العدل 65 ألفاً و690 حالة، ما يعادل نسبياً 1.57 من الألف مقارنة بسنة 2017. وبذلك فالمعدل الخام للطلاق المعرف كحاصل قسمة عدد حالات الطلاق خلال السنة على عدد السكان لنفس السنة بلغ 1.50 من الألف، حيث شهد انخفاضاً طفيفاً مقارنة بسنة 2017، أين بلغ 1.54 من الألف. أما فيما يخص حالات الطلاق المسجلة في نفس سنة عقد القران، فقد ارتفعت بين سنتي 2017 و2018 بشكل جد ملحوظ، لتنتقل من 19.32 % إلى 19.80 %^{vi}. وتشير التقارير إلى أن الضغوط والمشاكل الأسرية هي سبب اللجوء إلى الطلاق. وتكثر الأسباب، منها العنف الأسري الذي يقف وراء عدد غير قليل من حالات الطلاق في الجزائر. وفي أحدث تقرير في هذا السياق نشره المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن أكثر من سبعة آلاف و500 امرأة تعرّضن للعنف في الجزائر، خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2018، بينما كثييرات لا يبلغن عن العنف في حقهن ولا يلجأن إلى العدالة، نظراً إلى عوامل عدّة اجتماعية وثقافية^{vi}.

هذا وكشفت وزارة العدل وأشارت إلى أن حالات فك الرابطة الزوجية عن طريق الطلاق في تزايد مخيف بالجزائر، بعد أن بلغت 66 ألفاً في 2020، بارتفاع 800 حالة مقارنة ب 2019، عندما كان عدد الحالات 65 ألفاً، بحيث بلغ المعدل اليومي للطلاق 187 حالة في اليوم الواحد وسبع حالات في الساعة الواحدة. والأخطر في الأمر أنّ المحاكم الجزائرية تسجّل معدلاً سنوياً يقدر بنحو 14 ألف حالة طلاق في العام للزيجات التي لم تدم أكثر من ثلاثة أشهر. وهذا من المؤشّرات الخطيرة التي تكشف تفككاً عميقاً وأمراضاً اجتماعية قاتلة أصيبت بها الجزائر في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة^{vi}.

وفي نفس السياق تجاوزت حالات الطلاق في الجزائر، وفق إحصائيات وزارة العدل أكثر من 100 ألف حالة خلال سنة ونصف، فيما فاقت حالات خلع الأزواج، 10 آلاف حالة خلال السداسي الأول من سنة 2021، وبحسب الأرقام التي كشفها رئيس اللجنة الجزائرية في الإنحداد الدولي للمحاميين فإنه يتم تسجيل 68 ألف حالة طلاق في الجزائر كل عام في البلاد بمعدل حالة كل 8 دقائق^{vi}.

3-2- الخلع عبر الإحصائيات في الجزائر:

في عام 2005، تم تعديل قانون الأسرة الصادر سنة 1984، ومن بين التعديلات التي أدرجت عليه إلغاء بند الرجل رب الأسرة وإلغاء حق الرجل في الطعن أو الاستئناف في أحكام الطلاق والخلع التي كانت موجودة في القانون الأول. إن هذه الإصلاحات القانونية فتحت شهية المرأة لطلب الخلع وشراء حريتها بالمال، غير أنه في بعض الأحيان تجد بعض النساء أنفسهن تحت سقف واحد مع أزواج لا يحملون من الرجولة إلا اسمها ما يضطرهن إلى طلب الخلع كحل بديل، بحيث أن الخلع بات منفذاً لكثييرات من النساء

ممن استنفدن جميع الطرق لحل مشاكلهن الزوجية، ضف إلى ذلك أن النزعة التحريرية، في الآونة الأخيرة لدى النساء الجزائريات وما تبعها من استقلالية اقتصادية، أسهمت في تنامي هذه الظاهرة، التي أصبحت تهدد المجتمع الجزائري. وهذا ما ترجمه الإحصائيات المسجلة بحيث سجلت الجزائر ازدياد ملحوظا في فك الرابطة الزوجية عن طريق الخلع إذ سجلت 560 حالة في سنة 2003، و813 حالة في سنة 2014، لتشكّل قفزة نوعية في 2015 لتصل إلى 3226 حالة، مرتفعة إلى 3500 حالة في 2006.^{vi}

وفي مقارنة بسيطة بين أرقام الطلاق والخلع في الفترة بين 2009 و2011، تم تسجيل 146176 حالة طلاق، منها 10 آلاف و128 حالة خلع، أما بين 2013-2015 فقد تم تسجيل 177858 حالة طلاق، منها 44230 حالة خلع أي بنسبة 24.86% من مجموع عدد حالات الزواج.^{vi}

في ذات السياق سجلت حالات الخلع تصاعدا مخيفا، حيث قدرت في 2019 بأكثر من 13 ألف حالة، لتتجاوز 15 ألف حالة في 2020، وتصل خلال السداسي الأول فقط من 2021 إلى أكثر من 10 آلاف حالة.^{vi} مقابل 44 ألف حالة طلاق، وكشفت وزارة العدل أن حالات الطلاق تعدت 100 ألف خلال سنة ونصف السنة، وفاقّت حالات خلع الأزواج، وشدّدت على أن الخلع تحول إلى ظاهرة مستفحلة في المجتمع الجزائري كانت قبل سنوات من المحرمات، وحالاتها تعد على أصابع اليد،

وبناء على الأرقام المعلن عنها فقد تحول الخلع إلى ظاهرة في المجتمع الجزائري، وقد كان من قبل من الطابوهات وكانت الحالات تعد على رؤوس الأصابع. ويؤكد المختصين أن الخيانة الزوجية والتكنولوجيا الحديثة، ومنصات التواصل الاجتماعي خاصة الفيسبوك وما ينشأ عنها من تكوين علاقات افتراضية تسبب في إحداث تصدعات في العلاقة الزوجية مما يؤدي إلى انفصال الزوجين، إضافة إلى الظروف الاجتماعية، العائلية و المادية من بطالة وضعف الرواتب والسكن العائلي والمخدرات و المشروبات الكحولية .

في المقابل، اعتبرت رئيسة جمعية تهتم بالمرأة والطفل كريمة عمبالي أن أسباب تصاعد منحى الطلاق والخلع في الآونة الأخيرة عديدة، وأهمها عدم استعداد الطرفين لبناء أسرة، وتدخل أولياء الزوجين، والخيانة الزوجية من الطرفين، في ظل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وقالت، إن أرقام فك الرابطة الزوجية سواء عن طريق الطلاق أو الخلع، ما هي سوى انعكاس للأوضاع الاجتماعية المتردية.

وبهذا يمكن القول أن في هذه الفترات عرف المجتمع الجزائري حراكا ديمغرافيا وجغرافيا كبيرين صاحبتهم حركة تنموية مهمة خلال هذه الفترة، وعرف بما يشبه طفرة كبيرة في التحولات الثقافية والاجتماعية هزت النظام الأسري، و يكفي هنا أن نشير إلى بعض المؤشرات الدالة على ذلك، فقد اتسعت

دائرة العمل، تطور الدخل الفردي، ومشاركة المرأة في سوق العمل، وسيطرة الأسرة النووية وتبلورت التنظيمات الاجتماعية الطوعية المتكونة من مواطنين أحرار ينخرطون فيها بشكل إرادي،^{vi} وبالتالي حدوث تغيرات قيمة يصاحبها ارتفاع في سقف التطلعات و التوقعات الفردية و الجماعية.

4- السبل الوقائية والعلاجية للحد من فك الرابطة الزوجية من خلال الخلع أو الطلاق:

الطلاق أو الخلع في الشريعة الإسلامية جاء علاجا ووقاية مما ينجر عن الحياة الزوجية التعيسة وخيبة رسالتها، لكن في السنوات الأخيرة أصبحت ظاهرة الطلاق والخلع من الظواهر الخطيرة في المجتمع الجزائري، تهدد أمنه واستقراره وتحول دون تنميته وتطوره بسبب الانعكاسات والآثار السلبية التي يخلفها، ولهذا لا بد من حلول للحد من انتشار هذه الظواهر ويمكن إجمال هذه الحلول فيما يلي:

1.4- التأهيل للحياة الزوجية والأسرية: وذلك عن طريق التعلم والتفقه في أحكام الأسرة والحياة الزوجية وتربية الأولاد، وعليه ينبغي على صناع القرار السعي لتخطيط عملي من أجل تدريس فقه الأسرة بصورة توضح القواعد العامة والمبادئ الكلية لبناء الأسرة دون الدخول في بعض التفاصيل الفرعية والاختلافات الفقهية، ويطبق ذلك المنهج في المرحلة الثانوية والجامعية مع مراعاة التطور الفكري للدارسين في هاتين المرحلتين.

2.4- الالتزام بمبادئ الحياة الاجتماعية: ينبغي على المقبلين على الزواج الالتزام بالمبادئ التي تفرضها الحياة الاجتماعية من تغيرات اجتماعية وتطورات اقتصادية واختلافات ثقافية، حتى يتمكن الأزواج من التكيف مع الأوضاع الجديدة ومسايرة المستجدات، مما يمكنهما من تخطي صعوبات الحياة.

3.4- التدريب على الطاعة وتحمل المسؤولية: من الأمور المهمة التي يجب على الأسرة أن تحرص عليها هي تدريب الأطفال على تحمل المسؤولية وحسن المعاشرة الزوجية، ويجب أن ينطلق الجميع من فكرة سامية مفادها أن الأسرة خاصة المسلمة لا تعرف الاستبداد بالرأي ولا الظلم ولا الطاعة العمياء، بل هناك قاعدة جوهرية أقرها الشرع والقانون هي الحقوق والواجبات بين الأزواج، بحيث يجب أن تعرف المرأة أن طاعتها لزوجها لا تعني طاعة شخص وإنما هي للأوامر والقواعد والنظم العامة التي بموجبها تم عقد الزواج ويستمر كذلك، وبالمقابل يجب أن يعرف الزوج أن طاعته لزوجته ليس من قبيل المن أو العطف أو تعسف القوامة بل هي طاعة من قبيل الواجب^{vi}.

4-4- ضرورة إدراج مسألة القدرة الجنسية في ملف الفحص الطبي للمقبلين على الزواج: وهذا لتجنب المشاكل وإيجاد حلول مناسبة، للحد من الخلافات القائمة بين الأزواج، والتي باتت تطفو على السطح مؤخرا أهمها مشاكل الفراش. وفي هذا السياق تحدث بشير بقاح، المحامي لدى مجلس قضاء الجزائر عن

القضية من جانب قانوني، وقال إن اقتراح إدراجها (القدرة الجنسية) ضمن ملف الزواج في محله، موضحاً أن مشاكل الضعف الجنسي تعد من الأمراض التي ينبغي التصريح بها، وإلا فإن إخفاءها يدخل في إطار التدليس الذي لا يقبله القانون، موضحاً أنه وفي حالة فرض إجراء فحوصات تتعلق بالقدرة الجنسية لكلا الزوجين، فإن ذلك سيحدد من حالات الطلاق والخلع الناتجة عن مشكلة الجنس.^{vi}

5.4- تفعيل دور برامج التربية والتوجيه: وهذا من أجل التوعية والإرشاد سواء بإعداد الندوات التثقيفية أو المسلسلات الاجتماعية، وهذا يحتاج إلى تعاون الباحثين في مختلف التخصصات ولاسيما التخصص الفقهي والدراسات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، على أن يراعى في ذلك عرض القضايا بأسلوب يغري بالمشاهدة، لذلك وجب الاهتمام بالإعلام السمعي البصري وتوظيفه لخدمة الأسرة والمجتمع، لأن دوره كبير في التربية والتوجيه، ومسؤوليته اليوم كبيرة خاصة الوقوف في وجه الحملات الشرسة التي تحاك ضد الإسلام والتي يشنها الإعلام الغربي وأذئاب الاستعمار لهدم الأسرة والقضاء عليها.^{vii}

6.4- عقد دورات تدريبية وتأهيلية للمقبلين على الزواج: كما هو معمول به في بعض البلدان الإسلامية وتكون إجبارية مثل ماليزيا، وتقدم فيها دروس مكثفة في أحكام الأسرة وتربية الأولاد. وتحديد الأفراد القادرين على بناء أسر تتمتع بالصحة النفسية والجسدية اللازمة للإيفاء بمتطلبات الزواج والقدرة على مواجهة التحديات التي تصادف الأسرة والنجاح في إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تعترضها

7.4- إحياء دور المصلحين: الذين يتولون علاج ما قد يطرأ على الحياة الزوجية من أسباب النفور والاضطراب وهذا أمر مطلوب شرعاً، ولكن الأمة قصرت في المحافظة عليه وبذلك لم يعد له دور إيجابي في حماية الأسرة من التمزق والتفكك.^{viii}

8.4- إدراج الأخصائي الاجتماعي العائلي داخل المحكمة: وهذا إلى جانب الأخصائي النفسي، وهو الأمر الذي سيساهم في التقليل من ظاهرة الطلاق والخلع و كل ما يهدد الأسرة و استقرارها في نفس الوقت يساعد المحكمة في جلسات الصلح.

9.4- استحضار الجانب التعبدي في الزواج: فهذا يحافظ على الأسرة ويجعل كلا من الزوجين حريصاً على نجاح الحياة الزوجية لأنه يحافظ على هذه العبادة. لهذا لا بد من التحاور والنقاش بين الطرفين بخصوص علاقتهما الزوجية وتربية الأولاد وكل ما يتعلق بالأسرة استناداً إلى الشريعة الإسلامية فهذا كفيل بحماية الأسر المسلمة من الانهيار، فالله عز وجل جعل المودة والرحمة بين الزوجين وبين كل ما يتعلق بالأسرة وتربية الأبناء في إطار يكفل لها الأمن والاستقرار.

ونرى كذلك أنه لا بد من التركيز على السلوك الإيجابي في المحيط الزواجي، وصرف النظر عن السلبيات والتحلي بالثقافة الحوارية، وتجنب التواصل السيئ والجدال المدمر، والسعي إلى بناء علاقة وطيدة بين الزوجين تكون مبنية على الثقة، الاحترام، الحب، المودة والرحمة و اعتماد أسلوب الحوار لحل المشاكل و الاستماع لبعضهما البعض. ببساطة لا بد من استحضار سيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) وتوجيهاته لأنها منارات تنير العلاقة الزوجية.

خاتمة:

لقد وقعت بالتأكيد تحولات عميقة في المجتمع الجزائري انعكست على مؤسسة الزواج وترجمتها المعطيات الإحصائية خلال العقود المنقضية. والتي أعطت ترجمة حقيقية لتغيرات ثقافية واجتماعية واقتصادية عميقة يعيشها المجتمع الجزائري ، أثرت على دينامية ووظائف الأسرة، وما ارتفاع معدلات الطلاق والخلع بصفة شبه مستمرة إلا دلالة على مرضية النسق الأسري في ظل هذه التغيرات. لهذا يجب على المجتمع بكل مؤسساته وشرائحه أن يأخذ بين يديه الكيفية الفعلية لمواجهة الأزمات والأفات والأخطار التي تصيب الأسرة وأعضائها، وعلى هذا الاعتبار لا بد من تفعيل دور الأسرة والقيام بوظيفتها الأساسية في حفظ الأبناء وتربيتهم التربية الصحيحة التي تؤهلهم أيضا لبناء مجتمع خال من الاضطرابات والمشكلات، ولهذا لا بد من حرص الوالدين على تربية الأبناء في جو صحي وآمن لإشباع احتياجات الأبناء النفسية من الحب والاهتمام والاحتواء، وتعليم الأبناء مبادئ التسامح والرحمة والتعاون وقبل ذلك لا بد أن يتحلى الوالدين بتلك الصفات لتسهيل عملية تربية الأطفال، فالطفل ورقة بيضاء وهو انعكاس لعلاقة الوالدين وأسلوب حياتهما معا.

من أهم التوصيات:

- إقامة دورات تأهيلية للحياة الزوجية للمقبلين على الزواج وغير ذلك، من أجل تنمية ثقافة الحياة الزوجية ذلك للحدّ من تفشي ظاهرة الطلاق والتصدي للاضطرابات المجتمعية الناجمة عنه.
- يجب على المشرع الجزائري إعادة النظر في صياغة المادة 54 من ق أ، بما يدم مصالح الأسرة، فالتساهل في إيقاع الخلع فيه تفكيك للأسر وانحلال للمجتمع، فعليه أن يعمل على رعاية مصالح الطرفين، بما يحقق مصالح الأسرة، واستقرار المجتمع، وهو ما قرره الشريعة الإسلامية بكل وضوح.
- تكوين مختصين في الاستشارات الزوجية والأسرية، لمعالجة المشاكل والخلافات في وقتها قبل أن تتفاقم وتصل إلى أروقة المحاكم.
- تفعيل دور المساجد في المحافظة على الأسرة وتوجيه الشباب وتوعيتهم والعمل على حل المشاكل الأسرية.

6- قائمة المراجع:

- 1- الكبيسي أحمد. الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون، مطبعة عصام، بغداد، العراق، (1977).
- 2- عبد الله أمال لافي العابدين، الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية لحالات الطلاق ما قبل الدخول وسنة أولى زواج، جامعة عمان العربية للدراسات، الأردن، (2009)
- 3- عماوي إياد محمد فياض (2016). "أسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين من وجهة نظر المحامين الشرعيين في بعض محافظات شمال فلسطين"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد18، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ص-ص 114-164.
- 4- بيومي خليل محمد. سيكولوجية العلاقات الزوجية، القاهرة، دار قباء، (1999).
- 5- جيلالي سراج (2017). "واقع الطلاق السريع في المجتمع الجزائري دراسة أنتوبولوجية في ارتفاع معدلات الطلاق"، مجلة- الفكر المتوسطي، العدد12، الجزائر، ص-ص 248-256.
- 6- بالمهوب حفيظة (2015). "أسباب الطلاق وطرق علاجه والوقاية منه"، مجلة دراسات إسلامية، الجزائر، المجلد 10، العدد1، الجزائر، ص ص 93-130.
- 7- بولحية خولة (2017). "والمجتمع الافتراضي ودوره في تعزيز الطلاق العاطفي فديسبوك أنموذج"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد12، العدد 02، ص ص 96-108.
- 8- الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير السنوي حول ديموغرافيا، الجزائر، (2018).
- 9- الديوان الوطني للإحصائيات، ديموغرافيا الجزائر 2018، 2016.
- 10- الدوس رسمية. دعوى التعويض عن الطلاق التعسفي في الفقه الإسلامي، دار قنديل، عمان، الأردن، 2010.
- 11- مصلي رضوان (2018).، "أسباب الطلاق في الجزائر"، حوليات، العدد32، الجزء الثاني، جامعة الجزائر1، ص ص 388-406
- 12- الخولي سناء، الأسرة و الحياة العائلية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، (1999).
- 13- الأشول عز الدين عادل. الخلافات الزوجية في نظر الإسلام، بيروت، المكتب العالمي للبحوث، السنة غير مذكورة، ص ص 20، 19.
- 14- معن العمر. معجم علم الاجتماع المعاصر. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (2000).

- 15- قانون الأسرة الجزائري(ق أ ج) الأمر رقم 02/05 المؤرخ في 18 محرم 1426هـ الموافق لـ 2005/02/27م، المعدل والمتمم للقانون 11/84 المتضمن قانون الأسرة.
- 16- الدسوقي محمد (1998)، "التفكك الأسري"، المجلد 4، العدد 4، مجلة الحضارة الإسلامية،
- 17- دلاسي محمد(2021). "سبل الوقاية من الطلاق في ظل التغير الاجتماعي"، العدد 4، مجلة الساورة للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، ص ص 385-395.
- 18- سعيدي محمد(2022). "تطور حالات الطلاق في المجتمع الجزائري قراءة سوسيو أنثربولوجية في المؤشرات الإحصائية"، المجلد 18، العدد 1، مجلة انثربولوجية للأديان، الجزائر، ص ص 124-137.
- 19- سرمد جاسم محمد الحزرجي، غنية عرعار(2021). التفكك الأسري بين الآثار والحلول دراسة سوسيو أنثربولوجية، المجلد 01، العدد 01، مجلة الأكاديمية الدولية للعلوم النفسية والتربوية والأرطفونيا، ص ص 124-142..
- 20- سرناني عبد الناصر(2020)، الأسرة الجزائرية وظاهرة الخلع: الأسباب والآثار، العدد 02، مجلة الرسمية، ص ص 257-270.
- 21- طويل محمد، عوامل انتشار الطلاق في المجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه في الديموغرافيا غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر،(2006).
- 22- محمود حسن. الأسرة ومشكلاتها، بيروت، دار النهضة العربية، (1981).
- 23- كسال مسعودة. مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.
- 24- كسال مسعودة (2021). "الآثار المترتبة عن الطلاق في المجتمعات وفي المجتمع الجزائري"، مجلة- الباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 4، جامعة الجزائر أبو القاسم سعد الله، الجزائر، ص- ص 421-432.
- 25- شلبي مصطفى. أحكام الأسرة في الإسلام: دراسة المقارنة بين فقه المذاهب السنة والمذهب الجعفري، ط4. الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، (1983).
- 26- معن خليل عمر، علم الاجتماع الأسرة، الأردن، الطبعة الأولى، دار الشروق، (1994)
- 27- حسام الدين إسلام. الجزائر..أرقام مخيفة للطلاق والخلع يعمق المشكلة، 2018/04/03، <https://www.aa.com.tr/ar>، تاريخ التصفح 04:43 2022/04/04

28- صابر بلبيدي، خطر يدهم المجتمع الجزائري اسمه الطلاق، 2019/01/26، <https://alarab.co.uk>،

تاريخ التصفح 2022/04/04، 04:11

29- عثمان لحياني، طلاق مقلق في الجزائر، 2019/02/07، <https://www.alaraby.co.uk/>، تاريخ

التصفح 2022/04/04، 5:22

. 30 *Joomlart, J. Divorce Guide, 2007, www.divorceguide.com/overview*

-Gérard POUSSIN Elisabeth MARTIN-LEBRUN, les enfants du divorce, paris, ISBN, 1ere 31

.édition, 1997

- Krupinsky, D. Divorce In America Why? Divorce –in America—why? &id =14831 ;2005.32

- Zahra. abassi , la demande de divorce dans la famille Algérienne contemporaine , OPU, 33

.Alger, 2005

الاسم واللقب: أمال رواق

الوظيفة والرتبة: أستاذة محاضرة – أ -

المؤسسة: جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة -

العنوان الإلكتروني: rouag_amel@yahoo.fr

المحور الثالث: المنظور القانوني للطلاق و الخلع قراءة في القوانين المنظمة للطلاق و الخلع.

عنوان المداخلة: آثار تعديل المادة 54 قانون الأسرة على استفحال ظاهرة الخلع في المجتمع الجزائري

الملخص:

يكتسي موضوع الخلع في المجتمع الجزائري أهمية بالغة، كونه أضحى ظاهرة فرضت نفسها و بقوة على ساحة القضاء خاصة بعد أن عدّل المشرع أحكامه فيما يتعلق بإنشاء وحل الرابطة الزوجية مواكبة لأحكام المجتمع الدولي في مساواة الحقوق بين الرجل و المرأة؛ منها مصادقة الجزائر على الاتفاقيات الدولية المقيّدة للمشرع الجزائري كالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^{vi} CIDAW

و مع ازدياد معدلات انحلال رابطة الزوجية عن طريق الخلع بات من الضروري مراجعة الأحكام المتعلقة بهذه المسألة وإعادة ضبطها بما يتفق والغاية من تشريع الخلع للزوجة، ولمعرفة و مناقشة آثار تعديل المادة 54 قانون الأسرة على استفحال ظاهرة الخلع في المجتمع الجزائري جاءت هذه الدراسة.

Summary:

The issue of the khula' in Algerian society is of great importance, because it has become a phenomenon that has imposed itself with force in the judicial arena, especially after the legislator amended its provisions relating to the establishment and the dissolution of the marital bond in accordance with the provisions of the international community concerning equal rights between men and women; including Algeria's ratification of international conventions that restricts the Algerian legislator, such as the International Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CIDAW).

With the increase in the rates of dissolution of the marital bond through divorce, it has become necessary to review the provisions relating to this issue and to readjust them in accordance with the object of the divorce legislation for the wife, and to identify and discuss the effects of the modification of article 54 of the family law on the exacerbation of the phenomenon of divorce in the Algerian society.

أولاً: مفهوم الخلع وحكمه:

إن الهدف الأساسي للزواج هو بناء أسرة متماسكة، للوصول إلى مجتمع قوي ومتمين، ولقد جاءت الأحكام الشرعية المنظمة للزواج من أجل تحقيق هذا الهدف، ومع ذلك قد تفشل الحياة الزوجية، لذا أجازت الشريعة الإسلامية القائمة على جلب المصالح و دفع المفاسد و تقليبها و من صور ذلك حل الخلافات التي تمس الرابطة الزوجية في حال استحالة استمرارها، عن طريق تشريع الخلع مراعاة للمشاعر فقد كان بمثابة سبيل لتخليصها من زوجها لانعدام الرضا و التوافق بسبب كرهها و مقتها له إذا كان الرضا هو أساس قيام عقد لزواج فبانتفائه كان وهنا تظهر الحكمة و الغاية من تشريع الخلع للزوجة من المعلوم أن مسائل الأحوال الشخصية مرتبطة بأحكام الشريعة و ما تحظى به من قدسية و منزلة في المجتمع و هي من النظام العام و لمعرفه مدى جواز ... لإنشاء الرابطة الأسرية أو حلها عند المشرع الجزائري، لكلا الطرفين فجعل الإسلام الطلاق كقاعدة و كأساس بيد الزوج، لاعتبارات معينة^{vi}، وأعطى في المقابل للزوجة رخصة في مطالبة القضاء بحل الرابطة الزوجية عن طريق طلب الخلع من زوجها، من أجل إنصاف المرأة من تعنت الزوج في استغلال حق العصمة في كل حالات فك الرابطة الزوجية^{vi}

1- مفهوم الخلع:

الخلع لغة: الخلع من الفعل خلع فيقال خلع الثوب بمعنى النزع^{vi}

الخلع اصطلاحاً : عرف بتعريفات كثيرة متقاربة لدى الفقهاء قديماً و حديثاً فقد

عرفه الحنفية: هو إزالة ملك النكاح ببدل الخلع^{vi}

عرفه المالكية: بذل المرأة العوض على طلاقها^{vi}

عرفه الشافعية: فرقة بين الزوجين بعوض مقصود راجع لجهة الزوج بلفظ الطلاق أو الخلع.^{vi}

عرفه الحنابلة فراق بعوض يأخذه الزوج^{vi}

هو عقد معاوضة على بُضْع تملك به الزوجة نفسها ويملك به الزوج العوض، والمقصود بالعقد أن يكون فيه التراضي على بدل الخلع وليس على أصل الخلع، طلب الزوجة الانفصال عن الزوج مقابل دفع مبلغ من المال والتخلي عن حقوقها المادية، أو هو مكنة لمصلحتها أو رخصة في حال بغضها له و لم تعد تحتل العشرة معه فهو استعمال خاص بها و سلطة القاضي ففي تحديد قيمة البديل في حال الاختلاف بينهما.

فهو عبارة عن عقد معاوضة على البضع تملك به الزوجة نفسها ويملك به الزوج العوض، من هذا التعريف يتضح لنا أن الخلع لا بد فيه من التراضي بين الطرفين

2- حكمه: أن المصلحة تقتضي وجود الخلع لتمكن الزوجة من إنهاء الحياة الزوجية الكارهة لها و التي يستحيل عليها مواصلتها، وهو حق ثابت في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة كما أجمع الفقهاء على جوازه^{vi}، فالخلع نظام إسلامي له سند شرعي يستخلص من ظروف وملابسات القضية؛ وحكمه هو الكراهة و الراجح اعتباره فسحا لإمكانية الرجعة بينهما من فعل الصحابة، لقد اختلف الفقهاء حول طبيعته، فمذهب أكثر الفقهاء أنه من صور الطلاق الممنوحة للزوج، ومنهم من ذهب إلى أنه عقد تقابلي بين الزوجين لا يصح إلا بطلب من الزوجة و هو الإيجاب و قبول من الزوج و في كلا الحالتين إذا لم يقبل الزوج به بطل ولم يصح حتى و إن طلبته الزوجة، و لكن المتأمل في شروح الفقهاء يجد منهم الذين قضاوا بصحة الخلع بتحقق النفور من الزوجة مع انعدام الإضرار من الزوج الذي دفعها لطلب الخلع.^{vi}

فالملاحظ أنه لم يحصل الاتفاق بين الفقهاء حول طبيعة الخلع في كونه طلاق أو فسخ وما إذا كان يمينا أو معاوضة مما أثر على الاجتهاد القضائي.

ثانيا: التكييف القانوني للخلع وأسباب انتشاره

وذلك من خلال تحديد طبيعة الخلع عند المشرع من جهة ثم التعرّيج على ذكر أسبابه من جهة ثانية

1- التكييف القانوني للخلع و مناقشته:

يُشير نص المادة 48 من القانون نفسه إلى أن "الطلاق هو فك الرابطة الزوجية بالإرادة المنفردة للزوج أو باتفاق الطرفين، أي الزوج والزوجة معاً، وهذا ما يسمى الطلاق بالتراضي، ويقع الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج عندما يستخدم الصيغة اللفظية المعبرة عن الطلاق ثلاث مرات متتالية".^{٧٥} المشرع فصل فيه مبينا بأنه نوع من أنواع الطلاق من خلال نص المادة للكون الفسخ بسبب عيب يشوب العقد بينما الخلع يرد على علاقة زوجية صحيحة و إنما بسبب ظروف عارض بعد انعقاد الزواج و جعل التطليق بسبب وجود عيب وفق المادة 53 قانون الأسرة فهو لاحق لعقد الزواج

تمنح المادة 54 من قانون الأسرة الجزائري المرأة حقاً شخصياً لإنهاء رابط الزواج عن طريق الخلع وإرادتها من دون الحاجة إلى موافقة الزوج ومن دون مراعاة الأسباب أيضاً، كما أعطى القانون مفهوماً واسعاً للخلع، إذ حدد طبيعته على أنه تصرف انفرادي من المرأة. فلأبي مدى حق الخلع بإرادة الخالصة للزوجة مبدأ المساواة في فك الرابطة الزوجية و ما انجر عنه من نتائج و آثار أدت إلى استفحال الخلع في المجتمع إضافة إلى أسباب اجتماعية أخرى.... ،

وهو المسلك الذي تبناه وانتجه في تعديل قانون الأسرة الجزائري بموجب الأمر 05-02، من خلال تبني المشرع موقفاً جديداً دَعَمَ بمقتضاه المركز القانوني للمرأة المتزوجة.^{٧٦} موافقة الزوج في الخلع إلا أن القضاء كان يعتبر الخلع عقدا رضائيا يتم بطلب من الزوجة وموافقة من الزوج، كون هذا الحق أصبح خاضعا لإرادتها ورغبتها، و لم يعد خاضعا لموافقة الزوج ورضاه و المشرع يعفيها من التسبيب و تقديم التبرير للقاضي، ما يهدد استقرار الأسرة خاصة و المجتمع عامة و ينعكس بشكل سلبي و حتي على الأبناء و يتحول إلى جو مشحون بالضغط و الضغينة، و نزاع حول الحضانة و الزيارة و يقل فيه الجانب العاطفي من جو فيه راحة و سكن و ألفة و اكيد ينعكس على تنشئة الأطفال مستقبلا^{٧٧}

يجوز للزوجة أن تخالغ زوجها على مال يتم الاتفاق عليه، وفقا لمقتضيات قانون الأسرة الجزائري، ولم يتم تحديد طبيعة الخلع القانونية، ولذلك اضطرب الاجتهاد القضائي في ذلك، إذ كان الاجتهاد السائد أنه لا يحق للزوجة المطالبة بالانفصال عن طريق الخلع إلا بالموافقة الصريحة للزوج، على اعتبار أنه عقد رضائي يخضع لإرادة الطرفين، وعلى ذلك جمهور علماء الإسلام. وبصدور قرار سنة 1996 استقر اجتهاد المحكمة العليا على أن طلب الخلع لا يشترط موافقة الزوج، وهو رأي في الفقه الإسلامي، ولقد تنبه إليه التعديل الجديد لقانون الأسرة، كما أضاف جواز استئناف أحكام دعوى الخلع في جوانبها المادية فقط، وبقي ما عدا ذلك على أصله، وهو موافق لرأي جمهور فقهاء المسلمين^{٧٨}

فقد كان يعتبره عقدا رضائي و اتفاقي بين الزوجين، في قانون الأسرة الخلع حقا مكتسبا وحقا إراديا للزوجة في فك الرابطة الزوجية بإرادتها المنفردة من دون البحث في الأسباب وذلك من خلال نص المادة 54 المعدلة بالأمر 02/05 من ق أ بعكس الشريعة الإسلامية التي اعتبرته عقدا رضائيا يتطلب استيفاء شروط معينة لوقوعه وهي الشروط التي أغفلها المشرع الجزائري لاعتباره الخلع حقا شخصيا لا فرق بين الطلاق على مال والخلع، لأن معناهما واحد، والعبرة للمعنى وليس للفظ، فإن تحقق معنى الخلع وقع بأي لفظ كان. لا يقع الخلع إلا ببديل تدفعه الزوجة تحقيقا للعدل

2-أسباب انتشار الخلع: إن تشريع الخلع للمرأة يعود لعدة أسباب بشرط أن لا يؤدي استعماله إلى المساس بمصالح الغير أو الإضرار بهم،^{vi}و أن لا يدفعها اضطهاد الزوج و إضراره إلى طلبه و في ذلك يقول ابن الجوزي: أن يكون خلع المرأة اختيارا منها و حبا في فراق الزوج من غير إكراه و لا ضرر منه بها، فإن أنخرم أحد الشرطين نفذ الطلاق و لم ينفذ الخلع،^{vii}ذلك أن الغاية و الهدف الذي يسعى إليه كلا الزوجين هو المحافظة على الأسرة ولم شملها و هي الغاية ذاتها من أفرادها بقانون خاص للجلب المصالح و درء المفاسد عنها، و لعل أكثر الأسباب وضوحا التي أدت إلى انتشاره هو ضعف الوازع الديني و الاستغناء المادي للمرأة و عل العموم يمكن ذكر بعض هذه الأسباب فيما يأتي:

- عمل المرأة و اكتسابها ثقافة قانونية مما جعلها أعرف بحقوقها و قلة من سلطة و سطوة الرجل المادية عليها و تمتعها بالاستقلال المادي الفعلي و جعلها تتمادى في عدم الامتثال الانحراف عن وظيفتها الطبيعية لها في البيت.

- مسؤولية جهاز العدالة في ارتفاع النسب نتيجة التراخي والتساهل في جلسات الصلح التي أصبحت تتم بسرعة فائقة .. الأمر الذي أدى إلى تسجيل عشرات دعاوى الخلع .. وهو الأمر الذي يؤدي كذلك إلى ارتفاع مقلق لنسب الطلاق وتفكك مئات الأسر وتسجيل آلاف الضحايا من الأطفال، التذبذب الحاصل في اجتهاد المحكمة العليا حول موضوع الخلع وشروطه إلى جانب التطرق لأهم الأحكام الإجرائية واجبة التطبيق بشأن إنهاء العلاقة الزوجية بطريق الخلع، جلسات شكلية لتسريع الخلع من دون أن يكلف القضاة أنفسهم عناء البحث عن أسباب الخلاف بتريثهم في الأحكام واستدعائهم عائلة الزوجين من باب الصلح.^{vi}

- استحالة العشرة الزوجية، وكرهت المرأة البقاء مع زوجها لا لسبب شرعي أو قانوني، ولم يستجب هو لطلب الطلاق فهل لها من طريق آخر شرعي وقانوني^{vi}

- تحميل قانون الأسرة الحالي المسؤولية الكبيرة ، بعد "سماحه للمرأة بخلع زوجها دون موافقة الزوج.

- دفع الزوج في حالات كثيرة الزوجة إلى طلب الخلع كونه لا يريد الطلاق طبعاً ليس (حبا) فيها و لكن لأجل ان لا (يخسر) في الطلاق والإشكال الذي يطرح هو إذا كانت الزوجة مكرهة على الخلع من طرف زوجها وتعجز عن إثبات الضرر، فكان لابد على المشرع الجزائري أن يخفف من عبئ الإثبات على الزوجة ، ويعتمد على القرائن القضائية أو يعتمد على شهادة السماع. حتى لا تلجأ الزوجة إلى الخلع لتتخلص من زوج ظالم بإعطائه العوض و هي مظلومة . !! ..

- تأثير وسائل التواصل الاجتماعي هي التي جعلت المجتمع "يعيش في عالم افتراضي لا علاقة له بالواقع فتجد الزوج يكوّن علاقات افتراضية مع نساء من مختلف الشرائح والأعمار والتي تتطور إلى خيانات واقعية، تثير حفيظة المرأة المتزوجة فتخرج عن صمتها تنادي بحقوقها المشروعة حفاظاً على كرامتها وكرامة أسرتها، إضافة إلى التأثير السلبي للسلسلات الترددية التي تصطدم بالواقع.

- الوعود التي يعطيها الزوجان لبعضهما خلال فترة الخطوبة"، وقالوا إن هذه الوعود "تصبح بعد الزواج أشبه بوعود الانتخابات"، بمعنى أنهما يعدان بعضهما وعودا يكتشفان أو يكتشف أحدهما بأنها كانت كذبا.

الزوجة التي تلجأ إلى الخلع من زوجها دون سبب تعتبر امرأة جاحدة لا تشم رائحة الجنة لقوله ﷺ: أيما امرأة سألت الطلاق من غير ما بأس لم ترح رائحة الجنة والمعنى: التحذير من طلب الطلاق من دون علة، أما إذا كان هناك علة لكونه كثير المعاصي والشور؛ لأنه كبير، متهاون بالصلاة ، أو يظلمها ويؤذيها بالضرب بغير حق، أو ما أشبه ذلك فهي معذورة تطلب الطلاق، ولها طلب الفسخ من معاشره هذا الرجل الفاسق الذي ظلمها وأذاها أو تجاهر بالمعاصي التي حرمها الله عليه^{vi}

-إمكانية التعسف في الخلع وفرض التعويض:

أ--إمكانية التعسف في الخلع

التعسف هو مناقضة قصد الشارع في تصرف مأذون به شرعا بحسب الأصل بمعنى استئصال الحق في غير ما شرع له، أما مفهوم التعويض في القانون المدني: التعسف في القانون لم يتطرق إليه المشرع الجزائري و

إنما اكتفى في المادة 124 مكرر قانون مدني بالنص على أنه: يشكل الاستعمال التعسفي للحق خطأ لاسيما في الحالات الآتية:

- إذا وقع بقصد الإضرار بالغير.

- كان يرمي للحصول على فائدة قليلة بالنسبة إلى الضرر الناشئ للغير.

- إذا كان الغرض منه الحصول على فائدة غير مشروعة^{vi}

و الطلاق في الفقه يكون تعسفيا و هو الأصل في فك الرابطة الزوجية و يُحكم على الزوج بالتعويض في حالتين إذا كان بلا سبب، أو كان في مرض الموت و هاتان الحالتان يمكن تطبيقهما على الخلع و إن كان رخصة .

ولأن المشرع الجزائري صير الخلع حقا أصيلا للزوجة فلا يخلو الأمر من إمكانية أن تتعسف الزوجة في استعماله، والتعسف هو استعمال صاحب الحق حقه من أجل تحقيق مصلحة خاصة، و الحاق الضرر بالآخر دون مبرر شرعي مخالفا بذلك قصد الشارع من تشريع الطلاق مما يستوجب فف نظر الفقهاء ففرض التعويض المالي يُعطى للزوج الآخر جبرا للضرر نتيجة هذا التعسف و قرن ممارسة الحقوق بضوابط و شروط و إلا عد تعسفا منها الذاتية و الموضوعية.

الضوابط الذاتية: و هي القصد و الباعث من التصرف دون قصد الإضرار من خلال توجه الإرادة دون سبب مشروع للإضرار و معيار المصلحة غير المشروعة بأن لا يحقق أي هدف مشروع في ذاته أو مصلحة فالقاعدة أن الطلاق هو الأصل ولا يذهب إلى الرخصة إلا بموجب مشروع لكونه رخصة فمتى ما انتفى وجودها أصبح غير مشروع^{vi}

الضوابط الموضوعية: و المعايير هي المادية التي تقوم على الموازنة بين المصالح و المفاسد أي تحقق التناسب بين ما يجنيه صاحب الحق من منفعة و ما ينجر عن تصرفه من مفسدة تلحق بالغير و تضم معيار اختلال التوازن بين المصالح المتقاربة و الضرر اللاحق، و معيار الضرر الفاحش المترتب كاستحالة الحياة الزوجية.

ب- فرض التعويض:

و إن نص المشرع الجزائري على إمكانية فرض التعويض على كل من الطلاق و التطليق التعسفي في المادة 52 قانون الأسرة (إذا تبين للقاضي تعسف الزوج في الطلاق حكم للمطلقة بالتعويض عن الضرر اللاحق بها)^{vi} دون أن يبين المقصود منه و تاركا المجال للفقهاء في شرحه و للسلطة تقدير القاضي في فرضه

وكذا المادة 52 مكرر حول التعويض عن التطليق، إذا كان هذا بالنسبة للطلاق و هو الأصل في حل الرابطة الزوجية فكيف بالخلع الذي أُجيز بعوض فتمت لهم تتوفر أسباب مُلحة فيكون من العبث و السفاهة إجازته على إطلاقه هكذا بلا قيد و لا شرط كموافقة الزوج و لا فرض تعويض على الضرر الذي أصابه و التعويض هو المال الذي يُحكم به على من أوقع ضررا على غيره ففي النفس أو المال^{vi}

ولكي لا يكون فيه تعسف من الزوجة و يجب إلزامية التحكيم و الصلح من القضاء فإذا فشل هذا الأخير جاز للقاضي الحكم به و الاستجابة لطلب الزوجة مع تعويض الزوج وهو بدل الخلع. وهو المذهب الذي تبناه المشرع، وكذا في تقدير التعويض العادل للزوج عن الخلع التعسفي والذي من المفروض أن يزيد عن بدل الخلع^{vi}

أصبح اليوم في مصاف الحق بإلغائه موافقة الزوج ورضاه، عند إضافة عبارة "دون موافقة الزوج" وبالتالي أعطى للزوجة الحرة المطلقة في طلب الخلع دون تسبب أمام القضاء، ولربما كان هذا السبب الرئيسي لتعسف الزوجة في طلب الخلع، مما ينجم عنه ضرر للزوج حصر تعويضه في ذلك البدل الذي لا يرتقي إلى مرتبة التعويض، خاصة عند عدم اتفاق الزوجين عليه يحكم القاضي بقيمة صداق المثل وقت صدور الحكم، وهذا إجحاف وظلم للزوج بالأخص عند تقييد المشرع لسلطة القاضي في تقد^{vi}

طلب الخلع عند فقهاء المالكية لا يدل إطلاقا على أنهم يرونه بدون رضا الزوج بيد أنه إذا اشتد الخصام حتى اضطر القاضي إلى تعيين الحكّمين فإن حكمهما نافذ و لو قضيا بالخلع دون رضا الزوج، فحكم الحكّمين عند المالكية ينفذ حكم الحاكم في الأقضية^{vi}

*ومن ثم فالمشرع خاصة مجال أحكام مقابل الخلع جاءت ف مضامينها تعمل على تعزيز مكانة المرأة و مبدأ المساواة لكن في المقابل حمت تشجيعا للزوجة على الإقبال على حل الرابطة الأسرية دون قيد أو شرط شكلي إجرائي يعمل على حبسها و توقيفها لمعرفة المبررات من تقدير القضاء مدى و جاهتها إذ جعل

دوره سلمي مقتصر على بدل أو مقابل الخلع في حال عدم الاتفاق بشأنه و الأسباب و لا قيد موضوعي كموافقة الزوج أو استحالة العشرة بينهما^{vi}

وفي بعض الأحيان يحصل الخلع في مرض موت الزوجة أو الزوج فيكون القصد من ذلك إما حرمان أحدهما من ميراث الآخر أو يكون القصد منه إيصال إلى الزوج ما لا يمكن أن يصله بالميراث، هنا كانت آراء الفقهاء مختلفة حول سلطة القاضي في توقيع الخلع وتوريث أحد الزوجين من الآخر لهذا^{vi}

المشرع القطري نص على وجوب إجراء الصلح بين الزوجين في كل حالات فك الرابطة الزوجية و وجوب إرسال الحكّمين حكّم من أهلها و حكّم من أهلها و يعدا تقريراً بعد ذلك للقاضي الذي يحكم في النزاع حتى يكون قراره بالخلع مبني على أسس سليمة على البغض و النفور المستمر منها الذي يستحيل معه مواصلة الزواج و ليس مجرد رغبة طارئة أو نزوة عابرة ثم يحاول الصلح بينهما إذا فشل الحكّمين فقد أدى إهمال وجوب الصلح في حالات الخلع إلى زيادة عدد حالاته في الجزائر^{vi} و إن كانت المحكمة العليا اتخذت موقفين حول وجوب الصلح وهل هو إجراء جوهرى للفصل أو لا^{vi} و لقد ثبت عن الإمام مالك قوله (الأمر الذي يكون فيه الحكمان، إنما ذلك إذا فُتح ما بين الرجل و امرأته حتى لا يثبت بينهما بينة و لا يُستطاع أن يُتخلص إلى أمرهما فإذا بلغا ذلك بعث الوالي رجلاً من أهلها و رجلاً من أهلها عدلين فنضرا في أمرهما و اجتمعا فإن استطاعا الصلح أصلحاً بينهما و إلا فرقا بينهما ، ثم يجوز فراقهما دون الإمام و إن رأيا أن يأخذ من مالها حتى يكون خُلعا فعلا^{vi}

فإيجاب الصلح هو في الطلاق فقط بإرادة الزوج بموجب المادة 49 قانون الأسرة و أخذاً بمبادئ الشريعة الإسلامية منها قول ابن تيمية أن الزوج متى كان مقصراً في واجباته أجبره القاضي على الخلع إذا طلبته زوجته و إن لم كن مقصراً لم يُجبر^{vi}

دون موافقة الزوج، ولا يشترط أن يكون سبب الخلع الضرر الشديد الذي لحق بالزوجة أو الغيبة أو عدم الإنفاق، لأن هذه الأسباب تعطي الحق للزوجة بإنهاء الزواج عن طريق طلب التطلاق من القضاء دون موافقة الزوج ودون أن تدفع له عوض مالي. لذا عالج البحث الموقف الشرعي والقانوني من الخلع، وبين أنواعه والمفاضلة بين هذه الأنواع تمهيداً لاختيار ما يناسب المجتمع والأسرة ويحقق الأمن للزوجين وأطفالها، ويزيل الشك والتخوف حول نظام الخلع

البحث مجال حق الزوجة عند مباشرة الخلع؛ وخلص إلى أن المصلحة الأسرية والاجتماعية تقتضي تحديد هذا الحق ، ووضع ضوابط لمباشرته. وجوب مراجعة قانون الأسرة لوضع جملة من الإجراءات والشروط

للحد من الطلاق والخلع وتعيين متخصصين في الاستشارات الزوجية والأسرية لمعالجة المشكلات والخلافات في وقتها قبل أن تتفاقم وتصل إلى أروقة المحاكم. (والذي نص على عدم إلزامية موافقة الزوج على الخلع) هو السبب الرئيسي لاستفحال هاته الظاهرة والذي في ضوءه تم تسجيل كم هائل من دعاوى الخلع ترفعها زوجات ضد أزواجهن طلبا لإنهاء العلاقة الزوجية "وفي كثير من الأحيان لأسباب واهية لا معنى لها". الأصل أنه قبل اللجوء إلى القضاء الشرع والقانون يستوجبان حضور حكما من أهلها وحكما من أهله لإيجاد أرضية تفاهم قد تُغني في آخر المطاف عن نتيجة الانفصال.

الخاتمة:

يظهر في الختام إعطاء المشرع الحق المطلق دون قيد أو شرط للمرأة في مقابل الطلاق للزوج نفي للحكمة و المقصد من إعطاء العصمة في الزواج للزوج على أساس القوامة كما يتنافى مع المقصد من تشريعه كرخصة لدفع و رفع الأذى النفسي عنها مما جعلها تتعسف في أكثر حالاته، و الأصح أنها إذا شعرت بالظلم و الضيم منه فلها الحق في التطليق و طلب التعويض الذي يرجع فرضه لتقدير القاضي و لا يدفعها لطلب الخلع و أخذ البدل أو مقابل الخلع. و كأنها تكافؤه على ظلمه، كما يجب على المشرع إعادة انظر في أحكام الخلع فالمادة 54 تعد غير كافية فليس المراد مجرد التعديل و لأحكام الخلع و إنما مراعاة الهدف و المقصد من وجود عقد الزواج و هو تكوين الأسرة من خلال مراعاة مصالح الطرفين و مصلحة الأبناء و استقرارها ما هو إلا مظهر من مظاهر استقرار المجتمع و العكس صحيح و هو ما تسعى إليه مبادئ الشريعة الإسلامية و مختلف التشريعات القانونية جعلت حق حل الزواج و لها طلب التطليق للضرر و لها الحق في طلب الخلع بضوابط و شروط دون تعسف من أحدهما أو ابتزاز تجاه الآخر خاصة و أن الشريعة جعلت العبث في هذه الأمور من النفاق و جزاؤه الدرك الأسفل من النار ومن أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة ما يأتي:

-تمتع المرأة باستقلال الذمة المالية المضمون شرعا و قانونا نتيجة عملها لا يعن الخروج عن سلطة الزوج بل متى ما خلف مشاكل و نزاعات بينهما أمكن العودة للنص للمادة 19 قانون الأسرة و إنشاء اتفاق بينهما و ليس جعله معولا و ذريعة لهدم الأسرة عن طريق الخلع و تشريد الأبناء.

- البدل هو مقابل استعمال الخلع أما فرض التعويض فهو عن الخطأ نتيجة التعسف أو التعويض عن الضرر.

التوصيات:

- وجوب مراجعة الأحكام المتعلقة بهذه المسألة وإعادة ضبطها بما يتفق والغاية من تشريع الخلع للزوجة، فعلى المشرع الجزائري أن يتخذها لحماية الزوجة من الظلم ويقلل من حالات الخلع. معتمدا في ذلك على بعض الاجتهادات القضائية وجوب تسبيب الخلع حتى لا يكون تعسف ففي استعماله
- ضرورة تفعيل دور الإعلام و وسائل التواصل الاجتماعي بأهمية الأسرة عن طريق نشر و التوعية الاجتماعية بالثقافة القانونية و المقاصد الدينية الصحيحة فليس المراد تطبيق النص و إنما للبحث عن روح و جوهر القانون من تشريع النص
- تكثيف الدراسات حول هذا الموضوع في المجال الفقهي، و الاجتماعي، و القانوني... لأن الاعتناء بالأسرة هو اعتناء بالمجتمع.
- تفعيل الدور الإيجابي لقاضي شؤون الأسرة في تقدير تعسف الزوجة الراغبة في الخلع إن وجد، وكذا في تقدير التعويض العادل للزوج عن الخلع التعسفي.
- وضع قيود إجرائية وموضوعية حتى لا يستغل الرجل والمرأة سهولة إجراءات الطلاق والخلع لهدم بيتهما، على اعتبار أن الظاهرتين تتمان من جانب أحد الطرفين من دون موافقة الطرف الآخر. كإلزامية الحكمين و الصلح حتى تحفظ الحقوق للطرفين و لأبناء و يعم العدل مع إمكانية فرض التعويض للزوج إضافة لبدل الخلع كما هو الحال عليه بالطلاق و التطليق عند ثبوت الضرر.

الدكتور: صالح بن لفقي أستاذ محاضر أ .

جامعة مولود معمري - تيزي وز

البريد الإلكتروني: s.benlefki@yahoo.fr

الملخص:

تقوم الحياة الأسرية في كل المجتمعات - باستثناء المجتمعات الغربية الحديثة - على أسس دينية: بناء وعلاقات بين أطرافها وإنهاء لهذه العلاقات.

ومن هذا المنطلق تأتي أهمية هذه الدراسة؛ فاستفحال ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، يقتضي الرجوع إلى الشريعة الإسلامية للكشف عن المبادئ التي تؤسس عليها الأسرة، والتوجيهات التي تقدمها لاستمراريتها. ومن خلال ذلك البحث عن العوائق التي تحول دون تحقق الوفاق والانسجام بين الزوجين.

ولتحقيق هذا الهدف المسطر، تأتي الدراسة للإجابة على السؤال الآتي:

ما هي الأسباب الحقيقية للطلاق في الشريعة الإسلامية؟ وما هي الحلول التي تقدمها لجعل الظاهرة منحصرة في نطاقها الطبيعي والمعقول؟

ومما ينبغي التنبيه إليه أن مادة المداخلة لا تركز على استعراض الأحكام الفقهية، وإنما تستهدف فهم المنطلقات التي بنيت عليها هذه الأحكام، والمتعلقة بطبيعة الإنسان ووظيفة الأسرة، ولذلك تتمحور المداخلة حول المحاور الآتية:

1- الطلاق في المجتمع الجزائري

2- أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية

3- الحلول المقترحة.

Summary:

Family life in all societies - with the exception of modern Western societies - is based on religious foundations: building and relationships between its parties and ending these relationships.

Hence the importance of this study; The exacerbation of the phenomenon of divorce in Algerian society requires reference to Islamic law to reveal the principles upon which the family is based, and the directives it provides for its continuity. And through that search for

the obstacles that prevent the achievement of reconciliation and harmony between the spouses.

To achieve this underlined goal, the study comes to answer the following question: What are the real reasons for divorce in Islamic law? What solutions do you offer to limit the phenomenon to its natural and reasonable scope?

It should be noted that the intervention material does not focus on reviewing the jurisprudential rulings, but rather aims to understand the starting points on which these rulings were built, and related to human nature and the function of the family. Therefore, the intervention centers around the following axes:

- 1- Divorce in Algerian society
- 2 - Family provisions in Islamic law
- 3- Proposed solutions.

مقدمة:

تناولت الشريعة الإسلامية -بمصدرها القرآن الكريم والسنة الشريفة- الأحكام المتعلقة بالأسرة بتفصيل دقيق، وذلك بسبب ثبات الحياة الأسرية وعدم تغير طبيعتها بتغير الزمان والمكان، فالأسرة في القرن الواحد والعشرين هي نفسها الأسرة في القرون الخوالي، ولا شك أن ما استحدثه الشواذ في الحضارة المادية المتحررة من القيم الإنسانية يُحفظ ولا يقاس عليه.

وإذا كانت الأحكام الشرعية متعلقة بكل مراحل الأسرة، من البناء إلى العلاقات بين أفرادها إلى الأحكام المتعلقة بمعالجة ما يمكن أن يطرأ عليها من تصدعات، فإن هذه التفاصيل تستند إلى تصور لطبيعة الإنسان، ووظيفة الأسرة ودورها في الحياة الإنسانية.

ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن رؤية الشريعة الإسلامية لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين أفراد الأسرة: في مرحلة البناء وفي مرحلة المواجهة المشتركة لتفاصيل الحياة اليومية، وكذا كيفية التعامل مع منغصات التوافق والانسجام بين الزوجين. وبيان الأساس الذي يجمع بين هذه الأحكام جميعها، هذا الأساس الذي يعكس تصور الإسلام للإنسان والحياة والكون وعلاقة هذه المكونات مع بعضها، وكذا علاقتها مع الله تعالى.

ولما كان المجتمع الجزائري مجتمع إسلامي، ترتبط حياته الأسرية بالشريعة الإسلامية، فلا شك أن معالجة ظاهرة الطلاق فيه، يقتضي الرجوع إليها للكشف عن المبادئ التي تؤسس عليها الأسرة، والتوجهات التي تقدمها لاستمراريتها. ومن خلال ذلك البحث عن العوائق التي تحول دون تحقق الوفاق والانسجام بين الزوجين.

ولتحقيق هذا الهدف المسطر، تأتي الدراسة للإجابة على السؤال الآتي:

ما هي الأسباب الحقيقية للطلاق في الشريعة الإسلامية؟ وما هي الحلول التي تقدمها لجعل الظاهرة منحصرة في نطاقها الطبيعي والمعقول؟

ومما ينبغي التنبيه إليه أن مادة المداخلة لا تركز على استعراض الأحكام الفقهية، وإنما تستهدف فهم المنطلقات التي بنيت عليها هذه الأحكام، والمتعلقة بطبيعة الإنسان ووظيفة الأسرة، ولذلك تتمحور المداخلة حول المحاور الآتية:

1-الطلاق في المجتمع الجزائري

2-أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية

3-الحلول المقترحة.

1-الطلاق في المجتمع الجزائري:

سجل النصف الأول من سنة 2022 عددا كبيرا من حالات الطلاق والخلع، إذ بلغت 44 ألف حالة، أي بواقع 240 حالة يوميا (10 حالات في الساعة)، معظمها في الفئة العمرية بين 28 و35 سنة، أي بين المتزوجين حديثا^{vi}. ولم تكن السنوات السابقة ولا الأشهر اللاحقة أحسن حالا، فقد سجلت بدورها نسبة مقلقة، ومؤثرة سلبا على الأسرة التي هي اللبنة الأساسية في بناء المجتمع. فلماذا استفحلت الظاهرة في المجتمع؟

يذكر المحامون وعلماء الاجتماع أسبابا عديدة للظاهرة، والتي تتلخص في الآتي:

-الأسباب الاقتصادية: مثل: مشكلة السكن – مشكلة العمل والضغط المادية الصعبة.

-الأسباب الاجتماعية: مثل: غياب التفاهم والتوافق-تدخل العائلات في الشؤون الخاصة للأسرة الناشئة.

-الأسباب التربوية: كالجهد المسبق بمؤسسة الزواج^{vi},

ولذلك تُقترح حلول تتناسب وهذه الأسباب، كاقتراح المجلس الإسلامي الأعلى عدم اقتصار جلسات

الصلح على جلسة أو جلستين، ويقترح الاستشاريون: تأهيل المتزوجين من الجانب الإنساني والنفسي...^{vi}

ولا شك أن هذه الأسباب تعكس جانبا من الواقع الظاهر، إلا أنها ليست بالأسباب الكافية لظاهرة الطلاق؛ فالأغنياء ليسوا بمنأى عن إيقاع الطلاق والخلع، والأسر الناشئة المستقلة عن الأسر الكبيرة معرضة للانحيار مثلها مثل الأسر التي يُتدخل في شؤونها الخاصة، والمتقنون جزء من هذه الظاهرة الاجتماعية.

وعلى أساس ما سبق، يمكن القول أن علة انهيار الأسر لا يرتبط بالأسباب المحسوسة، وإنما يكمن في المتحكم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والذي هو الفاعل الإنساني، فالغنى والفقر والصعوبات في الحياة... يتصرف الإنسان معها وفق ما يراه محققا ومصالحته ومصالحة غيره، أما الأسباب المذكورة فقد تكون مساهمة وميسرة، ولكن التصرف يرتبط بالقيم التي يرى الشخص أنها هي الأجدر بالعمل وفقها. ويسري هذا القانون -كذلك- على نوعية العلاقة الزوجية، فحسبها أو قبحها ناجم عن رؤية الزوجين للحياة: قيمها -أهدافها- تنشئتهما.

وينبني هذا القانون على أساس تميز الإنسان بالأخلاقية أو بالعقل بدلالته اللغوية والاصطلاحية معا، أي أنه أداة للمعرفة، ولكنه في الوقت نفسه المانع من الوقوع فيما لا ضرر فيه^{٧١}. وسبب ظاهرة الطلاق ينبغي البحث عنه في هذا الإطار، فإذا كانت الجبة لا تجعل من الجاهل عالما، فكذلك الظروف المادية مهما كانت طبيعتها لا توفر الانسجام والسعادة للزوجين. ووفق هذا المنظار الذي يقيم الحياة على الأساس الأخلاقي، يمكن أن نفهم أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة ببناء الأسرة، وبالعلاقة بين الزوجين، وبالأحكام المتعلقة بإصلاحها عند بداية تصدعها، وهو ما يتجلى فيما يأتي:

2- أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية:

الأسرة هي اللبنة الأساسية للمجتمع، ولذلك فصالحها أو فسادها ينعكس على المجتمع بكل أبعاده، إذ هي المحضن الثقافي الذي يتشرب فيه الأفراد قيم وعادات المجتمع، وهي المحضن التربوي الذي ينشأ فيها الأطفال على القيم التي تجعل منهم صالحين في أنفسهم وفي بيئاتهم، وما اهتمام الشريعة الإسلامية بها، تكويننا واستمرارية وعلاقات بين أفرادها إلا لدورها الكبير في الحياة الإنسانية.

وهذه طائفة من الأحكام المتعلقة بالأسرة في كل مراحلها:

أ- البحث على اعتبار الكفاءة بين الزوجين: والكفاءة هي المماثلة والمساواة، ويذكر الفقهاء العديد من الصفات التي ينبغي (ولا يجب) أن يكون الزوجين متماثلين فيهما:، والتي هي: الدين -الحرية - الحرفة(المهنة)- المستوى المادي-المستوى الثقافي، وقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم: "ثلاث لا

تؤخر: الصلاة إذا أتت، والجنابة إذا حضرت، والأيم إذا وجدت لها كفواً" "تخيروا لنطفكم، وأنكحوا الأكفاء"

والهدف من الحث على اعتبار الكفاءة في الزواج، تحقيق الانسجام بين الزوجين، واستقرار الحياة الزوجية، فالمختلفين في وجهات النظر حول الحياة الزوجية وما ينبغي أن تكون عليه، يصعب أن يتوافقوا، وبالتالي أن يتعايشوا ويعملوا على تحقيق أهداف مشتركة، وهو ما تقتضيه الحياة الزوجية، ولذلك فمرجع الكفاءة إلى العرف، فالكفاءة تختلف باختلاف الزمان والمكان^{vi}.

ب-الإلزام بالحقوق الزوجية:

نصت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة على واجبات كل طرف اتجاه الطرف الآخر، يقول الله تعالى:

"ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف" ، أي للنساء من الحقوق على الرجال ما للرجال على النساء من واجبات،

ويقول أيضا "وعاشروهن بالمعروف" ،

وأساس توزيع الحقوق والواجبات هو العرف والفترة، ومبدأ: كل حق يقابله واجب.

فمن حقوق الزوجة: المهر والنفقة وإحسان العشرة والمعاملة الطيبة والعدل وعدم الإهانة، وقد أكد رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الحقوق، فقال:

"خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي" ،

"أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا، وخياركم خياركم لنسائهم".

ومن حقوق الزوج: تحمل المرأة لمسؤوليتها في المنزل من أمانة وعناية بشؤون الأسرة وأداء لواجباتها... ، وفي هذا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم:

"كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته... والرجل راع على أهل بيته، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده، فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته".

ج-اللجوء إلى الإصلاح عند ظهور بوادر التصدع:

يقول الله تعالى: {الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنِ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا وَإِنِ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا

فَابْعَثُوا حَكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكْمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا{النساء
(35-34)

ويلاحظ في هذا التشريع توجيه الناس إلى التدرج في إتباع الخطوات، فالخطاب العقلي أولاً، فإن فشل فالعقاب النفسي، وإلا فالعقاب المادي، فإن فشلت هذه الحلول، يتم اللجوء إلى الصلح. وفي حال فشل الإصلاح وفساد الحال بين الزوجين، وتنافر الطباع وتباين الأخلاق، يبقى الحل الأخير هو الطلاق، فهو في هذه الحالة مشروع.

أما إن كان بغير سبب مقنع، فقد اعتبرته الشريعة مكروها، وفي هذا يقول صلى الله عليه وسلم:
"- أبغض الحلال إلى الله الطلاق"، " والتعبير بأنه حلال مبغوض إلى الله يشعر بأنه رخصة شرعت للضرورة، حين تسوء العشرة، وتستحكم النفرة بين الزوجين، ويتعذر عليهما أن يقيما حدود الله وحقوق الزوجية"^{vi}

- " أيما امرأة سألت زوجها الطلاق في غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة"
-لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقا رضي منها آخر"
وورد في القرآن الكريم: {وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا}

ووضعت الشريعة الإسلامية قيودا عديدة للحد من الطلاق، منها:
-النهي عن التطليق بغير سبب، لما فيه من الإضرار بالزوجة والأولاد، ومبدأ الإسلام العام: "لا ضرر ولا ضرار"

-تحريم طلاق المرأة وهي حائض، "ذلك أن حالة الحيض –ومثله النفاس-توجب اعتزال الزوج لزوجته، فربما كان حرمانه أو توتر أعصابه، هو الدافع إلى الطلاق، لهذا أمر أن ينتظر حين ينتهي الحيض ثم تطهر، ثم يطهرها قبل أن يمسه"
-الحلف بالطلاق حرام.

-المطلقة تبقى في بيت الزوجية مدة العدة.^{vi}

يقول وهبة الزحيلي: "فلا يلجأ إلى الطلاق لأول وهلة ولأهون الأسباب، كما يفعل بعض الجهلة الذين يقدمون عليه لطيش بين، أو حماقة، أو غضب موقوت أو شهوة جارفة، أو هوى مستبد، فهو كله خروج عن تعاليم الإسلام وآدابه، وموجب للإثم والمعصية والتأديب والتعزير، وإنما الطلاق تشريع استثنائي للضرورة بعد أن يسلك الزوج المراحل الآتية: المعاشرة بالمعروف والصبر وتحمل الأذى ثم الوعظ والهجر

...، فإن وقع يمكن العودة إليه بالرجعة في العدة، وهي فترة مراجعة الحساب وتقدير الظروف ومحاكمة الأمور وتعقل النتائج والآثار"vi.

ويلاحظ في هذه الأحكام الأنفة الذكر، وفي غيرها التي تُذكر، اعتماد الشريعة على الخطاب الأخلاقي لبناء الأسر، ولاستمراريتها ولحل مشاكلها، وهو ما يناسب طبيعة الإنسان، والعلاقات بين الناس؛ فالتوافق والانسجام لا يتحقق بالمال ولا بالجمال ولا بالقانون ...، وإنما بالالتزام بمبدأ " لا ضرر ولا ضرار"، وبالإحسان، وهي المبادئ التي أكدت عليها الشريعة الإسلامية.

3- الحلول:

مما سبق يتبين لنا أن مشكلة الطلاق مرتبطة بالمستوى الأخلاقي؛ فاستفحال ظاهرة الطلاق يعكس تبدل القيم لدى بعض الشباب، إذ أن اللجوء إلى الطلاق دون استعمال الوسائل المشروعة لحل الخلافات، ودون التمكن من مواجهة الصعوبات التي تواجه الأسرة، يدل على عدم القدرة على تحمل المسؤولية، وعدم التحلي بالصبر، وضعف التفكير لإيجاد الحلول في إطار الأسرة.

يضاف إلى ذلك تأثير وسائل الإعلام السلبي على مخيلة بعض الشباب، إذ يتصور أن الحياة الأسرية التي يراها في الأفلام والمسلسلات هي الحياة المثلى، رغم أن هذه الحياة لا علاقة لها بالواقع، فالواقع الحقيقي قائم على الابتلاءات والصبر والشكر، وليست مفروشة بالورود.

وعلى ذلك يتطلب مواجهة هذه الظاهرة التنشئة الأخلاقية والحث على الالتزام الأخلاقي، وبيان كيفية التعامل مع المشكلات، عن طريق إنشاء مدارس لتعليم فن الزواج والعلاقات الأسرية للمقبلين على الزواج، وتوعيتهم عن طريق المساجد ووسائل الإعلام.

ومما يجب الاهتمام به محاربة الظواهر المؤثرة سلبا على المجتمع، بنشر القيم الأصيلة في المدارس والمساجد ووسائل الإعلام.

خاتمة:

نخلص من هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- الخلق هو الأساس في بناء الأسر
- استمرارية الأسرة يتوقف على الالتزام الأخلاقي.
- الحرص على الأخلاق في كل مراحل بناء الأسرة.

المراجع:

- -القرآن الكريم

-
- إيمان عويمر، الطلاق المبكر يقوض المجتمع الجزائري ب 240 حالة يوميا
<https://www.independentarabia.com/node/376306/>
 - طه عبد الرحمان، سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحدثة الغربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، 2000، ط1.
 - وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج7، دار الفكر الجزائر، ودار الفكر دمشق، 1992، ط1.
 - يوسف القرضاوي، الحلال والحرام في الإسلام، مكتبة رحاب، الجزائر، 1988، ط20.
 - فتيحة زماموش، الجزائر مؤشرات مقلقة لأحلام الزواج المتكسرة
<https://www.alaraby.co.uk/society/>
نشر في: 2022-09-27

الدكتورة سيد علي ذهبية

الرتبة العلمية : أستاذة محاضرة "أ"

المؤسسة التابع لها: جامعة مولود معمري تيزي وزو

التخصص: علم الاجتماع التنظيم

البريد الإلكتروني: dahbisidali@yahoo.fr

2/زيات عمر

الرتبة العلمية: طالب دكتوراه

المؤسسة التابع لها: جامعة مولود معمري تيزي وزو

التخصص: علم الاجتماع تنظيم وعمل

البريد الإلكتروني: omar.ziat@ummtto.dz

الخيانة الزوجية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها في الرابطة الزوجية

الملخص:

تشهد الأسرة في وقتنا الحالي تغير كبير في جميع المستويات نتيجة لعدت متغيرات خاصة الجانب التطور التكنولوجي السريع والهائل، الذي أفرز واقع مغاير لم يكن موجود من قبل وأرغم الأسرة على العيش ضمن نطاقه هذا التغير الذي

أثر على جميع مكونات المجتمع، فالمتأمل للواقع الاجتماعي الذي نعيشه اليوم يدرك حجم التغيرات التي مست مختلف جوانب حياتنا اليومية، ويمكن اعتبار أن مؤسسة الأسرة من أبرز المؤسسات التي تأثرت بهذا التطور حيث تتعرض الأسرة اليوم إلى الكثير من التحديات التي تؤثر في وظائفها الأساسية خاصة إنجاب الأبناء وضمان لهم التنشئة الاجتماعية السليمة، كما تؤثر حتى في مقومات هيكلها البنائي والترابط بين أعضائها باعتباره أحد أهم شروط بقائها و استمراريتها، حيث أصبحت هذه الوسائل تهدد الأسرة واستمراريتها.

و عليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى دراسة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الأسرة، وكيف يمكن أن تكون لهذه الوسائل دور في انتشار ظاهرة الخيانة الزوجية في شكلها الافتراضي وكيف نساهم هذه الظاهرة في الطلاق وتفكيك الأسرة.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، وسائل التواصل الاجتماعي، الخيانة الزوجية الالكترونية، الطلاق.

Abstract:

At present, the family is undergoing significant change at all levels as a result of the number of variables, especially the rapid and enormous technological development aspect, which has created a different reality that has never existed before and has forced the family to live within its scope.

Impact on all components of society. The reflection of today's social realities recognizes the magnitude of the changes that have affected various aspects of our daily lives. One of the most significant institutions affected by this development can be considered the family institution, where the family is today exposed to many challenges affecting its basic functions, especially having children and ensuring that they have proper socialization. and affects even its structural structure and the interdependence of its members as one of the most important conditions of survival and continuity, as these means threaten the family and its continuity.

This paper seeks to study the impact of social media on the family, how these methods can play a role in the prevalence of infidelity in their virtual form and how we contribute to divorce and the dismantling of the family.

Keywords: Family, social media, online infidelity, divorce.

مقدمة:

إن التطور الهائل والسريع خاصة في ميدان التكنولوجيات الإعلامية ووسائطه الجديدة التي جمعت العالم في هاتف ذكي متصل بالإنترنت، فتحت المجال أمام الأسرة للاتصال والتفاعل والاحتكاك مع مختلف الثقافات عبر وسائط إعلامية مختلفة، هذه الوسائط اليوم أصبحت ذات أهمية بالغة لما تصنعه من فارق وللأثر القوي الذي تتركه في الأفراد والمجتمعات.

تعد الأسرة اليوم من خلال أفرادها وباعتبارها أول وأهم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية محاصرة من قبل العديد من الوسائط الإعلامية، التي تتسابق للترويج لمضامينها الإعلامية وملئ الفراغ الذي وجدته في الساحة، حيث تحولت الأسرة إلى مستهلك للتكنولوجيات الحديثة ولمضامينها الإعلامية والترفيهية والثقافية، هذا الاستهلاك ساهم في إنتاج قيم وثقافة جديدة تتنافى وتتعارض في أغلب الأحيان مع القيم الأصيلة والبنية الثقافية السائدة عند أفراد الأسرة.

كما ساهمت هذه الوسائط الإعلامية بشكل عام ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل خاص إلى إفراز العديد من الظواهر التي تهدد استقرار الأسرة وتعمل على زعزعة الثقة والميثاق الغليظ الذي يربط بين الزوجين، مثل الخيانة الزوجية الإلكترونية التي تعتبر من أخطر السلبيات التي صاحبت هذا التطور والانفتاح على العالم، والذي ساهم في زيادة حالات الطلاق والتفكك الأسري وأنتجت جو مشحون بين الزوجين يغلب عليه النزعات والشكوك وانعدام الثقة.

و على ضوء ما سبق سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية إبراز التأثير الذي تخلفه الخيانة الزوجية عبر وسائل التواصل الاجتماعي على الأسرة بصفة عامة والحياة الزوجية بصفة أخص

أولاً: مفاهيم الدراسة:

1-1 الأسرة:

يشير مفهوم الأسرة إلى جماعة اجتماعية لا يمكن تجزئتها أو تقسيمها إلى جماعات أخرى، وتستند في وجودها إلى عدد من العناصر الأساسية بيولوجية ونفسية وثقافية، ويشير الغزوي وزملائه إلى تعريف أوجبرن ونمكوف للأسرة بأنها: منظمة اجتماعية تتمتع بخاصية الثبات النسبي، وتتكون وحداتها من الزوج والزوجة والأطفال، وقد تكون الأسرة بدون أطفال، ويضاف إلى ذلك وجود نوع من العلاقات والروابط القوية والمتماسكة ترتكز على روابط الدم والمصاهرة والمصير المشترك.

أما ماكيفر يرى الأسرة بأنها: وحدة بنائية تتشكل من رجل وامرأة تصل بينهما علاقات معنوية متماسكة مع الأطفال والأقارب، في حين أن وجودها يكون مستندا على الدوافع الغريزية والمصالح المتبادلة والشعور المشترك الذي يتناسب مع تطلعات وآمال أفرادها. (العزابي، 2013، الصفحات 68-69)

2-1 الطلاق:

الطلاق في اللغة هو إزالة القيد والتخلية والطلاق من الإبل هي التي طلقت في المرعى، وقيل هي التي لا قيد عليها، وكذلك الخلية، و أسير مطلق، أي حل قيده وخلي عنه، وطلاق النساء لمعنيين. أحدهما حل عقدة النكاح، والآخر بمعنى التخلية والإرسال. (بوجمعة، 2018، صفحة 765)

و الطلاق هو انفصال الزوجين عن بعضهما بشكل رسمي وقانوني، وقد يتم باتفاق الطرفين أو بإرادة أحدهما. (منتصر و ساهل، 2017، صفحة 229)

ويعرف المشرع الجزائري الطلاق حسب المادة 48 من قانون الأسرة " يحل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة".

كما تحدد المادة 53 من نفس القانون الأسباب التي يمكن للزوجة أن تطلب التطليق والتي هيا على النحو التالي:

- عدم الانفاق بعد صدور الحكم بوجوبه ما لم تكن عالمة بإعساره وقت الزواج
- العيوب التي تحول دون تحقيق الهدف من الزواج.
- الهجر في المضجع فوق أربع أشهر.
- الحكم على الزوج عن جريمة فيها مساس بشرف الأسرة وتستحيل معها مواصلة العشرة والحياة الزوجية.
- الغيبة بعد مرور سنة بدون عذر ولا نفقة.
- ارتكاب فاحشة مبينة.
- الشقاق المستمر بين الزوجين.
- مخالفة الشروط المتفق عليها في عقد الزواج.
- كل ضرر معتبر شرعا. (قانون الأسرة المعدل والمتمم 84-11، 1984، الصفحات 8-9)

أما المادة 59 من نفس القانون نصت على أنه يجوز للزوجة دون موافقة الزوج أن تخالع نفسها بمقابل مالي.

ويمكن تعريف الطلاق من المنظور السوسيولوجي بأنه مظهر من مظاهر التفكك الأسري وانهايار الوحدة الأسرية وكذا انحلال بناء الأدوار الاجتماعية المترابطة بها والذي بموجبه تتصدع الأسرة بشكل نهائي فينفصل الزوجين ويرعى الأطفال من قبل احد الوالدين، ويحدث الطلاق نتيجة تعاضم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يمكن إدراكها. (سعودي و بلعابد ، 2017 ، صفحة 131)

3-1 وسائل التواصل الاجتماعي:

يشهد العالم في الفترات الأخيرة نوعا من التواصل بين البشر في فضاء إلكتروني افتراضي قرب واختزل المسافات بين الأفراد والمجتمعات ويرجع هذا التواصل إلى ما يسمى بشبكات التواصل الاجتماعي.

ويعرفها حسنين شفيق بأنها مجموعة من الأشخاص يتحاورون ويتخاطبون باستخدام الوسائل الاعلامية الجديدة لأغراض مهنية أو ثقافية أو اجتماعية أو تربوية وفي هذا المجتمع تتميز العلاقات بأنها لا تكون بالضرورة متزامنة، والأعضاء لا يحضرون في نفس المكان ، وقد يكون المجتمع الافتراضي أكثر قوة وفاعلية من المجتمع الحقيقي.

و يعرفها محمد خليل بأنها منظومة من الشبكات الاجتماعية الالكترونية التفاعلية، تسمح لمستخدميها بإنشاء صفحات وتكوين صدقات وتعديل ونقد ومناقشة ما يتم عرضه من معلومات. (إبراهيم، 2014، الصفحات 424-425)

وهي مواقع تصنف ضمن مواقع الويب 2.0 لأنها بالدرجة الأولى تعتمد على مستخدميها في تشغيلها وتغذية محتواها، وتعرفها أيضا مروى عصام صلاح بأنها مواقع إلكترونية على الشبكة العنكبوتية تؤسسها وتبرمجها شركات كبرى لجمع المستخدمين والأصدقاء ولمشاركة الأنشطة و الاهتمامات وللبحث عن تكوين صدقات والبحث عن اهتمامات وأنشطة لدى آخرين، كما يضيف رضوان بلخيري أنها تلك المواقع الضخمة التي تجمع الآلاف بل الملايين اين يمكنهم تكوين صدقات ومشاركة صورهم وملفاتهم. (شراد، 2017 ، صفحة 40)

ويشير التقرير الرقي للجزائر لسنة 2022 الصادر عن موقع (DATAREPORTAL) والمنشور في 15 فيفري 2022، أنه يوجد في الجزائر 26.6 مليون شخص يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي أي ما يعادل

59.1% من إجمالي السكان، منهم 22.45 مليون شخص يستخدم منصة الفيس بوك اي ما يعادل 82.3% من مستخدمي الأنترنت، أما الأنستغرام بلغ عدد مستخدميه 8.60 مليون مستخدم، وسناب شات 6.25 مليون مستخدم، أما تويتر بلغ عدد مستخدميه 891.5 ألف مستخدم. (KEMP, 2022)

4-1 الخيانة الزوجية الإلكترونية:

تعرف الخيانة الزوجية بأنها ظاهرة اجتماعية سلبية موجودة في مختلف المجتمعات الإنسانية، ولكنها تختلف من مجتمع لآخر حسب النظام والسنن الأخلاقية المفروضة، تنشأ لوجود خلل ما في العلاقة الطبيعية التي تربط بين الأزواج، بسبب بعض السلبيات أو التأثير الخارجي للثقافات والحضارات، فتؤدي إلى زعزعة النظام الأسري، وتفككه نتيجة للصراع القائم بين أفرادها.

وتعرف الخيانة الزوجية بأنها إقامة علاقة غير مشروعة خارج إطار الأسرة، وذلك من خلال إقامة علاقة غير شرعية مع طرف ثالث، سواء أقام هذه العلاقة الزوج أو الزوجة.

عرف الدكتور طارق الحبيب الخيانة الإلكترونية بـ"أنها مصطلح افتراضي صمم ليوكب تلك الممارسات التي اقترفها البعض تحت مسمى الحرية الشخصية، وتحت مسمى الحقوق التي تجاهل الكثير أبعادها حتى صارت مجرد تجاوزات تهدد أمن العلاقات الزوجية والأسرية"، والخيانة الزوجية الإلكترونية هي إقامة علاقات غير مشروعة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وكذلك عبر الهاتف والجوال. (حكمت عباس، 2018، صفحة 193)

ثانياً: أسباب الطلاق:

للطلاق عدة أسباب يمكن جمعها فيما يلي: (منتصر و ساهل، 2017، صفحة 229)

- الخيانة الزوجية: يتفق معظم المحللين لهذه الظاهرة وخاصة عندما يتعلق الأمر باستحالة العلاقة الزوجية بعد حدوث الخيانة ولاسيما إذا جاءت من طرف الزوجة.
- عدم توافق الزوجي: يشمل التوافق الفكري، توافق الشخصية والطباع والانسجام العاطفي والاجتماعي والتعليمي، ولا شك ان مفهوم التوافق يبقى نسبياً.
- كثرة تردد كلمة الطلاق: كثيراً ما يستهين الرجل بكلمة الطلاق ويطلق لأسباب تافهة قد لا يكون للزوجة أي صلة بها، ويرتبط هذا في غالب الأحيان ببعض العادات الاجتماعية.

- مشكلات التفاهم وصعوبته: هي من الأسباب المؤدية للطلاق ويغذي صعوبة التفاهم بعض هذه الاتجاهات في الشخصية مثل العناد والاصرار على الرأي والنزعة التنافسية الشديدة بين الأزواج وحب السيطرة والاندفاعية في اتخاذ القرارات.
- تدخل أطراف أخرى في العلاقة الزوجية: مثل الأهل والأقارب وتجاوز الحدود والفواصل بين علاقة الزوج وامتداداتها العائلية.
- التباين بين الزوجين في سمات الشخصية: بأن تتباين سماتهم الشخصية تباينا يجعل اللقاء بينهما متعذرا كأن يكون أحدهما انطوائيا والآخر العكس.
- اضطرابات الشخصية: حيث يعاني احد الطرفين من أحد الاضطرابات الشخصية المعروفة (الوسواسية، التجنبية، الهستيرية، النرجسية.....الخ).

ثالثا: خصائص شبكات التواصل الاجتماعي:

- سهولة التعرف على المستخدم من خلال الصفحة الخاصة به
 - سهولة الاستخدام حيث لا تحتاج الى إجراءات معقدة
 - المجانية في إنشاء الحساب وهذا ما يساهم في اشتراك عدد كبير من الأفراد
 - تساعد على بناء مجتمعات من البشر بسعة والذين يشتركون نفس الاهتمامات مثل مجتمع الدراسة، العمل، التسلية والترفيه.
 - سرعة التواصل مهما كانت المسافة بين المستخدمين.
 - استخدامها لأشكال متعددة من الاتصال الكتابي واللفظي والبصري والسمعي.
 - توفر البيانات والمعلومات المطلوبة للمستخدمين بسهولة عن طريق الصور والفيديوهات والوثائق والملفات.
 - إمكانية استخدام العديد من أدوات الاتصال مثل غرف الدردشة، الرسائل والتعليق والتراسل الفوري والمباشر.
 - اللاتزامنية في التفاعل والانتشار السريع حول العالم مما جعلها تتسم بالعالمية .
 - التفاعل عن طريق جعل المستخدم مشاركا إيجابيا بالإضافة والتجديد المستمر لحسابه.
- (إبراهيم، 2014، الصفحات 428-429)

رابعا: شكل جديد للخيانة الزوجية

1-4 الخيانة الزوجية الإلكترونية:

الخيانة الزوجية الالكترونية (الافتراضية) هي التي تكون باستخدام التكنولوجيا الالكترونية لخيانة الطرف الآخر، فهي مفهوم جديد للخيانة الزوجية غير تقليدية كل ما في الأمر أنها تكون بواسطة التكنولوجيا التي اقتحمت الحياة الزوجية في عصر العولمة وتحطيم الخصوصية، لكن هذا لا يمنع في بعض الحالات أن تتحول الخيانة الافتراضية إلى واقعية إذا سمحت ظروف الزوج الخائن بذلك، وهذا ما يؤكد خطورة هذه الظاهرة على تفكك وانهيار الأسرة ككل.

ويكون عبر التراسل الالكتروني بين الجنسين واستخدام وسائل الاتصال الرقمي المعاصرة باستخدام الشبكة العنكبوتية (دلال، 2021، الصفحات 506-507)

إن أسهل طريقة يلجئ إليها أحد الزوجين لخيانة الطرف الآخر في ظل التطور التكنولوجي هي وسائل التواصل الاجتماعي، فقد برز في مجتمعاتنا في السنوات الأخيرة نوع جديد من الإدمان وهو ادمان على مواقع التواصل الاجتماعي واستخدام التطبيقات الالكترونية المتنوعة، وهذا لضمان الاتصال المجاني والسري بأشخاص من الجنسين بمختلف أنحاء المعمورة في أي وقت ومكان، وهذا ما أوقع الكثير من الأزواج في شبك شكل تكنولوجي عصري من الخيانة الزوجية يعرف بالخيانة الزوجية الافتراضية أو الإلكترونية. (دلال، 2021، صفحة 509)

4-2 تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الرابطة الزوجية:

يعكس الواقع المعاش الذي يعكس مدى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي السلبي على استمرارية الحياة الزوجية حيث ان معدلات الطلاق بين الأزواج تزايدت بسبب وجود هذه المواقع، وسوء استخدامها واكتشاف أحد الزوجين وجود رسائل غير ملائمة.

بالنسبة للمملكة العربية المتحدة اظهرت الدراسات ان ادخال الانترنت للمنزل ساهم بشكل كبير في ارتفاع نسبة الطلاق اذ تم احصاء حوالي 24 بالمئة من حالات الطلاق ناجمة عن استعمال الانترنت بشكل سيء من خلال الدخول لمواقع الدردشة والعارف.

اما فب ايران اعلنت الشرطة ان مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفيسبوك يعتبر المسبب الرئيسي لثلث حالات الطلاق في البلاد، أما في مصر من خلال دراسة صادرة عن جهاز التعبئة والاحصاء أن الجمهورية شهدت أكثر من 75 ألف حالة طلاق عام 2014، وأن حوالي 40 ألف حالة حصلت بسبب هوس الزوج بالانترنت وانشغاله عن أسرته وانغماسه في مواقع التواصل الاجتماعي

ومواقع اخرى غير اخلاقية مشيرة الى أن معدلات الطلاق ارتفعت خلال 50 عاما بنسبة 40 بالمئة اذ اصبحت تحدث حالة طلاق كل 6 دقائق.

أما في بريطانيا حسب دراسة أعدها مكتب المحاماة "سلاتر اند غوردون" البريطاني حول مدى التأثير السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الرقمية على الحياة الزوجية استند الى ان قضايا طلاق عدة كان السبب وراءها اما فيسبوك او تويتر او غيرهم اذ تم احصاء حالة من بين 7 حالات يقف وراءها موقع فيسبوك اذ يعتمد احد الزوجين في ارتكابه لفعل الخيانة سواء كان زوج او زوجة على مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق المحادثات وتبادل الصور باستعمال اسماء مستعارة واخفاء هوياتهم عن طريق انشاء حسابات وهمية ليتطور الأمر الى اقامة علاقة عاطفية قد تبقى محصورة ضمن نطاق العالم الافتراضي وقد تنتقل الى الواقع. (بن صويلح، 2018، الصفحات 12-13)

3-4 اسباب ودوافع القيام بالخيانة الزوجية الالكترونية:

تعد الخيانة الزوجية الافتراضية سلوك منافي للأخلاق و للعادات و القيم يلجئ إليه أحد الزوجين نتيجة وجود عامل أو عدة عوامل يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- ضعف الوازع الديني للطرف القائم بالفعل.
- التربية او التنشئة الاجتماعية الخاطئة داخل الأسرة للزوج أو للزوجة من خلال سوء المعاملة او الدلال الزائد او الاهمال واللامبالاة من قبل الوالدين ما يؤدي للتشجيع والاقدام على ممارسة الفعل حتى لو كان خاطئا.
- تأثير وسائل الاعلام المتطورة خاصة التي اتت بقيم وتصورات وافعال تشجع الاشخاص حتى المتزوجين على هذه الممارسات.
- الغياب الدائم لأحد الزوجين عن البيت لفترات زمنية طويلة يدفع في اطار وجود حاجة ملحة وعدم الصبر او الانتظار للجوء الى الخيانة الالكترونية.
- العجز الجنسي للزوج او الفتور الجنسي وعدم الرغبة يدفع أحدهما للبحث عن تعويض لهذا النقص.
- الانتقام بسبب الخلافات والنزاعات المستمرة.
- فتور العلاقة الزوجية.
- سوء اختيار الشريك.

- القصور الصحي والبدني والوضع العام الغير مناسب للأسرة يؤدي بأحد الزوجين للبحث عن ملاذ آخر لإشباع حاجاته العاطفية ورغباته الجنسية عن طريق التعرف على شخص آخر.
 - وجود العديد من المواقع الإلكترونية التي تشجع على العلاقات خارج اطار الزواج (التعارف والمواعدة).
 - توفر الوسائل و الأنترنت في كل مكان الأمر الذي يسهل ممارسة الخيانة الالكترونية.
 - امكانية إخفاء العلاقة والمحادثات بمجرد حذفها من الموقع، كذلك وضع كلمة سر على الهاتف المحمول. (بن صويلح، 2018، الصفحات 10-11)
- 4-4 مخاطر الخيانة الزوجية الإلكترونية:**

تنطوي الخيانة الزوجية الإلكترونية على عدة مخاطر يمكن جمعها في النقاط التالية:

- تعمل الخيانة على تدمير النسيج المجتمعي، فإذا علم أحد الزوجين أن شريكه يخونه فإن ذلك يؤدي لحدوث التنافر والخلاف.
 - تسبب في هجران الشريك عاطفيا، مع إحداث فجوة عميقة بينهما.
 - تكون سبب للانفصال والطلاق.
 - تأثيرات سلبية على حياة الأولاد.
 - لها تأثير على النسيج المجتمعي بين عائلي الزوجين.
 - لها تأثير على نفسية الزوجين وعائلاتهم.
 - قد تكون الخطوة الأولى للخيانة الزوجية الحقيقية.
 - إهمال كثير من المسؤوليات الملقاة على عاتق الزوجين، إهمال الشريك والأبناء.
 - تفتح أبواب المساومة و الابتزاز. (أبو مخلدة و قنن، 2020، الصفحات 148-149)
- 4-5 نتائج المترتبة على الخيانة الزوجية الإلكترونية:**

ينتج عن اقدم احد الزوجين للممارسة فعل الخيانة الزوجية الالكترونية و يترتب عن ذلك الكثير من النتائج السلبية الوخيمة التي تؤثر على الزوجين سواء الطرف القائم بالفعل او الطرف الضحية المخدوع وعلى استمرار علاقتهم وحياتهم في احيان اخرى.

5-1 حدوث الطلاق: ينجم عن فعل الخيانة الزوجية الالكترونية تدمير للعلاقة الزوجية فالطلاق يحدث عند اكتشاف الطرف الاخر لخيانة شريكه ما يدفعه بالضرورة لوضع حد لهذه العلاقة اذ بإمكان كلا

الطرفين المتغاضي عن بعض النقائص والعيوب الموجودة في كلاهما الا ان اتيان مثل هذا التصرف الغير مبرر والغير اخلاقي لا يمكن التسامح او التغاضي عنه لا من قبل الزوجة او من قبل الزوج .

2-5 القتل: توجد امكانية بنسب واحتمالية كبيرة لارتكاب جريمة القتل نتيجة اكتشاف امر الخيانة الالكترونية خاصة اذا تم ارتكابها من قبل الزوجة وقام الزوج باكتشافها ، الفئة التي تلجأ الى القتل اكثر في هذه المسائل هو الزوج نتيجة لمساس شرفه وهتك عرضه باعتبارها امور جد هامة وحساسة وخطوط حمراء لا يجوز المساس بها او تعديها خاصة في مجتمعاتنا العربية عموما ومجتمعنا الجزائري بالخصوص اذ يقدم الزوج على قتل زوجته الخائنة له ردا لاعتباره ولكرامته وحفظا لرجولته الفعل الذي ينجم عنه هدم تام وكلي للأسرة نتيجة قتل طرف ودخول الطرف الاخر السجن .

3-5 الانتحار: يعد الانتحار وسيلة للهروب من الواقع الذي لم ولن يتمكن الشخص من مجابهته او تقبله او التعايش معه نتيجة هول الصدمة التي تعرض لها .

يقدم على فعل الانتحار الزوج او الزوجة أي الطرف الذي تعرض للخيانة وفي بعض الاحيان الاخرى يقدم الطرف الذي مارس فعل الخيانة ، اذ ينتحر احد الزوجين الممارس لفعل الخيانة الالكترونية بسبب الاحساس بالندم والحسرة واستفاقة و تأنيب الضمير خاصة في حالة عدم علم الطرف الاخر الذي يقدم المعاملة الحسنة الطيبة او هروبا من نظرات واحتقار افراد الاسرة له في حال علم بما تم فعله .

وقد ينتحر احد الزوجين بسبب عدم تحمله لفكرة تواصل الطرف الشريك مع شخص اخر سواء رجل كان او امرأة والخوض في الحديث عن اسرار البيت والعلاقة الزوجية الخاصة.

4-5 فقدان الثقة: عندما تفقد الثقة في داخل الاسرة الواحدة يؤدي ذلك لفقدان توازن الاسرة وحلها يبقى عامل الشك ملازم للطرف الذي تعرض للخيانة حتى بعد بنائه لأسرة جديدة مما يتحمل الى عقدة اذ يعد عامل الثقة من العوامل الجد ضروري تواجدها بين الزوجين لقيام زواج صحيح وضمن استمراريته بعيدا عن مظاهر الشك والقيام بعمليات التفتيش في اغراض الشريك الاخر والتحقيق المتعلق بالأماكن التي زارها والاشخاص الذين التقاهم .

4-5 فقدان التوازن العاطفي والنفسي: ينعكس على الطرف الخائن والمتعرض لفعل الخيانة الزوجية على كليهما اثار الخيانة من حرمان وقهر وظلم وتوتر وقلق شديدين وعقد وحالات نفسية متأزمة مما يولد ضغطا نفسيا وتأثيرا جد خطير على الصحة و الجسم. (بن صويلح، 2018، الصفحات 14-15)

6-4 طرق الوقاية من الخيانة الزوجية عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

- ضرورة استشعار الزوجين للمسؤولية الملقاة على عاتق كل منهما.
- اهتمام الزوجين ببعضهم البعض مع اعطاء الوقت الكافي للجلوس والحديث واشباع الرغبات العاطفية والجسدية التي إن لم يجدها الشخص مع أهله سيبحث عنها خارج إطار الزوجية. (أبو مخلدة و قنن، 2020، الصفحات 149-150)
- البحث عن مختلف الأسباب التي قد تؤدي إلى الخيانة والعمل على معالجتها، وتغليب ثقافة الحوار بين الزوجين لمعالجة أي خلل في معاملة الزوج لزوجته.
- العمل على معالجة الاضطرابات الجنسية التي تكون في الكثير من الأحيان مدخل من مداخل الخيانة.
- العمل بمختلف الوسائل على تنمية الوازع الديني لدى الأفراد، باعتباره صمام الأمان الأول الذي يستشعره الفرد عند لجوئه إلى الخيانة.
- التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي بوعي وحكمة والابتعاد عن الصفحات والمواقع المشبوهة.
- الوعي بأن الحياة الحقيقية لا تعاش في المواقع بل في الواقع، لهذا لا يجب أن نسمح لهذه الوسائل بسرقة حياتنا الحقيقية.

الخاتمة:

يعتبر موضوع الخيانة الزوجية موضوع شائع في مختلف المجتمعات، له عدة أسباب ودوافع، كما له جملة الآثار التي يتركها على الزوجين والأبناء من جهة وعلى البناء الأسري والعلاقات القرابية من جهة أخرى، ومن الأمور التي ساعدت على نشر هذه الظاهرة نجد الوسائط الاعلامية الجديدة وتأثيرها على الزوجين وعلى الأسرة باعتبارها كيان اجتماعي وله قابلية لاستقبال مختلف القيم، الثقافات والعادات التي تختلف و تتعارض في الغالب مع قيمنا وثقافتنا المحلية.

إن الخيانة الإلكترونية تعتبر نتيجة من نتائج التطور التكنولوجي وظهور مختلف منصات التواصل الاجتماعي التي حولت العالم إلى قرية صغيرة، التي ساعدت وسهلت على نشر هذه الظاهرة، التي اختزلت بل ألغت المسافات بين مستخدميها، إن الخيانة الإلكترونية ورغم اختلافها عن الخيانة الواقعية في ركنها المادي، إذ أن الأولى تتم في العالم الافتراضي والثانية تكون على أرض الواقع، لكن لهما نفس النتائج ونفس العواقب وفي غالب الأحيان تؤدي إلى الطلاق وتخريب العلاقة الأسرية.

كما ارتأينا تقديم بعض التوصيات التي قد تساهم في التقليل من حدة تأثير هذه الظاهرة:

- ضرورة إعادة النظر في المناهج الدراسية وإعادة ضبطها وفق ما يتناسب مع قيمنا الإسلامية و الثقافية.
- ضرورة إشراك النخبة من علماء، باحثين، مفكرين في معالجة وإيجاد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة.
- تشجيع الأبحاث والدراسات والملتقيات العلمية التي تهتم بقضايا الأسرة.
- ضرورة استعادة مختلف المؤسسات (الأسرة، المسجد، الجامعة...) لدورها ووظائفها، من جانب التربية التوعوية ومحاربة المحتوى والثقافة الغربية التي تشجع على الانحلال.
- ضرورة مراقبة نشاط الأبناء على الشبكة العنكبوتية، فأبناء اليوم هم أزواج المستقبل.
- ضرورة توعية المتزوجين بأخطار هذه التكنولوجيات التي قد تؤدي إلى تهديم وتفكيك الأسرة.
- العمل على تقليص من الوقت الذي يقضيه الزوجين على مختلف منصات التواصل الاجتماعي وتعويضه باللقاءات العائلية والأسرية.
- ضرورة القيام بحملات تحسيسية للمقبلين على الزواج ونشر ثقافة الحياة الأسرية.
- وضع قوانين التي تعالج الظاهرة الخيانية الالكترونية التي تعرف فراغ كبير في التشريع الجزائري.
- العمل على حسن اختيار شريك الحياة، لتفادي الوقوع في هذه المشاكل وتجنب الطلاق.

قائمة المراجع:

1. قانون الأسرة المعدل والمتمم 11-84. (1984). تاريخ الاسترداد 01 25, 2023, من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: <https://www.joradp.dz/trv/afam.pdf>
2. KEMP, S. (2022, 02 15). *digital 2022: Algeria*. Consulté le 01 14, 2023, sur DATAREPORTAL: <https://datareportal.com/reports/digital-2022-algeria>
3. إلهام عمران العزابي. (2013). تأثير العولمة في بنية الأسرة العربية ووظائفها تحليل سوسيولوجي. *حوليات آداب عين الشمس، المجلد 41، الصفحات 61-83.*

4. أمال بن صويلح. (ماي، 2018). تاريخ الاسترداد 19 جانفي، 2023، من researchgate: https://www.researchgate.net/publication/333388635_alkhyant_alzwjyt_alalktrwnyt_wlaqtha_bantshar_mwaq_altwasl_alajtmay
5. خديجة عبد العزيز علي إبراهيم. (جويلية، 2014). واقع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في العملية التعليمية بجامعة صعيد مصر دراسة ميدانية. *العلوم التربوية، مجلد 22 (عدد 03)*، الصفحات 413-476.
6. رنا حكمت عباس. (2018). أثر المواقع الإلكترونية على النظام الأسري (الخيانة الزوجية أنموذجا). *لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، الصفحات 190-200*.
7. سالم عبد الله أبو مخلدة، و خليل محمد قنن. (24 جويلية، 2020). *الخيانة الزوجية الإلكترونية في الفقه الاسلامي. تاريخ الاسترداد 12 جانفي، 2023، من https://www.researchgate.net/publication/343190543_alkhyant_alzwjyt_alalktrwnyt_fy_alfqh_alaslamy*
8. سهيل شراد. (جوان، 2017). شبكات التواصل الاجتماعي بين اختصاص البنية وعمومية الاستعمال مدخل نظري. *مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب (عدد 47)*، الصفحات 39-49.
9. عبد الكريم سعودي، و صليحة بلعابد. (2017). عوامل وأسباب الطلاق بولاية بشار. *الساورة للدراسات الانسانية والاجتماعية، 03 (01)*، الصفحات 127-141.
10. محمد بوجمعة. (جوان، 2018). إثبات الطلاق العرفي في قانون الاسرة الجزائري. *مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الصفحات 760-773*.
11. مسعودة منتصر، و عبد الرحمان ساهل. (مارس، 2017). علاقة الطلاق بسمات الشخصية لدى الراشدين -دراسة فارقية على عينة من الراشدين ابناء الطلاق والراشدين العاديين-. *الساورة للدراسات الانسانية والاجتماعية، الصفحات 223-244*.
12. وردة دلال. (جوان، 2021). موقف المشرع الجزائري من الخيانة الزوجية الإلكترونية وأثرها على انحلال الرابطة الزوجية. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08 (عدد 03)*، الصفحات 501-510.



ط.د. قريعة عمر د. الجوزي وهيبه جامعة مولود معمري تيزي وزو- الجزائر -

الملتقى: ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري – الأسباب والحلول- جامعة تيزي وزو

المحور السادس: المضامين الإعلامية في الأنترنت وشبكة التواصل الاجتماعي وأثرها على الأسرة

عنوان المداخلة: الفضائيات الافتراضية وظاهرة التّباعد الاجتماعي في أوساط الجماعات الأولية

البريد الإلكتروني: krea.omar@gmail.com hibaeldjouzi@gmail.com

ملخص المداخلة:

أضحت الفضائيات الافتراضية الملاذ المثالي لما تحويه من مضامين تحمل من الجماليات و التشويق والمتعة ما يكفي لاستقطاب الأفراد و دفعهم إلى الانغماس أطول وقت على حساب مهامهم الأساسية ومسؤولياتهم الملقاة على عاتقهم، لاسيّما أمام أسرهم وأقاربهم وما تتطلبه من تعاون و تضامن و تساند و تآزر لاقتحام دروب الحياة بإيجابية؛ ممّا ساهم في انعزالهم و تفرّقهم و ضعف علاقاتهم.

كما شكّلت مواقع التواصل الاجتماعي مهرباً مفضلاً خاصّة لدى الشّباب المتعطّش للحرية والتّخلّص من القيود الاجتماعية و السّياسية، و بديلاً نموذجياً في إقامة العلاقات و التّواصل مع الآخر، وممارسة الحرية الشّخصية بعيداً عن رقابة المعايير الاجتماعية، تحت إكراهات الانهيار والإغراء و الغواية.

و نسعى في بحثنا هذا إلى محاولة الكشف عن "تمثّلات التّباعد الاجتماعي" القائم في أوساط "الجماعات الأولية" أثناء "انغماس أفرادها" في "العالم الافتراضي" عبر وسائطه المتعدّدة؛ من أجل فهم و تفسير "التّحوّلات العميقة" الطّارئة على مستوى "المنظومة القيمية" لديهم، ممّا كان سبباً في بروز العديد من الآفات المستعصية في واقعهم الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية:

مواقع التّواصل الاجتماعي؛ المضامين الإعلامية؛ التّباعد الاجتماعي؛ الجماعات الأولية؛ المنظومة القيمية

1- الإطار المنهجي:

لا شك أن الشبكات الاجتماعية و مواقع التواصل الاجتماعي قد صارت منابر حرة لإبداء الرأي، و مناقشة القضايا بحرية لا متناهية، بعيداً عن الإكراهات و الحدود التي يرسمها المجتمع العربي و وسائل إعلامه التقليدية في واقع الأفراد و الجماعات، حيث يمكن اعتبارها فضاء هاماً و بديلاً للمراهق في ممارسة نشاطاته و إقامة علاقاته مع الآخر، متحرراً من مراقبة و سلطة مجتمعه، في تفاعله مع محتوى الإنترنت كوسيط ديناميكي و مستخدم الشبكة العالمية.

الإشكالية:

إن "الهوية" هي نسق المعايير التي يُعرف بها الفرد و يُعرف، فهي أكثر المفاهيم تغلغلاً في عمق حياتنا الثقافية و الاجتماعية اليومية، و من أكثرها شيوعاً و استخداماً، فالهوية من هذا المنطلق تمثل "الذات" أو "الوعي" بها، فحين يظهر الآخر في حياتنا، بالضرورة يحدث فعل وردّ فعل، هنا تطفو للسطح إشكالية الهوية بين ما نعتبره خصوصية لنا، و بين اندماجنا في الكونية و فقدان هذه الخصوصية.

و إذا كانت الهوية الشخصية تستمد معناها من الوعي بالذات و التميّز الفردي عن الآخرين، و لكنّ التواجد في الفضاء الافتراضي يجعل هوية الفرد محلّ بحث و سؤال، ففي المجتمعات الرقمية تنمحي خصائص الحضور الفيزيائي، و تفتقد العناصر الظاهرية للفرد و التي يُعرف عن طريقها.

في حين نجد أنّ العلاقات الاجتماعية تتجلى من خلال أشكال وصيغ التعامل بين الأفراد و الجماعات، وتتشكل نتيجة لاستمرار التفاعل وقيام قواعد و معايير للسلوك ضمن الأدوار المختلفة بين وحداتها حيث التضامن و التّساند و التّكامل خاصة بين أعضاء الجماعات الأولية التي تتميز أكثر بالعلاقات الحميمية و تدفعهم على الاعتزاز بالانتماء و الاستعداد الكامل للتّضحية بالغالي و الثمين من أجل مساعدة بعضهم بعضاً.

بيد أنّ الانغماس في الفضاءات الافتراضية بفعل الاستقطاب القوي للأفراد من خلال مظاهر الجمال و عناصر التشويق التي تعرضها المضامين الإعلامية؛ تجعلهم ينعكفون على ذاتهم أكثر فأكثر و تزداد عزلتهم و تباعدهم الاجتماعي، ممّا يؤثّر على تلك الروابط و الحميمية التي ما فتئت تتلاشى و تضمحلّ بفعل الإغراء و الغواية التي تفرضها مواقع التواصل الاجتماعي، ممّا ساهم في تفكك الأفراد و الجماعات. و في ظل هذه السّجالات و ما تحمله من تناقضات و مفارقات في صفوف الباحثين حول الفهم و التفسير و التأويل لما يحدث على مسرح "الموقف الاجتماعي" في أوساط الجماعات الأولية، و محاولة الكشف عن

حجم "التغيرات المتوقعة"، و حصر جملة من "البدائل الاستشرافية" من أجل التّحكّم في "مآلات" هذا التّباعدا الاجتماعي و محاولة التّحكّم مساراته و سيروراته؛ نتقدّم بالتّساؤلات التّالية:

التّساؤلات:

1- إلى أيّ مدى استطاعت الوسائط التّكنولوجية و مواقع التّواصل الاجتماعي في "استقطاب" الأفراد و إدراجه ضمن مشروع "التّجديد الثقافي"، و إحداث التّحوّلات العميقة على أنماط حياة الجماعات الأوّلية، و استدراجهم نحو "الاعتكاف على الذات" و عدم المبالاة بالطّرف الآخر؟

2- هل هناك ترابط بين غياب الحميمية و فحوى المضامين الإعلامية التي تعرضها مواقع التّواصل الاجتماعي بكل جاذبية و استمرارية في أوساط الجماعات الأوّلية؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدّراسة التّحليلية إلى محاولة البحث عن مظاهر التّباعدا الاجتماعي في أوساط الجماعات الأوّلية بفعل انغماس أفرادها في الفضاءات الافتراضية و انشغالهم بالمضامين الإعلامية التي تعرضها مواقع التّواصل الاجتماعي.

أهمّية الدّراسة:

تكمن أهمّية البحث في محاولة فهم و تفسير تلاشي العلاقات الحميمية بين أفراد الجماعات الأوّلية بفعل تفاعلها المستمر عبر مواقع التّواصل الاجتماعي ممّا ساهم في تعزيز الفردانية و غياب الرّوح الجماعية.

مفاهيم الدّراسة:

الجماعات الأوّلية: وهي جماعة تتكون من عدد من الناس الذين يجمعهم كمّ هائل من الرّوابط العاطفية و يجتمعون من أجل تحقيق مصالحهم المشتركة و الأهداف العملية العامة التي تجمعهم

التّباعدا الاجتماعي: يكمن في اهتمام الأفراد بذواتهم على حساب روابطهم التي تجمعهم ممّا يساهم في تعزيز الفردانية

إنّ طبيعة هذه الدّراسة تقتضي الإعتماد على منهج "التّحليل السيميولوجي"، و الذي يهتم أساساً بالكشف عن العلاقات الدّاخلية لعناصر و أدوات التّواصل - التّفاعل - و الخطاب الإعلامي، و بإعادة تشكيل نظام الدّلالة بأسلوب يتيح فهمًا أفضل لوظيفة هذه الرّسائل و ما تحويه من معاني و دلالات من خلال تلك الرّموز المختلفة .

فالتّحليل السيميولوجي يمثّل بالنّسبة إلى " رولان بارت " Barthes Roland " شكلا من أشكال البحث الدّقيق في المستويات العميقة للرّسائل الأيقونية و الألسنية على حدّ سواء، يلتزم فيه الباحث بالحياد إتجاه هذه الرّسائل من جهة، و يسعى فيه من جهة ثانية إلى تحقيق التّكامل من خلال التّطرق إلى الجوانب الأخرى (السيكولوجية، الإجماعية، الثّقافية ...) التي يمكن أن تدعم التّحليل بشكل أو بآخر.

(Barthes, 1964, p. 133)

2- الإطار النظري:

لقد أصبح الإعلام الإلكتروني يشكّل عصب الحياة في واقعنا المعاصر، و خصوصاً بعد انتشاره الواسع في المجتمعات الحديثة، و لا سيما مواقع "التّواصل الاجتماعي"، التي أصبحت من الظواهر المميّزة للدّولة العصرية، و يُقاس تقدّم الدّولة بنصيب الفرد فيها من هذه المواقع، شأنها في ذلك شأن معدّل الدّخل الفردي و مستوى الصّحة و التّعليم و الإنفاق على البحث العلمي، فمواقع التّواصل الاجتماعي تعكس آراء الأفراد و تنقل خبراتهم و تساهم في تشكيل اتّجاهاتهم و ربّما تعمل على حلّ مشاكلهم. (محمد. 2009، ص 268)

لذلك انتشرت "مواقع التّواصل الاجتماعي" انتشاراً كثيفاً خاصّة بين أوساط الشّباب في مختلف أنحاء العالم، و أصبحت تقوم بدور جوهري في المجتمع، حيث أنّ هذه المواقع تقدّم العديد من الأفكار و الموضوعات و المعلومات التي تساعد على التّوعية و التّثقيف و تكوين صورة للعالم الذي نعيش فيه، و تعدّ "مواقع التّواصل الاجتماعي" من عوامل الإدراك المعرفي للشّباب، لأنّها تقوم بتقديم المعلومات و توجيهها بالطّريقة التي ترغب فيها، كما أنّها تلعب دوراً بارزاً في تشكيل الوعي السّياسي و رفع منسوبه لدى النّاس. (خالد. 2008)

1- الفضاء الافتراضي virtual space: عندما يتم ربط مفهوم البيئة الافتراضية ، و الفضاء الافتراضي تظهر لنا الخصائص بارزة على مستوى محتويات ، و طبيعة هيكلية ، و خريطة العالم الافتراضي ، و تركيبته الجوهرية ، فالفضاء الافتراضي مصطلح آخر أكثر أهمية و حساسية من المصطلحات الأخرى ، لأنّ توظيفه يحمل أبعادا و دلالات ثقافية و اجتماعية عميقة ، و يمنحنا فهما أعمق للجدلية القائمة بين الافتراضية و الواقعية . فالفضاء الافتراضي واسطة بين القوّة الافتراضية لعوالم ألعاب الفيديو ، و الامتدادات الواقعية للعالم الفيزيائي الذي يحيط للاعب و الفضاء الذي يؤطر عملية اللّعب.

فاللّعب يستجيب للّعبة انطلاقا من مظهرات العالم الافتراضي ، و معرفة قواعده ، و بيئاته الافتراضية التي تتمظهر على مستوياته بعد الانتقال من مرحلة إلى أخرى في اللّعبة الاليكترونية ، و بالتالي يستطيع أن يتفاعل اللّعب بكل سهولة في مكونات و محتويات هذه اللّعبة ، و النّسق الوحيد الذي يجمع بين العالم الافتراضي و البيئة الافتراضية للّعبة من جهة ، و الواقع الافتراضي ، و العالم الخارجي ، و استجابات و إدراكات اللّعب و تطبيقاته من جهة أخرى هو ترسيمات الفضاء الافتراضي الذي يوحد بين ما هو ضمن عالم اللّعبة الافتراضي ، و ما هو ضمن خطط اللّعب في تشكيله للبيئات الافتراضية في تلك اللعبة ، و بتعبير أدقّ فإنّ العالم الافتراضي هو الإطار العام الذي يرسم حدود الفضاء الافتراضي للّعبة ، و مسؤولية اللّعب في اتّخاذ النّشاطات و الممارسات الضّرورية لتحريك مكونات ضمن القيود ، و القواعد المتموضعة في سيرورة البيئات الافتراضية للّعبة الإلكترونيّة ، و في معظم الحالات فإنّ الفضاء الافتراضي ترتسم أنساقه انطلاقا من إنتاجات معقّدة ، و إخراج غرافيكي عالي التّشعّب ، و يعني أساسا تصميم المنتج للّعبة ، و تصوير مراحلها ، عقدها ، قواعدها ، مستوياتها و عناصرها التّشكيلية ، و الفنّيّة ، و التّصميمية التي تضبط جوهر فضاء اللّعبة. (Gingold, 2003.p123)

يستخدم مصطلح الفضاء الافتراضي للدلالة على القدرة الفائقة التي تملكها ألعاب الفيديو في منح مستخدميها ممارسات ، و تطبيقات متنوّعة ، و توكيلهم مهمّات كأنّها أعمال ، و مهمّات في الحياة اليومية و العادية للنّاس في حوامل إلكترونية مثيرة ، و بأساليب جدّابة ، و تظهر علاقة العالم الافتراضي بالفضاء الافتراضي أثناء توليد بيئات افتراضية جديدة من قبل اللّعب منسّقة ضمن تخطيط ، و تصميم منتج اللّعبة ، و مخرجاتها المتّصلة بإنتاجات اللّعب في ظلّ الآلات ، و الأجهزة الكومبيوترية أو التّكنولوجيات المُحوسّبة التي استخدمها ، و يعدّ الفضاء الافتراضي النّقطة التّحوّلية التي ينتقل اللّعب من خلالها إلى التّعديل ، و التّغيير ، و التّحويل (في عناصر و مكونات اللّعبة و طريقة استكشافها) بما يتلائم و أهدافه و غاياته و انتمائه.

و للفضاء الافتراضي استخدامات أكثر شمولية من البيئة الافتراضية ، فصفحات الويب ، و غرف الدردشة و الويبيكم تمثل فضاءات ثقافية ، و تفاعلية ، و اتصالية ، كما أنّ المحاكاة ، و الانغماس ، و التفاعل الجسماني ، و تمثيل دور من الأدوار في الألعاب الإلكترونية بمختلف أشكالها ، و استراتيجياتها توصف تحت تعبير الفضاء الافتراضي لأنها في نهاية المطاف تحمل صبغة تشكيلية لأشياء ، و شخصيات ، و أبطال ، و أمكنة ، و أزمنة يختارها اللاعب من الزاوية التي تثيره و تسليه أكثر ، و بالتالي تؤطر العالم الافتراضي للعبة.

التمييز بين العالم الافتراضي و الفضاء الافتراضي في مكوناتهما و علاقاتهما أمر ليس بغاية السهولة ، و يتمّ تحديد الفرق بينهما ، و ملاحظته انطلاقاً من تشديد الأهمية في أحدهما على حساب الآخر تبعاً لتوظيف ، و تعديل ، و تطبيقات اللاعب ، فالعالم الافتراضي وحدة متكاملة كنسق كلي ، و هو متكوّن و مختلط و متغيّر أثناء الاستخدام ، هذا التكوّن و الاختلاط يتجسّد على مستوى البيئات الافتراضية التي تتشكّل إثر ذلك الاستخدام ، و يستطيع أن يحمل في هيكلته عدداً كبيراً من اللاعبين ، و كمّاً هائلاً من العناصر و الشخصيات الافتراضية ، و عدداً ضخماً من المناطق ، و المساحات ، و الأحجام ، و الخرائط ، و الطّرق ، و المسالك ، و الأمكنة التي تحيط المستخدم ، و يصعب على اللاعب أو بالأحرى يستحيل عليه رؤية كل هذه العناصر و المحتويات دفعة واحدة ، و هذا ما يمنح الفضاءات الافتراضية الشرعية الأكاديمية كمصطلح لوصف الإطارات ، و التّغيرات التي تتمّ ضمن العالم الافتراضي لألعاب الفيديو بطرق موضوعية ، و تصوير كيف أصبح اللاعبون يمثّلون شخصيات ، و أفراد افتراضيين ضمن ذلك العالم و تقمّمهم الوجداني لبطل ما ، أي أنّ الفضاء الافتراضي هو الوساطة التي تتمّ فيه تصوير التّمظهرات الاتصالية ، و التّمثلات التفاعلية بين الآلة (اللعبة الإلكترونية) ، و مستخدميها (اللاعب) ضمن تصميم المنتج ، و صياغة الكون الافتراضي ، عوالمه و بيئاته القابلة للتّغير ، و التّعديل ، و التّجوال ، و الاستكشاف. (Taylor, 2006. p 23)

2- الجماعات الأولى

ما يميز الإنسان عن الحيوان وجوده في جماعة بشرية ذات بناء ثقافي معقد ويرتبط معها في علاقات معقدة ومنظمة تهذب غرائزه وتضيف إليه صفة الإنسانية وتوفّر له سبل الارتقاء والتّقدم. الاجتماع يركّز على دراسة التفاعل بين الفرد بما له من خصائص والجماعة بما تمثله من معايير وقيم ومعتقدات ونظم.

تعريف الجماعات الاجتماعية

تختلف الجماعة الاجتماعية عن التجمع (تجاور مكاني لبعض الافراد دون ان يحدث بينهم تفاعل) وعن الجماعة الإحصائية (تشير للعدد بغض النظر عن المكونين لهذا العدد)

-اما الجماعة الاجتماعية هي ميدان علم النفس الاجتماعي تعرف بانها عبارة عن مجموعة من الافراد في اتصال مباشر، يتخذ أسلوب حياة كل عضو فيها من أسلوب الحياة السائد في الجماعة ككل قاعدة ارتكاز له.

كما تتفق الجماعة الاجتماعية من حيث التفكير والتفاعل نحو اهداف و مصالح متشابهة مثل الاسرة و جماعات الرفاق والعمل و النقابات و الاتحادات...

يمكن تحديد مصطلح الجماعة الاجتماعية انه يشير الى وحدة اجتماعية تتكون من مجموعة افراد (بعدد محدد) خلال فترة زمنية قد تطول او تقصر، على اتصال مباشر تربطهم علاقات اجتماعية تتسم بالتفاعل المتبادل و يوظفون بقيم و معايير تحدد سلوكهم لتحقيق هدف مشترك تسمى بالجماعة الاجتماعية الأولية عكس الجماعة الاجتماعية الثانوية (حجم كبير، اتصال غير مباشر، غياب التفاعل، اهداف غير محددة هي ميدان لعلم الاجتماع).

أشكال الجماعات الاجتماعية :

يتضمن المجتمع الإنساني عدة أنواع من الجماعات البشرية، فكلما نما المجتمع وتطور زاد عدد جماعته بسبب ازدياد حاجات الإنسان ومصلحه وأهدافه الخاصة. وصنّف علماء الاجتماع الجماعات الاجتماعية إلى عدة أصناف يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1. الجماعات الأولية والجماعات الثانوية (تصنيف جارلس كولي 1909)

أ) الجماعات الأولية: وهي جماعة تتكون من عدد من الناس الذين يجمعهم كم هائل من الروابط العاطفية ويجمعون من أجل تحقيق بعض المصالح أو الأهداف العملية العامة وتتميز بما يلي:

-جماعات تقوم على علاقة الوجه للوجه المباشر بين أعضاء الجماعات.

-الاتصال فيها اتصال قوي ومباشر.

-تقوم على أساس التعاون بين أفرادها.

-حرية التعبير عن الشخصية والعواطف.

-ينصهر الأفراد في وحدة مشتركة.

-هدف الجماعة المصلحة العامة.

-صغيرة الحجم ؛ مثال (الأسرة، جماعة اللعب، الجوار).

هذه الجماعات توجد في جميع التنظيمات الاجتماعية؛ ويوجد بين أعضائها ما يسمى (بنحن) وهذا الشعور يجعل الشخص داخل الجماعة ويفصله عن الجماعة الخارجية. الجماعة الأولية تلعب دوراً مهماً في توجيه حياة الإنسان والشعور بالأمن واكتساب مقومات شخصيته منها.

(ب) الجماعات الثانوية: وهي جماعة تتكون من عدد من الناس الذين يجمعهم قليل من الروابط العاطفية ويجمعون من أجل تحقيق بعض المصالح أو الأهداف العملية الخاصة وتتميز بما يلي:

-أكبر حجماً مقارنة بالجماعات الأولية.

-علاقة أفرادها غير مباشرة.

-علاقاتها رسمية وكثيراً ما توجد في المجتمع الحضري.

-أهدافها محددة. مثل (التنظيمات، مؤسسات العمل).

4- التباعد الاجتماعي

الابتعاد على أنه مجموعة من «طرق تقليل التواتر والتقارب والاتصال بين الناس

انتجت أزمة كورونا الصحية واقعاً اجتماعياً جديداً في العالم تضمن ارساء تباعد اجتماعي في العلاقات اليومية، كما انتج تأثيراً عميقاً في البنى الاقتصادية من حيث التوقف شبه الكلي في منظومة الانتاج الوطنية. الواقع الانتقالي الذي افرزته أزمة كورونا دفعت الى تراجع ظواهر سوسيولوجية وبروز ظواهر اخرى لعب الاعلام الجديد -وسائل التواصل الاجتماعي تحديداً- دوراً محورياً في انتاجها ونشرها. لقد اصبحت الازمة الصحية العالمية واقعاً عالمياً يختلف عما سبقه، وبدات سلوكيات جديدة تظهر في المجتمع الجزائري والمجتمعات العربية نتيجة للتحويل القسري في نمط التفاعل الاجتماعي والتضامن الشعبي.

وهناك من يرى في اجراءات التباعد الاجتماعي بانها "جميع تدابير الصحة العامة التي ينفذها السكان للحد من الاتصال الجسدي المباشر وغير المباشر بين الأفراد وبالتالي وقف انتشار الأمراض المعدية." هذه الظاهرة الجديدة انتجت انماطاً أخرى من الاتصال تتسم بالعمق والقوة هي الاتصال الافتراضي الذي عمم ادوات التفاعل اللا مباشر بين الناس في العالم.

تُشير سيكولوجيا الأوبئة إلى وجود طبيعة مزدوجة للسلوك الإنساني، حيث يغلف بقشرة من العقلانية تُخفي اتجاهات و تحيزات لا منطقية. وفي الأوقات الطبيعية، يتمكن غالبية البشر من الحفاظ على قدر من العقلانية بطريقة أو بأخرى، غير أنه في الأزمات تأخذ اللاعقلانية بزمام الأمور، ويدفع الخوف والقلق والارتباب الفرد نحو سلوكيات متناقضة غير منطقية. (<https://futureuae.com>)

المحافظة على التباعد الجسدي مع الاتّصال الاجتماعي

قد تبدأ في سماع مصطلح "التباعد الجسدي". وهذا يساعد على التأكيد على أهمية الحفاظ على مسافة جسدية. ولكن في الأوقات العصيبة، تزداد أهمية الحفاظ على تواصل اجتماعي وعاطفي مع الأصدقاء والعائلة. نحتاج في الوقت الحالي إلى دعم بعضنا بعضاً، ولكن مع الحفاظ على التباعد الجسدي قدر الإمكان.

منظمة الصحة العالمية أوصت بدايةً بالتباعد الاجتماعي، ثم تراجعت عن التسمية وسمته التباعد الجسدي، لخطورة معنى التباعد الاجتماعي على مصير البشرية.

إن "العلاقات الاجتماعية غايتها تبادل المنافع والاحتياجات والمصالح في أجواء آمنة مستقرة تشوبها الإيجابية،

واقترنت على التواصل لأجل الضروريات القصوى، كالتبادل المرتبط بالمنافع من دون أي مشاعر عاطفية أو اجتماعية، وأغلب هذه العلاقات تحولت إلى التواصل الإلكتروني، لا سيما في عملية البيع والشراء واستلام السلع وتحويل الأموال حتى بين الأقارب من غير تودد أو إظهار المحبة.

وفي عام 1924، ذهب "روبرت إي بارك"، أستاذ علم الاجتماع في جامعة شيكاغو في ذلك الحين، أن كلمة "التباعد" تثير لدى المتلقي معانٍ تتصل "بدرجات التفهم والحميمية". وفي محاولة منه لتعريف "التباعد الاجتماعي" كتب "بارك": "كثيراً ما نقول عن أن الشخص (أ) قريب جداً من (ب)، و (ج) بعيد ومتحفظ، لكن (د)، من ناحية أخرى، هو شخص منفتح الذهن، متعاطف، متفهم، وعموماً يسهل التعاطي معه. جميع هذه التعبيرات تصف وتقيس إلى حد ما مدى "التباعد الاجتماعي". من الجلي هنا أن "بارك" يؤكد على أن المسافة الجسدية التي يحافظ عليها الشخص بينه وبين الآخرين تعكس سماته الفردية أو طبيعة علاقته بالآخرين.

من بواعث القلق أنه وكنتيجة لحث أفراد المجتمع على تقليل التواصل فيما بينهم بشكل شخصي، فإنهم قد يفشلون أيضاً في تحقيق التواصل مع بعضهم بعضاً عبر أي وسيلة أخرى، مما سيؤدي إلى تقليل الاختلاط أو التواصل الاجتماعي الفعّال بشكل عام، أو ربما يقود إلى العزلة القسرية، حيث يتحول " التبعاد الاجتماعي" إلى انقطاع التواصل الاجتماعي. (Park, R. 1924)

إنّ طغيان الفردانية ونمط الحياة المرتكز على الحياة الخاصة مقابل الحياة الجماعية اظهرت الان في هذه الازمة ان مستويات التضامن الاجتماعي في العالم يحتاج الى اعادة نظر وتفكير من الفلاسفة وعلماء الاجتماع وعلماء السياسة.

إن ظاهرة التبعاد الاجتماعي ظاهرة ليس جديدة، كما أنها لا تقتصر على الإنسان فقد وجدت أيضاً في مجتمع الحيوانات، وتستعمل هذه الظاهرة لتجنب الإصابة بالأمراض المعدية من خلال التقليل من ملامسة البعض عن قرب.

مفهوم التّبعاد الاجتماعي: (معن خليل. 1998)

التبعاد الاجتماعي عبارة عن تدخلات أو تدابير غير دوائية لمنع انتشار مرض معدٍ، مما يقلل من عدد المرات التي يتلامس فيها الأشخاص عن قرب مع بعضهم البعض، ولأن البشر مخلوقات اجتماعية والبروتوكولات الجديدة للعزل الطوعي والتبعاد الاجتماعي ليست طبيعية، ولأنهم ملزمون برغبة المجتمع يمكن أن يكون للتبعاد الاجتماعي تأثير سلبي على الصحة العقلية والجسدية نظراً لأنهم كائنات اجتماعية.

وقد تتضمن ظاهرة التبعاد الاجتماعي مجموعة واسعة من الآثار السلبية الناتجة عن الشعور بالوحدة ومنها ما يلي:

- 1- أمراض القلب والسكتة الدماغية. -2 زيادة التوتر. -3 انخفاض الذاكرة. -4 صفة غير اجتماعية.
- 5- اتخاذ قرار ضعيف. -6 اضطراب استخدام المواد المخدرة. -7 مرض الزهايمر.
- 8- وظيفة الدماغ الوهمية. -9 الاكتئاب والانتحار.

ويرى علماء الاجتماع إنه إذا كان الشخص يعاني عادةً من الاكتئاب أو القلق فقد يشعر بأي من هذه الآثار أو جميعها بشكل أعمق بسبب ظاهرة التبعاد الاجتماعي، وقد تجعل الوحدة التي يشعر بها من التبعاد الاجتماعي الإلزامي والعمل من المنزل ونقص المستلزمات التأثير أكثر دراماتيكية.

ويناقد علماء الاجتماع حقيقة أن هناك أشخاص معرضون نفسياً أكثر من غيرهم لتأثير ظاهرة التبعاد الاجتماعي، فقد أظهرت الأبحاث أن هناك مجموعات أكثر عرضة للخطر من غيرها، وهذه المجموعات عالية الخطورة هي:

1-الأشخاص ما بين (16- 24) سنة. 2- النساء. 3- أولئك الذين لديهم تاريخ من المرض العقلي. 4- أولئك الذين لديهم طفل واحد فقط بدلاً من إنجاب أكثر من طفل أو لا شيء.

5- أولئك الذين يعملون في صناعة الرعاية الصحية. 6- أولئك الذين عانوا من صدمة الماضي.

ردود فعل شائعة وغير مألوفة تجاه ظاهرة التبعاد الاجتماعي: (عدلي السمري ومحمد الجوهري، 1998)

حدد علماء الاجتماع أن هناك ردود أفعال شائعة وغير مألوفة تجاه ظاهرة التبعاد الاجتماعي، وهذا أمر متوقع، ومن بعض المشاعر الشائعة ما يلي:

1-الخوف: فمن الطبيعي أن يخاف الناس من ظاهرة التبعاد الاجتماعي والحقيقة إنه سيكون هناك الكثير من الأمور المجهولة التي من الممكن أن تحصل.

2-القلق: يشعر الكثير من الناس بالقلق بشأن الحصول على الطعام والإمدادات التي يحتاجون إليها، حتى أن بعض الأشخاص يذهبون إلى حد تخزين الإمدادات في الخبز والحقاق الضرر بالآخرين.

3- الملل: مع تجميد الأنشطة المعتادة، فلا عجب أن يعاني الكثير من الملل من احتواء الذات.

4- الاكتئاب: الصحة العقلية لا تقل أهمية عن الصحة البدنية ويكون الناس أكثر عرضة للاكتئاب في أوقات التوتر.

5- الغضب والإحباط والتهيج: يشعر الناس بالغضب من عدم السيطرة على الوضع والطريقة التي تم بها إدارته، والشعور بالإحباط من حقيقة إنه لا يمكن العمل أو ممارسة الحياة اليومية كأمر طبيعي، ومع استمرار التباعد الاجتماعي فإن الشعور بالضيق هو شعور طبيعي ومنتوق.

طرق التعامل مع ظاهرة التباعد الاجتماعي

من وجهة نظر علماء الاجتماع إنه بعد أن تم معرفة المشاعر الطبيعية والمتوقعة لظاهرة التباعد الاجتماعي يمكن فعل بعض الطرق للتعامل معها بطريقة صحية، ومن هذه الطرق:

- الاعتراف بأن ظاهرة التباعد الاجتماعي تعتبر أوقات غير مسبوقه ومرهقة.
 - استخدم التكنولوجيا بطريقة مبدعة للبقاء على اتصال أثناء المشاركة في ظاهرة التباعد الاجتماعي.
 - التدرب على الشعور بالامتنان والبحث عن البطانة الفضية.
 - القيام بتمرين للعقل وللقلب وللجسم بالروتين اليومي.
 - أن يكون المرء لطيفًا ورحيمًا مع الآخرين، وأن تكون الخدمة مفيدة لأولئك الذين يتم خدمتهم أيضًا.
 - الحفاظ على روح الدعابة، فالضحك يخلق هرمونات سعيدة ويساعد في إدارة التوتر.
 - ممارسة اليقظة والعيش في الحاضر وهي أيضًا طريقة رائعة للعيش في هذه الأوقات الصعبة.
- وفي المحصلة النهائية بينما يُمارس التباعد الاجتماعي من أجل الصحة البدنية للجميع يجب التأكد من عدم تجاهل الصحة العقلية.

مع تضارب التغطية الإخبارية والشائعات ونظريات المؤامرة يجب أيضاً الحد من التعرض لها للحفاظ كذلك على صحة عقلية جيدة. و العمل على تحقيق توازن بين الحالة الجسدية والعقلية؛ لأن الجميع يتفهم أهمية العافية الكاملة للشخص اليوم.

3- تمثّلات التّباعد الاجتماعي في وسط الجماعات الأولى:

لسنا حديثي عهد بالرقمنة إذ تسللت إلى مجتمعاتنا نهاية تسعينيات القرن الماضي، وازدهرت بظهور مواقع التواصل الاجتماعي مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وتتصدر حالياً المشهد العام بكيته باحتضانها كافة أشكال الأنشطة الحياتية اليومية الهامة، وحفظت لنا نزعتنا نحو التقارب، وغريزتنا نحو الاجتماع والتواصل وهي تشهد مع جائحة كورونا أكبر عمليات التواصل حجماً وكثافة تبدّل التصورات وأنماط العيش. (<https://islamonline.net/>)

في حالة من تراجع قيم الحرية لصالح قيم أخرى، فإنه لا شيء متحرر الآن أكثر من التصورات والأفكار والطرق التي كنا نرى بها العالم من قبل، ولا يخفى أننا نعيش تغييراً متسارعاً ومفاجئاً وغير مخطط له فُرَضَ تحت ضغوط الحماية والخوف. فهل انقلب العالم أم انقلبت أفكارنا عنه أم انقلب على ذاته؟ هل نحن في حلم؟ أم أننا عدنا إلى وعينا؟ شاهد الناس مجتمعات الرفاهية، الحديثة، المتقدمة، الصناعية بحالة انكشاف غير مسبوقه لسوءاتها؛ نظام صحي منهيار، وسياسات متلكئة في تقديم خدمات الرعاية واتخاذ الإجراءات الصارمة لحماية السكان، وغريبون يرفضون العودة إلى بلادهم، ودول ضعيفة تؤوي أوروبيين، وحرقت علم الاتحاد الأوروبي في إيطاليا، والتدافع على المناديل الورقية في المراكز التجارية، ورئيس أمريكا يقرأ على نفسه التعويذات، ومدن أوروبية ولأول مرة ترفع صوت الأذان، والكثير مما لا يمكن حصره، كل ذلك في أنظمة ديمقراطية/ علمانية كانت تشكل حلاً جميلاً لكثير من أبنائنا. وتعرضت كثير من مسلماتنا وطرق عيشنا التي تشكلت خلال فترة طويلة من التنافر المفروض بقانون «أن المغلوب مولع أبداً بتقليد الغالب» ، وحالة «عصبية التراث» إلى هزة نحت بكثيرين لرصد المفارقات بين ما تصورناه وما شهدناه ووضعها في إطار الطرفة المتداولة، وبأخرين لإقناع أنفسهم أنهم ربما يعيشون حلماً ما. يحلو للمتأملين في حقول الفكر ودوائر المعارف وقد منحتم كورونا الوقت الكافي لذلك التفكير بمصير مفاهيم كانت طاغية قبيل أيام كالأسمالية، والخصخصة، وسوق العمل، والعمولة، والحدثة، والتجارة العالمية، والشركات العابرة للقارات، والعلمانية، والنيوليبرالية، وغيرها وهي تتعرض لضربات متتالية، تحدث معها تغييرات لا يستهان بها في الرؤى والتصورات، وتفرض تحديات عظيمة على علم الاجتماع نأمل

معها إعادة النظر بطرق الاشتغال به طوال العقود السابقة في عالمنا العربي! إذا حدث ذلك ستبدل أوراق «غابة الرموز» عند فكتور تيرنر وتظهر معاني جديدة لكل الأطر التصويرية التي فُرضت بالقوة الصلبة أو الناعمة، كي سيتعيّن النظر في «فهم الآخرين لنا»، في فهم ذواتنا التي ربما خبرت نفسها لأول مرة بعيدًا عن الصور النمطية السائدة، وقد تجرأت وسائل إعلام غربية على نقل صور الأبطال من بني جلدتنا وهم يقاتلون الفيروس ويضحون بأنفسهم لأجل هذه الغاية النبيلة. وقد تغدو نظريات التحضر والتصنيع كلامًا استعلائيًا استعماريًا فارغًا ليس له صلة بالواقع، أما نظرية دوركايم في تصنيف المجتمعات البعيدة أساسًا عن واقع عربي متأرجح بين التقليدي والمتطور، ربما تصبح ماثلاً للسخرية وهي تنظر للزيادة السكانية كعامل أساسي في تحول المجتمعات من البسيطة إلى المعقدة، في وقت تستهدف الدول تقليل عدد سكانها للتخلص من أعباء رعايتهم، لاسيما كبار السن، فضلاً عن مشاهد العودة لأنشطة حياتية مرتبطة بالمجتمعات التقليدية البسيطة ونحن في عصر الرقمنة، كالعودة إلى الزراعة، والاكتفاء الذاتي، وصناعة الخبز البيتي ومؤونة البيت، وغيرها، وأظن أن كورونا سيدشكل نقطة بارزة في السير الذاتية لكثير من المفاهيم والموضوعات والأحداث عند النظر إليها من زاوية الخيال السوسولوجي كآلية للفهم والنظر العلم-اجتماعي. سيكون مستغربًا استمرار حضور نظرية الأطوار الفكرية الثلاثة لأوجست كونت، كأطر تفسيرية لواقع نشهد فيه ونراقب عودة للفكر الديني في أبرز أروقة مؤسسات الدول الغربية السياسية والاجتماعية، ولا أقل من الجزم بعدم صلاحية نظريته لمجتمعات أخرى لا يشكل الدين فيها سلطة تحجّر على العقل والعلم، وحين نتابع ما يقوله الفيلسوف الفرنسي ميشال أونفراي (9)، يتبادر إلى الذهن سؤال حول انتعاش أفكار ابن خلدون ونظريته الدائرية في سقوط ونهوض الحضارات، فهل حقًا سننكفئ أوروبا إلى عهد «البداءة» وتدخل نادي أعضاء العالم الثالث؟ وهل نستفيد آنئذ من أفكار بيتر بيرغر وتوماس لوكمان في البناء الاجتماعي للواقع وآليات بناء مجتمع جديد وفقًا لتصورات جديدة؟ وإذا كان ممكنًا تغيير المجتمعات الإنسانية لأنماط حياتها وتصوراتها بشكل مفاجئ وشامل وخلال فترة زمنية قصيرة! وإذا حدثت تبدلات في مختلف أنماط العيش والأدوار الوظيفية داخل الأنساق الاجتماعية التقليدية، يعود من الضروري تدخل العدة النظرية والمنهجية للباحثين في علم الاجتماع الاقتصادي، وعلم الاجتماع التربوي لدراسة وتقييم الأشكال الجديدة من العمل والتعليم والتسوق، وما نشأ عنها من تبدل في العلاقات والبنى التي تحكم سيرها، وما ظهر من مشاكل اجتماعية واستراتيجيات التكيف وغيرها ما يمكن رصده في هذه المجالات، وظني أن أشكال التعليم والعمل ستزدهر بشكل كبير بعد كورونا، وتجعل منها الحكومات خيارها المفضل، وقد تجد فيها المجتمعات فائدة كبيرة كذلك من جهة تخفيف مصاريف النقل والرسوم

الدراسية، رغم خطورة السير بهذا الاتجاه دون دراسات حقيقية تراعى فيها مصالح المعلمين والعاملين الذين سيتعرضون لخسائر كبيرة في وظائفهم التي يمكن القيام بها بعدد أقل، أو باستبدالهم بروبوتات مبرمجة للقيام بأعمال بشرية في كثير من القطاعات.

المآلات والانسلاخ الاجتماعي

إنّ تسويق الأنماط الثقافية الغازية المفضية إلى هذه الممارسات و استمرار هذا المناخ الاجتماعي القائم على القابلية لدى المراهق العربي و استهلاكه لها بكل رضئ تحت مبررات الحداثة و التّحضّر ، من شأنه أن يقضي أو يُضعف التّضامن الآلي بين الأفراد القائم أساساً على مشاركة الآخر أفراحه و أحزانه و تقاسمها، و تبادل الهدايا و العطايا و وسائل العيش في مختلف المناسبات و تقديم المساعدات، و الوقوف معه جنباً إلى جنب في السّراء و الضّرّاء، و هو ما ينعيّ لديهم "الشّعور الجمعي" و الرّوح الجماعية أثناء ممارستهم للحياة اليومية بين أحضان المجتمع.

إنّ غياب هذا الشّعور على مرّ الأيام يكرّس ظاهرة "الفردانية" لدى الأفراد من خلال عدم الاهتمام بأمور الآخرين أو مشاركتهم أو التّفاعل المباشر بينهم، و يقضي على "الرّوابط" التي تجمعهم، و الشّعور "بالامتداد" المتأصلّ فيهم، ممّا يفتح المجال للشّعور "بالإغتراب" في المجتمع الواحد، و في الوطن الواحد، و يجعل التّفكير و الاهتمام مُنحصراً فقط حول "الذّات" و مُنكبّاً حولها، لا أكثر، و "الانسلاخ" التّدرجي من الانتماء الاجتماعي، ممّا يضعف أو يقضي على "الولاء التّنظيمي" الذي يدفع إلى "التّضحية" بالغالي و النّفيس من أجل القضايا الوطنية؛ و هي ظاهرة خطيرة تراهن عليها الشّعوب الغازية لاستباحة أوطان الآخرين و الاستحواذ على ثرواتهم و تسخيرها لخدمة مصالحها، و السّيطرة عليهم و التّحكّم فيهم، و سلب حرّيّاتهم بسهولة و دون أدنى مقاومة.

إنّ الانعكاف حول الذّات و إعطائها الأولوية الكاملة و عدم الاهتمام بالآخر من قريب أو من بعيد تحت مبررات تأخذ شرعيتها من تداعيات الانغماس في العالم الافتراضي و مصوّغات الحداثة ؛ يراها الباحث أنّها "الحالقة" التي تقضي على مظاهر التّضامن الآلي التي تدعم تماسك الأفراد و تنمي القواعد التّشاركية في حياتهم المهنية أو الاجتماعية، ممّا يدفع الكثير من الأفراد إلى "الإيثار" و تقديم الآخر و تأخير الذّات؛ حيث يُعطي الأولوية لغيره و بفضّله على نفسه في مواقف اجتماعية حرجة، بل و يكون مستعدّاً "للتّضحية" في سبيل نصرته أو دفع الكرب عنه دون أيّ مقابل ماديّ؛ و هذه المعاني الاجتماعية لا نجدها في الحضارة الغربية القائمة على "البراغماتية" و تخلو تماماً من ساحاتها، بل هي حكراً على المجتمعات العربية و الإسلامية نظراً لما تقتضيه التّعاليم الدّينية السّماوية السّائدة.

5- نتائج الدراسة

بعد التطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و ما نتج عنها من فضاءات افتراضية التي أتاحت كامل الفرص للأفراد و التنظيمات للتواصل و التفاعل في كل المجالات و في كل الأوقات و كل الأماكن، حيث لم يعد للحدود الجغرافية أي أهمية لتبادل العلاقات بين مستخدمي هذه المواقع الافتراضية، كما زالت كل الحواجز الفيزيائية و المادية بين المجتمعات رغم تميز خصائصها الثقافية و الحضارية و نمط العيش بينها على حد سواء، مما سمح للأفراد و التنظيمات بالولوج إلى العالم الافتراضي من بابه الواسع، و راح كل "فاعل" يحاول المساهمة في الحياة الإنسانية بأسلوبه الخاص، و يحاول تحقيق أهدافه و مشاريعه الخاصة، مستعملا تقنياته الشخصية و مهاراته في "التأثير" في الآخر، أو إقناعه "بالانسجام" أو "الاندماج" معه فكريا أو حضاريا في الحياة اليومية.

1- جاءت النتائج متوافقة مع تساؤلات الدراسة و مؤكدة أهمية كل منها، و هذا يدل على أن عمليات التفاعل من خلال مواقع التواصل الاجتماعي التي تتخذ العالم الافتراضي فضاء لها، و ما يتم خلالها من استهلاك للمضامين الإعلامية من طرف الأفراد وخاصة الجماعات الأولية قد ساهم في غياب العلاقات الحميمة في وسط الجماعات الأولية، و تعزيز الفردانية و الانعكاف على الذات و انتشار الفردانية.

6- التوصيات

- دعوة الأخصائيين في علم النفس و علم الاجتماع إلى دراسة و تحليل و تفسير تمثيلات التباعد الاجتماعي في أوساط الجماعات الأولية و مظاهر العزلة و الفردانية من أجل استثمارها في وضع الخطط و الاستراتيجيات لمواجهة الأنانية وحب الذات و تلاشي مظاهر التضامن الآلي التي فرضتها الحداثة في علاج الآثار السلبية و المساهمة في الحفاظ على الخصوصية التي يتميز بها المجتمعات العربية.

7- قائمة مراجع

- الدكتور معن خليل، علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1998

-
- عدلي السمري ومحمد الجوهري: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1998
 - الظاهرة الاجتماعية عند إميل دوركايم، طالب عبد الكريم، 2012
 - <https://islamonline.net/>
 - <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5379>
 - Park, R. (1924). The concept of social distance as applied to the study of racial attitudes and racial relations Journal of Applied Sociology, 8, 339-344

الاسم: حسين خطاب

مؤسسة الانتماء: جامعة مولود معمري تيزي وزو.

البريد الالكتروني: hocine3333@yahoo.com

الاسم: بهية أمزيان

مؤسسة الانتماء: جامعة مولود معمري تيزي وزو.

البريد الالكتروني: amezianebahia@gmail.com

عنوان المداخلة:

واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري واستراتيجيات مواجهته من وجهة نظر المختصين في علم الاجتماع.

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري واستراتيجيات مواجهته من وجهة نظر المختصين في علم الاجتماع، ومن أجل دراسة هذا الواقع تم التطرق إلى الجانب النظري المتعلق بالخلفية النظرية للدراسة، من تحديد إشكالية الدراسة وأهدافها وأهميتها والمفاهيم الأساسية والإجابة على تساؤلات الدراسة من حيث التطرق إلى واقع ظاهرة الطلاق في الجزائر من حيث الإحصائيات المتعلقة بالسنوات الأخيرة وأثار هذه الظاهرة خاصة على الأطفال، وأسباب هذه الظاهرة، والجانب الميداني المتعلق بتطبيق أداة الدراسة على عينة من المختصين في علم الاجتماع البالغ عددهم (50) مختص تم اختيارهم بالطريقة القصدية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، أما أداة الدراسة تتمثل في الاستبيان حول استراتيجيات مواجهة ظاهرة الطلاق من بناء الباحثان، انطلاقاً من تحليل هذا الواقع والخلفية النظرية لموضوع الطلاق والإجراءات الميدانية، فقد أسفرت الدراسة على نتائج مفادها، تزايد ظاهرة الطلاق في الجزائر في السنوات الأخيرة، تعدد الأسباب والدوافع المؤدية إلى الطلاق خاصة النفسية منها، اتفاق أغلب المختصين على الاستراتيجيات الواردة في أداة الدراسة كحلول لمواجهة تفاقم ظاهرة الطلاق بنسب متباينة وتم ترتيبها انطلاقاً من أعلى نسبة مؤوية، انطلاقاً من نتائج الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات.

This study aimed at identifying The reality of the phenomenon of divorce in Algerian society and the strategies to confrontation it from the point of view of specialists in sociology. Addressing the reality of the phenomenon of divorce in Algeria in terms of statistics related to last years and the effects of this phenomenon, especially on children, and the field aspect related to the application of the study tool on a sample of (50) specialists in sociology who were chosen randomly To answer these questions and, in order to achieve the objectives of the study, we use the descriptive analytical method level tabulation studies and we use questionnaire on strategies to confront the phenomenon of divorce, built by the researchers, based on the analysis of this reality and the theoretical background of the subject of divorce and field procedures As a result this study revealed that: Psychological ones, the agreement of most specialists on the strategies contained in the study tool as solutions to confront the exacerbation of the phenomenon of divorce in varying proportions, and they were arranged based on the highest percentage, based on the results of the study, a set of recommendations were presented.

مقدمة:

يعد الزواج عقدا منظما بين الجنسين حيث تتحدد مشروعيته في نطاق القيم الاجتماعية والعادات ونطاق الشرعية. ويترتب عليه مجموعة من الحقوق والواجبات لكلا الطرفين والهدف منه إحداث المودة والسكينة بين أفراد الأسرة وكذلك تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي والأسري والصحة النفسية، غير أنه عادة ما تحدث الخلافات التي تؤثر على العلاقات تأثيرا سلبيا وهذه الاختلافات بين الناس عامة وبين الأزواج خاصة هي سمة بشرية تؤدي إلى الانفصال وتنتهي بما يسمى الطلاق الشرعي والقانوني الناتج عن فقدان الأزواج لأسلوب الحوار الهادف وعدم التكيف مع متطلبات الحياة، وعدم إشراك كل من الزوجين للأخر في مواجهة المشكلات الحياتية مما أدى إلى تزايد مشكلة الطلاق بشكل ملفت للانتباه من خلال

الإحصائيات المخيفة التي تشير إلى تفاقم المشكلة وانتشارها على نطاق واسع بين الأزواج، مما يتطلب بالبحث والدراسة معرفة الأسباب الحقيقية واقتراح الحلول المناسبة للحد منها.

1) الإشكالية:

يعتبر الزواج نظام عالمي يكفل علاقة شرعية بين رجل وامرأة تعد ضرورية وفطرية وتكوينية ووظيفية غايتها المشتركة تأسيس أسرة بما يحققه ذلك من أهداف روحية وأخلاقية واجتماعية واقتصادية في ظل الحياة الزوجية المتكاملة والمتوازنة بين الحقوق والمسؤوليات، ونظرا لطغيان الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والنفسية على شرائح المجتمع بوجه عام وشريحة المتزوجين بوجه خاص، فقد زاد تبعا لذلك المشكلات والصراعات الزوجية، ويقف الزوجين حائرين أمام تلك العقبات دون حلها وعدم القدرة على المقاومة، لما يتضمن ذلك من إحباط أو مشاعر القلق والخوف المصاحب دائما لكل صراع بين الزوج والزوجة. وقد أصبح الأزواج غير قادرين على حل نزاعاتهما الدائمة في ظل تلك المتغيرات الدخيلة على مجتمعنا وعدم التمسك بتعاليم الدين الإسلامي، مما نتج عنه مشكلة متعددة الأبعاد المتمثلة في الطلاق الذي يعتبر مشكلة اجتماعية ونفسية وهو ظاهرة عامة في جميع المجتمعات وازداد انتشارا في مجتمعاتنا في الأزمنة الحديثة وهو أبغض الحلال شرعا لما يترتب عليه من آثار سلبية في تفكك الأسرة وازدياد العداوة والبغضاء بين الزوجين وأقاربهم والآثار السلبية على الأطفال واثار اجتماعية ونفسية عديدة بدءا من الاضطرابات النفسية إلى السلوك المنحرف والجريمة وغير ذلك، ومن أهم الآثار الاجتماعية للطلاق على الأبناء التفكك الأسري وما ينتج عنه من آثار سلبية على سلوك الأبناء الاجتماعي، ويقصد بالتفكك الأسري تداخل روابط البناء الأسري وضعف التفاعلات الاجتماعية بين أفراد الأسرة واضطراب توقعات أدوارهم والشعور بالاغتراب وانعدام الأمن والرغبة في التحرر من القيود الأسرية والاتجاه نحو الجماعات الخارجية لضعف التماسك الداخلي، ويعود ذلك لأسباب عديدة نتيجة للتغيرات الاجتماعية التي يمر بها المجتمع وما يصاحبها من ظواهر وقضايا ومشكلات.

وفي ظل التغيرات العالمية المتسارعة والتي تتعرض لها المجتمعات الحديثة في شتى أنحاء العالم من ثورات تكنولوجيا وتواصل وانتقال للثقافات وخروج المرأة للعمل وتغير الدور الرئيسي للأسرة التقليدية، أصبحت الأسرة المعاصرة تختلف في بنائها وتركيبها والأدوار المناطة بكل فرد فيها، مما أثر في نظرة المجتمع واختلاف في المعايير والنظم الخاصة بالزواج والطلاق مما رفع من مكانة المرأة وجعلها على قدم المساواة مع الرجل في ظل علاقة تمتاز بالحرية والديمقراطية وليست علاقة خضوع ومع ازدياد التطور في المجتمعات الحديثة

ارتفعت معدلات الطلاق بصورة كبيرة في الدول الغربية والعربية بشكل ملحوظ لافت للنظر، ففي الولايات المتحدة مثلا ارتفعت معدلات الطلاق من 40 الى 50% في بداية الألفية الثالثة، وانتقلت هذه الظاهرة إلى الدول العربية حيث وصلت نسبتها في السعودية إلى 24 % وفي البحرين 35 % وفي قطر 23% وفي مصر كان هناك حالة طلاق واحدة في كل 6 دقائق عام 2008 أي ما نسبته 54% تقريبا وتعتبر

من أعلى النسب (مهتاب أحمد، 2016، ص3)

على الرغم من التعاسة الشخصية الناجمة عن الطلاق والإدانة الواسعة التي يجابه بها فقد شهدت معدلات الطلاق تزايدا مستمرا في كافة الدول الغربية، التي شهدت معدلا أسرع بكثير من المعدل الذي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أخذ المعدل في الزيادة منذ حوالي 100 سنة تقريبا، وربما كان العامل الأكثر أهمية هو انخفاض نسبة عدم الموافقة على الطلاق في حد ذاته، ويمكن القول دون تردد أنه منذ خمسين سنة مضت كان من يرغب في الطلاق أو يقدم عليه يجد نفسه وقد فقد قدرا كبيرا من اعتباره في الدائرة الاجتماعية المحيطة به، هذا إذا لم يتم استيعاده وعزله بشكل نهائي (بن مبارك ابراهيم، 2009، ص120)

أما في الجزائر اتضح أن أكبر نسبة الطلاق كانت سنة 2015 حيث قدرت با 16.23 ثم تليها سنة 2014 با 15,17، وهذا يدل على أن نسبة الطلاق في المجتمع الجزائري ارتفعت في السنوات الأخيرة وذلك بسبب التغيير الاجتماعي السريع الذي أثر على الفرد والبنائات التي مسها التغيير الاجتماعي الذي حدث في الجزائر وخاصة الأسرة بنية المجتمع الأساسية فقد مس فيها خلا من خلاله حاولت المرأة التخلي عن دورها الطبيعي وذلك بسبب تطور مركزها الاجتماعي وخروجها لميدان العمل وشعورها بقيمتها وشخصيتها في الحياة، فكان لهذا الخلل الأثر الكبير على الرابطة الزوجية وأدى بها إلى الانفصال، كما أن لهذا التغيير أثر على العلاقة السائدة بين الزوجة وأهل زوجها إذ نتج عنها اضطرابات واصطدام نظرا لتغيير الذهنيات وتصارع الأجيال وأدت بالعلاقة الزوجية إلى الانحلال نتيجة لتعاظم الخلافات لدرجة لا يمكن تداركها، كذلك يمكن إرجاعه إلى ارتفاع الزوجات والاختيار الغير السليم، الزواج العرفي، الزواج المبكر، تعدد الزوجات والاختلاف في المستوى الثقافي والاقتصادي للزوجين، كلها عوامل تساعد على ارتفاع هذه النسبة إضافة إلى قانون الأسرة الجديد وما عرفه من تغيير أثر على الزوجين بغض النظر عن انعدام الالتزام الديني ولقبيي كلها عوامل وأسباب ساهمت في حدوث الطلاق في المجتمع الجزائري (بن عمرة سامية، 2016، ص125)

أما فما يتعلق بأسباب الطلاق وتزايدده فقد ركز الباحثين على هذه الأسباب من خلال دراساتهم التي تهدف إلى تحديد الأسباب والعوامل الرئيسية التي تؤدي بالزوجين إلى الطلاق منها دراسة الباحثة سلمي حيث قامت بدراسة ميدانية حول ظاهرة الطلاق بمدينة جدة حيث توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها، تعليم المرأة وعملها لهما علاقة طردية واضحة بظاهرة الطلاق اضافة إلى تدخل الأسرتين أهل الزوج والزوجة في شؤون الزوجين يشكل عاملا كبيرا في حدوث الطلاق، الوضع السكني مع أهل الزوج أو الزوجة له علاقة بحدوث الطلاق، وسفر الزوج المتكرر، وكذلك بينت دراسة عايدة فؤاد عبد الفتاح حول ظاهرة الطلاق في مصر بين النمط المثالي والنمط الواقعي أين أكدت الدراسة أن من أسباب الطلاق الخيانة الزوجية والعجز الجنسي ومظاهر النفور والكرهية خاصة من قبل الزوج، كذلك دراسة عبد الرحمان الدسوقي 1974 أوضحت نتائج هذه الدراسة أن عوامل ما قبل الزواج مثل المستوى التعليمي أن لها فروقا ذات دلالة إحصائية بين المتوافقين زوجيا وغير المتوافقين، أي أن تكافؤ المستوى التعليمي للزوجين يؤثر بشكل واضح على استقرار العلاقة الزوجية بينهما، فكلما كان هناك تكافؤ في المستوى التعليمي كانت الحياة بينهما مستقرة والعكس صحيح،

أما في المجتمع الجزائري فقد قامت الباحثة كسال مسعودة (1984) حول الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري بمدينة الجزائر وكانت أول دراسة ميدانية حول الطلاق في المجتمع الجزائري على عينة مكونة من 60 مطلقة وتحليل مضمون 34 ملفا قضائيا متعلق بالطلاق وأسفرت الدراسة على مجموعة من النتائج مفادها أن سكن الزوجة مع أهل الزوج وما يترتب عنه من تدخل في حياة الزوجين الخاصة والعامه لعب الدور الأكبر في الطلاق بنسبة 61.76%، توجد نسبة 63.34% من حالات الطلاق كانت بسبب الاختيارات غير المناسبة للزواج من طرف الأولياء لأبنائهم المقبلين على الزواج، كشفت أن نسبة 66.67% من المطلقات تلاحقن نظرة أهاليهن وجيرانهن وأقاربهن السيئة، كذلك هناك نسبة 60% من المطلقات يشعرن بالندم على طلاقهن، كذلك كشفت دراسة بودخيل معطي (1995) عن عوامل حدوث الطلاق فقد توصل إلى اعتبار الزواج المبكر عاملا مساعدا على الطلاق، ضياع سلطة الزوج بخروج المرأة عن طاعته تضطره إلى استعمال حقه في وضع حد للعلاقة الزوجية، كذلك ارتباط الزوجية بشكل غير طبيعي بأهلها ويقابله عدم ارتباطها بأهل الزوج كان أحد الأسباب الأكيدة التي فرضت الطلاق، انطلاقا من واقع المحاكم عموما والجزائرية بوجه خاص، ونظرا لاكتضاها بدعاوى الطلاق والخلع والتطليق والذي مرده أسباب عديدة، فإن الحاجة اليوم أصبحت ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى وضع منظومة قانونية قوية ودقيقة لإيجاد حلول علمية واستراتيجية فعالة لضبط آليات فك الرابطة الزوجية والتقليل من هذه المشكلة

الخطيرة لهذا جاءت الدراسة الحالية بهدف معرفة واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري ومعرفة الدوافع الرئيسية لتزايدها واقتراح بعض الاستراتيجيات للتخفيف منها ، من هذا المنطلق يمكن طرح التساؤلات التالية؟

(1) هو واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري؟

(2) ما هي الأسباب الحقيقية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري؟

(3) ما هي استراتيجيات مواجهة ظاهرة الطلاق من وجهة نظر المختصين في علم الاجتماع؟

(2) أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة الحالية من خلال الموضوع الذي تطرق إليه الباحثان حول واحدة من الظواهر الاجتماعية المهمة والأساسية التي ازداد انتشارها بشكل ملفت للانتباه في الآونة الأخيرة المتمثلة في ظاهرة الطلاق التي من الضروري دراسة هذه الظاهرة دراسة علمية دقيقة لمعرفة أسبابها وبالتالي اقتراح استراتيجيات للتقليل من تزايدها وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والأسري.

مساعدة المسؤولين والجهات المختصة في وضع سياسة جديدة تقوم على مساعدة المطلقات ومرافقتهن وضرورة التركيز على جوانب الوعي والإرشاد قبل الزواج وحسن الاختيار والتدخل الفوري وقت الأزمات.

تتجلى أهمية الدراسة الحالية من خلال ما تسفر عنه من نتائج وتوصيات حول الاستراتيجيات الفعالة للتخفيف من تزايد نسب الطلاق وتوعية المقبلين عن الزواج بمجموعة من الحلول التي تساهم في زيادة تماسك الأسرة وتحقيق التوافق الزوجي بكل أبعاده.

قد تساعد هذه الدراسة المقبلين على الزواج التعرف على أسباب حدوث الطلاق لتجنبها وكذلك بعض الحلول المنطقية الواجب اتخاذها قبل أخذ قرار الانفصال من كلا الطرفين الزوج والزوجة.

(3) أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى الإجابة على مجموعة من التساؤلات حول ظاهرة الطلاق

تهدف إلى دراسة واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري من حيث الإحصائيات المتزايدة وأسباب تزايدها وأثار الطلاق خاصة على شريحة الأطفال الأكثر تضررا.

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة الدوافع الرئيسية للطلاق.

تهدف إلى اقتراح مجموعة من الاستراتيجيات لمواجهة ظاهرة الطلاق من وجهة نظر المختصين في علم الاجتماع.

تهدف إلى لفت المقبلين على الزواج إلى وتوعيتهم بأسباب الطلاق وأثاره والحلول التي من شأنها تفادي الوقوع في مشكلة الطلاق وفك الرابطة الزوجية.

تهدف إلى تشخيص مشكلة الطلاق والوصول إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات للحد من هذه الظاهرة.

(4 مفاهيم الدراسة:

1.4 مفهوم الطلاق:

الطلاق في اللغة يعني وضع القيد مطلقا سواء كان القيد حسيا أم معنويا، يقال طلقت المرأة، أي رفعت قيد الزواج المعنوي عنها.

أما الطلاق شرعا فيعني رفع قيد النكاح في الحال أو المال بلفظ مخصوص، وبعبارة أخرى يعني حل رابطة الزواج وإنهاء العلاقة الزوجية ويسمى الطلاق بالإرادة المنفردة.

وعرفت هيئة الأمم المتحدة الطلاق بأنه حكم قضائي بالتفريق بين الزوجين يعطي الحق لكل منهما بإعادة الزواج حسب القوانين المتبعة في بلديهما (مهتاب أحمد، 2016، ص18)

ويعرف الطلاق بأنه وسيلة شرعية لحل عقد الزواج، وعليه فإن الطلاق يعد بمثابة إنهاء الحياة الزوجية التي لا نفع من استمرارها، نظرا لتعرضها إلى ضغوط ومضايقات أدت إلى فشلها وعدم قدرتها على الديمومة وبالتالي فإن الطلاق في هذه الحالة هو الحل المناسب لتفادي المشكلات ربما تكون أخطر من الطلاق (عبد الله أمال، 2009، ص03)

ويمكن تعريفه من خلال هذه الدراسة كما يلي:

الطلاق عبارة عن إنهاء الحياة الزوجية بين الزوجين وقرار يتخذه أحد الزوجين أو كلاهما للانفصال نتيجة لأسباب معينة.

المختصين الاجتماعيين: هم الأفراد الحاملين لشهادة الماستر في تخصص علم الاجتماع.

الإستراتيجية هي لفظ استخدم في الحياة العسكرية وتطور دلالاته فيها حتى أصبح يعني فن القيادة العسكرية في مواجهة الظروف الصعبة ثم انتقلت إلى مجالات أخرى اجتماعية و سياسية واقتصادية و تربوية.(منصور أحمد عبد المنعم، 2006، ص 97)

كما تشير كلمة إستراتيجية إلى نمط من الأفعال والتصرفات التي تستخدم لتحقيق نتائج معينة، وهذه الأفعال والتصرفات تعمل بالتالي على وقف تحقيق نتائج غير مرغوب فيها.(مجدي عزيز إبراهيم، 2004، 62)

وتعرف إجرائيا من خلال هذه الدراسة بأنها مجموعة من الاقتراحات والبدائل تهدف إلى زيادة تقوية الرابطة الزوجية بين الزوجين والتخفيف من مشكلة الطلاق حسب موافقة أفراد العينة كحلول لهذه المشكلة.

5) منهج الدراسة:

منهج الدراسة: تم الاعتماد من خلال هذه الدراسة على المنهج الوصفي لكونه المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات ويعرف بأنه عبارة عن طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير نتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها (محمد عبيدات، 1999، ص 46).

6) عينة الدراسة: تم الاعتماد في اختيار عينة الدراسة على معايير العينة المقصودة، والتي يتم اختيار أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث نظرا لتوفر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم، ولكن تلك الخصائص هي من الأمور الهامة بالنسبة للدراسة.

ونظرا لطبيعة الدراسة تم تحديد العينة بشكل مقصود والمتمثلة في الأخصائيين الحاصلين على شهادة الماستر في علم الاجتماع بولاية تيزي وزو وتتكون من 50مختص.

7) أداة الدراسة:

بما أن الهدف من الدراسة هو معرفة واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري من حيث الأسباب والحلول من وجهة نظر المختصين في علم الاجتماع فقد تم الاعتماد على الاستبيان من بناء الباحثان يتضمن مجموعة من البنود المتعلقة باستراتيجيات مواجهة ظاهرة الطلاق حيث يتكون الاستبيان في صورته النهائية من 14 عبارة حول كيفية التخفيف من مشكلة الطلاق من وجهة نظر المختصين في علم الاجتماع، وتم الحصول على بنود الاستبيان انطلاقاً من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الطلاق، وانطلاقاً كذلك من واقع ظاهرة الطلاق بعد المقابلات التي أجريت على عينة من المطلقات، وإعطاؤهن لنا بعض التصريحات حول أسباب طلاقهن، انطلاقاً من هذه المصادر تم اقتراح هذه الاستراتيجيات للحد من هذه المشكلة.

(8) الإجابة على تساؤلات الدراسة:

(1.8) الإجابة على التساؤل الأول:

ما هو واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري؟

إن دراسة واقع الطلاق في المجتمع الجزائري من حيث تزايد المستمر، يقودنا إلى الحديث عن بعض الإحصائيات والأرقام المخيفة التي تثير لدينا كباحثين القلق لكون مشكلة الطلاق مشكلة خطيرة ومشكلة جدير بالبحث.

لقد عرف المجتمع الجزائري بعد الاستقلال عدة تغيرات عميقة في كافة مجالات الحياة كان لها بالغ الأثر في حياة أفرادها من جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ولما كان ليس من السهل على أي مجتمع أن يمر بمرحلة انتقالية من مرحلة الثورة إلى مرحلة الاستقلال مختلفة تماماً عن المرحلة السابقة له أن يتكيف بسهولة مع شروط هذه المرحلة، وبدون أن تتمخض عنها فيه جملة من المشاكل المختلفة، فقد برزت في ساحة الحياة الاجتماعية للمجتمع الجزائري مشكلات متنوعة من بينها مشكلة الطلاق التي هناك العديد من المؤشرات الإحصائية خاصة والقانونية والاجتماعية التي تبرهن على ارتفاع حالات الطلاق في المجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى حد الآن (قوراري منيرة، 2017، ص96)

وفق إحصائيات لوزارة الداخلية والجماعات المحلية بلغت حالات الطلاق في الجزائر سنة 2012 أزيد من 60 ألف حالة من أصل 480 ألف زوجة، مما يجعل معدل الطلاق آنذاك في حدود 12.5%

في 2009 لم يكن عدد حالات الطلاق سوى 41549 حالة وقبل سنة 2008 كان حوالي 39383 حالة مما يعني أن نسبة زيادة حالات الطلاق المسجلة خلال خمس سنوات بين (2007 و2012) بلغت 75%، كما أصبحت الزوجات تلجأن أكثر لطلب الخلع لتحرر من الحياة الزوجية التي لا تحقق توقعاتهن (مصلى رضوان، 2018، ص989)

ومن المؤسف لأن الطلاق في مجتمعنا الجزائري أخذ في التصاعد حسب الإحصائيات السنوية وهي كما يوضحها الجدول التالي:

السنوات	عدد حالات الطلاق	نسبة الطلاق
2008	39396	11,90%
2009	41505	12,16%
2010	49845	14,46%
2011	54826	14,86%
2012	54985	14,81%
2013	57461	14,81%
2014	60844	15,75%
2015	59909	16,23%

من خلال الجدول يتبين عدد حالات الطلاق ونسبته ويتضح أكبر نسبة للطلاق كانت سنة 2015 حيث قدرت 16.23%

ثم تليها سنة 2014 والتي قدرت 15.75%، وهذا يدل على أن نسبة الطلاق في المجتمع الجزائري ارتفعت في السنوات الأخيرة وذلك بسبب التغير الاجتماعي السريع الذي أثر على الفرد والبنائات التي مسها التغير الاجتماعي الذي حدث في الجزائر، وخاصة الأسرة بنية المجتمع الأساسية فقد مس فيها أدوار أعضائها وأحدث فيها خلا من خلاله حاولت المرأة التخلي عن دورها الطبيعي وذلك بسبب تطور مركزها الاجتماعي وخروجها لميدان العمل وشعورها بقيمتها وشخصيتها في الحياة فكان لهذا الخلل الأثر الكبير على الرابطة

الزوجية، كما أن لهذا التغير أثر على العلاقة السائدة بين الزوجة وأهل زوجها إذ نتج عنه اضطرابات واصددامات نظرا لتغير الذهنيات وتصارع الأجيال وأدت بالعلاقة الزوجية إلى الانحلال نتيجة لتعاظم الخلافات بدرجة لا يمكن تداركها، كذلك يمكن إرجاعه إلى الاختيار الغير السليم، الزواج العرفي، الزواج المبكر، تعدد الزوجات والاختلاف في المستوى الثقافي والاقتصادي للزوجين، كلها عوامل تساعد على ارتفاع هذه النسبة، بالإضافة إلى ذلك قانون الأسرة الجديد وما عرفه من تغير أثر على الزوجين، بغض النظر عن انعدام الالتزام الديني و ألقيمي كلها عوامل ساعدت على احداث الطلاق في المجتمع الجزائري (بن عمرة سامية، 2016، ص125)

بينما تشير أرقام فك الرابطة الزوجية الخاصة بالسداسي الأول من 2021، إلى تسجيل 44 ألف حالة طلاق وأكثر من 10 آلاف حالة خلع، وبلغت 100 ألف حالة عام 2021 وهو رقم مخيف جدا، وأصبح الارتفاع المتزايد لمعدلات الانفصال بين الزوجين سواء بالخلع أو الطلاق في السنوات الأخيرة يثير قلق المختصين بسبب ما له من تبعات خطيرة على الأطفال والأسرة ككل، وحاليا لا نملك الإحصائيات الدقيقة لنسب الطلاق خلال عام 2022

ولعل أسباب تفاقم هذه الظاهرة التعديل الأخير لقانون الأسرة سنة 2005 (زاد من حالات الخلع بشكل رهيب على مستوى القضاء الجزائري والإحصائيات الأخيرة تثبت ذلك وبالتالي لابد على المشرع الجزائري إعادة النظر في هذه المادة لوضع إجراءات مشددة للحكم بالخلع وجعله من الحالات المستعصية للخلافات الزوجية الفاشلة فقط، أما الأسباب التافهة لا يفتح لها المجال للحكم بالخلع (ذبيح هشام، 2017، ص230)

يذكر أستاذ علم الاجتماع الدكتور نور الدين بكيس المشاكل القضائية التي تكون قد ساعدت هي الأخرى في ارتفاع معدلات الطلاق في الجزائر كما يوضح في حديثه أن سبب هذا الارتفاع هو ما يسميه التآزم الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه الجزائريون بسبب تبعات فيروس كورونا والتي أثرت بشكل كبير على مدا خيلهم بالنقصان..

أما بالنسبة للانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة في المجتمع الجزائري خاصة بالنسبة للأطفال، فالطلاق في وجود الأطفال حسب رأي الشخصي يعتبر جريمة في حق الطفل الذي من حقه أن يعيش في كنف الأسرة بحاجة إلي الحب والحنان من طرف الأب والأم معا.

تشير إحدى المجالات الجزائرية في أحد أعدادها إلى أن أحد القضاة المختصين بمحكمة الأطفال قد قدر أن هناك (09 من 10) من الأطفال الغير المتكفين اجتماعيا ومنحرفين كانوا من الوضعية الأسرية لهم المفككة إما عن طريق الطلاق أو إهمال أو غياب الأب ،لأن الطفل عموما يضل عن الطريق الصحيح في الوقت الذي يفترق فيه والداه عن بعضهما،وهذا بغض النظر عن الوضعية المادية للأسرة(كسال مسعودة،2021،ص428)

وفي دراسة مبكرة لوليام جود 1962 لمعرفة تأثير الطلاق على الأطفال تبين أن معظم الأمهات اظهرن قلقا واضحا فما يتصل بالأضرار المحتملة التي يمكن أن تقع على أطفالهن،وفي نفس السياق تشير علياء حسن حسين 1986 إلى أن الطلاق يؤدي إلى حدوث اشتقاق بين الجماعتين المتصاهرتين وما ينشأ عن هذا الانشقاق من مشكلات ونزاعات هذا من ناحية،ويؤثر على الوحدة الأسرية تأثيرا كبيرا من حيث استقرارها وتنشئة أفرادها من ناحية أخرى فالعلاقات الأسرية لا تتم إلا في إطار الأسرة،التي تتمتع بالاستقرار في وجود الوالدين معا،وانفصالهما أو تغيب أحدهما يسبب حرمانا عاطفيا للأولاد،وخاصة في حالة بعد الأم الذي يجعل من الصعوبة تكوين عادات سلوكية سليمة لدى الطفل والمحافظة على قيم الجماعة وقوانينها،لأن الطفل يرتبط بأسرته ارتباطا نفسيا ووجوده فيها يشعره بالطمأنينة،وفي ظلها تتحدد شخصيته وتتكامل.

وتشير أيضا إقبال محمد بشير وسلي محمد جمعة 1982 إلى أن من أهم الآثار المترتبة على الطلاق ما يلي:

الصراع العاطفي للأطفال بين حميم لكل من الوالدين،وعدم قدرتهم على الانحياز لجانب دون الآخر.

معاناة الأطفال من إحساس عميق بالتهديد والخوف نتيجة لما يصاحب الطلاق من اضطراب كبير في أوضاع الأسرة المختلفة

استغلال الأطفال للانتقام والإيذاء المتبادل بين الزوجين

ينظر الطفل إلى المجتمع من خلال أسرته ومن تجاربه فيها ترسب في نفسه الكثير من الانطباعات التي تتخذ منها أحكاما عامة تؤثر في سلوكه.

تفقد المرأة كثيرا مكانتها في المجتمع،وهذا يعطلها عن الزواج خاصة لو كان لديها أطفال،وقد لا تجد من يعولها مما قد يضطرها للسلوك الشائن (الكندري أحمد،1996،ص 212)

الإجابة على التساؤل الثاني:

ما هي الأسباب الحقيقية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري؟

تتداخل العوامل والأسباب المؤدية إلى ظاهرة انحلال الرابطة الزوجية فمنها ما هو تابع إلى محددات نفسية متعلقة بعدم إشباع الحاجات النفسية وعدم التوافق الزوجي والملل الزوجي، ومنها ما هو تابع إلى محددات اجتماعية متعلقة بجوانب مادية واقتصادية وكذلك تدخل أهل الزوجة وأهل الزوج في حياتهما (بكييس فريد، 2013، ص100)

من بين الأسباب الرئيسية لظاهرة الطلاق نجد ذهنيات الشباب وتصوراتهم اتجاه بناء العلاقة الزوجية التي أصبحت ينظر إليها من طرف هؤلاء نظرة خيالية ووهمية مبنية على ميولات ونزوات ذاتية مزيفة وكذا مظاهر كاذبة، دون تركيز منهم على أهم الأسس الحقيقية والسلبية لبنائها ودون وعي منهم بالمسؤولية والأدوار الجديدة والهامة الملقاة على كاهلهم كأزواج وأرباب بيوت في الحياة الزوجية المستقبلية، إضافة إلى ذلك الظروف المعيشية والسكنية الصعبة التي قد يواجهها هؤلاء الأزواج خاصة وان المجتمع الجزائري لازال يعاني من بعض الأزمات الاقتصادية مثل أزمة السكن والبطالة وغيرهما (محمود طويل، 2006، ص4)

لقد أوضح مصطفى الخشاب في كتابه دراسات في علم الاجتماع العائلي أن أسباب الطلاق تعود إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والشخصية واعتبارات كثيرة منها: صعوبة الفترة الأولى من الزواج إذ تعد اخطر مرحلة تمر بها الحياة الزوجية بحيث تفسخ نسبا معظم الزوجات خاصة في السنتين الأولى والثانية.

العامل الاقتصادي وأثره في حياة الأسرة من حيث الاستقرار من عدمه.

تغيير مركز المرأة الاجتماعي ونزولها لميدان العمل وشعورها بشخصيتها واستقلالها عدم قيام الزواج على أسس واضحة

ضعف الوازع الديني والأخلاقي خاصة في المجتمعات المدنية

الإخلال بالشروط المتفق عليها قبل الزواج سواء من طرف الزوج أو الزوجة (مصلى رضوان، 2018، ص393)

تأثير الحضارة الحديثة على الأسرة العربية مثل إطلاق العنان للمرأة وتركها تتحرك بحرية لا حدود لها، لتذهب إلى حيث تريد ومتى تريد، وبالتالي لا تعرف الشيء الكثير عن الأسرة مما يدفع الزوج إلى الحد من تلك الحريات فينشأ عن ذلك خلافات زوجية وإساءة معاملة (منى يونس، 2011، ص70)

قصر فترة الخطوبة فهي لا تتجاوز الشهرين على أبعد تقدير ومنها ما يتم في حدود أسبوعين إلى أربعة أسابيع، وفي هذه الفترة القصيرة لم يتمكن الخطيبان من التعرف على بعضهما أكثر من حيث الطباع، والأفكار والثقافة وطريقة التفكير والشخصية، وهذه الفترة تقضي غالباً على ترتيبات الزواج، فبعد الزواج يفاجئ الزوجان بطباع الآخر وصفاته التي تصل إلى حد انعدام التكافؤ والتفاهم بينهما وتتراكم الخلافات والمشاجرات إلى أن تصل إلى طريق مسدود لا ينفع معها الحوار أو النقاش أو وساطة أو صلح وتنتهي بالطلاق (بسام محمد، 2013، ص78)

هناك عوامل للطلاق نفسية خاصة بالزوجين قبل إتمام الزواج وبعده، فمن عوامل الطلاق الخاصة بالزوجين قبل إتمام الزواج والتي أشارت إليها بعض الجرائد المتناولة لموضوع الطلاق في المجتمع الجزائري عدم مناقشة الزوجين أثناء فترة الخطوبة للمشاكل الأساسية التي من الممكن أن تواجهها بعد الزواج، إذ يعتمدان على الحظ في تقرير مصير زواجهما، وهذا كعدم مناقشتها لظروف السكن بعد الزواج أي هل سيسكنان مع أهل الزوج أو بمفردهما، أو عدم تأكيد المرأة خاصة لخطيبها أنها تود أن تعمل بعد الزواج، وان كانت عاملة فإنها لن تتخلى عن عملها أو أنها مضطرة لمساعدة أهلها مالياً بعد الزواج، وما على كل طرف من العلاقة على أن يختار ومن ثم يحده الاستمرار في إتمام الزواج أو فسخ الخطوبة، لأنه من الأحسن ذرف الدموع على الخطوبة المفسوخة أفضل من ذرفها على الطلاق، فوضع النقاط على الحروف فيما يخص كافة المسائل المهمة والمتعلقة بحياة الزوجين المقبلة، من شأنه أن يساهم في تفادي العديد من حالات الطلاق كحالة المرأة التي تقرر أن تطلق لأنها تعيش مع أسرة زوجها، والتي بإمكانها أن تشتري على خطيبها هذا الشرط قبل الزواج، وحالة المرأة التي تنتظر مجيء طفلها الثالث لتقرر بأنها لا تحب زوجها وبالتالي لا يمكن أن تستمر معه، والتي بإمكانها أن تتأكد من حقيقة مشاعرها قبل الموافقة على الزواج (قوراري منيرة، 2018، ص393)

السن: ذهب نورتون وجليك إلى انه كلما كان الأزواج اصغر سنا وقت الزواج لأول مرة كلما كانت احتمالات طلاقهم أكثر، فالأزواج هنا يكونون غير مستعدين للارتباط بعلاقات ذات تبعات ومسؤولية كبيرة وكذا عدم امتلاك الخبرة العلائقية والنضج الفكري والاجتماعي لكلا الزوجين، الأمر الذي يجعلهما أمام عجزهما

لمعالجة المشاكل الحياتية أو العلائقية فيقدمان على إنهاء رباطهما بسرعة وعجالة، فترتفع نسبة الطلاق عن الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن عشرين سنة وذلك لأن صغر سنهن وقلة تجاربهن تدفعهن إلى إنهاء العلاقة الزوجية بسرعة.

الحب الرومانسي: الذي يسبق الزواج والذي يشترط الوقوع فيه عدد كبير من الشباب كشرط جوهري للزواج، ومن المعروف أن الكثير من المحبين لا يخططون لمستقبل علاقاتهم تخطيطا واقعيا وعندما يصطدمون بضروريات الحياة ومشقاتها يصعب عليهم التكيف ويدركون أنهم قد خططوا لمستقبلهم على أساس غير سليم (برغوتي توفيق، 2010، ص 43)

كذلك من أسباب الطلاق الخيانة الزوجية هنا يتعرف أحد الزوجين على شريك آخر وقد تكون العلاقة عبارة عن حب وغرام في البداية من خلال الوسائل التكنولوجية المعاصرة، أو قد تصل العلاقة إلى الاحتضان الجنسي أي عقد علاقات جنسية محرمة مما يؤدي إلى الانفصال بشكل دائم أو مؤقت أو إلى الطلاق بين الأزواج.

عدم التوافق بين الزوجين وذلك في مجالات عديدة منها عدم التوافق الجنسي فتعدد المشاكل الجنسية التي يشكو منها الأزواج سبب في عدم التوافق بينهما وهذا ما أثبتته الإحصائيات عن الطلاق التي تشير إلى أن عدم التوافق الجنسي كان سببا في حوالي 75% من حالات الطلاق، وهناك جانب آخر من عدم التوافق والمتمثل في عدم التوافق الثقافي المرتبط بتدني المستوى التعليمي والثقافي الذي له تأثير واضح في طبيعة العلاقة الزوجية، فالشخص المثقف يختلف عن غيره في نظرتة للحياة ونظمها لذلك نجد أن اختلال المستويات الثقافية بين الزوج والزوجة لها الأثر الكبير في حدوث الصراعات التي تؤدي إلى الطلاق (عذراء صليوا، 2019، ص 49)

عدم التوافق الجنسي بين الزوجين يؤدي إلى ازدياد درجة الخلافات ووصولهما إلى نقطة يصعب معها التوفيق ويصبح محل رابطة الزواج.

علماء النفس يؤكدون أن من أسباب الطلاق الصراعات الزوجية وعدم الانسجام النفسي بين الزوجين، حيث من أهم الأسباب التي تجعل الزواج مستمرا التعبير عن المشاعر والعواطف النفسية المكبوتة بينهما.

الجهل بالأمور والثقافة الجنسية وعدم قيام الطرفين بالمهام الزوجية للحياة الزوجية، ضعف شخصية المرأة وعدم مشاركتها للزوج مشاركة ايجابية أو العكس بالنسبة للرجل، عقم أحد الزوجين أو مرضهما بمرض مزمن، عمل المرأة في كثير من الأحيان بسبب الطلاق، العوامل المزاجية التي تحدد ردود الفعل الانفعالية والعاطفية للفرد، عدم النظرة إلى الزواج نظرة جدية وعدم تحمل مسؤوليات الزواج التي تعين على احتمال وبقاء استمرارية الحياة الزوجية، الأولاد وكثرة إنجابهم فيه تأثير على صحة الأم أو وجود أطفال للزوجة أو الزوج من زواج سابق (الكندري أحمد، 1996، ص 214)

مهما تكن الأسباب المؤدية إلى الطلاق وأسباب ارتفاع نسبته في الجزائر فإنه في واقع الحال يعكس وضعاً اجتماعياً غير صحي وحالة فريدة جديرة بالاهتمام كون الذي يحدث ليس فقط نتيجة تفاعلات واختلافات للعلاقات بين الزوجين وأسرههم فحسب بل هي في حقيقة الأمر نتاج للتحويلات والعديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى ذلك دخول المرأة مجالات العمل المختلفة وما ترتب عليه من استقلالية اقتصادية عن الزوج مما جعل لها دوراً كبيراً في الحياة الأسرية وأكثر استقلالا في قراراتها (قوراري منيرة، 2017، ص 15)

الإجابة على التساؤل الثالث:

ما هي استراتيجيات مواجهة ظاهرة الطلاق من وجهة نظر المختصين في علم الاجتماع؟

يهدف معرفة أهم الاستراتيجيات التي تساعد على التقليل من ظاهرة الطلاق تم تطبيق أداة الدراسة على العينة ومن خلال إجابتهم على عبارات الاستبيان بموافق وغير موافق كانت النتائج حسب الترتيب كما يلي:

الرقم	العبرة	موافق
1	حسن معاملة الزوج لزوجته	90%
2	عدم تدخل الأهل في شؤون الزوجين	85%
3	التكافؤ في المستوى التعليمي	75%
4	قدرة الزوج على تلبية مطالب الأسرة	72%
5	تحمل الزوج المسؤولية	69%
6	تثقيف المقبلين على الزواج على ضرورة التكيف مع الحياة الواقعية	62%

7	عدم إكراه الزوج الارتباط بزوجة لا يريد	60%
8	التسامح بين الزوجين	58%
9	تفهم الزوجة لظروف زوجها وعدم إرهاقه بالطلبات	55%
10	إشراك الزوجة في القرارات الأسرية	50%
11	استشارة الزوجة لزوجها في كل ما تقوم به	49%
12	تفهم الزوج للحالة المزاجية والنفسية لزوجته	40%
13	استخدام لغة الحوار الهادئ لحل الخلافات الأسرية	32%
14	التدخل السليم للوالدين في حالة حدوث خلافات زوجية	30%

يتضح لنا من نتائج الجدول اتفاق أغلب المختصين على الاستراتيجيات الواردة في أداة الدراسة كحلول لمواجهة تفاقم ظاهرة الطلاق بنسب متباينة وتم ترتيبها انطلاقاً من أعلى نسبة مؤوية، حيث احتلت إستراتيجية حسن معاملة الزوج لزوجته المرتبة الأولى بنسبة 90% وهذا يدل حسب رأي عينة الدراسة حسن المعاملة من طرف الزوج يساعد على زيادة تماسك الأسرة والحفاظ على الرابطة الزوجية، ومن الواجب على الزوجين المعاشرة بالمعروف لقوله تعالى ((وعاشروهن بالمعروف)) (النساء:19)، فهو يجتهد بالمعاشرة بالمعروف وهي بدورها تجتهد بالمعاشرة بالمعروف من خلال الكلام الطيب والأسلوب الحسن وحفظ اللسان وأداء الواجب وتجنب النزاعات الأسرية، بينما تحتل إستراتيجية عدم تدخل الأهل في شؤون الزوجين المرتبة الثانية بنسبة 85% كإحدى الحلول المنطقية لظاهرة الطلاق، ولأشك هذا ينطبق مع خصائص الأسرة الحديثة التي تعيش بمفردها بعيدة عن أهل الزوج وأهل الزوجة مما يسمح بالتقليل من تدخلات الطرفين في شؤونهم الخاصة، حيث يعتبر تدخل أهل الزوج و أهل الزوجة من الأسباب الرئيسية وراء الكثير من حالات الطلاق.

أما التوافق في المستوى التعليمي فقد احتل المرتبة الثالثة بنسبة 75% حسب رأي أفراد العينة، حيث يحرص الكثير من الشباب الراغبين بالزواج ومن كلا الجنسين أن يكون هناك توافق ثقافي مع الشريك لما لذلك من أهمية في الحياة الزوجية إذ أنه يخلق حالة من التفاهم والانسجام تنعكس إيجاباً عليهما وعلى الأسرة التي هي نواة المجتمع، ويرى بعض المختصين في علم الاجتماع أن التوافق في المستوى التعليمي والثقافي أساس الحياة الزوجية الناجحة ويولد نوعاً من التكيف الأسري، ويرى الاستشاري النفسي

والاجتماعي عدنان الشطي، بأن التكافؤ التعليمي والثقافي أمر ضروري بين الزوجين، فكلما كان هناك تقارب ثقافي بينهما كان هناك تفاهم أكثر، وهذا التكافؤ له دور كبير في خلق جو من التفاهم، الأمر الذي يدعو إلى تقوية الرابطة الزوجية واستمرار تلك العلاقة، ولتجنب الاختلافات في الحياة الزوجية من الأفضل أن ترتبط المرأة برجل متعلم ومثقف لقدرته على فهمها واحترامها وتقديرها، ومن الأحسن أن يرتبط الرجل بامرأة مثقفة ومتعلمة حتى تستطيع هي الأخرى مساعدته في الحياة المهنية وخلق جو من التفاهم والانسجام بينهما، والتنازل عن هذا الشرط بين الطرفين أي زواج الرجل المتعلم بامرأة غير متعلمة، أو زواج المرأة المتعلمة والمثقفة برجل غير متعلم يعتبر في الحقيقة انتحار فكري وظهور مشكلة أكثر خطورة وهي حدوث ما يسمى بالطلاق النفسي مما يؤثر على العلاقة الزوجية بشكل سلبي.

بينما تحتل إستراتيجية قدرة الزوج على تلبية مطالب الأسرة المرتبة الرابعة بنسبة 72% كإحدى الحلول المقترحة للحد من الطلاق، وهذا يتوقف على طبيعة وظيفة الرجل ودخله لما له من تأثير على تغطية حاجات الأسرة ومتطلباتها خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر في السنوات الأخيرة مما أثر بشكل كبير على طبيعة العلاقات بين الزوجين وهنا لابد من الإشارة أن هذه الإستراتيجية تتعلق بالجانب المادي، وفي المقابل وبالتحديد في نفس السياق تأتي إستراتيجية تحمل الزوج المسؤولية في المرتبة الخامسة بنسبة 69%، وفي هذا الشأن يرى جلاسير أن المسؤولية تعني القدرة على الوفاء بالحاجات الشخصية واعتبر الفشل في تحمل المسؤولية بأنه الفشل في إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق الاتزان الانفعالي والسلوكي، فالزواج هو التزام الشخص الكفاء القادر على تحمل المسؤولية والكفاءة لا تكون فقط مادية بل أيضا القدرة على المحافظة على العلاقة الزوجية والتي تؤدي بالأسرة إلى طريق الاستقرار والأمان والتي تتمثل في القدرة على إيجاد علاقة متوازنة محورها الاهتمام والوفاء، ونتيجة لتدني تحمل المسؤولية من أحد الزوجين أو كلاهما أصبحنا نرى صورا متعددة من قضايا الطلاق والشقاق والنزاع في المحاكم (ختام محمد، 2020، ص548)

وقد كشفت دراسة ختام محمد النبراوي (2020) أنه توجد علاقة بين تحمل المسؤولية والشعور بالأمن الأسري.

بينما تأتي إستراتيجية تثقيف المقبلين على الزواج على ضرورة التكيف مع الحياة الواقعية في المرتبة السادسة بنسبة 62% حسب رأي عينة الدراسة، وهذه الإستراتيجية في الحقيقة تتمحور حول النصح والإرشاد للمقبلين على الزواج على ضرورة التكيف مع الواقع، حسب معطيات علم النفس الحديث

الصدمة النفسية تحدث غالبا عندما تتناقض التصورات مع الواقع، وهنا لابد من الإشارة إلى توقعات بعض النساء وتصوراتهن للحياة الزوجية كما يشاهدنها في بعض المسلسلات، وعندما يصطدمن بالواقع يجدن عكس ما يتوقعن مما يؤدي إلى صعوبة التكيف وزيادة حدة الصراعات النفسية التي تؤثر على العلاقة الزوجية وتنتهي بالانفصال، هنا لابد من التأكيد على انخداع الكثير من الفتيات بالأفكار والصور الخيالية التي تروجها المسلسلات والأفلام عن الحياة الزوجية، خاصة المسلسلات المدبلجة كالتركية والمكسيكية والهندية، وتأتي إستراتيجية عدم إكراه الزوج الارتباط بزوجة لا يريدتها في المرتبة السابعة بنسبة 60% هنا لابد على أسرة الرجل ترك حرية الاختيار وعدم إجباره على الزواج بامرأة لا يرغب الارتباط بها وتقدير مشاعره اتجاه شريكة الحياة التي يريدتها، بينما تأتي إستراتيجية التسامح بين الزوجين في المرتبة الثامنة بنسبة 58% هنا لابد أن يتعلم الزوج والزوجة وتوعيتهما قبل الزواج بأن التسامح مهم لبناء الأسرة وان الخلافات والمشكلات يمكن تجاوزها بالحوار والتفاهم بين الطرفين، وفي المقابل تأتي إستراتيجية إشراك الزوجة في القرارات الأسرية في المرتبة العاشرة بنسبة 50% وهذا من ناحية احترام الزوج لزوجته واستشارتها في أمور البيت والأخذ برأيها لكي تشعر بمكانتها ودورها الأسري، وفي نفس السياق تأتي إستراتيجية استشارة الزوجة لزوجها في كل ما تقوم به في المرتبة الحادي عشر بنسبة 49% وهذا يمكن إدراجه كذلك من ناحية مكانة الزوج بالنسبة لزوجته أين تشعر المرأة بهيبته وضرورة استشارته في كل كبيرة وصغيرة تقوم بها كأخذ موافقته مثلا أثناء الخروج من المنزل وإعلامه بما تقوم به وما ستقوم به مما يزيد من ثقة الزوج بزوجته والابتعاد عن الشكوك والصراعات التي تهدد استقرار الحياة الزوجية، ثم تأتي إستراتيجية تفهم الزوج للحالة المزاجية والنفسية لزوجته في المرتبة الثانية عشر بنسبة 40% وهنا لابد من الإشارة إلى ضرورة التوعية للزوج إلى بعض الفترات التي تمر بها المرأة من الناحية النفسية وبالتحديد أسبوع قبل نزول الحيض أو ما يطلق عليه بمتلازمة ما قبل الحيض pms

عادة ما تصيب هذه الأعراض المرأة كل شهر نتيجة للتغيرات الهرمونية التي تحدث في جسمها قبل نزول الحيض وتستمر إلى اليوم الأول والثاني من نزوله، إذ أن عدم التوازن في إفراز هرموني الاستروجين والروجسترون في جسم المرأة يؤدي إلى شعورها بالقلق والاكتئاب، وحدوث اضطرابات شديدة في حالتها المزاجية، كما أن قلة إفراز هرمون السيروتونين يؤدي إلى الشعور بالاكتئاب، بدرجة رهيبة، وعلى الزوج أن يتفهم الحالة النفسية للمرأة في هذه المرحلة، وكذلك على الزوجة أن تبتعد عن اتخاذ أي قرار في هذه المرحلة، وفي مرحلة الحمل كذلك أين تشعر المرأة بشعور الكراهية الشديدة لزوجها بدرجة لا توصف، خاصة أن معظم حالات الخلع تحدث بالتحديد في الأشهر الأولى من الحمل، وإلا كيف يمكن تفسير

شعور معظم النساء بالندم لاتخاذهن قرار الخلع في هذه المرحلة التي كان بإمكانها الصبر حتى مرورها، من هنا ندرك أهمية التوعية لكلا الطرفين فما يحدث وبالتحديد في هذه المراحل، ونظرا لحكمة الله سبحانه وتعالى في خلقه جعل الطلاق في عصمة الرجل لكونه أكثر اتزاناً وتحكماً في مشاعره مقارنة بالمرأة .

ثم تأتي إستراتيجية استخدام لغة الحوار الهادئ لحل الخلافات الأسرية في المرتبة الثالثة عشر بنسبة 32% حسب رأي عينة الدراسة، وهذا الأسلوب في الحقيقة أفضل الأساليب المتبعة في إدارة أي صراع وحل أي نزاع ينشب بين الزوجين، لأنه يسمح باستخدام الأسلوب العقلي والعلمي في حل المشكلات، واللجوء إلى هذا الأسلوب يتوقف على مستوى تعليم الزوجين فكلما كان متعلمين زادت فرص اللجوء إلى استخدامه وقلت فرص اللجوء إلى العنف، وهو يعتمد على شجاعة الطرفين ونضجهاما وتقبلهما للاختلافات بينهما والاعتراف بالخطأ من طرف المخطئ ووجود هذا النمط في الأسر الحديثة النشأة غالباً، مما يوفر فرصة للتفاهم بين الزوجين في جو هادئ بدون تدخل أطراف خارجية، وانعدام الحوار بين الزوجين من الأسباب المباشرة المؤدية إلى الانفصال .

ثم تأتي في المرتبة الأخيرة إستراتيجية التدخل السليم للوالدين في حالة حدوث الخلافات الزوجية بنسبة 30%، وهو ما يطلق عليه بأسلوب لجوء الزوجين إلى الأهل والأقارب لحل النزاع بينهما، ورغم وصول هذا الأسلوب في حل الصراع إلى نتيجة ايجابية أحيانا وخاصة إذا كانت علاقة الأسرتين حسنة أسرة الزوجة وأسرة الزوج، لكن في كثير من الأحيان يزيد الصراع حدة وتعقيدا، لهذا يقف الأهل لحل الخلافات وينتشر بين جميع الأسر في المجتمعات العربية وخاصة في الأسر التقليدية حتى لا يضر الطلاق بسمعتهما، ولأن مجتمعنا كما هو معلوم مجتمع ذكري أي أن السلطة فيه بيد الرجل، لهذا يقف الأهل غالبا مع الرجل ضد المرأة ويحملونها المسؤولية وينصحونها بالرجوع إلى بيتها والامتنال لزوجها والانصياع لأوامره (بوخدوني صبيحة، 3، ص12)

الخاتمة:

يعتبر الطلاق من أهم الأحداث الصعبة على الحياة الزوجية للزوجين ونقطة تحول جوهري لحياتهم، كما يعتبر مشكلة متعددة الأبعاد خاصة في ظل وجود الأطفال نظرا لانعكاساته السلبية على نموهم طبيعيا وكذلك تأثيره على الجانب النفسي من خلال ظهور اضطرابات نفسية على شخصيتهم كالخوف والقلق والاكئاب وكذلك انحرافهم، ولما كانت الأسرة وكان ما يطرأ عليها من تغيرات عبر أطوار حياتها وما تتعرض له من مشكلات وتحولات على مدى تاريخها تحت تأثير عوامل كثيرة على قدر كبير من الخطورة، فإنها

ما زالت تمثل ميدانا خصبا ومجالا واسعا وموضوعا في غاية الأهمية ،لأنه يبقى إحدى مشكلات العصر الحالي ،التي تلفت انتباه الباحثين خاصة الاجتماعيين والمختصين في علم الاجتماع على وجه الخصوص مما يكون دافعا إلى دراساتهم والاهتمام بها، خاصة من ناحية تشخيص مشكلة الطلاق من حيث أسبابه واقتراح الحلول الفعالة للتقليل من انتشاره على نطاق واسع، هذا وتضلل الخلافات والصراعات الأسرية مستمرة لتأثيرها بعوامل داخلية وخارجية عنها، غير أن أفرادها يحاولون المحافظة على بقائها ودوامها واستمرارها في جو يسوده الأمن والراحة والاستقرار.

التوصيات:

انطلاقا من نتائج الدراسة تم تقديم التوصيات التالية:

تقديم النصح والإرشاد للزوجين في حالة وقوع المشكلات وتدخل أهل الطرفين لإيجاد حلول بديلة من غير اللجوء إلى الطلاق.

تنشيط وسائل الإعلام وتكثيف الحملات الإعلامية حول تثقيف المقبلين على الزواج وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم وكيفية مواجهة الصعوبات التي تواجههم.

تنظيم مؤتمرات علمية وتكثيف اللقاءات العلمية لزيادة التوعية بأسباب ظاهرة الطلاق وإيجاد الحلول المناسبة والتأكيد على مبدأ الحوار لرفع مستوى الوعي الأسري.

توعية الأمهات بالدور الذي تلعبه التربية في تكوين بناتهن واستعدادهن ليكونوا زوجات صالحات في المستقبل.

ضرورة حسن الاختيار لشريك ولشريكة الحياة لضمان استمرار الحياة الزوجية ونجاحها وتحقيق الهدف منها.

تفعيل دور المؤسسات الدينية وتكثيف الحملات الإعلامية عن طريق التوعية والإرشاد بخطورة الطلاق وأثاره السلبية على الطرفين خاصة في ظل وجود الأطفال وعلى المجتمع كافة.

إعادة النظر في قوانين الأسرة الجديدة.

وضع خطة إعلامية تهدف إلى تسليط الضوء على المشكلات التي يعاني منها الشباب بصفة عامة وطرق حلها مع التركيز على عرض البرامج الدينية والثقافية التي تعمل وبصفة خاصة على توعية الأزواج بأساليب التعامل المثلي مع الزوجات والأطفال.

إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري خاصة ما يتعلق بالحلول المنطقية بهدف الحد من هذه الظاهرة والأخذ بعين الاعتبار عواقب الطلاق على الأطفال والزوجين.

ضرورة التوعية الأسرية المتعلقة بفن العلاقات الزوجية وأساليب حل الخلافات وأساليب التعامل الأكثر ايجابية بين الزوجين حديثي الزواج وأسلوب تنشئة الأبناء وتشجيع البرامج التربوية المحققة لهذه الأهداف عبر وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والتربوية.

إبراز أهمية معرفة الحقوق والواجبات في الحياة الأسرية بشكل عام من خلال الندوات والمحاضرات وتوعية الأزواج بمخاطر وأثار انعدام الأمان والتفكك الأسري.

إخضاع الزوجين لجلسات نفسية إرشادية يتم من خلالها إعادة روابط العلاقات الزوجية وإعادة بناء الأسرة على أسس صحية سليمة من خلال تأسيس مراكز الإرشاد.

المراجع:

(1)برغوتي توفيق(2010) تأثير الطلاق على التوافق الاجتماعي للمطلقين دراسة مقارنة بين المطلقين والمطلقات بولاية باتنة ،رسالة ماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة.

(2)بسام محمد أبو عليان (2013) الحياة الأسرية، الطبعة الأولى مكتبة الطالب الجامعي للنشر، جامعة الأقصى.

(3)بن عمرة سامية، بن كلين ربيعة (2016) ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري رؤية سوسولوجية،مجلة العلوم الاجتماعية العدد 20.

(4)بن مبارك الجوير ابراهيم (2009) ا أسرة والمجتمع دراسات في علم الاجتماع، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

5) بوخدوني صبيحة (2013) الخلافات في الصراعات بين الزوجين في الأسرة وأساليب تصفيتهما، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، أيام 09 و10 أفريل 2013 جامعة ورقلة، قسم العلوم الاجتماعية.

6) ختام محمد النبراوي (2020) تحمل المسؤولية وعلاقته بالشعور بالأمن الأسري لدى مراجعات مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في عمان، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 29، العدد 4، ص 533-552

7) ذبيح هشام (2017) أحكام الطلاق والتطليق وأثر قانون الأسرة فيها على حماية الأبناء، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الأول العدد التاسع.

8) طويل محمود (2006) عوامل انتشار الطلاق في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية لعينة من المطلقين والمطلقات بمدينتي الجزائر والبويرة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الديمغرافي.

9) عبد الله أمال لافي عابدين (2009) الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية لحالات الطلاق قبل الدخول والسنة الأولى من الزواج، رسالة ماجستير في الإرشاد النفسي كلية الدراسات التربوية العليا، جامعة عمان العربية.

10) عذراء صلبو رفو (2019) الطلاق وأسبابه في مدينة بغداد دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة الاناسة وعلوم المجتمع العدد 6، ص 36-64.

11) فريد بكيس (2013) ظاهرة الطلاق وأثرها على الصحة النفسية للمرأة تحليل نفسي اجتماعي، مجلة معارف، العدد 14.1

12) قوراري منيرة (2017) ظاهرة الطلاق في الجزائر مقارنة سوسيو أنثربولوجية للطلاق بمدينة بسكرة، مذكرة ماجستير في الانثربولوجيا جامعة وهران.

13) كسال مسعودة (2021) الآثار المترتبة على الطلاق في المجتمعات والمجتمع الجزائري، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 4، العدد 13.

14) مجدى عزيز ابراهيم (2004)، " استراتيجيات التعليم و أساليب التعلم"، مكتبة الانجلو، مصر

-
- 15) محمد عبيدات و آخرون (1999): منهجية البحث العلمي ، دار وائل للطباعة والنشر، ط2، الأردن
- 16) مصلي رضوان ،مدني سليمة(2018) أسباب الطلاق في الجزائر دراسة ميدانية بلدية بوفاريك، حوليات جامعة الجزائر(1) العدد 32 الجزء الثاني.
- 17) منصور احمد عبد المنعم (2006)، "تدريس الدراسات الاجتماعية"، مكتب الانجلو للنشر، مصر.
- 18) منى يونس بحري، نازك عبد الحلیم قطيشات (2011) العنف الأسري، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن
- 19) مهتاب أحمد اسماعيل (2016) الطلاق أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات دراسة ميدانية في محافظة نابلس، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين، كلية الدراسات العليا

الاسم: سمير اللقب: قصوري

الدرجة العلمية: طالب دكتوراه

تخصص: علم الاجتماع الجريمة والانحراف

جامعة: مولود معمري – تيزي وزو –

البريد الإلكتروني: samirkoussouri19@gmail.com

عنوان المداخلة: الطلاق في الجزائر- قراءة سوسولوجية - .

ملخص المداخلة :

أصبح الطلاق ظاهرة عالمية ، تهدد الوجود الإنساني للاستمرار كالتنوع من المخلوقات الأساسية على الأرض أو في مخلفاته السيئة على الأفراد والمجتمع معا ، فمنذ القدم عرف الإنسان الطلاق عبر الحضارات المتعاقبة مع إختلاف في الشكل والمضمون من حضارة لأخرى حسب المعتقدات الدينية والثقافية لكل مجتمع و حضارة، والملاحظ في الآونة الأخيرة انتشار السريع للطلاق في كل بقاع العالم عامة، والجزائر خاصة وذلك يرجع لعدة أسباب وعوامل مختلفة ، فتعددت البحوث العلمية لدراسة ظاهرة الطلاق في الجزائر حسب كل حقل معرفي وأدواته البحثية ، فالدراسات الإجتماعية إحدى هذه التخصصات المعرفية التي تحاول فهم وتفسير ظاهرة الطلاق بالجزائر ، وفي هذه الورقة البحثية التي تحاول الوقوف على أسباب وأثار الطلاق في المجتمع الجزائري من جهة وتحاول تحليل واقع الطلاق بالجزائر من جهة أخرى وفي الأخير تقدم أهم التوصيات والحلول للحد من الظاهرة وتفاقمها .

الكلمات المفتاحية :

الطلاق ، الجزائر ، قراءة سوسولوجية

: Résumé de l'intervention

Le divorce est devenu un phénomène mondial, menaçant l'existence humaine de continuer comme une sorte de créatures de base sur terre ou dans ses mauvais résidus pour les individus et la société ensemble. Récemment, la propagation rapide du divorce dans toutes les régions du monde en général, et en Algérie en particulier, tient à plusieurs raisons et facteurs différents. De nombreuses recherches scientifiques ont été menées pour étudier le phénomène du divorce en Algérie, selon chaque domaine de connaissance et ses outils de recherche. Les études sociales font partie de ces disciplines qui tentent de comprendre et d'expliquer le phénomène du divorce en Algérie. Dans ce mémoire de recherche, qui tente d'identifier les causes et les effets du divorce dans la société algérienne d'une part, et tente d'analyser la réalité du divorce en Algérie d'autre part, et enfin présente les plus recommandations et solutions importantes pour réduire le phénomène et son aggravation.

:les mots clé

. Divorce, Algérie, une lecture sociologique

مقدمة :

تعتبر ظاهرة الطلاق قديمة قدم المجتمعات الإنسانية المتجدرة في التاريخ الطويل للإنسان، وعرفته مجمل الحضارات الإنسانية المتعاقبة، وكل مجتمع كيف ينظر وينظم الزواج و الطلاق وفق معتقداته الدينية والثقافية، فالمجتمعات الإسلامية عامة والجزائر خاصة تنظر للطلاق بالدينوية واحتقار وتعتبره من السلوكيات الغير الصائبة والفاشلة خاصة على المرأة المطلقة هذا من الجانب الإجتماعي والعرفي للمجتمع الجزائري ومن الجنب الديني يعد الطلاق تضاد لشرع الله للزواج الذي يعده استقرار نفسي ورحمة ومودة التي يختص الله به الإنسان كخليفة في الأرض مصدقا لقول الله عزو جل: "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون" - سورة الروم الآية 21-، ورغم مشروعية الطلاق في الإسلام إلا أنه يعتبر أبغض الحلال

عند الله عزو جل في معنى الحديث النبوي ويقول الله عزوجل في باب حلال الطلاق: "فإمسك بمعروف أوتسريح بإحسان" - سورة البقرة 129 - .

تعرف ظاهرة الطلاق في الجزائر في الأونة الخيرة تطور متسارع ورهيب وهذا لعدة أسباب وتغيرات مجتمعية عرفها الفرد والمجتمع الجزائري ، فأصبحت الأسرة الجزائرية تحت تهديد التفكك السري الذي له مخلفات وعواقب وخيمة على تنشئة الفرد وتماسك الأسرة والمجتمع الجزائري ، فالإحصائيات الطلاق كبيرة ومتزايدة في الجزائر فكل ساعة هناك ستة حالات طلاق رقم كبير ونتائجه على وسائل الضبط والتماسك الإجتماعي أخطر فإنحراف الأحداث يزداد يوما بعد يوم بسبب التفكك الأسري والكثير من الظواهر المنتشرة بسبب الطلاق في المجتمع الجزائري ..ففي هذه الورقة ستحول أن تسلط الضوء على ظاهرة الطلاق في الجزائر بقراءة سوسولوجية وذلك في سرد الأسباب والنتائج وتحليل واقع الطلاق في الجزائر وفي الأخير إعطاء بعض التوصيات والحلول الممكنة للحد من الظاهرة حتى لانقول القضاء عليها .

أولا: ماهية الطلاق :

قبل التطرق لماهية الطلاق سنعرج للزواج و ماهيته ، فلايمكن التحدث عن الطلاق بدون التحدث أولا عن الزواج ومشروعيته إجتماعيا وقانونا ودينيا .

1- ماهية الزواج :

أ/ تعريف الزواج لغتا :

يعرف الزواج لغتا الإقتران و الإزدواج ، و يستعمل كثيرا في إقتران الرجل بالمرأة على سبيل الدوام والإستمرار (01) .

ب/ تعريف الزواج شرعا :

هو عقد وضعه الشارع يفيد حل الإستمتاع كل الزوجين بالأخر على الوجه المشروع وعلى سبيل القصد .

كما هو عقد يفيد حل استمتاع رجل بإمرأة ، لم يمنعهما منه العقد مانع شرعي (02).

ج / الزواج في القانون الجزائري :

تنص المادة 04 من قانون الأسرة الجزائري على أن الزواج عقد يتم بين الرجل والمرأة على الوجه الشرعي ، ومن أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب .

يلاحظ أن المشرع الجزائري تأثر بالشريعة الإسلامية السّمحاء في الأحوال الشخصية فكالخطبة والزواج والممّارث والممّارث وهذا مايتجلى في تخصيص قانون خاص مستقل عن القانون المدني ، سمه بقانون الأسرة او الأحوال الشخصية وهذا من سنة 1984 المعدل المتمم سنة 2005.

د/ التعريف الإجتماعي للزواج :

أهتم علماء الاجتماع بموضوع الزواج ، إذ يعتبرونه بأهم الأحداث التي تمر بحياة الإنسان وهي : الميلاد ، الزواج والموت فكل من الحياة والموت يحدثان دون تدخل إرادة الإنسان في تكوينهما عكس الزواج فالإنسان هو من يقرر ويختار متى ومع من يتزوج ؟

تعددت تعاريف الزواج حسب إختلاف المقاربات العلمية التي تدرس موضوع الزواج ، فالزواج حسب المقاربة السوسولوجية هو نظام إجتماعي يتصف بالاستمرار و الإمتثال للمعايير الإجتماعية المعروفة ، حيث يعيش الزوجان في حياة يقرها ويقبله المجتمع (03).

في نظرنا الزواج رابطة قانونية ومعنوية تمثل لقواعد الضبط الإجتماعي المعروفة في المجتمع ، سواء كانت رسمية- القانون الشرع - أوغير رسمية - الأعراف والتقاليد - وتهدف تكوين اسرة يسدها الحب والتفاهم والتعاون من أجل التغلب على هموم ومشاكل الحياة .

بعد هد اللمحة الصغيرة والموجزة لماهية الزواج ،نتطرق لموضوع بحثنا المتمثل في الطلاق لان هذا الأخير يأتي بعد زواج مشروع .

2- ماهية الطلاق :

أ/ تعريف الطلاق لغتا :

هو حل الوثاق وهو مشتاق من الإطلاق ، هو الإرسال والتترك ، فيقال : أطلقت الأسير إذ حللت قيده وأرسلته ، ويقال : فلان طلق اليد بالخير أي كثر البذل والعطاء ويقال : طلق البلاد أذ تركها ، يقال طلق البلاد أذا تركها ، ويقال الإنسان إذا عتق طلق أي صار حرا (04) .

ب/ تعريف الطلاق في الشرع :

هناك إختلافات صغيرة بين علماء المذاهب الأربعة لأهل السنة ، في تعريف الطلاق إلا أنهم يجمعون على أن الطلاق " حل وإنهاء الرابطة الزوجية المشروعة " .

جاء لفظ الطلاق في القرآن الكريم أربعة عشرة مرة *14* ، فالطلاق في الإسلام مشروع وحلال بالكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة .

- من الكتاب – القرآن الكريم - : قال تعالى " يأيتها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أحصو العدة " -سورة البقرة 292- "وتجود العديد من الآيات حول موضوع الطلاق .
- من السنة : عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي الأعظم صل الله عليه وسلم قال : "أبغض الحلال إلى الله الطلاق " - رواه أبو داود والحاكم وصححه .
- من الإجماع : أجمع علماء الأمة السابقين والتابعين على جوازية الطلاق ، لان المعقول والعقل الإنساني يقبله فإذا ضاق الحال واستحال استمرار الرابطة الزوجية بين الزوجين فيصبح الزواج بذلك مضرة ومفسدة وضرر فكان الطلاق هو الحل لدري المضرة والمفسدة فلا بأس بذلك . وفقا لإجراءات نص عليها الشرع الكريم بالتفصيل .

ج/ تعريف الطلاق في قاموس علم الإجتماع :

يثير مفهوم الطلاق في قاموس علم الإجتماع إلى إنهاء رابطة الزواج وإصدار إعلان قانوني يبطل الرابطة الزوجية ، قد يشير أيضا إلى إنفصال بين الزوجين بحيث لا يغير هذا النظام عن العلاقات القانونية بينهما التي نتجت عن الزواج (05) .

3/ النظريات السوسولوجية المفسرة لظاهرة الطلاق :

لقد تنوعت الآراء وأختلفت الأفكار والنظريات السوسولوجية التي تناولت ظاهرة الطلاق كل حسب تجاهه الإيديولوجي والفكري والمعرفي ونذكر في هذا المجال أ الصدد بعض النظريات السوسولوجية التي تناولت بالدراسة والتحليل ظاهرة الطلاق (06) .

أ/ النظرية البنائية الوظيفية :

تعد من النظريات الكلاسيكية والمؤسسة لعلم الاجتماع ، تعود جذورها التاريخية لرواد علم الاجتماع الأوائل أمثال كونت ، سبنسر وتلها بعدها المعاصرون أمثال بارسنز ن وميرتون ..إلخ ، يعرف عن النظرية الوظيفية بمستوى تحليلها الكلي وتستخدم تبعا لذلك أسس المنهج الإستنتاجي محاولة في ذلك التوصل إلى تصورات شاملة تأخذ المجتمع كوحدة كلية ككل متكامل ثقافيا إجتماعيا ثقافيا وجغرافيا و إقتصاديا وتاريخيا ، ترى هذه النظرية أن نسق الأسرة ضروري لأداء الوحدة الكلية في المجتمع وتكامله ، بمعنى أن السلوك الزوجي أو الأسري يدرس في إطار بقاء النسق الأسري فالزواج من متطلبات الأسرة والمجتمع معا ، فتكيف الأسرة مع متطلبات البيئة الإجتماعية يحقق أهداف الأسرة ككل فالتكامل بين الوحدات أو الأجزاء داخل الأسرة يؤدي إلى إمتصاص العنف والتوتر بين الزوجين أو حتى داخل الأسرة وعدم القيام بمتطلبات يؤدي إلى عرقلة إشتغال نسق الأسرة ويؤدي إل الطلاق وتتاثر به الأفراد و الأسر الأخرى وحتى المجتمع ككل .

ب/ النظرية التفاعلية الرمزية :

تأسست على دور التفاعل في الحياة الإجتماعية طورها جورج ميد وتوماس كولي ، فالتفاعل في دراسات الأسرة حسب أعمال ودراسات مدرسة شيكاغو تقدم نظرية الأدوار أي دور الأسرة في تنظيم علاقتها المختلفة داخل وخارج الأسرة - البيئة الإجتماعية - كاصراع و التعنيف ، اتخاذ القرار جل المشكلات ، تربية الأطفال ، ..كل هذه العمليات عدم قيام بدور تفاعلي هام يؤدي إلى الطلاق ومن ينجر من نتائج سلبية كإنحراف الأبناء ضحايا الطلاق ودخولهم عالم الجريمة والمخدرات .

ج/ نظرية البناء الإجتماعي :

قامت هذه النظرية على الربح النفسي في التفاعل الإجتماعي وأرجعت هذه النظرية الطلاق إلى حمان الزوجين أو إحداهما من الربح النفسي في تفاعلهما معا أو شعورهما بالخسارة النفسية في وجودهما معا ، فحسب هذه النظرية فإن الطلاق هو حل الرابطة الزوجية طالما أن هذه الرابطة تحقق الربح النفسي أ تعرضها للخسارة النفسية وتنسب هذه النظرية للعالم النفسي جورج ليفنجر .

د/ نظرية روبرستون :

ذهب روبرستون أن دور الزوجة في الماضي كان دورها التاريخي و التقليدي : فهي ربة بيت ، تنجب الأطفال وتربهم وتساند زوجها المشغول خارج المنزل ، وبمضي الوقت أصبحت المرأة ترفض هذا

الدور التقليدي وهو بذلك تتجدي النظام البنائي للأسرة النووية (07)، فلم تعد النساء يهتمن بالمنزل وبالحمل والعناية بالأطفال ، وعليه أصبح دور المرأة الحديث يفوق ومتغير عن الدور التقليدي وعلية نجد إنشار الطلاق والتفكك السري .

فالحقيقة هناك العديد من النظريات السوسولوجية التي تفسر ظاهرة الطلاق .

ثانيا : أسباب الطلاق في الجزائر :

المتمعن في التطور الرهيب لطلاق والتطليق في الجزائر يجد تطور وتسارع تغلغل هذه الظاهرة في أوساط المجتمع الجزائري، خاصة في الأونة الأخيرة بعد أن كان الأسرة الجزائرية محافظة وذكورية ، أصبح اليوم تشهد الجزائر كباقي الدول العام إنتشار متسارع وكبير لظاهرة الطلاق بسبب مختلف العوامل والتغيرات التي مست كل المستويات الشخصي المجتمعي الثقافي الإقتصادي و حتى التكنولوجي .

1/ الأسباب الشخصية :

تحتل الأسباب الشخصية لزوجين من أبرز الأسباب والعوال لحل الربطة الزوجية في الجزائر سواء من جانب الزوج أمن جانب الزوجة أومعا (08) .

أ/ من الزوج :

- عدم التوفيق في إختيار الزوجة المناسبة ولهذا دعى الدين افسلامي لإختيار الزوجة الصالحة ، كما الأعراف والتقاليد الجزائرية تدعو لإختيار الزوجة بنت الأصل و الجميلة والمتخلقة وكذلك التي تحسن أعمال البيت في وقت مضى في بعض الجهات الجزائرية .
- عدم إحترام الزوجة للزوج ، فالإحترام مبدأ مسنبط من الدين الإسلامي ومن أعراف المجتمع الجزائري فالزوج هو السيد وصاحب القرار - أسر ذكورية - فأى خروج عن هذا المبدأ ومعاكسة الزوج يكون مصير الزوجة الطلاق وأقل الضار تعنيفها وضررها .
- عدم إحترام الزوجة لأهل الزوج فالزوجة الجزائرية ملزمة حسب التقاليد خاصة في الريف بإحترام أهل الزوج والعيش مع أهله في نفس البيت الكبير وخدمتهم خاصة والدي الزوج - في معظم الأحيان- واي مغارضة يكون مصيرها الطلاق .

- العقم : كثيرا مكان عقم المرأة سببا مباشرا لطلاق الزوجة بسبب عقمها مادام الزوج وحتى أهله يريدون الأولاد .

- عدم الإشباع العاطفي والجنسي : كثيرا مكان الفتور العاطفي والجنسي سببا لطلاق الزوجة وكثيرا ما يذهب الأزواج إلى المحظور: الخيانة والزنا واتخاذ صدقات خارج العلاقة الزوجية والواقع يثبت ذلك وكثيرا مكان هذا المعضلة طابو لانتحدث عنها .
ب/ من الزوجة :

تقريبا نفس الأسباب الشخصية مع الزوج التي تدفع الزوجة إلى طاب التطبيق ومنها أيضا :

-العنف الممارس ضد الزوجة : تعنيف الزوج للزوجة بكل أنواع العنف المعروفة المادي الضرب المعنوي اللفظي السب الشتم التهديد ...وأمام إستمرار الصراع دائما تدفع الزوجة لمطالبة بالتطبيق والخلع .

-إهمال الزوج لواجباته الزوجية : القوامة في حق الزوج وعلية ملزم بواجبات الإنفاق ورعاية الأطفال والأسرة ككل فأى مخالفة وعدم الإلتزام لذلك بإمكان الزوجة المطالبة بالخلع وتشهدت المحاكم الجزائرية طالبات كثيرة في هذا الموضوع .

- تدخل أهل الزوج في الحياة الشخصية لزوجته وهذا ما يؤدي كثيرا إلى خلافات كبيرة تصل على حد هروب الزوجة ومطالبتها بالخلع .

- انحراف الزوج وإدمانه على المخدرات والكحول والمواد المخدرة كثيرا ماتكون سبب مطابة الزوجة بالخلع .

- عدم الإشباع العاطفي من طرف الزوج لزوجته برود وفتور عاطفي .

ج/ تحرر المرأة الجزائرية : تعتبر النزعة التحريرية للمرأة الجزائرية وماتعيشه اليوم من إستقلالية مالية نتيجة مستواها الغلمي وقلدها مناصب هامة في الدولة جعلها تتمتع بمكانة مرموقة في المجتمع أدى هذا التحرر على إنتشار تراجع دور المرأة التقليدي كمكوث في البيت وتربية الأولاد وخدمة الزوج أدى بما لاشك في إلى انتشار الطلاق في أوساط هذه الفئة السوسيو مهنية أي النساء العاملات والموظفات وهذا تؤكده إحصائيات الطلاق معظم المطلقات عاملات وموظفات .

د/ الزواج المبكر : تؤكد الدراسات وحتى احصائيات أن الزواج المبكر لكلا الزوجين كثيرا إلى الطلاق .(09).

2/ أسباب إقتصادية :

إنتشار البطالة بين أوساط الجزائريين وغلاء الأسعار أثر سلبا على تصرفات إلتزامات الأزواج تجاه أسرهم ، فالرجل صاحب القوامة كثيرا مايعجز أمام هذه الظروف مما يخلق جو مكهرب مع أسرته ويدخل دوامة الصراع ولاإستقرار وربما إلى إهمال العائلة أوحث تطليق زوجته .وهدم أسرته ، هذا من جانب ومن الجانب الأخر عمل وتححر المرأة أو الزوجة جعلها مكتفية ماليا ومن ثمة هذا الإكتفاء كثيرا ما أدى إلى صراعات مع الزوج .

3/ أسباب ثقافية :

تكمن الأسباب الثقافية غالبا في إختلاف والتباين بين المستوى الثقافي والعلمي بين الزوجين مما يؤدي إلى الصراع والإختلاف بين الزوجين .

4/ أسباب صحية ونفسية :

بسبب الأمراض الظاهرة والخفية فيزيولوجية كانت أونفسية التي تصيب أحد الزوجين يطلب الزوج الطلاق .

5/ أسباب إجتماعية :

هناك العديد من المشكلات الإجتماعية التي تؤدي على الطلاق وفك العلاقة الزوجية في الجزائر منها :

- أزمة السكن : تعتبر أزمة السكن من أهم المعضلات التي تواجه المجتمع الجزائري فرغم جهود الدولة لم تستطيع القضاء عليها خاصة بسبب النمو الديموغرافي الكبير الذي عرفته الجزائر بعد الإستقلال ، فأزمة السكن كثيرا ماكانت سبب ف التوترات والخلافات داخل السر الحياة الزوجية في الجزائر بسبب الضيق .
- المشكلات الأسرية بين الأزواج : النزاع ، المشاجرة ، الصراع الدائم بين الأزواج كل هذه المظاهر يدل جليا على عدم الإستقرار الزوجي وغالبا ماينتهي بالطلاق وأيضا تدخل أهل الزوجين غي الحياة الزوجية كثيرا مايؤدي مشاكل أسرية .
- تغير نظرة المجتمع الجزائري للمطلقة : كان المجتمع الجزائري سابقا ينظر للمطلقة بأنها فاشلة لاتستطيع بناء أسرة ولا تستطيع المحافظة على زوجها ولكن اليوم العكس تماما تغير واضح في

نظر المجتمع الجزائري للمطلقة فينظر إليها كرجل المطلق بإستطاعتها بداية الحياة من جديد وأنها غير موفقة فقط أو لم يسعفها الحظ..وبإمكانها الزواج من جديد بكل بساطة وسهولة .

- أسباب أخلاقية : كالخيانة الزوجية والإدمان على الأفيون افجتماعية .
- تغير دور ومكانة الزوج داخل الأسرة الجزائرية بعدما كانت الأسرة الجزائرية ذكورية ويلعب الزوج الدور الأساسي في السلطة وإتخاذ القرارات الهامة داخل الأسرة تراجع واضح لمكانة الزوج داخل الأسرة بعد مزاحمته من الزوجة

6/ اسباب تكنولوجيايات الإتصال :

تعد وسائل الإتصال الحديثة من أهم الأسباب التي أدت إل الطلاق بين الأزواج الجزائريين بسبب مواقع التواصل الإجتماعي " الفاييس بوك " مثلا ، فالإستخدام الغير معقول والخطأ لهذه الوسائل التكنولوجية أدى لعدد من الإنحرافات كالخيانة الزوجية الإهمال العائلي بسبب الإدمان الإلكتروني كل هذا يؤدي إلى التفكك الأسري .

نرى أن أسباب وعوامل الطلاق عديدة ومختلفة خاصة الي ظهرت في الأونة الخيرة بسبب التغير المجتمعي الذي عرفته الجزائر في القيم والإقتصاد والثقافة .

ثالثا : أثار الطلاق في المجتمع الجزائري :

مما لاشك فيه أن لطلاق أضرار و مخلفات وخيمة على مقومات الفرد وتماسك المجتمع الجزائري وهذه الأثار متنوعة ، حيث تمس المطلقين – الزوج والزوجة – الأولاد والأسرة و المجتمع ككل .

1/ أثار الطلاق على الزوجين : تتجلى اثار الطلاق السلبية غالبا مباشرة مع حل الرابطة الزوجية ، خاصة لما يبدأ الزوجين في التفكير ببناء حياة جديدة ويجد معارضة صريحة أ وغير صريحة من أطفالهم . كما لوحظ دخول احد الزوجين في عالم الإنحراف والرذيلة كالإدمان عل المخدرات والكحول ..

2/ أثار الطلاق على الأولاد : يعد الأطفال من أهم ضحايا الطلاق وهذا مايتجلى فيما يلي :

أ/ تشرد الأطفال : أول شئ يفقده الأطفال بعد إنفصال والديهم هو المن والمأوى البيت الهادئ الذي يضلهم يعيشون فيه في هدوء وسكينة ويحسون فيه بالهدوء والإستقرار ، وحدث الطلاق بين واديهم يغير حياتهم رأسا على عقب (10).

ب/ جنوح الأحداث : تشير كلمة الأحداث إلى مرحلة عمرية التي تمتد ما بين سن الطفولة المتأخرة و سن البلوغ وتكثد الدراسات النفسية والإجتماعية على أن هناك علاقة وطيدة بين جنوح الأحداث ولإطلاق بسبب التفكك الأسري وهذا ما تؤكد الإحصائيات الرسمية الجزائرية .

ج/ التسرب المدرسي : الي يعد من أهم أسباب التسرب المدرسي في الجزائر بسبب الطلاق وتفك الأسري .

د/ افنخراط المبكر لأطفال في العمل : بسبب الطلاق والتفكك السري يذهب لأطفال في رحلة البحث عن العمل من أجل سد حاجيتهم بسبب العوز والحرمان .

3/ أثار الطلاق على المجتمع :

الطلاق لا يعد مشكلة أسرية فقط بل مشكلة مجتمع بأكمله كيف لا والأسرة هي النواة الأساسية لتنشئة افجتماعية والبناء المجتمعي ، فإن انتشار الطلاق يؤثر سلبا على المجتمع ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- إنحلال الرابطة الزوجية وزرع الكراهية والعدوانية بين أهل الزوجين .
- التفكك الأسري يؤثر سلبا على البناء الإجتماعي للمجتمع الجزائري .
- ظهور ظواهر إنحرافية وإجرامية في المجتمع بسبب الطلاق ومخلفاته خاصة بين الأولاد ضحايا طلاق الوالدين : جنوح الأحداث مثلا ..
- كثرة الطلاق يولد للأفراد النفور من الزواج وانتشار العزوبة .

رابعا : واقع الطلاق في الجزائر :

انتشرت ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري في الونة الأخيرة بشكل كبير ، بعد أن كان مجتمع محافظ وفي مايلي جدول يوضح بعض إحصائيات الزواج والطلاق خلال السنوات الأخيرة : (10)

السنوات	عدد حالات الزواج	عدد حالات الطلاق	نسبة الطلاق
سنة 2008	331190	39396	11.90
سنة 2009	341321	41505	12.16

14.46	54826	344819	سنة 2010
14.86	54985	369033	سنة 2011
14.81	57461	387947	سنة 2012
14.81	60844	386422	سنة 2013
15.15	59909	360074	سنة 2014
16.23	60221	365623	سنة 2015

من خلال الجدول الذي بين عدد حالات الزواج وعدد حالات الطلاق خلال السنوات الممتدة - 2015/2008 ، يتضح جليا ارتفاع نسب الطلاق في كل سنة وما بعدها، كما تبين أرقام المركز العربي للتقنية والإحصاء تسجيل 06 حالات طلاق في الجزائر كل ساعة (11) ، وتشير آخر الإحصائيات تسجيل الجزائر خلال العام السابق أكثر من 65 الف حالة طلاق : كل هذه المؤشرات تؤكد تطور و انتشار الطلاق في الجزائر بسبب التغيرات العديدة التي يشهدها المجتمع الجزائري خاصة الثقافية والإقتصادية وتحرر المرأة والتفكك الأسري بسبب المشاكل الأسرية بين الزوجين .

كما يرجع بعض القانونيين إنتشار ظاهرة الطلاق بدأ منذ 2005 مع تعديل قانون الأسرة 1984 حيث أعطى المشرع مبدأ العصمة الزوجية للجميع للقاضي وللزوجة والزوج بإمكانتهم التطليق بعد أن كانت العصمة والطلاق في يد الرجل فقط فأصبحت بعد ذلك سهلة واضحة في إجراءات الطلاق .

توصيات وحلول :

- تعديل قانون الأسرة وإعطاء العصمة الزوجية للرجل فقط .
- دور التنشئة الإجتماعية والتربوية وفهم الزواج وحقيقته عن طريق برامج تربوية وتحسيسية هادفة
- حل المشاكل الإجتماعية كالبطالة وأزمة السكن .
- تشجيع جمعيات المجتمع المدني غي التحسيس ففهم الزواج .
- تشجيع الهادات والتقاليد الجزائرية .

يبقى موضوع الطلاق في الجزائر من المواضيع الشائكة التي تحتاج الكثير من الدراسات وتكتل الجميع من أجل إيجاد حلول واقعية للحد من الظاهرة واستفحالها في الوسط المجتمعي الجزائري .

اللقب: حنان

الاسم: علجية

المهنة: استاذة بجامعة مولود معمري بتيزي وزو

الرتبة: استاذة محاضرة ا

الايمل: aldjia.henane@gmail.com

استخدامات المتزوجين لوسائل التواصل الاجتماعي و علاقتها بظاهرة الطلاق في المجتمع

الجزائري

Title : Married couples uses of social media and its relationship to the phenomenon of divorce in Algerian society

الملخص:

استهدف البحث، موضوعا مهما جدا، حدي الساعة نظرا للأثر الذي يتركه في وسط المجتمعات و المتمثل في رصد العلاقات بين استخدام المتزوجين لمواقع التواصل الاجتماعي و تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري. اذ ان زيادتها في وقتنا الحاضر اصبح امر يستحق الالتفات و محاولة النظر لهذه الظاهرة من زاوية جديدة قائمة على اساس تأثر الحياة الاجتماعية بتبعيات التقدم التقني الذي طال ميادين الحياة كافة، فقد تأثرت العلاقات الاجتماعية و طبيعتها بعدما أضاف التطور التقني لمساته على وسائل التواصل الاجتماعي و شكل بذلك خطورته على دوام الحياة الاسرية السعيدة ، فتفاقت ظاهرة الطلاق جراء الاستخدام المقرط و السيء لوسائل التواصل الاجتماعي، خاصة اذ اصبح اليوم يتعين على كل فرد منا ان يحوز على حساب عبر هذه المواقع و ان يخلق عالمة الافتراضي مما يعرضه عند اي سوء للاستخدام للمشاكل في اي لحظة خاصة ونجد هذه المشاكل واردة لدى الزوجات و الازواج. فمن بين السلبيات التي تتركها هذه المواقع نجد الادمان ، انعدام الثقة، الاهمال، الطلاق العاطفي، الخيانة الزوجية بالإضافة الى الطلاق . حاولنا في هذه الدراسة التي اعتمدنا فيها المنهج الكمي و باستعمال اداتي المفائلة و الملاحظة بالمشاركة الى البحث في اشكال و مدى اثر مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الزوجية و مدى مساهمتها في حدوث الطلاق بين الزوجين في المجتمع الجزائري.

تعتبر العلاقات الزوجية الاساس الذي تتأسس عليه المجتمعات، باعتبارها اتحاد بين رجل و امرأة في اطار من الحقوق و الواجبات و علاقات تستدعي الاهتمام بها، للوصول الى سعادة الفرد في اسرته و مجتمعه، و من هذه المنظومة الاسرية تتألف الامم و الشعوب. و هناك العديد من المقومات التي تحقق السكينة و المودة و الحيا الزوجية السعيدة، فترسو بها الى بر الامان و تحافظ على الرابط المقدس بين شريكي الحياة ، بعيدا عن المشاكل الكبرى التي ثد تهددها، و هناك العديد من الاساليب التي تضرب الك الشراكة في مقتل ، فتنقوض اركانها، و منها وسائل التواصل الاجتماعي، التي كان هدفها الاسي تعزيز التواصل الانساني بين البشر.

فقد شهد العصر الحالي نقلة مذهلة في عالم التكنولوجيا طالت داعياتها ميادين متنوعة من بينها التواصل بين البشر، و ما يترتب عليها من سقوط الحواجز الجغرافية و المكانية ، فاصبح العالم شبه بقرية صغيرة بفعل شبكة الانترنت و مواقع التواصل الاجتماعي، فأصبحت تلك الاخيرة تشكل جزءا اساسيا في الحياة العصرية ، و مع مرور الوقت فان شعبيتها تتزايد بإطرء. وفقا للإحصائيات فان عدد مستخدمي الفايسبوك يفوق المليار و 200 مليون مستخدم نشط، بصفتهم يدخلون الفيسبوك يوميا ، و ذلك لما توفره تلك الشبكات من خدمات ، بحيث تساعدنا في البقاء على الاتصال مع الاخرين، مشاركة الصور ، المراسلات ، الفيديوهات، التعرف على معلومات جديدة و غير ذلك، حيث هذا التواصل الاجتماعي بين الافراد داخل فضاء الكتروني ، قام على تقريب المسافات بين الشعوب و الغي الحدود. و الى ان شبكات التواصل الاجتماعي (boyd.d., 2007) كما جمع بين ثقافات الشعوب و قد اشار

تعتبر من الخدمات التي تتحها الانترنت اذ تسمح تلك الشبكات للأشخاص بان يعرفوا بأنفسهم عن طريق عمل ملفات تعريفية وفقا لتصوراتهم عن انفسهم من خلال الصور و الفيديو و النصوص اضافة الى المسابقات و الاستطلاعات. كما تسمح للأفراد ان يختاروا الاشخاص الذين يشتركون معهم في الاتصال ، ما ترتبط هذه الشبكات مع بعضها البعض عن طريق شبكة ضخمة من قوائم الاصدقاء في تلك المواقع. ولكن و بالتوازي مع هذه الفوائد نجد اضا الكثير من السلبيات حيث اصبحت بمثابة ادمان للبعض حيث يقضون ساعات طويلة امام شاشة الهاتف و الكمبيوتر ، يقومون بعلاقات افتراضية بدلا من اللقاء وجها لوجه. و بالتالي حجت من التفاعل الاجتماعي الحقيقي و انحسرت العلاقات الاجتماعية في المجتمع لافتراضي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، مما ادى الى خلق مشكلات اجتماعية عدة اثرت بالبناء

الاجتماعي للأسرة و بالعلاقات الزوجية خاصة و ساهمت في تأجيج المشكلات و الخلافات الزوجية حتى ساهمت في تفاقم ظاهرة الطلاق. لان تلك الشبكات لها اثر سلبي باعتبار ان جل المنخرطين فيها يستغلونها من اجل التسلية فقط و ليس لتعزيز العلاقات الاجتماعية الواقعية، مما يؤدي الى عزلتهم الاجتماعية، و ايضا في بعض الاحيان المبالغة في الكشف عن اسرار الحياة الشخصية و العلاقات الحميمة بما يتعارض القيم المتوارثة في المجتمع بالرغم من جميع ما يقال عن تغيير المعايير الاجتماعية و الاخلاقية بتغير الزمن . (ابو صعيديك ، 2013). و تقاسم اسرار الحياة الخاصة مع الاخرين ، قد ينجر عنها عواقب خطيرة تؤثر سلبا على العلاقة الزوجية و ربما ادت الى تدميرها كليا و هو الامر الذي حذرت منه دراسة حديثة اجراها باحثون في جامعتي " كازيني ميلون" و " كنساس" الامريكيتين مشيرة الى ان نشر المعلومات الشخصية على الأنترنت من شأنه ان يلحق الضرر بالعلاقات الزوجية بصورة تفوق ما يمكن ان يحدثه من امور ايجابية بخصوص هذه العلاقة.

اذن نلاحظ انه بقدر ما استقصت مواقع التواصل الاجتماعي الحدود الجغرافية و حولت العالم الى ما يشبه قرية صغيرة فقربت البعيدين بقدر ما فرقت بين القريبين الذين يعيشون تحت سقف واحد في غرفة واحدة، بفعل ما شيدته من اسوار منيعة حالت دون استمرار الحياة لئن العديد من الأزواج. بعدما حولته تلك الشبكات في حالات كثيرة الى ركام.

الاشكالية:

في خضم التطور التقني و التقدم التكنولوجي و ما تركه ن اثار على المجتمع في كافة مجالات الحياة ، اذ تلقى الصناعات التقنية بظلالها على الحياة الاجتماعية لتساهم في خدمة المجتمع من خلال توفير و تقديم كافة الخدمات و التسهيلات لمواكبة العصر الحديث، و قد طال التطور وسائل التواصل الاجتماعي حتى وصلت الى اعلى مراحل التقدم التقني و مازالت في تقدم مستمر هذا من جهة و من جهة اخرى فقد كان لتلك الوسائل و طرق استخدامها انعكاسات مختلفة على كافة الاصعدة فعلى الرغم مما تضيفه من فوائد جمّة في استخدامات عدة الا ان سوء استخدامه له اتره السلبية التي لا تحصى و لا تعد و من بين اخطر تلك التأثيرات اثره على العلاقات الاجتماعية و العلاقات الزوجية تحديدا، فان تزايد استخدام الانترنت و الانجراف وراء برامج و مواقع كوسائل التواصل الاجتماعي ساهم في اثاره العديد من المشكلات الاجتماعية داخل الاسرة التي تمثل نواة المجتمع، و بزيادة المشكلات ما بين الزوجين قد تزايد حالات الطلاق و تتصاعد نتيجة ما تركه وسائل التواصل الاجتماعي من انعكاسات سلبية قد تعمل على

تعكر الجو الاسري من خلال اثاره الغيره او الشك او الخيانة او انهالك كاهل رب الاسرة من مصروفات اضافية او اهمال الاسرة و شؤونها من قيل الطرفين او من فيل احدهما الى المزيد من المشكلات المرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي يضاف الى ذلك ما توصلت اليه العديد من الدراسات السابقة التي كشفت وجود علاقة لبن استخدام احد الزوجين او كليهما مواقع التواصل الاجتماعي و الوصول الى مرحلة الطلاق (فوزية عبو، 2020، الصفحات 280-292) و تحول مواقع التواصل الاجتماعي الى اداة لازتكاب الخيانات الزوجية التي تعد من اسباب الطلاق. (sandra darlene stein, 2002) اذن بما ان وسائل التواصل الاجتماعي لها هذا القدر من التأثير مع زيادة عدد مستخدميها في الجزائر يمكن تحديد مشكلة البحث في : استخدامات المتزوجين لوسائل لتواصل لاجتماعي و علاقة تلك الاستخدامات بظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري؟

اهمية الدراسة:

تتمثل اهمية الدراسة العلمية في انها تتناول موضوعا اجتماعيا و ذو اهمية و انتشار كبير و الذي بات يعتبر من الانماط الحديثة في العلاقات الاجتماعية (مواقع التواصل الاجتماعي) لبيان اثرها في احد اهم المشكلات الاجتماعية و هي ظاهرة الطلاق .

المنهج المعتمد:

استعملنا المنهج الكيفي باعتبار الدراسة الخالية دراسة كيفية و لقد استخدمنا من اجل وصف و تحليل لظاهرة و معرفة كيفية الاستخدامات لوسائل التواصل الاجتماعي من طرف الأزواج و الاسباب و العوامل الكامنة وراء هذه الظاهرة. التي تسمح لنا بمعرفة المواقف و الآراء السائدة في المجتمع الجزائري. من خلال معرفة الظاهرة و القيام بتخليها من جميع الجوانب للوصول الى بناء صورة واضحة تمثيلية للواقع بطريقة دقيقة .

الادوات المستعملة والتقنيات المستخدمة في هذا البحث:

استعملنا في هذا البحث المقابلة و الملاحظة التي ساعدتنا للتعرف على الخالات و مواقفهم و اتجاهاتهم و ظروفهم و كل ما يتعلق بهم.

العينة:

كان من الصعب الحصول على عينة لهذا البحث و ذلك لسببين اثنين: اولهما انه لغاية اليوم فمسألة الطلاق لازالت من الطابوهات خاصة بالنسبة للمرأة و كأنها تخجل من كونها مطلقة و الامر الاخر في كوننا نبحت على المطلقات او المطلقون بتأثير وسائل التواصل الاجتماعي. و بعد بحث طويل تمكنا من الوصول الى 06 حالات طلاق و السبب الرئيسي كان استعمال وسائل التواصل الاجتماعي. و بذبك العينة الملائمة لبحثنا هي كرة الثلج.

المدخل المفاهيمي للبحث :

- مواقع التواصل الاجتماعي: يشير هذا المصطلح الى عملية التواصل مع عدد من الناس عن طريق مواقع و خدمات الكترونية توفر سرعة توصيل المعلومات على نطاق واسع و واضح، و تعرف وسائل التواصل الاجتماعي على انه مجموعة من المواقع على شبكة الأنترنت التي ظهرت مع الجيل الثاني للويب او ما يعرف (بالويب 2) تتيح التواصل بين الافراد في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم وفق مجموعات اهتمام او شبكات انتماء و يتم هذا كله عن طريق خدمات التواصل المباشر مثل ارسال الرسائل او الاطلاع على الملفات الشخصية للأخرين و معرفة اخبارهم و المعلومات المتاحة للعرض (هتيمي حسن مخمود، 2015، صفحة ص.82).

و هي عبارة ايضا عن خريطة للعلاقات المحددة مثل الصداقات و بين العقد التي تجري دراستها من طرف المرسل و المستقبل، حيث العقدي التي توصل الافراد فيما بينهم، و هي اتصالات اجتماعية لهؤلاء الافراد فالعقد هي النقاط و الروابط الاتصالية بين عناصر الشبكة الافراد فالعقد هي النقاط و الروابط. الاتصالية بين عناصر الشبكة . (hill, R. dumber, 2009, p. p.14)

التعريف الاجرائي: انها منصات الكترونية في الواقع الافتراضي يستطيع من خلالها المستخدم من عرض افكاره و التواصل على باقي المستخدمين كما تتيح للمستخدمين التفاعل من خلال ادوات التفاعل.

خصائص مواقع التواصل الاجتماعي:

التفاعلية: فشبكة التواصل الاجتماعي تلغي السلبية المتواجدة في الاعلام القديم و تعطي حيز المشاركة الفاعلة من المستخدمين ذوو الاهتمامات المشتركة .

المشاركة: تشجع هذه الشبكات كل الافراد المهتمين بموضوع ما على المساهمة في التبادل و التغذية الراجعة حيث تسق الحواجز و تمد الجسور التواصل بين الوسائط و الجمهور.

الانفتاح: ان معظم خدمات لشبكات الاجتماعية منفتحة من خلال رجوع الصدى و المشاركة حيث ان الشبكات الاجتماعية تشجع عمليات التعليق و تقاسم المعلومات بين الافراد. (رابح الصادق، 2013، صفحة ص.15)

التجميع : تتيح الشبكات للعديد من الافراد ان يكونوا مجتمعات الكترونية بسرعة فائقة و ان يتواضلوا بكل حرية . (جرار ليلي احمد، 2012، صفحة ص.17)

سهولة الاستخدام: تتميز شبكات التواصل الاجتماعي ببساطتها و انها مجانية و مفتوحة امام الجميع فاي شخص يمتلك مهارات اساسية في الانترنت يمكنه انشاء موقع تواصل اجتماعي.
(castel M., 1999, p. p.25)

و من بينها لفايسبوك ، التويتر ، ماي سبيس ، التيك توك ... الخ

العلاقة الزوجية: ان الزواج هو اهم العلاقات الانسانية و الذي يهدف الى المحافظة على الجنس البشري بطريقة منظمة و يهدف الزواج الى تحقيق اهدافه المتمثلة في انشاء الاسرة و انجاب الاطفال اشباع حاجات فطرية بشكل ينسجم و يتوافق مع المجتمع و الدين و الزواج الناجح هو الذي يلسم بالتوافق و الانسجام بين الزوجين و يحقق لهما السعادة و الاستقرار من خلال المحبة و الود و الابتعاد عن الخيانة .
(ياغي روان، 2017)

لتعريف الاجرائي: العلاقات الزوجية هي مؤشرات تتمثل في التوافق و السعادة المشتركة و الثقة المتبادلة و ارتباط الزوجين بالود و الحب و التوافق على حقوق كل من الزوجين وواجباتهما .

اذن العلاقة هي تفاعل او اتصال بين شخصين او اكثر يحتلون مراكز اجتماعية متساوية او مختلفة من اجل تحقق مصالح و اهداف معينة.

الطلاق: الطلاق في اللغة جاء من الفعل طلق - طلقا تحمد من قيده و نحو المرأة من زوجها طلاقا تحللت من قيد الزواج خرجت من عصمته. و طلق - طلقا تباعد. يعرفه علماء الاجتماع لأنه ظاهرة اجتماعية تنبع من المجتمع و عن طريق علاقات اجتماعية غير سليمة و هو مرض اجتماعي خطير يعني تحطيم الزواج و العائلة و الروابط الاساسية للمجتمع .

و يعد الطلاق نهاية لتاريخ من الصراعات و الخيبات و سوء التفاهم و التباعد و يحدث الطلاق تدريجيا فهو لا يحدث بشكل مفاجئ و هو بمثابة اعلانا لفشل كل من الزوجين في اقامة علاقة زوجية مستقرة و الحفاظ عليها. (احسان محمد الحسن، 2008)

مواقع التواصل الاجتماعي والخلافات الزوجية:

عادة ما يؤدي الاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي الى اضعاف العلاقة المباشرة بين الزوجين و انقطاع احد اهم الاهداف الزواج و هو التواصل و الالفة و ذلك بسبب انشغال الطرف الاخر بمتابعة مواقع التواصل الاجتماعية ان ذلك الانشغال يؤدي مع الوقت الى البعد و الجفاء العاطفي و التواصل الرديء بين الزوجين و هو ما يؤدي الى المشكلات الزوجية . ان التواصل الرديء بين الزوجين يوسع الهوة الفاصلة بينهما و هو ما يؤدي الى الخلافات الزوجية. (الهنائة ميمونه بنت يعقوب بن عدي، 2013)

كما الاستخدام المفرط لمواقع التواصل الاجتماعي المترافقة مع اهمال احد طرفي الزواج ينشئ الغيرة لدى طرف العلاقة الزوجية و هو ما قد يتطور الى الشك الذي يصبح بمثابة السرطان في جسم الانسان فيبقى يزيد و ينمو الى ان يتوج بمشكلات الزوجين و خاصة لدى الرجل الذي و نتيجة لتلك الشكوك قد يقترف حماقات الطلاق . (العلاف عبد الله بن احمد، 2009)

الجانب التطبيقي للبحث:

وصف عينة الراسة وفق المتغيرات الديموغرافيا لافراد العينة

المتغير	المستوى / الفئة	العدد
الجنس	ذكر	02
	انثى	04
	المجموع	06
العمر	25-20	02
	30-25	03
	40-35	01
مدة الزواج	05 سنوات	02
	03 سنوات	03

01	01 سنة	
06	جامعي	المستوى التعليمي
06	نعم	امتلاك حساب على وسائل التواصل الاجتماعي الالكترونية
/	فيسبوك	ما هي هذه الوسائل
/	واتس اب	
/	سناب شات	
/	انسغرام	
06	جميع ما ذكر	
06	مطلق (ة)	الحالة المدنية

يشير الجدول الى ان الاناث اثر من الذكور في عبتنا و كما نرى ان نسلة الاعمار تتراوح بين 20 الى 40 سنة اي الفئة شايبة و فيما يخص مدة الزواج تراوح ما بين 05 سنولت الى سنة واحدة و فيما يخص المستوى التعليمي فجل افراد العينة يملكون مستوى جامعي هذا و بخصوص امتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي فهم مسجلون في كل المواقع المذكورة اي يملكون اكر من حساب.ام بخصوص الحالة المدنية فمجمال افراد العنة مطلقون.

- بخصوص السؤال الخاص بمدة استعمال المبحوثين لمواقع التواصل الاجتماعي فكانت الاجابة اختلفت الاجابة من مبحوث لأخر حيث اقر 03 منهم انهم يستعملون حسابهم كلما كانوا خارج ساعات العمل و خاصة مع فترة المساء فيما أكد 02 منهم انهم من ثلاثة ايام الى اربعة في الاسبوع و اخيرا المبحوث الاخير أكد انه يستعمل حسابه لأكثر من اربعة ايام في الاسبوع و ذلك لكونه عاطل عن العمل و يجد في تلق المواقع نوع من الترفيه و المتعة و تتيح له الهروب من الواقع.

اما بخصوص اطلاع المبحوثين على الرقم السري لحسابات شركائهم السابقين فكانت الاجابة ب لا فجميع افراد العينة لا يعلمون الرقم السري لحسابات شركائهم السابقين فحسبهم فالكل كان يخبي الرقم السري على الاخر. فقالت احدي النساء المطلقات لم اريد ان يعلم زوجي برقمي السري لأنه كان شديد الغيرة و اذا وجد اسم رجل فسوف بعصب و يبدا بالشك على اني بعلاقة غرامية مع ذلك الرجل و كثرة شكوك زوجي جعل من حياتنا الزوجية غبر مطلقة" فكلما وجدني حاملة هاتفني بين يدي انقلب ذلك اليوم الى شجار

فأصبحت علاقتنا تشبه الجحيم مما دفعني الى الطلاق خاصة و ان زواجي كان في اوله و لم لرزق بعد بالأطفال".

-دوافع متايعة افراد العينة لموضوعات العلاقات الزوجية على مواقع التواصل الاجتماعي خلال فترة ارتباطهم:

كشفت الدراسة ان الهرب من المشاكل اليومية و الزوجية جاء على راس تلك الدوافع ليأتي دافع التعرف على الغير لأجل الفضفضة و التسلية في الترتيب الثاني اما دافع التعرف على طرق تكوين علاقات غرامية سرية مع الجنس الاخر جاء في الترتيب الثالث اما الترتيب الاخير فيعود للبحث خاصة على حلول للمشاكل الزوجية و طلب استشارات من طرف الاخرين. نلاحظ ان نلاحظ ان الأزواج خلال فترة ارتباطهم كانوا يتابعون حياة الأزواج الآخرين التي كانت تعرض على المواقع التواصل الاجتماعي و عادة ما ادى بهم ذلك الى مقارنة بين واقع حياتهم الزوجية و ما يعرض على تلك الشبكات و هو الامر الذي نتج عنه عدم الرضى عن علاقتهم الزوجية المعاشة مما تسبب بالجفاء عفي علاقتهم العاطفية و الشعور بالغيرة و الرغبة الجامحة في العيش في اجواء الرومنسية كما توصيفها تلك الصفحات اذن هناك فجوة كبيرة بين الواقع المعاش و نمط الحياة الزوجية التي تعرض عبر صفحات تلك الشبكات.

- اما بخصوص درجة تأثير ممارسات الأزواج على فيسلوك في افساد العلاقات الزوجية :

كشفت النتائج ان مداعبة احد الزوجين للجنس الاخر كان سببا في نشوب خلافات كبيرة بين الأزواج و افساد العلاقة الزوجية و تعتبر بمثابة الخيانة للطرف الاخر سواء كان ذلك عن طريق تبادل الرسائل القصيرة او عن طريق استعمال تقنيات اخرى كالفديو مثلا .

تحليل الوحدات:

-وحدة عدم الاتصال بين الزوجين لاستعمال شبكات التواصل الاجتماعي :

ان البقاء لمدة طويلة لأحد الطرفين او كلاهما مركزا على شاشة هاتفه او الكمبيوتر يؤدي الى نقص التواصل مع الطرف الاخر و ما ينتج عن ذلك هو اتساع الهوة بين الزوجين و انعدام الحوار ليحل مكانه الشجار و الصراخ و خدم التفاهم و يعتبر هذا تهديدا مباشرا و خطيرا لتلك العلاقات خاصة اذا علمنا ان الساس لكل علاقة زوجية متينة و سعيدة هو الاتصال و التواصل من اجل حل المشاكل اذا وجدت و لكن ايضا ارساء الحب و المودة بين الزوج و الزوجة . و حسب اقوال احدي المبحوثات التي علقته كما يلي "

كلما دخلنا الى البيت بعد العمل كان ينعكف طليقي على شاشة هاتفه و كأنه في عالم اخر لا يدري ما يجري حوله و في بعض الاحيان يبدوا و كأنه فقد الاحساس بعالمنا هذا لدرجة ان ذلك يشعرني بالإهانة و الرفض وهكذا شيئا فشيئا انعدم الاتصال بيننا و دخلنا مرحلة الطلاق العاطفي و تفاقمت المشاكل مما ادى الى الطلاق الحقيقي "

- وحدة الغيرة و الشك و الخيانة:

ان الاستعمال السيء لوسائل الاتصال الاجتماعي من طرف احد الزوجين او كلاهما يؤدي الى الشك و الغيرة لا مخالفة فعند مداعبة الجنس الاخر على صفحات شبكات التواصل الاجتماعي سواء ببث الرسائل او عن تطبيق تبادل الصور يؤدي الى اثاره غير و شكوك الطرف الاخر ممل يؤدي الى نشوء الخلافات بين الزوجين. و يعتبرها الطرف الاخر بمثابة الخيانة الزوجية و التي تؤدي مباشرة الى تفكيك العلاقة الزوجية.

مناقشة النتائج:

اظهرت النتائج ان غالبية المبحوثين اكدوا ان الاستعمال السيء لوسائل التواصل الاجتماعي كان وراء حدوث الطلاق و بالتالي فشل علاقاتهم الزوجية و ذلك لكون وسائل التواصل الاجتماعي اصابته العلاقات الاجتماعية بالضعف الوهن و انها تقف وراء العديد من المشكلات الاجتماعية على راسها الطلاق و كما تبين ان الاستخدام السيء لشبكات التواصل الاجتماعي فتحت الباب على مصراعيه امام ارتكاب الخيانة الزوجية التي تعد واحد من الاسباب التي تحطم كيان الاسرة و تقود الزوجين الى الطلاق.

النتيجة: لمكن القول ان حتى اذا لم تؤد مواقع التواصل الاجتماعي الى تدمير العلاقة الزوجية فانه يبقى بمثابة تهديد مستمر فهناك دائما يدفعه الناس نتبجه التطور المتسارع للتكنولوجيا يشكل عام و تكنولوجيا العالم الافتراضي بشكل خاص. فهذا لا يعني لن تلك الشبكات وراء حدوث المشاكل الزوجية و الطلاق بل الحياة خيارات فمنهم من يختار السير على الطريق الصحيح و منهم من يجلب المشاكل لنفسه و ما على الشخص الا الاختبار . فالأشخاص الذين يبالغون في استخدام هذه المواقع تصبح سلبية لحد كبير على الحياة الزوجية فتسبب التشتت و الانفصال و لو استخدمت تلك الوسائل بطريقة صحيحة لعادت بالفائدة على الفرد و المجتمع

المراجع :

(بلا تاريخ).

boyd.d (2007). *why youth (heart)social network sites: the role of network publics in*. londre: combtidge: MIT press .*teenage sociak life*

boyd ، و d (2007). *why youth (hear) social network sites: the tole of nrtworked publics in*. londre: cambridge: MIT .*teenage socialjife*

castel M (1999). *ère de l'information/la societe en réseaux I*. france: ed. fayard .

hill, R. dumber (2009). *social network size in humans*. london: harvard business press .

stein sandra darlene (2002). *internet infidelety*. california: california state university .

ابو صعيلىك . (2013). *اثر شبكات التواصل الاجتماعي الالكترونية على طلبة الجامعات في الاردن. الاردن: مؤتة للبحوث و الدراسات سلسلة العلوم الانسانية و الاجتماعية.*

احسان محمد الحسن. (2008). *علم اجتماع المرأة*. بغداد: دار وائل للنشر.

العلاف عبد الله بن احمد. (2009). *الطريق الى السعادة*. السعودية: دار الطرفين للنشر و التوزيع.

الهناثة ميمونه بنت يعقوب بن عدي. (2013). *بعض العوامل المسهمة في سوء التوافق الزواج . مسقط: جامعة نزوى.*

جرار ليلي احمد. (2012). *الفايسبوك و الشباب العربي*. عمان: مكتلة الفلاح.

رابح الصادق. (2013). *وسائل التواصل الاجتماعي و ادارة الزمات*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

فوزية عبو. (المجلد الثالث العدد الثاني , 2020). *المجلة الجزائرية لبحوث الاعلام و الراي العام*, الصفحات 280-293.

هتيبي حسن مخمود. (2015). *العلاقات العتمة و شبكات التواصل الاجتماعي*. عمان: دار اسامة للنشر و التوزيع.

ياغي روان. (2017). *اتجاهات الشباب الاردني نحو الزواج عبر وسائل التواصل الاجتماعي*. عمان: الجامعة الاردنية.



كهينة عازم

كريمة عمروش

باحثة في علم الاجتماع تنظيم وعمل

باحثة في علم المكتبات والتوثيق

جامعة مولود معمري – تيزي وزو-

جامعة الجزائر 2

kahina.azem@ummt0.dz

karima.amrouche@univ-alger2.dz

و اقع الطلاق والخلع في الجزائر: قراءة نظرية وسوسولوجية

The reality of divorce and divorce in Algeria: a theoretical and sociological reading

ملخص:

تهدف ورقة بحثنا العلمي إلى تحديد واقع الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري الذي عرف تطورا ملحوظا وارتفاعا تصاعديا وأفقيا خلال العشريتين الأخيرتين وكذلك ظهور قانون الأسري الجزائري 2016 المعدل، ومنه أصبح الوضع أسوء عن ما كانت عليه الأسرة سابقا التي تعيش حياة هادئة وفي تضامن اجتماعي متماسك، إلى أن دخلت الأسرة الجزائرية في حالة الأنوميا حسب "إميل دوركايم"، وهذه الحالة السيئة التي وجد عليها الأفراد والجماعات والمجتمع بأكمله مهددة للكيان والبناء الاجتماعي من خلال انتشار ظاهرة الطلاق و الخلع كمشكلة اجتماعية في تفكيك العلاقات الأسرية والاجتماعية التي تمس كافة الميادين و خاصة ميدان العمل والحياة التنظيمية في المؤسسات.

ولإبراز معالم هذا المقال، نحاول من خلاله التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية المتناولة والتي أصبحت من العلامات البارزة في الواقع الاجتماعي المعاش، الذي يشهد فجوة في التغيير في المنظومة القيمية، الاجتماعية والثقافية، بحثا عن الأسباب والعوامل المؤدية لتلك الظواهر وما يترتب عنها من آثار على مستوى المجتمع ومؤسساته.

الكلمات المفتاحية: المشكلة الاجتماعية- ظاهرة الطلاق والخلع - العلاقات الأسرية - العلاقات الاجتماعية-

Abstract : Our scientific research paper aims to determine the reality of divorce in Algerian society, which has witnessed a remarkable development and an upward and horizontal rise during the last two decades, as well as the emergence of the amended Algerian Family Law

2016, and from it the situation has become worse than what the family was previously who lives a quiet life and in coherent social solidarity, to That the Algerian family entered into a state of anomia according to "Emile Durkheim", and this bad condition in which individuals, groups and society as a whole were found threatening the social entity and structure through the spread of the phenomenon of divorce as a social problem in the dismantling of family and social relations that affect all fields, especially the field of work and life organization in institutions.

In order to highlight the features of this article, we try to address some of the basic concepts covered, which have become prominent signs in the lived social reality, which is witnessing a gap in change in the value system, social and cultural, in search of the causes and factors leading to these phenomena and their consequent effects on the level society and its institutions.

Keywords: social problem - the phenomenon of divorce - family relations - social relations -

مقدمة:

تتفق معظم الاتجاهات السوسيولوجية على أننا نعيش عصر التفكيك والتراجع والتدهور الذي عرفته المجتمعات والمجتمع الجزائري في هذا العصر المتميز بنهاية عصر الكيان المتماسك ماديا ومعنويا. وهذا ما خلفته الحداثة والعولمة على الصعيد المعاني والمعرفي، وانتشرت ظواهر التفكيك لوحداث متماسكة على مختلف المستويات.

وكما انتشرت الفردية والتجزئة الاجتماعية بما فيها الأسرة التي كانت متماسكة وعرفت هي أيضا التشتت، وسقطت آليات الحفاظ على تماسكها، و نتيجة لذلك ارتفعت معدلات الطلاق، وبالتالي امتد التفكيك الأسري إلى أن يصل إلى حدود مجمل العلاقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع بما فيها علاقات العمل. بحيث استبدلت تلك العلاقات الاجتماعية التي كانت ذات طبيعة جماعية بالأساس، تستند إلى عواطف ومشاعر الجماعة التي تتحقق هذه العلاقات على ساحتها، وكما تستند على علاقات وروابط أسرية بكون الأسرة تمثل النواة الأولى والأساسية في تشكيل المجتمع وبناء مستقبله وحلت محلها العلاقات

ذات الطبيعة المنفعية والمصلحية وهي علاقات لا تعبر عن عواطف جماعية بقدر ما تعبر عن مطامع فردية أنانية ينشدها أطراف العلاقة من تأسيسها.

وإلى جانب أن العلاقات الأسرية بكونها علاقات جماعية ذات طبيعة تجميعية والتي تتصف بالدوام والاستمرار، فإن الطلاق يعبر عن تفكيك لتلك العلاقات (الأسرية) التي تعمل على تشكيل المجتمع الواسع.

الإشكالية:

يعتبر الطلاق من الظواهر الاجتماعية الكبرى المنتشرة في مجتمعاتنا المعاصرة وخاصة في المجتمع الجزائري، وكما أصبحت من المواضيع الحساسة لكونها تمس الكيان الاجتماعي بأكمله. فنجد الكثير من الباحثين في مختلف التخصصات بما فيها علم الاجتماع، الذين ركزوا كل اهتماماتهم بكل جدية وموضوعية في فهم هذه الظاهرة، ومنه ما يراها بأنها ظاهرة سلبية، تهدد الكيان الاجتماعي، أما الآخر، نجدهم قد أعطوا صورة ايجابية لها على أساس أن الطلاق كحل للمشكلات و الصراعات الزوجية والأسرية.

وعلى الرغم من ذلك، فالطلاق حسب " جاك كوماي " يعتبر قضية من قضايا الصراع الزوجي ^{vi}، فقد تشير الإحصائيات ومعدلات الطلاق على أن هذه الظاهرة أصبحت عبارة عن مشكلة اجتماعية متفوقة كميًا، بحيث نجد احصائيات التي قدمتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية بعد أن بلغت حالات الطلاق بالجزائر سنة 2012 بمعدل حوالي 12,5% من أصل حالات الزواج 480 ألف حالة زواج و 60 ألف حالة الطلاق. وكما أشارت إلى ذلك الارتفاع التصاعدي الذي لاحظته من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ^{vi} من سنة 2008 إلى 2015 وهو الشيء الذي يثير في العديد من الباحثين والعلماء بمختلف التخصصات لاهتمامهم بهذه المسألة والوعي بأبعادها ومدى خطورتها على المجتمع بمؤسساته ووظائفه. وأصبح موضوع الطلاق ظاهرة اجتماعية تمس عدة ميادين الاجتماعية، الاقتصادية وحتى السياسية ومنه أصبح الحديث عنها كمشكلة اجتماعية مهددة للكيان والاستقرار الاجتماعيين.

أضحت ظاهرة الطلاق والخلع واقعا مزري، أذرف دموع الكثير من الأسر الجزائرية، فبعد من أكبر المخاطر التي تترىب بالأسر في السنوات الأخيرة، فالإحصائيات في ازدياد متواصل، بالرغم من محاولات

جلسات الصلح في المحاكم وتدخل الأقارب والأصدقاء في إصلاح الأمور، إلا أنّها باءت بالفشل للحد من الانشقاق الأسري.

وبناء على ما سبق نتابنا التساؤلات التالية:

- ما أسباب ظاهرة الطلاق والخلع المتفاقم يوما بعد يوم؟ وما هي الأسباب الحقيقية المؤدية إلى ذلك؟ وما هي الحلول الممكنة لتقليص حجم الأرقام المتزايدة لظاهرة الطلاق والخلع؟.

1- الإطار المفاهيمي لموضوع البحث:

- تعريف الخلع: " هو عبارة عن عقد اتفاقي وثنائي الأطراف ينعقد عادة بعرض من الزوجة لمبلغ من المال المعلوم المتقوم شرعا مقابل طلاقها " ^{vi} ويعود المصدر الشرعي للخلع استنادا الى ما ورد في الآية 229 من سورة البقرة *الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان*
- تعريف الطلاق: " الطلاق حل عقد الزواج، ويتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة " ^{vi}
- التفكك الأسري: هي أزمة اجتماعية تمزق وحدة الأسرة وتشتت أفرادها بعد أن كان يجمعهم سق واحد. ^{vi}
- المشكلة الاجتماعية: " هي كل صعوبة تواجه أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية القويمة، والتي تعترض طريق عدد من أفراد المجتمع وتحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية " ^{vi}، وفي تعريف آخر هو التناقض بين ما هو موجود حاليا بالمجتمع، وما ينبغي أن يكون عليه المجتمع مستقبلا. ^{vi}
- العلاقات الأسرية: هو المناخ الأسري الذي يسود أفراد الأسرة، وهو مزيج من العلاقات النفسية والاجتماعية والروحية، ومدى التزام كل فرد بمسؤوليته لإشباع حاجيات تلك الأسرة، لتحقيق التوازن النفسي والاجتماعي، وهذه العلاقات قد يميزها الاستقرار والتفاهم، وقد يشوبها التوتر والخلافات. ^{vi}
- العلاقات الاجتماعية: هي مختلف التفاعلات القائمة بين الأفراد وتربطهم علاقات اجتماعية مختلفة، ويكون التواصل بينهم عن طريق تبادل الأفكار من أجل تعزيز تلك العلاقة الاجتماعية وتطويرها مع الوقت. ^{vi}

2- واقع الطلاق والخلع في الجزائر:

أ- إحصائيات الطلاق والخلع في العالم العربي:

وفي تقارير إعلامية حول إحصائيات على المستوى العربي جاءت معدلات الطلاق في الجزائر ضمن الأعلى عربياً بمعوية السودان واليمن، بمعدل 08 حالات طلاق في الساعة، بينما تصدرت مصر القائمة بمعدل 30 حالة طلاق كل ساعة، وتشكو معظم الدول العربية عبر منصات الإعلامية وإحصاءات مؤسساتها الرسمية من ارتفاع معدلات الطلاق "بشكل غير مسبوق" مقارنة بسنوات سابقة...

ويُرجع كثير من الخبراء أسباب تزايد معدلات الطلاق إلى زيادة الأزمات الاقتصادية، وظروف الحجر الصحي في السنوات الأخيرة... إضافة إلى وقوع تغيرات جذرية في تركيبة المجتمع وثقافته التي دفعت إلى تفاقم الخلافات بين الزوجين...^{vi}



شكل رقم (1): متوسط حالات الطلاق المسجلة في دول العالم العربي ما بين 2019-2022

ب - إحصائيات الطلاق والخلع في الجزائر:

بلغت الأرقام، أعلنت وزارة العدل في آخر حصيلة لعدد حالات الطلاق للعام 2022، عن تسجيل 44 ألف حالة طلاق وخلع في النصف الأول من عام 2022، أي بواقع 240 حالة يومياً و10 حالات في الساعة، معظمها في الفئة العمرية بين 28 و35 سنة، أي بين المتزوجين حديثاً، علماً أنها بلغت 100 ألف حالة طلاق عامي 2020 و2021، ووصلت إلى 68 ألف حالة طلاق سنوياً في 2019^{vi}.

وأكد المحامي بمجلس قضاء الجزائر إبراهيم بهلولي لـ "الشروق"، أن أعلى نسبة في الطلاق باتت تسجل في أوساط المتزوجين حديثاً، وغالبيتهم صغار في السن، إذ تتراوح أعمارهم بين 20 و25 سنة، خاصة بالنسبة للزوجات، والبعض لديهم أطفال، ومن أهم أسباب طلاق هذه الفئة، حسب ما يدور في أروقة المحاكم، هو الكذب بين الزوجين، وأوضح بهلولي أن كثير من العرسان الجدد، يعمدون إلى أسلوب "الكذب والمراوغة" لكسب الطرف الثاني، ليكتشف الطرفان حقيقة بعضهما مباشرة بعد الزواج، وذكرت الصحيفة أن الأزواج يكذبون أيضاً في مسألة إصابة أحدهم بأمراض مزمنة، سواء جسدية أو عقلية، أو يدّعي أحدهم الهدوء والرزانة، وبعد الزواج يظهر حقيقته العصبية والانفعالية، وهذه جميعها حالات تسببت في حدوث الطلاق، ويضيف بهلولي، أنه مع انتشار ظاهرة التعارف عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي، وسهولة هذه العملية التي باتت متاحة للجميع، مما ساهم في ارتفاع معدلات الخيانة الزوجية سواء للأزواج وحتى للزوجات، وهذه من أهم أسباب الطلاق والخلع مؤخراً، ومن أسباب الطلاق أيضاً، تمسك الزوجة بوظيفتها، في مقابل عدم اشتراط الزوج تخليها عنها في فترة الخطوبة، لكنه يجبرها على ذلك بعد الزواج، وإصرارها على الاحتفاظ بوظيفتها، تفضل كثير من الزوجات الخلع أو الطلاق، وخلص المحامي إلى أن غالبية أسباب الطلاق تكون تافهة وغير منطقية، ويزيد من حرارتها تدخل الأهل والأقارب وتعنّت الزوجين، يؤكد المتحدث أن الفوارق الاجتماعية والمادية، تعتبر بدورها من أهم أسباب حالات الطلاق المعروضة على المحاكم، إذ ترفض كثير من الزوجات المنحدرات من عائلات ميسورة، الإقامة مع عائلة الزوج أو حتى العيش في بيت مستأجر، وبازدياد المشاكل مع أزواجهن يفضلن الطلاق، ومثلهن بعض الأزواج الذين يعايرون وأهلهم الزوجة إذا كانت من عائلة فقيرة، وأزواج وزوجات يتخلين عن الشريك بمجرد إصابته بمرض، كما سلطت الصحيفة الضوء على ظاهرة الشذوذ الجنسي، وبالأخص عند الرجال، مشيرة إلى أنها من بين أسباب الطلاق المهمة، فكثير من الزوجات ترفعن طلب طلاق أو خلع مؤكدات للقاضي اكتشافهن أمر شذوذ الزوج، وغالبيتهن تحضرن معهن شهادة إثبات العذرية، للحصول على الطلاق السريع، ومن أسباب انتشار التفكك الأسري هو ضعف الدين وتضييع الأمانة، والإعراض عن ذكر الله، وتضييع التربية النافعة للأولاد وزرع فيهم المبادئ والأهداف الجليلة لقيام الأسرة المسلمة،

والابتلاء الأكبر حسب ما نقلته الصحيفة هي وسائل التواصل الاجتماعي، التي تحولت إلى سبب لهدم الأسر، إضافة إلى انتشار المخدرات، التي تهدم العقول وتدمر الأسر^{vi}.

3- أسباب الطلاق والخلع:

يبين العربي بلحاج (2007) من خلال ما أثبتته البحوث الاجتماعية والإحصائيات التي تم إجرائها في الجزائر، أنّ معظم حالات الطلاق ترجع لعدّة أسباب منها: السكن مع أهل الزوج، سن زواج المطلقة المبكر، عدم الانسجام بين الزوجين، الخيانة الزوجية، العقم، عدم القيام بالمهام الزوجية بسبب المرض الطويل، سوء الحالة الاقتصادية وسوء فهم بعض الزوجات لحقوق المرأة^{vi}.
يمكننا تلخيص أسباب الطلاق والخلع في ما يلي:

3-1- أسباب قانونية: يعد وضع الجزائر عالميا من حيث الحقوق الانسانية بصفة عامة، وبالخصوص مكانة المرأة الجزائرية عالميا، أدى إلى تعديل قانون الأسري الجزائري سنة 2016 الذي أثر على الوضع الاجتماعي في الجزائر والعلاقات الأسرية والاجتماعية و كما فتح مجال للطلاق والخلع وتسهيل ممارسة المرأة له بأي سبب من الأسباب، لأن عواقب هذا القانون لم تأخذ بعين الاعتبار من طرف المشرع الجزائري، إلا أنه كيفته الحكومة الجزائرية بشكل يجنبها انتقادات المنظمات الدولية دون مراعاة خصوصيات المجتمع الجزائري. وبالتالي أصبح القانون بين الحاجز والحماية، وبين النزاع الدولي والحماية الاجتماعية.

3-2- أسباب اجتماعية: هي تلك العوامل التي تتمركز حول الأساليب الاجتماعية والعلاقات والأنماط والقيم والمعتقدات والمحاور التربوية التي يمكن توجيهها ومن أهم عوامل المؤدية للطلاق: اختلاف في التنشئة الاجتماعية - صراع الأدوار - الانحرافات الخلقية - اختلال الميول والعادات والتقاليد والقيم وعدم وضوح الضوابط الأخلاقية والاجتماعية.

3-3- التطور التكنولوجي: لقد لعبت التكنولوجيا ووسائل الاعلام والاتصال الحديثة بفعل العولمة دورا مهما في تغيير ثقافة المجتمع وقيمه بسبب تأثيرها على البنية والعلاقات الاجتماعية، بكون هذه الأخيرة، تشكل منبع لتأسيس التنمية والنجاح في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك نجد شبكات التواصل الاجتماعي التي خلفت مشاكل كبيرة في الأسر الجزائرية وما نجم عنها من خيانة زوجية افتراضية.

3-4- أسباب اقتصادية: أثبتت الدراسات الديمغرافية والسوسيولوجية أن مع ظهور الصناعة في الدول الغربية والمجتمعات السائرة في النمو، وكذلك بروز التيارات الفكرية وحقوق الانسان، و من بينها تعزيز

حقوق المرأة، وكل ذلك يعد من أسباب أولية لتنامي ظاهرة الطلاق^{vi}. و كما يؤدي انخفاض المستوى الاقتصادي عادة إلى انخفاض القيم داخل الأسرة وظهور الانحرافات عن المعايير الاجتماعية^{vi}، نظرا لعجز الأسرة عن اشباع الحاجات المادية مما يؤدي في بعض الاتجاهات إلى تدهور القيم الاجتماعية والمعنوية. ومن بين العقبات الاقتصادية التي تؤدي إلى عدم استقرار الأسرة نجد: البطالة والفقير والإدمان على الكحول والمخدرات كمشكلات اجتماعية، والتي لها أثر كبير على التماسك الأسري والاجتماعي. وفي حين يعتبر خروج المرأة للعمل الذي يجعلها عاجزة عن الوفاء بالتزامها نحو الزوج والأبناء وأحيانا تكون الخلافات الزوجية نتيجة لارتفاع دخل المرأة عن دخل الزوج، كل ذلك يؤدي إلى تفكك وانهميار وحدة الأسرة. كما أن عمل المرأة خارج البيت يؤدي إلى اختلال دورها الأمومي، فمن الصعب أن تتمكن من القيام بمسؤوليتها الطبيعية، وهذا ما يجعل عملها تهديدا لاستقرار بيت الزوجية. وإضافة إل ذلك، فإن استقلال الاقتصادي للمرأة، الذي يؤدي إلى فقدان من مقومات الأساسية.

3-5- أسباب تعليمية ثقافية: تتمثل في مجموعة من العوامل المسببة في حدوث التفكك الأسري والاجتماعي من خلال ظاهرتي الطلاق والخلع، ومن بين العوامل نجد^{vi}: انخفاض المستوى الثقافي والتعليمي والقيمي، وكذلك تباين في أصول ثقافية التي تخضع لمجموعة من المعايير والقيم الاجتماعية المختلفة. إضافة إلى ذلك التبعية الثقافية كمشاهدة الأفلام الغربية خاصة المسلسلات التركية والمكسيكية والهندية التي تنشر ما يخالف ديننا وتقاليدنا وتهدم الأسر والقيم الاجتماعية، حيث يود الكثير من النساء العيش مثلهن.

3-6- أسباب سياسية: من الواضح أن التطور السياسي والإيديولوجي العالمي لعب دورا أساسيا في إضعاف التماسك الاجتماعي للمجتمع^{vi}، من خلال أبعاده: يتمثل البعد الأول في التبعية السياسية للجزائر غداة الاستقلال، والثاني يبدو من خلال استجابة الجزائر للضغوطات الأجنبية تجنبا كل من انماط التهميش و العزلة العالمية. ومن بين تلك الضغوطات كاتفاقية سيداوا^{vi} التي صادقت عليها الجزائر بالتحفظ سنة 1996، و الآثار الناجمة عنها بعد تجسيد قوانينها الوطنية، الأمر الذي أدى إلى تعديل قانون الأسرة الجزائري.

3-7- أسباب وعوامل أخرى:

✓ تعدد الزوجات وإحساس المرأة بالخيانة أو الظلم وعد التقبل وبالتالي تفكر في الطلاق.

✓ زواج الفتيات في سن مبكر

✓ كذب أحد الزوجين على الآخر واكتشاف الحقيقة بعد الزواج.

- ✓ عدم التوافق النفسي والجسدي والتباعد الكبير في مستوى الثقافة والتفكير، مما يوسع الفجوة ويشجع الطلاق
- ✓ غياب الصلح بين الزوجين من طرف العائلة أو الأقارب
- ✓ ضعف الإيمان والوازع الديني وأهمية الزواج وبناء الأسرة.

4- الآثار المترتبة على ظاهرة الطلاق والخلع:

استنادا لأسس دينية إسلامية على أن الطلاق أبغض الحلال عند الله، لكونه كمشكلة اجتماعية مثير لانتباه والتفكير بالوعي العميق، لما له من آثار اجتماعية لأنه يتسبب في التفكك الأسري والذي يمتد ظلالة على المجتمع بمختلف أنظمتها، أساليبه ومؤسساته. فحسب الدراسة التي قامت بها "جبالي سهام" ^{٧١} حول الآثار الاجتماعية لظاهرة الطلاق على الفرد والمجتمع، التي يمكن تلخيصها فيمايلي:

- (1) البعد الذاتي والنفساني: لقد أفرزت ظاهرة الطلاق و الخلع على المطلق أو المطلقة كفرد في المجتمع مجموعة من العوامل و متغيرات، ومن أهمها فقدان الثقة النفسية، عدم التوازن الاجتماعي، الانعزال الاجتماعي خوفا من تصور المجتمع السلبي، عدم الاستقرار الاجتماعي الذي يؤدي إلى اضطرابات نفسية.
- (2) البعد الاجتماعي: التفكك والانحلال الاجتماعي قد يؤدي إلى التفكك في العلاقات الأسرية والاجتماعية، وهو الشيء الذي يؤدي إلى:
 - ظهور الآفات الاجتماعية والانحرافات بسبب تفكك الأسرة، باعتبار الأسرة هي مصدر حماية الأطفال من أضرار المجتمع كالرسوب المدرسي ومختلف أشكال العنف والإدمان على المخدرات والسرقة.
 - صعوبة التكيف والاندماج الاجتماعي.

- 5- آليات الحفاظ على التماسك الاجتماعي: للحفاظ على التماسك الأسري والاجتماعي هناك أربعة آليات ^{٧٢} أساسية وأهمها:

✓ الدين: يقصد منه تلك المنظومة الدينية التي تضم المعاني الموحى بها لتنظيم التفاعل

الواقعي للبشر، بحيث يحمل في طياته معاني وقيم التسامح، التضامن، المساواة، الاستقامة والحفاظ على استقرار المجتمع. وكما يعد الدين كقاعدة أو مرجعية للمجتمع.

✓ الثقافة: تشكل الثقافة الآلية الثانية التي تحافظ على استقرار المجتمع، بكونها تعتبر

أحد مكوناته ويعاد انتاجها في كل فترة من فترات تاريخ المجتمع. وتنظم التفاعل والعلاقات الاجتماعية في مختلف مجالات الحياة والمؤسسات. إذ تعتبر الثقافة من نتائج أو صنع المجتمع.

✓ النظام السياسي أو الدولة: فهي المسؤولة عن تطوير الآليات التي تحافظ على التماسك

الاجتماعي وتأكيد استقراره.

✓ الرأي العام : هو المعبر عن العقل الجمعي للمجتمع، حتى يصبح واعيا بصورة دائمة

بالمخاطر المهددة.

وبالتالي آليات التماسك الاجتماعي، تصدر عن مصادر عديدة، و تسعى جميعها للحفاظ على بقاء

المجتمع مستقرا و متماسكا حتى يؤدي أدواره بفاعلية في نظام وذلك من خلال التفاعل فيما بينها

و بين النظام العالمي.

الحلول:

إن التقدم الحضري و التطور الزمني، الذي ساهم في التحولات التاريخية والاجتماعية التي طرأت

على المجتمع الجزائري وانعكاسها على الأسرة، وذلك من خلال تأثير العوامل الداخلية Endogène

والخارجية Exogène، وهو الشيء الذي يصعب على العلماء والباحثين من مختلف التخصصات فهم هذه

المسائل التي تطرحها ظاهرة الطلاق و الخلع التي لا بد النظر إليها ليس فقط في إطارها المحلي الوطني ولكن

أيضا في وضعها العالمي. ولهذا نتفضل بكل تواضع وجدية للمساهمة في اقتراح بعض الحلول:

1. محاولة الباحثين والعلماء من مختلف التخصصات المساهمة و التعاون فيما بينهم من أجل إيجاد الحلول بمختلف الأبعاد العلمية والمنهجية لظاهرة الطلاق والخلع؛
2. النظر إلى هذه الظاهرة كمشكلة اجتماعية سياسية، وطنية ودولية، و عرض حالتها الاجتماعية على الرأي المحلي والدولي للتوافق فيما بينهما؛
3. ديمقراطية تحليل الظاهرة و تفسيرها، بشرط أن تكون هناك التغذية الرجعية في اتجاهين:

✓ الحوار الوطني بين السلطة (الدولة) والمجتمع من خلال فتح نقاشات والقبول على التفكير والنقد في كل المجالات سواء دينيا، ثقافيا، اجتماعيا، اقتصاديا وحتى سياسيا، بغية تأطير الرأي العام وكسبه.

✓ من حيث العلاقات الخارجية: محاولة السلطة السياسية الجزائرية التخطيط الاستراتيجي ودعم قراراتها الدولية من خلال ثقتها الاجتماعية في مجتمعها.

خاتمة:

أبغض الحلال عند الله الطلاق، لكونه يعتبر إزعاجا في تنمية العلاقات الاجتماعية وتوطيدها وكاستجابة لنقاط الضعف أو لنقائص اجتماعية، اقتصادية وسياسية. وعليه تعد القراءة الإحصائية لواقعة الطلاق والخلع كمشكلات اجتماعية في المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع الجزائري بالخصوص، نظرا لارتفاعها التصاعدي والأفقي.

ولتحليل المشكلة الاجتماعية في سياقها العام، تتضح لنا، على وجود مجموعة من العوامل والأسباب التي تتشابك فيما بينها، و منها: أولا، أسباب قانونية، كتعديل قانون الأسرة الجزائرية 2016 المخالف لقيم و عادات المجتمع وثقافته. ثانيا أسباب اجتماعية، المتمثلة في مجموعة من المتغيرات التي تضبط المعايير الاجتماعية. وثالثا الذي يشمل تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا بفعل العولمة والمؤثرة على الأسر. رابعا تليه أسباب اقتصادية التي كانت سببا في بروز التيارات السياسية وتأثيرها على المجتمع. خامسا أسباب تعليمية ثقافية التي يمكن حصرها في مجموعة من العوامل المسببة في حدوث الطلاق ومن أهمها التبعية الثقافية. و في الأخير أسباب سياسية، من خلال إدماج الجزائر في السياسة العالمية إلى غيرها من عوامل وأسباب التي لا يمكن حصرها.

وعلى هذا الأساس تنجم عن تلك الأسباب السالفة ذكر، آثار اجتماعية التي تتخللها انحرافات عن معايير اجتماعية قيمية، وإضافة إلى ذلك، لكل مجتمعات آليات للحفاظ على تماسكها الاجتماعي وهي: الدين، الثقافة، السلطة (الدولة) والرأي العام. وبالتالي نختم بالقول بطرح أشكال عميق المتمثل في: هل هناك انسجام بين مقتضيات القانونية وتطلعات المجتمع؟ وهل بإمكان المجتمع الجزائري بعاداته وتقاليده وثقافته التكيف مع الأطروحات الأجنبية؟

لطالما كان الطلاق حلا لكثير من المشاكل الزوجية، وبالتالي فالطلاق ليست نهاية حياة بل هو بداية جديدة بأسلوب جديد، كما أنه هو انطلاقة أمل لرسم بسمة في وجوه الكثريرات اللواتي قست عليهن نوائب الطلاق والخلع.

المراجع:

- 1- سعد، عبد العزيز. 1996. الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائري. ط.3. الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.
- 2- بلحاج، العربي. 2007. الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري: مقدمة-الخطبة-الزواج-الطلاق-الميراث-الوصية. ج. 1 الزواج والطلاق. ط. 5. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجزائرية.
- 3- القاسم، ميادة مصطفى. 2018. التفكك الأسري وآثاره على المجتمع: دراسة سوسيولوجية. [د. م]: مكتبة نحو علم اجتماع تنويري.
- 4- استيتيه، دلال ملحس؛ سرحان، عمر موسى. 2011. المشكلات الاجتماعية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 5- بن زاف، جميلة. 2022. المشكلات الاجتماعية من منظور سوسيولوجي. مجلة آفاق للبحوث والدراسات. مج. 05، ع. 01.
- 6- بيومي خليل، محمد. 2000. سيكولوجية العلاقات الأسرية. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
- 7- فكرة، عبد العزيز. 2017. العلاقات الاجتماعية من منظور سوسيولوجي. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع. 13.

-
- 8- علي، ليلة، 2015، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع: آليات التماسك الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.
- 9- تركاهم، لنقار، 2021، مصادقة الجزائر على اتفاقية سيداو وتأثيرها على قانون الأسرة الجزائرية، مجلة السياسة العالمية، المجلد5، العدد3.
- 10- جبايلي، سهام، 2017، الآثار الاجتماعية لظاهرة الطلاق على الفرد والمجتمع، مجلة الساورة للدراسات الانسانية والاجتماعية، العدد4.
- 11- Jacques Commaille, 1974, Divorce, milieu social et situation de la femme, Revue Economie statistique, n° 53,
- 12- ONS, 2016, Démographie Algérienne, 2015, n°, Algérie.
- 13- <https://www.aljazeera.net/midan/eye/2022/7/19>
- 14- <https://www.independentarabia.com/node/376306/>
- 15- <https://www.almjhar.com/ar-sy/NewsView/9252/247012.aspx?fbclid=IwAR0xpdclYDlXKk4cBL6YimyeY8Vn1dlQxFbTHp5dRMEj1Ka3e9t09DDTHks>.
- 16- Seyed-Hassan Hosseïni, 1997, La relation entre l'immigration et la désorganisation de la famille : le cas des immigrés installés au sud de Téhéran, Thèse de Doctorat, université de Metz, Département de Sociologie.

قذيفة محمد

طالب دكتوراه سنة خامسة علم الاجتماع تنظيم وعمل

حمامي فريد

جامعة مولود معمري تيزي وزو

البريد الإلكتروني: kodifamohamed28@gmail.com

البريد الإلكتروني: faridhamami2010@gmail.com

عنوان المداخلة:

التفسير النفسي لأسباب ودوافع انتشار ظاهرة الطلاق والخلع في المجتمع

الملخص:

يشهد العالم اليوم عدة تغيرات مست كافة جوانب الحياة اليومية ، منها التغير الاجتماعي الاقتصادي والثقافي ، وهذا راجع الى التحول الرقمي والتكنولوجي في وسائل الاعلام والاتصال الذي بدوره اثر إيجابا وسلبا على مختلف أطراف المجتمعات خاصة العربية وعلى سبيل المثال للاحصر الجزائر اليوم تعاني نتيجة الظواهر التي أدت الى انهيار معايير وتقاليده الاسرة الجزائرية في ظل الانفتاح على العالم الخارجي واستقبال كل ماهو جديد منها مشكلة الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري التي ارتفعت كثيرا في السنوات الأخيرة بسبب اختلال نظام التوازن للأسرة والنسيج الاجتماعي مما خلق خلل وظيفي للنسق الكلي الا وهو المجتمع ، وهذا ما سنحاول التطرق اليه في مداخلتنا هذه.

الكلمات المفتاحية: الطلاق والخلع، الأسباب والاثار، النظريات المفسرة للطلاق.

Summary :

Today, the world is witnessing several changes that have affected all aspects of daily life, including social, economic and cultural change. To the collapse of the standards and traditions of the Algerian family in light of openness to the outside world and the reception of all that is new, including the problem of divorce and divorce in Algerian society, which has

risen a lot in recent years due to the imbalance of the family's balance system and the social fabric, which created a dysfunction of the overall system, which is society, and this is what

We will try to address it in this intervention.

Keywords: divorce and divorce, causes and effects, theories explaining divorce.

تمهيد:

تعتبر الاسرة النواة الأولى لبناء المجتمع ، هذا اذا توفرت شروط الحياة الكريمة للفرد من خلال الحق في السكن والعمل والمتابعة الصحية واهم عنصر هو التعليم والتربية الدينية والأخلاقية لتكوين افراد قادرين على تحمل المسؤولية الاسرية ، لكن الملاحظ ان التطور العلمي والمعرفي ساهم في انتشار عدة ظواهر سلبية منها الطلاق في المجتمع الجزائري خاصة في الآونة الأخيرة ارتفاع رهيب لمعدلات الطلاق نتيجة الصراع النفسي والاجتماعي والاقتصادي والتفكك الاسري والتشبه بالحضارة الغربية من خلال اخذ الأشياء السلبية فقط.

1- مفهوم الزواج:

ا- تعريف الزواج لغة: يشير الجانب اللغوي لمصطلح الزواج الى الاقتران و الازدواج، و اشيع استعماله في اقتران الرجل بالمرأة على سبيل الدوام و الاستمرار ، كما يعبر عن الضم و الجمع و التداخل.

ب- تعريف الزواج اصطلاحا: من المدلولات العامة للزواج انه نظام اجتماعي قد يكون له معاني مختلفة للغاية باختلاف الثقافات مع ذلك يمكن تعريف الزواج تعريفا شاملا واسعا، على انه علاقة جنسية تفرض عليها جزاءات اجتماعية و تتكون من فردين او اكثر من الجنسين، و من المتوقع استمرارها عبر الزمان من اجل الحمل و انجاب الاطفال ، و قد تتضمن الجزاءات الاجتماعية في معظم الثقافات و جود العلاقات الثابتة المستقرة و معنى ذلك ان الزواج ليس هو الحياة الجنسية كما انه يستبعد العلاقات مع الساقطات او العاهرات او اية علاقة جنسية اخرى قد لا يوافق عليها العرف او القانون او الدين.^{vi}

2- مفهوم الطلاق شرعا:

يمكن تحديد مفهوم الطلاق شرعا لدى فقهاء المذاهب الاربعة بانه:

- عند الأحناف: هو رفع قيد النكاح حالا او مالا بلفظ مخصوص

- عند الملكية: هو صفة حكومية ترفع حلية منفعة الزوج بزوجه.
- عند الشافعية: هو حل عقد النكاح بلفظ الطلاق و نحوه.
- عند الحنابلة: هو حل قيد النكاح او بعضه.^{vi}

2-1- الطلاق في قاموس علم الاجتماع

يشير مفهوم الطلاق في " قاموس علم الاجتماع " الى " انتهاء رابطة الزواج او اصدار اعلان قانوني ببطلان هذه الرابطة ، كذلك قد يشير الى انفصال بين الزوجين بحيث لا يغير هذا النظام من العلاقات القانونية بينهما التي نجمت عن الزواج.

يتجلى هنا ايضا في قاموس علم الاجتماع ان الطلاق هو حل رباط الزواج وانهاء العلاقة الزوجية قانونيا بحيث لا يؤثر نظام الزواج عن العلاقات القانونية بينهما.

2-2- الطلاق في قانون الاسرة الجزائري

يعرف الطلاق في قانون الاسرة الجزائري حسب المادة 48 بانه " حل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج او بتراضي الزوجين او بطلب من الزوجة".

وعليه فالطلاق هو شكل من اشكال التفكك الكلي يحدث نتيجة انتهاء الرابطة الزوجية نتيجة فشل استمرار الحياة الزوجية، وينم بإرادة الزوج او برضا الزوجين او بطلب من الزوجة.^{vi}

2-3- انواع الطلاق:

هناك اربعة انواع للطلاق حسب سناء الخولي تحدها كما يلي:

-الطلاق الرجعي : لا تحل به عقدة الزواج في الحال حيث يملك الزوج اعادة مطلته الى حياته الزوجية دون عقد جديد، مادامت في العدة سواء رضيت ام لم ترض.

-الطلاق البائن: هو حل رابطة الزواج في الحال.

-طلاق البائنة(الخلع): هو الطلاق على مال وشرع لتفتدي المرأة نفسها من زوج لا تريد البقاء معه.

-طلاق اليمين: حيث يحلف الرجل بالا يقرب من زوجته مدة قد تطول او تقصر رغبة في اذلالها وايدائها.^{vi}

3-الخلع لغة: بضم المعجمة وسكون اللاموهو في اللغة فراق الزوجة على مال مأخوذ من خلع الثوب لان المرأة لباس الرجل معنى وضم مصدره تفرقة بين الحسي والمعنوي. ويسمى ايضا فدية وافتداء.

1-3-شرعا: هو فراق الرجل زوجته ببذل قابل للعبوس يحصل لجهة الزوج.

2-3--دليل مشروعيته:

الخلع جائز عند أكثر العلماء، وقد دل الكتاب والسنة على مشروعيته:

اما من الكتاب قوله تعالى: {فان خفتم الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به}. البقرة229

من السنة: لحديث ابن عباس قال " جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى النبي. صلى الله عليه و سلم . فقالت: يا رسول الله ثابت بن قيس ما اعيب عليه من دين و لا خلق و لكن اكره الكفر في الاسلام فقال النبي. صلى الله عليه و سلم:..أتردين عليه حديقته? قالت نعم فأمرها بردها و أمره بفراقها" رواه البخاري.

اي انها لا تريد مفارقتة لسوء خلقه،ولا لنقصان دينه، ولكن كانت تكرهه لدمامته وهي تكره ان تحملها الكراهية على التقصير فيما يجب له من حق،والمقصود بالكفر كفران العشير.^{vi}

3-3-اسباب الخلع:

إذا كان الخلع من بين الطرق الشرعية التي تمنح للزوجة حق انهاء الرابطة الزوجية وفق الاليات المذكورة انفا، وانتفت اسباب التطليق والطلاق، بان تعسف الزوج في ابقاءه للزوجة ظلما وعدوانا.

واستنباطا يمكن اختصار السباب الخلع فيما يلي:

-اذا كرهت الزوجة زوجها، دون ان يبادلها الكره، و ترفض عشرته دون ان يرفض عشرتها، فتكون منه ناشز ان بقيت معه، ستضطر لعصيان ربه و مخالفة احكام عقد الزواج و ما يرتبه من حقوق وواجبات.

-اذا انتفت اسباب التطليق المنصوص عليها في المادة53 المعدلة بالأمر 02/05 المؤرخ في 2005/02/27 و التي هي 10 اسباب على سبيل الحصر لا على سبيل المثال، و اذا كانت الزوجة فارة من زوجها تحت تأثير واحد من هذه الأسباب فإنها تطلب التطليق دون الخلع، لان التطليق بدون مقابل، في حين ان الخلع بمقابل مالي تقدمه للزوج، و يمكن هنا

ايراد مثالا عن اول خلع في الاسلام، فقد روي عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اتت النبي P فقالت: يا رسول الله اني اعتب عليه في خلق و لا دين، و لكني اكره الكفر في الإسلام فقال P: "أتردين عليه حديثه".

من خلال هذا المثال يتضح أن النواة عمدت إلى الخلع عندما انتفت كل مبررات الطلاق والتطليق، فلم تر منه ما تعتمد عليه لفراقه، ولم تفعل ما يدهوه لطلاقها، فالحل الوحيد والاجدر لمثل هذه الحالات هو الخلع.

1- اذا ابقينا في نزاع الخلع الذي يتم باتفاق الطرفين فقد نزيد الطين بله، و قد يتعسف احد الطرفين و لا يوافق، و بهذا تكون حرية موافقة الزوجين على الخلع و بالا و ليس حلا، و دفعا بالمشرع الجزائري لإرساء أصول المساواة بين الزوجين ((l'égalité entre les Conjoints)، من خلال الامر 02/05 فقد اباح خلع الزوجة دون موافقة زوجها شريطة ان يرى القاضي المبرر الذي يتكيف مع نوع الفرقة هاته.

غير ان الخلع كطريق للفرقة يعتبر رضا الزوجين لا يتوقف على حكم حاكم وهذا هو

القول الغالب في الفقه الاسلامي.^{vi}

4-أسباب الطلاق:

أ- اسباب ذاتية: عدم التفاهم بين الزوجين، سوء اختيار الزوجة، التباين في المستوى التعليمي و عدم التفاهم و الانسجام الثقافي.

ب- اسباب اقتصادية: التقصير في تلبية الحاجات، الفرق بين الواقع الاقتصادي لأسرة الزوجة قبل الزواج وواقع المستوى الاقتصادي لزوجها.

ج- اسباب اجتماعية: الزواج المبكر، تدخل الاهل في حياة الزوجين، ضعف الالتزام بالقيم والعادات الاجتماعية، التنوع الديني والعرقي.

اما اسماعيل عبد الفتاح فيقول ان العوامل المساعدة لحدوث الطلاق فهي كالآتي:

أ-مدة الحياة الزوجية: والتناسب في هذا العامل تناسب العكسي، أي انه كلما زادت مدة الحياة الزوجية قلت فرصة حدوث الطلاق، والعكس صحيح.

ت- العوامل الخارجية: ومثال على ذلك الازمات الاقتصادية التي تؤثر في نسبة الطلاق في فترات معينة.

ج- الظروف التي تم فيها الزواج، ومن امثلة ذلك الزواج الذي يتصف بعدم النضج النفسي والاجتماعي.

د- ان الاختلاف بين انماط المعيشة الريفية والحضرية يمكن ان يكون أحد العوامل التي تزيد من نسبة حدوث الطلاق.^{vi}

5- بعض مؤشرات الزواجية والطلاق خلال فترة 1990-2015 بالجزائر

عدد الطلاقات	عدد الزوجات	المعدل الخام لطلاق بالألف	معدل الطلاق بالمئة	المعدل الخام للزواجية بالألف
1990	149345			5.97
2000	177548			5.84
2008	331191	39396	11.09	9.58
2009	341321	41505	12.16	9.68
2010	344819	49845	14.46	9.58
2011	369031	54826	14.86	10.05
2012	371280	54985	14.81	9.9
2013	387947	57461	14.81	10.13
2014	386422	60488	15.75	9.88
2015	339074	59909	16.23	9.24

المصدر: مصلي رضوان، مداني سليمة، حوليات جامعة الجزائر 1 العدد 32 الجزء الثاني جوان 2018

كلية العلوم الاجتماعية، جامعة البلدية

6- النظريات المفسرة لظاهرة الطلاق:

6-1- النظرية البنائية الوظيفية:

تعود الجذور الفكرية للنظرية الاجتماعية الوظيفية الى الجهود الكبيرة التي بذلها رواد علم الاجتماع، او العلماء الاجتماع الكلاسيكيون من امثال (كونت، سينسر) و من ثم الى المفكرين المعاصرين أمثال (بارسونز روبرت ميرتون) ، تعرف النظرية الوظيفية بمستوى تحليلاتها الكلية و تستخدم تبعا لذلك اسس المنهج الاستنتاجي محاولة في ذلك التوصل الى تصورات شاملة تأخذ المجتمع ككل ثقافيا و اجتماعيا ، و جغرافيا ، واقتصاديا و تاريخيا ، و ان هذه النظرية تهتم ببقاء نسق الاسرة ، ويتم هذا من خلال مساهمة كل جزء من النسق اداء وظيفة الوحدة الكلية، بمعنى ان السلوك الزوجي او الاسري يدرس في اطار مساهمته في بقاء النسق الزوجي او الاسري.

كما يحدد وليم اجبرن ان الاسرة تقليديا تقوم بوظائف اساسية للمجتمع و هي تناسلية. اقتصادية ..الخ ، لكن في نفس السياق وضح ان الاسرة اصحابها التفكك اي الطلاق نتيجة فقدانها الكثير من وظائفها التقليدية و لهذا وضع بارسونز مجموعة من المتطلبات للحفاظ على الاسرة و المجتمع تتمثل في تكيف الاسرة مع البيئة الاجتماعية، تحقيق اهداف الاسرة ككل، التكامل بين الوحدات او الاجزاء داخل النسق، المحافظة على بقاء النمط على الموقف الداخلي، امتصاص التوتر داخل الاسرة ، لان الفشل في انجاز هذه المتطلبات يؤدي الى تعرض نسق الاسرة بل المجتمع باسره الى الطلاق.

2-6- النظرية التفاعلية الرمزية:

تؤسس هذا المدخل على رؤية التفاعل التي طورها توماس كولي و جورج هربت مبد ، تلك الرؤية التي طبقت جزئيا على دراسات الاسرة من خلال بعض اعمال مدرسة شيكاغو خاصة أعمال بنرجس و يوسم هذا المدخل في الغالب بانه مدخل تفاعلي رمزي، و لكن البعض يميل احيانا الى استخدام نظرية الادوار ، و سعت هذه النظرية الى تفسير ظواهر الأسرة في ظواهر العمليات الداخلية: أداء الدور، علاقات المركز و مشكلات الاتصال، و اتخاذ القرارات و الصراع و حل المشكلات و المظاهر المختلفة الاخرى التي تسمح بتفاعل الاسرة و العمليات الكثيرة التي تبدأ بالزواج و تنتهي بالطلاق.

3-6-- نظرية التبادل الاجتماعي:

قامت على نظرية الريح النفسي في التفاعل الاجتماعي عند هوماز و زملائه، و ارجعت الطلاق الى حرمان الزوجين او احدهما من الريح النفسي في تفاعلهما معا، او شعورهما بالخسارة النفسية في وجودهما معا، حيث تكون التكلفة النفسية للزواج اكبر من العائد النفسي ، فكل شخص بحسب هذه النظرية يترك

العلاقة الزوجية التي لا تحقق له ربحا نفسيا، او تعرضه الى الخسارة النفسية او عندما يجد علاقة اخرى افضل في الربح النفسي، حيث يتخلى عن علاقته بالشخص الذي يمنعه من اشباع حاجاته ، و ينجذب الى شخص الذي يجد في تفاعله ما يرضي حاجاته.^{vi}

7- الاثار المترتبة على ظاهرة الطلاق:

7 - 1- الاثار النفسية الناجمة عن الطلاق:

وجد دك (DUCK 1992) في مراجعته للبحوث في هذا المجال ان الافراد في العلاقات الممزقة يكونون اكثر تعرضا للنوبات القلبية من اقربائهم المشابهين لهم في السن و الجنس، و أكثر عرضة للإدمان على الكحول و المخدرات و اضطرابات النوم.

كما و جد كوكران (Cochrana، 1996، 1983) علاقة و وثيقة بين الحالة الاجتماعية للفرد (اي فيما اذا كان متزوجا، اعزبا، مطلقا، او ارملا) و بين الصحة النفسية و العقلية، حيث ظهر ان الحالة الاجتماعية هذه تمثل واحدا من اشد المتغيرات ارتباطا بدخول مستشفيات الامراض العقلية . غير ان هناك فرقا هاما في تأثير الطلاق على أفراد الجنسين يتصل اتصالا و وثيقا بالفترة الزمنية المحيطة بالطلاق.

فقد ظهر إن تأثير الطلاق على الرجال يفوق تأثيره على النساء، و ان هذا الفرق بين الجنسين يظهر بعد الطلاق مباشرة حيث يأخذ الرجال بافتقاد الدعم الذي يوفره الزواج عادة، و لا يجدون الفرصة (التي تجدها النساء) للتعبير عن مشاعرهم للأصدقاء من حولهم ، على العكس من المتزوجين حيث اثبت العديد من الدراسات ان الزواج خاصة الزواج القوي المتماسك و المتوافق الذي يمنح للقريين المزيد من الراحة و الرضا و السعادة النفسية يحافظ على الصحة النفسية و يعتبر بمثابة مصل يقي الزوجين من الامراض و الاضطرابات النفسية و العقلية.

اما بالنسبة للنساء، فان مرحلة التوتر الشديد تاتي قبل الطلاق عندما تأخذ الخلافات الزوجية بالتفاقم، فتصبح النساء اكثر عرضة للاكتئاب من الرجال. ويبدو ان هذه المرحلة ، هي المرحلة الاسوأ بالنسبة للاستقرار النفسي للزوجات و ليس الطلاق بحد ذاته. و قد اجري فنشام (Fincham، 1997) دراسة مسحية شملت أكثر من (100) زوج و زوجة، قام فيها بمقارنة مستوى الخلاف الزوجي من جهة، و أعراض الكآبة لدى الزوجين من جهة اخرى، فخرج فنشام باستنتاج يقول فيه: " ان النتائج التي توصلنا اليها تشير

بكل وضوح الى ملاحظة هامة تثير الكثير من التساؤلات في الواقع، فقد ظهر ان الزواج يحمي الرجال من المشكلات النفسية، الا انه يقود النساء الى ما هو عكس ذلك تماما.

وبالنظر الى العلاقة بين توتر العلاقة الزوجية وبين الاكتئاب، نجد ان الاكتئاب لدى الرجال يتنبا بوجود توتر في العلاقة الزوجية (اي ان الحالة المزاجية للرجل هي الاساس الذي يمكننا من التنبؤ بحدوث التوتر في العلاقة الزوجية). أما بالنسبة للنساء، فإننا نجد عكس الوضع السابق، اذ يمكن التنبؤ بالاكتئاب لديهن بناء على مقدار التوتر السائد في علاقتهن الزوجية، وقد يعود ذلك الى ان النساء يقدرن العلاقات الزوجية تقديرا عاليا وحين تتعرض هذه العلاقات للتوتر، فإنها تسبب الاكتئاب لديهن.

ويعتقد فنشام ان النساء قد يشعرن بان القسط الاعظم من مسؤولية انجاح العلاقات الزوجية يقع على عاتقهن وأنهن مسئولات عما يعترها من مشكلات. وعندما تفشل العلاقة، فإنهن يلقين باللوم على أنفسهن، مما يجعلهن أكثر عرضة للاكتئاب.

و قد لاحظ مكغي (Mcghee 1996) ان هناك كثيرا من الأدلة التي توحى بان الدعم الاجتماعي الذي يناله الفرد بعد انفراط عقد العلاقة يقلل من إمكانيات التعرض للضيق النفسي و المشكلات الصحية. و في دراسة لبوهليلغ (BuehlerLegge, 1993)، ظهر ان الرفقة الطيبة و ما إلى ذلك من سبل تطمين المرء على جدارته بالتقدير و الاعتبار أدت إلى تحسين الصحة النفسية لعينة مؤلفة من (144) امرأة يعشن مع أطفالهن منفصلات عن الأزواج. و اذا كانت النساء اقدر من الرجال على وضع ثقتهن بالآخرين و انتمائهم على اسرارهن (خاصة مع نساء أخريات)، فإنهن يحصلن بفضل ذلك على قدر اكبر من الدعم العاطفي و الاجتماعي بعد الطلاق، بينما يعاني الرجال من العزلة الاجتماعية و العاطفية في تلك المرحلة. لذا يعتبر العلماء ان مفعول الطلاق يكون اشد وطئا على الرجال من النساء فيما يخص الاضطرابات و الامراض النفسية والعقلية ودخول المستشفيات، والاصابة بمختلف الامراض العضوية من بينها الأمراض السيكوسوماتية (النفسية الجسمية).

1-7 - اثار الطلاق الاجتماعية:

ان الطلاق بخلوه من الآداب التي حددها الإسلام عند وقوعه حتما به ضرر على المجتمع باسره لان المجتمع يتكون من اسر مترابطة تكون نسيجه، فانحلال وتفكك هذه الاسر يسبب اضطرابات اجتماعية يعاني منها المجتمع ومن أمثلة ذلك:- في انحلال الزواج وسيلة لزرع الكراهية والنزاع والمشاجرة بين افراد

المجتمع خصوصا اذا خرج الطلاق عن حدود الادب الاسلامي المحدد له و الذي يجبر وراءه اقارب كل طرف في خصام و تقاضي و اقتتال مما يسبب مشاحنات و عدم استقرار في المجتمع، و بدلا من ان يعمل الأهل و الأقارب لإصلاح ذات البين و الصلح بينهما يصبحا مصدرا للخصام و الانحياز و التعصب المؤدي الى زعزعة و استقرار المجتمع، يقول الله تعالى: (و ان خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله و حكما من اهلهما ان يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما).

-الاحداث الناتجة عن الطلاق تؤثر في شخصية الرجل، وما ينتابه من هموم وافكار واعباء مالية قد تجره الى تصرفات تضر بمصلحة المجتمع وعدم اداء عمله على أكمل وجه وقد تجره لاتخاذ سلوك نحو الجريمة كالسرقة والاحتيال و غير ذلك و هذه الهموم و الآلام قد تنتاب المرأة أيضا مما يجعلها تفكر بأية طريقة للحصول على وسيلة للعيش و قد تسلك طرقا منحرفة و غير سوية في ذلك مما يؤثر سلبا على المجتمع.في تشرد الأولاد و عدم رعايتهم و الاهتمام بهم نتيجة غياب الاب و تفكك الاسرة و عدم اهتمام الام يجعلهم يتجهون الى سلوك غير سوي فتكثر جرائم الاحداث و يتزعزع الامن في المجتمع ، و يزداد معدل انحراف الاحداث و التخلف الدراسي و زيادة الامراض النفسية بين الأطفال و الكبار أيضا.

2-7-اثار الطلاق الاقتصادية:

ان العامل الاقتصادي يلعب دورا رئيسيا و مهما في استقرار و ثبات الاسرة بل و المجتمع بأسره، وقد يكون هذا العامل له دور مباشر و سبب رئيسي من اسباب الطلاق، فاذا لم يستطع الرجل تامين المصاريف المالية و متطلبات بيت الزوجية تنشب الخلافات بين الزوجين لأنه قد يكون عقبة امام تحقيق احلامهما فاذا حصل الفراق و تم الطلاق فيتحمل الرجل أعباء مالية أخرى يتأثر بها بعد الطلاق قد تزيد فقره على فقره بل و قد تهلك كاهله بأعباء اقتصادية لم تكن موجودة اثناء قيام الزوجية لما للطلاق من اثار اقتصادية عليه فلم تكن نفقة العدة ملزما بها قبل الطلاق و لا المهر المؤجل او المتعة او اجرة لحضانة الاولاد او اجرة لرضاعتهم. و هذه الآثار طرأت على الرجل سيتحمل اعباءها طالما انه اختار و سلك طريق الفراق و على الرغم من ان المرأة تتحمل جزءا اقتصاديا على كاهلها نتيجة انقطاع المورد المالي من النفقة عليها نتيجة الطلاق الا ان الرجل و هو المسئول عن تامين الامور المالية سواء كان ذلك عند الزواج او حتى عند الطلاق فيتحمل جزءا كبيرا

و مهلكا قد يؤثر عليه سلبا في المستقبل لا يجعله يفوق من سكرات الطلاق الا بعد سنوات مضت و قد تكون هذه السنوات هي ثمرة شبابه.^{vi}

خاتمة:

مما سبق نستنتج أن ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري اخذت ابعاد خطيرة نتيجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مما زعزع كيان الاسرة والابناء ناهيك عن انهيار المعايير التربوية والأخلاقية في ظل الانفتاح على العالم الخارجي من خلال مختلف الوسائل السمعية والبصرية التي اخلت بالنظام العام للمجتمع ، لذا يجب إعادة النظر في المنظومة ككل بداية من الاسرة بتوفير كافة الاحتياجات الضرورية، فسابقا الزوج والزوجة يتحملان المسؤولية كاملة بدليل التربية الصحيحة والقيم السوية ، أما الآن عكس ذلك نتيجة التهور وعدم الصبر وتقليد المجتمعات الغربية الى النسق الكلي فمؤسسات التنشئة الاجتماعية سواء رسمية او غير رسمية مسؤولة عن هاته الظاهرة من الاسرة الكبيرة الى المسجد الى الحي إلى المدرسة لأنه لما يكون التعليم على أسس دينية وتربوية وأخلاقية وعلمية لا أظن انه نجد الطلاق منتشر بصورته الحالية.

قائمة المراجع:

- 1- مصلي رضوان ، مداني سليمة، حوليات جامعة الجزائر 1 العدد 32 الجزء الثاني جوان 2018 كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة البليدة
- 2-بوحنيكة نذير :قراءة سوسيولوجية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد02، 2017، ص150.
- 3-بلقاسم علالي : الطلاق في المجتمع الجزائري، قسم علم الاجتماع ، تخصص علم الاجتماع الديني ، جامعة يوسف بن خدة، رسالة ماجستير 2008/2009 ، ص114-115.
- 4-بن عمر سامية، بن خليف ربيعة : ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد20، 2016.
- 5-نور كوت ، ظاهرة الطلاق في دولة الكويت ، أسبابه وأثاره وطرق علاجه، مجلة Dinvebilim- Mus ، AlparshlanUniersitesilIslamillimlerFakuitesi. الجزء 1 العدد2 ، ص162-164.

6- يوسفات علي هاشم : الخلع والطلاق بالتراضي في التشريع الجزائري، كلية الحقوق جامعة أبي بكر بلقا
يد ، رسالة ماجستير ، 2008/2009، ص0101

تطور ظاهرة الطلاق في الجزائر-دراسة في الاتجاهات في الإحصائية -

سالم عماري*1 - ط.دكتوراة علم السكان

¹ جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية- قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

salimsalem664@gmail.com

ملخص:

إن الارتفاع الرهيب والمخيف حول عدد حالات الطلاق في الجزائر حسب الإحصائيات المسجلة في الآونة باتت ظاهرة تؤرق المجتمع ، و أصبح الطلاق واقعا مؤلما يهدد النسيج الأسري واختلال النظام الاجتماعي باعتبار الأسرة الوحدة الأساسية في بناء وتماسك المجتمع فأى خلل وظيفي يصيب النظام الاجتماعي بأكمله.، حتى أصبح الطلاق مصدرا لمشكلات أخرى، خاصة بعد أن ارتفعت معدلاته مؤخرا . إن الغاية التي نطمح إليها من خلال هذا العمل تتبع تطور ظاهرة الطلاق في الجزائر بقراءة و تحليل و مناقشة مؤشرات الإحصائية الديموغرافية من بداية التسعينات إلى غاية سنة 2019، بالأخذ بعين الاعتبار مؤشرات الزواجية و إيجاد العلاقة بينهما في ظل النمو السكاني المتزايد ،والنتيجة أظهرت أن للتحويلات الاجتماعية و الثقافية العميقة التي عرفها المجتمع عامة، والأسرة الجزائرية خاصة على مستوى التركيبة والأدوار والعلاقات والمكانة ساهمت في تعقد الحياة الزوجية مما أدى إلى ارتفاع نسبة الطلاق .

الكلمات المفتاحية:الطلاق، الزواج، المؤشرات الإحصائية، التحويلات الاجتماعية ، التحويلات الثقافية.

Abstract:

The terrible and frightening rise in the number of divorce cases in Algeria, according to the statistics recorded in recent times, has become a phenomenon that disturbs society, and it has become a painful reality that threatens the family and the disruption of the social system, given that the family is the basic unit in a cohesive society. Divorce has become a source of other problems, especially after its rates rise recently.

The goal that we would like to achieve through this work is to follow the development of the phenomenon of divorce in Algeria by reading, analyzing and discussing its demographic statistical indicators from the beginning of the nineties until the year 2019, taking into account the marital indicators and finding the relationship between them under the increasing population growth, and the result showed that the transitions, the deep social and cultural knowledge of society in general, and the Algerian family in particular at the level of composition, roles, relationships and status contributed to the complexity of marital life, which led to a high divorce rate.

Keywords: divorce, marriage, statistical indicators, social transformations, cultural transformations

مقدمة :

يعتبر الزواج المنطلق الأول في تكوين الأسرة، إذ يلعب هذا الأخير دورا فعالا في التنظيم وتبادل الأدوار بين أفراد الأسرة الواحدة مما ينعكس إيجابا على المجتمع ككل، إلا أن مشكلة الطلاق باتت من أكثر الظواهر الاجتماعية والديمغرافية انتشارا لكونها تهدد كيان الأسرة و المجتمع الذي هو بدوره مجموعة الأسر المترابطة والمتماسكة والمتراخمة من خلال تبادل أفكارهم و ثقافتهم. وأي خلل داخل هذه الأسر المكونة لهذا المجتمع ينعكس سلبا عليه.

يؤكد الباحثون في مجال البحوث الاجتماعية والزمنية أن ظاهرة الطلاق في الجزائر كما في الدول الأخرى تشكل حاليا ابرز التحديات التي تواجه الأسرة والمجتمع على حد سواء , ذلك أنها تهدد البناء الأسري و العائلي بالتفكك والانحلال ويأتي ذلك وفقا للباحثين لأسباب مختلفة, تأتي قضية الاستخدام السيئ

لوسائل الاتصال و الإعلام بالدرجة الأولى , إضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى , ولا يزال الحل لهذه الظاهرة الخطيرة في درجات متواصلة , إذ إن لغة الأرقام و الإحصائيات الخاصة لدى الديوان الوطني للإحصائيات تشير إلى أجواء مرعبة... ,انطلاقا من هذا الواقع يرى الباحث ضرورة تعاضم الجهود من اجل القضاء على هذه الظاهرة عبر التشريعات القانونية وتعظيم دور المؤسسة الدينية عبر هذا المجال , إضافة إلى التوفيق بين الزوجين من قبل الآخرين والأقارب في حال حدوث مشاكل من اجل الحفاظ على كيان الأسرة الجزائرية.

أولا-الإشكالية :

يعتبر الطلاق ظاهرة من أهم الظواهر الاجتماعية المتفشية داخل المجتمع ، وإحدى أهم القضايا المعاصرة التي تحتل صدارة الاهتمامات في الأبحاث السوسولوجية ، و يعد من الظواهر التي تؤثر في التركيب الديموغرافي للسكان لكونه يؤدي إلى توقف الحياة الزوجية وبالتالي يؤثر على الخصوبة بالدرجة الأولى لذلك نرى المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الطلاق تنخفض فليا نسبة الخصوبة نسبيا لذلك فإن ظاهرة الطلاق تستوجب التحديد و الحصر بقدر الإمكان لما لها من نتائج سلبية على الفرد و المجتمع فالمتتبع للأخبار اليومية والأسبوعية من خلال وسائل الإعلام السمعية أو البصرية أو المكتوبة لا تكاد تخلو من الإفصاح عن ارتفاع معدلات الطلاق والآثار المترتبة عنه في المجتمعات لاسيما المجتمع الجزائري فالارتفاع الرهيب والمخيف حول عدد حالات الطلاق في الجزائر حسب الإحصائيات المسجلة في الآونة باتت ظاهرة تؤرق المجتمع.

فإن لغة الأرقام تشير إلى أنه تم تسجيل 60840 حالة طلاق سنة 2014 ليصل في سنة 2016 إلى 621300 حالة ليرتفع الرقم إلى 65900 حالة طلاق في سنة 2019. والإشكال ليس هنا بل فيما يقابله من انخفاض في عدد الزواجات ففي 2014 عدد الزواجات بلغت 386000 أما خلال سنة 2018 بلغت 340000 لتتخفيض سنة 2019 و تصل إلى 315000 حالة زواج في ظل النمو الديموغرافي المتزايد... يمكن القول أن الطلاق أضحى واقعا مؤلما يهدد النسيج الأسري واختلال النظام الاجتماعي باعتبار الأسرة الوحدة الأساسية في بناء وتماسك المجتمع فأى خلل وظيفي يصيبها يصيب النظام الاجتماعي بأكمله.. حتى أصبح الطلاق مصدرا لمشكلات أخرى، خاصة بعد أن ارتفعت معدلاته مؤخرا.

على هذا الأساس نسعى من خلال هذا العمل إلى تتبع تطور ظاهرة الطلاق في الجزائر بقراءة و تحليل و مناقشة مؤشرات الإحصائية الديموغرافية من بداية التسعينات إلى غاية سنة 2019،

و تأويل دلالات تطورها في ظل التحولات الاجتماعية و الثقافية و الأزمات السياسية و الاقتصادية التي شهدتها المجتمع الجزائري خلال الفترة المدروسة ، و من هنا لنا الحق في طرح التساؤل التالي : ما دلالة المؤشرات الإحصائية لارتفاع معدلات الطلاق ؟

ثانيا- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

-التعرف على حجم واتجاهات ظاهرة الطلاق في الجزائر.

-معرفة الأسباب و العوامل التي أدت إلى ارتفاع ظاهرة الطلاق في الجزائر.

-تحسيس الهيئات و المؤسسات والمختصين و المجتمع بصفة خاصة بحجم الظاهرة و الوقوف على أهم أسبابها من أجل تقديم الحلول للتقليل منها و إمكانية التحكم في نتائجها على الفرد و المجتمع.

ثالثا مفهوم الطلاق :

أ-المفهوم اللغوي :

الطلاق Divorce في اللغة : مأخوذ من طلق الرجل زوجته تطليقا فهو مطلق , ويقال بعير طلق وناقة طلق بضم الطاء واللام , يعني غير مقيدة , وأطلقت الأسير , أي خليته , وحبس فلان في السجن طلقا , يعني بغير قيد , ويعرف أيضا انه عند تفريق الزوجين لا يمكن الاستمرار بالحياة الزوجية فيما بينهما , وتكون مدة التفريق حسب درجة الطلاق, الذي يبدأ بطلقة واحدة هو البنونه الصغرى ويمتد إلى ثلاثة طلاقات وهي البنونه الكبرى.^{vi}

ب-المفهوم الشرعي :

يمكن تحديد مفهوم الطلاق شرعا لدى فقهاء المذاهب الأربعة بأنه:

-عند الأحناف :هو رفع قيد النكاح حالا أو مآلا بلفظ مخصوص

-عند المالكية :هو صفة حكمية ترفع حلية منفعة الزوج بزوجه.

-عند الشافعية :هو حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه.

-عند الحنابلة :هو حل قيد النكاح أو بعضه.^{vi}

ج-المفهوم الاجتماعي :

ويعرف الطلاق اجتماعيا بأنه ظاهرة اجتماعية تتبع من المجتمع , وتنجم عن علاقات اجتماعية غير سليمة , والطلاق مرض اجتماعي خطير إذ انه يعني تحطيم الزواج والأسرة والروابط الأساسية للمجتمع ويكون ثمنا للزواج غير المرغوب فيه ويعد نقيض الزواج.^{vi}

د-المفهوم القانوني :

والطلاق قانونا هو طريقة لانحلال الزواج في حياة الزوجين لأثر حكم قضائي يصدر بناء على طلب أحدهما أو كليهما لسبب من الأسباب التي حددها القانون^{vi}.
و يعرف في قانون الأسرة الجزائري حسب المادة 48 بأنه " حل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج أو بت ارضي الزوجين أو بطلب من الزوجة" وعليه فالطلاق هو شكل من أشكال التفكك الكلي يحدث نتيجة إنهاء الرابطة الزوجية نتيجة فشل استمرار الحياة الزوجية، ويتم بإرادة الزوج أو برضا الزوجين أو بطلب من الزوجة^{vi}.

ه-المفهوم النفسي :

وينظر علماء النفس إلى الطلاق على انه اضطرب نفسي ناتج عن عدم التلاؤم بين الزوجين والذي يكون بسبب الصعوبات التي تواجه الحياة الزوجية التي يعبر عنها عادة بعدم التكيف^{vi}.

رابعا:قراءة إحصائية لظاهرة الطلاق في الجزائر

1-مصدر المادة الإحصائية:

اعتمدنا في دراستنا هذه على بعض المؤشرات الإحصائية للطلاق من خلال معطيات إحصائية في الجزائر التي نشرها الديوان الوطني للإحصائيات من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019.
إن الديوان الوطني للإحصاء هو مؤسسة إدارية عامة مسؤولة عن جمع ومعالجة ونشر المعلومات الإحصائية المتعلقة بالمجتمع الجزائري ، و يستمد المعطيات الإحصائية من المؤسسات الخاصة.

2-كيفية تحديد المؤشرات الإحصائية الديموغرافية:

لمعرفة الحالة الديمغرافية في الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بمسح سنوي شامل للأحداث الأربعة الخاصة بالحالة المدنية في المجتمع الجزائري على (المواليد ، وفيات ، مواليد أموات ، زواجات) ،
تسمح هذه الأحداث الخاصة بالحالة المدنية ب:

-القيام بتقديرات بعدد السكان.

-حساب أهم المؤشرات الديمغرافية و إنشاء جداول الوفيات.

-إجراء تحليل أولي للوضعية الديمغرافية السنوية.

و يتم استكمال هته البيانات بإحصاء حول عدد حالات الطلاق المسجلة سنويا و التي تستمد من قبل وزارة العدل ، فتحدد مؤشرات الطلاق بالمعدل الخام للطلاق و معدل الطلاق بالشكل التالي^{vi}.

المعدل الخام للطلاق: هو حاصل قسمة عدد حالات الطلاق المسجلة خلال السنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة.

-معدل الطلاق : هو حاصل قسمة عدد حالات الطلاق المسجلة خلال السنة على عدد حالات الزواج لنفس السنة.

-المعدل الخام للزواج : هو حاصل قسمة عدد حالات الزواج المسجلة خلال السنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة.

3-قراءة في البيانات الإحصائية:

إن طرح التساؤل السابق في إشكالية هذه الورقة البحثية المقدمة كان كالتالي: ما دلالة المؤشرات الإحصائية لارتفاع معدلات الطلاق في الجزائر؟ يدفعنا مباشرة للوقوف على الأحداث الديموغرافية الثلاثة، النمو السكاني، الزواج، و الطلاق، و مقارنتها بما تتجه إليه من ارتفاع و انخفاض و من منطلق قراءة إحصائية رياضية عادية نقول أن الأحداث الثلاثة ذات علاقة طردية، هذا يعني أن ارتفاع معدلات الطلاق له علاقة بارتفاع معدلات الزواج و كل منهما يرتبط بارتفاع عدد السكان بطبيعة الحال. وفيما يلي نبين تطور هذه الأحداث.

جدول (1) يمثل تطور كل من عدد السكان وعدد الزواجات في الجزائر 1990-2020

السنوات	عدد السكان	عدد الزواجات	المعدل الخام للزواج %o
1990	25022000	149354	5.97
1995	28566000	153732	5.48
1998	29272343	158298	5.36
2000	30380000	177548	5.84
2003	32100000	240463	7.55
2006	33481000	295295	8.82
2008	35600000	331190	9.68
2010	35978000	344819	9.58
2012	37495000	371280	9.90

9.88	386422	39114000	2014
8.73	357000	40836000	2016
7.79	332000	42578000	2018
7.26	315000	43424000	2019
6.41	283000	44600000	2020

1-3- قراءة في مؤشرات الزواج:

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه ومن قراءة المعطيات الإحصائية لمؤشرات الزواج نجد أن كانت بين الارتفاع و الانخفاض، قد عرفت مؤشرات الزواج ارتفاعا في عدد حالات الزواج من 149354 ألف حالة زواج سنة 1990 إلى 344819 ألف سنة 2010 بما يعادل ارتفاع أكثر من ضعفين حالة زواج خلال 20 سنة، ثم استمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2014 فقد تم تسجيل 386422 ألف حالة زواج بما يعادل أكثر من 40 ألف حالة زواج خلال 4 سنوات فقط، ثم انخفاض ملحوظ من سنة 2014 ليواصل الانخفاض خلال السنوات المتوالية ليصل إلى 332 ألف حالة زواج سنة 2018 أي انخفاض بما يعادل 54 ألف حالة وفي سنة 2020 تم تسجيل 286 ألف حالة أي ما يعادل انخفاض 50 ألف حالة زواج خلال سنتين فقط، و هكذا تعرف حالات الزواج ارتفاع من سنة إلى أخرى خلال، ليعرف استقرارا نحو الانخفاض بعد سنة 2014 إلى غاية سنة 2020.

أما عن ارتفاع عدد السكان سيقابله زيادة عدد حالات الزواج من سنة 1990 إلى غاية سنة 2014 و بالرغم من استمرار في ارتفاع النمو السكاني من 2014 إلى سنة 2020 نلاحظ أن هناك انخفاض في عدد حالات الزواج، فمؤشرات الزواج تتجه عموما نحو الانخفاض بعد سنة 2014. و يظهر ذلك جليا في المعدلات الخام للزواج بعدما كان معدل الخام للزواج 9.88 بالألف فانخفض إلى 6.41 بالألف في سنة 2020 المبينة في الجدول (1).

يمكننا من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (1) تقسيم اتجاه مؤشرات الزواج إلى فترتين زمنيتين، الفترة الأولى من سنة 1990 إلى غاية 2014 فترة ارتفاع نسبي في عدد حالات الزواج، والفترة الثانية الخمس سنوات الأخيرة من سنة 2015 إلى غاية 2020 فترة انخفاض نسبي شبه مستقر بالرغم من ارتفاع النمو السكاني، و هذا يعطي دلالة على مرضية النسق الأسري في المجتمع الجزائري مما يفسر

تأخر في سن الزواج أو كما يقال عزوف الشباب عن الزواج وارتفاع نسبة العنوسة ، و هذا ما يستدعي متابعة ودراسة ميدانية من أجل تحديد الأسباب و تدارك الواقع.

3-2- قراءة في مؤشرات الطلاق:

جدول (2) يمثل تطور عدد حالات الطلاق و معدل الطلاق (1990-2020)^{vi}

السنوات	عدد حالات الطلاق	معدل الطلاق %	المعدل الخام للطلاق %o
1990	21999	14.73	0.87
1995	23227	15.20	0.82
1998	24866	15.70	0.84
2000	25735	16.06	0.85
2002	25628	17.02	0.85
2006	34623	11.72	1.03
2008	39396	11.90	1.14
2010	49845	14.46	1.39
2012	54985	14.81	1.47
2014	60840	15.75	1.56
2016	62130	17.42	1.57
2018	65690	19.80	1.54
2019	65960	20.94	1.52
2020	66760	23.60	1.51

ONS, Démographie Algérienne, 2019

المصدر: نشرة فصلية للإحصائيات رقم 100

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه يمكن تقسيم مراحل تطور حالات ومعدل الطلاق في المجتمع الجزائري إلى مرحلتين:

*المرحلة الأولى 1990 إلى 2010:

وهي مرحلة شهد فيها معدل الطلاق تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض ارتفاعا ملحوظا فبعدها كان % 14.73 سنة 1990 إلى %15.20 سنة 1995 ، ثم إلى 17.02 % سنة 2000 ، و من بعدها انخفض معدل الطلاق إلى 11.90 % سنة 2008 ليعود في الارتفاع مرة أخرى بعد 2008 ليصل إلى 14.46 % سنة 2010 وعليه يمكن القول بأن العلاقة الزوجية خلال هذه المرحلة لم تكن مستقرة نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع الجزائري من تدهور الوضع الأمني وانتشار ظاهرة الإرهاب والهجرة الريفية، وتسريح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عانت عجز هيكلية ومالي، كل هذه العوامل بدورها كان لها انعكاسات خطيرة على استقرار كيان الأسرة الجزائرية مما ازد من معدل الطلاق.

كما نفسر الانخفاض المحسوس الذي كان بين سنة 2002 و 2010 في معدل الطلاق يستخلص بأن المجتمع الجزائري عرف استقرار على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية مما انعكس إيجابا على رفاهية واستقرار الأسرة الجزائرية ،

***المرحلة الثانية (2012-2020):**

هي مرحلة شهد فيها معدل الطلاق ارتفاعا ملحوظا و باستمرار فبعدها كان 14.81 في سنة 2012 ارتفع إلى 17.42 سنة 2016 ليستمر في الارتفاع ويصل 19.80 سنة 2018 ولم يكتفي بذلك حتى بلغ 23.60 سنة 2020 فهذا الارتفاع كله يمكن تفسيره بالتحولات الاجتماعية و الثقافية التي طرأت على المجتمع الجزائري ومن بينها-تغير السلطة والمكانة داخل الأسرة وكذا العولمة و التطور التكنولوجي والتي أثر بشكل كبير على الأسرة الجزائرية مما ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في ارتفاع نسبة الطلاق بسبب الخيانة الزوجية و تأخر سن الزواج، ارتفاع نسبة العنوسة...الخ.

3-3 الزواج والطلاق والعلاقة بينهما:

جدول (3) يبين تطور المعدل الخام للزواج والطلاق في الجزائر 1990-2020

السنوات	المعدل الخام للزواج %0	المعدل الخام للطلاق %0
1990	5.97	0.87

0.82	5.48	1995
0.84	5.36	1998
0.85	5.84	2000
0.85	7.55	2002
1.03	8.82	2006
1.14	9.68	2008
1.39	9.58	2010
1.47	9.90	2012
1.56	9.88	2014
1.57	8.73	2016
1.54	7.79	2018
1.52	7.26	2019
1.51	6.41	2020

ONS, Démographie Algérienne, 2019

المصدر: نشرة فصلية للإحصائيات رقم 100

وإذا ما قارنا معدلات الخامة الزواج والطلاق في الجزائر كما نلاحظ من الجدول أعلاه إن المعدلان اتسمتا بالارتفاع المستمر من سنة 1990 إلى 2012 ولكن ازداد معدلات الزواج بشكل أكبر فقد ازداد ب 4 بالإنف من عام 1990 إلى 2012. بينما ارتفع معدل الخام الطلاق ب 0.6 بالإنف في نفس الفترة يبدو أن الفرق يعد أمراً طبيعياً إذ أن الزواج تعد من الظواهر الطبيعية التي تشجع عملياً أغلب المجتمعات والأديان والمعتقدات على العكس من ظاهرة الطلاق.

في حين نشهد تراجع بالنسبة لمعدل الخام للزواج من سنة 2012 إلى سنة 2020 بالرغم من ارتفاع النمو السكاني و هذا يكمن جلياً في انخفاض عدد الزوجات أي عزوف الشباب عن الزواج بسبب التغيرات الاجتماعية و الثقافية التي مست المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة.

جدول 3 يبين العلاقة بين عدد حالات الزواج والطلاق 1990-2020^{vi}

السنوات	عدد الزوجات	عدد حالات الطلاق	الزواج / الطلاق
1990	149354	21999	6.78
1995	153732	23227	6.61
1998	158298	24866	6.36
2000	177548	25735	6.89
2003	240463	25628	9.38
2006	295295	34623	8.52
2008	331190	39396	8.40
2010	344819	49845	6.91
2012	371280	54985	6.75
2014	386422	60840	6.35
2016	357000	62130	5.74
2018	332000	65690	5.05
2019	315000	65960	4.77
2020	283000	66760	4.23

ONS, Démographie Algérienne, 2019

من خلال الجدول أعلاه توضح لنا القراءة الإحصائية لمؤشرات الزواج و الطلاق أمام حقيقة بينية لظاهرتين متوازيتين مرتبطتين، ظاهرة انخفاض الزوجات و ظاهرة جنوح عدد حالات الطلاق إلى الارتفاع ، و الذي بلغ حوالي ربع المتزوجين طلقوا في سنة 2020 بعدما كان تسع المتزوجين طلقوا سنة 2003 ، و لقد ظن المتصفحون لوسائل الاتصال و الإعلام أن السبب يعود صدور قانون الأسرة الجديد ، الذي ازدهرت معه الحقوق الشخصية و خاصة حقوق المرأة ، لكن توجهات نظام الأسرة الجزائرية المتغيرة بعوامل التغير الثقافي و الاجتماعي ، تعطي آليات أخرى قد نجد في ذلك تفسيراً يمكن ضبطه في مؤشرات تغير ديناميكية النظام الأسري في ظل التغيرات الثقافية و الاجتماعية التي شهدتها المجتمع الجزائري منذ

الاستقلال ، والتي كان لها أثر بارز في تغير الأدوار و الوظائف بين الثنائي الزوجي ، و تغير في العلاقة الأبوية ، و سلطة الرجل في البيت.

فقد عرف المجتمع الجزائري حراكا ديمغرافيا و جغرافيا كبيرين صحبته حركة تنموية مهمة خلال هذه الفترة ، و عرف بما يشبه طفرة كبيرة في التحولات الثقافية و الاجتماعية هزت النظام الأسري ، و يكفي هنا أن نشير إلى بعض المؤشرات الدالة على ذلك ، فقد اتسعت دائرة العمل ، و تطور الدخل الفردي ، و مشاركة المرأة في سوق العمل ، و سيطرة الأسرة النووية وتبلورت التنظيمات الاجتماعية الطوعية المتكونة من مواطنين أحرار ينخرطون فيها بشكل إرادي ، مثل الجمعيات و النقابات و دور الحضانة ، و قيام فكرة المواطنة و ما ارتبط بها من فكرة الحقوق المدنية و السياسية، حيث ظهر الفرد باعتباره كائنا حقوقيا مستقلا بذاته ، و نتيجة لهذه الطفرة اتسعت التطلعات الفردية و الجماعية و تغيرت في العلاقات و الأدوار و الوظائف الأسرية و النظم القرابية^{vi}.

كما ينبغي هنا أن نسجل أيضا تكثف مشاركة المرأة في سوق العمل في المجتمع الجزائري كنتيجة للتحولات الاقتصادية و الثقافية الجديدة ، التي أحدثت فرصا جديدة لعمل المرأة خارج البيت ، حيث مثلت اليد العاملة النسوية تزايدا مهما من نسبة 17.6% سنة 2013 إلى نسبة 20.4% سنة 2019، يشغلن معظمهن في قطاع الصحة العمومية و التعليم و الداخلية الجماعات المحلية ، المؤسسات و الإدارات العامة و أرباب العمل ، يتزامن هذا الارتفاع في اليد العاملة النسوية مع انخفاض عدد الزوجات و ارتفاع عد حالات الطلاق في نفس الفترة ، و يظهر ذلك حين تضع النساء أولويات في حياتهن و يؤخرن قرار زواجهن ، ما يتسبب في ظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري ، و هو ما أشارت إليه فرحات نادية حين تجد " أن المرأة أصبحت لا تقبل الزواج مثلما كانت عليه في السابق إلا بعد أن تضمن مستقبلها المهني، فنجدها قد ترفض أو تتزوج أو تبقى متزوجة إلا وفق شروطها الخاصة،" و هو ما سيؤثر على نظام الزواج و على بنية العائلة و نظام السلطة و توزيع الأدوار داخل الأسرة الجزائرية^{vi}.

و من كل هذا يمكن توضيح العلاقة بين الظاهرتين إذ تعد ظاهرتي الزواج و الطلاق احد أهم الظواهر الديموغرافية والاجتماعية التي تؤثران على البنية السكانية و المجتمع في أي مكان بشكل عام إذ تعد هاتان الظاهرتان نقيضتان فالأولى تعد لبنة بناء المجتمع والأخرى وسيلة تهدمها وإذا كان الزواج ظاهرة حية ايجابية في المجتمع فالطلاق آفة سلبية تشمل تأثيراتها لمجتمع بأكملها والأسرة بشكل خاص تدفع ضريبتها الأبناء بشكل أكبر ومما يلاحظ عليه في الآونة الأخيرة ارتفاع انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري مما استدعى إلى الوقوف عليها و بيان واقع تطورها.

خامسا-أسباب تفشي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري

تختلف الأسباب والعوامل المؤدية إلى انحلال الرابطة الزوجية باختلاف الآراء ووجهات النظر كل حسب تخصصه، ولهذا لا يمكن تفسير ظاهرة الطلاق بعامل أحادي بل هناك مجموعة عوامل متداخلة ومتشابكة تحاول إعطاء صورة واضحة لعوامل انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

1-أسباب خاصة:

-عدم التوفيق في اختيار الزوجة المناسبة أو العكس عدم التوفيق في اختيار الزوج المناسب

-عدم احترام الزوجة للزوج أو عدم احترامها لأهله أو العكس.

-العقم

-أسباب تتعلق بفراش الزوجية كعدم الإشباع العاطفي للزوج أو مشكل خاص يعاني منه الزوج يجعله يفقد القدرة على إشباع رغبات زوجته.

-ممارسة العنف ضد الزوجة بشتى أنواعه

-إهمال الزوج لواجباته الأسرية

-تدخل أهل الزوج أو الزوجة في الحياة الأسرية الخاصة

-إدمان الزوج على الكحول والمخدرات

-تحرر المرأة.

2-أسباب عامة:

1.2-أسباب دينية: يعتبر التقيد بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف من بين العوامل التي تحافظ على استقرار الحياة الزوجية واستمرارها، إلا أنه في الحالات تلعب " دورا في تفكك أو انحلال الأسرة، خاصة عندما يقوم الزواج على معايير غير دينية ويتحول إلى مشروع مادي واجتماعي، وتضييع المقاصد الشرعية من الزواج الأسر الذي سرعان ما يفضي إلى تفكك البناء الأسري، وبذلك يؤثر انخفاض الوازع الديني

الأخلاقي لدى أحد أطراف العلاقة الزوجية في الحياة الأسرية ، ومن تم يكون سهل الاستهواء للمغريات والانحراف الأخلاقي^{vi} .

3.2-أسباب ثقافية :الاختلاف والتباين في المستوى الفكري والثقافي والعلمي بين الزوجين من بين العوامل التي تؤدي إلى سوء التوافق الأسري وبالتالي غياب أسلوب الحوار والاتصال ويحل محله الصراع والعنف والاختلاف في وجهات النظر التي في الغالب تنتهي بالطلاق.

4.2أسباب نفسية :لا يمكن عزل العامل النفسي عن العوامل الأخرى المؤدية إلى الطلاق، وذلك في " حال عدم قدرة أحد الطرفين على الإشباع العاطفي للطرف الآخر، أو عند وجود بعض الاضطرابات النفسية لدى أحد طرفي العلاقة الزوجية أو حين يشعر أحد الطرفين أو كلاهما بعدم الرضا عن العلاقة الزوجية.

5.2-أسباب صحية :تتضمن العوامل الصحية القدرات الصحية العامة والإصابة ببعض الأمراض المزمنة و أحيانا الزوج يتعرض لمرض أو لحادث يجعله معاق فالزوجة لا تتحمل ثقله أو العكس.

6.2-أسباب اجتماعية:

-كثرة المشاكل الأسرية بين الزوجين.

-أزمة السكن

-تغير نظرة المجتمع للمرأة المطلقة

-مواقع التواصل الاجتماعي

7.2-أسباب أخلاقية والمتمثلة في الخيانة الزوجية بشتى أنواعها.

8.2- تغير السلطة والمكانة داخل الأسرة :بعدها كان الزوج هو مصدر السلطة والنفوذ في الأسرة الجزائرية التقليدية، غير أنه نتيجة لطبيعة الحياة المعاصرة وضرورتها رجعت وتغيرت هذه السلطة والمكانة وانتقلت إلى الزوجة خاصة العاملة التي استطاعت فرض مكانتها ولهذا ظهر نوع من التضارب بين دور الزوج كأب ورب أسرة ودور الزوجة العاملة خارج التي تساهم في مصاريف الأسرة مثل الزوج، ومن جهة ثانية دورها كأم تمارس واجباتها الأسرية والمنزلية مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الزوجين وحدث صرع حول فرض السلطة والمكانة الأسرية وبالتالي اضطراب في العلاقات الزوجية تنهي بفك الرباط الزواجي -الطلاق-

vi

خاتمة

من خلال المؤشرات الإحصائية والكيفية التي قمنا بعرضها وتحليلها في هذه الورقة البحثية يمكن التوصل إلى حقيقة هامة وهي أن الطلاق أخذ منحرجات خطيرة تهدد كيان الأسرة واستقرارها فمن خلال المعطيات الإحصائية لمؤشرات الزواج و الطلاق خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020 تعطي ترجمة حقيقية لتحويلات ثقافية و اجتماعية عميقة يعيشتها المجتمع الجزائري ، أثرت على دينامية الأسرة ، و تغيرت آليات الزواج و طرق اختيار الشريك ، و تغيرت الوظائف الأساسية للأسرة ، كما ظهرت سلوكيات و قيم جديدة لم تكن موجودة في السابق.

وباعتبار الأسرة أساس بناء مقومات المجتمع المتكامل والمتماسك فإنه أي خلل يصيب بنائها الاجتماعي يؤثر على البناء الاجتماعي بأكمله، وذلك من خلال تهديم أقدس رابطة شرعها الدين الإسلامي ولهذا يعتبر الطلاق أبغض الحلال نظرا لما يترتب عليه من

تفكك الأسرة وبالتالي انحراف الأبناء الذين يعتبرون دعامة وذخر المجتمع.

إن انخفاض حالات الزواج نقرأه من منطلق أن الزواج علاقة بين رجل و امرأة عرف تغيرات و آليات جديدة تتيح للطرفين حرية الاختيار بناء على اتجاهات و طموحات و ميول مختلفة و متعددة ، ما يفتح المجال للطرفين ترتيب أولويات في حياتهما الخاصة ، إضافة إلى التحولات التي مست الدين و العادات و التقاليد كالاختلاف الذي نشهده اليوم في الميول الجنسي لدى الجنسين فان ذلك كان له تأثيرا كبيرا في تأخر سن الزواج بل العزوف أصلا على هذه الفئة من الشباب في مجتمعنا.

أما ارتفاع معدلات الطلاق بصفة شبه مستمرة تعطي دلالة على مرضية النسق الأسري في ظل التغيرات الثقافية و الاجتماعية ، فقد يكون الطلاق في الزوجات الجديدة راجع لعدة أسباب قد تكون خاصة كعدم حسن اختيار شريك الحياة أو عامة كالأسباب الاجتماعية و المتمثلة في كثرة المشاكل الأسرية، أزمة السكن، إهمال الزوج لواجباته الأسرية، و كذلك تطور التكنولوجي و العولمة و سوء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي التي لها دور كبير في تفشي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري على غرار الخيانة الزوجية بشتى أنواعها... كل هذا يعطي ترجمة و دلالة على تغير العلاقات الاجتماعية و النظم القرابية في المجتمع الجزائري.

و في الأخير نقول أن هنالك ضرورة لتوفير البيانات الإحصائية و تفعيل دور الأجهزة الإحصائية في رصد مستويات واتجاهات ظاهرة الطلاق سواء على المستوى المحلي أو الوطني و إجراء مسح و أبحاث و دراسات وطنية لأسباب الطلاق و نتائجه على المرأة و على الطفل و حتى على الزوج و حتى على المجتمع.

*التوصيات والمقترحات

- ✓ إدخال برامج تعليمية عن الأسرة في مناهج التعليم للطلاب من شأنها تهيئة الشباب لحياة زوجية مستقرة.
- ✓ ضرورة أن تأخذ المؤسسة الدينية دورها في إسناد الزوجين للابتعاد عن أبغض الحلال والاتجاه نحو علاقات أسرية قوية حفاظا على أفرادها من الأطفال من الضياع.
- ✓ تفعيل دور منظمات المجتمع المدني- الخاصة بالمرأة والأسرة الجزائرية في المجالات التي تخص ظاهرة الطلاق ومحاولة الحد منها عن طريق الزيارات الميدانية للأسرة واستقراء المشاكل ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.
- ✓ إجراء مسح للتقصي عن أسباب حدوث ظاهرة الطلاق إذا كانت الأسباب اقتصادية محاولة إيجاد فرص عمل وتحديدًا للمتزوجين الجدد .

- الإحالات والمراجع :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة (قانون الأسرة). 2007.
2. جويذة، عميرة. إحصاء السان في الجزائر، عالم الأفكار، 2017 .
3. خالد احمد الصالح، خلاف الفقهاء في وقوع- الطلاق الثلاث وطلاق المدهوش والغضببان ، جامعة الانبار ،مجلة كلية التربية ، العدد 2009، 3،
4. عائد سالم الجنابي ، المتغيرات الاجتماعية والثقافية- لظاهرة الطلاق دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة- بغداد ، دار الحرية للطباعة ، بغداد، 1982 .
5. كريمة عبود جبر وعبد الهادي عبد الكريم، محددات الطلاق في الشريعة الإسلامية (حكمها والحكمة منها)، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 8 ، العدد 2، (دت).
6. محمد سعيدي و جيلالي سراج ، تطور حالات الطلاق في المجتمع الجزائر قراءة سوسيو أنثروبولوجية في المؤشرات الإحصائية-، مجلة انثروبولوجية الأديان، المجلد 8، العدد 01، 2022 .

-
7. محمد مبارك، آل شافي، " التفكك الأسري و انحراف الأحداث "رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2006 .
8. ندير بوحنيكة، قراءة سوسيولوجية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري ، مجلة العلوم الإنسانية -المركز الجامعي تندوف - الجزائر
العدد 02.2017..
9. نشرة فصلية للإحصائيات رقم 100
10. هناء جاسم السبعواوي ،التفريق ومسبباته في مدينة نينوى(دراسة تحليلية)،مجلة اضاءات
موصلية، العدد 40 , 2003.
11. ONS, Démographie Algérienne, 2019.